

مَوْسُوعَةٌ
شُرُوحُ الْمُوطِئَا

لِلْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ
المتوفى سنة ١٧٩ هـ

الْتِمَهِيدُ وَالِاسْتِذْكَارُ

لِلْأَبِي عَمْرٍو يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ
المتوفى سنة ٤٦٢ هـ

الْقَبَسُ

لِلْأَبِي بَكْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَرَفِيِّ الْمَالِكِيِّ
المتوفى سنة ٥٤٢ هـ

بَحْثُ
الدُّكُورِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُجِيسِ التُّرْكِيِّ
بِالتَّحْقِيقِ
مَرْكَزُ بَحْثِ الْبَحْثِ وَالذِّكْرِ الْعَرَبِيِّ وَالْإِسْلَامِيَّةِ

الدكتور / عبد السند حسن يمامة

الجزء العشرون

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م

مَوْسُوْعَةٌ
شُرُوحُ الْمَوْطِيَّاتِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

القاهرة : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

كتاب الرِّجْمِ والحدود

ما جاء في الرِّجْمِ

التمهيد

القبس

مسائل الرِّجْمِ

الرِّجْمُ سُنَّةٌ مَاضِيَّةٌ، وَأَصْلٌ فِي الشَّرِيعَةِ تَقَدَّمَ فِي الْمَلِ فِي قَبْلِهَا، وَقَرَّرَهَا الْإِسْلَامُ بَعْدَهَا، وَكَانَ مِنْ حُجَجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْيَهُودِ فِي إِنْكَارِهِمْ لِنَبَوِّتِهِ، حَتَّى انْتَهَتْ الْحَالُ إِلَى أَنْ تَكُونَ الْبَهَائِمُ تَفْعَلُهُ، كَمَا وَرَدَ فِي «الْبَخَارِيِّ» ^(١) عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، أَنَّهُ شَاهَدَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ رَجْمَ الْقِرَدَةِ عَلَى الزُّنَى. مُخْتَصِرًا، وَصُورَتُهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ قِرْدَةً تُضَاجِعُ صَاحِبَهَا، حَتَّى جَاءَ قِرْدٌ مُخْتَفِيًا ^(٢)، فَلَمَّا حَشَتْ بِهِ سَلَبَتْ ^(٣) ذِرَاعَهَا مِنْ تَحْتِ رَأْسِ صَاحِبِهَا، ثُمَّ مَشَتْ إِلَيْهِ فَوَاقَعَهَا، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهَا، ثُمَّ عَادَتْ إِلَى مَضْجِعِهَا مِنْ صَاحِبِهَا، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ اسْتَنَكَرَهَا وَصَاحَ، وَاجْتَمَعَتِ الْقِرْدَةُ فَشَمُّوْهَا، ثُمَّ رَجَمُوهَا، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ. فَإِذَا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ أَعْمَالِ مَنْ كَانَ شَخْصًا ثُمَّ صَارَ مَسْخًا، وَإِذَا أَنْ يَكُونَ أَمْرًا أَوْقَعَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي نَفْسِ الْبَهَائِمِ إِلَهَامًا، وَمُقَدِّمَةً لِلنَّذَارَةِ لِمَنْ يُحْيِي هَذِهِ السُّنَّةَ الَّتِي أَمَاتَتْهَا الْيَهُودُ.

وأحاديث الرجم متعددة، أهمها عشرة:

(١) البخارى (٣٨٤٩).

(٢) فى ج : « محييا » ، وفى م : « مخييا » .

(٣) فى م : « سلت » .

الأول : ما رواه الأئمة بأجمعهم ، عن أبي هريرة وغيره ، دخل^(١) حديث بعضهم في بعض وجمعه ، قالوا : جاء ماعز بن مالك الأسلمي إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، ظلمت نفسي وثبت ، طهرني . فقال : « وَيْحَكَ ، ارجع فاستغفر الله وثب إليه » . فرجع غير بعيد ، ثم جاء فقال : يا رسول الله ، طهرني . فقال له رسول الله ﷺ مثل ذلك ، حتى إذا كانت الرابعة قال له رسول الله ﷺ : « فِيمَ^(٢) أَطَهَّرُكَ ؟ » . قال : من الزنى . فقال له رسول الله ﷺ : « لعلك قَبَلْتَ ، أو غَمَزْتَ^(٣) ، أو نَظَرْتَ » . قال : لا يا رسول الله . قال : « أَنْكُتْهَا ؟ » . لا يَكْنِي . قال : نعم . فقال^(٤) رسول الله ﷺ : « أَبِكَ^(٥) جنون ؟ » . قال^(٦) : لا . قال : « فشربت^(٧) خمرًا ؟ » . قال^(٨) : لا . فقام رجل . فاستشكه فلم يجد منه ريح خمر ، فأمر به ﷺ فزجج ، فلما وجد مس ألم الحجارة فرَّ^(٩) يشتد ، حتى مرَّ برجل معه لَحْيٌ^(٩) جَمَلٍ ، فضربه وضربه الناس ، فلما وجد مس الموت صرخ : يا

(١) في د : « أدخلوا » .

(٢) في م : « مُم » .

(٣) في د : « غمرت » . والمثبت موافق لنسخة على حاشية د .

(٤) في ج ، م : « فسأل » .

(٥) في ج ، م : « أبه » .

(٦) في ج ، م : « قالوا » .

(٧) في ج : « أفشرب » ، وفي م : « أفيشرب » .

(٨) في د ، ج : « مر » .

(٩) اللحي : عظم الحنك ؛ وهو الذي عليه الأسنان . المصباح المنير (ل ح ي) .

قوم، رُدُّوني إلى رسول الله ﷺ،^(١) فإن قومي قتلوني وغرَّوني وأخبروني أن رسول الله ﷺ غير قاتلي. فلم نترغ عنه حتى قتلناه، فلما رجعوا إلى رسول الله ﷺ ذكرُوا ذلك له، فقال: «فهلَّا تركتموه وجئتموني به؟»^(٢). زاد أبو داود والنسائي: ليس ثبت رسول الله ﷺ منه، فأما «لتترك حدًّا»^(٣) فلا^(٤). قاله أبو هريرة^(٥). زاد أبو داود^(٦): «هلَّا تركتموه»^(٧) حتى أنظر في شأنه؟ هلَّا تركتموه فيتوب، فيتوب الله عليه؟. زاد مسلم والنسائي^(٨) قال: فردَّه. فلما كان من الغد أتاه، فأرسل النبي ﷺ إلى قومه: «أتعرفونه؟». قالوا: ما به بأس. فأتاه الثالثة، فأرسل إليهم أيضًا، فأخبروه أنه لا بأس به، فلما كان في الرابعة حفروا له حفرة.

زاد في «الموطأ»^(٩): إنه جاء إلى أبي بكر الصديق، فقال له: ثب إلى الله واشتبر. وأتى عمر، فقال له مثل ما قال لأبي بكر، وقال له عمر مثل ما قال أبو بكر، فجاء رسول الله ﷺ، فأعرض عنه ثلاث مرَّات، كل ذلك يُعرض عنه رسول الله ﷺ، حتى إذا أكثر، بعث رسول الله ﷺ إلى أهله: «أيشتكى؟ أبيه جنة؟». قالوا: والله يا رسول الله إنه لصحيح. فقال رسول الله ﷺ: «أبكر أم

(١ - ١) في ج، م: «فإنه».

(٢) البخاري (٦٨١٥)، ومسلم (١٦٩١).

(٣ - ٣) في ج، م: «ليرد حدًّا».

(٤) أبو داود (٤٤٢٠)، والنسائي في الكبرى (٧٢٠٧).

(٥) بل قائل ذلك هو جابر بن عبد الله. ينظر عون المعبود ٢٥٣/٤.

(٦) أبو داود (٤٤١٩).

(٧) في ج، م: «تركتموني».

(٨) مسلم (٢٣/١٦٩٥)، والنسائي في الكبرى (٧١٦٧).

(٩) الموطأ (١٥٩٠).

القبس ثَبِّتْ؟» . قالوا^(١) : بل ثَبِّتْ^(٢) يا رسولَ الله^(٣) . فأمر به رسولُ الله ﷺ فرُجِمَ .

زاد من رواية سعيد بن المسيَّب ، أنه قال لهزَّالٍ : « لو سَتَرْتَهُ بِرِدَائِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ »^(٤) . زاد البخاريُّ ومسلمٌ^(٥) : قال جابرٌ : فرجَمناه بالمُصَلَّى ، فلمَّا أَذْلَقْتَهُ^(٦) الحِجَارَةَ فَرَّ ، فَأَدْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فرجَمناه^(٧) .

الحديثُ الثاني : روى الأئمةُ ما عدا البخاريُّ عن عبادة بن الصامت ، أن النبي ﷺ قال : « خُذُوا عَنِّي ، قد جعلَ اللهَ لَهْنٌ سبيلًا ؛ الْيَكْرُ بِالْيَكْرِ ؛ جلدُ مائةٍ ونَقِي سَنَةٍ ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ ؛ جلدُ مائةٍ وَرَجْمٌ بِالْحِجَارَةِ »^(٨) .

الحديثُ الثالثُ : حديثُ العسيف ، قال أبو هريرةَ وزيدُ بنُ خالدٍ : إن رجلين اختَصَمَا إلى رسولِ الله ﷺ ، فقال أحدهما : يا رسولَ الله ، اقْضِ بَيْنَنَا بكتابِ الله . وقال الآخرُ ، وهو أَفْقَهُهُمَا : أَجَلْ يا رسولَ الله ، فاقْضِ بَيْنَنَا بكتابِ الله وإِثْنِ لِي فِي أَنْ أَتَكَلَّمُ . قال : « تَكَلَّمْ » . قال : كان ابْنِي عَسِيفًا على هذا ، فزَنَى بِامْرَأَتِهِ ، فَأَخْبَرَنِي^(٩) أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجَمَ ، فافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةِ

(١) في النسخ : « قال » . والمثبت من مصدر التخريج .

(٢ - ٢) ليس في : د ، ج .

(٣) سيأتي في الموطأ (١٥٩١) .

(٤) البخاري (٦٨١٦) ، ومسلم (١٦٩١/١٦) .

(٥) أَذْلَقْتَهُ الحِجَارَةَ : أي بلغت منه الجهد حتى قلق . وقال النووي : أي أصابته بحدّها . النهاية

١٦٥/٢ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٩٤/١١ .

(٦) في د ، ج : « فرضخناه » .

(٧) سيأتي تخريجه ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٨) في ج ، م : « فأخبروني » .

لى^(١) ، ثم إني سألت أهل العلم ، فأخبروني أن علي ابنه جلدًا مائة وتغريب عام ، القبس وأخبروني أن الرجم على امرأته . فقال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده ، لأقضيَنَّ بينكما بكتاب الله ، أمّا غنمك وجاريثك فردّ عليك » . وجلد ابنه مائة^(٢) ، وغربه عامًا ، وأمر أنثى الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر ، فإن اعترفت رجمها ، فاعترفت^(٣) فرجمها^(٤) .

الحديث الرابع : حديث عمران بن حصين ، جاءت امرأة من جُهينة إلى رسول الله وهي حُبلى من الزنى ، فقالت : يا رسول الله ، أصبْتُ حدًا فأقمه عليّ . فدعا رسول الله ﷺ وليها ، فقال : « أحسين إليها ، فإذا وضعت فأُتني بها » . ففعل . فأمر ، فشكّت^(٥) عليها ثيابها ، ثم رجمت ، ثم صلى عليها ، فقال له عمر : أتصلي عليها وقد زنت ؟ فقال : « لقد تابّت توبة لو قُسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم » . خرجه مسلم ، والترمذي ، وأبو داود^(٦) .

الحديث الخامس : حديث عمر ، لما صدر من منى ، أناخ بالأبطح^(٧) ، ثم كَوَّم كَوْمَةً بَطْحَاءَ^(٧) ، ثم طرح عليها رداءه ، واشتلقى ، ثم مدّ يديه إلى السماء

(١) سقط من : ج .

(٢) بعده في د : « جلدة » .

(٣) بعده في د : « زوجته » .

(٤) سيأتي في الموطأ (١٥٩٤) .

(٥) في ج ، م : « فشككت » . وشكّت عليها ثيابها : أى جمعت عليها ولقّت لثلا تنكشف كأنها نُظمت وزُرت عليها بشوكة أو نخلال . وقيل معناه : أرسلت عليها ثيابها . والشك : الاتصال واللصوق . النهاية ٤٩٥/٢ . وينظر ما سيأتي ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٦) مسلم (١٦٩٦) ، وأبو داود (٤٤٤٠) ، والترمذي (١٤٣٥) . وسيأتي تخريجه ص ٨٣ - ٨٥ .

(٧) الأبطح : يعنى أبطح مكة . وهو مسيل وادبها ، والبطحاء هو الحصى الصغار . النهاية ١٣٤/١ .

القبس فقال : اللهم كبرت سنِّي ، وضَعُفت قوَّتِي ، وانتشرت رَعِيَّتِي ، فاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُضَيِّعٍ وَلَا مُفَرِّطٍ . ثم قَدِمَ الْمَدِينَةَ ، فخطبَ النَّاسَ ، فقال : أَيُّهَا النَّاسُ ، قَدْ سُنْتُ لَكُمْ السُّنَنَ ، وَفَرَضْتُ لَكُمْ الْفَرَائِضَ ، وَثَرَكْتُكُمْ عَلَى الْوَاضِحَةِ ، إِلَّا أَنْ تَضِلُّوا بِالنَّاسِ يَمِينًا وَشِمَالًا . وَضَرَبَ بِأَحَدِي يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى ، ثُمَّ قَالَ : إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ ، أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : لَا نَجِدُ حَدِيثَ فِي كِتَابِ اللَّهِ . فَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ : زَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي كِتَابِ اللَّهِ . لَكَتَبْتُهَا : (الشيخُ والشيخةُ^(١) فَارْجُمُوهُمَا الْبَيْتَةَ) . فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا .^(٢) فَمَا انْسَلَخَ ذُو الْحِجَّةِ حَتَّى قُتِلَ عُمَرُ رَجِمَهُ اللَّهُ^(٣) .

وقال في حديث ابن عباس الطويل بين يدي موته : الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا أَحْصَنَ ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْاعْتِرَافُ^(٤) .

الحديث السادس : خَرَجَ مُسْلِمٌ^(٥) وَغَيْرُهُ ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ جَلَدَ شُرَاحَةَ الْهَمْدَانِيَّةِ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ : جَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَرَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٦) .

الحديث السابع : خَرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ . قَالُوا : إِنْ امْرَأَةً مِنْ

(١) بعده في د : « إذا زنيا » .

(٢ - ٢) ليس في د : .

(٣) سيأتي في الموطأ (١٥٩٨) .

(٤) سيأتي في الموطأ (١٥٩٦) .

(٥) كذا في النسخ . والحديث ليس عند مسلم بل عند البخاري (٦٨١٢) . وينظر تحفة

الأشراف ٣٩١/٧ .

(٦) سيأتي تخريجه ص ١٠٣ ، ١٠٤ ، وينظر ص ٥٥ .

الموطأ

التمهيد

غامدٍ مِنَ الْأَزْدِ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، طَهَّرْنِي . قَالَ : « وَيَحْكُ ! ارجعي فاستغفري القبس
الله وتوبى إليه » . قَالَتْ لَهُ : وَتَرِيدُ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عِزًّا ؟ قَالَ لَهَا : « وَمَا
ذَاكَ ؟ » . قَالَتْ : إِنِّي حُبَلَى مِنَ الزُّنَى . قَالَ : « أَنْتِ ؟ » . قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ :
« اذهبي حتى تَضَعِي » . فَكَفَّلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ
فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ : « إِذْنٌ لَا تَزُجُّهَا وَنَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ » . قَالَ
رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : إِلَيَّ رِضَاعُهُ . فَأَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ ^(١) .

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ : رَوَى النَّسَائِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، قَالَ اللَّجْلَاجُ أَنَّهُ كَانَ يَعْتِمِلُ فِي
السُّوقِ ، فَمَرَّتْ بِهِ امْرَأَةٌ تَحْمِلُ صَبِيًّا فَتَارَ النَّاسُ ، فَكُنْتُ مِمَّنْ تَارَ ، فَانْتَهَيْتُ إِلَى
النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ : « مَنْ أَبُو هَذَا مَعَكَ ؟ » . فَقَالَ شَابٌّ حِذَاءَهَا : أَنَا يَا رَسُولَ
اللَّهِ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَبُو هَذَا مَعَكَ ؟ » . فَسَكَتَتْ ، فَقَالَ لَهُ
الْفَتَى : إِنَّهَا حَدِيثَةُ السُّنِّ ، قَرِيْبَةُ عَهْدٍ بِحَزْنٍ ، وَلَيْسَتْ بِمُكَلَّمَتِكَ ، أَنَا أَبُوه . فَنَظَرَ
إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَأَنَّهُ ^(٢) يَسْأَلُهُمْ عَنْهُ ^(٣) ، فَقَالُوا : مَا عَلِمْنَا إِلَّا خَيْرًا . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ
ﷺ : « أَحْصَنْتِ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ . قَالَ : فَحَفَرْنَا لَهُ حُفْرَةً
حَتَّى أَمَكَّنَاهُ ، ثُمَّ رَمَيْنَاهُ بِالْحِجَارَةِ ^(٣) حَتَّى هَدَأَ ^(٣) .

(١) مسلم (١٦٩٥) ، وأبو داود (٤٤٤٢) ، والنسائي في الكبرى (٧١٩٧) .

(٢ - ٢) في د : « يسأله عنهم » ، وفي ج : « يسألهم عنهم » .

(٣ - ٣) سقط من : ج ، م .

والحديث أخرجه أبو داود (٤٤٣٥) ، والنسائي في الكبرى (٧١٨٤) .

الحديث التاسع : روى أبو بكره : شهدت النبي ﷺ وهو واقف على بغلته . فذكر أن امرأة حُبلى جاءت النبي ﷺ ، فقالت : بغيث . فقال لها : « استيري بسير الله » . فذهبت ثم رجعت ، فقال لها : « اذهبي حتى تلدي » . ثم قال : « انطلقى حتى تطهري من الدم » . ثم جاءت ، فبعث النبي ﷺ إلى نسوة ، فأمرهن أن ينظرن إليها ، أظهرت أم لا ، فحين شهدن عند رسول الله ﷺ أمر لها النبي ﷺ بحفرة إلى ثنودتها^(١) ، ثم أخذ حصاة كأنها الحِمص فرمها ، ثم قال للمسلمين : « ارموها » . فرموها ، حتى طفت ، ثم أمر بإخراجها وصلى عليها ، وقال : « لو قسيم أجرها بين أهل الحجاز لو سيعهم »^(٢) . وفي « الموطأ »^(٣) أنه قال لها : « اذهبي حتى تضعي » ، « اذهبي حتى ترضعيه » . ثم جاءته فقال لها : « اذهبي حتى تستودعيه » . فاستودعته ، ثم جاءت ، فأمر بها فُرِجمت .

الحديث العاشر : روى في « الموطأ »^(٤) والأئمة عن عبد الله بن عمر قال : جاءت اليهود إلى رسول الله ﷺ ، فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله ﷺ : « ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ » . فقالوا : نفضحهم ويجلدون . فقال عبد الله بن سلام : كذبتم ، إن فيها آية الرجم . فأتوا

(١) الشدوة : لحم الشدى أو أصله ، والشدوتان للرجل كالشدى للمرأة . النهاية ٢٢٣/١ ، والقاموس المحيط (ث ن د) .

(٢) أحمد ٨٢/٣٤ (٢٠٤٣٦) ، وأبو داود (٤٤٤٤) ، والنسائي في الكبرى (٧١٩٦ ، ٧٢٠٩) .

(٣) سيأتي في الموطأ (١٥٩٣) .

(٤ - ٤) سقط من : ج ، م .

(٥) سيأتي في الموطأ (١٥٨٩) .

الموطأ

التمهيد

بالتوراة فنشروها . ووضع أحدهم يده على آية الرجم ، ثم قرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له عبدُ الله بنُ سلام : ارفع يدك . فرفع يده ، فإذا فيها آيةُ الرجم تلوح ، فقالوا : صدقت يا محمد ، إن فيها آيةَ الرجم . فأمر بهما رسولُ الله ﷺ فَرَجِمَا . قال عبدُ الله بنُ عمر : فرأيتُ الرجلَ يَخْنِي على المرأةِ يَقيها الحجارة .

فهذه أصولُ أحاديثِ الرجمِ بِجُمْلَتِها ، ولا خلافَ فيه بينَ الأئمةِ ، إلا أن طائفةً من البربرِ نزلت على جبلِ أطرابلس^(١) ، ليس لهم إلا مَطْلَعُ ضَيْقٍ ، كفروا بالله ورسوله ، وتَسَتَّروا بكلمةِ الإسلامِ والتَّعَصَّبِ لعثمانَ ، ويَزَوْنَ أن الوضوءَ بدعةٌ ، وأن التيممَ هو الأصلُ ، والزاهدُ منهم هو الذي مات ولم يَمَسَّ عُمرَه ماءً ، ويَزَوْنَ سقوطَ الرِّجْمِ^(٢) ، ويضربون الزَّانِيَ بالسَّيَاطِ حتى يموتَ ، في مُحَالَاتٍ لا نهايةَ لها ، وكانوا يُخَالِطُونَا وَيُجَالِسُونَا ، فقلْتُ لعلمائِنَا : أَيَحِلُّ لَكُمْ أن تتزكوا هؤلاء بينَ أظهرِكم على هذه الحالةِ مِنَ الكفرِ ؟ قالوا لي : القومُ في عَدَدٍ عَظِيمٍ ، وفي مَنَعَةٍ مِنَ المَكَانِ لا تَزُقَى إليهم الأوهامُ ، لو اعترَضْنَا أحداً ممن ينزلُ منهم ، لقتلوا بالواحدِ منهم مائةً مِنَّا . فعِلِمْتُ عُذْرَهُمْ .

وهم وتنبية : ظنَّ بعضُ الناسِ أن الرِّجْمَ الواردَ في الشريعةِ ناسخٌ للحبسِ إلى الموتِ الذي كان مشروعاً قبله ، وقد يَبْتَئِنا فسادَ ذلك في كُتُبِ الأصولِ مِنْ وُجُوهِ ،

(١) في ج ، م : « طرابلس » . وأطرابلس وطرابلس مدينة في آخر أرض برقة وأول أرض أفريقية . معجم البلدان ٣٠٩/١ ، ٥٢١/٣ .

(٢) هم طائفة من بقايا الخوارج . ينظر فتح الباري ١١٨/١٢ .

القبس أقربها الآن إليكم أن الحبس في البيوت كان حُكْمًا ممدودًا إلى غاية ، وكلُّ حُكْمٍ مُدٌّ إلى غاية فانتَهَى إليها ، لا يكونُ انتهاؤه نَسْخًا ، وهو أحدُ شروطِ النسخِ الأربعة التي يدورُ عليها ، لا سيَّما وحكمُ الغاية أن يكونَ ما بعدها مُخَالِفًا لِمَا قَبْلَهَا ، وإلا فما كانت تكونُ غايةً ، واعلموا وفقكم الله أن في هذه الأحاديثِ أحكامًا كثيرةً وفوائدَ عظيمةً اشتوفيناها في « شرح الحديث » ، الحاضرُ الآن مما يتعلَّقُ بها خمسة عشرَ حُكْمًا :

الحُكْمُ الأولُ : قولُ النبي ﷺ : « خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي » ^(١) . تأكيدًا وتَنْبِيهًا ، فلأنه ما بُعث إلا ليُؤْخَذَ عنه ، وقد كان سبق الأخذُ عنه ، فتأكَّد بهذا القولِ ، ونَبَّه على قَدْرِ الحُكْمِ .

الحُكْمُ الثاني : قوله : « جُلْدُ مائة » . يحتمِلُ أن يكونَ قاله ، ثم نزلت الآيةُ بعده في الجُلْدِ ، ويحتمِلُ أن يكونَ قاله بعدَ نزولِ الآية تأكيدًا وبيانًا للحُكْمِ .

الحُكْمُ الثالثُ : وهو التَّغْرِيبُ ، وقد اختلف العلماءُ فيه ، فأسقطه أبو حنيفة ؛ لأنه زيادةٌ على القرآنِ بخبر الواحدِ ، والزيادةُ على النصِّ نسخٌ ، ونسخُ القرآنِ لا يجوزُ إلا بقرآنٍ مثله ، أو بخبرٍ متواترٍ . وقد مهَّذنا في كتابِ « الأصول » بطلانَ ذلك كُلِّه ، وأشرنا إليه فيما سبق من هذا الإملاء . وقال الشافعي : يُغَرَّبُ كلُّ زانٍ بِكْرِ عملاً بعمومِ هذا الحديثِ . وخصَّه مالكٌ في المرأةِ والعبدِ ؛ أما المرأةُ ، فلأن تغريبها مُعَرَّضٌ لها للوقوعِ في مثلِ ما جُلِدَتْ عليه ، وإنما تُحَفَظُ المرأةُ بالحِجَابِ

(١) سيأتى تخريجه ص ١١٣ ، ١١٤ .

الموطأ

التمهيد

القبس

حيث تُعَرَّفُ^(١).

وَحُذُوا نُكْتَةً بَدِيعَةً فِي أَصُولِ الْفَقْهِ لَمْ تُذَكَّرْ فِيهَا ، نَبَّهَ عَلَيْهَا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي كِتَابِ « الْعَمْدِ »^(٢) ؛ فَقَالَ : إِنْ الْعُمُومَ إِذَا وَرَدَ وَقَلْنَا بِاسْتِعْمَالِهِ ، أَوْ قَامَ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْقَوْلِ بِهِ ، فَإِنَّمَا يَتَنَاوَلُ الْغَالِبَ دُونَ الشَّاذِّ النَّادِرِ الَّذِي لَا يَخْطِرُ بِيَالِ الْقَائِلِ . وَصَدَقَ ، فَإِنَّ الْعُمُومَ إِنَّمَا يَكُونُ عَمُومًا بِالْقَصْدِ الْمُقَارِنِ لِلْقَوْلِ ، فَمَا قُطِعَ عَلَى أَنَّ الْقَائِلَ لَمْ يَقْصِدْهُ لَا يَتَنَاوَلُهُ الْقَوْلُ ، وَعَلَى هَذَا لَا يَتَنَاوَلُ الْحَكْمُ فِي الْعُمُومِ مَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِالْإِبْطَالِ ، وَلَوْ أَدْخَلْنَا الْمَرَأَةَ فِي التَّغْرِيبِ لَاغْتَرَضَ بِالْإِبْطَالِ عَلَى التَّحْصِينِ^(٣) الَّذِي لِأَجْلِهِ شُرِعَ الْحَدُّ^(٤) ، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ لَمْ يَزَلْ مَالِكٌ تَغْرِيبُهُ ، لَا^(٥) لِأَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْعُمُومِ كَمَا قَلْنَا فِي الْمَرَأَةِ ، وَلَكِنْ عَارَضَهُ حَقُّ السَّيِّدِ ، فَقُدِّمَ عَلَى حَقِّ اللَّهِ ؛ لِفَقْرِ السَّيِّدِ ، وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ مِرَاعَاةً لِحَقِّ السَّيِّدِ ؟ قُلْنَا : الْحَدُّ هُوَ الْأَصْلُ ، وَالتَّغْرِيبُ تَبَعٌ ؛ فَلِأَجْلِ ذَلِكَ أَقَمْنَا الْأَصْلَ الَّذِي لَا يَقْطَعُ بِالسَّيِّدِ فِي حَقِّهِ ، وَتَرَكَنا التَّبَعَ الَّذِي يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِالْإِبْطَالِ .

الحكم الرابع : قال أحمد بن حنبل : يُجْلَدُ الثَّيِّبُ ثُمَّ يُزَجَّمُ ؛ لِحَدِيثِ عُبَادَةَ وَحَدِيثِ شُرَاحَةَ الْمُتَقَدِّمِينَ .

(١) فِي م ، وَنَسَخَ عَلَى حَاشِيَةِ د : « تَغْرِب » .

(٢) فِي م : « الْعُمُوم » .

(٣) فِي م : « التَّخْصِيس » .

(٤) فِي ج ، م : « الْجَلْد » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

قلنا : هذا الحديث الوارد عن عبادة منسوخ قطعاً بمثله في الورود بحديث ماعز والغامدية والعسييف ؛ فإن النبي ﷺ لم يتعرض للجلد في واحد منهما ، وقد كان ذلك بعده ، فتم النسخ بشرطه .

الحكم الخامس : الزنى يثبت بثلاثة أشياء ؛ اعتراف ، وشهادة ، وحبل ظاهر لم يسبقه نكاح ولا سيادة . فأما الشهادة فقد استقر أمرها في كتاب الله عز وجل ، وفي سنة رسوله ﷺ . وأما الإقرار وهو الأصل في إثبات الحقوق ؛ فإن العلماء اختلفوا ، هل للمؤقر بالزنى أن يرجع عن إقراره أم لا ؟ فمنهم من قال : إنه يرجع . قال به الجمهور ، وهو إحدى الروايتين عن مالك . ومنهم من قال : إن له أن يرجع إن ذكر وجهها . وهي الرواية الثانية عنه . ومنهم من قال : إنه لا يرجع . فأما من قال : لا يقبل الرجوع . فلأن الإنسان على نفسه بصيرة ، وهو أعلم ، وأما من قال : إنه يرجع إن ذكر وجهها . فلأن الحد مما يسقط بالشبهة ، وهذه شبهة ، مع أن النبي ﷺ نبه عليها ماعزاً ؛ فقال : « لعلك قبّلت ، لعلك نظرت » ^(١) . وأما من قال : له أن يرجع مطلقاً . فهو الحق ، وعليه تدل الأحاديث المذكورة آنفاً في ترديد النبي ﷺ كل من أقر بالزنى ، وتنبيهه له على الرجوع ، وكذلك ينبغي أن يفعل كل حاكم ، فلا قدوة أعظم من محمد ﷺ ، ولا أسوة فوقه . وقال أبو حنيفة : لا يثبت الزنى بالإقرار حتى يكون أربع مرات في أربع مجالس . واحتج بأن النبي ﷺ ردّ ماعزاً أربع مرات . قلنا : لم يؤدّه ليثبت الإقرار ، إنما ردّه رجاء الرجوع ، ألا ترى أنه لم يؤدّ الغامدية ولا سواها ، ولا يجوز أن يُحمل على

(١) تقدم تخريجه ص ٦ ، ٧ .

الشهادة ؛ لأن الشهادة فرع ، والإقرار أصل ، ولا يجوز أن يُحمَل الأصل على الفرع . وأما الحمل إذا ظهر ولم يسبقه سبب جائز ؛ فإنه يُعلم قطعاً أنه من حرام ، فتثبت المقدمة بالنتيجة ، وهو استدلال معلوم من طريق العادة يُسمى قياس الدلالة ، كدلالة الدخان على النار ، إلا أن تدعى أنها استكرهت ، وتأتى على ذلك بيينة أو بأمارة ؛ مثل أن تأتى دامية وهى بكر ، أو استغاثت أو أُغِيثت على تلك الحال ، فإن لم تأت بشيء من ذلك ثبت الحد ، إن لم يكن يعارضه ما يُسقطه . وقال الشافعى : لا يُقبل ذلك منها . وهو قول باطل ؛ لأنه لا يمكن إن غلبت أن تفعل أكثر مما فعلت ، ولا يُكلف الله نفساً إلا وسعها .

الحكم السادس : إذا سُمِعَ الإقرار ، فلا بُدَّ بعده من الاختبار ، كما فعل النبي ﷺ حين قال : «أيه جنة؟» ^(١) . فقالوا له : لا . وبهذا يتبين أن قول المجنون هذر . ويعضد هذا بصحته حديث على الضعيف : «رُفِعَ القلم عن ثلاث» ^(٢) . فذكر المجنون ، وكذلك أيضاً الذى يغلب عليه الألم ، فيفوته تحصيل القول ، فإنه لا يؤخذ به فى حكم من الأحكام ؛ لقول النبي ﷺ فى هذا الحديث : «أيشتكى؟» . فبين أن الشكوى تُبطل الإقرار .

وهو الحكم السابع . وكذلك نقول : إن المريض إذا طلق فى حرج المرض لا ينفذ طلاقه إذا تشبَّح ^(٣) من المرض قوله .

(١) سيأتى فى الموطأ (١٥٩٠) .

(٢) تقدم تخريجه فى ٤٤/١٢ ، ٤٥ ، وسيأتى تخريجه ص ٥٩٥ .

(٣) فى ج : « تنيح » ، وفى م : « نيح » . وتشبَّح من التشبيح ؛ وهو التخليط ، يقال : تشبَّح الكتاب والكلام تشبيحاً : لم يأت به على وجهه . التاج (ث ب ج) .

وكذلك أيضًا، وهو الحكم الثامن، قال في هذا الحديث: «أشرب خمرًا؟»^(١). فكان ذلك دليلًا على أن السكران لا يجوز إقراره. وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال عديدة جملة وتفصيلًا، واختلف أرباب مذهبنا باختلافهم. والذين اعتبروا قول السكران قالوا: إن عقله زال بمعصية، فجعل كالوجود حكمًا. والمعصية قد أخذت حقها في الإثم والحد، وجعل المعدوم موجودًا حكمًا يفتقر إلى الدليل، وقول النبي ﷺ: «أشرب خمرًا؟». دليل على إلغاء القول.

قال لي بعض علمائنا: يحتمل قوله: «أشرب خمرًا؟». أن يكون إذ كانت الخمر مخللة^(٢). قال: وهذه حكاية حال وقضية عين يتطرق إليها الاحتمال، فيسقط بها الاستدلال، لكن يبقى أصل الدليل من أن العقل ذاهب.

قال لي بعض أشياخنا: لم يختلف قول مالك أنه إن قتل سكران أنه يُقتل، وهذا عندي لعظيم حرمة القتل، فأما سائر الأحكام فيهن أمرها.

الحكم التاسع: قوله: «أنكتها؟»^(٣). لا يكتفى. وافتر النبي ﷺ إلى ذلك لبيان سبب الحد بعد أن تكرر الرد. والحد لا يكون إلا بعشرة أوصاف؛ وطء محرّم مخض، من حرّ بالغ عاقل، في فرجٍ مُشتهى طبعًا^(٣)، وقع من مسلم

(١) تقدم تخريجه ص ٦ ، ٧ .

(٢) في م : «مخللة» .

(٣) في م : «طبعًا» .

الموطأ

التمهيد

القبس
مَحْضٍ .

فبهذه الشروط يَجِبُ الرَّجْمُ ، وبها يَجِبُ الْحَدُّ الذى هو الْجُلْدُ ما عدا الإحصان .

فأما قولنا : وَطءٌ . فليسؤالِ النَّبِيِّ ﷺ عنه وإجماعِ الأُمَّةِ عليه . وأما قولنا : مُحَرَّمٌ . فليَقَعْ معصيةٌ تَلِيْقُ بهذه العقوبة . وأما قولنا : مَحْضٌ . فلتَتَفَيَّ الشُّبْهَةُ التى تُسْقِطُ الْحَدَّ .

وأما قولنا : مِنْ حَرٍّ . فلأن الإحصانَ معدومٌ معه قرآنًا ؛ منصوَصٌ عليه فيه . وأما قولنا : بالغٍ . فلأنَّ الصَّبِيَّ ساقطُ الاعتبارِ إجماعًا . قال علماؤنا : لأنَّ إيلاجَه صورةٌ وطيءٌ لا معنى لها . وأما العقلُ فقد تقدَّم الكلامُ فيه .

وأما قولنا : فى الفَرْجِ . فلاتفاقِ الأُمَّةِ عليه ؛ ولأنه قد ذُكِرَ فى الحديث : « أَغَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فى ذَلِكَ مِنْهَا ، كَمَا يَغِيْبُ الْمِرْوَدُ فى الْمُكْحَلَةِ ؟ » ^(١) . وفى حديثِ اليهودِ ، أن النَّبِيَّ ﷺ قال لهم : « اتَّوْنِي بِأَعْلَمِ مَنْ فىكُمْ » . فجاءوه بابْنِي ^(٢) صُورِيَا ، فَنَاشَدَهُمْ : « هَلِ الرَّجْمُ فى التَّورَةِ ؟ » . فقالوا : نعم ، إذا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ أن ذلكَ مِنْهُ قد غَابَ فى ذَلِكَ مِنْهَا ، كَمَا يَغِيْبُ الْمِرْوَدُ فى الْمُكْحَلَةِ . فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بالشَّهَادَةِ ، فجاءوا فشَهِدُوا بذلكَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بهما فَرُجِمَا ^(٣) .

(١) أبو داود (٤٤٢٨) ، وابن حبان (٤٣٩٩) .

(٢) فى د ، م : « بابن » .

(٣) سيأتى تخريجه ص ٤٤ .

وأما قولنا : مُشْتَهَى طَبْعًا . فبيانٌ لسقوط الحدِّ عن وطءِ البهيمة ، إذ روى النسائي ، وأبو داود ، وغيرهما ، أن النبي ﷺ قال : « مَنْ وَجَدْتُمُوهُ قَدْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ ، وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ » ^(١) . وتعلّق به أحمدُ بنُ حنبلٍ ، وهو حديثٌ ضعيفٌ لا يصحُّ . وقد بيّناه في « مسائل الخلاف » ، ولنبّهنا بذلك أيضًا على الحكم العاشر ، وهو اللواطُ . قال الشافعي : هو زنى يفترق فيه البكر والثيب . وقال أبو حنيفة : هو موضع أدب يجتهد فيه الإمام ، فيضربه بالسوط قدر ما يراه رادعًا . ولا يرى أبو حنيفة ولا الشافعي أن يتجاوز الأدب أكثر الحدِّ . ورأى مالكٌ أنه يُرْجَمُ ؛ بِكَرٍّ كَانَ أَوْ ثِيْبًا . وهو أسعدُ قولًا ؛ لأن الله عزَّ وجلَّ أخبرنا عن قوم فعلوه وعن عقوبته فيهم بالرمي بالحجارة ، فوجب أن يُعْظَ بقوله ، وأن يُمَثَّلَ ما سبق من فعله ، وهذا يدلُّك على أن مالكًا رأى أن شرعَ مَنْ قبلنا شرعٌ لنا بلا خلاف ؛ ألا ترى أنه لم يختلف قوله في أن البكر يُرْجَمُ كما رجم الله عزَّ وجلَّ بِكَرِّهِمْ وَثِيْبِهِمْ ، فإن قيل : فقد رجم صغيرهم وكبيرهم فارجموا إذن الصغير . قلنا : ارتفع ذلك بالنص ، وبقي الباقي على ظاهر الحكم .

والحكمة في رجم الصغير منهم أمران ؛ أحدهما ، أنه إمَّا عِلِمَ منهم أنهم كآبائهم ، فأجرى عليهم عقوبتهم ، وإمَّا أَخَذَ الْكُلَّ بِعَذَابِ الدُّنْيَا ، ثُمَّ يُخْشَرُ كُلُّ عَلَى نَيْتِهِ ، عَلَى مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ الْجَيْشِ الَّذِي يُخْشَفُ بِهِ فِي الْبَيْدَاءِ ^(٢) .

الحكم الحادي عشر : اختلف العلماء في صلاة الإمام على المحدود ؛

(١) أبو داود (٤٤٦٤) ، والترمذي (١٤٥٥) ، والنسائي في الكبرى (٧٣٤٠) ، وابن ماجه (٢٥٦٤) .

(٢) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٩٣٤) من الموطأ .

فقال الشافعي : يصلي عليه الإمام والناس . وقال سائر العلماء من فقهاء الأمصار : القيس لا يصلي عليه الإمام . وقد اختلفت الروايات في الأحاديث المتقدمة ، وفي بعضها : ثم صلى عليها . ولم يثبت ذلك ، وإنما الثابت ترك الصلاة عليها ، وفي ذلك حكمة بديعة ؛ وهي أن الإمام إذا ترك الصلاة عليه كان ذلك ردعا لغيره ، ومن الناس من قال : إن الحكمة فيه أنه قتله غضبا لله ، فكيف يصلي عليه رحمة ، والرحمة تناقض الغضب ؟! وهذا فاسد ؛ لأن محل الغضب قد انقضى ، وموضع الرحمة قد تعين^(١) ، وكان بعض الصوفية - وهي فائدة من الذكر - قد صلى العشاء الآخرة خلف رجل من الأئمة ، فسمع الإمام يقرأ : ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين : ٦] . فصعق ، فلما فرغوا من الصلاة وجدوه ميّتا ، فجّهزوه يوما آخر ، واحتملوه إلى القبر ، ثم قالوا : من يصلي عليه؟ فقال بعض الصوفية : يصلي عليه الذي قتله . فاستحسن الناس هذه الإشارة .

الحكم الثاني عشر : قوله : وكفلها رجل من الأنصار . قال أبو حنيفة : الكفالة في الحدود مشروعة لأجل ذلك . وقد اعتضد ذلك بفعل الخليفة عمر ، حين قال في الحديث المعروف : وكفلهم عشائهم^(٢) .

وقال سائر العلماء : لا كفالة في الحدود . وليس لهم في ذلك حجة ؛ لأنهم يزعمون أن الكفالة في البدن ليس لها تعلق بالمال ، ويقول مالك :

(١) في د : « تغير » .

(٢) البخاري (٢٢٩٠) تعليقا ، وينظر تغليق التعليق ٢٩٠/٣ ، ٢٩١ ، وسنن البيهقي ٧٧/٦ . وظاهر قول المصنف أن القائل : « وكفلهم عشائهم » هو عمر ، وما في مصادر التخريج من قول جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس لعبد الله بن مسعود ، وقال حارثة بن مضرب راوى القصة : فتابوا وكفلهم عشائهم .

إن لها بالمال تعلقًا بدلًا عن البدن إذا أُطلق. ^(١) "ولم يقل": وليست من المال في شيء. ولو ^(٢) قال لم يكن أيضًا في ذلك حجة؛ لأن المال لو كان لازمًا في كفالة البدن لما جاز استثنائه منه، وفائدة الكفالة أمران؛ إما إحضار المطلوب ^(٣) ليتكلم عن نفسه أو يؤدي ما عليه. وإما قضاء ما عليه من المال، فيتصور في الحدود أحد المعنيين، فصار المذهب العراقي أقوى.

الحكم الثالث عشر: لم يشجن رسول الله ﷺ الزاني حتى يُقيم عليه الحد. واختلف العلماء في تأويل ذلك على قولين؛ أحدهما، أنه يجوز له الرجوع، فلائى فائدة يشجن؟! هو إن تماذى على إقراره سيرجع، وإن نزع فلا يتبع. وقيل: إنما لم يشجن لأن المدينة كلها كانت سجنًا؛ لأنه لم يكن للإسلام مقر سواها يخاف أن يختلط المسجون بغيره. وبالتأويل الأول أقول.

الحكم الرابع عشر: قال الشافعي وغيره: إن التوبة تسقط الحد؛ لقول الله عز وجل: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤]. ولأن الأمة أجمعت على أن التائب من الذنب كمن لا ذنب له. وقال سائر العلماء: لا تسقط التوبة الحد؛ لأن النبي ﷺ حد من تحققنا توبته بخبره ﷺ عنها. وهذا نص. وقوله عز وجل: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾. نص في تلك النازلة مخصوص بها للمصلحة، فإن المرتفع في الجبل لو علم أن توبته لا

(١ - ١) في ج، م: «ويقول».

(٢) سقط من: ج، م.

(٣) في د: «الطالب»، وفي م: «المطالب».

الموطأ

التمهيد

تُقبَلُ لَعْمَةٍ فِي طَغْيَانِهِ ؛ فَشَرِعتُ التَّوْبَةَ اسْتِئْزَالًا لَهُ عَنْ حَالِهِ ، وَرَجَاءً فِي إِقْلَاعِهِ عَمَّا الْقَبَسُ
هُوَ فِيهِ وَزَوَالِهِ .

تتميم : قد بيّنا شروطَ الرجم ، وذكرنا أن الإحصانَ من أولِ شروطه وأولآها ،
وذكرنا الإسلامَ وهو شرطٌ في صحة الإحصانِ ، فإنه لا إحصانَ لِمَنْ لا إسلامَ له ؛ إذ
الإحصانُ كمالٌ وفضيلةٌ ، ولا فضيلةٌ مع الكفرِ . فإن قيل : فقد رجم رسولُ الله
ﷺ اليهوديين . قلنا : إنما فعل ذلك إقامةً للحُجَّةِ عليهم في كتمانِ ذكرِهِ في
التوراة . فإن قيل : فكيف يقيمُ الحُجَّةَ عليهم فيما لا يراه حقًّا ؟ وهو قد قيل له :
﴿ فَأَحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ، ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾
[المائدة : ٤٢] . وليس من القِسْطِ أن يُرجمَ الكافرُ - وعلى هذا عوّل^(١) الأئمةُ من
أصحابِ الشافعيِّ في أن الإسلامَ لا يُشترطُ في الإحصانِ - قلنا : مَنْ فهِمَ مَسَاقَ
المسألةِ عَليمٌ^(٢) وجهَ الحُجَّةِ ، وصورتها أن اليهوديين زنيا ، فلو شاءت اليهودُ لما
جاءت إلى النبي ﷺ ؛ لأنه لم يكنْ له حُكْمٌ عليهم بالشرطِ الذي شرطه لهم ،
ولكنهم قالوا : نمشي إليه حتى نعلمَ حاله في الرجم ، فإن حُكِمَ به فهو نبيٌّ ، وإن
مَرَضَ^(٣) فيه فهو مُختالٌ . فلما مثّلوا بين يديه وسردُّوا عليه القصةَ ، فهِمَ النبي ﷺ
الغرضَ ، فرمى عليه فقال : « اتُّونِي بِأَعْلَمٍ مِنْ فَيْكُمْ » . « أَتَوُه بَابَنِي صُورِيَا ، فَقَالَ
لَهُمَا : « أَنْشُدُكُمَا اللَّهَ ، هَلْ تَجِدُونَ الرِّجْمَ فِي التَّوْرَةِ ؟ » . قالوا : لا . قال : « فَأُتُوا

(١) في د : « قول » . والمثبت من ج ، م ، ونسخة على حاشية د .

(٢) في م : « على » .

(٣) مَرَضَ في الأمر : ضجع فيه ، أى قَصُر فيه . أساس البلاغة (ض ج ع ، م ر ض) .

بالتوراة فاثْلُوها». فجاءوا بها، فوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرِّجْمِ، وجَعَلَ يَقْرَأُ مَا قَبْلَهَا وما بَعْدَهَا، فقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: يَرْفَعُ يَدَهُ؛ فَإِنَّ آيَةَ الرِّجْمِ تَحْتَهَا. فَرَفَعَ يَدَهُ، فَإِذَا آيَةُ الرِّجْمِ تَلَوُّحٌ، فقال: «ما حَمَلَكُمْ عَلَى تَرْكِ الرِّجْمِ؟». فقالوا: فَذَكِّرُوا^(١) الْحَدِيثَ إِلَى آخِرِهِ^(٢). فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ اسْتَدْعَى شُهَدَاءَ الْيَهُودِ؟ قِيلَ: حَتَّى تَقُومَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ، فلا يقولون: عَجَل علينا محمدٌ.

فَتَبَيَّنَ عِنْدَ عَامَّةِ الْيَهُودِ عَلَى^(٣) يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ عُلَمَاءَهُمْ فِي صِفَةِ مَنْ يَكْتُبُ الْحَقَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى يُكَذِّبُوهُمْ فِي قَوْلِهِمْ: لَيْسَ ذِكْرُ مُحَمَّدٍ فِي التَّوْرَةِ. «وَقَبْلُ وَبَعْدُ»، فَإِذَا لَاحَتِ الْحَقَائِقُ فَلْيَقُلْ^(٤) الْمُتَعَصِّبُ بَعْدَهَا مَا شَاءَ، لَوْ جَاءُونِي لِحُكْمَتُ بِالرِّجْمِ وَلَمْ أَعْتَبِرِ الْإِسْلَامَ فِي الْإِحْصَانِ.

الحكم الخامس عشر: الْجُلْدُ فِي الزُّنَى، إِنَّمَا هُوَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِجْمَاعٍ، يَسْتَوْفِيهِ نَائِبُهُ فِيهِ وَفِي أَمْثَالِهِ، وَيَقُومُ بِهِ خَلِيفَتُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ؛ وَهُوَ الْإِمَامُ أَوْ مَنْ يَقُومُ بِذَلِكَ، وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ أَجْرَاهُ عَلَى عَمُومِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّصَهُ، فَأَخْرَجَ حُدُودَ الْعَبِيدِ عَنْ حُكْمِ الْإِمَامِ وجَعَلَهَا بِأَيْدِي السَّادَةِ؛ وَهُوَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَتَعَلَّقُوا فِي ذَلِكَ بِأَدْلَةٍ اسْتَوْفَيْنَاهَا فِي «مَسَائِلِ الْخِلَافِ»،

(١) سقط من: ج، م.

(٢) ينظر ما سيأتى فى الموطأ (١٥٨٩)، ص ٤٤.

(٣) فى ج، م: «ين».

(٤ - ٤) فى د: «وقيل وبعد»، وفى ج: «وقبل».

(٥) فى نسخة على حاشية د: «فليفعل».

١٥٨٩ - مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه قال : ^{الموطأ}
جاءت اليهود إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلاً منهم وامراًة
زانيا، فقال لهم رسول الله ﷺ : « ما تجدون في التوراة في شأن
الرجم » ؟ فقالوا : نفضحهم ويجلدون . فقال عبد الله بن سلام :
كذبتم ، إن فيها الرجم . فأتوا بالتوراة فنشروها ، فوضع أحدهم يده
على آية الرجم ثم قرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له عبد الله بن سلام :

مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن اليهود جاءت إلى رسول ^{التمهيد}
الله ﷺ ، فذكروا أن رجلاً منهم وامراًة زانيا ، فقال لهم رسول الله ﷺ :
« ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ » . فقالوا : نفضحهم ويجلدون .
فقال عبد الله بن سلام : كذبتم ، إن فيها الرجم . فأتوا بالتوراة
فنشروها ، فوضع أحدهم يده على آية الرجم ، ثم قرأ ما قبلها وما بعدها ،

الحاضر الآن منها والأقوى فيها أن الكل كان بيد النبي ﷺ ، فاشتتاب ^{القبس}
السادة عليه ، فقال : « أقيموا الحدود على ما ملكت أيماكم ؛ من أخصن منهم
ومن لم يخصن » . خرجه مسلم ، والنسائي ، وأبو داود ^(١) . وقال ^(٢) في
الصحيح والمُتَّفَق عليه : « إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها الحد ولا يترَّب ^(٣) » .
وهذا نص ، وليس للقوم عليه كلام ينفع ، فلا تطول بذكره في هذه العجالة ، وفي
الأحاديث كلام ، ولتبقا هذا الباب أحكام .

(١) مسلم (١٧٠٥) ، وأبو داود (٤٤٧٣) ، والنسائي في الكبرى (٧٢٣٩ ، ٧٢٦٨) .

(٢) ولا يترَّب : أي لا يوبخها ولا يقرعها بالزنى بعد الضرب . وقيل : أراد : لا يقنع في
عقوبتها بالشرب ، بل يضربها الحد . النهاية ٢٠٩/١ .

والحديث عند البخاري (٢٢٣٤) ، ومسلم (١٧٠٣) .

الموطأ ارفع يدك . فرفع يده فإذا فيها آية الرجم ، فقالوا : صدق يا محمد ، فيها آية الرجم . فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما . فقال عبد الله بن عمر : فرأيت الرجل يخنى على المرأة يقيها الحجارة .

قال يحيى : سمعت مالكا يقول : معنى يخنى : يكب عليها حتى تقع الحجارة عليه .

التسديد فقال عبد الله بن سلام : ارفع يدك . فرفع يده ، فإذا فيها آية الرجم ، فقالوا : صدق يا محمد ، فيها آية الرجم . فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما . قال عبد الله بن عمر : رأيت الرجل يخنى على المرأة يقيها الحجارة^(١) .

قال أبو عمر : هكذا قال يحيى عند أكثر شيوخنا : يخنى على المرأة . وكذلك قال القعنبي^(٢) ، وابن بكير^(٣) ، بالحاء . وقد قيل عن كل واحد منهما : يخنى . بالجيم . وقال أيوب ، عن نافع : يجاني^(٤) عنها بيده^(٥) .

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٩٤) ، ورواية أبي مصعب (١٧٥٥) . وأخرجه أحمد ٨ / ١٢٥ ، ٩ / ٢٢١ ، ٣٣٢ (٤٥٢٩ ، ٥٣٠٠ ، ٥٤٥٩) ، والبخارى (٣٦٣٥ ، ٦٨٤١) ، ومسلم (٢٧ / ١٦٩٩) ، والترمذى (١٤٣٦) ، والنسائى فى الكبرى - كما فى تحفة الأشراف (٨٣٢٤) - من طريق مالك به .
(٢) أخرجه أبو داود (٤٤٤٦) عن القعنبي به .

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٣ / ١ ظ - مخطوط) .

(٤) فى الأصل : « يجانى » ، وفى م : « يجافى » .

(٥) أخرجه الحميدى (٦٩٦) ، وأحمد ٨ / ٨٧ (٤٤٩٨) ، والبخارى (٧٥٤٣) من طريق أيوب .

وقال مَعْمَرٌ، عن الزهرى، عن سالم، عن ابن عمر: يُجافى بيده^(١). التمهيد والصواب فيه عند أهل اللغة: يَجْنَأُ عن المرأة، بالهمز، أى: يَمِيلُ عليها. يُقال منه: جَنَأَ يَجْنَأُ جَنْئًا وجُنُوءًا، إذا مال، والأجْنَأُ: المُنْحَنَى، وَيَجْنَأُ وَيَتَجَنَّى بمعنى واحد.

وفى هذا الحديث من الفقه سؤال أهل الكتاب عن كتابهم، وفى ذلك دليل على أن التوراة صحيحة بأيديهم، ولولا ذلك ما سألهم رسول الله ﷺ عنها، ولا دَعَا بها، وفيما ذكرنا دليل على أن الكتاب الذى^(٢) كانوا يكتبونه بأيديهم، ثم يقولون: هذا من عند الله. هى كتبُ أخبارهم وفقهائهم ورهبانهم، كانوا يصنعون لهم كُتُبًا من آرائهم وأهوائهم، ويُضيفونها إلى الله عز وجل؛ ولهذا وشبهه من إشكال أمرهم نُهينا عن التصديق بما حدثونا^(٣) به، وعن التكذيب بشيء من ذلك، لئلا نُصدِّقَ بباطل، أو نُكذِّبَ بحق، وهم قد خلطوا الحق بالباطل، ومن صَحَّ عنده شيء من التوراة بنقلٍ مثل ابن سلام وغيره من أخبار اليهود الذين أسلموا، جاز له أن يقرأه ويعمل بما فيه إن لم يكن مُخَالِفًا لما فى شريعتنا من كتابنا وسنة نبينا ﷺ، ألا ترى إلى قول عمر بن الخطاب حين قال لكعب: إن

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٣٣٣٠) عن معمر به.

(٢) فى الأصل، م: «الذين».

(٣) فى ن: «حدثوا».

كنت تعلم أنها التوراة التي أنزلها الله على موسى بن عمران بطور سيناء ،
فاقرأها آناء الليل وآناء النهار^(١) . وقد أفردنا لهذا المعنى باباً في كراهية
مطالعة كتب أهل الكتاب في^(٢) كتاب « العلم »^(٣) ، يشفي الناظر فيه إن
شاء الله .

وفي هذا الحديث أيضاً دليل على أنهم كانوا يكذبون على توراتهم ،
ويضيفون كذبهم ذلك إلى ربهم وكتابتهم ؛ لأنهم قالوا : إنهم يجدون في
التوراة أن الزناة يُفَضَّحُونَ ويُجَلَّدُونَ ؛ مُحْصَنِينَ كانوا بالنكاح أو غير
مُحْصَنِينَ . وفي التوراة غير ذلك من رجم الزناة المُحْصَنِينَ .

وفيه دليل على أن شرائع من قبلنا شرائع لنا ، إلا ما^(٤) ورد في القرآن أو
في سنة النبي محمد ﷺ نسخته وخلافه ، وإنما يَمْنَعُنَا مِنْ مُطَالَعَةِ التَّوْرَةِ ؛
لأن اليهود الذين بأيديهم التوراة غير مُؤْتَمِنِينَ عليها بما^(٥) غيروا وبدَّلوا
منها ، ومن علم منها ما قال^(٦) عمر لكعب الأحبار ، جاز له مطالعتها .
وفيه أيضاً دليل على ما اليهود عليه من الخُبث والمكر والتبديل .

(١) ذكره المصنف في جامع بيان العلم وفضله (١٤٩٩) .

(٢) في م : « ذكرناه في آخره » .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٧٩٩/٢ وما بعدها .

(٤) في ن ، م : « بما » .

(٥) في الأصل ، م : « إنما » .

(٦) بعده في الأصل ، م : « ابن » .

وفيه إثباتُ الرجم والحُكْمُ به على الثَّيِّبِ الزَّانِي ، وهو أَمْرٌ أَجْمَعٌ ^(١) التمهيد
أهلُ الحقِّ - وهم الجماعةُ أهلُ الفقه والأثر - عليه ، ولا يُخَالِفُ فيه مَنْ
يَعُدُّهُ أهلُ العلمِ خِلَافًا ، وقد ذَكَرْنَا المعْنَى الذي اختلف فيه أهلُ العلمِ منه ،
في بابِ ابنِ شهابٍ ، عن عُبيدِ اللَّهِ ^(٢) ، وذلك التَّجَلُّدُ مع الرَّجْمِ ، وجمعهما
على الثَّيِّبِ ، فلا معنى لإعادة شيءٍ من ذلك ههنا .

وفيه أن أهل الكتاب ، وسائر أهل الذمّة ، إذا تحاكموا إلينا ورَضُوا
بِحُكْمِ حَاكِمِنَا ، حَكَمَ بَيْنَهُمْ بما في شَرِيعَتِنَا ؛ كان ذلك مُوَافِقًا لِمَا عِنْدَهُمْ أو
مُخَالِفًا ، وأنزَلَهُمْ في الحَكْمِ مَنَزِلَتَنَا ، وعلى هذا عِنْدَنَا كان حَكْمُ رسولِ اللَّهِ
ﷺ بالرَّجْمِ على اليهوديّين ؛ لأنّه قد رَجِمَ مَاعِزًا وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، ومعلومٌ
أنّه إنّما رَجِمَ مَنْ رَجِمَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بأمرِ اللَّهِ وحُكْمِهِ ؛ لأنّه كان لا يَنْطِقُ عن
الهوى ، ولا يَتَقَدَّمُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ، وإنّما يَحْكُمُ بما أَرَاهُ اللَّهُ ، فوافق ذلك ما في
التوراة ، وقد كان عنده بذلك علمٌ ، فلذلك سألهم عنه . والله أعلم .

واختلف أهل العلم في أهل الذمّة إذا تَرَفَّعُوا إلينا في شُصُومَاتِهِمْ وسائر
مظالمِهِمْ وأحكامِهِمْ ؛ هل علينا أن نَحْكُمَ بَيْنَهُمْ فَرْضًا واجِبًا ؟ أم نحن في
ذلك مُخَيَّرُونَ ؟ فقال جماعةٌ من علماء الحجاز والعراق : إنّ الإمامَ

(١) في ن : «اجتمع» .

(٢) ينظر ما سيأتي ص ١٠٣ - ١٠٨ .

التمهيد والحاكم مُخَيَّرٌ ؛ إن شاء حكم بينهم بحكم الله علينا إذا تحاكموا إلينا ، وإن شاء رَدَّهم إلى حاكمهم ؛ لقول الله عز وجل : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَكَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة : ٤٢] .
 ومِمَّن قال ذلك ؛ مالك ، والشافعي في أحد قوليه . وهو قول عطاء ،
 والشعبي ، والنخعي .

ذكره عبد الرزاق^(١) ، عن ابن جريج ، عن عطاء .

وذكره وكيع ، عن سفيان ، عن مغيرة ، عن إبراهيم والشعبي^(٢) .
 وجُملة مذهب مالك في هذا الباب ، أنَّ ترك الحكم بين أهل الذمة أحب إليه ، ويُردُّون إلى أهل دينهم ، وإن حكم بينهم إذا تحاكموا إليه ؛ حكم بحكم الإسلام ، وهو مُخَيَّرٌ في ذلك ؛ إن شاء نظر ، وإن شاء لم ينظر ، ولا يَغْرِضُ^(٣) لهم في تعاملهم بالرِّبَا^(٤) ، ولا في فساد بيع ، ولكن من امتنع منهم من دفع ثمن أو مَثْمُونٍ في البيع ، حكم بينهم ؛ لأن هذا من

(١) عبد الرزاق (١٠٠٠٦ ، ١٩٢٣٧) .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٣) في ن : « ينظر » .

(٤) في الأصل : « بالزنا » .

التظالم . قال : والذين حكم بينهم رسول الله ﷺ لم يكونوا أهل ذمة . التمهيد
وقال يحيى بن عمر : إذا رضى الذميان بحكميه ، أخبرهم بما يحكم به ،
فإن رضىاه حكم ، وإن أبى أحدهما ترك ، وإن كانا أهل ملتين ^(١) حكم
بينهما ولو ^(٢) كره ذلك أحدهما . وقاله سحنون .

وذكر العشي في كتاب السلطان من «المستخرجة» : قال عيسى :
قال ابن القاسم : إن تحاكم أهل الذمة إلى حكم المسلمين ورضيا به
جميعا ، فلا يحكم بينهم إلا برضا من أساقفتهم ، فإن كره ذلك
أساقفتهم فلا يحكم بينهم ، وإن رضى أساقفتهم بحكم الإسلام وأبى
ذلك الخصمان أو أحدهما لم يحكم بينهم المسلمون . وقال
الشافعي : ليس للإمام الخيار في أحد من المعاهدين الذين يجرى
عليهم الحكم إذا جاءوه في حد لله ، وعليه أن يقيمه ؛ لقول الله :
﴿وَهُمْ صَغُورُونَ﴾ [التوبة : ٢٩] . قال المزني : هذا أشبه من قوله في كتاب
الحدود : لا يحدثون إذا جاءوا إلينا في حد لله ، وأزفعهم إلى أهل دينهم .
وقال الشافعي : وما كانوا يدينون به فلا يجوز حكمنا عليهم بإبطاله إذا لم
يرتفعوا إلينا ، ولا يكشفوا عما استحلوا ، ما لم يكن ضررا على مسلم ، أو
معاهد ، أو مستأمن من غيرهم ، فإن جاءت امرأة منهم تستعدي بأن زوجها

(١) بعده في الأصل : «فليس» .

(٢) في ن : «إن» .

التمهيد طَلَّقَهَا أَوْ آلَى مِنْهَا ، حَكَمْتُ عَلَيْهِ حُكْمِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(١) ، عَنْ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ ، عَنْ أَبِيهِ
قَالَ : كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ إِلَى عَلِيٍّ يَسْأَلُهُ عَنْ مُسْلِمٍ زَنَّا بِنَصْرَانِيَّةٍ ،
فَكَتَبَ إِلَيْهِ : أَقِمِ الْحَدَّ عَلَى الْمُسْلِمِ ، وَرُدِّ النَّصْرَانِيَّةَ إِلَى أَهْلِ دِينِهَا .

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(٢) : وَأَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزَّهْرِيُّ ، وَذَكَرَهُ
ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، قَالَ : مَضَتْ السَّنَةُ
أَنْ يُرَدُّوا فِي حُقُوقِهِمْ وَدَعَاوِيهِمْ وَمُعَامَلَاتِهِمْ ^(٣) وَمَوَارِيثِهِمْ ^(٤) إِلَى أَهْلِ
دِينِهِمْ ، إِلَّا أَنْ يَأْتُوا رَاغِبِينَ فِي حَدٍّ ، فَيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ فِيهِ بَكْتَابِ اللَّهِ ، قَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ﴾ [المائدة : ٤٢] .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : وَقَالَ آخَرُونَ : وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
إِذَا تَحَاكَمُوا إِلَيْهِ . وَزَعَمُوا أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ وَإِنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا
تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [المائدة : ٤٩] . نَاسِخٌ لِلتَّخْيِيرِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ قَبْلَ هَذَا .

(١) عبد الرزاق (١٠٠٠٥ ، ١٩٢٣٦) . وعنده : عن الثوري ، عن سماك ، عن قابوس بن
المخارق ، عن أبيه .

(٢) عبد الرزاق (١٠٠٠٧ ، ١٩٢٣٨) .

(٣) في ن : «تعاملاتهم» .

(٤) في م : «موازينهم» .

رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١)، وَمَجَاهِدٍ^(٢)، وَعُكْرَمَةَ^(٣). وَهُوَ قَوْلُ التَّمْهِيدِ
الزَّهْرِيِّ^(٤)، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٥)، وَالسُّدِّيِّ^(٦)، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ،
وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ: إِذَا جَاءَتِ الْمَرْأَةُ وَالزَّوْجُ،
فَعَلَيْهِ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ، فَإِنْ جَاءَتِ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا، وَلَمْ يَرْضَ
الزَّوْجُ، لَمْ يَحْكُم. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ، وَزُفَرُّ: بَلْ يَحْكُمُ.
وكَذَلِكَ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكٍ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ؛ إِذَا شَكَأَ أَحَدُ
الزَّوْجَيْنِ الذَّمِّيَّ وَأَتَى صَاحِبَهُ مِنَ التَّحَاكُمِ بَيْنَهُمَا، وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ
مَالِكٍ فِي الذَّمِّيِّنَ يَشْكُو أَحَدُهُمَا وَيَأْتِي صَاحِبَهُ مِنَ التَّحَاكُمِ عِنْدَنَا، أَنَّا لَا
نَحْكُمُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِأَنْ يَتَّفِقَا جَمِيعًا عَلَى الرِّضَا بِحُكْمِنَا، فَإِنْ كَانَ ظُلْمًا
ظَاهِرًا، مُنِعُوا مِنْ أَنْ يَظْلِمَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ، وَجَمَهُورُ
أَصْحَابِهِ، فِي الذَّمِّيِّ، أَوْ^(٧) الْمَعَاهِدِ، أَوْ^(٧) الْمُسْتَأْمَنِ، يَسْرِقُ مِنْ مَالِ

- (١) سِيَأْتِي تَخْرِيجُهُ ص ٤٥.
(٢) سِيَأْتِي تَخْرِيجُهُ ص ٤٦، ٤٧.
(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٠٠١٠، ١٩٢٣٩)، وَأَبُو عِيَيْدٍ فِي نَاسَخِهِ ص ١٨١، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي
تَفْسِيرِهِ ٤٤٢/٨، ٤٤٣.
(٤) سِيَأْتِي تَخْرِيجُهُ ص ٤٨.
(٥) سِيَأْتِي تَخْرِيجُهُ ص ٤٩.
(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٤٤٤/٨، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ ١١٣٦/٤ عَقِبَ الْأَثَرِ
(٦٣٨٨).
(٧) فِي ن: «و».

التمهيد ذمّي، أنه يُقَطَّعُ كما يُقَطَّعُ لو سَرَقَ مِنْ مَالِ مُسْلِمٍ؛ لأن ذلك مِنْ
النَّجْرَانِ^(١)، فلا يُقَرَّوْا عَلَيْهَا، ولا على التَّلَصُّصِ.

قال أبو عمر: الصحيح في النَّظَرِ عِنْدِي أَلَّا يُحْكَمَ بِنَسْخِ شَيْءٍ مِنَ
الْقُرْآنِ، إِلَّا بِمَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ الَّذِي لَا مَدْفَعَ لَهُ، وَلَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ،
وليس في قوله عز وجل: ﴿وَأَن أٰحْكُمَ بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].
دليل على أنها ناسخة للآية قبلها؛ لأنها يَحْتَمِلُ معناها أن يكون: وأن
أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ إِنْ حَكَمْتَ، ولا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ. فتكون الآيتان
مُسْتَعْمَلَتَيْنِ غَيْرِ مُتَدَايِعَتَيْنِ.

واختلف الفقهاء أيضًا في اليهوديين الذميين إذا زنيا، هل يُحَدَّانِ أم
لا؟ فقال مالك: إذا زنى أهل الذمة، أو شربوا الخمر، فلا يَغْرِضُ لَهُم
الإمام، إِلَّا أَنْ يُظْهِرُوا ذَلِكَ فِي دِيَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُدْخِلُوا عَلَيْهِمُ الضَّرَرَ،
فَيَمْنَعَهُمُ السُّلْطَانُ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْمُسْلِمِينَ. قال مالك^(٢): وإنما رَجِمَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اليهوديين لأنه لم يكن لليهود^(٣) يَوْمِيذُ ذِمَّةٍ، وَتَحَاكَمُوا
إِلَيْهِ. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يُحَدَّانِ إِذَا زَنَيَا كَحَدِّ الْمُسْلِمِ. وهو أحد
قَوْلِي الشَّافِعِيِّ. وقال في كتاب الحدود: إِنْ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا فَلَنَا أَنْ نَحْكُمَ أَوْ

(١) في م: «الخيانة».

(٢) سقط من: م.

(٣) ليس في: الأصل، وفي م: «لهم».

نَدَعَ ، فَإِنْ حَكَمْنَا حَدَدَنَا الْمُخَصَّنَ بِالرَّجْمِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجِمَ التمهيد
يَهُودِيَيْنِ زَنِيَا ، وَجَلَدْنَا الْبَكْرَ مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(١) ، وَغَرَّبْنَاهُ عَامًّا . وَقَالَ فِي كِتَابِ
الْجَزْيَةِ : لَا خِيَارَ لِلْإِمَامِ وَلَا لِلْحَاكِمِ إِذَا جَاءُوهُ فِي حَدٍّ لِلَّهِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُقِيمَهُ
عَلَيْهِمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ
صَغِيرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] . وَالصَّغَارُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ . وَهَذَا
الْقَوْلُ اخْتِيَارُ الْمَزْنِيِّ ، وَاخْتَارَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ .

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ حِينَ ذَكَرَ قَوْلَ مَالِكٍ : إِنَّمَا رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
الْيَهُودِيَيْنِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذِمَّةٌ ، وَتَحَاكَمُوا إِلَيْهِ . قَالَ : وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا
عَلَيْهِمْ ، لَمَا أَقَامَهُ النَّبِيُّ ﷺ . قَالَ : وَإِذَا كَانَ مَنْ لَا ذِمَّةَ لَهُ قَدْ حَدَّهُ النَّبِيُّ
ﷺ فِي الزَّنى ، فَمَنْ لَهُ ذِمَّةٌ أُخْرَى بِذَلِكَ . قَالَ : وَلَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّ الذَّمَّ
يُقْطَعُ فِي السَّرْقَةِ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : إِذَا سَرَقَ الذَّمِّيُّ مِنْ ذِمِّيٍّ وَلَمْ يَتَرَفَعُوا إِلَيْنَا ، فَلَا يُعْرَضُ
لَهُمْ عِنْدَنَا ، وَإِنْ تَرَفَعُوا إِلَيْنَا حَكَمْنَا بِحُكْمِ اللَّهِ فِيهِمْ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ تَطَالِمِهِمُ
الَّذِي يَجِبُ عَلَيْنَا الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا رُفِعَ إِلَيْنَا ، وَإِذَا سَرَقَ ذِمِّيٌّ مِنْ مُسْلِمٍ كَانَ
الْحُكْمُ حِينَئِذٍ إِلَيْنَا ، فَوَجِبَ الْقَطْعُ ، وَالْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا رَجِمَ الْيَهُودِيَيْنِ لِأَنَّهُمْ تَحَاكَمُوا إِلَيْهِ .

(١) ليس في : الأصل ، م .

وقد ذكرنا اختلاف الفقهاء في حد الإحصان الموجب للرجم ، في كتابنا هذا ، عند ذكر حديث ابن شهاب ، عن عبيد الله ^(١) ، فلا وجه لإعادته ههنا . وكلهم يشترط في الإحصان الموجب للرجم الإسلام . هذا من شروطه عند جميعهم ، ومن رأى رجم أهل الذمة منهم إذا أخصنوا إنما رآه من أجل أنهم إذا تحاكموا إلينا لزمنا أن نحكم بينهم بحكم الله فينا ، وكذلك فعل رسول الله ﷺ باليهوديين المذكورين في هذا الحديث حين تحاكموا إليه .

وقالت طائفة ممن يرى أن قول الله عز وجل : ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة : ٤٩] . ناسخ للآية قبلها ؛ يعنى قوله : ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة : ٤٢] الآية . قالوا : على الإمام إذا علم من أهل الذمة حدا من حدود الله أن يقيمه عليهم وإن لم يتحاكموا إليه ؛ لأن الله عز وجل يقول : ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ . ولم يقل : إن تحاكموا إليك . قالوا : والسنة تبين ذلك . واختجوا بحديث البراء في ذلك .

وهو ما حدثناه عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسيد ، قال : حدثنا حمزة بن محمد ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال :

حدثنا محمد بن العلاء أبو كريب ، وأخبرنا محمد بن عبد الملك ، قال : التمهيد
حدثنا أحمد بن محمد بن زياد ، قال : حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح
الزُّعْفَرَانِيُّ ، قالوا^(١) جميعاً : حدثنا أبو معاوية ، قال : حدثنا الأعمش ، عن
عبد الله بن مرة ، عن البراء ، قال : مرَّ على رسول الله ﷺ يهوديٌّ
مُحَمَّمٌ^(٢) مَجْلُودٌ ، فدعاهم ، فقال : «هكذا»^(٣) تجدون حدَّ الزاني في
كتابكم؟ . قالوا : نعم . فدعا رجلاً من علمائهم ، فقال : «أنشدك بالله
الذي أنزل التوراة على موسى ، أهكذا تجدون حدَّ الزاني في كتابكم؟» .
فقال : اللهم لا ، ولولا أنك ناشدتنى بهذا لم أخبرك ، نجد حدَّ الزاني في
كتابنا الرَّجْمَ ، ولكنه كثر في أشرافنا ، فكنّا إذا أخذنا الرجل الشريفَ
ترَكْنَاهُ ، وإذا أخذنا الضعيفَ أقمنا عليه الحدَّ ، فقلنا : تعالوا نجتمع على
شيءٍ نقيمُه على الشريفِ والوضيع . فاجتمعنا على التَّحْمِيمِ والجلدِ ، وتركنا
الرجمَ . فقال رسول الله ﷺ : «اللهم إني أول من أحيا أمرَكَ إذ أمأثوه»^(٤) .
فأمر به فرجمَ ، وأنزل الله تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ
يُكَفِّرُونَ فِي الْكَفْرِ﴾ . إلى قوله : ﴿إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ

(١) في الأصل ، م : «قالا» .

(٢) محمم : أى مُشَوِّدُ الوجه ، من الحممة : الفحمة ، وجمعها حمم . النهاية ٤٤٤ / ١ .

(٣) في ن ، م : «أهكذا» .

(٤) في الأصل : «تركوه» .

التمهيد **تَوْتَوْهُ فَأَحْذَرُوا** [المائدة: ٤١] . يقول : اثُّوا محمداً ، فإن أفتاكم بالتَّحْمِيمِ والجلد فخذوه ، وإن أفتاكم بالرَّجْمِ فاحذروا . إلى قوله : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] . في اليهود ، إلى قوله : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] . في اليهود . إلى قوله : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] . قال : هي في الكفار كلها . يعنى الآية^(١) .

واللفظ لمحمد بن العلاء ، والمعنى واحدٌ مُتقاربٌ . قالوا : ففي هذا الحديث أنه حكم بينهم ولم يتحاكموا إليه .

قال أبو عمر : لو تدبر من احتج بهذا الحديث ما احتج به منه ، لم يحتج به ؛ لأنه في درج الحديث تفسير قوله عز وجل : ﴿إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَّمْ تُوْتَوْهُ فَأَحْذَرُوا﴾ . يقول : إن أفتاكم بالتَّحْمِيمِ والجلد فخذوه ، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا . وذلك دليل على أنهم حكموه ، لا أنه قصرهم على ذلك الحكم ، وذلك يبين أيضاً في حديث ابن عمر وغيره .

(١) أبو داود (٤٤٤٨) ، والنسائي في الكبرى (٧٢١٨ ، ١١١٤٤) . وأخرجه النحاس في ناسخه ص ٤٠٠ من طريق الحسن بن محمد به ، وأخرجه أحمد ٤٨٩/٣٠ (١٨٥٢٥) ، ومسلم (٢٨/١٧٠٠) ، وابن ماجه (٢٣٢٧ ، ٢٥٥٨) من طريق أبي معاوية به .

فإن قال قائلٌ : إن حديثَ ابنِ عمرَ من حديثِ مالكٍ وغيره ليس فيه التمهيد
أنَّ الزَّانِئِينَ حَكَّمَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا رَضِيَا بِحُكْمِهِ . قيل له : حَدُّ
الزَّانِي حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ ، عَلَى الْحَاكِمِ إِقَامَتُهُ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْيَهُودَ كَانَ
لَهُمْ حَاكِمٌ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ، وَيُقِيمُ حُدُودَهُمْ عَلَيْهِمْ ، وَهُوَ الَّذِي حَكَّمَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ
الْيَهُودَ جَاءُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالُوا : إِنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنِيَا . ثُمَّ
حَكَّمَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ ؟ فَإِذَا كَانَ مَنْ إِلَيْهِ إِقَامَةُ الْحَدِّ هُوَ الَّذِي
حَكَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَلَا وَجَهَ ^(١) «لَا عِتَابَ تَحْكِيمٍ» الزَّانِئِينَ فِيمَا لَيْسَ
لَهُمَا وَلَا لِأَحَدِهِمَا .

أخبرنا عبدُ اللَّهِ بنُ محمدٍ ، قال : حدثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدثنا
أبو داودَ ، قال : حدثنا أحمدُ بنُ سعيدٍ الهَمْدَانِيُّ ، قال : حدثني ابنُ
وهبٍ ، قال : حدثني هشامُ بنُ سعيدٍ ، أن زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ حَدَّثَهُ ، عَنْ ابْنِ
عُمَرَ ، قَالَ : أَتَى نَفَرٌ مِنْ يَهُودَ ، فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتَاهُمْ فِي بَيْتِ
الْمِدرَاسِ ^(٢) ، فَقَالُوا : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، إِنَّ رَجُلًا مِّنَّا زَنَى بِامْرَأَةٍ ، فَأَخْكُم .
فَوَضَعُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَادَةً ، فَجَلَسَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَ : «اِثْنُونِي

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ ، م : «لَا عِتَابَ بِحُكْمٍ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «الْمَدَارِسُ» . وَالْمَدْرَاسُ : الْبَيْتُ الَّذِي يَدْرُسُ فِيهِ الْيَهُودُ كِتَابَهُمْ . يَنْظُرُ النِّهَايَةُ ٢ / ١١٣ .

التمهيد بالتوراة». فأتوه بها ، فنزع الوِسادة من تحته ، ووضع التوراة عليها ، ثم قال : «أَمَنْتُ بِكَ ، وبمن أُنْزِلُكَ» . ثم ذكر قصة الرجم نحوًا من حديث مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر^(١) .

ففى هذا الحديث أن اليهود دَعَوُا رسولَ اللَّهِ ﷺ وحكّموه فى الزانِئين منهم ، وكذلك حديثُ مالك ، عن نافع ، عن ابنِ عمر ، بنحو ذلك ، وحديثُ ابنِ شهابٍ أيضًا فى ذلك يدلُّ على ما وَصَفْنَا .

قرأتُ على عبدِ الوارثِ بنِ سفيانَ ، أن قاسمَ بنَ أصبغٍ حدثهم ، قال : حدثنا مُطَلِّبُ بنُ شُعيبٍ ، قال : حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ صالحٍ ، قال : حدثنى الليثُ ، قال : حدثنى عُقَيْلٌ ، عن ابنِ شهابٍ ، قال : أخبرنى رجلٌ من مُزَيْنَةَ مِمَّنْ يَتَّبِعُ العلمَ وَيَعِيبُهُ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ ، أن أبا هريرةَ قال : بينا نحن عندَ رسولِ اللَّهِ ﷺ جاءه اليهودُ ، وكانوا قد شاورُوا فى صاحبٍ لهم زنى بعدما أَحْصَنَ ، فقال بعضهم لبعضٍ : إن هذا النبىَّ قد بُعِثَ ، وقد عَلِمْتُمْ أنه قد فُرِضَ عليكم الرِّجْمُ . فذكر حديثًا فيه : فقال لهم ، يَغْنَى رسولَ اللَّهِ ﷺ : «يا معشرَ اليهودِ ، أنشدُكم بالله الذى أنزلَ التوراةَ على موسى بنِ عمرانَ ، ما تَجِدُونَ فى التوراةِ مِنَ الْعُقُوبَةِ على مَنْ زنى وقد أَحْصَنَ؟» . قالوا : نَجِدُ يُحْمَمُ وَيُجْلَدُ . وسَكَتَ حَبْرُهُمْ وهو فى جانبِ البيتِ ، فلمَّا

رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَمْتَهُ، أَلْظَّ بِهِ ^(١) يَنْشُدُهُ، فَقَالَ حَبْرُهُمْ: أَمَّا إِذَا التَّمْهِيدُ
نَشَدْتَنَا، فَإِنَّا نَجِدُ عَلَيْهِ الرَّجْمَ. فَذَكَرَ حَدِيثًا فِيهِ: «فَإِنِّي أَقْضِي بِمَا فِي
التَّوْرَةِ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يُسْكَرُونَ فِي
الْكَفْرِ﴾ [المائدة: ٤١]. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ
هُمْ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّبِيِّينَ الَّذِينَ
أَسْلَمُوا، فَحَكَمُوا بِمَا فِي التَّوْرَةِ عَلَى الَّذِينَ هَادُوا ^(٢).

وَهَكَذَا رَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ مُزَيْنَةَ وَنَحْنُ
جُلُوسٌ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(٣) فِي «التَّفْسِيرِ»، وَفِي «المَصْنُفِ».

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ:
حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَثْبَسَةُ، قَالَ:
حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ مِمَّنْ
يَتَّبِعُ الْعِلْمَ وَيَعِيهِ - وَنَحْنُ عِنْدَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ - يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:
أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةً، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: اذْهَبُوا بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ،

(١) أَلْظَّ بِهِ: لَزَمَهُ. التَّاجُ (ل ظ ظ).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٤١٦/٨ - ٤١٨ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ بِهِ.

(٣) عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٣٣٣٠)، وَفِي تَفْسِيرِهِ ١٨٩/١، ١٩٠.

التمهيد فإنه نبيُّ بُعِثَ بالتَّخْفِيفِ ، فإن أفتى بُقْيًا دُونَ الرِّجْمِ قَبْلُناها ، واحتَجَجْنَا بها عِنْدَ اللَّهِ ، وَقُلْنَا : فُتِيَا نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَاءِكَ . قال : فَاتُّوا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فِي أَصْحَابِهِ ، فَقَالُوا : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، مَا تَرَى فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنْهُمْ زَنِيًّا ؟ فلم يُكَلِّمَهُمْ بِكَلِمَةٍ حَتَّى أَتَى بَيْتَ مِذْرَاسِهِمْ ، فَقَامَ عَلَى الْبَابِ ، فَقَالَ : «أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى ، مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ؟» . قالوا : يُحَمِّمُ ، وَيُجَبِّهُ ، وَيُجْلِدُ . والتَّجْبِيَةُ أَنْ يُحْمَلَ الزَّانِيَانِ عَلَى حِمَارٍ ، وَيُقَابَلُ أَقْفِيتُهُمَا ، وَيُطَافَ بِهِمَا . قال : وَسَكَتْ شَابٌّ مِنْهُمْ ، فَلَمَّا رَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَلْظَمَ بِهِ يَنْشُدُهُ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِذْ نَشَدْتَنَا ، فَإِنَّا نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ الرِّجْمَ . فقال النَّبِيُّ ﷺ : «فَبِمَا ارْتَحَضْتُمْ أَمَرَ اللَّهُ؟» . قال : زَنَى ذُو قَرَابَةٍ ^(١) مِنْ مَلِكٍ ^(٢) مِنْ مُلُوكِنَا ، فَأَخَّرَ عَنْهُ الرِّجْمَ ، ثُمَّ زَنَى رَجُلٌ فِي أَسْرَةٍ ^(٣) مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ رَجْمَهُ ، فَحَالَ قَوْمُهُ دُونَهُ ، وَقَالُوا : لَا يُرْجَمُ صَاحِبُنَا حَتَّى تَجِيءَ بِصَاحِبِكَ فَتَرْجُمَهُ . فَاضْطَلَحُوا عَلَى هَذِهِ الْعُقُوبَةِ بَيْنَهُمْ . فقال النَّبِيُّ ﷺ : «فَإِنِّي أَحْكُمُ بِمَا فِي التَّوْرَةِ» . فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا ^(٣) .

وَقَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَفْيَانَ ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغٍ حَدَّثَهُمْ ، قَالَ :

(١ - ١) سقط من : ن .

(٢) الأسرة : عشيرة الرجل وأهل بيته ؛ لأنه يتقوى بهم . النهاية ٤٨ / ١ .

(٣) أبو داود (٤٤٥٠) .

حدثنا عُبيدُ بنُ عبدِ الواحدِ بنِ شريكٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ التمهيد
أيوبَ ، قال : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدٍ ، وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ مُحَمَّدٍ ، قال
أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَكْرِ ، قال : أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بنُ
يَحْيَى أَبُو الْأَصْبَغِ الْحَرَّانِيُّ ، قال : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ سَلَمَةَ ، جَمِيعًا عَنْ
مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، قال : سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ يُحَدِّثُ
سَعِيدَ بنَ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قال : زَنَى رَجُلٌ وَامْرَأَةً مِنَ الْيَهُودِ وَقَدْ
أَخْصَنَّا ، حِينَ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ، وَكَانَ الرَّجُلُ مَكْتُوبًا عَلَيْهِمْ فِي
التَّوْرَةِ ، فَتَرَكَهُ وَأَخَذُوا بِالتَّجْبِيهِ ؛ يُضْرَبُ مِائَةً بِحَبْلِ مَطْلِيٍّ بَقَارٍ ، وَيُخْمَلُ
عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِمَّا يَلِي دُبُرَ الْحِمَارِ . قال فيه : وَلَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ
دِينِهِ ، فَخُيِّرَ فِي ذَلِكَ ، قال : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ
عَنْهُمْ ﴾ ^(١) [المائدة : ٤٢] . وَاللَّفْظُ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ مُخْتَصَرٌ .

ففي هذه الآثار كلها دليل على أنه إنما حُكِمَ في اليهوديين بما حُكِمَ
من أجل أنه حُكِمَ ، وتُخَوِّكُم إليه ، ورُضِيَ به . وفي حديث ابنِ إِسْحَاقَ أَنَّ
ذَلِكَ كَانَ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْيَهُودَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ
ذِمَّةٌ كَمَا قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وعند ^(٢) ابنِ شَهَابٍ أَيْضًا فِي هَذَا الْبَابِ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ

(١) أخرجه البيهقي ٢٤٧/٨ من طريق محمد بن بكر به . وهو عند أبي داود (٤٤٥١) .

(٢) في ن : «عن» وفي م : «عبد» .

التمهيد عمر، قال: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حينَ أَمَرَ بِرَجْمِهِمَا، فَلَمَّا رُجِمَا رَأَيْتُهُ يُجَافِي بِيَدِهِ عَنْهَا لِيَقِيَهَا الْحِجَارَةَ. رَوَاهُ مُعَمَّرٌ وَغَيْرُهُ عَنْهُ^(١). وَالْحُكْمُ كَانَ فِيهِمْ بِشَهَادَةِ لَا بَاغْتِرَافٍ، وَذَلِكَ مَحْفُوظٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: مُجَالِدٌ أَخْبَرَنَا عَنْ عَامِرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَتْ يَهُودُ بَرَجِلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٌ زَنِيَا، فَقَالَ: «اثْنُونِي بِأَعْلَمِ رَجُلٍ مِنْكُمْ». فَأَتَوْهُ بَابْنَى صُورِيَا، فَنَاشَدَهُمَا^(٢): «كَيْفَ تَجِدَانِ أَمْرَ هَذَيْنِ فِي التَّوْرَةِ؟». قَالَا: نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ إِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ، رُجِمَا. قَالَ: «فَمَا مَنَعَكُمَا أَنْ تَرْجُمُوهُمَا؟». قَالَ: ذَهَبَ سُلْطَانُنَا، فَكَرِهْنَا الْقَتْلَ. فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّهُودِ، فَجَاءَ أَرْبَعَةٌ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجْمِهِمَا^(٣).

(١) تقدم تخريجه ص ٢٧.

(٢) في ن: «فتشدهما الله».

(٣) أخرجه البيهقي ٢٣١/٨ من طريق محمد بن بكر. وهو عند أبي داود (٤٤٥٢).

وروى شريك ، عن سماك بن حرب ، عن جابر بن سمرّة ، أن النبي ﷺ رَجَمَ يهوديًا ويهوديةً^(١) . انفرد به عن سماك شريك .

وأما الرواية عن ابن عباس في أن الآية منسوخة ، أغنى قوله عز وجل : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ [المائدة : ٤٢] . فأخبرنا محمد بن عبد الملك ، قال : حدثنا أحمد بن محمد بن زياد ، قال : حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني ، قال : حدثنا سعيد بن سليمان ، قال : حدثنا عباد ، عن سفيان ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قال : نُسِخَ مِنْ « المائدة » آيتان ؛ آية القلائد ، وقوله عز وجل : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ . وكان رسول الله ﷺ مُخَيَّرًا ؛ إن شاء حَكَم ، وإن شاء أَعْرِضَ عَنْهُمْ وَرَدَّهُمْ إِلَى حُكَّامِهِمْ ، فنزلت : ﴿ وَأِنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [المائدة : ٤٩] . فأمر رسول الله ﷺ أَنْ يَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا فِي كِتَابِنَا^(٢) .

قال أبو عمر : هذا خبر إنما يزويه سفيان بن حسين ، وليس بالقوي ،

(١) أخرجه أحمد ٤٣٨/٣٤ (٢٠٨٥٦) ، والترمذي (١٤٣٧) ، وابن ماجه (٢٥٥٧) من طريق شريك به .

(٢) أخرجه النحاس في ناسخه ص ٣٩٧ من طريق الحسن بن محمد به ، وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٤٥٤٠) ، والبيهقي ٢٤٨/٨ ، ٢٤٩ من طريق سعيد بن سليمان به ، وأخرجه النسائي في الكبرى (٦٣٦٩ ، ٧٢١٩) من طريق عباد به .

التمهيد وقد اختلف عليه^(١) فيه ؛ فروى عنه موقوفاً على مجاهد . وهو الصحيح من قول مجاهد ، لا من قول ابن عباس .

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي ، أن أباه أخبره ، قال :
 حدثنا عبد الله بن يونس ، قال : حدثنا بقي بن مخلد ، قال : حدثنا يحيى
 ابن عبد الحميد ، قال : حدثنا يزيد بن هارون ، قال : حدثنا سفيان بن
 حسين ، عن الحكم ، عن مجاهد ، قال : لم يُنسخ من « المائدة »
 إلا^(٢) هاتين الآيتين^(٣) : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ
 عَنْهُمْ ﴾ . نسختها : ﴿ وَأِنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ
 أَهْوَاءَهُمْ ﴾ . وقوله : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْلُوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا
 الشَّهَرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ ﴾ [المائدة : ٢] . نسختها : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ
 حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾^(٣) [التوبة : ٥] .

وحدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن
 أصبغ ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا موسى ، قال : حدثنا ابن
 مهدى ، عن هشيم ، عن منصور بن زاذان ، عن الحكم ، عن مجاهد في

(١) في الأصل : « عنه » .

(٢ - ٢) في م : « هاتان الآيتان » .

(٣) أخرجه أبو عبيد في ناسخه ص ١٨١ ، وابن جرير في تفسيره ٤٤٢/٨ من طريق يزيد به .

قوله: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾. قال: نسختها: ﴿وَأِنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^(١).

وقد روى يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس في قوله: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾. قال: نزلت في بني قريظة، وهي مُحْكَمَةٌ^(٢).

وذكر وكيع، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم والشعبي: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾. قالوا: إن شاء حكم، وإن شاء لم يحكم.

حدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا موسى بن معاوية، قال: حدثنا وكيع. فذكره^(٣).

(١) أخرجه أبو عبيد في ناسخه ص ١٨٠، وابن جرير في تفسيره ٤٤٣/٨، والنحاس في ناسخه ص ٣٩٨ من طريق هشيم به.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٣٧/٨، ٤٣٨، والطحاوي في شرح المشكل (٤٤٦٧)، والطبراني (١١٥٧٣) من طريق يونس بن بكير به.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٤٠/٨، وابن أبي حاتم في تفسيره ١١٣٦/٤ (٦٣٩٠)، والنحاس في ناسخه ص ٣٩٦ من طريق وكيع به.

وحدَّثنا أحمدُ بنُ قاسمٍ ، قال : حدَّثنا قاسمٌ ، قال : حدَّثنا ابنُ وضَّاحٍ ، قال : حدَّثنا موسى بنُ معاويةَ ، قال : حدَّثنا ابنُ مَهْدِيٍّ ، عن أبي عَوانَةَ ، عن المغيرةِ ، عن إبراهيمَ والشَّعْبِيِّ ، قالا : إن شاء حَكَمَ ، وإن شاء أَعْرَضَ^(١) .

وقد مضى القولُ فيمن تابَعهم على هذا القولِ ومن خالفهم فيه من العلماءِ ، في صدرِ هذا البابِ ، والوجهُ عندى فيه التَّخْيِيرُ لئلاَّ يَظُلَّ حُكْمُ من كتابِ اللَّهِ بغيرِ يقينٍ ؛ لأنَّ قولَه : ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ [المائدة : ٤٩] . مُحْتَمِلٌ لِلتَّأْوِيلِ ، يَعْنِي : إِن حَكَمْتَ . وآيَةُ التَّخْيِيرِ مُحْكَمَةٌ نصٌّ لا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ .

وذكر عبدُ الرزاقِ^(٢) ، وأبو سفيان^(٣) ، ومحمدُ بنُ ثورٍ ، عن معمرٍ ، عن الزهريِّ في قولِه : ﴿فَإِن جَاءُوكَ فَأَحْكَمَ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾ . قال : مَضَتْ السَّنَةُ أَن يُرَدُّوا فِي حُقُوقِهِمْ وَمَوَارِيثِهِمْ إِلَى أَهْلِ دِينِهِمْ ، إِلَّا أَن يَأْتُوا رَاغِبِينَ فِي حَدٍّ لِيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ فِيهِ ، فَيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ بكتابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

(١) أخرجه سعيد بن منصور (٧٤٦ - تفسير) ، والبيهقي ٢٤٦/٨ من طريق أبي عوانة به .

(٢) عبد الرزاق (١٠٠٠٧ ، ١٩٢٣٨) .

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٤٣/٨ ، ٤٤٤ من طريق أبي سفيان به .

قال معمرٌ : أخبرنا عبدُ الكريمِ الجزريُّ ، أن عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ كَتَبَ التمهيد
إلى عديِّ بنِ أخطاة : إذا جاءك أهلُ الكتابِ فأحْكُم بينهم بما في كتابِ
الله^(١) .

وذكر سُنيّدٌ ، عن هُشيمٍ ، عن العوّامِ ، عن إبراهيمِ التيميِّ في
قوله : ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة : ٤٢] . قال :
بالرجم^(٢) .

قال أبو عمر : حُكِمَ رسولُ الله ﷺ^(٣) بما في التوراة^(٤) خُصُوصً
له ، والله أعلم ، بدليلِ قوله : ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ
أَسْلَمُوا﴾ [المائدة : ٤٤] . وقال عز وجل : ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً
وَمِنْهَا جَاءَ﴾ [المائدة : ٤٨] . ولقوله : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ
الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت : ٥١] . ولأننا لا نعلمُ من ذلك ما علمه
رسولُ الله ﷺ . ويَحْتَمِلُ أن رسولَ الله ﷺ إنما حَكَمَ في اليهوديَّينِ
بِحُكْمِ الله تعالى في شريعته ، وكان ذلك موافقاً لما في التوراة . والحمدُ
لله .

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٠٠٠٩ ، ١٩٢٤١) ، وفي تفسيره ١ / ١٩٠ ، وابن جرير في تفسيره
٤٤٣ / ٨ من طريق معمر به .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور (٧٤٧ - تفسير) ، وابن جرير في تفسيره ٨ / ٤٤٦ ، والبيهقي ٨ / ٢٤٦
من طريق هشيم به .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل ، م .

١٥٩٠ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، فَقَالَ لَهُ : إِنْ
الْأَخِرَ زَنَى . فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ : هَلْ ذَكَرْتَ هَذَا لِأَحَدٍ غَيْرِي ؟ فَقَالَ :
لَا . فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ : فَتُبَّ إِلَى اللَّهِ ، وَاسْتَزِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ
التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ . فَلَمْ تُقَرِّرْهُ نَفْسُهُ حَتَّى أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ لَهُ
مِثْلَ مَا قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ مِثْلَ مَا قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ ، فَلَمْ تُقَرِّرْهُ
نَفْسُهُ حَتَّى جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ : إِنْ الْآخِرَ زَنَى . فَقَالَ
سَعِيدٌ : فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَاتٍ ، كُلَّ ذَلِكَ يُعْرِضُ
عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا أَكْثَرَ عَلَيْهِ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى
أَهْلِهِ ، فَقَالَ : « أَيَشْتَكِي ؟ أَيْهَ جِنَّةٍ ؟ » فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ إِنَّهُ
لَصَّحِيحٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَبِكْرُ أَمْ ثَيِّبٌ ؟ » فَقَالُوا : بَلْ ثَيِّبٌ
يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَ .

التَّهْمِيدُ مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ
أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، فَقَالَ لَهُ : إِنْ الْآخِرَ زَنَى . فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ :
هَلْ ذَكَرْتَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ غَيْرِي ؟ فَقَالَ : لَا . فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ : فَتُبَّ إِلَى اللَّهِ ،
وَاسْتَزِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ . فَلَمْ تُقَرِّرْهُ نَفْسُهُ حَتَّى أَتَى
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ مِثْلَ الَّذِي قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ ، فَلَمْ تُقَرِّرْهُ نَفْسُهُ
حَتَّى جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ : إِنْ الْآخِرَ زَنَى . فَقَالَ سَعِيدٌ : فَأَعْرَضَ

عنه رسول الله ﷺ ثلاث مرات ، كل ذلك يُعرض عنه رسول الله ﷺ ، التمهيد
حتى إذا أكثر عليه بعث رسول الله ﷺ إلى أهله ، فقال : « أَيْشَتَكِي ؟ أَيْه
جَنَّةٌ ؟ » . فقالوا : يا رسول الله ، والله إنه لصحيح . فقال : « أَبِكْرُ أُم
ثَيْبٌ ؟ » فقالوا : بل ثَيْبٌ يا رسول الله . فَأَمَرَ به رسول الله ﷺ فَرُجِمَ ^(١) .

هذا الحديث مرسلٌ عند جماعة الرواة عن مالك ، وقد تابعه على
إرساله طائفة من أصحاب يحيى بن سعيد ، وروى هذا الحديث الزهرى ،
فاختلِف عليه ؛ فرواه يونس ، عن الزهرى ، عن أبى سلمة ، عن جابر ، أن
رجلاً من أسلم أتى النبى ﷺ . الحديث ^(٢) .

ورواه شعيب ^(٣) بن أبى حمزة وعُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ، عن ابنِ شهاب ، عن
أبى سلمة وسعيد بن المسيب ، عن أبى هريرة . قال شعيب : أتى رجلٌ من
أسلم النبى ﷺ ^(٤) . وقال عُقَيْلٌ : أتى رجلٌ من المسلمين رسول الله

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧٠٠) ، ورواية يحيى بن بكير (١٣/١ ظ - مخطوط) ،
وبرواية أبى مصعب (١٧٥٦) . وأخرجه النسائى فى الكبرى (٧١٧٩) ، والبيهقى ٢٢٨/٨ ،
وابن بشكوال فى غوامض الأسماء ٢٠٣/١ من طريق مالك به .

(٢) سيأتى تخريجه ص ٧٠ ، ٧١ .

(٣) فى الأصل : «شعبة» .

(٤) أخرجه البخارى (٥٢٧١ ، ٥٢٧٢) ، ومسلم (١٦/١٦٩١) ، والطحاوى فى شرح المعانى
١٤٣/٣ ، والبيهقى ٢١٩/٨ من طريق شعيب به .

التمهيد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) . بمعنَى واحدٍ ، وألفاظٍ مختلفةٍ ، ولم تَخْتَلِفْ ألفاظُهم في أنه ماعِزُّ الأَسْلَمِيِّ ، وأنه رَدُّه رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعَ مراتٍ .

وروى هذا الحديثُ مالكٌ ، عن ابنِ شهابٍ مرسلًا ، وقد ذَكَرناه في مراسيلٍ ^(٢) ابنِ شهابٍ ، وذَكَرنا هناك الآثارَ المرويةَ في هذا البابِ ، وكثيرًا من الأحكامِ التي تُوجِبُها ألفاظُها ^(٣) . والحمدُ لله .

وفي هذا الحديثِ مِنَ الفقهِ أن السُّتْرَ أُولَى بالمسلمِ على نفسه - إذا واقعَ حدًّا مِنَ الحدودِ - مِنَ الاعترافِ به عندَ السلطانِ ، وذلك مع اعتقادِ التوبةِ والندمِ على الذنبِ ، وتكونُ نيتهُ ومعتقدُهُ ألا يعودَ ، فهذا أُولَى به من الاعترافِ ، فإن اللهَ يَقْبَلُ التوبةَ عن عباده ، وَيُحِبُّ التوايينَ ، وهذا فعلُ أهلِ العقلِ والدينِ ؛ الندمُ والتوبةُ ، واعتقادُ أن لا عَوْدَةَ ، ألا تَرى إلى قولِهِ : « أَيَشْتَكِي ؟ أَيْهَ جِنَّةٌ ؟ » .

وروى يزيدُ بنُ هارونَ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ ، أن ماعِزَ بنَ مالكٍ الأَسْلَمِيَّ أتى إلى أبي بكرٍ ، فأخبره أنه زنى ، فقال له أبو بكرٍ : هل ذَكَرْتَ ذلكَ لأحدٍ قبلي ؟ فقال : لا . فقال له أبو بكرٍ : اسْتَئْزِرْ بِسِثْرِ اللهِ ، وثُبِّ إلى اللهِ ؛ فإن الناسَ يُعَيِّرُونَ ولا يُغَيِّرُونَ ، وإن اللهَ يَقْبَلُ

(١) سيأتى تخريجه ص ٦٩ .

(٢) فى الأصل ، م : « مراسل » .

(٣) سيأتى ص ٦٨ - ٧٩ .

التوبة عن عباده^(١).

وأما إعراض رسول الله ﷺ عنه ، ففيه مذاهب لأهل العلم ؛ منهم من زعم أن ذلك كان لأن الإقرار لابد أن يكون أربع مرات ، كالشهادة^(٢) على الزنى ، و^(٣) كان إعراضه لئلا يَتِمَّ الإقرار الموجب للحد ، مَحَبَّةً في الستر ، فلَمَّا تَمَّ الإقرار على حُكْمِهِ أَمَرَ بالرجم . ومنهم من قال : مرة واحدة تُجْزَى . وقد ذكرنا مذاهبهم والآثار التي منها نزع وفرع كل فريق منهم قوله في باب مرسل ابن شهاب من هذا الكتاب^(٤).

وفي قوله عليه السلام : « أَيَشْتَكِي ؟ أَيْهَ جِنَّة ؟ » . دليل على أنه إنما ردّه وأَعْرَضَ عنه من أجل ذلك ، والله أعلم ، لا لِيَتِمَّ إقراره أربع مرات كما زعم من قال ذلك . ويدل على صحة هذا التأويل قوله ﷺ في حديث ابن شهاب : « وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا »^(٥) . ولم يَقُلْ : إِنْ اعْتَرَفَتْ أَرْبَعَ مَرَاتٍ .

وفي حديث الأوزاعي ، عن يحيى ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهاجر ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٧٦/١٠ ، ٧٧ عن يزيد بن هارون به .

(٢) في الأصل ، م : « كالشهادات » .

(٣) في ف : « فلذلك » .

(٤) ينظر ما سيأتي ص ٧٢ - ٧٦ .

(٥) سيأتي في الموطأ (١٥٩٤) .

التمهيد عن عمران بن حصين ، أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إنني أصبْتُ حَدًّا فَأَقِمَّهُ عَلَيَّ . فَأَمَرَ بِهَا فَشُكَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا . وقد ذَكَرْنَا هَذَا الْخَبَرَ فِي بَابِ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ^(١) .

وفيه أيضًا دليلٌ على أن المجنون لا يَلْزَمُهُ حَدٌّ ؛ ولهذا ما سأل رسول الله ﷺ « أَيَشْتَكِي ؟ أَوْ جَنَّةٌ ؟ » . وهذا إجماعٌ ، أن المجنون المعتوه لا حَدٌّ عَلَيْهِ ، وَالْقَلَمُ عَنْهُ مَرْفُوعٌ .

وفيه دليلٌ على أن إظهارَ الإنسانِ لِمَا ^(٢) يَأْتِيهِ مِنَ الْفَوَاحِشِ جُنُونٌ ^(٣) لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا الْمَجَانِينُ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ ذَوِي الْعُقُولِ كَشْفُ مَا وَقَعُوهُ ^(٤) مِنْ الْحُدُودِ وَالْاعْتِرَافُ بِهِ عِنْدَ السُّلْطَانِ وَغَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا مِنْ شَأْنِهِمْ ^(٥) السُّتْرُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَالتَّوْبَةُ مِنْ ذُنُوبِهِمْ ، وَكَمَا يَلْزَمُهُمُ السُّتْرُ عَلَى غَيْرِهِمْ فَكَذَلِكَ يَلْزَمُهُمُ السُّتْرُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، وَسَنَذْكُرُ فِي هَذَا الْبَابِ وَالَّذِي بَعْدَهُ فِي السُّتْرِ أَحَادِيثَ يَسْتَدِلُّ بِهَا النَّازِرُ فِي كِتَابِنَا عَلَى صَحَّةِ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وفيه دليلٌ على أن حَدَّ الثَّيِّبِ غَيْرُ حَدِّ الْبِكْرِ فِي الزَّنى ، ولهذا ما سأل

(١) سيأتي تخريجه ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٢) في الأصل ، م : « ما » .

(٣) في الأصل ، م : « حمق » .

(٤) في الأصل ، م : « واقعه » .

(٥) في م : « شأنها » .

رسول الله ﷺ : « أبكر هو أم ثيب ؟ » . ولا خلاف بين علماء المسلمين التمهيد
أن حدَّ البكر في الزنى غير حدِّ الثيب ، وأن حدَّ البكر الجلد وحده ، وحدَّ
الثيب الرجم وحده ، إلا أن من أهل العلم من رأى على الثيب الجلد والرجم
جميعاً ، وهم قليل ، روى ذلك عن علي^(١) ، وعُبادة^(٢) ، وتعلَّق به داود
وأصحابه ، والجمهور على أن الثيب يُرجم ولا يُجلد . وقد ذكرنا
الاختلاف في ذلك في باب ابن شهاب ، عن عبيد الله^(٣) . وأما أهل البدع
من الخوارج والمعتزلة ، فلا يرون الرجم على أحد من الزناة ؛ ثيباً كان
أو غير ثيب ، وإنما حدُّ الزناة عندهم الجلد ، والثيب وغير الثيب سواء
عندهم ، وقولهم في ذلك خلافُ سنة رسول الله ﷺ ، وخلافُ سبيل
المؤمنين ، فقد رجم رسول الله ﷺ والخلفاء بعده ، وعلماء المسلمين في
أقطار الأرض متفقون على ذلك من أهل الرأي والحديث ، وهم أهل
الحق . وبالله التوفيق .

وأما قوله : إن رجلاً من أسلم جاء إلى أبي بكر الصديق . فهذا الرجل
هو ماعز الأسلمي ، لا يختلف أهل العلم في ذلك ، وقد تقدّم من رواية يزيد

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٣٣٥٠ ، ١٣٣٥٤ ، ١٣٣٥٦ ، ١٣٣٦٢) ، وابن أبي شيبة ٨١/١٠ ، ٨٢ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٣٥٩ ، ١٣٣٦٠) ، وابن أبي شيبة ٨٠/١٠ عن عبادة مرفوعاً .

(٣) ينظر ما سيأتى ص ١٠٣ - ١٠٨ .

التمهيد ابن هارون ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أنه ماعز بن مالك الأسلمي . وهو معروف عند العلماء محفوظ ، لا يَخْتَلِفُونَ فيه .

أخبرنا قاسم بن محمد ، حدثنا خالد بن سعيد ، حدثنا أحمد بن عمرو ابن منصور ، حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، قال : أخبرنا إسرائيل ، عن سيماك ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : أتى رسول الله ﷺ ماعز بن مالك ، فاغترف مرتين ، فقال : « اذهبوا به ثم رُدُّوه » . فاغترف مرتين ، حتى اعترف أربعاً ، فقال : « اذهبوا به فازجموه » ^(١) .

قال ابن سنجر : وحدثنا عارم ، قال : حدثنا أبو عوانة ، عن سيماك بن حرب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال لماعز : « ما بلغني عنك ؟ » . قال : وما بلغك عني ؟ قال : « وقفت على جارية بنى فلان ؟ » . قال : نعم . قال : فشهد على نفسه أربع شهادات ، أو أقر أربع مرات . قال : فأمر النبي ﷺ برجمه ^(٢) . وفي الباب بعد هذا في قصة هزال بيان ذلك أيضاً .

(١) أخرجه أحمد ٦١/٥ (٢٨٧٤) ، وأبو داود (٤٤٢٦) ، والنسائي في الكبرى (٧١٧٣) من طريق إسرائيل به .

(٢) أخرجه أحمد ٨١/٤ ، ١٥٨/٥ (٢٢٠٢ ، ٣٠٢٨) ، ومسلم (١٦٩٣) ، وأبو داود (٤٤٢٥) ، والترمذي (١٤٢٧) ، والنسائي في الكبرى (٧١٧١) من طريق أبي عوانة به .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ^(١) اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمَيْمُونُ بْنُ حَمْزَةَ ، قَالَ : التَّمْهِيدُ
حَدَّثَنَا الطَّحَاوِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُزْنِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ ، قَالَ :
أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبِ ، أَنَّهُ سَمِعَ
جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ ، وَرَجُلًا
مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةً^(٢) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرْزُوقِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ عَمْرِو الزَّهْرَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهْيَعَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْبِ ، قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ :
هَلْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : رَجَمَ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ
وَامْرَأَةً ، وَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ : « نَحْنُ نَحْكُمُ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ »^(٣) .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو
عَيْسَى الْأَسْوَانِيُّ^(٤) ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ بْنِ الْجَرَّاحِ الرُّوَاسِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ،

(١) في ف : «عبيد» .

(٢) الشافعي في السنن المأثورة (٥٥٣) .

(٣) أخرجه أحمد ٣٤٧/٢٣ (١٥١٥١) من طريق ابن لهيعة به .

(٤) في الأصل : «الأسواي» ، وفي م : «الأسوائي» .

التمهيد عن جابر ، عن عامر الشعبي ، عن عبد الرحمن بن أنزى ، عن أبي بكر الصديق ، أن ما عَزَا أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالزُّنَى عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَاتٍ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ أَقَرَزْتَ الرَّابِعَةَ أَقَمْتُ عَلَيْكَ الْحَدَّ » . فَأَقَرَّ عِنْدَهُ الرَّابِعَةَ ، فَأَمَرَ بِهِ فَحُبِسَ ، ثُمَّ سَأَلَ عَنْهُ فَذَكَرُوا خَيْرًا ، فُرِجَ ^(١) .

وليس فى هذا الحديث حجة من أجل جابر الجعفى ، وإنما ذكرناه ليُعرف ، وقد أجمعوا على أنه يُكْتَبُ حديثه ، واختلفوا فى الاحتجاج به ، وكان يحيى وعبد الرحمن لا يُحدثان عنه ، وكان أحمد وابن معين يُضعفانه ، وشهد له بالصدق والحفظ ؛ الثوري ، وشعبة ، ووكيع ، وزهير بن معاوية ، وقال وكيع : مهما شككتم فى شيء فلا تشكوا أن جابراً الجعفى ثقة .

حدثنا محمد بن عبد الله بن حَكَم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا إسحاق بن أبي حسان ، قال : حدثنا هشام بن عمار ، قال : حدثنا عبد الحميد ، قال : حدثنا الأوزاعي ، قال : أخبرني عثمان بن أبي سودة ، قال : حدثني من سمع عبادة بن الصامت يقول : قال رسول الله ﷺ : « إِنْ اللَّهُ لَيَسْتُرُ الْعَبْدَ مِنَ الذَّنْبِ مَا لَمْ يَخْرِقْهُ » . قالوا : وكيف يخرقه يا رسول الله ؟ قال : « يُحَدِّثُ بِهِ النَّاسَ » ^(٢) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٧٢/١٠ ، ٧٣ ، والترمذى فى العلل (٤١١) ، والبيهقى ٢٢٧/٨ من طريق وكيع به ، وأخرجه أحمد ٢١٤/١ (٤١) ، والحارث بن أبي أسامة (٥٧٣ - بغية) ، وأبو يعلى (٤٠) من طريق إسرائيل به .

(٢) أخرجه ابن المبارك فى الزهد (١٣٤٦) عن الأوزاعى به .

١٥٩١ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ،
أنه قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجلٍ من أسلم يُقال له : هَزالٌ :
« يا هَزالُ ، لو سترته بردائك لكان خيراً لك » . قال يحيى بن سعيد :
فحدثت بهذا الحديث في مجلسٍ فيه يزيد بن نعيم بن هزال
الأسلمي ، فقال يزيد : هَزالٌ جدّي ، وهذا الحديث حقٌّ .

وأما قوله : إن الأخرزنى . فالرواية بكسر الخاء ، وهو الصواب ، ومعناه التمهيد
أن الرذل الدنيء زنى ، كأنه يدعُو على نفسه ويعيبها بما نزل به من موافقة
الزنى . قال أبو عبيد : ومن هذا قولهم : السؤال أخر كسب الرجل . أى :
أرذل كسب الرجل . وقال الأخفش : كنى عن نفسه ، فكسر الخاء ، وهذا
إنما يكون لمن حدث عن نفسه بقبيح يكره أن ينسب ذلك إلى نفسه .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أنه قال : بلغني
أن رسول الله ﷺ قال لرجلٍ من أسلم يُقال له : هَزالٌ : « يا هَزالُ ، لو
سترته بردائك لكان خيراً لك » . قال يحيى بن سعيد : فحدثت بهذا
الحديث في مجلسٍ فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي ، فقال يزيد : هَزالٌ
جدّي ، وهذا الحديث حقٌّ ^(١) .

وهذا الحديث لا خلاف في إسناده في « الموطأ » على الإرسال كما

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٢/١٣ و - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٧٥٧) .
وأخرجه النسائي في الكبرى (٧٢٧٧) من طريق مالك به .

التمهيد ترى ، وهو يشتد من طرق صحاح .

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال :
حدثنا مطلق بن شبيب ، قال : حدثني عبد الله بن صالح ، قال : حدثني
الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن يزيد بن نعيم ، عن جده هزال ، وعن
محمد بن المنكدر ، عن هزال ، أنه أمر ماعزاً الأسلمي أن يأتي رسول الله
ﷺ فيخبره بحدثه ، فأتاه ماعز ، فأخبره بحدثه ، فأعرض عنه مراراً ، وهو
يردد^(١) ذلك على رسول الله ﷺ ، فبعث إلى قومه فسألهم : « أبه
جنة ؟ » فقالوا : لا . فسأل عنه : « أثيب أم بكر ؟ » قالوا : ثيب . فأمر به
فرجم ، ثم قال : « يا هزال ، لو سترته بردائك كان خيراً لك »^(٢) .

وأخبرنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا محمد بن
وضاح ، قال : حدثنا موسى بن معاوية ، قال : حدثنا وكيع ، قال : حدثنا
هشام بن سعيد ، قال : حدثني يزيد بن نعيم بن هزال ، عن أبيه ، أن ماعز بن

(١) في الأصل : « يرد » .

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٧٢٧٨) من طريق الليث عن يحيى ، عن يزيد به ، وأخرجه
الطبراني ٢٠١/٢٢ (٥٣٠) من طريق عبد الله بن صالح ، عن الليث ، عن يحيى ، عن محمد بن
المنكدر عن يزيد بن نعيم بن هزال عن جده به ، وأخرجه أبو داود (٤٣٧٨) ، والنسائي في الكبرى
(٢٧٧٦) ، والبيهقي ٣٣١/٨ من طريق يحيى ، عن محمد بن المنكدر به .

مالك كان في حجر أبيه هزال ، فلما فجر قال له أبي : لو أتيت رسول الله ﷺ فأنخبرته . فلهذا قال رسول الله ﷺ لهزال حين لقيه : « يا هزال ، لو سترته برءائك كان خيرا لك » ^(١) .

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى ، قال : حدثنا أحمد بن محمد البغدادي بكيرو بمكة ، حدثنا محمد بن يونس الكديمي ، قال : حدثنا الربيع بن يحيى الأشناني ، قال : حدثنا شعبة ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن المنكدر ، عن ابن هزال ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ قال : « لو سترته برءائك كان خيرا لك » ^(٢) .

قال أبو عمر : هذا الحديث ، وإن كنا ذكرناه من رواية الكديمي ، فإنه محفوظ عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن المنكدر ، عن ابن هزال ، عن هزال ، وعن يحيى بن سعيد ، عن يزيد بن نعيم بن هزال ، من وجوه . وقد ذكرنا الحكم في معنى ^(٣) هذا الحديث في مواضع سلفت من كتابنا . والحمد لله .

وقد رويت آثار عن النبي ﷺ في فضل الستر على المسلم ، أذكر منها

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٧١/١٠ ، وأحمد ٢١٤/٣٦ ، ٢١٩ ، (٢١٨٩٠ ، ٢١٨٩٣) ، وأبو داود (٤٤١٩) من طريق وكيع به .

(٢) أخرجه أحمد ٢٢٠/٣٦ ، ٢٢١ ، (٢١٨٩٤ ، ٢١٨٩٥) ، والنسائي في الكبرى (٧٢٧٥) ، والبيهقي ٣٣٠/٨ ، ٣٣١ من طريق شعبة به ، ووقع عند النسائي : « هزال » . بدلا من : « ابن هزال » .

(٣) في الأصل ، م : « معاني » .

التمهيد ما حضرني ذكره بعون الله .

حدثنا سعيد بن نصير ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا إسماعيل بن إسحاق ، قال : حدثنا محمد بن الفضل عارم ، قال : حدثنا أبو عوانة ، عن سليمان الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة - وربما قال : عن أبي سعيد - قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا ، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الْآخِرَةِ ، وَمَنْ يَسِّرْ عَلَى مُسْلِمٍ "فِي الدُّنْيَا" ، يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ عَلَى مُسْلِمٍ ، سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ » ^(٢) .

حدثنا أحمد بن عمر ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن فطيس ، قال : حدثنا مالك بن عبد الله بن سيف ، قال : حدثنا إسماعيل بن مسلمة بن قعنب ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن محمد بن واسع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ فَرَّجَ عَنْ أَخِيهِ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا ، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الْآخِرَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ أَخَاهُ ، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ

(١ - ١) ليس في : الأصل ، م .

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٧٢٨٩) من طريق محمد بن الفضل أبي النعمان به ، وأخرجه الترمذي (١٤٢٥) ، والنسائي في الكبرى (٧٢٨٨) من طريق أبي عوانة به .

العبدُ في عون أخيه»^(١).

^(٢) أخبرنا أحمدُ بنُ محمدٍ، قال : حدثنا وهبُ بنُ مسرَّةَ، قال : حدثنا ابنُ وضَّاحٍ، قال : حدثنا أحمدُ بنُ عمرو بنِ السَّرحِ، قال : حدثنا ابنُ وهبٍ، عن عمرو بنِ الحارثِ، عن أبيه، عن مولى لخارجةَ حدَّثه، عن أبي صيَّادٍ الأسودِ الأنصاريِّ - وكان عَرِيفَهُمْ - أن رجلاً قَدِيمَ، فَحَلَّ بِبَابِ مَسْلَمَةَ بْنِ مَخْلَدٍ، وَاسْتَأْذَنَ، فَأَذِنَ لَهُ، وَقَالَ : حِلْ . قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ أُرْسِلْ مَعِيَ إِلَى عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ . فَأُرْسِلَ مَعَهُ أَبُو صَيَّادٍ ، فَدَخَلُوا عَلَى عَقْبَةَ ، فَرَحَّبَ بِهِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ لِعَقْبَةَ : هَلْ تَذْكُرُ مَجْلِسًا كُنَّا فِيهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ مُؤْمِنٍ كَانَتْ لَهُ كَمَوْعُودَةٍ أَحْيَاها » ؟ قَالَ عَقْبَةُ : نَعَمْ ، لَعَمْرِي^(٣) إِنِّي لَحَاضِرٌ ذَلِكَ ، وَسَمِعْتُهُ مِنْهُ . فَكَبَّرَ الرَّجُلُ ، وَقَالَ : لِهَذَا ارْتَحَلْتُ . وَرَجَعَ^(٢) .

حدثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ، قال : حدثنا قاسمُ بنُ أصبغَ ، قال : حدثنا أبو جعفرٍ محمدُ بنُ سليمانَ المِنْقَرِيُّ ، قال : حدثنا أبو الوليدِ

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٧٢٨٦) من طريق حماد بن زيد ، عن محمد بن واسع ، قال : حدثني رجل عن أبي صالح ، وأخرجه ابن أبي شيبة ٨٥/٩ ، وأحمد ١٣٠/١٣ (٧٧٠١ ، ٧٩٤٢) ، والنسائي في الكبرى (٧٢٨٤) من طريق محمد بن واسع به .

(٢ - ٢) سقط من : ف .

(٣) ليس في : الأصل .

التمهيد الطيالسي، قال: حدثنا همام بن يحيى، قال: حدثنا إسحاق بن أبي طلحة، قال: حدثنا شيبه الحَضْرَمِيُّ، قال: شهدت عروة بن الزبير يُحَدِّثُ عمر بن عبد العزيز، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث كنتُ حَالِفًا عليهن، ولو حَلَفْتُ على الرابعة رجوتُ ألا آثم؛ لا يجعلُ الله من له سهمٌ في الإسلامِ كمن لا سهمَ له». قال: «وسهامُ الإسلامِ الصلاةُ والصيامُ والصدقةُ، ولا يُحبُّ رجلٌ قومًا إلا جاء معهم يومَ القيامةِ، ولا يتولَّى الله عبدٌ في الدنيا فيؤلِّيه غيره يومَ القيامةِ، والرابعةُ، لا يشتُرُ الله على عبدٍ في الدنيا إلا ستره يومَ القيامةِ»^(١).

هكذا قال: شيبه الحَضْرَمِيُّ. وإنما هو شيبه الحَضْرَمِيُّ^(٢). وكذلك رواه عفان، عن همام.

ذكره ابنُ أبي شيبه^(٣)، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا همام، قال: سمعتُ إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال: حدثني شيبه

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٢١٨٥)، والحاكم ١٩/١، والبيهقي في الشعب (٩٠١٤) من طريق أبي الوليد الطيالسي به، وأخرجه أحمد ٥٥/٤٢ (٢٥٢٧١، ٢٥/٢١)، والنسائي في الكبرى (٦٣٥٠)، وأبو يعلى (٤٥٦٦)، والطحاوي في شرح المشكل (٢١٨٥)، والحاكم ١٩/١، ٣٨٤/٤، والبيهقي في الشعب (٩٠١٤) من طريق همام به.

(٢) في ف: «الحضرمي»، وفي م: «الحضري»، وفي ابن أبي شيبه: «الحضرمي». وينظر الأنساب ٣٧٨/٢.

(٣) سيأتي تخريجه ص ١٧٢.

الْحَضْرِيُّ^(١) ، أَنَّهُ شَهِدَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ التَّمِيمِ
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَجْعَلُ اللَّهُ رَجُلًا لَهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمَ
لَهُ » . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ سَوَاءً إِلَى آخِرِهِ بِمَعْنَاهُ ، وَزَادَ : فَقَالَ عُمَرُ بْنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ : إِذَا سَمِعْتُمْ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مِثْلِ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ فَاحْفَظُوهُ .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْوَدَ الْحَافِظُ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ
صَاعِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ ، حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ مَعَ ابْنِ آدَمَ ،
فَإِذَا ذَكَرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ بِخَيْرٍ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ : وَلَكَ مِثْلُهُ . وَإِذَا ذَكَرَهُ بِشَرٍّ ،
قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ : ابْنِ آدَمَ ، الْمُسْتَوْرَ عَوْرَتِهِ ، ازْبَعْ عَلَى نَفْسِكَ^(٢) ، وَاحْمَدِ
اللَّهَ الَّذِي سَتَرَ عَوْرَتَكَ^(٣) .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ

(١) فِي ف : « الْحَضْرَمِيُّ » ، وَفِي م : « الْحَضْرِيُّ » .

(٢) اِزْبَعْ عَلَى نَفْسِكَ : اِرْفُقْ بِنَفْسِكَ وَكُفَّ . التَّاج (ر ب ع) .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي الصِّمْتِ (٦١١) ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيقَةِ ٢٨٣/٣ ، ٢٨٤ مِنْ طَرِيقِ
يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ بِهِ .

التمهيد وَعَلَيْهِ السَّلَامُ قال : « لا يَسْتُرُ عَبْدٌ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ^(١) .

حدثنا محمد بن عبد الله ومحمد بن إبراهيم ، قالا : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب ، قال : حدثنا أبو الوليد الطيالسي ، قال : حدثنا الليث بن سعد ، قال : حدثني إبراهيم بن نسيط الوغلاني ^(٢) ، عن كعب بن علقمة ، عن دُخَيْنِ أَبِي الهيثم كاتب عقبة ، قال : قلت لعقبة بن عامر : إن لنا جيرانًا يَشْرَبُونَ الخمرَ ، وأنا داعٍ لهم الشرطَ فيأخذونهم . قال : لا تَفْعَلْ ، ولكن عِظْهُمْ وَتَهَذِّدْهُمْ . قال : ففعل ذلك بهم شهرًا . ثم جاء دُخَيْنٌ إلى عقبة ، فقال : إني نهيتهم فلم يَنْتَهُوا ، وإني داعٍ لهم الشرطَ . فقال له عقبة : ويحك لا تَفْعَلْ ، فإني سمعتُ رسولَ الله وَعَلَيْهِ السَّلَامُ يقولُ : « مَنْ سَتَرَ عَلَى مُؤْمِنٍ عَوْرَةً فَكَأَنَّمَا اسْتَحْيَا مَوْءِدَةً » ^(٣) .

وهذا الحديث رواه ابن وهب ، عن إبراهيم بن نسيط ، عن كعب بن

(١) أخرجه مسلم (٧٢/٢٥٩٠) عن ابن أبي شيبة به ، وأخرجه أحمد ١٨/١٥ (٩٠٤٥) عن عفان به .

(٢) في ف : « الحولاني » ، وفي م : « الخولاني » . وينظر تهذيب الكمال ٢٢٩/٢ .

(٣) أخرجه ابن حبان (٥١٧) من طريق أبي خليفة به ، وأخرجه الفسوي في المعرفة ٥٠٣/٢ ، ٥٠٤ ، البيهقي ٣٣١/٨ من طريق أبي الوليد به ، وأخرجه الطبراني ٣١٩/١٧ (٨٨٣) من طريق الليث به .

علقمة، عن كثير مولى عقبة بن عامر، عن عقبة بن عامر، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ رَأَى عَوْرَةً فَسْتَرَهَا، كَانَ كَمَنْ اسْتَحْيَا مَوْتُودَةً مِنْ قَبْرِهَا»^(١).

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أذينة، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ^(٢) مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كَرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كَرْبِ الْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ يَشْرَعْ عَلَى مُعْسِرٍ، يَشِرْ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهَا عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَذَكَّرُونَ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ حَسَبُهُ»^(٣).

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٧٢٨٢) من طريق ابن وهب به.

(٢) في ف: «على».

(٣) ابن أبي شيبة ٨٥/٩، ٨٦ - وعنه مسلم (٢٦٩٩)، وأبو داود (٤٩٤٦)، وابن ماجه

(٢٢٥، ٢٥٤٤) - وأخرجه أحمد ٣٩٣/١٢ (٧٤٢٧)، ومسلم (٢٦٩٩)، وابن ماجه

(٢٢٥) من طريق أبي معاوية به.

١٥٩٢ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَ .

قال ابنُ شِهَابٍ : فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِاعْتِرَافِهِ عَلَى نَفْسِهِ .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّبَّاحِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ وَزْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا عَدِيُّ^(١) ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ ، عَنْ عَكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ عِمَارَ بْنَ يَاسِرٍ أَخَذَ سَارِقًا ، فَقَالَ : أَلَا أَسْتُرُهُ لَعَلَّ اللَّهَ يَشْتُرُنِي^(٢) .

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَ^(٣) .

هَكَذَا هُوَ فِي « الْمَوْطَأِ » عِنْدَ جَمِيعِ رُؤَايَاهُ فِيمَا عَلِمْتُ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ مُسْنَدًا ؛ عُقِيلٌ وَغَيْرُهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «عَبْدَةُ» . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٤٦١ / ٨ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٨٩٢٩) مِنْ طَرِيقِ عَكْرَمَةَ ، عَنْ عِمَارٍ بِدُونِ ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ .

(٣) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (٦٩٧) ، وَبِرَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ بَكِيرٍ (٢/١٣ و - مَخْطُوط) ، وَبِرَوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ (١٧٥٨) .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : التمهيد
حدثنا المطالب بن شبيب قراءة عليه ، قال : حدثنا عبد الله بن صالح ، قال :
حدثني الليث ، قال : حدثني عقيل ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني أبو
سلمة وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أنه قال : أتى رجل من المسلمين
رسول الله ﷺ وهو في المسجد ، فناداه ، فقال : يا رسول الله ، إني قد
زنيْتُ . فأعرض عنه حتى ثني ذلك أربع مرَّات ، فلمَّا شهد على نفسه أربع
مرَّات دعاه رسول الله ﷺ ، فقال : « أباك جنون ؟ » فقال : لا . قال : « فهل
أخصمت ؟ » قال : نعم . قال رسول الله ﷺ : « اذهبوا به فارجموه » . قال
ابن شهاب : فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله يقول : فكنْتُ فيمن رجمه ،
فلمَّا أذلقته الحجارة هرب ، فأدركناه بالحرَّة فرجمناه ^(١) .

هكذا قال عقيل : عن ابن شهاب ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي
هريرة . وبعضه عن جابر ، وقد جَوَّدَه إن شاء الله .

ورواه معمر ، ويونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن جابر .
أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا
أبو داود ، قال : حدثنا الحسن بن علي وابن أبي ^(٢) السري العسقلاني ،

(١) أخرجه أحمد ٥٢٥/١٥ (٩٨٤٥) ، والبخاري (٦٨١٥ ، ٧١٦٧ ، ٧١٦٨) ، ومسلم
(١٦/١٦٩١) ، والنسائي في الكبرى (٧١٧٧) من طريق الليث به .
(٢) سقط من : ي . وينظر تهذيب الكمال ٥٢/١٨ .

التمهيد قالوا : حدثنا عبدُ الرزاق ، قال : أخبرنا معمرٌ ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبدِ الله ، أن رجلاً من أسلمَ جاء إلى رسولِ الله ﷺ فاعترف بالزنى ، فأعرض عنه ، ثم اعترف فأعرض عنه ، حتى شهد على نفسه أربعَ شهاداتٍ ، فقال له النبي ﷺ : « أباك جنونٌ ؟ » قال : لا . قال : « أحصنت ؟ » قال : نعم . قال : فأمر به النبي ﷺ فُرِجِمَ في المصلَّى ، فلمَّا أذلقته الحجارة فَرَّ ، فأدرك فُرِجِمَ حتى مات ، فقال له النبي ﷺ خيراً ولم يصلِّ عليه ^(١) .

وأخبرنا عبدُ الرحمن بنُ عبدِ الله ، قال : حدثنا أبو العباس بنُ تميم ، قال : حدثنا عيسى بنُ مسكين ، وأخبرنا عبدُ الوارث بنُ سفيان ، قال : حدثنا قاسم بنُ أصبغ ، قال : حدثنا ابنُ وضاح ، قالوا : حدثنا سُحنون ، قال : حدثني ابنُ وهب ، عن يونس بنِ يزيد ، عن ابنِ شهاب ، قال : أخبرني أبو سلمة بنُ عبدِ الرحمن ، عن جابر بنِ عبدِ الله ، أن رجلاً من أسلمَ أتى رسولَ الله ﷺ وهو في المسجد ، فناداهُ وحدثه أنه زنى ، فأعرض عنه رسولُ الله ﷺ ، فتنحى لشِقِّه الذي أغرض قبله ، فأخبره أنه زنى ، وشهد على نفسه أربعَ مرَّاتٍ ، فدعاه رسولُ الله ﷺ فقال : « هل

(١) أبو داود (٤٤٣٠) . وأخرجه الترمذی (١٤٢٩) عن الحسن بن علي به ، وأخرجه ابن حبان (٣٠٩٤) من طريق ابن أبي السرى به . وهو عند عبد الرزاق (١٣٣٣٧) - ومن طريقه أحمد ٣٥٣/٢٢ (١٤٤٦٢) ، والبخاری (٦٨٢٠) ، ومسلم (١٦/١٦٩١) ، والنسائي (١٩٥٥) .

بك جنون؟» فقال: لا. قال: «فهل أخصنت؟» قال: نعم. قال^(١): التمهيد
فأمر به رسول الله ﷺ أن يُرجم بالمصلّى، فلما أذلقته الحجارة جمز^(٢)
حتى أدرك^(٣) بالحرّة^(٤)، فقتل بها رجماً^(٥).

وقد روى هذا الحديث في رجم الأسلمي - وهو ماعز - جماعة من
الصحابة، منهم أبو هريرة، رواه عنه ابن عمه عبد الرحمن بن الصامت^(٦)،
وأبو سلمة^(٧)، ومنهم جابر بن عبد الله، روى عنه من طرق شتى، وابن
عباس^(٨)، روى عنه أيضاً من وجوه كثيرة، وجابر بن سمرّة، وسهل بن
سعيد^(٩)، ونعيم بن هزال^(١٠)، وأبو سعيد الخدري^(١١)، وبريدة

- (١) سقط من: م.
(٢) في ي: «فر». وجمز: أسرع هارباً من القتل. النهاية ٢٩٤/١.
(٣) في ي: «أدرسته».
(٤) في النسخ: «بالحجارة». والمثبت من مصادر التخریج.
(٥) أخرجه البخاري (٥٢٧٠)، ومسلم (١٦٩١/١٦)، والنسائي (٧١٧٤)، والطحاوي في
شرح المعاني ١٤٢/٣ من طريق ابن وهب به.
(٦) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٧٣٧)، وأبو داود (٤٤٢٨، ٤٤٢٩)، والنسائي في
الكبرى (٧١٦٤، ٧١٦٥) من طريق عبد الرحمن به. وينظر تهذيب الكمال ١٨٣/١٧.
(٧) تقدم تخريجه ص ٦٩.
(٨) تقدم تخريجه ص ٥٦.
(٩) أخرجه أحمد ٥١٥/٣٧ (٢٢٨٧٥)، وأبو داود (٤٤٣٧، ٤٤٦٦).
(١٠) تقدم تخريجه ص ٦٠، ٦١.
(١١) أخرجه أحمد ١٢/١٧ (١٠٩٨٨)، والدارمي (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٠/١٦٩٤)، وأبو=

التمهيد الأُسْلَمِيُّ^(١) ، وأكثرهم يقول : إِنَّهُ اعْتَرَفَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ . وفي حديث أبي سعيد الخدري : ثلاث مرَّاتٍ . وفي حديث جابر بن سمرة أَنَّهُ اعْتَرَفَ مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ ، فَرُجِمَ . هكذا رَوَاهُ شُعْبَةُ^(٢) ، وإِسْرَائِيلُ^(٣) ، وأبو عَوَانَةَ^(٤) ، عن سِمَاكِ ، عن جابر بن سمرة .

واختلفَ الفقهاءُ في عددِ الإقرارِ بالزَّنى ؛ فقال مالكٌ ، والليثُ ، والشافعيُّ ، وعثمانُ البُتِّيُّ : إذا أقرَّ مرةً واحدةً ، حُدَّ . وهو قولُ داودَ ، والطبريُّ . ومن حُجَّتِهِمْ ما رُوِيَ مِنَ الآثارِ المذكورِ فيها الرجمُ بإقرارِ مَرَّتَيْنِ وثلاثٍ ، وهو دونُ الأربعِ ، وحديثُ ابنِ شهابٍ ، عن عبيدِ اللهِ ، عن أبي هريرةَ وزيدِ بنِ خالدٍ ، في قصَّةِ العَسِيفِ ، قوله ﷺ : « واغْدُ يا أنيسُ على امرأةٍ هذا ، فإنِ اعْتَرَفْتَ فَارْجُمِهَا » . فاعْتَرَفَتْ ، فرجَمَها^(٥) . ولم يقل : إنِ اعْتَرَفْتَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ . فكلُّ اعْتِرَافٍ على ظاهرِ هذا الحديثِ يُوجِبُ الرجمَ ، مرَّةً كان أو أكثرَ . وقد أَجْمَعُوا أن الإقرارَ في الحَقُوقِ يجبُ بالمرَّةِ

= داود (٤٤٣١) ، والنسائي في الكبرى (٧١٩٨ ، ٧١٩٩) .

(١) سيأتي تخريجه ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٣٤٣) ، وأحمد ٣٩٩/٣٤ (٢٠٨٠٣) ، والدارمي (٢٣٦٢) من طريق إسرائيل به .

(٤) أخرجه مسلم (١٧/١٦٩٢) ، وأبو داود (٤٤٢٢) من طريق أبي عوانة به .

(٥) سيأتي في الموطأ (١٥٩٤) .

الواحدة، وكذلك الحدود في القياس، وليس الشهادات من باب التمهيد الإقرار^(١) في شيء^(٢)؛ لإجماعهم^(٣) على أن الإقرار في الحقوق لا يجب تكراره مرتين، قياساً على الشاهدين، وكذلك لا يجب الإقرار في الزنى أربع مرات، قياساً على الشهود الأربعة. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجب الرجم بالإقرار حتى يُقر بالزنى أربع مرات في مجالس مُفترقة، وهو أن يغيب عن مجلس القاضي حتى لا يراه، ثم يعود فيقر. وقال الحسن بن حنيفة: يُقر أربع مرات. ولم يذكر مجالس مُفترقة. وقال أبو يوسف ومحمد: يُحد في الخمر بإقراره مرة واحدة. وقال زفر: لا يُحد حتى يُقر مرتين في موطنين. وقال أبو حنيفة، وزفر، ومحمد بن الحسن: إذا أقر مرة واحدة في السرقة صَحَّ إقراره. وقال أبو يوسف: لا يصح حتى يُقر مرتين.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان وسعيد بن نصر، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبد الله بن نعيم، قال: حدثنا بشير بن المهاجر، قال: حدثني

(١ - ١) سقط من: ي.
(٢) في ي: «إجماعهم».
(٣) في ي: «يقول».

التمهيد عبدُ الله بنُ بُريدة ، عن أبيه ، أن ماعزَ بنَ مالكٍ الأسلميَّ أتى رسولَ الله ﷺ ، فقال : يا رسولَ الله ، إني قد ظَلَمْتُ نَفْسِي وَزَنَيْتُ ، وأنا أريدُ أن تُطَهِّرَنِي . فردَّه ، فلمَّا كان مِنَ الغَدِ أتاهُ أيضًا ، فقال : يا رسولَ الله ، إني قد زَنَيْتُ . فردَّه الثانيةً ، فأرسل رسولُ الله ﷺ إلى قومه ، فقال : « اتَّعَلَّمُونَ بَعْقِلَهُ بِأَسًا ؟ اتُّكِرُونَ مِنْهُ شَيْئًا ؟ » . قالوا : لا نَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِيَّ الْعَقْلِ مِنْ صَالِحِينَ فيما نرى . قال : فأتاه الثالثة ، فأرسل إليهم أيضًا ، فسأل عنه ، فأخبروه أنَّه لا بأسَ به ولا بَعْقِلَهُ ، فلما كان الرابعة حَفَرَ لَهُ حُفْرَةً ، ثم أمرَ به فَرُجِمَ ^(١) .

وحدثنا سعيدُ بنُ نصرٍ ، قال : حدثنا قاسمُ بنُ أصبغٍ ، قال : حدثنا محمدُ بنُ وضاحٍ ، قال : حدثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبة ، قال : حدثنا أبو خالدٍ الأحمَرُ ، عن مُجاليدٍ ، عن الشعبيِّ ، عن جابرٍ قال : جاء ماعزُ بنُ مالكٍ إلى النبي ﷺ ، فقال : إِنَّهُ قد زَنَى . فقال : « أَمَا لِهَذَا أَحَدٌ ^(٢) ؟ » . فردَّه ^(٣) ، ثم جاء ثلاثَ مرَّاتٍ ، فقال : « أَمَا لِهَذَا أَحَدٌ ^(٢) ؟ » . فردَّه ^(٣) ، فلمَّا كانت الرابعة ، قال : « ازْجُمُوهُ » . فرماه ورَمَيْنَاهُ ، وفرَّ واتبَعْنَاهُ . قال عامرٌ : فقال

(١) ابن أبي شيبة ٧٣/١٠ ، ٧٤ - وعنه مسلم (٢٣/١٦٩٥) - وأخرجه مسلم (٢٣/١٦٩٥)
من طريق ابن نمير به .
(٢) في ي : « حد » .
(٣) في م : « فردوه » .

لى جابر : فهلها قتلناه^(١) .

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى ، قال : حدثنا أحمد بن سعيد ، قال :
حدثنا عبد الملك بن أبجر ، قال : حدثنا موسى بن هارون ، قال : حدثنا
العباس بن الوليد ، قال : حدثنا أبو عوانة ، عن سمالك بن حرب ، عن سعيد
ابن جبير ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ ردّ ماعزاً حتى شهد وأقرّ أربع
مرّات ، ثم أمر برجمه^(٢) .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، حدثنا
محمد بن عبد السلام ، حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا محمد بن جعفر ،
حدثنا شعبة^(٣) ، عن سمالك ، قال : سمعت جابر بن سمرة يقول : أتى
رسول الله ﷺ رجل أشعر^(٤) قصير ، له عضلات ، فأقرّ أنه قد زنى ، فردّه
مرّتين ، ثم أمر^(٥) به فرجم^(٥) ، فقال رسول الله ﷺ : « كُلمنا نفرنا غازين في
سبيل الله تخلف أحدهم له نيب كنيب التيس^(٦) ، يمنح إحداهن^(٧) »

(١) ابن أبي شيبة ٧١ / ١٠ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٦ .

(٣) في م : « سعيد » . وينظر تهذيب الكمال ١١٥ / ١٢ ، ٥ / ٢٥ .

(٤) في مصادر التخریج : « أشعث » .

(٥ - ٥) في م : « برجمه » .

(٦) النيب : صوت التيس عند السّفاد . النهاية ٤ / ٥ .

(٧) في ي : « أحدهم » .

التمهيد الكُتْبَةُ^(١) ! لا أُوتَى بِأَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا جَعَلْتُهُ نَكَالًا^(٢) .

قال أبو عمر: في بعض هذه الأحاديث ما يدلُّ على أن إقراره كان في مجالس مُفْتَرَقَةٍ ، وفي حديث ابن عباس أيضًا ، وجابر بن سُمْرَةَ ، وأبي هريرة ، ما يدلُّ على أنه أقرَّ على نفسه في مجلس واحدٍ مرَّتين ، أو أربع مرَّات ، أعرض عنه رسولُ الله ﷺ منها في الثلاث . وبعضهم يقول : شهد على نفسه أربع شهادات . والآثار في ذلك كثيرةٌ طُرُقُها جدًّا ، قد ذكرها المصنِّفون ، وفيما ذكرنا منها كفايةً ، وإنَّما غرضنا أن نذكر حديث ابن شهابٍ مُتَّصِلًا لا غيرُ ، ولكنَّا ذكرنا غيره ؛ لأنَّه من حُجَّةِ المخالف ، وفيما ذكرنا من الحُجَّةِ لمذهبينا شفاءً إن شاء الله .

واختلف الفقهاء أيضًا في رُجُوعِ المُقِرِّ بالزَّنى ، وشُرْبِ الخمرِ ، وما ليس من حُقوقِ الآدميين ؛ فقال مالكٌ ، والليثُ ، والشافعيُّ ، والثوريُّ ، والحسنُ بنُ حَيٍّ ، وأبو حنيفةٌ وأصحابه : يُقْبَلُ رجوعُ المُقِرِّ بالزَّنى ، والسرقة ، وشُرْبِ الخمرِ . وقال ابنُ أبي ليلي ، وعثمانُ البتِّي : لا يُقْبَلُ رجوعه في شيءٍ من ذلك كلِّه . وقال الأوزاعيُّ في رجلٍ أقرَّ على نفسه

(١) الكُتْبَةُ : القليل من اللبن . النهاية ١٥١/٤ .

(٢) أخرجه مسلم (١٨/١٦٩٢) ، وأبو داود (٤٤٢٣) ، والنسائي في الكبرى (٧١٨٢) عن محمد بن بشار به ، وأخرجه أحمد ٤٩٨/٣٤ (٢٠٩٨٣) عن محمد بن جعفر به ، وأخرجه ابن أبي شيبة ٧٣/١٠ ، وأحمد ٤٩٩/٣٤ (٢٠٩٨٤) ، ومسلم (١٨/١٦٩٢) من طريق شعبة به .

بالزنى أربع مرّات وهو مُحْصَنٌ ، ثم نَدِمَ وأنكَرَ أن يكونَ أتى ذلك ، أَنَّهُ التمهيد
يُضْرَبُ حَدُّ الْفِرْيَةِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِسَرْقَةٍ ، أَوْ شَرِبَ خَمْرًا ، أَوْ
قَتَلَ ، ثُمَّ أَنْكَرَ ، عَاقَبَهُ السُّلْطَانُ دُونَ الْحَدِّ .

قال أبو عمر : إذا أَقَرَّ الرَّجُلُ بِسَرْقَةٍ مِنْ مَالِ رَجُلٍ ، فَأَنْكَرَ الرَّجُلُ
الْمُقَرَّرُ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَدَّعِهِ ، وَكَذَّبَ السَّارِقَ ، أَوْ أَقَرَّ بِسَرْقَةٍ مِنْ مَالِ
غَائِبٍ ، ثُمَّ رَجَعَ ، لَمْ يُقْطَعْ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَأَدَمِيٍّ هَهُنَا ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ
الْمُقَرَّرِ بِالزَّنى .

وَاخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْمُقَرَّرِ بِالزَّنى أَوْ شَرِبِ الْخَمْرِ ، يُقَامُ عَلَيْهِ
الْحَدُّ فَيَرْجَعُ تَحْتَ الْعَذَابِ ؛ فَمَرَّةً قَالَ : إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْحَدِّ ،
أَتَمَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ رَجوعَهُ نَدَمٌ مِنْهُ . وَمَرَّةً قَالَ : يُقْبَلُ مِنْهُ رَجوعُهُ أَبَدًا ،
وَلَا يُضْرَبُ بَعْدَ رَجوعِهِ ، وَيُزْفَعُ عَنْهُ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَعَلَيْهِ
النَّاسُ ؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌّ أَنْ يُقَامَ حَدٌّ عَلَى أَحَدٍ بغيرِ إقرارٍ وَلَا بَيِّنَةٍ ، وَإِذَا
أَكْذَبَ نَفْسَهُ قَبْلَ تَمَامِ الْحَدِّ ، فَمَا بَقِيَ مِنَ الْحَدِّ لَا يُتَمُّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ
حِينَئِذٍ يُضْرَبُ بغيرِ إقرارٍ وَلَا بَيِّنَةٍ ، وَظُهُورُ الْمُسْلِمِينَ وَدِمَاؤُهُمْ حِمَى
إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَلَا وَجَهَ لِقَوْلِ مَنْ جَعَلَ رَجوعَهُ نَدَمًا ؛ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى
أَنْ رَجوعَهُ قَبْلَ أَنْ يُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ لَيْسَ بِنَدَمٍ ، وَلَا فَرْقَ فِي الْقِيَاسِ
وَالنَّظَرِ بَيْنَ أَوَّلِ الْحَدِّ وَآخِرِهِ ، وَإِذَا جازَ أَنْ يُقْبَلَ رَجوعُهُ بَعْدَ سَوَاطِ

التمهيد واحد، جاز أن يُقبل بعد سبعين. والله أعلم.

قال أبو عمر: ثبت عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة، وجابر، ونعيم بن هزال، ونصير بن دهر وغيرهم، أن ماعز بن مالك لما رجم ومُسَّته الحجارة، هرب، فاتَّبَعوه، فقال لهم: رُدُّوني إلى رسول الله ﷺ. فقتلوه رَجَمًا، وذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «فَهَلَّا تَرَكَتُمُوهُ؟ لَعَلَّه يَتُوبُ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ». ففي هذا أوضح الدلائل على أنه يُقبل رجوعه إذا رَجَعَ. والله أعلم. وقد جعل رسول الله ﷺ هروبه رجوعًا، وقال: «فَهَلَّا تَرَكَتُمُوهُ؟». وقال: «إِنَّهُ لَفِي أَنْهَارِ الْجَنَّةِ يَنْغِمِسُ فِيهَا».

حدثنا سعيد بن نصير، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا ابن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن محمد بن إسحاق، وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عبيد الله ابن عمر، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، قال: حدثني محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي الهيثم بن نصر بن دهر الأسلمي، عن أبيه، قال: كنتُ فيمن رجمه - يعني ماعز بن مالك - فلمَّا وجد مسَّ الحجارة جَزَع جَزَعًا شديدًا. قال: فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال

١٥٩٣ - مالك، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن أبيه زيد ابن طلحة، عن عبد الله بن أبي مليكة، أنه أخبره أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته أنها زنت، وهي حامل، فقال لها رسول الله ﷺ: « اذهبي حتى تضعي ». فلما وضعت جاءته فقال: « اذهبي حتى ترضعي ». فلما أرضعته جاءته، فقال: « اذهبي فاستودعيه ». قال: فاستودعته ثم جاءت، فأمر بها رسول الله ﷺ فزجمت.

التمهيد رسول الله ﷺ: « فهل أتركتموه؟ »^(١). وفي حديث سعيد بن أبي شيبه: فلما وجد مس الحجارة قال: رُدوني إلى النبي ﷺ.

مالك، عن يعقوب بن زيد بن طلحة^(٢)، عن أبيه زيد بن طلحة، عن عبد الله بن أبي مليكة، أنه أخبره، أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته أنها زنت، وهي حامل، فقال لها رسول الله ﷺ: « اذهبي حتى تضعي ». فلما وضعت جاءته، فقال رسول الله ﷺ: « اذهبي حتى ترضعي ». فلما أرضعته جاءته، فقال: « اذهبي فاستودعيه ». قال:

القبس

(١) ابن أبي شيبه ٧٧/١٠، ٧٨ - وعنه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٣٩٦، ٢٣٨١) - وأخرجه النسائي في الكبرى (٧٢٠٦) من طريق أبي خالد الأحمر به، وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٤٣٤) من طريق عبيد الله بن عمر به، وأخرجه الدارمي (٢٣٦٤)، والنسائي في الكبرى (٧٢٠٧) من طريق يزيد به. ووقع عند ابن أبي شيبه وابن أبي عاصم والنسائي في الموضع الأول: «أبو عثمان»: بدلا من: «أبي الهيثم». وينظر الإصابة ٤٢٨/٦.

(٢) قال أبو عمر: «وهو يعقوب بن زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مليكة، وابن أبي مليكة =

التمهيد فاستودعته ثم جاءت ، فأمر بها فرجمت^(١) .

هكذا قال يحيى فيما رأينا من رواية شيوخنا فى هذا الحديث ، عن مالك ، عن يعقوب بن زيد بن طلحة ، عن أبيه زيد بن طلحة ، عن عبد الله ابن أبي مليكة . فجعل الحديث لعبد الله بن أبي مليكة مرسلاً عنه . وقال القعنبي ،^(٢) وابن القاسم^(٣) ، وابن بكير^(٤) : عن مالك ، عن يعقوب بن زيد ابن طلحة ، عن أبيه زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مليكة - وقال أبو مصعب^(٥) كما قال يحيى : زيد بن طلحة ، عن عبد الله بن أبي مليكة -

= هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جدعان القرشى التيمى ، واسم أبي مليكة زهير ، وكان يعقوب بن زيد قاضياً ثقة مأموناً ؛ روى عن أبيه زيد بن طلحة ، وروى هو وأبوه عن سعيد المقبرى ، روى عن يعقوب بن زيد مالك بن أنس ، وهشام بن سعد ، وابن عيينة ، وموسى بن عبيدة ، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير ، وسمع أبوه زيد بن طلحة من ابن عباس . روى عنه الثورى ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، وابنه يعقوب ، وأبو علقمة الفروى ، ولم يرو عنه مالك . قال ابن معين : زيد بن طلحة ثقة . وقال ابن المدينى : وهو شيخ معروف . وقال أبو زرعة : ليس به بأس ، وليس بحجة ، وأبوه مثله . التاريخ الكبير ٣/٣٩٨ ، وتهذيب الكمال ٣٢٣/٣٢ .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٩٦) .

(٢ - ٣) ليس فى : الأصل .

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٢/١٣ - مخطوط) كرواية يحيى سواء ، وقد ذكر المصنف رواية ابن بكير فى الاستذكار ٣٣/٢٤ من النسخة المطبوعة . كما ذكرها هنا وقال : فى أكثر الروايات عنه .

(٤) الموطأ برواية أبي مصعب (١٧٥٩) .

فجعلوا الحديث لزيد بن طلحة مرسلاً عنه ، وهذا هو الصواب إن شاء التمهيد
الله ، وقد جوّده ابن وهب ، فرفع الإشكال فيه ؛ لأنه لم ينسب زيد بن
طلحة ، وجعل الحديث له .

قال ابن وهب : أخبرني مالك ، عن يعقوب بن زيد بن طلحة التيمي ،
عن أبيه ، أن امرأة أتت رسول الله ﷺ ، فقالت : إنها زنت ، وهي حُبلى .
فقال لها رسول الله ﷺ : « اذهبي حتى تضعي ^(١) » . فذهبت ، فلما
وضعت جاءته ، فقال : « اذهبي حتى تُرضعيه » . فلما أرضعته جاءته ،
فقال : « اذهبي حتى تستودعيه » . فلما استودعته جاءته فأقام عليها
الحديث ^(٢) .

هكذا قال : وأقام عليها الحديث . والحديث الرجيم ، على ما ذكره ^(٣) يحيى
وغيره في هذا الحديث .

قال ابن وهب : وأخبرني ابن لهيعة ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن
عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان ، عن محمود بن ليبي الأنصاري ، عن
رسول الله ﷺ مثله .

(١) في م : « تضعيه » .

(٢) أخرجه الحاكم ٣٦٤/٤ من طريق ابن وهب به .

(٣) في الأصل : « ذكر » .

قال ابن وهب : وسمعتُ شمر بنِ ثُميرٍ يحدثُ ، عن حسين بن عبد الله ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب ، عن رسول الله ﷺ بذلك ، إلا أنَّ فيه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : « مَنْ يكفُّه ؟ » . فقال رجلٌ من الأنصار : أنا أكفُّه . فقال : « اذهبوا بها فازجموها » . قال علي : فعير رجلٌ من أهلها بها ، فجاء إلى النبي ﷺ فأخبره ، فقال رسولُ الله ﷺ : « ما بالُ تلك ؟ لقد تابت توبةً لو تابها عريفٌ ^(١) ، أو صاحبُ عُشورٍ ^(٢) ، لقبِلْتُ منه » .

قال أبو عمر : حسين بن عبد الله هذا هو حسين بن عبد الله بن ضَميرة ^(٣) ، متروك الحديث ، ومرسلٌ حديث مالكٍ خيرٌ عندهم من مُسندِ حسين ، ^(٤) وليس في واحدٍ منهما ^(٥) ما يحتجُّ به أهلُ الحديث ؛ لأنَّ مرسلَ مالكٍ ليس من مراسيل الأئمة ، وفيه عللٌ يطولُ ذكرُها ، إلا أنَّه ^(٦) يستندُ معناه من وجوهٍ صحاح ، من حديثِ عمران بن حصين ، وبريدة الأسلمي ^(٦) .

(١) العريف : القيم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس يلي أمورهم ويتعرف الأمير منه أحوالهم .
النهاية ٢١٨ / ٣ .

(٢) صاحب العشور : الذي يأخذ العشر على ما كان يأخذه أهل الجاهلية . النهاية ٢٣٨ / ٣ .

(٣) في ف ، ر : ١ : «ضمرة» . وينظر التاريخ الكبير ٣٨٨ / ٢ .

(٤ - ٤) في ف : «وحديث مالك في الموطأ مرسل لم يختلف فيه على مالك إلا فيما ذكرت لك و» .

(٥) في الأصل : «منهم» .

(٦) سيأتي تخريجه ص ٨٧ - ٨٩ .

وزُوي مُرسلاً من وجوه كثيرة ، وهو مشهورٌ عند أهل العلم معروفٌ ، التمهيد
أعنى رَجَمَ رسول الله ﷺ لهذه المرأة الحُبلى بعد وضعها .

حدَّثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدَّثنا محمد بن بكر ، قال : حدَّثنا
أبو داود ، قال : حدَّثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : حدَّثنا هشام الدستوائي
وأبان العطَّار ، المعنى واحدٌ ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي قلابة ، عن
أبي المُهَلَّب ، عن عمران بن حصين ، قال في حديث أبان : إن امرأة من
جُهينة أتت النبي ﷺ فقالت : إنها زنت ، وهي حُبلى . فدعا وليَّها لها ،
فقال له رسول الله ﷺ : « أحسن إليها ، فإذا وضعت ^(١) فجنني بها » . فلما
أن وضعت جاءه بها ، فأمر بها النبي ﷺ فشُكَّت عليها ثيابها ، ثم أمر بها
فُرجِمَتْ ، ثم أمرهم أن يُصلُّوا عليها ، فقال عمر : يا رسول الله ، أنصلي ^(٢)
عليها وقد زنت ؟ فقال : « والذي نفسي بيده ، لقد تابت توبةً لو قُسمت
بين سبعين من أهل المدينة لوسَّعتهم ، وهل وجدت أكثر من أن جادت
بنفسها ؟ » . لم يقل عن أبان : فشُكَّت عليها ثيابها ^(٣) .

قال أبو داود ^(٤) : وحدَّثنا محمد بن الوزير الدمشقي ، قال : حدَّثنا

(١) في الأصل ، ر ، م : « وضعت » .

(٢) بياض في ر ١ ، وسقط من : ر ، وفي ف : « أتصلي » . وينظر عون المعبود ٢٥٩/٤ .

(٣) أبو داود (٤٤٤٠) .

(٤) أبو داود (٤٤٤١) .

التمهيد الوليد، عن الأوزاعي، قال: فشكت عليها ثيابها، يعني: شُدَّتْ.

وهكذا رواه معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابه، عن أبي
المُهَلَّب، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ^(١).

وخالفهم الأوزاعي، فرواه عن يحيى، عن أبي قلابه، عن أبي
المهاجر، عن عمران بن حصين. إن صحَّ عن الأوزاعي.

حدَّثنا أحمد بن عمر، قال: حدَّثنا عبد الله بن محمد، قال: حدَّثنا
محمد بن فطيس، قال: حدَّثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم،
قال: حدَّثنا بشر بن بكر، قال: حدَّثنا الأوزاعي، قال: حدَّثني يحيى
ابن أبي كثير، عن أبي قلابه، عن أبي المهاجر، عن عمران بن حصين،
قال: أتت رسول الله ﷺ امرأة من جُهينة، فقالت: يا رسول الله، إني
أصبتُ حداً فأقمه عليّ. فدعا رسول الله ﷺ وليَّها فقال: «أحسِنْ
إليها حتى تضع ما في بطنها، فإذا وضعت فأُتني بها». فوضعت، فأُتني
بها رسول الله ﷺ، فأمر بها فشكت عليها ثيابها، ثم أمر بها
فُرجِمَتْ، ثم صلى عليها، فقال عمر بن الخطاب: تُصَلَّى عليها وقد
زنت؟ فقال رسول الله ﷺ: «لقد تابَت توبةً لو قُسمت بين سبعين من

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٣٣٤٨)، وأحمد ٩٣/٣٣ (١٩٨٦١)، والترمذي (١٤٣٥)،
والنسائي في الكبرى (٧١٩٤) من طريق معمر به.

أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت أفضل من أن جادت التمهيد بنفسها؟^(١) .

هكذا قال الأوزاعي : عن يحيى ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهاجر . إن صح عنه . والصواب ما قاله هشام ، عن يحيى ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلّب . وهشام عندهم أحفظ من الأوزاعي ، وقد تابعه أبان ومعمّر .

وأما قول الأوزاعي في هذا الحديث : ثم صلى عليها . فهو وهم ، إلا أن يكون أضاف الصلاة إليه لأنه أمر بها ﷺ ، فقد يضاف الفعل إلى الأمر به كما يضاف إلى فاعله ، يقال : بنى فلان داراً ، أو غرس غرساً . ولم يصنع ذلك بنفسه ، وهذا من قوله عز وجل : ﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ ﴾ [الزخرف : ٥١] .

وقد اختلف العلماء في صلاة الإمام على من قتله ، أو أمر بقتله ، في قصاص أو حد أو رجم ؛ فذهب مالك وأصحابه إلى أن من قُتل في قصاص أو حد أو رجم ، لم يُصل عليه الإمام ، وصلى عليه غيره ، وكذلك قُطاع الطريق . وقال الكوفيون وغيرهم : لا فرق بين صلاة الإمام وصلاة غيره ، إلا أنهم قالوا فيمن قتل نفسه : لا يُصلّى عليه الإمام وحده عقوبة له ؛ لأنه

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٥٥٥) ، والنسائي في الكبرى (٧١٨٨ ، ٧١٩٥) من طريق الأوزاعي به .

التمهيد مطالب بنفسيه^(١) ، كما صنع رسول ﷺ بالذي مات^(٢) بخير ، فقال فيه رسول الله ﷺ لأصحابه : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » . فنظروا في متاعه فوجدوا خَرَزًا من خَرَز يهود لا يُساوي درهمين^(٣) . قالوا : فترك الصلاة عليه^(٤) لِمَكَانٍ ما كان به مطالبًا^(٥) من الغُلُولِ ، وأمر غيره بالصلاة عليه . قالوا : فكذلك الذي يقتل نفسه ؛ لأنه مُطالب بها ، لا^(٥) يقدر أحد من أهل الدنيا على تخليصه منها ، وعلى هذا حمل أهل العلم حديث سِمْكَ ابْنِ حَرْبٍ ، عن جابر بن سَمُرَةَ ، أن رجلاً قتل^(٦) نفسه بِمَشْقَصٍ^(٧) فلم يُصَلَّ عليه النبي ﷺ^(٨) . حملوه على أنه صَلَّى عليه غيره . والله أعلم . وذهبوا إلى أن كلَّ مَنْ كان من أهل القبلة لا تُترك الصلاة عليه ، وعلى هذا جماعة العلماء إِلَّا أبا حنيفة وأصحابه ، فإنهم خالفوا في البُغَاة وحدهم

(١) في الأصل : «لنفسه» .

(٢) في ف : «ماتت» .

(٣) تقدم في الموطأ (١٠٠٢) .

(٤ - ٤) في الأصل ، م : «لما كان به مطالب» .

(٥) م : «ألا» .

(٦) في الأصل ، في ف : «نحر» .

(٧) في ف : «بمقص» . والمشقص : نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض . النهاية ٢ / ٤٩٠ .

(٨) أخرجه أحمد ٤٣٤/٣٤ (٢٠٨٤٨) ، ومسلم (٩٧٨) ، وأبو داود (٣١٨٥) ، والترمذي

(١٠٦٨) ، وابن ماجه (١٥٢٦) ، والنسائي (١٩٦٣) من طريق سِمْكَ به .

فقالوا : لا يُصَلَّى^(١) عليهم ؛ لأن علينا منابذتهم واجتنابهم في حياتهم . التمهيد
قالوا : وبعد الموت أخرى ؛ لوقوع اليأس من توبتهم .

قال أبو عمر : ليس هذا بشيء ، والذي عليه جماعة العلماء وجمهور الفقهاء من الحجازيين والعراقيين ، أنه يُصَلَّى على مَنْ قال : لا إله إلا الله . مُذْنِبِينَ وَغَيْرَ مُذْنِبِينَ^(٢) ، مُصِرِّين ، وَقَاتِلِي أَنْفُسِهِمْ ، وَكُلُّ مَنْ قَالَ : لا إله إلا الله . إلا أن مالكا خالف في الصلاة على أهل البدع ، فكَرِهَهَا لِلْأئِمَّةِ ، ولم يَمْنَعْ مِنْهَا الْعَامَّةَ ، وخالف أبو حنيفة في الصلاة على البُغَاةِ ، وسائر العلماء غير مالك يُصَلُّونَ على أهل الأهواء والبدع والكبائر والخوارج وغيرهم .

وأما حديث بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : جَاءَتِ الْغَامِدِيَّةُ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي . وَأَنَّهُ رَدَّهَا ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ قَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، لِمَ

(١) في الأصل ، م : «نصلى» .

(٢) بعله في ف : «و» .

الشميد ترؤدنى ، فلعلك تُريدُ أن ترؤدنى كما ردّدت ماعزًا ؟ فوالله إني لحُبلى .
 قال : « أمّا الآن ، فاذهبى حتى تلدى » . فلمّا ولدت أتنّه بالصبيّ فى
 خرقه ، قالت : هذا قد ولدته . قال : « اذهبى فأرضعيه حتى تَفْطِميّه » .
 فأرضعته ، فلمّا فطمته أتنّه بالصبيّ وفى يده كسرة خبز ، فقالت : يا نبيّ
 الله ، قد فطمته ، وقد أكل الطعام . فدفع الغلام إلى رجلٍ من
 المسلمين ، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها ، وأمر الناس أن يزُمُوا ،
 وأقبل خالدُ بنُ الوليدِ فرمى رأسها ، وانتضح الدم على^(١) وجهه خالدٍ ،
 فسبّها خالدٌ ، فسمع النبيّ ﷺ سبّه إيّاها ، فقال : « مهلاً يا خالدُ ، فوالذى
 نفسى بيده ، لقد تابت توبةً لو تابها صاحبُ مكسٍ^(٢) لغُفر له » . ثم أمر بها
 فضلّى عليها ودُفِنَتْ^(٣) .

وحدّثنا عبدُ الله بنُ محمدٍ ، قال : حدّثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدّثنا
 أبو داودَ ، قال : حدّثنا إبراهيمُ بنُ موسى الرازى ، قال : حدّثنا عيسى ،
 يعنى ابنَ يونسَ ، عن بشيرِ بنِ المهاجرِ ، قال : حدّثنا عبدُ الله بنُ بُريدةَ ،
 عن أبيه ، أن امرأةً - يعنى من غامدٍ - أتتِ النبيّ ﷺ فقالت : إني قد

(١) ليس فى : الأصل ، ر ، ر ، م .

(٢) المكس : الضريبة التى يأخذها الماكس وهو العشار . النهاية ٣٤٩/٤ .

(٣) ابن أبى شيبة ٨٦/١٠ ، ٨٧ - وعنه مسلم (٢٣/١٦٩٥) - وأخرجه مسلم (٢٣/١٦٩٥) من طريق عبد الله بن نمير به ، وأخرجه أحمد ٣٨/٢٦ ، ٣٧ (٢٢٩٤٢ ، ٢٢٩٤٩) ، والنسائى فى الكبرى (٧٢٠٢ ، ٧٢٧١) من طريق بشير بن المهاجر به .

فَجَرْتُ . فقال : « اَرْجِعِي » . فرَجَعْتُ ، فلَمَّا كَانَ ^(١) الغدُ أَتَتْهُ فقالت : التمهيد
لَعَلَّكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ ، فواللهِ إِنِّي لَحُبْلَى . قال :
« اَرْجِعِي حَتَّى تِلْدِي » . فرَجَعْتُ ، فلما وَلَدَتْ أَتَتْهُ بالصَّبِيِّ ، فقالت : هذا
قد وَلَدْتُهُ . قال : « اَرْجِعِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطِمِيهِ » . فجاءت به وقد
فَطَمَتْهُ وَفِي يَدِهِ ^(٢) شَيْءٌ يَأْكُلُهُ ، فَأَمَرَ بالصَّبِيَّ فَدَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ
المسلمين ، وَأَمَرَ بِهَا فَحْفِرَ لَهَا ، وَأَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ ، وَأَمَرَ بِهَا فَصُلِّيَ
عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ ، وقال : « لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ
لَهُ » ^(٣) .

قال أبو عمر : في حديث بُرَيْدَةَ هذا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بالصَّبِيَّ بَعْدَ
أَنْ فُطِمَ إِذْ رَجِمَ أُمُّهُ ، فَدَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَكْفُلُهُ . وَرَوَى مِنْ
حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ ^(٤) ، فِي قِصَّةِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَلَ وَلَدَهَا ، وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

(١) بعده في الأصل ، م : «من» .

(٢) في ف : «يدها» .

(٣) أبو داود (٤٤٤٢) .

(٤) في م : «بكرة» .

والحديث أخرجه أحمد ٨٢/٣٤ (٢٠٤٣٦) ، وأبو داود (٤٤٤٤) ، والنسائي في الكبرى
(٧٢٠٩) ، وليس عندهم موضع الشاهد .

التمهيد «أنا أكفله»^(١). ولا يصح حديث علي هذا؛ لأنه من رواية حسين بن ضميرة لا غير. وكذلك حديث أبي بكرة لا يصح؛ لأنه عن رجل مجهول، وأحسن إسناده لهذا الحديث حديث بريدة وحديث عمران. وبالله التوفيق، وهو المستعان.

وقد تقدم حكم الإحصان الموجب للرجم، وكثير من أحكام الرجم، في باب ابن شهاب، عن عبيد الله، من هذا الكتاب^(٢)، وتقدم أيضا في باب مرسل ابن شهاب^(٣)، وفي باب نافع، عن ابن عمر، أصول من أحكام الرجم^(٤)، وفي باب يحيى بن سعيد من كتابنا هذا^(٥) ما فيه كفاية إن شاء الله.

قال أبو عمر: اختلف الفقهاء في انتظار المرأة التي قد وجب عليها الرجم إلى أن تفتطم ولدها؛ فقال مالك: لا تحدد حتى تضع، إذا كانت ممن تجلد، وإن كان رجما رجمت بعد الوضع. وقد روى عنه أنها لا ترجم حتى تجد من يكفل ولدها. والمشهور من مذهبه^(٦) أنه إن وجد

(١) تقدم ص ٨٢ من قول رجل من الأنصار.

(٢) ينظر ما سيأتي ص ١٠١ - ١١٢.

(٣) ينظر ما تقدم ص ٧٢ - ٧٩.

(٤) ينظر ما تقدم ص ٣٦ - ٤٥.

(٥) ينظر ما تقدم ص ٥٣ - ٥٨.

(٦) في ر ١: «مذهبا».

للصبيّ مَنْ يُرَضِّعُهُ رُجِمَتْ ، وإن لم يُوجَدْ للصبيّ مَنْ يُرَضِّعُهُ لم تُرَجَمْ التمهيد
حتى تَفْطِمَ الصبيّ ، فإذا فَطِمَتِ الصبيّ رُجِمَتْ . وقال أبو حنيفة : لا
تُحَدُّ حتى تَضَعَ ، فإن كان جَلْدًا فحتى تعال^(١) من النَّفَاسِ ، وإن كان
رجمًا رُجِمَتْ بعدَ الوضعِ . وقال الشافعي : أمّا الجلدُ فيقامُ عليها إذا
ولدت وأفاقَتْ من نَفَاسِهَا ، وأمّا الرِّجْمُ فلا يقامُ عليها حتى تَفْطِمَ ولَدَهَا
ويُوجَدْ مَنْ يَكْفُلُهُ .

قال أبو عمر : ليس في حديث عمران بن حصين انتظارُ الفِطَامِ ، وذلك
محفوظٌ صحيحٌ في حديث بُرَيْدَةَ الأَسْلَمِيّ ، وفي مرسل مالك المذكور
في هذا الباب ، وفي حديث أبي بَكْرَةَ^(٢) ، وحديث عليّ^(٣) ، وحديث أبي
المَلِيحِ الهُذَلِيِّ ، عن النبي ﷺ ، كلُّهم ذَكَرُوا أَنَّ النبي ﷺ لم يَرْجُمْهَا
حتى فَطَمَتْهُ . وحديثُ أبي المَلِيحِ يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مِهْرَانَ الْأَسَدِيُّ ، عن
عبدِ الملكِ بنِ عُمَيْرٍ ، عن أبي المَلِيحِ ، عن النبي ﷺ . وعبدُ اللَّهِ بْنُ مِهْرَانَ
مَجْهُولٌ ، وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ مَرْسَلًا . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ

(١) في م : «تعال» . وتعالت وتعالت المرأة من نفاسها ، أي : خرجت منه وطهرت وحل
وطؤها . التاج (ع ل ل) .

(٢) تقدم تخريجه ص ٨٩ .

(٣) تقدم ص ٨٢ .

التمهيد أبي طالب من ثلاثة وجوه ؛ من حديث أبي عبد الرحمن السلمى^(١) ، وأبي جميلة ميسرة الطهوي^(٢) ، وعاصم بن ضمرة^(٣) ، كلهم عن علي ، أن أمة لرسول الله ﷺ - وبعضهم يقول : لبعض نساء النبي ﷺ - زنت ، فلما ولدت أمرني رسول الله ﷺ أن أجليدها بعدما تعلت من نفاسها ، فجلدتها . وقد ثبت من حديث ثريدة مراعاة الفطام ، وهي زيادة يجب قبولها .

حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر^(٤) ، قال : حدثنا ابن أبي ذليم ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا عبد العزيز بن عمران بن مقلاص ، قال : حدثنا ابن وهب ، حدثنا معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، قال : كان ابن عباس يقول في ولد الزنى : لو كان شر الثلاثة ، لم يتأن بأمه أن تُرجم حتى تضعه .

وحدثنا خلف بن القاسم ، قال : حدثنا أحمد بن صالح ، قال : حدثنا

(١) أخرجه أحمد ٤٥٠/٢ ، ٤٥١ ، (٣١٤١) ، ومسلم (١٧٠٥) ، والترمذي (١٤٤١) من طريق أبي عبد الرحمن به .

(٢) أخرجه أحمد ٩٨/٢ ، ١٣٨ ، ٣٩٦ ، (٦٧٩ ، ٧٣٦ ، ١٢٣١) ، وأبو داود (٤٤٧٣) ، والنسائي في الكبرى (٧٢٦٧) من طريق أبي جميلة به .

(٣) في م : «ضميرة» . وينظر تهذيب الكمال ٤٩٦/١٣ .

والحديث أخرجه البزار (٦٨٧) . من طريق عاصم بن ضمرة به .

(٤) في ر ١ : «بشير» . وينظر تاريخ علماء الأندلس ٦٠/١ .

أحمد بن جعفر بن المنادى ، حدثنا العباس بن محمد ، حدثنا يزيد بن التمهيد
هارون ، أخبرنا سفيان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة في ولد
الزنى ، قالت : ما عليه من ذنب أبويه شيء . ثم قرأت : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ
وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ^(١) [الأنعام : ١٦٤ ، الإسراء : ١٥ ، فاطر : ١٨ ، الزمر : ٧] .

واختلفوا في المرجومة ؛ هل يُحفر لها ؟ فقال مالك : لا يُحفر
للمرجوم . قال ابن القاسم : والمرجومة مثله . وقال أبو حنيفة : لا يُحفر
للمرجوم ، وإن حفر للمرجومة فحسن .

قال أبو عمر : ليس في حديث عمران بن حصين في قصة الجُهَيْنِيَّة أنه
حفر لها ، ولكن في حديث بُريدة أن رسول الله ﷺ أمر بها فحفر لها .
وزوى عن علي أنه حفر لشراحة الهمدانية ^(٢) . واستدل أصحابنا بأن
المرجوم لا يُحفر له ، بحديث مالك ^(٣) ، عن نافع ، عن ابن عمر ، في
اليهوديين اللذين رجمهما رسول الله ﷺ قال : فرأيت الرجل يحنى على
المرأة . وفي ذلك دليل على أنهما لم يُحفر لهما . والله أعلم . وقد ذكرنا ما
يجب من القول في ذلك في باب نافع من هذا الكتاب ^(٤) . والحمد لله .

(١) أخرجه البيهقي ٥٨/١٠ من طريق سفيان به .

(٢) أخرجه أحمد ٢٧٨/٢ (٩٧٨) .

(٣) تقدم في الموطأ (١٥٨٩) .

(٤) ينظر ما تقدم ص ٢٦ ، ٢٧ .

١٥٩٤ - مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني ، أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما : يا رسول الله ، اقض بيننا بكتاب الله . وقال الآخر ، وهو أفقهما : أجل يا رسول الله ، فاقض بيننا بكتاب الله ، واثذن لي أن أتكلم . فقال : « تكلم » . قال : إن ابني كان عسيفا على هذا ، فزني بامرأته ، فأخبرني أن على ابني الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة ، وتغيب عام ، وأخبروني أنما الرجم على امرأته . فقال رسول الله ﷺ : « أما والذي نفسي بيده ، لأقضين بينكما بكتاب الله ، أما غنمك وجاريثك فرد عليك » . وجلد ابنه مائة وغربه عاما ، وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر ، فإن اعترفت رجمها ، فاعترفت فرجمها .

التمهيد مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني ، أنهما أخبراه ، أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ ، فقال أحدهما : يا رسول الله ، اقض بيننا بكتاب الله . وقال الآخر ، وهو أفقهما : أجل يا رسول الله ، فاقض بيننا بكتاب الله ، واثذن لي أن أتكلم . قال : « تكلم » . قال : إن ابني كان عسيفا على هذا ، فزني بامرأته ، فأخبرني أن على ابني الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ،

ثم إنني سألت أهل العلم، فأخبروني أنما على ابني جلدُ مائة، وتغريبُ عام، التمهيد
وأخبروني أنما الرجمُ على امرأته. فقال رسولُ الله ﷺ: «أما والذي نفسي
بيده، لأقْضَيْنَّ بينكما بكتابِ الله، أما غنمُك وجاريثُك، فردَّ عليك». ^(١)
وجلد ابنة مائة، وغرَّبه عامًا، وأمر أنيسًا الأسلميَّ أن يأتي امرأة الآخر، فإن
اعتَرَفَتْ رجمها، فاعتَرَفَتْ، فرجمها. قال مالك: والعسيْفُ الأجيرُ ^(١).

هكذا قال يحيى: فأخبرني أن على ابني الرجم، فافتدَّيتُ منه.
وكذلك قال ابنُ القاسم ^(٢)، وهو الصواب. والله أعلم. وقال القعنبي:
فأخبروني أن على ابني الرجم ^(٣). ولا خلاف عن مالك في إسنادِ هذا
الحديث، إلا أن أبا عاصم النبيلَ رواه عن مالك، عن ابنِ شهاب، عن
عبيد الله، عن زيد بن خالد، لم يذكرْ أبا هريرة. والصحيحُ فيه عن مالك
ذكرُ أبي هريرة مع زيد بن خالد، كذلك هو عند جماعة رُوَاة «الموطأ»؛
منهم القعنبي، وابنُ وهب ^(٤)، وابنُ القاسم، وعبدُ الله بنُ يوسف ^(٥)، وابنُ

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٩٥). وأخرجه البخاري (٦٦٣٣، ٦٦٣٤)، والترمذي
عقب الحديث (١٤٣٣) من طريق مالك به.

(٢) أخرجه النسائي (٥٤٢٥) من طريق ابن القاسم به، وعنده: «فأخبروني».

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٤٥) عن القعنبي به.

(٤) أخرجه النسائي في الكبرى (٥٩٧١)، وأبو عوانة (٦٢٩٩)، والطحاوي في شرح المعاني
١٣٥/٣، والطبراني (٥١٩٥) من طريق ابن وهب به.

(٥) أخرجه البخاري (٦٨٤٢، ٦٨٤٣) عن عبد الله بن يوسف به.

التمهيد بكير^(١) ، وأبو مُصعب^(٢) ، وابنُ عُفَيْرٍ .

وأما حديثُ أبي عاصمٍ ، فحدَّثنا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، حدَّثنا أحمدُ^(٣) بنُ محبوبٍ بنِ سليمانَ الرَّمْلِيُّ وأبو الطَّاهِرِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي ، قالا : حدَّثنا أبو مسلمٍ^(٤) إبراهيمُ بْنُ عَبْدِ^(٥) اللَّهِ الْكَشِيُّ الْبَصْرِيُّ ، قال : حدَّثنا أبو عَاصِمٍ النَّبِيلُ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حدَّثنا مالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عن زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ، أن رجُلَيْنِ أتيا رسولَ اللَّهِ ﷺ ، فقال أحدهما . وذكر الحديث .

وقد تابعَ أبا عاصمٍ على إفرادِ زَيْدٍ بهذا الحديثِ طائفةٌ عن مالِكٍ ، ذكرهم الدارقطني .

واختلفَ أصحابُ ابنِ شهابٍ في ذلك ؛ فرواه معمرٌ^(٦) ، والليثُ بنُ

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٢/١٣) - مخطوط .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (١٧٦٠) .

(٣) في ي ، م : «محمد» .

(٤) بعده في ر : «عن» .

(٥) في م : «عبيد» .

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٣٣٠٩) ، وأحمد ٢٦٨/٢٨ (١٧٠٣٨) ، ومسلم (١٦٩٧) ،

(١٦٩٨) والطبراني (٥١٨٩) من طريق معمر به .

سعيد^(١)، وابن جريج^(٢)، ويحيى بن سعيد، عن ابن شهاب، بإسناد مالك التمهيد
سواءً، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني. وساقوا الحديث بمعنى
حديث مالك سواءً، إلا أن في حديث ابن جريج والليث بالإسناد
المذكور، عن أبي هريرة وزيد بن خالد، قالوا: إن رجلاً من الأعراب جاء
إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أنشدك الله إلا قضيت بيننا
بكتاب الله. وساقا الحديث إلى آخره.

ورواه شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، قال: أخبرني عبيد الله بن
عبد الله، أن أبا هريرة قال: بئنا^(٣) نحن عند رسول الله ﷺ قام رجل من
الأعراب، فقال: يا رسول الله، اقض بيننا بكتاب الله. فقام خصمه،
فقال: صدق يا رسول الله، اقض له بكتاب الله، واثنى لي. فقال له النبي
ﷺ: «قل». فقال: إن ابني كان عسيفاً على هذا - والعسيف الأجير -
فزنى بامرأته. وساق الحديث بمثل حديث مالك سواءً^(٤).

ورواه عبد العزيز بن أبي سلمة^(٥)، وصالح بن كيسان^(٦)، والليث،

(١) أخرجه البخاري (٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥)، ومسلم (١٦٩٧، ١٦٩٨)،
والترمذي عقب الحديث (١٤٣٣) من طريق الليث به.

(٢) أخرجه أبو عوانة (٦٢٩٨)، والطبراني (٥١٨٨) من طريق ابن جريج به.

(٣) في م: «بينما».

(٤) أخرجه البخاري (٧٢٦٠)، والبيهقي ٢٢٤/٨، ٢٢٥ من طريق شعيب به.

(٥) أخرجه البخاري (٦٨٣١) من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة به.

(٦) أخرجه النسائي في الكبرى (٧٢٣٥) من طريق صالح به.

التمهيد عن عُقَيْلٍ^(١) ، عن ابنِ شهابٍ ، عن عبيدِ اللَّهِ ، عن زيدِ بنِ خالدِ الجُهَنِيِّ ، قال : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُ فَيَمْنُ زَنَى وَلَمْ يُخَصِّنْ بِجَلْدِ مِائَةٍ ، وَتَغْرِيبِ عَامٍ . هَكَذَا مُخْتَصَرًا ، لَمْ يَزِيدُوا حَرْفًا ، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا هُرَيْرَةَ . رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَمَعْمَرٌ ، وَمَالِكٌ ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ ، وَاللِّثُّ بْنُ سَعْدٍ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ بِكَمَالِهِ ، إِلَّا أَنَّ شُعَيْبًا لَمْ يَذْكُرْ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ وَجَعَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحْدَهُ . فَمَنْ انْفَرَدَ مِنْهُمْ بِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ اخْتَصَرَهُ ، وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ أَبَا هُرَيْرَةَ اسْتَقْصَى الْحَدِيثَ ، وَسَاقَهُ كَمَا سَاقَهُ مَالِكٌ سَوَاءً .

وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ عبيدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ، وَشَيْبِلٍ ، قَالُوا : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ^(٢) . وَذَكَرَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَيْبَلًا خَطَأً عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ ، وَلَا مَدْخَلَ لَشَيْبِلٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ . وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ : ذَكَرَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَيْبَلًا خَطَأً ؛ لَمْ يَسْمَعْ شَيْبَلٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ : وَهَمَّ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي ذِكْرِ شَيْبِلٍ فِي

(١) أخرجه البخاري (٢٦٤٩) ، والنسائي في الكبرى (٧٢٣٦) من طريق الليث ، عن عقيل به .

(٢) أخرجه أحمد ٢٧٤/٢٨ (١٧٠٤٢) ، والترمذي (١٤٣٣) ، وابن ماجه (٢٥٤٩) ، والنسائي (٥٤٢٦) ، من طريق ابن عيينة به .

هذا الحديث ، وإنما ذكر شبل في حديث جلد^(١) الأمة إذا زنت^(٢) . قال : التمهيد
ولم يُقِم ابنُ عُيينةَ إسنادهُ ذلك الحديث أيضاً ، وقد أخطأ فيهما جميعاً .
قال أبو عمر : سندُكُ ما صنع ابنُ عُيينةَ وغيره من أصحاب ابنِ
شهاب في حديث الأمة إذا زنت ، بعد إكمالنا القول في حديثنا
هذا بعون الله^(٣) .

وأما قولُ مالك : العَسيفُ الأَجِيرُ . فإنه ههنا كما قال ، وقد يكونُ
العَسيفُ العبدُ ، ويكونُ السائلُ . قال المرارُ الجَلِيُّ^(٤) يَصِفُ كَلْبًا :
أَلِفَ النَّاسِ فَمَا يَنْبَحُهُمْ^(٥) من عَسِيفٍ يَتَغَى الخَيْرَ وَحُرَّ
وقال أبو عمرو الشيباني في نهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عن قَتْلِ العُسْفَاءِ وَالْوُصَفَاءِ
إِذَا بَعَثَ السَّرِيَّةَ^(٦) . قال : العُسْفَاءُ الأَجْرَاءُ . قال أبو عُبيد^(٧) : وقد يكونُ

(١) سقط من : ر ، ي ، وفي م : «خالد» .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٦٠٣) .

(٣) ينظر ما سيأتي ص ١٧٩ - ١٨٣ .

(٤) في الأصل : «الجملي» ، وفي : «الحملی» . والبيت في المفضليات ص ٨٨ ، وبهجة المجالس
٢٩٧/١ ، ورواية المفضليات :

كثر الناس فما ينكرهم من أسيف يبتغي الخير وحر

(٥) في ي : «ينجيهم» ، وفي م : «ينجهم» ، وفي بهجة المجالس : «يهجمهم» .

(٦) أخرجه سعيد بن منصور (٢٦٢٨) ، وأحمد ١٤٦/٢٤ (١٥٤٢٠) ، والبيهقي ٩١/٩ .

(٧) غريب الحديث لأبي عبيد ١٥٩/١ .

التمهيد الأسيف^(١) الحزين، ويكون العبد. وأما في هذا الحديث، فالعسيف المذكور فيه الأجير كما قال مالك، ليس فيه اختلاف.

وفي هذا الحديث ضروب من العلم؛ منها، أن أولى الناس بالقضاء^(٢) بين الناس^(٢) الخليفة، إذا كان عالماً بوجوه القضاء. ومنها، أن المدعى أولى بالقول، والطالب أحق أن يتقدم بالكلام وإن بدأ المطلوب. ومنها، أن الباطل من القضايا^(٣) مردود، وما خالف السنة الواضحة من ذلك فباطل. ومنها أن قبض من قضى له^(٤) ما قضى له^(٤) به، إذا كان خطأ وجوراً وخلافاً للسنة الثابتة؛ لا يَدْخِلُهُ قَبْضُهُ فِي مِلْكِهِ، وَلَا يُصَحِّحُ^(٥) ذلك له، وعليه ردّه.

ومنها، أن للعالم أن يُفْتَى في مضرٍ فيه من هو أعلم منه إذا أفتى بعلم، ألا ترى أن الصحابة كانوا يُفْتُونَ في عهد رسول الله ﷺ.

روى عكرمة بن خالد، عن ابن عمر، أنه سُئِلَ عَمَّنْ كَانَ يُفْتَى فِي زَمَنِ^(٦) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فقال: أبو بكر، وعمر، ولا أعلم غيرهما^(٧). وقال

(١) في ر، ي: «العسيف». والمثبت موافق لما في مصدر التخريج.

(٢ - ٢) ليس في: الأصل، م.

(٣) في ر، ي: «القضاء».

(٤ - ٤) سقط من: ي.

(٥) في الأصل، ر: «يصح».

(٦) في ر، ي، م: «زمان».

(٧) أخرجه ابن سعد ٣٣٤/٢ من طريق عكرمة به.

القاسم بن محمد : كان أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، يفتنون على عهد التمهيد رسول الله ﷺ^(١) . وروى موسى بن ميسرة ، عن محمد بن سهل بن أبي حنمة ،^(٢) عن أبيه^(٣) ، قال : كان الذين يفتنون على عهد رسول الله ﷺ ثلاثة^(٤) من المهاجرين ؛ عمر ، وعثمان ، وعلي ، وثلاثة من الأنصار ؛ أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت^(٥) .

وفيه أن يمين رسول الله ﷺ كانت : «والذي نفسي بيده» . وفي ذلك رد على الخوارج والمعتزلة .

وأما قوله في الحديث : «لأقضي بينكما بكتاب الله» . فلاهل العلم في ذلك قولان ؛ أحدهما ، أن الرجم في كتاب الله ، على مذهب من قال : إن من القرآن ما نسخ خطه وثبت حكمه ، وقد أجمعوا أن من القرآن ما نسخ حكمه وثبت خطه ، وهذا في القياس مثله . وقد ذكرنا وجوه نسخ القرآن ، في باب زيد بن أسلم ، من كتابنا هذا ، فأغنى ذلك عن ذكره ههنا^(٦) .

(١) أخرجه ابن سعد ٣٣٥/٢ .

(٢ - ٢) سقط من : ر ، ي .

(٣) في ي : «أربعة» .

(٤) بعده في ر ، ي : «أبو بكر» .

(٥) أخرجه ابن سعد ٣٥٠/٢ من طريق موسى به .

(٦) ينظر ما تقدم ٤٠٨/٥ - ٤١١ .

وَمَنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ اخْتَجَّ بِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا أُخْصِنَ ^(١) . وَقَوْلُهُ : لَوْلَا أَنْ يُقَالَ : إِنْ عَمَرَ زَادَ فِي كِتَابِ اللَّهِ . لَكَتَبْتُهَا : (الشيخُ والشيخةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ) . فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا ^(٢) . وَسَنُبَيِّنُ مَا لِأَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّأْوِيلِ فِي قَوْلِ عُمَرَ هَذَا بِمَا يَجِبُ ، فِي بَابِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، مِنْ كِتَابِنَا هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَمِنْ حُجَّتِهِ أَيْضًا ظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ ، قَوْلُهُ ﷺ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بَكْتَابِ اللَّهِ» . ثُمَّ قَالَ لَأَنْبَسِ الْأَسْلَمِيُّ : «إِنْ اعْتَرَفَتْ امْرَأَةٌ هَذَا فَارْجُمُهَا» . فَاعْتَرَفَتْ ، فَارْجَمُهَا . وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الرَّجْمَ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَنْ أُخْصِنَ . وَالْقَوْلُ الْآخَرُ ، أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بَكْتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» . أَيْ : لَا أَحْكَمَنَّ بَيْنَكُمَا بِحُكْمِ اللَّهِ ، وَلَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِقَضَاءِ اللَّهِ . وَهَذَا جَائِزٌ فِي اللُّغَةِ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٤] . أَيْ : حُكْمُهُ فِيكُمْ ، وَقَضَاؤُهُ عَلَيْكُمْ . عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠] . وَقَالَ : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٣، ٤] . وَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلُ أَنَّ مِنَ الْوَحْيِ قَرَأْنَا وَغَيْرَ قَرَأْنَا .

(١) سيأتي في الموطأ (١٥٩٦) .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٥٩٨) .

وَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ ، قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي شُرَاحَةِ التَّمْهِيدِ
الْهِمْدَانِيَّةِ : جَلَدْتُهَا بَكْتَابِ اللَّهِ ، وَرَجَّمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَهَذَا
لَفْظُ حَدِيثِ قَتَادَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ .

وَفِيهِ أَنَّ الزَّانِيَ إِذَا لَمْ يُخَصَّنْ حُدُّهُ الْجَلْدُ دُونَ الرِّجْمِ ، وَهَذَا لَا خِلَافَ
بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فِيهِ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا
كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢] . فَأَجْمَعُوا أَنَّ الْأُبْكَارَ دَاخِلُونَ فِي هَذَا
الْخِطَابِ .

وَأَجْمَعَ فَقَهَاءُ الْمُسْلِمِينَ وَعُلَمَاؤُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالْأَثَرِ مِنْ لَدُنِ
الصَّحَابَةِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا ، أَنَّ الْمُخَصَّنَ حُدُّهُ الرِّجْمُ ، وَاخْتَلَفُوا هَلْ عَلَيْهِ مَعَ
ذَلِكَ جَلْدٌ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ جَمْعُهُمْ : لَا جَلْدَ عَلَى الْمُخَصَّنِ ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ
الرِّجْمُ فَقَطْ . وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ ؛ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ،
وَأَصْحَابُهُمْ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ،
وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَابْنُ شُبْرُمَةَ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَالطَّبْرِيُّ ، كُلُّ
هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ : لَا يَجْتَمِعُ جَلْدٌ وَرَجْمٌ . وَقَالَ " الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ
ابْنُ رَاهُوِيَه ، وَ" دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ : الزَّانِي الْمُخَصَّنُ يُجْلَدُ ، ثُمَّ يُرْجَمُ . وَحُجَّتُهُمْ
عَمُومُ الْآيَةِ فِي الزُّنَاةِ بِقَوْلِهِ : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ
جَلْدَةٍ ﴾ . فَعَمَّ الزُّنَاةَ وَلَمْ يُخَصَّ مُخَصَّنًا مِنْ غَيْرِ مُخَصَّنٍ . وَحَدِيثُ عِبَادَةَ بْنِ

التسديد الصامت ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : «خُذُوا عَنِّي ، قَدْ^(١) جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ؛ الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ ، جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ ، جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ بِالْحَجَارَةِ»^(٢) . وَرَوَى أَبُو حُصَيْنٍ^(٣) ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ^(٤) ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ^(٥) ، وَغَيْرُهُمْ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : أَتَى عَلِيٌّ بَزَانِيَّةً ، فَجَلَدَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ قَالَ : الرَّجْمُ رَجْمَانِ ؛ رَجْمُ سِرٍّ ، وَرَجْمُ عَلَانِيَةٍ ، فَأَمَّا رَجْمُ الْعَلَانِيَةِ فَالشُّهُودُ ، ثُمَّ الْإِمَامُ ، ثُمَّ النَّاسُ ، وَأَمَّا رَجْمُ السِّرِّ فَالْإِعْتِرَافُ ، فَالْإِمَامُ ، ثُمَّ النَّاسُ . وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَمَ مَاعِزًا الْأَسْلَمِيَّ^(٦) ، وَرَجَمَ يَهُودِيًّا^(٧) ، وَرَجَمَ امْرَأَةً^(٨) ، وَلَمْ يَجْلِدْ وَاحِدًا مِنْهُمْ . وَقِيلَ : امْرَأَتَيْنِ .

رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٩) ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبِ ، عَنْ جَابِرٍ ، سَمِعَهُ يَقُولُ : رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ ، وَامْرَأَةً . فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ قُصِدَ بِهَا مَنْ لَمْ يُخَصِّنْ مِنَ الزُّنَاةِ ، وَرَجَمَ أَبُو

(١) فِي الْأَصْلِ : « قَدْ » .

(٢) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٣٣٥٣) ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ١٢٣/٣ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حُصَيْنٍ بِهِ .

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٣٣٥٣) ، وَالْحَاكِمُ ٣٦٥/٤ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ بِهِ .

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَقِبَ (١٣٣٥٣) مِنْ طَرِيقِ عَلْقَمَةَ بِهِ .

(٦) تَقْدِمُ فِي الْمَوْطَأِ (١٥٩٠) .

(٧) تَقْدِمُ فِي الْمَوْطَأِ (١٥٨٩) .

(٨) تَقْدِمُ فِي الْمَوْطَأِ (١٥٩٣) .

(٩) عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٣٣٣٣) .

التمهيد

بكر وعمر، ولم يجلدا^(١).

وروى الحجاج بن منهل، عن حماد بن سلمة، قال: أخبرنا الحجاج، عن الحسن بن سعيد^(٢)، عن عبد الله بن شداد، أن عمر رجم في الزنى رجلاً ولم يجلده.

وحديث مالك^(٣)، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، عن أبي واقد الليثي، إذ بعثه عمر إلى امرأة الرجل التي زعم أنه وجد معها رجلاً، فاعترفت، وأبث أن تنزع، وتمادت على الاعتراف، فأمر بها عمر فوجمت. ولم يذكر جلدًا.

ورواه الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي واقد الليثي، أن ذلك كان من عمر مقدمه الشام بالجابية^(٤).

وروى ابن وهب، عن عبد الله بن عمر العُمري، عن نافع، أن عمر ابن الخطاب رجم امرأة ولم يجلدها بالشام.

وروى مخزومة بن بكير^(٥)، عن أبيه، قال: سمعتُ سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار، يقولان: إن عمر بن الخطاب كان يقول: إن آية الرجم

(١) في الأصل: «يجلدوا».

(٢) في الأصل: «سعيد». وينظر تهذيب الكمال ١٣٦/٦.

(٣) سيأتي في الموطأ (١٥٩٧).

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٤٠/٣ من طريق الزهري به.

(٥) في ي: «بكر».

التمهيد نزلت ، وإن رسول الله ﷺ رجم ، ورجمنا بعده ، فقال عمرُ عند ذلك :
ارجموا الثيب ، واجلدوا البكر .

وسياتي من معاني الرجم ذكرُ صالح ، في باب يحيى بن سعيد^(١) . إن شاء الله .

وأما حديثُ عليٍّ في قصة شراحة^(٢) ، فليس^(٣) بالقوي ؛ لأنهم يقولون : إن الشعبي لم يسمع منه . وهو مشهور ، قد رواه ابن أبي ليلى وغيره عنه . ومن أوضح شيء فيما ذهب إليه جمهور العلماء حديثُ ابن شهاب المذكور في هذا الباب ؛ قوله لأنيس أن يأتي^(٤) امرأة الآخر ، فإن اعترفت رجمها . فاعترفت ، فرجمها ، ولم يذكروا جلدا .

وأما حديثُ عبادة بن الصامت ، عن النبي ﷺ قوله : « الثيب بالثيب ، جلدُ مائة والرجم »^(٥) . فإنما كان هذا في أول نزول آية الجلد ، وذلك أن الزناة كانت عقوبتهم إذا شهد عليهم أربعة من العُدول في أول الإسلام ، أن يُمسكوا في البيوت إلى الموت ، أو يجعلَ الله لهم^(٦) سبيلا ،

(١) ينظر ما سياتي ص ١٣٤ - ١٣٩ .

(٢) في الأصل : « شريحة » .

(٣) في ر : « ليس » ، وفي ي : « فإنه ليس » .

(٤) في الأصل : « تأتي » .

(٥) سياتي تخريجه ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٦) في الأصل : « لهم » .

فَلَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْجَلْدِ الَّتِي فِي سُورَةِ «النُّورِ» ؛ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي

التمهيد

فَالْجُلْدُوا كُلٌّ وَاحِدٌ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] . قَامَ ﷺ فَقَالَ : « خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ ، جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ ، جَلْدُ مِائَةٍ وَرَجْمٌ بِالْحِجَارَةِ » . فَكَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ^(١) ، ثُمَّ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَمَاعَةً وَلَمْ يَجْلِدْهُمْ ، فَعَلِمْنَا أَنَّ هَذَا حُكْمُ أَحَدِهِ اللَّهُ نَسَخَ بِهِ مَا قَبْلَهُ ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي أَحْكَامِهِ وَأَحْكَامِ رَسُولِهِ ﷺ لِيَبْتَلِيَ عِبَادَهُ ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْأَحَدِثِ فَلَا أُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(٢) ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، أَنَّهُ كَانَ يُنْكَرُ الْجَلْدَ مَعَ الرَّجْمِ ، وَيَقُولُ : رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَجْلِدْ .

وَعَنِ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : لَيْسَ عَلَى الْمَرْجُومِ جَلْدٌ ، بَلَّغْنَا أَنَّ عُمَرَ رَجَمَ وَلَمْ يَجْلِدْ ^(٣) .

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ أَنَّ الثَّيِّبَ مِنَ الزُّنَاةِ إِنْ كَانَ شَابًّا رُجِمَ ، وَإِنْ كَانَ شَيْخًا جُلِدَ وَرُجِمَ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ مَسْرُوقٍ ، وَقَالَتْ بِهِ فِرْقَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْمَرْوَزِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ

(١) فِي ر ، ي : «الإسلام» .

(٢) عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٣٣٥٨) .

(٣) عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٣٣٥٧) .

التمهيد هشام البزار، قال : حدثنا أبو شهاب، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، قال : البكران يُجلدان ويُنفيان سنة، والشييان يُرجمان، والشيخان يُجلدان ويُرجمان^(١).

فهذا ما لأهل السنة من الأقاويل في هذا الباب، وأما أهل البدع، فكلهم يُنكر الرجم ويدفعه، ولا يقول به في شيء من الزناة، ثيبًا ولا غير ثيب، عصمنا الله من الخذلان برحمته.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ، قال : حدثنا بكر بن حماد، قال : حدثنا مسدد، قال : حدثنا حماد بن زيد، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، قال : سمعتُ عمر ابن الخطاب يخطب، فقال : أيها الناس، إن الرجم حق، فلا تُخدعن عنه، فإن آية ذلك أن رسول الله ﷺ قد رجم، وأن أبا بكر قد رجم، وأنا قد رجمنا بعدهما، وسيكون قوم من هذه الأمة يكذبون بالرجم،^(٢) ويكذبون بالدجال^(٣)، ويكذبون بطلوع الشمس من مغربها، ويكذبون بعذاب القبر، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا^(٤).

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٣٣٦١)، وابن أبي شيبة ٨١/١٠ من طريق الأعمش به.

(٢ - ٢) سقط من : ر، ي.

(٣) امتحشوا : احترقوا، والمحش : اختراق الجلد وظهور العظم، ويروى : امتحشوا. لما لم يسم فاعله، وقد محشته النار تمحشه محشا. النهاية ٣٠٢/٤.

والأثر أخرجه الطيالسي (٢٥)، وأبو عمرو الداني في الفتن (٢٨٣)، والحارث بن أبي أسامة (٧٥٠-بغية) من طريق حماد بن زيد به.

قال أبو عمرو: الخوارج و^(١) المعتزلة يكذبون بهذا كله، وليس كتابنا التمهيد هذا موضعاً للرد عليهم، والحمد لله الذي عافانا ممّا ابتلاهم به.

^(٢) وروى عن علي بن زيد^(٣)؛ حماد بن سلمة^(٤)، وحماد بن زيد^(٥)، والمبارك بن فضالة^(٦)، وأشعث^(٧)، وهشيم^(٨)، كلهم بإسناده ومعناه.

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا عفان، حدثنا حماد بن زيد، قال: سمعتُ علي بن زيد يقول: كنا نُشبّه حفظَ يوسف بن مهران بحفظ عمرو ابن دينار^{(٩)(٢)}.

واختلف الفقهاء في الإحصان الموجب للرجم؛ فجُملة قول مالك

(١) بعده في الأصل، م: «بعض».

(٢ - ٢) سقط من: ر، ي.

(٣) سقط من: م.

(٤) أخرجه أبو يعلى (١٤٦)، والآجری فی الشريعة (٧٦٨)، والبيهقي في البعث والنشور

(١٧٦) من طريق حماد بن سلمة به.

(٥) تقدم تخريجه الصفحة السابقة.

(٦) أخرجه الآجری فی الشريعة (٧٦٥) من طريق المبارك به.

(٧) في م: «أشعب». وينظر التاريخ الكبير ٤٢٨/١.

والأثر أخرجه ابن أبي عاصم (٣٤٣، ٦٩٧) من طريق أشعث به.

(٨) في م: «هشام».

والأثر أخرجه أحمد ٢٩٦/١ (١٥٦) من طريق هشيم به.

(٩) أخرجه الفسوى ٩٩/٢، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢٢٩/٩، وابن عدى ١٨٤١/٥ من

طريق أحمد به.

التمهيد ومذهبه، أن يكون الزانى حُرّاً، مسلماً، بالغاً^(١)، عاقلاً، قد وطئ وطئاً مباحاً فى عقد نكاح، ثم زنى بعد هذا. والكافر عنده والعبد لا يثبت لواحد منهما إحصان فى نفسه، وكذلك العقد الفاسد لا يثبت به إحصان، وكذلك الوطء المحظور؛ كالوطء فى الإحرام، أو فى الصيام، أو فى الاعتكاف، أو فى الحيض، لا^(٢) يثبت بشيء^(٣) من ذلك إحصان، إلا أن الأمة الكافرة، والصغيرة، يُحصن^(٤) الحرّ المسلم عنده ولا يُحصنهن. هذا كله تَخْصِيلُ مذهب مالك وأصحابه. وخذ الحصانة فى مذهب أبى حنيفة وأصحابه على ضربين؛ أحدهما، إحصان يُوجب الرجم، يتعلّق بسبع شرائط؛ الحرية، والبلوغ، والعقل، والإسلام، والنكاح الصحيح، والدخول. والآخر، إحصان يتعلّق به حدّ القذف، له خمس شرائط فى المقدوف؛ الحرية، والبلوغ، والعقل، والإسلام، والعِفَّة. وقد روى عن أبى يوسف، فى «الإملاء»، أن المسلم يُحصن النصرانية ولا تُحصنه. وروى عنه أيضاً، أن النصرانيّ إذا دخل بامرأته النصرانية، ثم أسلما، أنّهما مُحصنان بذلك الدخول. وروى بشر بن

(١) سقط من: ر، ي.

(٢) فى الأصل: «ولا».

(٣) فى ر، ي: «فى شيء».

(٤) فى ر: «لا تحصن».

الوليد ، عن أبي يوسف ، قال : قال ابن أبي ليلى : إذا زنى اليهودي التمهد والنصراني بعدما أخصنا ، فعليهما الرجم . قال أبو يوسف : وبه نأخذ . وقال الشافعي : إذا دخل بامرأته وهما حران ، فوطئها^(١) ، فهذا إحصان ؛ كافرئين كانا أو مسلمين . واختلف أصحاب الشافعي على أربعة أوجه ؛ فقال بعضهم : إذا تزوج العبد أو الصبي ، ووطئ ، فذلك إحصان . وقال بعضهم : لا يكون واحد منهما مخصنا . كما قال مالك .^(٢) وقال بعضهم : إذا تزوج الصبي ، أخصن إذا وطئ ، فإذا بلغ وزنى ، كان عليه^(٣) الرجم ، والعبد لا يُخصن^(٢) . وقال بعضهم : إذا تزوج الصبي لا يُخصن ، وإذا تزوج العبد أخصن . وقالوا جميعا : الوطء الفاسد لا يقع به إحصان . وقال مالك : تُخصن الأمة الحر ، ويُخصن العبد الحر ، ولا تُخصن الحرّة العبد ، ولا الحرّة الأمة ، وتُخصن اليهودية والنصرانية المسلم ، وتُخصن الصبيّة الرجل ، وتُخصن المجنونة العاقل ، ولا يُخصن الصبيّة المرأة ، ولا يُخصن العبد الأمة ، ولا تُخصنه إذا جامعها في حال الرّق . قال : وإذا تزوّجت المرأة خصبيا وهي لا تعلم أنّه خصي ، فوطئها ، ثم علمت أنّه خصي ، فلها أن تختار فراقه ، ولا يكون ذلك الوطء إحصانا . وقال الثوري : لا يُخصن بالنصرانية ، ولا بالمملوكة . وهو قول الحسن بن

(١) في الأصل ، م : «ووطئها» .

(٢ - ٢) سقط من : ر ، ي .

(٣) في م : «عليها» .

التمهيد حتى . زاد الحسن بن حنّ : وتُخصّصُ المشركَةُ بالمسلم ، ويُخصّصُ المشركانِ كلُّ واحدٍ منهما بصاحبه . وقال الليث بن سعد في الزوجين المملوكين : لا يكونان مُخصّصين حتى يدخُلَ بها بعد عتقهما^(١) ، وكذلك النّصرانيّان لا يكونان مُخصّصين حتى يدخُلَ بها بعد إسلامهما . قال : وإن تزوّج امرأة في عدّتها ، فوطئها ، ثم فرّق بينهما ، فهو إحصان . وقال الأوزاعي في العبد تحت الحرّة : إذا زنى فعليه الرجم ، وإن كان تحت أمة وأعتق ثم زنى ، فليس عليه الرجم حتى ينكح غيرها . وقال في الصغيرة التي لم^(٢) تحض ، أنّها^(٣) تُخصّصُ الرجل ، والغلام الذي لم يحتلم : لا يُخصّصُ المرأة . قال : ولو تزوّج امرأة فإذا هي أخته من الرضاعة ، فهذا إحصان .

قال أبو عمر : إيجابُ الأوزاعي الرجم على المملوكة تحت الحرّ ، وعلى العبد تحت الحرّة ، لا وجه له ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْكَ بِفَحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النساء : ٢٥] . والرجم لا يتنصّف . وقد قال ﷺ في الأمة : « إن زنت فاجلدوها »^(٣) . وقال مالك في حديثه ذلك : ولم تُخصّص . وسنبيّن ذلك بعد تمام القول في هذا الحديث إن شاء الله .

وأما قوله في الحديث : جلد ابنه مائة جلدة ، وغربه عامًا . فلا خلاف بين علماء المسلمين أن ابنه ذلك كان بكراً ، وأن الجلد - جلد البكر -

(١) في الأصل : «عتقها» .

(٢ - ٢) ليس في : الأصل ، وفي ر ، ي : «تخصن أنها» . وينظر الإشراف على مذاهب أهل العلم ٩ / ٣ ، وما تقدم في ٣١٣ / ١٤ .

(٣) سيأتي في الموطأ (١٦٠٣) .

مائة جَلْدَةٍ . واخْتَلَفُوا فِي التَّغْرِيبِ ، فَقَالَ مَالِكٌ : يُنْفَى الرَّجُلُ ، وَلَا تُنْفَى التَّمْهِيدُ
الْمَرْأَةُ وَلَا الْعَبْدُ ، وَمَنْ نُفِيَ حُبْسٌ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُنْفَى إِلَيْهِ . وَقَالَ
الْأَوْزَاعِيُّ : يُنْفَى الرَّجُلُ ، وَلَا تُنْفَى الْمَرْأَةُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : لَا
نَفْيَ عَلَى زَانٍ ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْحَدُّ ؛ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا .
وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ : يُنْفَى الزَّانِي إِذَا جُلِدَ ؛ امْرَأَةً
كَانَ أَوْ رَجُلًا . واخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي نَفْيِ الْعَبْدِ ، فَقَالَ مَرَّةً : أَسْتَخِيرُ
اللَّهَ فِي نَفْيِ ^(١) الْعَبِيدِ . وَقَالَ مَرَّةً : يُنْفَى الْعَبْدُ نِصْفَ سَنَةٍ . وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى :
سَنَةً إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ . وَبِهِ قَالَ الطَّبْرِيُّ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : مِنْ حُجَّةٍ مَنْ غَرَّبَ الزُّنَاةَ مَعَ حَدِيثِنَا هَذَا ، حَدِيثُ عُبَادَةَ
ابْنِ الصَّامِتِ : « الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ ، جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ » . لَمْ يَخْصَّ عَبْدًا مِنْ
حُرٍّ ، وَلَا أَنْثَى مِنْ ذَكَرٍ .

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ
عَطَاءٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ
حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ
ابْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ وَبَكْرُ
ابْنِ حَمَّادٍ - قَالَ أَحْمَدُ : حَدَّثَنَا أَبِي . وَقَالَ بَكْرٌ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ - قَالَا :

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « تَغْرِيبٌ » .

التمهيد حدثنا يحيى القطان، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن حطان بن عبد الله، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي،^(١) خُذُوا عَنِّي»، قد جعل الله لهنَّ سبيلاً، الثيبُ جلدُ مائة ورجمٌ بالحجارة، والبكرُ جلدُ مائة ثم نفى سنة^(٢).

ومن حُجَّتِهِمْ أَيْضًا مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْوَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عبيد الله، عن^(٣) نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ^(٤).

وَحُجَّةٌ مَنْ لَمْ يَرَ النَّفْيَ عَلَى الْعَبِيدِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْأَمَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ ذَكَرَ فِيهِ الْحَدُّ دُونَ النَّفْيِ. وَمَنْ رَأَى نَفْيَ الْعَبِيدِ زَعَمَ أَنَّ حَدِيثَ الْأَمَةِ مَعْنَاهُ التَّأْدِيبُ لَا الْحَدُّ. وَسُتَوْضَحُ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ فِي الْبَابِ بَعْدَ هَذَا^(٥) إِنْ

(١ - ١) سقط من: ر، ي.

(٢) أخرجه البيهقي ٢١٠/٨ من طريق الحارث بن أبي أسامة به، وأخرجه أحمد ٣٨٨/٣٧ (٢٢٧١٥)، ومسلم (١٦٩٠)، وابن ماجه (٢٥٥٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة به، وأخرجه أبو داود (٤٤١٥) عن مسدد به، وأخرجه النسائي في الكبرى (١١٠٩٣) من طريق يحيى القطان به.

(٣) في ر: «بن».

(٤) أخرجه الترمذي (١٤٣٨) عن أبي كريب به.

(٥) ينظر ما سيأتى ص ١٩٤ - ١٩٦.

شاء الله . و^(١) حُجَّةٌ مَنْ لَمْ يَزِ نَفْيُ^(٢) النساءِ ما يُخْشَى عليهنَّ مِنَ الفتنَةِ ، التمهيد
وقد رَوَى عن أبي بكرٍ وعمرَ تَغْرِيبُ المرأةِ الْبَكْرِ^(٣) ، وَرَوَى عن عليٍّ أَنَّهُ لَمْ
يَزِ نَفْيُ النساءِ^(٤) .

ورَوَى عبدُ الرزاقِ^(٥) ، عن أبي حنيفةً ، عن حمَّادٍ ، عن إبراهيمَ ،
قال : قال عبدُ الله في البكرِ يَزْنِي بالبكرِ : يُجْلَدَانِ مائةً ، وَيُتْنَفَيَانِ سنةً .
قال : وقال عليٌّ : حَسْبُهُمَا مِنَ الفتنَةِ أَنْ يُتْنَفَيَا .

عبدُ الرزاقِ^(٧) ، عن معمرٍ ، عن الزهريِّ ، عن ابنِ المسيَّبِ ، قال :
غَرَّبَ عمرُ ربيعةَ بنَ أميَّةَ بنِ خَلْفٍ في الخَمْرِ^(٨) إلى خَيْرٍ ، فَلَحِقَ بِهِرْقَلُ ،
فَتَنَصَّرَ ، فَقَالَ عمرُ : لَا أُغَرِّبُ مُسْلِمًا بَعْدَ هَذَا أَبَدًا .

قالوا : ولو كان النفي حُدًّا لله ما تركه عمرُ بعدُ ، ولا كان عليٌّ
ليُكْرِهَهُ . وهو قولُ الكوفيِّينَ . وأما أهلُ المدينةِ فعلى ما ذَكَرْنَا عنهم .

(١) بعده في م : «من» .

(٢ - ٢) في ر : «ينف» .

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٣٣٢٨) .

(٤) عبد الرزاق (١٣٣١٥) .

(٥) عبد الرزاق (١٣٣٢٧) .

(٦) في ر ، ي : «بن» . وينظر تهذيب الكمال ٢/٢٣٣ .

(٧) عبد الرزاق (١٧٠٤٠) .

(٨) في ي : «الزنا» .

التمهيد قال معمر: وَسَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ وَسُئِلَ: إِلَى كَمْ يُنْفَى الزَّانِي؟ قَالَ: نَفَاهُ عَمْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَمِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى خَيْبَرَ^(١).

عَبْدُ الرَّزَاقِ^(٢)، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ وَسُئِلَ، بِمِثْلِهِ سَوَاءً.

أَيُّوبُ وَغُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، أَنَّ عَمْرَ نَفَى إِلَى فَدَكِ^(٣)، وَأَنَّ ابْنَ عَمْرٍ نَفَى إِلَى فَدَكِ^(٤).

الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، أَنَّ عَلِيًّا نَفَى مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ^(٥).

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: نَفَى مِنْ مَكَّةَ إِلَى الطَّائِفِ؟ قَالَ: حَسْبُهُ ذَلِكَ^(٦).

وَأَمَّا قَوْلُ الرَّجُلِ: إِنْ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ. مَعَ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: فَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةَ جَلْدَةٍ، وَغَرَّبَهُ عَامًا. فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ (١٣٣٢١) عَنْ مَعْمَرٍ بِهِ.

(٢) عَبْدُ الرَّزَاقِ (١٣٣٢٢).

(٣) فَدَكُ: قَرْيَةٌ بِالْحِجَازِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ يَوْمَانِ، وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣/ ٨٥٥.

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ (١٣٣١٦، ١٣٣٢٦) مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ بِهِ، وَجَعَلَهُ الْمُحَقِّقُ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَيْضًا، وَكَانَ عِنْدَهُ: «عَنْ عَمْرٍ».

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ (١٣٣٢٣) مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ بِهِ.

(٦) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ (١٣٣٢٥) مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءٍ.

الرجل المتكلم أقر على نفسه بما قال^(١) أبوه أو صدقه^(٢) في قوله ذلك التمهيد عليه^(٣)، ولولا ذلك^(٤) ما أقام رسول الله ﷺ الحد عليه^(٥)؛ لأن من شريعته ﷺ وسنته^(٦) ألا يؤخذ أحد بإقرار غيره عليه، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤، الإسراء: ١٥، فاطر: ١٨، الزمر: ٧]. ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤]: ^(٧) لا على غيرها^(٨). وقد قال رسول الله ﷺ لأبي رَمَثَةَ، ^(٩) في ابنه^(٧): «إِنَّكَ لَا تَجْنِي عَلَيْهِ، وَلَا يَجْنِي عَلَيْكَ»^(٨). وهذا كله يوضح لك أنه إنما جلدته بإقراره وكسبه على نفسه لا بإقرار أبيه عليه، ولولا إقراره بذلك على نفسه، لكان أبوه قاذفاً له، وهذا ما^(٩) لا خلاف في شيء منه عند العلماء. والحمد لله.

- (١) في م: «لا يؤخذ».
- (٢ - ٢) سقط من: ر، ي.
- (٣) في ر: «إقراره».
- (٤ - ٤) في ر، ي: «عليه حدا لأنه محال أن يؤخذ بإقرار أبيه أو غيره لأنه».
- (٥) سقط من: م.
- (٦ - ٦) سقط من: م.
- (٧ - ٧) ليس في: الأصل.
- (٨) أخرجه أحمد ٦٧٩/١١، ٦٨٥، (٧١٠٩، ٧١١٤)، وأبو داود (٤٢٠٦، ٤٤٩٥).
- (٩) في الأصل: «كله».

واختلَفُوا فِيمَنْ أَقَرَّ بِالزَّنىِّ بامرأة بعينها ، وجحدت هي ؛ فقال مالك :
يُقَامُ عليه حَدُّ الزَّنىِّ ، ^(١) « وَإِنْ طَلَبْتَ حَدَّ الْقَذْفِ أُقِيمَ عليه أيضًا » . قال :
وكذلك لو قالت : زنى بى فلان . وأنكر ، حَدَّثَ للقذف ، ثم للزنى .
وبهذا قال الطبري . وقال أبو حنيفة : لا حَدُّ عليه للزنى ، وعليه حَدُّ
القذف ، ^(٢) « وعليها مثلُ ذلك إن قالت له ذلك » . وقال أبو يوسف ،
ومحمد ، والشافعي : يُحَدُّ مَنْ أَقَرَّ مِنْهُمَا للزنى فقط ؛ لأننا قد أخطأنا علماً
أنه لا يجبُ عليه الحدَّانِ جميعاً ؛ لأنَّه إن كان زانياً ، فلا حَدُّ على قاذفه ،
فإذا أُقِيمَ عليه حَدُّ الزَّنىِّ ، لم يُقَمَّ عليه حَدُّ القذف . وقال الأوزاعي : يُحَدُّ
للقذف ، ولا يُحَدُّ للزنى . وقال ابنُ أبي ليلى : إذا أَقَرَّ هو بالزنى ^(٣) ،
وجحدت هي ، جُلِدَ وإن كان مُحصَناً ، ولم يُرَجَم .

و ^(٤) « فى هذا الحديث أيضًا » رَدُّ ما قُضِيَ به مِنَ الْجَهالاتِ ، قال وَعَلَيْهِ السَّلَامُ :
« كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ ^(٥) أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » ^(٦) . وقال عمرُ : رُدُّوا الجهالاتِ إلى

(١ - ١) فى ر ، ى : « ويقام عليه أيضا حد الفرية إن طلبته » .

(٢ - ٢) سقط من : ر ، ى .

(٣) سقط من : ر ، ى ، م .

(٤ - ٤) فى ر ، ى ، م : « فيه » .

(٥) فى الأصل : « على » .

(٦) تقدم تخريجه فى ٨/١١ .

السنة^(١). ^(٢) وأجمع العلماء^(٢) أن الجور البين، والخطأ^(٣) الواضح المخالف^(٣) التمهيد للإجماع والسنة الثابتة المشهورة التي لا معارض لها، مزدود على كل من قضى به^(٣).

ذكر مالك، عن يحيى بن سعيد وربيعة، أن عمر بن عبد العزيز كان يقول: ما من طينة^(٤) أهون على فتا^(٥)، ولا كتاب أهون على ردا، من كتاب قضيت به، ثم أبصرت أن الحق في خلافه. أو قال: في غيره^(٦).

وفي هذا الحديث أيضا أن اعتراف الزاني مرة واحدة بالزنى، يوجب عليه الحد ما لم يزجج، ألا ترى إلى قوله ﷺ: «فإن اعترفت فارجمها». ولم يقل: إن اعترفت أربع مرات. وسنبين هذا في باب مرسلي ابن شهاب من هذا الكتاب^(٧) إن شاء الله.

وفي هذا الحديث أيضا إثبات خبر الواحد، وإيجاب العمل به في

(١) تقدم تخريجه في ٢٥٤/١٤ ، ٢٥٥ .

(٢ - ٢) في ر، ي: «وقدأ جمعوا».

(٣ - ٣) في ر، ي: «بمخالفة السنة في القضاء مردود».

(٤) في م: «طينة».

(٥) في م: «منا»، وفي مصدر التخريج: «فكا».

(٦) أخرجه البيهقي ١١٩/١٠ من طريق مالك به.

(٧) ينظر ما تقدم ص ٧٢ - ٧٦.

التمهيد المحدثون، ^(١) وإذا وجب ذلك في الحدود، فسائر الأحكام أخرى بذلك ^(١).

وفيه أن للإمام أن يسأل المقدوف، فإن اعترف حكم عليه بالواجب، وإن لم يعترف، وطالب القاذف، أخذ له بحده. وهذا موضع اختلف فيه الفقهاء، فقال مالك: لا يحد الإمام القاذف حتى يطالبه المقدوف، إلا أن يكون الإمام سَمِعَهُ، فيحده ^(٢) إن كان معه شهود غيره ^(٣) عُذُول. قال: ولو أن الإمام شهد عنده شهود عُذُول على قاذف، لم يُقِمِ الحد حتى يُرْسِلَ إلى المقدوف وينظر ما يقول، لعله يريد سترًا على نفسه. وقال أبو حنيفة وأصحابه، والأوزاعي، والشافعي: لا يحد القاذف ^(٤) إلا بمطالبة المقدوف. وقال ابن أبي ليلى: يحد الإمام وإن لم يطلبه ^(٥) المقدوف. وفيه أن يكون الرسول ^(٦) في حكم الدين ^(٦) واحدًا، ^(٧) كما أن الحكم واحد ^(٧)، وذلك كله قُوَّة في العمل بخبر الواحد.

(١ - ١) في ر، ي: «وغيرها في قول قوم وأبي ذلك آخرون».

(٢) في م: «فيجلده».

(٣) سقط من: م.

(٤) سقط من: ر، ي، م.

(٥) في ي، م: «يطالبه».

(٦ - ٦) سقط من: ر، ي.

(٧ - ٧) في ر: «والحكم واحدًا»، وفي ي: «والحكم واحدًا».

١٥٩٥ - وحديثي عن مالك ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أن سعد بن عبادَةَ قال لرسولِ الله ﷺ : أرأيتَ لو أني وجدتُ مع امرأتي رجلاً ، أُمهلُهُ حتى آتَى بأربعة شهداء ؟ فقال رسولُ الله ﷺ : « نعم » ^(١) .

١٥٩٦ - مالكٌ ، عن ابنِ شهاب ، عن عبيدِ الله بن عبدِ الله بن عُتبة بن مسعودٍ ، عن عبدِ الله بن عباسٍ ، أنه قال : سَمِعْتُ عمرَ بنَ الخطابِ يقولُ : الرَّجْمُ في كتابِ الله حقٌّ على مَنْ زَنَى مِنَ الرجالِ

و ^(٢) في هذا الحديث دليلٌ على أن الحاكمَ يَقْضِي بما يُقَرُّ به عنده التمهيد المُقَرُّ ، وإن لم يَحْضُرْهُ أَحَدٌ ؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ لم يقلْ له : احمِلْ معك مَنْ يَسْمَعُ اعْتِرَافَهَا . وفي ذلك إيجابُ القضاءِ بما عَلِمَ القاضِي وهو حاكمٌ ، وسيأتى القولُ في قضاءِ القاضِي بعَلَمِهِ ، واختلافُ العلماءِ في ذلك ، ووجوهُ أقوالِهِمْ ، وما نَزَعُوا به ، في بابِ هشامِ بنِ عروة ، عن أبيه ، عن زينبِ بنتِ أبي سلمة ، عن أمِّ سلمة ، من كتابنا هذا ^(٣) إن شاء الله . والله المستعانُ لا ربَّ غيره .

مالكٌ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن عبيدِ الله بن عبدِ الله بن عُتبة بن مسعودٍ ، الاستذكار

(١) تقدم في الموطأ (١٤٨١) .

(٢) بعده في ر ، ي : « زعم قوم أن » .

(٣) ينظر ما تقدم في ٩/١٨ - ١٦ .

الموطأ والنساء إذا أَحَصَنَ ، إذا قامتِ البَيِّنَةُ ، أو كان الحَبْلُ أو الاعْتِرَافُ .

الاستدكار عن عبد الله بن عباس ، أنه قال : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا أَحَصَنَ ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ ^(١) أَوْ الْاعْتِرَافُ ^(٢) .

قد مضى في هذا الباب من إثبات الرجم على مَنْ أَحَصَنَ مِنَ الزُّنَاةِ الْأَحْرَارِ مَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ ههنا .

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حَدِّ الْإِحْصَانِ الْمَوْجِبِ لِلرَّجْمِ ؛ فَجَمَلُهُ مَذْهَبُ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ ، أَنْ يَكُونَ الزَّانِي حُرًّا مُسْلِمًا بَالِغًا عَاقِلًا ، قَدْ وَطِئَ قَبْلَ أَنْ يَزْنِيَ وَطْئًا مُبَاحًا ، فِي عَقْدِ نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، ثُمَّ زَنَى بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِذَا كَانَ هَذَا وَجِبَ الرَّجْمُ . وَلَا يَثْبُتُ لِكَافِرٍ وَلَا لِعَبْدٍ عِنْدَهُ ^(٣) إِحْصَانٌ ، كَمَا لَا يَثْبُتُ عِنْدَ الْجَمِيعِ لَصَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ إِحْصَانٌ ، ^(٤) وَكَذَلِكَ الْعَقْدُ الْفَاسِدُ لَا يَثْبُتُ بِهِ عِنْدَهُ إِحْصَانٌ ^(٥) ، وَكَذَلِكَ الْوَطْءُ الْمَحْظُورُ ؛ كَالْوَطْءِ ^(٦) فِي

..... القبس

(١) هنا وفيما سيأتى فى ح ، هـ : « الحمل » .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٩٢) ، ورواية يحيى بن بكير (٣/١٣ و - مخطوط) . وأخرجه أحمد ١/ ٣٧٨ ، ٤٤٩ (٢٧٦ ، ٣٩١) ، والدارمى (٢٣٦٨) ، والنسائى فى الكبرى (٧١٥٧ ، ٧١٥٨) من طريق مالك به .

(٣) ليس فى : الأصل .

(٤ - ٤) سقط من : م .

الاستذكار

الحج ، وفي الصيام ، وفي الاعتكاف ، وفي الحيض ، ^(١) لا يثبت به عنده إحصان . والأمة والكافرة والصغيرة ^(٢) تُحصن الحر المسلم عند مالك ^(١) ، ^(٣) ولا يُحصنهن ^(٣) ؛ لأنه لا يجتمع فيهن شروط ^(٤) الإحصان . وهذا كله مذهب مالك وأصحابه .

وأما أبو حنيفة وأصحابه ، فحد الإحصان عندهم على ضربين ؛ أحدهما ، إحصان يُوجبُ الرجمَ يتعلّقُ بسِتِّ شرائط ؛ الحرية ، والبلوغ ، والعقل ، والإسلام ، والنكاح الصحيح ، والدخول ^(٥) ، ولا يُراعون وطئًا محظورًا مع ذلك ولا مُباحًا . والآخر ، إحصان يتعلّقُ به حدُّ القذف ، له خمس خصال عندهم ؛ الحرية ، والبلوغ ، والعقل ، والإسلام ، والعِفَّة . وروى أبو يوسف ، عن ابن أبي ليلي ، قال : إذا زنى اليهودي أو النصراني بعدما أحصنا ، فعليهما الرجم . قال أبو يوسف : وبه نأخذ .

فالإحصان عند هؤلاء له أربعة شروط ؛ الحرية ، والبلوغ ، والعقل ، والوطء في النكاح الصحيح . ونحو هذا قولُ الشافعي وأحمد بن حنبل ؛ قال الشافعي : إذا دخل الرجلُ بامرأته وهما حرّان ووطئها ، فهذا إحصان ،

(١ - ١) سقط من : ح ، ه .

(٢) بعده في م : « لا » .

(٣ - ٣) سقط من : ح ، ه ، م .

(٤) في ح : « شرط » .

(٥) سقط من : ح ، ه .

الاستدكار مسلمين كانا أو كافرين . يعنى : إذا كانا فى حين^(١) الزنى بالغين .
واختلف أصحابه على أربعة أوجه ؛ فقال بعضهم : إذا تزوج العبد أو
الصبي ووطئ ، فذلك إحصان ، إذا زنى بعد البلوغ والحرية . وقال
بعضهم : لا يكون واحد منهما مُحصَنًا . كما قال مالك . وقال بعضهم :
إذا تزوج الصبي الحر أَحَصَن ، فإذا بلغ وزنى رُجِم ، والعبد لا يُحَصِنُ حتى
يَعْتِقَ بالغًا ويزنى بعد . وقال بعضهم : إذا تزوج الصبي لم يُحَصِن ، وإذا
تزوج العبد أَحَصَن . وقالوا جميعًا : الوطء الفاسد لا يقع به إحصان . وقد
تقدم فى كتاب النكاح من أقوال العلماء فى الإحصان أكثر من هذا^(٢) ،
وتقصينا ذلك فى « التمهيد »^(٣) .

وأما قوله فى هذا الحديث عن عمر رضى الله عنه : أو قامت عليه
البينة ، أو كان الحبل أو الاعتراف . فأجمع العلماء أن البينة فى الزنى أربعة
شهداء رجال عُدُول ، يشهدون بالصريح^(٤) من الزنى لا بالكناية ، وبالرؤية
كذلك والمُعَاينة . ولا يجوز عند الجميع فى ذلك شهادة النساء ، فإذا
شهد بذلك مَنْ وَصَفْنَا على مَنْ أَحَصَنَ كما ذكرنا ، وجب الرجم على ما
قال عمر رضى الله عنه .

(١) سقط من : ح ، هـ .

(٢) ينظر ما تقدم فى ٣٠٣/١٤ - ٣١٥ .

(٣) تقدم ص ١٠٩ - ١١٢ .

(٤) فى ط : « بالتصريح » .

وأما الاعتراف فهو الإقرار من البالغ العاقل بالزنى صراحاً لا كنايةً ، فإذا ثبت على إقراره ولم ينزع عنه وكان مُحَصَّنًا ، وجب عليه الرجم ، وإن كان بكرًا مجلد مائة جلدة^(١) ، وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء .

وأما الحبلُ الظاهرُ بالمرأة ولا زوج لها يُعلم ، فقد اختلف العلماء في ذلك ؛ فقالت طائفة : الحبلُ والاعترافُ والبيّنةُ سواء فيما يُوجبُ^(٢) الحدَّ في الزنى ، على حديثِ عمرَ هذا ، في قوله : إذا قامت عليه البيّنةُ ، أو كان الحبلُ أو الاعترافُ . فسَوَّى بين ذلك فيما يُوجبُ^(٢) الرجم على مَنْ أَحْصَنَ ، فوجبَت التسويةُ بذلك^(٣) . وممن قال ذلك مالكُ بنُ أنسٍ فيما ذَكَرَ عنه ابنُ عبدِ الحكمِ وغيره - وذَكَرَهِ في « موطئه » - قال : إذا وُجِدَت المرأةُ حاملاً ، فقالت : تزوجتُ . أو : استكرهتُ . لم يُقْبَلْ ذلك منها إلا بالبيّنةِ على ما ذَكَرْتُ ، إلا أن تكونَ جاءت تستغيثُ وهي تَدْمَى ، أو نحو ذلك من فضيحةٍ نفسها ، فإن لم يكنْ ذلك أُقِيمَ عليها الحدُّ . وقال ابنُ القاسمِ : إذا كانت طارئة غريبة فلا حدَّ عليها . وهو قولُ عثمانَ البتِّي . وقال أبو حنيفةً ، والشافعيُّ ، وأصحابُهما : لا حدَّ عليها إلا أن تُقَرَّ بالزنى ، أو يقومَ عليها بذلك بيّنةٌ . ولم يُفَرِّقوا بين طارئة وغير طارئة ؛ لأن الحبلَ دونَ إقرارٍ ولا بيّنةٍ ممكنٌ أن تكونَ المرأةُ فيما ادَّعته من النكاح أو الاستكراه

(١) سقط من : م .

(٢ - ٢) سقط من : ح ، هـ .

(٣) في ح ، هـ ، ط : « بين ذلك » .

١٥٩٧ - وحدثنى عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان
ابن يسار ، عن أبي واقد الليثي ، أن عمر بن الخطاب أتاه رجل وهو
بالشام ، فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً ، فبعث عمر بن الخطاب أبا

الاستدكار صادقة ، والحدود لا تقام إلا باليقين ، بل تُدْرَأ بالشُّبُهَات .

فإن احتجَّ مُحْتَجٌّ بحديث عمر المذکور ، وتسويته فيه بين البيّنة والإقرار
والحَبْل ، قيل له : قد رُوِيَ عنه خلاف ذلك من رواية الثقات أيضًا .

روى شعبة بن الحجاج ، عن عبد الملك بن ميسرة ، عن النّزال بن
سبرة^(١) ، قال : إننا لَمَعَ عمر رضي الله عنه بمنى إذا بامرأة ضخمة حُبلى ،
قد كاد الناس أن يقتلوا من الزّحام وهي تبكى ، فقال لها عمر : ما
يُبْكِيكِ ؟ إن المرأة ربما استكهرت . فقالت : إني امرأة ثقيلة الرأس ، وكان
الله عز وجل يرزقني من الليل ما شاء أن يرزقني ، فصليتُ ونمتُ ، فوالله ما
استيقظتُ إلا ورجلٌ قد ركبني ومضى ، وما^(٢) أدري أيُّ خلقِ الله هو .
فقال عمر : لو قتلْتُ هذه خِفْتُ على مَنْ بين الأخشبين^(٣) النار . ثم كتب
إلى الأمراء ألا يَقْتُلُوا^(٤) أحداً إلا بإذنه^(٥) .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، عن أبي واقد الليثي ،

القبس

(١) في م : « صبرة » ، وينظر تهذيب الكمال ٣٣٤ / ٢٩ ، والإصابة ٤٢٥ / ٦ ، ٤٩٤ .

(٢) في ط ، م : « لا » .

(٣) الأخشبان : الجبلان المطيفان بمكة ، وهما أبو قيس والأحمر . ينظر النهاية ٣٢ / ٢ .

(٤) في م : « لا تعجلوا » .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٦٩ / ٩ ، والبيهقي ٢٣٦ / ٨ من طريق شعبة به .

وَاقِدِ اللَّيْثِيِّ إِلَى امْرَأَتِهِ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ ، فَأَتَاهَا وَعِنْدَهَا نِسْوَةٌ حَوْلَهَا ، ^{الموطأ} فَذَكَرَ لَهَا الَّذِي قَالَ زَوْجُهَا لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَأَخْبَرَهَا أَنَّهَا لَا تُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ ، وَجَعَلَ يُلْقِنُهَا أَشْبَاهَ ذَلِكَ لِتَنْزِعَ ، فَأَبَتْ أَنْ تَنْزِعَ ، وَتَمَّتْ عَلَى الْاعْتِرَافِ ، فَأَمَرَ بِهَا عَمْرٌ فَرُجِمَتْ .

الاستدكار
أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَاهُ رَجُلٌ وَهُوَ بِالشَّامِ ، فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، فَبَعَثَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا وَاقِدِ اللَّيْثِيِّ إِلَى امْرَأَتِهِ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ ، فَأَتَاهَا وَعِنْدَهَا نِسْوَةٌ حَوْلَهَا ، فَذَكَرَ لَهَا الَّذِي قَالَ زَوْجُهَا لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَأَخْبَرَهَا أَنَّهَا لَا تُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ ، وَجَعَلَ يُلْقِنُهَا أَشْبَاهَ ذَلِكَ لِتَنْزِعَ ، فَأَبَتْ أَنْ تَنْزِعَ ، وَتَمَّتْ ^(١) عَلَى الْاعْتِرَافِ ، فَأَمَرَ بِهَا عَمْرٌ فَرُجِمَتْ ^(٢) .

قال أبو عمر : قد تقدّم القول في معنى هذا الحديث كله في هذا الباب ، فلا معنى لإعادته . وقد روى هذا الحديث نافع مولى ابن عمر ، عن سليمان بن يسار ، أن رجلاً جاء إلى عمر وهو بالجابية ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إنه وجد عبده على امرأته . فقال له عمر : انظر ما تقول ؛ فإنك مأخوذ بما تقول . قال : نعم . فقال عمر لأبي واقد . وذكر معنى حديث مالك . ذكره سنيّد ، عن حجاج ، عن صخر بن جويرية ، عن نافع .

القبس

(١) في ح ، ه ، ط : « ثبتت » . وتمّ على الأمر ، وتمّ عليه بإظهار الإدغام : أي استمر عليه . النهاية ١٩٧/١ .

(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٣/٢ ظ ، ٣ و - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٧٦٤) . وأخرجه الشافعي ١٥٤/٦ ، والطحاوي في شرح المعاني ١٤١/٣ والبيهقي ٢٢٠/٨ من طريق مالك به .

١٥٩٨ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ،
أنه سَمِعَهُ يَقُولُ : لَمَّا صَدَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ مِئَةِ أُنَاخٍ بِالْأُطْحِ ، ثُمَّ
كُوِّمَ كُوْمَةً بِطُحَاءَ ، ثُمَّ طَرَحَ عَلَيْهَا رِدَاءَهُ وَاسْتَلْقَى ، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ إِلَى
السَّمَاءِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ كَبِّرْ ثِسْنِي ، وَضَعُفْتُ قُوَّتِي ، وَانْتَشَرَتْ رَعِيَّتِي ،
فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُضَيِّعٍ وَلَا مُفَرِّطٍ . ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَخَطَبَ النَّاسَ ،
فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، قَدْ سُئِنْتُ لَكُمْ الشُّنْنَ ، وَفُرِضَتْ لَكُمْ الْفَرَائِضُ ،
وَتُرِكْتُمْ عَلَى الْوَاضِحَةِ ، إِلَّا أَنْ تَضِلُّوا بِالنَّاسِ يَمِينًا وَشِمَالًا . وَضَرَبَ

وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ
الَلَيْثِيِّ ، قَالَ : إِنِّي لَمَعَ عُمَرُ بِالْجَايَةِ ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : عَبْدِي زَنَى
بِامْرَأَتِي ، وَهِيَ هَذِهِ تَعْتَرِفُ . قَالَ أَبُو وَاقِدٍ : فَأَرْسَلَنِي عُمَرُ إِلَيْهَا فِي نَفَرٍ مِنْ
قَوْمِهِ . وَذَكَرَ تَمَامَ الْخَبَرِ ^(١) .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ^(٢) ، عن سعيد بن المسيب ، أنه سَمِعَهُ

(١) أخرجه ابن عساكر ٢٧٣/٦٧ من طريق معمر به ، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٤٠/٣ ،
والبيهقي ٢١٥/٨ من طريق الزهري به .

(٢) قال أبو عمر : «وهو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة بن الحارث بن زيد
ابن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النجار ، ولجده قيس بن عمرو صحبة ، وقد ذكرناه في كتاب
«الصحابة» . وقال قوم : جد يحيى بن سعيد ، قيس بن قهد . وقال آخرون : قيس بن عاصم .
وكل ذلك خطأ ، وإنما جده قيس بن عمرو على ما ذكرناه ، وهو الصحيح عندنا . ويكنى يحيى
ابن سعيد أبا سعيد ، وكان فقيها ، عالما ، محدثا ، حافظا ، ثقة ، مأمونا ، عدلا ، مرضيا ، وكان
كرما جوادا حين أدرك الغنى بعد ولايته القضاء ، وكان نزه النفس ، وكان في أول أمره مقلا ، =

يَا حَدَى يَدَيْهِ عَلَى الْآخَرَى ، ثُمَّ قَالَ : إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ ،
الموطأ

يَقُولُ : لَمَّا صَدَرَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ مَنَى أَنَاخَ بِالْأَبْطَحِ ، ثُمَّ كَوَّمُ كَوْمَةً التمهيد

القبس

= قد ركبته الدِّين ، ثم أثرى بعد . وله أخبار كثيرة كرهت اجتلابها ، وسنذكر ما يستدل به على ما قلنا ، إن شاء الله . حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال حدثنا يحيى بن معين ، قال : حدثنا ابن مهدي ، عن حماد بن زيد ، عن هشام بن عروة ، قال : حدثني الأمين المأمون - على ما يغيب عليه - يحيى بن سعيد ، عن عروة ، قال : يقطع الآبق إذا سرق . قال : وسمعت أبي ويحيى بن معين يقولان : يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري مدني ثقة . وأخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا إسماعيل بن محمد ، قال : حدثنا إسماعيل بن إسحاق ، قال : سمعت علي بن المديني يقول : أربعة من أهل الأمصار يسكن القلب إليهم في الحديث ؛ يحيى بن سعيد بالمدينة ، وعمرو بن دينار بمكة ، وأيوب بالبصرة ، ومنصور بالكوفة . وذكر الواقدي قال : لما استخلف الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، استعمل على المدينة يوسف بن محمد بن يوسف الثقفي ، فاستقضى سعد بن إبراهيم على المدينة ، ثم عزله واستقضى يحيى بن سعيد الأنصاري . قال الواقدي : وقدم يحيى بن سعيد على أبي جعفر الكوفة وهو بالهاشمية فاستقضاه على القضاء بالهاشمية ، فمات بها سنة ثلاث وأربعين . قال : وأخبرنا سليمان بن بلال ، قال : خرج يحيى بن سعيد إلى إفريقية لميراث وجب له هناك وطلب له ربيعة بن أبي عبد الرحمن البريد فركبه إلى إفريقية ، فقدم بذلك الميراث ، وهو خمسمائة دينار ، قال : فأتاه الناس يسلمون عليه ، وأتاه ربيعة فسلم عليه ، فلما أراد ربيعة أن يقوم حبسه ، فلما ذهب الناس ، أمر بالباب فأغلق ؛ ثم دعا بمنطقته فصحبها بين يدي ربيعة وقال يا أبا عثمان ، والله الذي لا إله إلا هو ما غيبت منها دينارا إلا شيئا أنفقت في الطريق . ثم عد خمسين ومائتي دينار فدفعها إلى ربيعة ، وأخذ خمسين ومائتي دينار لنفسه ، قاسمه إياها ، وكان ثقة صدوقا . أخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ، قال : حدثنا يحيى بن محمد ، قال : حدثنا سليمان بن بلال ، قال : لما خرج يحيى بن سعيد إلى العراق ، خرجت أشيعه ، فكان أول ما استقبله جنازة ، فتغير وجهي لذلك ، فالتفت إلي فقال : يا أبا محمد كأنك تطيرت . فقلت : اللهم لا طير إلا طيرك . فقال : لا عليك ، والله لئن صدق ، لينعشن الله أمرى . قال : فمضى =

الموطأ أن يقول قائلٌ : لا نجدُ حَدِّينَ في كتابِ اللهِ . فقد رَجَمَ رسولُ اللهِ
ﷺ ورجَمْنَا ، والذي نفسى بيده ، لولا أن يقولَ الناسُ : زاد عمرُ بنُ
الخطابِ في كتابِ اللهِ تعالى لكتبْتُها (الشيخُ والشيخةُ فارجمُوهما
البَّتَّة) فإنَّا قد قرأناها .

التمهيد بطحاء ، ثم طرح عليها رداءه واستلقى ، ثم مدَّ يديه إلى السماءِ فقال :

القبس

= والله ، ما أقام إلا شهرين حتى بعث بقضاء دينه ونفقة أهله ، وأصاب خيرا . قال : وحدثنا
إبراهيم بن المنذر ، قال : حدثنا يحيى بن محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي
بكر الصديق ، قال : حدثني سليمان بن بلال ، قال : كان يحيى بن سعيد قد ساءت حاله ،
وأصابه ضيق شديد ، وركبه الدين ، فبينما هو على ذلك ، إذ جاءه كتاب أبي العباس يستقصيه ،
قال سليمان : فوكلني يحيى بأهله ، وقال لي : والله ما خرجت وأنا أجهل شيئا ، فلما قدم
العراق ، كتب إلي : إني كنتُ قلتُ لك حين خرجتُ : قد خرجتُ وما أجهلُ شيئا . وإنه والله
لأول خصمين جلسا بين يدي فاقتصا شيئا ، والله ما سمعته قط ، فإذا جاءك كتابي هذا فسل
ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، واكتب إلي بما يقول ، ولا يعلم أني كتبت إليك بذلك . قال :
وحدثنا إبراهيم بن المنذر ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : حدثنا مالك ، قال : قال لي يحيى بن
سعيد : اكتب لي أحاديث من أحاديث ابن شهاب في الأقضية . قال : فكتبت له ذلك في
صحيفة كأني أنظر إليها صفراء ، فقليل لمالك : يا أبا عبد الله أعرض عليك ؟ قال : هو كان أفاقه
من ذلك . قال أبو عمر : يحيى بن سعيد من فقهاء التابعين بالمدينة ، سمع من أنس بن مالك ،
وروى عنه أحاديث مسندة وغير مسندة ، وليس عند مالك عنه عن ابن شهاب ، حديث مسند .
قال محمد بن عبد الله بن نمير : مات يحيى بن سعيد سنة ثلاث وأربعين ومائة ، ويكنى أبا
سعيد ، وكذلك قال يزيد بن هارون والواقدي ، إلا أنهما قالا : بالهاشمية سنة ثلاث وأربعين
ولمالك عنه في «الموطأ» من حديث النبي ﷺ خمسة وسبعون حديثا ، منها ثلاثون حديثا
مسندة ، في يسير منها انقطاع ، ومنها تسعة موقوفة ، وسائرهما مرسلات ومنقطعة وبلاغات ، وكلها
مرفوعة إلى النبي ﷺ نصا أو معنى . تهذيب الكمال ٣١/٣٤٦ ، وسير أعلام النبلاء ٥/٤٦٨ .

الموطأ قال مالك : قال يحيى بن سعيد : قال سعيد بن المسيب : فما
انسلخ ذو الحجة حتى قُتل عمرُ رجمه الله .

قال يحيى : سمعتُ مالكا يقول : قوله : (الشيخ والشيخة) يعنى
الثيب والثيبة ، (فارجموهما البتة) .

التمهيد اللهم كبرت سنّى ، وضعفت قوّتى ، وانتشرت رعيتى ، فاقبضنى إليك غير
مضيّع ولا مفرط . ثم قدم المدينة فخطب الناس فقال : أيها الناس ، قد سنّت
لكم السنن ، وفرضت لكم الفرائض ، وثركم على الواضحة ، إلا أن تضلّوا
بالناس يمينا وشمالا . وضرب ياحدى يديه على الأخرى ، ثم قال : إياكم
أن تهلكوا عن آية الرجم ، أن يقول قائل : لا نجدُ حدّين فى كتاب الله . فقد
رجم رسول الله ﷺ ورجمنا ، والذى نفسى بيده ، لولا أن يقول الناس : زاد
عمر بن الخطاب فى كتاب الله تعالى لكتبناها : (الشيخ والشيخة
فارجموهما البتة) . فإنّا قد قرأناها .

قال مالك : قال يحيى بن سعيد : قال سعيد بن المسيب : فما انسلخ
ذو الحجة حتى قُتل عمرُ رجمه الله .

قال مالك : (الشيخ والشيخة) : الثيب والثيبة ، (فارجموهما البتة)^(١) .

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٩٣) ، ورواية يحيى بن بكير (٣/١٣) ، ٣ ظ -
مخطوط) ، ورواية أبى مصعب (١٧٦٦ ، ١٦٦٧) . وأخرجه الشافعى فى مسنده (٢٦٦) -
شفاء العى) ، والبيهقى ٢١٢/٨ من طريق مالك به .

قال أبو عمر : هذا حديثٌ مسندٌ صحيحٌ ، والذي يستندُ منه قوله : فقد رَجِمَ رسولُ اللهِ ﷺ^(١) . وأما سماعُ سعيدِ بنِ المسيَّبِ من عمرَ بنِ الخطابِ فمختلفٌ فيه ؛ فقالت طائفةٌ من أهلِ العلمِ : لم يسمَعْ من عمرَ شيئاً ، ولا أدركه إدراكٌ من يحفظُ عنه . وذكرُوا ما رواه ابنُ لهيعةَ ، عن بُكيرِ بنِ الأشجِّ ، قال : قيل لسعيدِ بنِ المسيَّبِ : أدركتَ عمرَ بنَ الخطابِ ؟ قال : لا^(٢) . وقال آخرون : قد سمِعَ سعيدُ بنُ المسيَّبِ من عمرَ أحاديثَ حفظها عنه ، منها هذا الحديثُ ، ومنها قوله حينَ رأى البيتَ . وزعموا أن سعيدَ بنَ المسيَّبِ شهدَ هذه الحِجَّةَ مع عمرَ ، وحفظَ عنه فيها أشياءً وأدأها عنه ، وهي آخرُ حِجَّةٍ حجَّها عمرُ ، وكانت خلافتهُ عشرَ سنينَ وستةَ أشهرٍ وأربعةَ أيامٍ ، وقُتِلَ بعد انصرافِهِ من حِجَّتِهِ تلكَ ، لأربعِ بَقِينٍ من ذِي الحِجَّةِ سنةَ أربعٍ وعشرين .

حدَّثني عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ، قال : حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبَغَ ، قال : حدَّثنا ابنُ وضاحٍ ، قال : حدَّثنا نصرُ بنُ المُهاجرِ ، قال : حدَّثنا عبدُ الصمدِ ، قال : حدَّثنا شعبَةُ ، عن قتادةَ ، قال : قلتُ لسعيدِ بنِ المسيَّبِ : رأيتَ عمرَ بنَ الخطابِ ؟ قال : نعم . قال ابنُ وضاحٍ : وُلِدَ سعيدُ بنُ المسيَّبِ لستينَ مضتاً من خلافةِ عمرَ ، وسمِعَ منه كلامَهُ الذي قال حينَ

(١) بعده في ف : «ورجمنا» .

(٢) أخرجه ابن سعد ١٢٠/٥ من طريق ابن لهيعة به .

نظر إلى الكعبة : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، فحينا ربنا بالسلام . التمهيد
كذلك قال لى ابن كاسب وغير واحد . ابن وضاح يقوله .

قال أبو عمر : أصبح ما قيل فى "مولد سعيد" أنه لستين مضتا من
خلافة عمر ، وقد قيل : لستين بقيتا . وقال مالك والليث : كان سعيد بن
المسيب يقال له : راوية عمر .

وذكر الحلواني قال : حدثنا أسباط ، عن الشيباني ، عن بكير بن
الأخنس ، عن سعيد بن المسيب ، قال : سمعت عمر يقول على هذا
المنبر : لا أجد أحدا جامع ولم يغتسل ، أنزل أو لم ينزل ، إلا عاقبته .

قال الحسن بن علي الحلواني : وحدثنا الأصمعي ، قال : حدثنا طلحة
ابن محمد بن سعيد بن المسيب ، عن سعيد بن المسيب قال : أنا فى
الغلمة الذين جروا جعدة العقيلي^(٢) إلى عمر .

قال : وحدثنا عبد الصمد ، قال : حدثنا شعبة ، عن إياس بن معاوية ،
قال : قال لى سعيد بن المسيب : ممن أنت ؟ قلت : من مزينة . فقال : إني

(١ - ١) سقط من : ف ، وفى م : «قوله يقصد» .

(٢) الذى فى المصادر أنه جعدة السلمى ، من بنى سليم . ينظر المؤلف والمختلف للآمدى
ص ٨٢ ، وتاريخ دمشق ١٤/١٠٦ ، ومعجم الأدباء ٨٣/١٠ ، وبغية الباحث (٤٩٩) ،
والإصابة ٥٣٦/١ .

التمهيد لأذْكُرُ اليومَ الذي نَعَى فيه عمرُ بنُ الخطابِ النعمانَ بنَ مقرِّنِ المزنيَّ إلى الناسِ على المنبرِ^(١).

وكان عليُّ بنُ المدينيِّ يصحِّحُ سماعَه من عمرَ.

قال أبو عمر: معنى هذا الحديثِ يستندُ من وجوهٍ صحاحٍ ثابتةٍ من حديثِ ابنِ عباسٍ، عن عمرَ.

أخبرنا سعيدُ بنُ نصرٍ وعبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ، قالا: حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغَ، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ إسماعيلَ الترمذِيُّ، قال: حدَّثنا الحميدِيُّ، قال: حدَّثنا سفيانُ بنُ عيينةَ، قال: حدَّثنا معمرٌ، عن الزهريِّ، عن عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ، عن ابنِ عباسٍ، قال: سمِعْتُ عمرَ بنَ الخطابِ يقولُ: إنَّ اللهَ بعَثَ محمداً بالحقِّ، وأنزَلَ عليه الكتابَ، وكان فيما أنزَلَ عليه آيةُ الرجمِ، فرجَمَ رسولُ اللهِ ﷺ ورجمنا بعده. قال سفيانُ: وقد سمِعْتُهُ من الزهريِّ بطولِهِ، فحَفِظْتُ منه أشياءَ، وهذا مما لم أحفظهُ يومئذٍ^(٢).

قال أبو عمر: قولُ ابنِ عيينةَ: وقد سمِعْتُهُ من الزهريِّ بطولِهِ. يعني حديثَ السَّقِيفَةِ، وفيه هذا الكلامُ عن عمرَ في الرجمِ. وقد رَوَى حديثَ

(١) أخرجه ابن سعد ١٩/٦، والبخارى في التاريخ الصغير ٨١/١، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣١٦/٢ من طريق شعبة به.

(٢) الحميدى (٢٥).

السَّقِيفَةِ عَنْ الزَّهْرِيِّ بِتَمَامِهِ ، مَالِكٌ وَغَيْرُهُ ، رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ التَّمْهِيدُ
ابْنُ وَهْبٍ^(١) ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَزَّوِيُّ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى ،
وَجَوِيرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَزَّوِيُّ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ
مَسْعُودٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ
أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَهِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ
أَسْمَاءَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَوِيرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، أَنَّ
عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ كَانَ يُقْرَأُ
عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ . فَذَكَرَا حَدِيثَ السَّقِيفَةِ بِطَوِيلِهِ ، وَفِيهِ : قَالَ عُمَرُ :
أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنِّي قَائِلٌ لَكُمْ مَقَالَةً قَدْ قُدِّرَ لِي أَنْ أَقُولَهَا ، لَعَلَّهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَجْلَى ،
فَمَنْ وَعَاَهَا وَعَقَلَهَا ، فَلْيُحَدِّثْ بِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، وَمَنْ خَشِيَ إِلَّا
يَعْيَهَا ، فَلَا أُحِلُّ لَهُ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ ، إِنْ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ ، وَأَنْزَلَ
عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، وَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ ، فَقَرَأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا ، وَرَجَمَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا ، وَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ :

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٦٢ ، ٣٩٢٨) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبَرِيِّ (٧١٥٨) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي
شرح المشكل (٢٠٥٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ بِهِ .

التمهيد واللّه ما نجد آية الرجم في كتاب اللّه . ففُتْرَكَ ^(١) فريضة أنزلها اللّه ، فيضِلُّوا ، فإن الرجم في كتاب اللّه على مَنْ زَنَى إذا أَحْصَنَ من الرجال والنساء ، إذا قامت البينة ، أو كان الحَبْلُ أو الاعتراف . وذكر الحديث بتمامه ^(٢) .

وذكر مالك في « الموطأ » ^(٣) هذا الكلام الآخر ، عن ابن شهاب ، عن عبيد اللّه ، عن ابن عباس ، أنه قال : سَمِعْتُ عمرَ بن الخطاب يقول : الرجم في كتاب اللّه حقٌّ على مَنْ زَنَى من الرجال والنساء ، إذا أَحْصَنَ ، إذا قامت عليه البينة ، أو كان الحَبْلُ أو الاعتراف .

وأجمع العلماء على أن البينة إذا كانوا شهوداً أربعة عدولاً ، أُقيم الحدُّ على الزاني ، وكذلك الاعتراف إذا ثبت عليه ^(٤) العاقل البالغ ولم ينزع عنه . واختلفوا في الحَبْلِ يظهرُ بالمرأة ، هل يكونُ مثلَ البينة والاعتراف أم لا ؟ ففي حديث عمرَ هذا التسوية بين البينة والاعتراف والحَبْلِ ؛ فذهب قومٌ إلى أن المرأة إذا ظهر بها حملٌ ولم يُعْلَمْ لها زوجٌ ، أن عليها الحدَّ ، ولا ينفعها قولها : إنه من زوج ، أو من سيّد . إن كانت أمةً ، إذا لم يُعْلَمْ ذلك . قالوا : وهذا حدٌّ قد وجب بظهور الحَبْلِ ^(٥) ، فلا يُزيله إلا يقينٌ من بينة

(١) في م : « فترك » ، وفي مصدر التخريج : « فترك » .

(٢) أخرجه ابن حبان (٤١٤) من طريق عبد الله بن محمد به .

(٣) تقدم في الموطأ (١٥٩٦) .

(٤) في م : « على » .

(٥) في م : « الحمل » .

نكاح أو ملك يمين . وقال مالك : إذا وجدت امرأة حاملاً فقالت : التمهيد تزوجت ، أو استكرهت . لم يقبل ذلك منها إلا بيّنة ، على ما ذكرت لك ، أو جاءت تستغيث وهي تدمى ، أو نحو ذلك من فضيحة نفسها ، وإلا أقيم عليها الحد . هكذا رواه ابن عبد الحكم وغيره ، عن مالك . وقال ابن القاسم : إن كانت طارئة غريبة فلا حد عليها ، وإلا أقيم عليها الحد . وهو قول عثمان البتي . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : لا حد عليها إلا أن تُقر بالزنى ، أو تقوم بذلك عليها بينة . ولم يفرقوا بين طارئة وغير طارئة .

وروى حديث السقيفة بتمامه عن ابن شهاب ، عَقِيل^(١) ، ويونس^(٢) ، ومعمّر^(٣) ، وابن إسحاق ، وعبد الله بن أبي بكر^(٤) ، وغيرهم .

وحدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، قال : حدثنا إسحاق بن عيسى ، وحدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا بكر بن حماد ،

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٧١٦٠) ، وأبو عوانة (٦٢٥٩) من طريق عقيل به .

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٦٢ ، ٣٩٢٨) ، ومسلم (١٦٩١) ، والنسائي في الكبرى (٧١٥٨) من طريق يونس به .

(٣) أخرجه أحمد ٤١٤/١ (٣٣١) ، والبخاري (٤٠٢١ ، ٧٣٢٣) ، والترمذي (١٤٣٢) من طريق معمّر به .

(٤) سيرة ابن هشام ٦٥٧/٢ . وأخرجه ابن أبي شيبة ٥٦٣/١٤ ، والنسائي في الكبرى (٧١٥٩) من طريق ابن إسحاق ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن الزهري به .

التمهيد قال : حَدَّثَنَا مسددٌ ، قالَا : حَدَّثَنَا حمادُ بنُ زيدٍ - واللفظُ لحديثِ مسددٍ ، وهو أئتم - عن عليٍّ بنِ زيدٍ ، عن يوسفَ بنِ مهرانَ ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : سَمِعْتُ عمرَ بنَ الخطابِ يخطُبُ فقال : أَيُّهَا النَّاسُ ، إنَّ الرِّجْمَ حقٌّ ، فلا تُخدَعَنَّ عنه ، وإنَّ آيَةَ ذلكَ أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قد رَجِمَ ، وأن أبا بكرٍ قد رَجِمَ ، وأنا قد رَجِمْنَا بعدهما ، وسيكونُ قومٌ من هذه الأمة يكذبون بالرجم ، ويكذبون بالدِّجَالِ ، ويكذبون بطلوعِ الشمسِ من مغربها ،^(١) ويكذبون بعذابِ القبرِ^(٢) ، ويكذبون بالشفاعةِ ، ويكذبون بقومٍ يخرجون من النارِ بعدما امتَحَشُوا^(٣) .

قال أبو عمر : الخوارِجُ كلُّها والمعتزلةُ تكذبُ^(٣) بكلِّ هذه الفصولِ الستة ، وأهلُ السنةِ على التصديقِ بها ، وهم الجماعةُ ، والحجَّةُ على مَنْ خالفهم بما هم عليه من استمساكهم بسنةِ نبيِّهم ﷺ ، ولا خلافَ بين علماء المسلمين ؛ أهلِ الحديثِ والرأي ، أن المحصنَ إذا زنى حُدَّ الرِّجْمُ ، وجمهورُهم يقولُ : ليس عليه مع الرِّجْمِ شيءٌ . ومنهم من يقولُ : يُجْلَدُ ويُرَجَّمُ . وهم قليلٌ ، وقد ذكرنا هذه المسألةَ مجوَّدةً في بابِ ابنِ شهابٍ ، عن عبيدِ اللَّهِ ، عن زيدِ بنِ خالدٍ ، من

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٠٨ .

(٣) في الأصل : «يكذب» .

١٥٩٩ - وحديثي عن مالك ، أنه بلغه أن عثمان بن عفان أتى الموطأ
 بامرأة قد ولدت في ستة أشهر ، فأمر بها أن تُرجم ، فقال له علي بن أبي
 طالب : ليس ذلك عليها ، إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه :
 ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف : ١٥] . وقال : ﴿وَالْوَالِدَاتُ
 يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة : ٢٣٣] .
 فالحملُ يكونُ ستة أشهرٍ ، فلا رجم عليها . فبعث عثمان في أثرها

هذا الكتاب^(١) . والحمد لله .
 التمهيد

وذكر حماد بن سلمة ، عن الحجاج ، عن الحسن بن سعيد ، عن
 عبد الله بن شداد ، أن عمر رجم رجلاً في الزنى ولم يجليده^(٢) .
 وفي حديث مالك هذا دليل على أن آية الرجم مما نُسخ خطؤه من
 القرآن ، ولم يكتبه عثمان في المصحف ، ولا جمعه أبو بكر في
 الصحف^(٣) ، وقد ذكرنا وجوه النسخ في القرآن عند ذكر حديث زيد بن
 أسلم من كتابنا هذا^(٤) ، فلا معنى لتكريره هنا .

مالك ، أنه بلغه أن عثمان بن عفان أتى بامرأة قد ولدت لستة أشهر ، الاستدكار

القبس

(١) ينظر ما تقدم ص ١٠٣ - ١٠٨ .

(٢) تقدم ص ١٠٥ .

(٣) في ف : «المصحف» .

(٤) ينظر ما تقدم في ٤٠٨/٥ - ٤١١ .

الموطأ فوجدتها قد رُجِمت .

الاستذكار فأمَرَ بها أن تُرجمَ ، فقال له عليُّ بنُ أبي طالبٍ : ليس ذلك عليها ، إن الله عز وجل يقولُ في كتابه : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ . وقال : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ . فالحملُ يكونُ ستةَ أشهرٍ ، فلا رجمَ عليها . فبعثَ عثمانُ في أثرها ، فوجدتها قد رُجِمت ^(١) .

قال أبو عمر : رواه ابنُ أبي ذئبٍ وذكره في « موطئه » ، عن يزيد ^(٢) بن عبد الله بن قُسيطٍ ، عن بَعْجَةَ ^(٣) الجُهَنِيِّ ، قال : تزوّج رجلٌ منّا امرأةً ، فولدت لستةَ أشهرٍ ، فأتى عثمانُ فذكر ذلك له ، فأمرَ برجمِها ، فأتاه عليٌّ فقال : إن الله تعالى يقولُ : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ . وقال : ﴿ وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ ^(٤) [لقمان : ١٤] .

قال أبو عمر : يختلفُ أهلُ المدينةِ في روايةِ هذه القصة ؛ فمنهم من

..... القبس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٢/١٣ ظ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٧٦٣) . وأخرجه البيهقي ٤٤٢/٧ ، ٤٤٣ ، ٢٢١/٨ من طريق مالك به .

(٢) في الأصل ، م : « زيد » .

(٣) في هـ ، م : « نعجة » . وينظر تهذيب الكمال ١٩٠ / ٤ .

(٤) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة ٣ / ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، وابن جرير في تفسيره ٦٥٧/٢٠ من طريق ابن أبي ذئب به .

الاستدكار

يرويهما لعثمان مع عليّ كما رواها مالك وابن أبي ذئب . ومنهم من يرويها "لعثمان و" ابن عباس . وأما أهل البصرة ، فيروونها لعمر بن الخطاب مع عليّ بن أبي طالب .

فأما رواية أهل المدينة ، فذكرها معمر ، عن الزهري ، عن أبي عبيد^(٢) مولى عبد الرحمن بن أزهر^(٣) ، قال : رُفِعَتْ إلى عثمان امرأة ولدت لستة أشهر ، فقال : إنها رُفِعَتْ إلى امرأة لا أراها إلا جاءت بشر -^(٤) أو نحو هذا^(٥) - ولدت لستة أشهر ! فقال له ابن عباس : إذا أتمت الرضاع كان الحمل ستة أشهر . قال : وتلا ابن عباس : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ . فإذا أتمت الرضاع كان الحمل ستة أشهر^(٥) .

وهذا الإسناد لا مدفع فيه من رواية أهل المدينة ، وقد خالفهم في ذلك ثقة أهل مكة ، فجعلوا القصة لابن عباس مع عمر .

روى ابن جريج ، قال : أخبرني عثمان بن أبي سليمان ، أن نافع بن

(١ - ١) في الأصل ، م : « عن عثمان عن » .

(٢) في الأصل : « عبيد الله » .

(٣) في م ، ومصنف عبد الرزاق : « عوف » . وأبو عبيد هو سعد بن عبيد الزهري مولى عبد الرحمن بن أزهر . وقيل : مولى ابن عمه عبد الرحمن بن عوف . وينظر تهذيب الكمال ٢٨٨/١٠ .

(٤ - ٤) سقط من : م .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٤٦) ، وابن جرير في تفسيره ٢٠٢/٤ من طريق معمر به .

الاستذكار جبير أخبره ، أن ابن عباس أخبره ، قال : إني لصاحب المرأة التي أتى بها عمر وضعت لسته أشهر ، فأنكر الناس ذلك ، فقلت لعمر : لم تظلم ؟ قال : كيف ؟ قال : قلت : اقرأ : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ . قال : ﴿ وَالْوِلْدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ . كم الحول ؟ قال : سنة . قلت : كم السنة ؟ قال : اثنا عشر شهرا . قال : فأربعة وعشرون شهرا حولان كاملان ، ويؤخر الله عز وجل من الحمل ما شاء ويقدم^(١) . قال : فاستراح عمر إلى قولي^(٢) .

وروى من حديث الكوفيين نحو ما رواه المدنيون في عثمان .

ذكر عبد الرزاق^(٣) ، عن الثوري ، ^(٤) عن الأعمش ، عن أبي الضحى ، عن قائد لابن عباس ، قال : كنت معه ، فأتى عثمان بامرأة وضعت لسته أشهر ، فأمر برجمها ، فقال له ابن عباس : إن خاصمتكم بكتاب الله خصمتكم ؛ قال الله عز وجل : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ . فالحمل ستة أشهر ، والرضاع سنتان . قال : فدرأ عنها الحد . قال أبو عمر : هذا خلاف ما ذكره مالك ، أن عثمان بعث في أثرها ، فوجدها قد رجمت .

(١) بعده في ح ، ه ، م : « ما شاء » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٤٩) ، وابن شبة في تاريخ المدينة ٣/٣٧٨ من طريق ابن جريج به .

(٣) عبد الرزاق (١٣٤٤٧) .

(٤ - ٤) ليس في : الأصل ، ح ، ه ، ط . والمثبت موافق لمصدر التخريج .

الاستذكار

وقد صحح عكرمة القصّتين لعمر وعثمان أيضاً، ذكر ذلك
عبد الرزاق^(١)، عن الثوري، عن عاصم، عن عكرمة. وذكر غير واحد
عن الثوري^(٢) بإسناده عن عكرمة، أن عمر أتى بمثل التي أتى بها عثمان،
فقال فيها عليّ نحو ما قال ابن عباس.

وأما رواية أهل البصرة، فذكر عبد الرزاق^(٣)، عن عثمان بن مطير، عن
سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي حرب بن أبي الأسود الدّئلي، عن
أبيه قال: رُفِعَ إلى عمر امرأة ولدت لستة أشهر، فأراد عمر أن يرجمها،
فجاءت أختها إلى عليّ بن أبي طالب، فقالت: إن عمر يريد أن يرجم
أختي، فأنشدك الله إن كنت تعلم لها عذراً لما أخبرتنى به. فقال لها
عليّ: فإن لها عذراً. فكبرت تكبيرة، فسمعها عمر ومن عنده، فانطلقت
إلى عمر فقالت: إن عليّاً زعم أن لأختي عذراً. قال: فأرسل عمر إلى
عليّ: ما عذرها؟ فقال: إن الله عز وجل يقول: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ
أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾. وقال عز وجل: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ
شَهْرًا﴾. فالحمل ستة أشهر، والفصال أربعة وعشرون شهراً. قال: فخلّى

(١) عبد الرزاق (١٣٤٤٨).

(٢) في الأصل، م: «الزهرى». وهو خطأ.

(٣) عبد الرزاق (١٣٤٤٤).

١٦٠٠ - مالك أنه سأل ابن شهاب عن الذي يعمل عمل قوم لوط ، فقال ابن شهاب : عليه الرجم أحصن أو لم يُحصن .

الاستدكار عمر سبيلها . قال : ثم إنها ولدت بعد ذلك لستة أشهر .

ورواه^(١) معمر ، عن قتادة ، قال : رُفِعَ إلى عمر امرأة ولدت لستة أشهر . بمعنى ما تقدّم ، لم يُجاوز به قتادة ، إلى آخره^(٢) ، ومن وصله حجة عليه .

قال أبو عمر : لا أعلم خلافاً بين أهل العلم فيما قاله عليّ وابن عباس في هذا الباب في أقلّ الحمل ، وهو أصل وإجماع . وفي الخبر بذلك فضيلة كبيرة وشهادة عادلة لعليّ وابن عباس في موضعيهما من الفقه في دين الله عز وجل ، والمعرفة بكتاب الله عز وجل .

مالك ، أنه سأل ابن شهاب عن الذي يعمل عمل قوم لوط ، فقال ابن شهاب : عليه الرجم أحصن أو لم يُحصن^(٣) .

قال أبو عمر : قد اختلف علي^(٤) ابن شهاب في هذه المسألة ؛

(١) في الأصل ، م : « وروى » .

(٢) عبد الرزاق (١٣٤٤٣) .

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٣/١٣ - مخطوط) ، ورواية أبي مضعب (١٧٦٨) .

وأخرجه الآجري في ذم اللواط (٥٢) ، والذهبي في الدينار من حديث المشايخ الكبار ٤٩/١

(٢٤) من طريق مالك به .

(٤) في الأصل ، م : « عن » .

لاختلاف قوله فيها ، والرواة^(١) لها عنه كلهم ثقات .

روى ابن أبي ذئب ومعمّر عنه في اللوطي أنه كالزاني ، يُجلد إن كان بكرًا ، ويُرجم إن كان مُحصَنًا^(٢) .

ذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٣) ، قال : حدّثنا معن بن^(٤) عيسى ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، قال : يُرجم اللوطي إذا كان مُحصَنًا ، وإن كان بكرًا جلد مائة ،^(٥) ويُغلظ عليه في الحبس والنفي^(٥) .

قال أبو عمر : هذا قول عطاء ، ومجاهد ، وقتادة ، وإبراهيم النخعي ، وسعيد بن المسيّب ، والحسن بن أبي الحسن^(٦) ، لم يختلف عن واحد من هؤلاء أن اللوطي حدّه حدّ الزاني إلا إبراهيم النخعي ، فروى عنه ثلاث روايات ؛ إحداها ، هذه . والثانية ، أنه يُرجم على كلّ حال ، قال : ولو كان أحد يُرجم مرتين لُرجم هذا^(٧) . والثالثة ، أنه يُضرب دون الحدّ . وهو

(١) في الأصل ، م : « الرواية » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٥٨٥) عن معمّر به .

(٣) ابن أبي شيبة ٥٣١ / ٩ .

(٤) بعده في الأصل ، م : « أبي » . وينظر تهذيب الكمال ٣٣٦ / ٢٨ .

(٥ - ٥) ليس في مصدر التخرّيج ، وقد أخرج هذا الأثر عبد الرزاق (١٣٤٨٥) من طريق معمّر ، عن الزهري ، وفيه هذه الزيادة .

(٦) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٣٤٨٦ ، ١٣٤٨٧ ، ١٣٤٨٩ ، ١٣٤٩٠) ، ومصنف ابن أبي

شعبة ٥٣٠ / ٩ ، ٥٣١ ، والبيهقي ٢٣٣ / ٨ .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٣١ / ٩ .

الاستدكار قول الحكم بن عتيبة^(١) ، ولا أعلم أحداً قاله قبل الحكم بن عتيبة إلا الرواية عن إبراهيم . وأصح الروايات فيه عن إبراهيم أنه كالزاني . وهو قول الشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد ، والحسن بن حي ، وعثمان البتي ، وأبي ثور ، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه ، كل هؤلاء حد اللوطي عندهم حد الزاني ، يُرجم إن كان محصناً ، وإن كان بكرًا مجلد .

وقال مالك وأصحابه : يُرجم اللوطي ويُقتل بالرجم ، أحصن أو لم يُحصن . وهو قول ابن عباس .

وروي ذلك عن علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان^(٢) .

وروي عن أبي بكر الصديق ، أنه أمر بحرق من فعل ذلك^(٣) .

وممن قال بقول مالك في اللوطي : يُرجم أحصن أو لم يُحصن . جابر بن زيد أبو الشعثاء وعامر الشعبي^(٤) . وبه قال الليث بن سعد ، وإسحاق ابن راهويه ، وأحمد في رواية .

قال أبو عمر : هذا القول أعلى ؛ لأنه روي عن الصحابة ، ولا يخالف

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٣١ / ٩ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٨٨ ، ١٣٤٩١) وابن أبي شيبة ٥٣٠ / ٩ ، والبيهقي ٢٣٢ / ٨ .

(٣) أخرجه الخرائطي في مساوي الأخلاق (٤٥١) ، والآجزي في ذم اللواط (٢٩) ، والبيهقي ٢٣٢ / ٨ .

(٤) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٥٣٠ / ٩ ، وذم اللواط للآجزي (٣٩) ، ومساوي الأخلاق للخرائطي (٤٥٨) .

الاستذكار

لهم^(١) منهم ، ورؤى عن النبي ﷺ ، وهو الحجة فيما تنازع فيه العلماء .

ذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٢) ، قال : حدثنا وكيع ، عن ابن أبي ليلى ، عن القاسم بن الوليد ، عن يزيد بن قيس ، أن عليًا رجم لوطيًا .

قال^(٣) : وحدثنا وكيع ، قال : حدثنا محمد بن قيس ، عن أبي حصين ، أن عثمان أشرف على الناس يوم الدار ، فقال : أما علمتم أنه لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأربعة ؛ رجلٌ عملَ قومِ لوط ، أو ارتدَّ بعدَ الإيمان ، أو زنى بعدَ إحصان ، أو قتل نفسًا مؤمنةً بغير حق .

قال^(٤) : وحدثنا غسان بن مضر^(٥) ، عن سعيد بن يزيد ، عن أبي نضرة ، قال : سئل ابن عباس ما حدُّ اللوطي ؟ قال : يُنظر إلى أعلى بناء في القرية ، فيرمى منه منكسًا ، ثم يُتبع بالحجارة .

قال^(٦) : وحدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا ابن جريج ، قال : أخبرني^(٦) ابن خثيم ، عن مجاهد وسعيد بن جبير ، أنهما سمعا ابن عباس

القبس

(١) في الأصل ، م : « له » .

(٢) ابن أبي شيبة ٥٣٠ / ٩ .

(٣) ابن أبي شيبة ٥٣٢ / ٩ .

(٤) ابن أبي شيبة ٥٢٩ / ٩ .

(٥) في الأصل ، م : « نصر » . وينظر تهذيب الكمال ١٠٨ / ٢٣ .

(٦ - ٦) في الأصل ، هـ ، ط ، م ، ومصدر التخريج : « ابن خثيم » ، وفي ح : « أبو خثيم » . =

الاستدكار يقول في الرجل يؤخذ على اللوطية^(١) أنه يُرجم .

قال أبو عمر : أما الآثار المسندة المرفوعة إلى النبي ﷺ في هذا الباب ، فأحسنها حديث عكرمة ، عن ابن عباس ، رواه عن عكرمة داود بن الحصين وعمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ، ومثله أو نحوه حديث جابر وحديث أبي هريرة .

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا إسماعيل بن إسحاق ، قال : حدثنا إسحاق بن محمد ، قال : حدثني إبراهيم بن إسماعيل ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ ، قال : « من وقع على رجل فاقتلوه »^(٢) . يعني : عمل عمل قوم لوط .

وحدثاني ، قالا : حدثنا قاسم ، قال : حدثني ابن وضاح ، قال : حدثني أبو بكر بن أبي شيبة ، قال :^(٣) حدثنا عبيد الله ، عن إبراهيم بن

= والمثبت من مصنف ابن أبي شيبة ٣٣٠/٩ طبعة مكتبة الرشد ، وهو عبد الله بن عثمان بن خثيم . وينظر تهذيب الكمال ٢٧٩/١٥ .

(١) في الأصل ، ح ، ه : « اللوطة » .

(٢) أخرجه البيهقي ٢٣٢/٨ من طريق إسماعيل بن إسحاق به ، وأخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٨٧٤ - مسند ابن عباس) من طريق إسحاق بن محمد به .

(٣ - ٣) في الأصل : « حدثني عبد الله بن » ، وفي ح ، ه : « حدثنا عبد الله عن » ، وفي م : « حدثني » . والمثبت من مصنف ابن أبي شيبة ، وينظر تهذيب الكمال ١٦٤/١٩ .

الاستدكار

إسماعيل ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « اقتلوا الفاعل والمفعول به » . يعنى فى اللوطية^(١) .

وذكر عبد الرزاق^(٢) ، قال : أخبرنا إبراهيم بن محمد ، قال : حدثني داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « اقتلوا الفاعل والمفعول به » . الذى يعمل عمل قوم لوط .

وأخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثني محمد بن بكر ، قال : حدثني أبو داود ، قال : حدثني الثفيلي ، قال : حدثني عبد العزيز بن محمد ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط ، فاقتلوا الفاعل والمفعول به »^(٣) .

قال أبو داود^(٤) : ورواه سليمان بن بلال ، عن عمرو بن أبي عمرو مثله ، ورواه عبادة بن منصور ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .

القبس

(١) فى الأصل ، ح ، ه : « اللوطة » .

والحديث عند ابن أبي شيبة ٨/١٠ ، وفيه : « اقتلوا الفاعل بالبهيمة والبهيمة » . وأخرجه أحمد ٤٥٨/٤ (٢٧٢٧) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة به مطولا .

(٢) عبد الرزاق (١٣٤٩٢) .

(٣) أبو داود (٤٤٦٢) . وأخرجه أحمد ٤٦٤/٤ (٢٧٣٢) ، والترمذي (١٤٥٦) ، وابن ماجه (٢٥٦١) من طريق عبد العزيز بن محمد به .

(٤) أبو داود ١٥٧/٤ عقب الحديث (٤٤٦٢) .

وأما حديث جابر، فحدَّثناه عبد الوارث، قال: حدَّثني قاسم، قال: حدَّثني محمد بن وضاح، قال: حدَّثني محمد بن آدم، قال: حدَّثني المحاربي، عن عبَّاد^(١) بن كثير، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوهُ»^(٢).

وأما حديث أبي هريرة، فرواه عاصم بن عمر، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ ارْجُمُوا الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ، ارْجُمُوهُمَا جَمِيعًا»^(٣).

قال أبو عمر: عاصم بن عمر هذا هو أخو^(٤) عبيد الله وعبد الله ابني عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وهو ضعيف^(٥)، مجهول^(٦).

وقال أبو حنيفة وداود: يُعَزَّرُ اللَّوْطِيُّ، وَلَا حَدٌّ عَلَيْهِ إِلَّا الْأَدَبُ

(١) في النسخ: «عبد الله». والمثبت من مصدرى التخريج. وينظر تهذيب الكمال ١٤/١٤٥.
(٢) أخرجه الحارث بن أبي أسامة (٥٧٨ - بغية)، والخرائطي في مساوي الأخلاق (٤٣٩) من طريق عباد بن كثير به.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٥٦٢) وأبو يعلى (٦٦٨٧) من طريق عاصم به.

(٤) في ح، ه: «أحد إخوة».

(٥) بعده في الأصل، ط، م: «وهو».

(٦) كذا في النسخ، ولم نقف على أحد جهله غير المصنف. فإله أعلم.

والتعزير؛ على أن التعزير عند أبي حنيفة أشد الضرب . وحجّتهم قولُ
رسول الله ﷺ : « لا يحلُّ دمُ امرئٍ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاثٍ ؛ كُفْرٍ بعدَ
إيمانٍ ، أو زنى بعدَ إحصانٍ ، أو قتلِ نفسٍ بغيرِ حقٍّ »^(١) .

وهذا حديثٌ قليلٌ في وقتٍ ، ثم نزل بعده إباحةُ دم السّاعى بالفسادِ في
الأرضِ ، وقاطعِ السُّبُلِ ،^(٢) وعاملِ عملِ قومِ لوطٍ^(٣) ، ومن شقَّ عصا
المسلمين ، وقد قال رسولُ الله ﷺ : « إذا بويع لخليفَتين فاقتلوا الآخرَ
منهما »^(٤) . وجاء النصُّ^(٥) فيمن عملَ عملَ قومِ لوطٍ : « فاقتلوه » . وهذا
من نحو قولِ الله عزَّ وجلَّ : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ
يُطْعَمُهُ ﴾ الآية [الأنعام : ١٤٥] . ثم حرَّم الله عزَّ وجلَّ بعد ذلك أشياء كثيرةً
في كتابه ، وعلى لسانِ نبيِّه ﷺ ؛ منها أن اللّوطيَّ زانٍ ، واللّواطُ زنى وأقبحُ
من الزّنى . وبالله التوفيقُ .

وقد روى عن النبيِّ ﷺ أنه قال : « لعن الله من عملَ عملَ قومِ لوطٍ ،
لعن الله من عملَ عملَ قومِ لوطٍ ، لعن الله من عملَ عملَ قومِ لوطٍ »^(٦) . ولم

(١) تقدم تخريجه في ٢٥٨/١٨ ، ٢٥٩ .

(٢ - ٣) سقط من : ط .

(٣) أخرجه مسلم (١٨٥٣) ، وأبو عوانة في مسنده (٧١٣٣) من حديث أبي سعيد الخدري .

(٤) في الأصل : « أن الحد » .

(٥) أخرجه أحمد ٢٦/٥ (٢٨١٦) ، وأبو يعلى (٢٥٣٩) ، وابن حبان (٤٤١٧) من حديث

ابن عباس .

ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنى

١٦٠١ - مالك ، عن زيد بن أسلم ، أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنى على عهد رسول الله ﷺ ، فدعا له رسول الله ﷺ بسوط ، فأتى بسوط مكسور ، فقال : « فوق هذا » . فأتى بسوط جديد لم تُقطع ثمرته ، فقال : « دون هذا » . فأتى بسوط قد ركب به ولان ، فأمر به رسول الله ﷺ فجُلد ، ثم قال : « أيها الناس ، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ، من أصاب من هذه القاذورة شيئاً ، فليستتر بستر الله ، فإنه من يُنِد لنا صفحته نُقم عليه كتاب الله » .

الاستدكار يبلغنا أنه لعن الزاني ؛ بل أمر بالستر عليه ، وأولى الناس أن يقول : اللواط كالزنى . من أجاز وطء الدبر من الزوجات والإماء ، وهو عندنا غير جائز - والحمد لله - لموضع الأذى ؛ كالحيض^(١) والنفاس^(٢) . وبالله توفيقنا .

التمهيد مالك ، عن زيد بن أسلم ، أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنى على عهد رسول الله ﷺ ، فدعا له رسول الله ﷺ بسوط ، فأتى بسوط مكسور ، فقال : « فوق هذا » . فأتى بسوط جديد لم تُقطع ثمرته ، فقال : « دون

هذا . فَأَتَى بسوطٍ قد رُكِبَ به ولانَ ، فَأَمَرَ به رسولُ الله ﷺ فُجِلِدَ ، ثم التمهيد
قال : « أَيُّهَا النَّاسُ ، قد آنَ لكم أنَ تنتهوا عن حدودِ الله ، من أصاب من
هذه القاذورة شيئاً ، فَلْيَسْتِرْ بِسِتْرِ الله ، فإنه مَنْ يُنِدِ لنا صفحته نُقِمَ عليه
كتابُ الله »^(١) .

هكذا روى هذا الحديث مرسلاً جماعة الرواة لـ « الموطأ » ، ولا أعلمه
يستند بهذا اللفظ من وجه من الوجوه . وقد روى معمرٌ ، عن يحيى بن أبي
كثير ، عن النبي ﷺ مثله سواءً^(٢) .

وذكر ابنُ وهبٍ في « موطئه » ، عن مخزومة بن بكير ، عن أبيه ، قال :
سمعتُ عبيدَ الله بنَ مقسمٍ يقولُ : سمعتُ كُرَيْبًا مولى ابنِ عباسٍ يحدثُ ،
أو يحدثُ^(٣) عنه ، أنه قال : أتى رجلٌ إلى النبي ﷺ ، فاعترف على نفسه
بالزنى ، ولم يكن الرجلُ أحصنَ ، فأخذ رسولُ الله ﷺ سوطاً ، فوجد
رأسه شديداً ، فردّه ، ثم أخذ سوطاً آخرَ ، فوجد رأسه ليناً ، فأمر رجلاً من
القوم فجلده^(٤) مائة جلدة ، ثم قام على المنبر ، فقال : « أَيُّهَا النَّاسُ ، اتَّقُوا

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٨٩) ، ورواية يحيى بن بكير (٣/١٣ ظ - مخطوط) ،
وبرواية أبي مصعب (١٧٦٩) . وأخرجه الشافعي ١٤٥/٦ ، والبيهقي ٣٢٦/٨ من طريق مالك
به .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٥١٥) عن معمر به .

(٣) في ص ٤ : « حدثت » .

(٤) في ص ٤ : « بجلده » .

التمهيد لله، وَاسْتَتَرُوا بِسِتْرِ اللَّهِ». وقال: «انظُرُوا مَا كَرِهَ اللَّهُ لَكُمْ» أو^(١) قال: «احذَرُوا مَا حَذَّرَكُمُ اللَّهُ مِنَ الْأَعْمَالِ فَاجْتَنِبُوهُ، فَإِنَّهُ مَا تُؤْتَى بِهِ مِنْ أَمْرٍ»^(٢). قال ابن وهب: معناه: نُقِيمُ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ.

وقد ذكرنا الآثارَ المسندةَ في الاعترافِ بالزنى، التي جاءت في معنى هذا الحديث في بابِ مراسيلِ ابنِ شهابٍ من كتابنا هذا^(٣).

وأما قوله فيه: بسوطٍ لم تُقَطَّعْ ثمرته. فإنه أراد: لم يُمْتَهَن، ولم يَلْن، والثمرةُ الطرفُ، وإذا رُكِبَ كثيراً بالسوطِ ذهب طرفه، تقولُ العربُ: ثمرةُ السوطِ، وذبابُ السيفِ. قال عُمارةُ بنُ عقيلٍ بنِ بلالٍ بنِ جريرٍ^(٤):

ما زال عصياننا لله يُسْلِمُنَا حتى دُفِعْنَا إِلَى يَحْيَى وَدِينَارٍ
إِلَى عُلَيْجِينَ لَمْ تُقَطَّعْ ثِمَارُهُمَا قد طالما سَجَدَا لِلشَّمْسِ وَالنَّارِ
ثِمَارُهُمَا، يَعْنِي الْقُلْفَةَ، وكذلك قال صاحبُ «العين».

وفي هذا الحديثِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ مَنْ اعْتَرَفَ بِالزَّنى مَرَّةً وَاحِدَةً، لَزِمَهُ

(١) في ص ٤: «و».

(٢) أخرجه ابن حزم ١٧١/١١ - طبعة دار الآفاق الجديدة - من طريق ابن وهب به.

(٣) ينظر ما تقدم ص ٦٨ - ٧٦.

(٤) البيتان في الشعر والشعراء ٤٦٤/١، والبيان والتبيين ٢٢٨/٣، ٢٢٩، ونسبه ابن عبد ربه في العقد الفريد ٢٩٩/٥ إلى بلال بن جرير، ونُسب البيتان إلى دعبل الخزاعي، وهما في ديوانه ص ٨٨، وينظر شعر دعبل ص ٣٠٥.

الحدُّ ، إذا كان بالغاً عاقلاً مُمَيَّزاً ، ولم ينصرف عن إقراره ذلك ولا رجع التمهيد عنه . وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأصحابيهما . وبه قال عثمان البتي . وإليه ذهب أبو جعفر الطبري . ومن حُجَّتِهِمْ أَنَّ هذا الحديث ليس فيه أكثر من ذكرِ اعترافه ، والاعتراف إذا أُطْلِقَ ، فإنه يلزم كلُّ ما وَقَعَ عليه اسمُ اعترافٍ ؛ مرةً كان أو أكثر من ذلك ، ولا وجه لقول مَنْ قال : إنَّ الاعتراف كالشَّهادة ، وأنَّه لا يلزم فيه أقلُّ من أربع مراتٍ في الزَّنى ، وفي السرقة مرتين ؛ لإجماعهم على أنَّه يلزم في غير الحدود الإقرار مرةً واحدةً ، وسندُ كُزَّ اختلاَفهم في هذه المسألة ، في بابِ مراسيلِ ابنِ شهاب^(١) إن شاء الله تعالى .

وفي هذا الحديث أيضاً أنَّ الحدَّ على الزاني الجلدُ بالسوط ، وذلك إذا كان بكرًا لم يُحصن ، عند جماعة فقهاء الأمصار وعلماء المسلمين . ومعنى قول الله عز وجل : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور : ٢] . معناه الأبكار دون مَنْ قد أحصن ، وأما المخصَّن فحدُّه^(٢) الرجم ، إلَّا عند الخوارج ، ولا يُعَدُّهم العلماء خلافاً ؛ لجهلهم وخروجهم عن جماعة المسلمين ، وقد رجم رسولُ الله ﷺ

(١) ينظر ما تقدم ص ٧٢ - ٧٦ .

(٢) في م : «فجلده» .

التمهيد المخصنين ، فممن رجم ؛ ماعز الأسلمي^(١) ، والغامدي^(٢) ، والجُهني^(٣) ،
والتي بعث إليها أنيسا^(٤) . ورجم عمر بن الخطاب سُخيلة بالمدينة ، ورجم
بالشام^(٥) ، وقصة الحُبلى التي أراد رجمها ، فقال له معاذ بن جبل : ليس
لك ذلك - للذى فى بطنها - فإنه ليس لك عليه سبيل^(٦) . وعرض مثل
ذلك لعثمان بن عفان مع على فى المجنونة الحُبلى^(٧) ، ورجم على شراحة
الهمدانية^(٨) ، ورجم أيضا فى مسيره إلى صفين رجلا أتاه مُقرًا بالزنى .
وهذا كله مشهور عند العلماء ، إلا أنهم اختلفوا فى جلد المخصن مع
الرجم ؛ فقالت فرقة : يُجلد ويُرجم . وقال الجمهور : يُرجم ، ولا جلد
عليه . وسند كُر ذلك فى حديث ابن شهاب ، عن عبيد الله ، عند قوله ﷺ

- (١) تقدم فى الموطأ (١٥٩٠ - ١٥٩٢) .
- (٢) تقدم تخريجه ص ٨٧ - ٨٩ .
- (٣) تقدم تخريجه ص ٨٣ - ٨٥ .
- (٤) تقدم فى الموطأ (١٥٩٤) .
- (٥) تقدم فى الموطأ (١٥٩٧) ، وينظر ص ١٠٥ .
- (٦) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٥٤) ، وسعيد بن منصور (٢٠٧٦) ، وابن أبى شيبة ٨٨/١٠ ، ٨٩
والدارقطنى ٣/٣٢٢ .
- (٧) أخرجه عبد الرزاق (١٢٢٨٨) ، وأبو داود (٤٣٩٩) ، وأبو يعلى (٥٨٧) ، والذى فى هذه
المصادر أن القصة وقعت لعمر مع على . وينظر نصب الراية ٤/١٦٢ ، وفتح البارى ١٢/١٢١ .
- (٨) تقدم تخريجه ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

لأنَّ نَيْسَ الأَسْلَمِيِّ : « وَأَتِ الْمَرْأَةُ ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا » ^(١) . مِنْ كِتَابِنَا التَّمْهِيدُ
هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ أَيْضًا ، أَنَّ الْاعْتِرَافَ بِمَا يُوجِبُ الْحَدَّ يَقُومُ
مَقَامَ الشَّهَادَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ ، إِلَّا مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنَ
الْعَدَدِ فِي الْإِقْرَارِ .

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ ^(٢) فِي رَجُوعِ الْمُقِرِّ بِالْحَدِّ بَعْدَ إِقْرَارِهِ قَبْلَ أَنْ يُقَامَ عَلَيْهِ
الْحَدُّ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ : يُقْبَلُ رَجُوعُهُ عَنِ الْإِقْرَارِ بِالزَّانِي وَالسَّرَّاقِ وَشَرِبِ
الْخَمْرِ ، وَيَغْرَمُ لِلْمَسْرُوقِ مِنْهُ مَا سَرَقَ إِنْ ادَّعَاهُ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ،
وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ . وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ إِذَا
ضُرِبَ أَكْثَرَ الْحَدِّ ثُمَّ انْصَرَفَ ، أُتِمَّ عَلَيْهِ . وَرَوَى أَبُو يَوْسُفَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي
لَيْلَى ، أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ رَجُوعُهُ . وَرَوَى عَنْهُ اللَّيْثُ أَنَّهُ يُقْبَلُ . وَقَالَ عِثْمَانُ الْبَتِّيُّ :
لَا يُقْبَلُ رَجُوعُهُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي رَجُلٍ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانِي أَرْبَعَ
مَرَاتٍ ، وَهُوَ مُحَصَّنٌ ، ثُمَّ نَدِمَ وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ أَتَى ذَلِكَ : إِنَّهُ يُضْرَبُ حَدُّ
الْفِرْيَةِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِسَرَقَةٍ ، أَوْ شَرِبِ خَمْرٍ ، أَوْ قَتَلَ ، ثُمَّ أَنْكَرَ ،
عَاقَبَهُ السُّلْطَانُ دُونَ الْحَدِّ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُجْلَدُ إِذَا رَجَعَ عَنِ إِقْرَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ

(١) ينظر ما تقدم ص ١٠٣ - ١٠٨ .

(٢) في ص ٤ : « العلماء » .

التمهيد يقام عليه حدٌ وهو مُنكَرٌ له بغيرِ بَيِّنَةٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الشُّهُودَ لَوْ رَجَعُوا عَنْ شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ لَمْ يُقَمْ ، وَكَذَلِكَ لَا يُتَمُّ عَلَيْهِ إِذَا ابْتَدِئَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ كُلُّ جَلْدَةٍ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا ، فَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَقَامَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا بَعْدَ رَجوعِهِ ، كَرَجوعِ الشُّهُودِ سِوَاءٍ ، وَلَيْسَ الْإِقْرَارُ بِحَدٍّ لِلَّهِ وَحَقٌّ لَا يُطَالَبُ بِهِ أَدَمِيٌّ ، كَالْإِقْرَارِ بِالْمَالِ لِلْأَدَمِيِّينَ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِالْحَدِّ^(١) تَوْبَةٌ لَمْ تُعْرَفْ إِلَّا مِنْ قَبْلِهِ ؛ فَإِنْ نَزَعَ عَنْهَا ، كَانَ كَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا ، وَالْكَلَامُ فِي هَذَا وَاضِحٌ .
وبالله التوفيقُ .

وفى هذا الحديث أيضًا مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ الْحُدُودَ لَا تُقَامُ إِلَّا بِسُوطٍ قَدْ لَانَ^(٢) .

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي أَشَدِّ الْحُدُودِ ضَرْبًا ؛ فَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ : الضَّرْبُ فِي الْحُدُودِ كُلِّهَا سِوَاءٌ ؛ ضَرْبٌ غَيْرُ مُبَرَّحٍ ، ضَرْبٌ بَيْنَ ضَرْبَيْنِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : التَّعْزِيرُ أَشَدُّ الضَّرْبِ ، وَضَرْبُ الزَّانِي أَشَدُّ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْخَمْرِ ، وَضَرْبُ الشَّارِبِ أَشَدُّ مِنَ ضَرْبِ الْقَاذِفِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : ضَرْبُ الزَّانِي أَشَدُّ مِنْ ضَرْبِ الْقَاذِفِ^(٣) ،

(١) فِي ص ٤ : « بِالْحُدُودِ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « وَأَمَّا قَوْلُهُ لَمْ تَقْطَعْ ثَمَرَتَهُ فَهَذَا مِنَ الِاسْتِعَارَةِ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَمْتَحِنْ وَقَوْلُهُ قَدْ رَكِبَ بِهِ يَعْنِي نَالَهُ الْمَهْنَةُ وَلَيْتَهُ » .

(٣) فِي ص ٤ : « الْقَاذِفِ » .

وضربُ القذف^(١) أشدُّ من ضربِ الشُّربِ . وقال الحسنُ بنُ حنّ : ضربُ التمهيد
الزّنى أشدُّ من ضربِ الشُّربِ والقذفِ . وعن الحسنِ البصريّ مثله^(٢) ،
وزاد : ضربُ الشاربِ أشدُّ من ضربِ التعزيرِ . وقال عطاءُ بنُ أبي رباح :
حدُّ الزّنى أشدُّ من حدِّ الفِرْيَةِ ، وحدُّ الفِرْيَةِ والخمرِ واحدٌ^(٣) .

واحتجَّ من جعلَ الضربَ فى الحدودِ كلّها واحداً سواءً ، بورودِ
التوقيفِ فيها على عددِ الجلداتِ ، ولم يردْ فى شىءٍ منها تخفيفٌ ولا تثقيلٌ
عمن يجبُ التسليمُ له ، فوجبَت التسويةُ فى ذلك ؛ لأنَّ مثلَ هذا لا يؤخذُ
قياساً ، وإنما هى عقوباتٌ وردَ فيها توقيفٌ عديدٌ ، دونَ كَيْفِيَّةِ شِدَّةِ
وتخفيفِ فى نوعِ الضربِ ؛ فالوجهُ فيها التسويةُ ؛ لأنَّ مَنْ فرَّقَ احتاجَ إلى
دليلٍ ، ولا دليلَ معه فى ذلك إلا التحكُّمُ . ومن حُجَّةٍ مَنْ قال : إنّ الزّنى
أشدُّ ضرباً من القذفِ ، والقذفُ أشدُّ من الخمرِ ؛ لأنَّ الزّنى أكثرُ^(٤) عدداً
فى الجلداتِ ، فاستحال أن يكونَ القذفُ أبلغَ فى النُّكَايةِ ؛ لأنَّ اللهَ قد
قَصَرَ بالعددِ فيه عن عددِ الزّنى ، وكذلك الخمرُ لم يثبتْ فيه حدٌّ إلا
بالاجتهادِ^(٥) ، وسبيلُ مسائلِ الاجتهادِ ألا تقوى قُوَّةَ مسائلِ التوقيفِ . ومن

(١) فى ص ٤ : «القاذف» .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٥٠٩) ، وابن أبى شيبة ٥٠ / ١٠ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٥٠٨) ، وابن أبى شيبة ٥٠ / ١٠ .

(٤) فى ص ٤ : «أشد» .

(٥) فى ص ٤ «باجتهاد» .

التمهيد حُجَّة مَنْ لَمْ يُلْغُ بِالْتَعْزِيرِ الْحَدَّ فِي الْعَدَدِ وَلَا فِي الْإِجَاعِ ، عَدَمُ النَّصِّ فِيهِ ، وَأَنَّ عِرْضَ الْمُسْلِمِ وَدَمَهُ مُحْظُورَانِ مُحَرَّمَانِ ^(١) « لَا يَحِلُّ أَنْ » إِلَّا بِبَيِّنٍ لَا شَكَّ فِيهِ ، مَعَ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرِ جُلْدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ » . رَوَاهُ أَبُو بُرْزَةَ الْأَنْصَارِيُّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ حَدِيثِ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشْجِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ ، عَنْ أَبِي بُرْزَةَ الْأَنْصَارِيِّ ^(٢) .

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَاقِ ^(٣) ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّيِّعِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو حُصَيْنٍ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ صُهَبَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ : ظَهَرُوا الْمُسْلِمِينَ حِمَى اللَّهِ ؛ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْرِجَهَا ^(٤) إِلَّا فِي حَدٍّ . قَالَ : وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يُقِيدُ مِنْ نَفْسِهِ .

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَاقِ ^(٥) ، عَنْ ابْنِ جَرِيْجٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ قَالَ : لَا يُثْلَغُ بِالْعُقُوبَةِ الْحُدُودُ .

(١ - ١) سقط من : ص ٤ .

(٢) أخرجه أحمد ١٥٣/٢٥ (١٥٨٣٢) ، والبخارى (٦٨٤٨) ، وأبو داود (٤٤٩١) ، وابن ماجه (٢٦٠١) ، والترمذى (١٤٦٣) ، والنسائى فى الكبرى (٧٣٣١) من طريق بكير بن الأشج به .

(٣) عبد الرزاق (١٣٦٧٥ ، ١٨٠٣٦) ، ولفظه : « ظهروا المسلمين حمى الله ، لا تحل لأحد إلا أن يخرجها حد . قال : ولقد رأيت بياض إبطه قائما يقيد من نفسه » .

(٤) فى م : « يجرحها » ، وبعده فى ص ٤ : « حد » .

(٥) عبد الرزاق (١٣٦٧٦) .

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَيْضًا ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ نَحْوَهُ ^(١) .

التمهيد

وَاحْتَجَّ مَنْ رَأَى التَّعْزِيرَ أَشَدَّ الْحُدُودِ ضَرْبًا بِمَا حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُطَرِّفٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَثْمَانَ ،
قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَيْلِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ،
عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ الْأَسَدِيِّ ، قَالَ : كَانَ
رَجُلٌ لَهُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ دَيْنٌ ، فَكُتِبَ إِلَيْهَا كِتَابًا يُخْرِجُ عَلَيْهَا ^(٢) ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ
ابْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يُجْلَدَ ثَلَاثِينَ جَلْدَةً ، كُلُّهَا تَبْضَعُ اللَّحْمَ ^(٣) ، وَتَحْلُزُ
الدَّمَ ^(٤) . قَالَ سَفْيَانُ : لِأَنَّهَا أُمُّهُ ، وَلَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يُضَيَّقَ عَلَى أُمِّهِ .
وَنَحْوُ هَذَا .

وَبِمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ ، عَنْ وَاصِلٍ ، عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُؤَيْدٍ ، قَالَ : أَتَى عُمَرُ
ابْنَ الْخَطَّابِ بِامْرَأَةٍ زَنْتٌ ، فَقَالَ : أَفْسَدَتْ حَسَبَهَا ، اضْرِبُوهَا حَدًّا ، وَلَا
تَخْرِقُوا عَلَيْهَا جُلْدَهَا ^(٥) .

قَالُوا ^(٦) : فَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَرَى

(١) عبد الرزاق (١٣٦٧٨) .

(٢) خرج عليها : ضيق . الوسيط (ح ر ج) .

(٣) تبضع اللحم : تقطع . الوسيط (ب ض ع) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ١٠٦/١٠ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٣٥٣٠) ، والبيهقي ٢٢٧/٨ من طريق واصل به .

(٦) في النسخ : «قال» . والثبت يستقيم به السياق مع ما سيأتي .

التمهيد الضرب في التعزير أشد منه في الزنى . قالوا : وكذلك لا محالة سائر الحدود .

قال أبو عمر : من قال : إن الحدود كلها سواء إلا في العدد . جعل قوله : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ [النور : ٢] . في إسقاط الحد ، لا في صفة الضرب ، وضرب الزنى أخف عندهم ؛ فإنهم يقولون : ضرباً غير مُبرَّح ، لا يشقُّ جلداً ، ولا يَضَعُ^(١) سوطاً فوق سوط .

واحتجَّ من قال : ضرب القذف أشد الضرب . بما أخبرني به أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا محمد بن يحيى بن عمر ، قال : حدثنا علي بن حرب ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبيه ، قال : لما جلد أبو بكر ، أمرت جدتي أم كلثوم بنت عقبة بشاة ، فسلخت ، ثم ألبس مَشْكَهَا^(٢) . قال : فهل ذلك إلا من ضرب شديد؟^(٣)

هكذا قال : جدتي . وإنما هي أم إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ،

(١) سقط من : م .

(٢) المشك : الجلد . اللسان (م س ك) .

(٣) أخرجه ابن عساكر ٢١٦/٦٢ من طريق محمد بن يحيى بن عمر به ، وأخرجه عبد الرزاق (١٣٥١٠) ، والبيهقي ٣٢٦/٨ ، وابن عساكر ٢١٦/٦٢ من طريق سفيان به ، ورواية ابن عساكر كما ذكر المصنف ، وفي بقية المصادر : أن أمه .

التمهيد

جدّة سعد بن إبراهيم .

حدّثنا خلف بن قاسم ، حدّثنا محمد بن القاسم بن شعبان ، حدّثنا الحسين بن محمد بن الضحاك ، حدّثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني ، حدّثنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن جدّه ، قال : لما جلد أبو بكر ، أمرت أمّه بشاة فذبّحتها ، ثم جعلت جلدّها على ظهره ، وما ذاك إلّا من ضرب شديد . وكان أبي يرى أنّ ضرب القذف شديد .

وعن عليّ بن أبي طالب ، أنّه قال لقنبر في العبد الذي أقرّ عنده بالزنى : اضربه كذا وكذا ، ولا تنهك^(١) .

قال أبو عمر : فيما روى عن عمر وعليّ رضي الله عنهما في هذا الباب من صفة ضرب الزاني ، دليل على أنّ قوله عز وجل : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ الآية . إنّما أراد^(٢) به ألاّ تعطّل الحدود ، وألاّ تأخذ الحكام رأفة على الزناة فيعطّلوا حدود الله^(٣) ولا يحدّوهم . وهذا قول جماعة أهل التفسير . وممن قال ذلك ؛ الحسن ، ومجاهد ، وعطاء ، وعكرمة ، وزيد ابن أسلم^(٤) . وقال الشعبي ، والنخعي ، وسعيد بن جبيرة : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٧/٩ (٨٠٦٣) ، والبيهقي ٢٤٣/٨ .

(٢) في م : «أريد» .

(٣) بعده في ص ٤ كلمة غير واضحة ، ولم نهتد إلى صوابها .

(٤) ينظر تفسير سفيان ص ٢٢٠ ، ومصنف عبد الرزاق ٥٠/٢ ، ومصنف ابن أبي شيبة =

التمهيد **بِهَمَا رَأْفَةً** . قالوا : فى الضرب والجلد ^(١) .

ذكر إسماعيل القاضي ، قال : حدثنا محمد بن أبي بكر قال : حدثنا موسى بن داود ، قال : حدثنا نافع بن عمر الجمحي ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبيد الله بن عبد الله ، ^(٢) أو عبد الله ^(٢) بن عبد الله - يعنى ابن عمر - قال : ضرب ابن عمر جارية له أحدثت ، فجعل يضرب رجلها ^(٣) - وأحسبه قال : ظهرها . قال ^(٤) : فقلت : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ . فقال : يا بُنَيَّ ، وأخذتني بها رافة ؟ إن الله لم يأمرني أن أقتلها ، أمّا أنا فقد أوجعت حيث أضربت ^(٥) .

وذكره وكيع ، عن نافع بن عمر الجمحي بإسناده مثله ^(٦) .

قال إسماعيل : وحدثنا نصر ^(٧) بن علي ، قال : حدثنا عبد الملك بن

= ٦٣/١٠ ، وتفسير ابن جرير ١٤٠/١٧ - ١٤٢ ، وتفسير ابن أبي حاتم ٢٥١٨/٨ ، ٢٥١٩ .

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٦٣/١٠ ، وتفسير ابن جرير ١٤١/١٧ - ١٤٣ ، وتفسير ابن

أبي حاتم ٢٥١٨/٨ ، ٢٥١٩ .

(٢ - ٢) سقط من : ص ٤ .

(٣) فى ص ٤ : «رجلها» .

(٤) سقط من : م .

(٥) أخرجه ابن جرير فى تفسيره ١٤٠/١٧ من طريق نافع بن عمر به ، وأخرجه عبد الرزاق

(١٣٥٣٧) ، والبيهقى ٢٤٥/٨ من طريق ابن أبي مليكة به .

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم فى تفسيره ٢٥١٨/٨ من طريق وكيع به .

(٧) فى ص ٤ : «سعيد» . وينظر تهذيب الكمال ٣٥٥/٢٩ .

الصَّبَّاحُ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا مِجَلَزٍ عَنِ الرَّأْفَةِ ، فَقُلْتُ : التَّمْهِيدُ
إِنَّا لَنَرْجَحُهُمْ^(١) إِذَا نَزَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ؟ قَالَ : لَيْسَ بِذَلِكَ ، إِنَّمَا الرَّأْفَةُ تَرُكُ
الْحُدُودِ إِذَا رُفِعَتْ إِلَى السُّلْطَانِ^(٢) .

حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ قُطَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ
ابْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ^(٣) عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، قَالَ :
أَدْرَكْتُ عَمَرَ جَلَدَ رَجُلًا ، فَقَالَ لِلْجَلَّادِ : لَا تُرْنِي إِبْطَكَ .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَاهِلِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ^(٤) عَمَرَ ، وَهُوَ
الْأَقْطَعُ^(٥) ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ^(٥) حَنْظَلَةَ السَّدُوسِيِّ ، قَالَ :
سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : كَانَ يُؤْمَرُ بِالسُّوْطِ فَتُقَطَّعُ ثَمَرَتُهُ ، ثُمَّ يُدَقُّ بَيْنَ
حَجَرَيْنِ حَتَّى يَلِينَ ثُمَّ يُضْرَبُ بِهِ . قُلْنَا لِأَنَسٍ : فِي زَمَانٍ^(٦) مَن كَانَ هَذَا ؟

(١) فِي م : «لَنَرْجَحُهُمْ» .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٦٣/١٠ (٨٧٨٤) ، وَابْنُ جُرَيْرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ١٤١/١٧ مِنْ طَرِيقِ
عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ بِهِ .

(٣) فِي ص ٤ : «بْنٍ» . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٤٧٣/١٣ .

(٤ - ٤) فِي ص ٤ : «عَمَرُو وَهُوَ الْأَفْصَعُ» . وَيَنْظُرُ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ ١٣١/٤ .

(٥) فِي ص ٤ : «بْنِ» .

(٦) فِي م : «زَمَنٍ» .

التمهيد قال : فى زمنِ عمرَ بنِ الخطابِ ^(١) .

واختلفوا فى المواضع التى تُضربُ من الإنسانِ فى الحدودِ ؛ فقال مالكُ : الحدودُ كُلُّها لا تُضربُ إلَّا فى الظهرِ . قال : وكذلك فى ^(٢) التَّغْزِيرِ لا يُضربُ إلَّا فى الظهرِ عندنا . وقال الشافعى وأصحابه : يُتَّقَى الوجهُ والفرجُ ، وتُضربُ سائرُ الأعضاء . وروى عن عليّ بنِ أبي طالبٍ رضى الله عنه مثلُ قولِ الشافعى أَنَّهُ كان يقولُ : اتَّقُوا وجهه ومذاكيره ^(٣) . وقال أبو حنيفة ، ومحمدُ بنُ الحسنِ : تُضربُ الأعضاء كُلُّها فى الحدودِ إلَّا الفرجُ والوجهُ والرأسُ . وقال أبو يوسفَ : يُضربُ الرأسُ أيضًا . وروى عن عمرَ وابنِ عمرَ أَنهما قالا : لا يُضربُ الرأسُ . قال ابنُ عمرَ : لم نُؤْمَرْ أنْ نضربَ الرأسَ .

وروى سفيانُ ، عن عاصم ، عن أبي عثمان ، أَنَّ عمرَ رضى الله عنه أتى برجلٍ فى حَدٍّ ، فقال للجلادِ : اضربْ ولا تُرِإِطَكَ ، وأعطِ كلَّ عضوٍ حَقَّهُ ^(٤) .

ومن حجةِ مالكٍ أَنَّ العملَ عندهم بالمدينة لا يخفى ؛ لأنَّ الحدودَ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٠/١٠ من طريق عيسى بن يونس به .

(٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٥١٧) ، وابن أبي شيبة ٤٨/١٠ ، ٤٩ ، والبيهقى ٣٢٧/٨ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٣٥١٦) ، والبيهقى ٣٢٦/٨ من طريق سفيان به .

عندهم^(١) تُقَامُ أَبَدًا ، وليس مثل ذلك يُجْهَلُ . وبنحو ذلك من العمل يسوغ^{التمهيد} الاحتجاج لكل فرقة ؛ لأنه شيء لا يُنفَكُ منه إلى ما روى كل واحد من الأثر عن السلف ، فيميل باختياره إليه .

واختلفوا في كيفية ضرب الرجال والنساء ؛ فقال مالك : الرجل والمرأة في الحدود كلها سواء ، لا يُقَامُ واحد منهما ، يُضْرَبَانِ قَاعِدَيْنِ ، وَيُجَرَّدُ الرجل في جميع الحدود ، وَيُتْرَكُ على المرأة ما يسترها ، وَيُنَزَّعُ عنها ما يقيها من الضرب . وقال الثوري : لَا يُجَرَّدُ الرجل ولا يُمَدَّدُ ، وَيُضْرَبُ قائمًا ، والمرأة قاعدة . وقال الليث بن سعد ، وأبو حنيفة ، والشافعي : الضرب في الحدود كلها ، وفي التعزير ، مُجَرَّدًا قائمًا غير ممدود ، إِلَّا حَدَّ الْقَذْفِ ، فإنه يُضْرَبُ وعليه ثيابه ، وَيُنَزَّعُ عنه المحشوش والفرو . وقال الشافعي : إن كان مَدَّةً صلاحًا مُدَّةً . ومن الحجة لمالك ما أدرك عليه الناس . ومن الحجة للثوري حديث ابن عمر في رجم النبي ﷺ اليهوديين ، وفيه : لقد رأيت الرجل يحنى على المرأة يقيها الحجارة^(٢) . وهذا يدل على أن الرجل كان قائمًا ، والمرأة قاعدة . وضرب أبو هريرة رجلًا في القذف قائمًا^(٣) . وما جاء عن عمر وعلي في ضرب الأعضاء يدل

(١) سقط من : م .

(٢) تقدم في الموطأ (١٥٨٩) .

(٣) أخرجه البيهقي ٢٥١ / ٨ .

التمهيد على القيام . والله أعلم .

وكل ما ذكرناه من المسائل في هذا الباب فإنها كلها قائمة
المعنى في "هذا الحديث" ؛ حديث زيد بن أسلم هذا ، يصلح ذكرها
عنده .

وفيه أيضا ما يدل على أن الستر واجب على المسلم في خاصة نفسه
إذا أتى فاحشة ، وواجب ذلك عليه أيضا في غيره ، ما لم يكن سلطانا يقيم
الحدود . وفي الستر على المسلم آثار كثيرة صحاح ، نذكر منها ههنا ما
يوافق معنى هذا الحديث ، وسائر ما نذكرها عند قوله ﷺ في حديث
يحيى بن سعيد : « يا هزال ، لو سترته بردائك كان خيرا لك »^(٢) . إن
شاء الله .

^(١) حدثني سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا
محمد بن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا
أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : قال
رسول الله ﷺ : « من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا ، نفس الله عنه
كربة من كرب الآخرة »^(٣) ، ومن ستر مسلما ، ستره الله في الدنيا والآخرة ،

(١ - ١) سقط من : ص ٤ .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٥٩ - ٦٨ .

(٣) في م : « يوم القيامة » .

وَمَنْ يَسْتَرْ عَلَى مُسْلِمٍ ، يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ التَّحْمِيدِ
مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»^(١) .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : فَإِذَا كَانَ الْمَرْءُ^(٢) يُوجِزُ فِي السُّتْرِ عَلَى غَيْرِهِ ، فَيَسْتُرُهُ عَلَى
نَفْسِهِ كَذَلِكَ أَوْ أَفْضَلَ ، وَالَّذِي يَلْزِمُهُ فِي ذَلِكَ التَّوْبَةُ وَالْإِنَابَةُ وَالنَّدَمُ عَلَى مَا
صَنَعَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُحَوُّ لِلذَّنْبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقَدْ حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شُعْبَانَ ،
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الشَّقِيقِيُّ ، قَالَ :
سَمِعْتُ أَبِي ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ
مِغْوَلٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ بَدْرِ ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَا يُهْلِكُ أُمَّةً وَهُمْ يَسْتَتِرُونَ
بِالذَّنْبِ .

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَكَمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ،
قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَّانٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عِثْمَانُ بْنُ أَبِي
سَوْدَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مِنْ سَمِعَ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ لَيَسْتُرُ الْعَبْدَ مِنَ الذَّنْبِ مَا لَمْ يَخْرِقْهُ » . قَالُوا :

(١) تقدم تخريجه ص ٦٧ .

(٢) في ص ٤ : « الرجل » .

التمهيد وكيف يخرقه يا رسول الله؟ قال: «يحدث به الناس»^(١).

حدثني خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن الزرد، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد العمرى، قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى، قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد، عن ابن أخى ابن شهاب، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل أمتى معافى إلا المجاهرون»^(٢)، وإن من المجاهرة أن يعمل عملاً لا يرضاه الله بالليل، ثم يتحدث به بالنهار. وذكر الحديث^(٣).

وحدثني أحمد بن عمر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا مالك بن عبد الله بن سيف، قال: حدثنا عمرو^(٤) بن الربيع بن طارق، قال: أخبرني يحيى بن أيوب، عن عيسى بن موسى بن إياس بن البكير، أن صفوان بن سليم حدثه، عن أنس ابن مالك، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «اطلبوا الخير دهركم كله».

(١) تقدم تخريجه ص ٥٨.

(٢) ينظر توجيه رواية الرفع فى فتح البارى ٤٨٦/١٠، ٤٨٧.

(٣) أخرجه البخارى (٦٠٦٩) عن عبد العزيز بن عبد الله به، وأخرجه مسلم (٢٩٩٠)، والبيهقى ٣٢٩/٨ من طريق ابن أخى ابن شهاب به.

(٤) فى ص ٤: «عمر». وينظر تهذيب الكمال ٢٣/٢٢.

وتعَرَّضُوا نفحاتِ الله عزَّ وجلَّ ، فإنَّ لله نفحاتٍ من رحمته ، يُصِيبُ بها التمهيد
من يشاء من عباده ، ^(١) «وَأَسْأَلُوا اللَّهَ» أن يسترَ عَوْرَاتِكُمْ ، وأن يُؤمِّنَ
روعاتِكُمْ» ^(٢) .

وحدَّثني قاسمُ بنُ محمدٍ ، قال : حدَّثنا خالدُ بنُ سعيدٍ ، قال : حدَّثنا
محمدُ بنُ فطيسٍ ، قال : حدَّثنا إبراهيمُ بنُ الهيثمِ بنِ المُهَلَّبِ الجُزْرِيُّ أبو
إسحاقَ إملاءً ، قال : حدَّثنا أبو اليمانِ ، قال : حدَّثنا سعيدُ بنُ سنانٍ ، عن
أبي الزاهرية ، عن كثيرِ بنِ مُرَّةٍ ، عن أبي ذرٍّ ، قال : سَمِعْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ
يقولُ : «أُقَسِّمُ على أربعِ قسَمًا مبرورًا ، والخامسةُ لو أقسمتُ عليها
لبرزتُ ؛ لا يعملُ عبدٌ خطيئةً تبلغُ ما بلغتُ ، ثم يتوبُ إلى الله ، إلَّا تابَ اللهُ
عليه ، ولا يُحبُّ أحدٌ لقاءَ اللهِ إلَّا أحبَّ اللهُ لقاءه ، ولا يتولَّى اللهَ عبدٌ في
الدنيا ، فيؤلِّيه غيره يومَ القيامةِ ، ولا يُحبُّ عبدٌ قومًا إلَّا جعله اللهُ معهم يومَ
القيامةِ ، والخامسةُ لو أقسمتُ عليها ^(٣) لبرزتُ ؛ لا يسترُ اللهُ عورةَ عبدٍ في
الدنيا إلَّا سترها ^(٤) اللهُ يومَ القيامةِ» .

حدَّثنا عبدُ الرحمنِ بنُ مروانَ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ سليمانَ بنِ عمرو

(١ - ١) في ص ٤ : «وأسألوه» .

(٢) أخرجه الطبراني ٢٢٣/١ (٧٢٠) ، وأبو نعيم في الحلية ٣/١٦٢ . والقضاعي في مسند الشهاب

٤٠٧/١ (٧٠١) ، والبيهقي في الشعب (١١٢٢) من طريق عمرو بن الربيع بن طارق به .

(٣) في ص ٤ : «على الله» .

(٤) في م : «ستره» .

التهميد البغدادي بمصر، قال : حدثنا أبو عمران موسى بن سهل البصري، قال :
 حدثنا عبد الواحد بن غياث، قال : حدثنا فضال بن جبيرة، عن أبي أمامة
 الباهلي، قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاث لو حلفت عليهن لبرزت،
 والرابعة لو حلفت عليها لرجوت ألا آثم : لا يجعل الله من له سهم في
 الإسلام كمن لا سهم له، ولا يتولى الله عبد فيؤليه إلى غيره، ولا يحب
 عبد قومًا إلا بعته الله فيهم - أو قال : معهم - ولا يستر الله على عبد في
 الدنيا إلا ستر عليه عند المعاد »^(١).

حدثنا سعيد بن نصر، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ، قال : حدثنا
 محمد بن وضاح، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال : حدثنا عفان،
 قال : حدثنا همام، قال : سمعت إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال :
 حدثني^(٢) شيبة الخضري^(٣) أنه شهد عروة يحدث عمر بن عبد العزيز، عن
 عائشة، أن النبي ﷺ قال : « ما ستر الله على عبد في الدنيا إلا ستر^(٤) عليه
 في الآخرة »^(٥).

(١) أخرجه الطبراني (٨٠٢٣) من طريق فضال بن جبيرة به .

(٢) في م : «حدثنا» .

(٣) سقط من : ص ٤، وفي م : «الخضرمي» . والمثبت مما تقدم ص ٦٥ .

(٤) في ص ٤ : «ستر الله» .

(٥) ابن أبي شيبة ٨٦/٩ . وأخرجه أحمد ١٦١/٤٢، ١٦٢ (٢٥٢٧١)، والنسائي في الكبرى

(٦٣٥٠) - مختصرا - والمزي في تهذيب الكمال ٦١٠/١٢، ٦١١ من طريق عفان به .

١٦٠٢ - مالك ، عن نافع ، أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته أن أبا بكر الصديق أتى برجل قد وقع على جارية بكر فأحبها ، ثم اعترف

وحدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا التمهيد عبد الله بن يونس ، قال : حدثنا بقي بن مخلد ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا الثقفى ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي إدريس ، قال : لا يهتك الله ستر عبد في قلبه مثقال ذرة من خير^(١) .

وأما قوله في حديث زيد بن أسلم المذكور في هذا الباب : « فإنه من يُئد لنا صفحته نُقم عليه كتاب الله » . فإنه أراد ، والله أعلم ، بعد أمره بالاستتار بالذنب ، أنه من أقرّ عنده فلا شفاعَةَ حينئذٍ له ، ولا عفو عنه . ومن هذا وشبهه ، قام الدليل على أن الحدود إذا بلغت السلطان ، لم يجز أن يُشفع^(٢) فيها ، ولا أن تُترك إقامتها ؛ ألا ترى إلى قوله ﷺ في حديث صفوان بن أمية : « فهلّا قبل أن تأتيَنى به ؟ »^(٣) ، وقول الزبير : إذا بلغت به السلطان فلعن الله الشافعَ والمشفّع^(٤) ؟

مالك ، عن نافع ، عن صفية بنت أبي عبيد ، أنها أخبرته أن أبا بكر

القبس

(١) ابن أبي شيبة ٨٦/٩ - ومن طريقه أبو نعيم في الحلية ١٢٤/٥ - وأخرجه البيهقي في الشعب (٧٢١٩) من طريق أيوب به .

(٢) في م : « يتشفع » .

(٣) سيأتي في الموطأ (١٦٢١) .

(٤) سيأتي في الموطأ (١٦٢٢) .

الموطأ على نفسه بالزنى ولم يكن أحصن ، فأمر به أبو بكر فجلد الحد ، ثم نفى إلى فدك .

قال مالك ، فى الذى يعترف على نفسه بالزنى ثم يرجع عن ذلك ويقول : لم أفعل ، وإنما كان ذلك منى على وجه كذا وكذا . لشيء يذكره : إن ذلك يقبل منه ، ولا يُقام عليه الحد ، وذلك أن الحد الذى هو لله ، لا يؤخذ إلا بأحد وجهين : إما ببينة عادلة تثبت على صاحبها ، وإما باعتراف يُقيم عليه حتى يُقام عليه الحد . قال : فإن أقام على اعترافه ، أُقيم عليه الحد .

الاستدكار الصديق أتى برجل قد وقع على جارية بكر فأحبها ، ثم اعترف على نفسه بالزنى ولم يكن أحصن ، فأمر به أبو بكر فجلد الحد ، ثم نفى إلى فدك^(١) . قال أبو عمر : قد تقدم فى باب الرجم أن النبى ﷺ جلد العسيف وغربه عامًا^(٢) ، وذكرنا هناك أيضًا حديث ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب^(٣) ،

..... القيس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٩٩) ، ورواية يحيى بن بكير (٣/١٣ - مخطوط) ، ورواية أبى مصعب (١٧٧٠) . وأخرجه البيهقى ٢٢٣/٨ من طريق مالك به .
(٢) بعده فى الأصل ، م : « وذكرنا هناك حديث نافع عن النبى ﷺ » البكر جلد مائة وتغريب عام . وحديث جلد العسيف تقدم فى الموطأ (١٥٩٤) .
(٣) تقدم تخريجه ص ١١٤ .

قال مالك : الذى أدركت عليه أهل العلم ، أنه لا نفى على العبيد الموطأ والنساء إذا زنوا .

والتغريبُ النفي ، وذكرنا ما للفقهاء من الاختلاف في نفي العبيد والنساء^(١) . الاستدكار وخالف أبو حنيفة وأصحابه الآثار المرفوعة وغيرها في هذا الباب ، فلم يَزُوا على الزانى البكر غير الجلد . والجمهور على تغريب الرجل الحر إذا زنى وأقيم عليه الحد ، إلا أن منهم من يجعل سجنه التغريب ، والأكثر ينقونه من بلده ، ويسجنونه بالبلد الذى يُغربونه به .

وفى آخر هذا الباب قال مالك : الذى أدركت عليه أهل العلم أنه لا نفى على العبيد إذا زنوا .

قال أبو عمر : قول مالك ومذهبه ، أنه لا نفى على العبيد ولا على النساء .^(٢) وقال الأوزاعي : يُنفى الزناة الرجال كلهم ؛ عبيداً أو أحراراً ، ولا يُنفى النساء^(٣) . وقال الثوري والحسن بن حي : يُنفى الزناة كلهم . واختلف قول الشافعي ؛ فمرة قال : يُنفى الزناة كلهم إذا جلدوا ؛ عبيداً كانوا أو أحراراً ، ذكراناً كانوا أو إناثاً ، سنة سنة^(٤) ، إلى غير بلادهم . ومرة قال : يُنفى العبد نصف سنة إلى غير بلده .^(٥) وبه قال الطبري . ومرة قال :

القبس

(١) ينظر ما تقدم ص ١١٣ - ١١٦ .

(٢ - ٢) سقط من : ح ، هـ .

(٣) فى م : « بسنة » .

(٤ - ٤) سقط من : ح .

الاستذكار أستخير^(١) الله في نفي العبيد .

ذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٢) ، قال : حدثني^(٣) يزيد بن هارون ، قال :
حدثني محمد بن إسحاق ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن أبا بكر نفي رجلاً
وامرأة حولاً .

قال أبو عمر : روى عن النبي ﷺ أنه نفي إلى خير^(٢) ، وعن عمر أنه
نفي إلى خير^(٤) ، وعن علي أنه نفي إلى البصرة^(٥) ، وعن عثمان أنه نفي إلى
خير^(٢) . وسئل الشعبي : من أين إلى أين النفي ؟ قال : من عمله إلى عمل
غيره^(٢) .

قال مالك في الذي يعترف بالزنى ثم يرجع عن ذلك ويقول : لم أفعل ،
وإنما كان ذلك مني على وجه كذا وكذا . لشيء يذكره : إن ذلك يقبل
منه ولا يُقام عليه الحد ، وذلك أن الحد الذي^(*) هو لله لا يؤخذ إلا بأحد

(١) في الأصل ، ه ، م : « استخيرا » .

(٢) ابن أبي شيبة ٨٤ / ١٠ .

(٣ - ٣) سقط من النسخ . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ٣٧ / ١٦ ،
٢٦١ / ٣٢ .

(٤) تقدم تخريجه ص ١١٥ .

(٥) تقدم تخريجه ص ١١٦ .

(*) من هنا خرم في مخطوط الأصل وينتهي ص ١٩٩ .

الاستدكار

وجهين ؛ إما بيّنة عادلة تثبت على صاحبها ، وإما باعتراف يُقيم عليه حتى يُقام عليه الحد . قال : فإن أقام على اعترافه أُقيم عليه الحد .

قال أبو عمر : اتفق مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة وأصحابه ، أنه يُقبل رجوع المُقرّر بالزّنى وشرب الخمر ، وكذلك السرقة إذا أقرّ بها السارق من مال الرجل وجزّره ، فأكذبه ذلك الرجل ولم يدّع السرقة ، ثم رجع السارق عن إقراره ، قبل إقراره عند مالك ومن ذكرنا معه . وقال ابن أبي ليلى وعثمان البتي : لا يُقبل رجوعه في الزّنى ، ولا في السرقة ، ولا في الخمر . وقال الأوزاعي في رجل أقرّ على نفسه بالزّنى أربع مرات وهو مُحصّن ، ثم ندم وأنكر أن يكون أتى ذلك : إنه يُضرب حدّ الفرية على نفسه . قال : وإن اعترف بسرقة أو شرب خمر أو قتل ثم أنكر ، عاقبه السلطان دون الحدّ .

قال أبو عمر : قول الأوزاعي ضعيف لا يثبت على النظر ، واختلف قول مالك في المُقرّر بالزّنى أو بشرب الخمر ، يُقام عليه الحدّ فيرجع تحت الجلد^(١) قبل أن يتمّ الحدّ ؛ فمرة قال : إذا أُقيم عليه أكثر الحدّ أتمّ عليه ؛ لأن رجوعه ندم منه . ومرة قال : يُقبل رجوعه أبداً ، ولا يُضرب بعد رجوعه ، ويُرفع عنه . وهو قول ابن القاسم وجماعة الفقهاء^(٢) .

(١) في ح ، هـ : « الحد » .

(٢) في ح ، هـ : « العلماء » .

قال أبو عمر: مُحالٌ أن يُقامَ على أحدٍ حَدٌّ بغيرِ إقرارٍ^(١) ولا يئِنَّةٍ، ولا فرقٌ في قياسٍ ولا نظيرٍ بينَ رُجوعِهِ قبلَ الحدِّ وفي أولِهِ وفي آخِرِهِ، ودماءُ المسلمينِ حِمَى^(٢)، فلا يُستباحُ منه شيءٌ إلا بيقينٍ. وقد روى عن النبي ﷺ من حديثِ أبي هريرة^(٣)، وحديثِ جابر^(٤)، وحديثِ نعيمِ بنِ هَزَالٍ^(٥). وحديثُ نصرِ بنِ دهرٍ^(٦) أن ماعزًا لما رُجمَ ومُسَّتته الحجارَةُ هَرَبَ، فأتبعوه، فقال^(٧) لهم: رُدُّوني^(٧) إلى رسولِ اللهِ ﷺ. فقتلوه رجماً، وذكرُوا ذلكَ للنبي ﷺ، فقال: «هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ لعلَّه يتوبُ فيتوبَ اللهُ عليه». ففي هذا أوضحُ الدلائلِ على أن المُقرَّ بالحدودِ يُقبَلُ رجوعُهُ إذا رَجَعَ؛ لأن رسولَ اللهِ ﷺ جعلَ هَرَبَهُ وقولَهُ: رُدُّوني^(٨) إلى رسولِ اللهِ ﷺ رجوعًا، وقال: «فهلَّا تَرَكَتُمُوهُ». وقد أجمعَ العلماءُ على أن الحدَّ

- (١) في ح: «إقراره» .
 (٢) في ح، ه: «محرم»، وفي م: «فإذا هو محرم». والمثبت مما تقدم ص ٧٧ .
 (٣) تقدم تخريجه ص ٦٩ .
 (٤) تقدم تخريجه ص ٦٩ - ٧١ .
 (٥) تقدم تخريجه ص ٦٠ ، ٦١ .
 (٦ - ٦) في ح، ه: «نصر بن». وبعده بياض بمقدار كلمة، وفي م: «أبي هريرة». والمثبت مما تقدم ص ٧٨ .
 (٧ - ٧) في ح، ه: «ذروني» وينظر ما تقدم ص ٧٨ .
 (٨) في ح، ه: «ذروني» .

جامع ما جاء في حد الزنى

١٦٠٣ - مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن رسول الله ﷺ سُئِلَ عن الأمة إذا زنت ولم تُحصن ؟ فقال : « إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يبعوها ولو بضعير » . قال ابن شهاب : لا أدرى أبعد الثالثة أو الرابعة .

قال يحيى : سمعت مالكا يقول : والضفير الحبل .

إذا وجب بالشهادة وأقيم بعضه ، ثم رجع الشهود قبل أن يُقام الحد أو ^(١) الاستدكار قبل أن يَتِمَّ ^(٢) ، أنه لا يُقام عليه ، ولا يَتِمُّ منه ما بقى بعد رجوع الشهود ، فذلك الإقرار والرجوع . وبالله التوفيق .

مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني ، أن رسول الله ﷺ سُئِلَ عن الأمة إذا زنت ولم تُحصن ، فقال : « إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يبعوها ولو بضعير » . قال ابن شهاب : لا أدرى أبعد الثالثة أم

القبس

(١) في ح ، ه : (و) .

(٢) في ه : (يقر) .

التمهيد الرابعة؟^(١).

هكذا روى مالك هذا الحديث عن ابن شهاب بهذا الإسناد ، وتابعه على إسناده عن ابن شهاب ؛ يونس بن يزيد ، ويحيى بن سعيد^(٢) . ورواه عُقَيْلٌ^(٣) ، والزُّبَيْدِيُّ^(٤) ، وابنُ أخِي الزَّهْرِيُّ^(٥) ، عن الزَّهْرِيِّ ، عن عبيد الله ابن عبد الله ، أَنَّ شَبْلًا أَوْ شُبَيْلًا^(٦) بَنَ خَالِدِ الْمَزْنِيِّ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بَنَ مَالِكِ الْأَوْسِيِّ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ . وَذَكَرُوا^(٧) الْحَدِيثَ ، إِلَّا أَنَّ عُقَيْلًا وَحْدَهُ قَالَ : مَالِكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ^(٨) . وَقَالَ

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧٠٥) ، وبرواية يحيى بن بكير (٤/١٣) - مخطوط ، وبرواية أبي مصعب (١٧٧٢) . وأخرجه أحمد ٢٩١/٢٨ (١٧٠٥٧) ، والدارمي (٢٣٧١) ، والبخاري (٢١٥٣ ، ٢١٥٤ ، ٦٨٣٧) ، ومسلم (٣٣/١٧٠٤) ، وأبو داود (٤٤٦٩) ، والنسائي في الكبرى (٧٢٥٩) من طريق مالك به .

(٢) سيأتي تخريجه ص ١٨٣ .

(٣) أخرجه البخاري في تاريخه ٢٠/٥ ، والبيهقي ٢٤٤/٨ من طريق عقيل به وعندهما : « شبل بن خليل » .

(٤) أخرجه البخاري في تاريخه ١٩/٥ ، والنسائي في الكبرى (٧٢٦٣) ، والطحاوي في شرح المعاني ١٣٥/٣ ، ١٣٦ من طريق الزبيدي به ، وعند البخاري والطحاوي : « شبل بن خليل » .

(٥) أخرجه عبد بن حميد (٤٩١) ، والبخاري في تاريخه ١٩/٥ ، والنسائي في الكبرى (٧٢٦٢) من طريق ابن أخى الزهري به ، وعند عبد بن حميد : « شبل بن خليل » . وعند البخاري : « شبل بن خليل » .

(٦) في م : « شبل » .

(٧) في ر ، ي : « ذكر » .

(٨) أخرجه البخاري في تاريخه ٢٠/٥ من طريق عقيل به .

الزبيدي، وابن أخى الزهرى: عبد^(١) الله بن مالك. وكذلك قال يونس بن التمهيد
يزيد، عن ابن شهاب، عن شبيل بن^(٢) حامد المزني، عن عبد الله بن مالك
الأوسي^(٣). فجمع يونس بن يزيد الإسنادين جميعاً في هذا الحديث،
وانفرد مالك فيه بإسناد واحد، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن أبي
هريرة وزيد. وعند عقیل، والزبيدي، وابن أخى الزهرى، فيه أيضاً إسناد
واحد، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن شبيل، عن عبد الله بن مالك.
وجمع يونس الحديثين جميعاً.

ورواه ابن عينة، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن أبي هريرة،
وزيد بن خالد، وشبيل، أن النبي ﷺ سُئِلَ عن الأمة إذا زنت ولم تُحصن،
فقال: «إذا زنت فاجلدوها». وذكر الحديث^(٤). هكذا قال ابن عينة في
هذا الحديث، فجعل شبلاً مع أبي هريرة وزيد بن خالد، فأخطأ وأدخل
إسناد حديث في آخر، ولم يُقَمْ حديث شبيل. قال أحمد بن زهير:
سمعت يحيى بن معين يقول: شبيل هذا لم يسمع من النبي ﷺ شيئاً.

(١) في ر: «عبيد».

(٢) في م: «عن». ويظهر تهذيب الكمال ١٢/٣٥٤.

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٧٢٦١)، والطحاوي في شرح المعاني ٣/١٣٥ من طريق
يونس به.

(٤) أخرجه الحميدي (٨١٢)، وأحمد ٢٧٦/٢٨ (١٧٠٤٣)، والنسائي في الكبرى
(٧٢٦٠)، وابن ماجه (٢٥٦٥) من طريق ابن عينة به.

التمهيد وقال عباس : سمعت يحيى بن معين يقول : ليس لشبيل صحبة ، يقال : إنه شبيل بن معبد . ويقال : شبيل بن حامد . قال : وأهل مصر يقولون : شبيل بن حامد ، عن ^(١) عبد الله بن مالك الأوسى ، عن النبي ﷺ . قال يحيى بن معين : وهذا عندى أشبه ؛ لأن شبلا ليس له صحبة . وقال محمد بن يحيى النيسابورى : جمع ابن عيينة فى حديثه هذا أبا هريرة وزيد بن خالد وشبلا ، وأخطأ فى ضمّه شبلا إلى أبى هريرة وزيد بن خالد فى هذا الحديث . قال : وإن كان عبيد الله بن عبد الله قد جمعهم فى حديث الأمة ، فإنه رواه ^(٢) فى هذا الحديث ^(٣) عن أبى هريرة وزيد ، عن النبي ﷺ . وعن شبيل ، عن عبد الله بن مالك الأوسى ، عن النبي ﷺ . فترك ابن عيينة عبد الله بن مالك ، وضمّ شبلا إلى أبى هريرة وزيد ، فجعله حديثا واحدا ، وإنما هذا حديث ، وذاك حديث ، قد ميّزهما يونس بن يزيد . قال : وتفرّد معمر ^(٣) ومالك بحديث أبى هريرة وزيد بن خالد . قال : وروى الزبيدى ، وعقيل ، وابن أخى الزهرى ، حديث شبيل ، فاجتمعوا على خلاف ابن عيينة .

قال أبو عمر : هكذا قال محمد بن يحيى ، أن معمرًا ومالكًا انفردا

(١ - ١) فى ي : « عبد الملك » .

(٢ - ٢) سقط من : ر ، ي ، م .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٥٩٨) ، وأحمد ٢٩٢/٢٨ (١٧٠٥٩) ، ومسلم (٣٣/١٧٠٤) ، وأبو عوانة (٦٣٢٥) ، والطبرانى (٥٢٠١) من طريق معمر به .

بحديث أبي هريرة وزيد بن خالد . وأقول : أن قد تابَعهما يحيى بن سعيد التميمي
الأنصاري ، من رواية الأوسى .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال :
حدثنا محمد بن إسماعيل ، قال : حدثنا أيوب بن سليمان بن بلال ، قال :
حدثني أبو بكر بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، قال : قال يحيى :
وأخبرني ابن شهاب ، أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة حدثه ، أن أبا هريرة
وزيد بن خالد حدثاه ، أنهما سمعا رسول الله ﷺ وهو يُسأل عن الأمة ^(١)
إذا زنت ولم تُحصن . فذكر الحديث ^(٢) .

قال أبو عمر : وزعم الطحاوي أنه لم يقل أحد في هذا الحديث : ولم
تُحصن . إلا مالك ، وليس كما ذكر ؛ لأننا قد وجدنا أن ابن عينة قد تابعه
على ذلك ، وكذلك في رواية يحيى بن سعيد ، عن ابن شهاب لهذا
الحديث : إذا زنت ولم تُحصن . على ما قدمناه ^(٣) بالإسناد المذكور ،
وسائر من روى هذا الحديث عن ابن شهاب بالإسنادين جميعاً ، لم يقل
أحد منهم فيه : ولم تُحصن . غير مالك ، وابن عينة ، ويحيى بن سعيد
الأنصاري . وقد روى هذا الحديث سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي

(١) في ر : « المرأة » .

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٧٢٥٦ ، ٧٢٥٧) من طريق أيوب بن سليمان به .

(٣) في ر ، ي : « ذكرناه » .

التمهيد هريرة، عن النبي ﷺ، لم يذكُر فيه : ولم تُخصِّن . رواه جماعة عن سعيد ابن أبي سعيد لم يذكُرُوا ذلك فيه . وممن رواه عن سعيد بن أبي سعيد : الليث بن سعيد^(١)، وأُسامة بن زيد^(٢)، وعبد الرحمن بن إسحاق^(٣)، وأيوب بن موسى^(٤)، وعبيد^(٥) الله بن عمر، وإسماعيل ابن أمية^(٦) .

حدَّثنا عبد الوارث بن سفيان، قال : حدَّثنا قاسم بن أصبغ، قال : حدَّثنا بكر بن حماد، قال : حدَّثنا مُسَدَّد، قال : حدَّثنا يحيى القطان، عن عبيد^(٧) الله - يعني ابن عمر - قال : حدَّثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال : «إِذَا زَنْتَ أُمَّةً أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا، وَلَا يُعَيِّرْهَا - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَإِنْ عَادَتْ فِي الرَّابِعَةِ فَلْيَجْلِدْهَا وَلْيَسْغِهَا»^(٨) بضعفير، أو بحبل

- (١) أخرجه أحمد ١٦/٢٥٥، ٢٥٦ (١٠٤٠٥)، والبخارى (٢١٥٢، ٢٢٣٤، ٦٨٣٩)، ومسلم (٣٠/١٧٠٣) من طريق الليث، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة . وينظر مسند أبي عوانة عقب الحديث (٦٣٢٤)، وهدي الساري ص ٣٥٩، وفتح الباري ١٢/١٦٦ .
- (٢) أخرجه أبو عوانة (٦٣٢٢) من طريق أسامة به، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة .
- (٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٧٢٥١، ٧٢٥٢) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق به .
- (٤) أخرجه الحميدي (١٠٨٢)، وأحمد ١٢/٣٥٧ (٧٣٩٥)، ومسلم (٣١/١٧٠٣) والنسائي في الكبرى (٧٢٤٧) من طريق أيوب به .

(٥) في ي : «عبد» .

(٦) أخرجه النسائي في الكبرى (٧٢٥٣) من طريق إسماعيل بن أمية به .

(٧) في الأصل : «عبد» .

(٨) بعده في ر : «ولو» .

وفي رواية إسماعيل بن أمية: «إِذَا زَنْتَ وَلَيْدَةً أَحَدِكُمْ فَتَبَيَّنْ زِنَاهَا». .
وفي رواية أيوب بن موسى: «فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ». . ولا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَ فِيهِ
الْحَدَّ غَيْرَهُ، وَكُلُّهُمْ قَالَ فِيهِ: «وَلَا يُعَيِّرُهَا، وَلَا يُتْرَبُ عَلَيْهَا».

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ عُمَارَةُ^(٢) بَنُ أَبِي قَرْوَةَ وَإِسْحَاقُ
ابْنُ رَاشِدٍ، فَأَخْطَأَ فِيهِ، قَالَ فِيهِ عُمَارَةُ بَنُ أَبِي قَرْوَةَ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
عُرْوَةَ وَعُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا زَنْتَ الْأُمَّةَ
فَاجْلِدُوهَا». . وَقَالَ فِيهِ إِسْحَاقُ بَنُ رَاشِدٍ: عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣). . وَالطَّرِيقَانِ جَمِيعًا خَطَأً، وَالصَّوَابُ فِيهِ
قَوْلُ مَالِكٍ وَمَنْ تَابَعَهُ. وَقَوْلُ عُقَيْلٍ وَمَنْ تَابَعَهُ إِسْنَادٌ آخَرُ. وَرَوَى حَدِيثَ
عُمَارَةَ؛ اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ^(٤) بَنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عُمَارَةَ^(٥). . وَمِنْ أَصْحَابِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٧٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ (٦٣٢٣) مِنْ طَرِيقِ مُسَدَّدٍ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ
٤٦٨/١٤ (٨٨٨٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٧٢٤٦) مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهِ.
(٢) كَذَا فِي النُّسخِ وَالنُّسخِ الْخَطِيئَةِ مِنْ مُسْنَدِ أَحْمَدَ وَنُسخَةٍ مِنْ شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ وَأَطْرَافِ
الْمُسْنَدِ (١٢٣٨١). وَصَوَابُهُ: «عُمَارَةُ» كَمَا فِي بَقِيَّةِ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ، وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ
٢٠١/٢١، ٢٦١.

(٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٧٢٥٥) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بَنِ رَاشِدٍ بِهِ.

(٤) فِي م: «يَزِيدُ». وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٠٢/٣٢.

(٥) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٧٢٦٥)، وَالرَّامَهْرَمَزِيُّ فِي الْمَحْدَثِ الْفَاصِلِ ٤٧٦/١، وَالْمَزِيُّ
فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ٢٠٣/٢١ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بِهِ.

التمهيد الليث بن سعد من يقول فيه : عن عروة ، عن عمرة ، عن عائشة^(١) .

وأجمع العلماء على أن الأمة إذا تزوجت فزنت ، أن عليها نصف ما على الحرة البكر من الجلد ؛ لقول الله عز وجل : ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْكَ بِفَحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النساء : ٢٥] . والإحصان في كلام العرب على وجوه ؛ منها الإسلام ، ومنها العفة ، ومنها التزويج ، ومنها الحرية . إلا أنه في الإمام هلهنا على وجهين ؛ منهم من يقول : ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْنَ ﴾ : زوجن أو تزوجن . ومنهم من يقول : إحصائها إسلامها . فمن قرأ : (أحصن) . بفتح الألف ، فمعناه : تزوجن أو أسلمن ، على مذهب من قال ذلك . وأما من قرأ بضم الألف ، فمعناه : زوجن ، أى : أخصن بالأزواج ، يريد : أخصنهن غيرهن ، يعنى الأزواج بالنكاح . وقد قيل : أخصن بالإسلام ، فالزوج يُخصنها ، والإسلام يُخصنها . والمعنيان مُتداخِلان في القولين . فممن قرأ بضم الألف وكسر الصاد في ﴿أحصن﴾ . ابن عباس ، وأبو الدرداء ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وطاؤش ، وعكرمة ، وابن كثير ، والأعرج ،

(١) أخرجه أحمد ٤٢١/٤٠ (٢٤٣٦١) ، وابن ماجه (٢٥٦٦) ، والنسائي في الكبرى (٧٢٦٤) ، والطحاوى في شرح المعاني ١٣٦/٣ من طريق الليث به .

وأبو جعفر، ونافع، وسالم^(١)، والقاسم، وأبو عبد الرحمن السلمى، وأبو التمهيد رجاء، ومحمد بن سيرين - على اختلاف عنه - وأبو عمرو، وقتادة، وعيسى، وسلام^(٢)، ويعقوب، وأيوب بن المتوكل^(٣)، وابن عامر، وأبو عبد الرحمن المقرئ. واختلف في ذلك عن الحسن وعاصم، فروى عنهما الوجهان جميعاً. وكان ابن عباس يقول: إذا أخصن بالأزواج. وكان يقول: ليس على الأمة حد حتى تُخصن بزواج^(٤). وروى عطية بن قيس، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء مثله. وهو مذهب كل من قرأ بهذه القراءة. وروى أهل مكة عن عمر بن الخطاب ما يضارع هذا المذهب. روى عمرو بن دينار وعطاء بن أبي رباح، عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، عن أبيه، أنه سأل عمر بن الخطاب عن الأمة كم حدها؟ فقال^(٥): أَلَقْتُ فَرْوَتَهَا وَرَاءَ الدَّارِ^(٦). قال أبو عبيد^(٧): لم يُردَّ عمر رضي الله عنه

(١) فى م : « سلام » .

(٢) فى ر ، ي : « سالم » .

(٣) أيوب بن المتوكل الأنصارى البصرى، ثقة ضابط له اختيار تبع فيه الأثر، قرأ على سلام والكسائى، وروى عن عبد الرحمن بن مهدي، توفي سنة مائتين. التاريخ الكبير ١/ ٤٢٤، غاية النهاية ١/ ١٧٢.

(٤) فى ر : « وتزوج » .

والأثر أخرجه سعيد بن منصور (٦١٥، ٦١٦ - تفسير)، وابن أبي شيبة ٩/ ٥١٩.

(٥) بعده فى ر : « إذا » .

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦١٢) من طريق عمرو وعطاء به، وأخرجه سعيد بن منصور

(٢٠٩٣) من طريق عمرو - وحده - به.

(٧) غريب الحديث لأبى عبيد ٣/ ٣٠٥، ٣٠٦.

الشهيد بقوله هذا^(١) الفَرْوَة بعينها ؛ لأنَّ الفَرْوَة جِلْدَةُ الرَّأْسِ ، كذا قال الأصمعيُّ ، وكيف تُلْقَى جِلْدَةُ رَأْسِهَا مِنْ وَرَاءِ الدَّارِ ، ولكنَّ إِنَّمَا أَرَادَ بِالْفَرْوَةِ الْقِنَاعَ ، يقولُ : ليس عليها قِنَاعٌ ولا حِجَابٌ ؛ لَأَنَّهَا تَخْرُجُ إِلَى كُلِّ مَوْضِعٍ يُرْسَلُهَا أَهْلُهَا إِلَيْهِ ، لا تَقْدِرُ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنْ ذَلِكَ ،^(٢) ولذلك لا تَكَاذُ^(٣) تَقْدِرُ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنَ الْفُجُورِ ، فَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ لَا حَدَّ عَلَيْهَا إِذَا فَجَّرَتْ ؛ بهذا^(٤) المعنى . قال : وقد رَوَى تصديقُ هذا في حديثِ مُفَسِّرٍ ، حَدَّثَنَا هُذَيْلٌ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ ، عَنْ عَيْسَى بْنِ عَاصِمٍ ، قَالَ : تَذَاكَرْنَا يَوْمًا قَوْلَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ هَذَا ، فَقَالَ «سَعْدُ بْنُ حَرْمَلَةَ»^(٥) : إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ فِي الرَّعَايَا ، فَأَمَّا اللَّوَاثِي قَدْ أَحْصَيْنَهُنَّ مَوَالِيَهُنَّ ، فَإِنَّهُنَّ إِذَا أَحْدَثْنَ مُحِيدَنْ^(٦) . قال أبو عبيد : أَمَّا الْحَدِيثُ : فَرَعَايَا . وَأَمَّا الْعَرِيَّةُ : فَرَوَاعِي .

قال أبو عمر : ظاهرُ حديثِ عمرَ أَنَّ لَا حَدَّ عَلَى الْأُمَّةِ ، إِلَّا أَنْ تُخْصَنَ بِالتَّزْوِيجِ . وقد قيل : إِنَّ مَعْنَاهُ أَنْ لَا حَدَّ عَلَى الْأُمَّةِ ، كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ أَوْ لَمْ

(١) في ر : « هذه » .

(٢ - ٣) في ر ، ي : « وكذلك لا تقدر » .

(٣) عند أبي عبيد : « لهذا » .

(٤) في الأصل : « جابر » . وينظر تهذيب الكمال ٥٢٤ / ٤ .

(٥ - ٥) في الأصل : « سعد بن خولة » ، وفي م « سعيد بن حرملة » . وينظر التاريخ الكبير ٥٤ / ٤ .

(٦) في م : « جردن » .

تكن؛ لأنها لا حجاب عليها ولا قناع وإن كانت ذات زوج . وقد روى التمهيد
عن ابن عباس أن لا حد على عبد ولا ذمي^(١) . وهو محتمل^(٢) يحتمل
التأويل^(٣) . وروى عنه أيضا أن ليس على الأمة حد حتى تُحصن بحر^(٤) .
رواه ابن عينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عنه^(٥) . وهو قول
طاوس ، وعطاء . روى ابن جريج ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، أنه كان لا
يرى على العبد حدا إلا أن ينكح الأمة حر فيحصنها ، فيجب عليها شطر
الجلد . قال ابن جريج : قلت لعطاء : فرني عبد ولم يُحصن ، قال : جلد
غير حد^(٥) .

قال أبو عمر : هذا مذهب كل من لا يرى على الأمة حدا حتى
تنكح^(٦) ، أنها تؤدب وتجلد دون الحد إذا زنت . وتأولوا حديث أبي هريرة
وزيد بن خالد على هذا المعنى .

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦١٥ ، ١٣٦١٦) .

(٢ - ٢) في ر : « للتأويل » .

(٣) بعده في الأصل : « كنا عنده وصوايه مجمل يحتمل التأويل » .

وقال المصنف في الاستذكار ١٠٤/٢٤ من النسخة المطبوعة عن قول ابن عباس هذا : « إلا
أنه قول مجمل يحتمل التأويل » .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦١٩) عن ابن عينة به .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٢٠ ، ١٣٦٢١) عن ابن جريج به .

(٦) بعده في ر : « إلا » .

وَمَمَّنَ قَرَأَ بَفَتْحِ الْأَلِفِ وَالصَّادِ : (أَخْصَنَ) . عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ،
 وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ ، وَشَيْبَةُ بْنُ نَصَّاحٍ ، وَمُسْلِمُ بْنُ
 جُنْدُبٍ^(١) ، وَالزَّهْرِيُّ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَزُرَّ بْنُ حُبَيْشٍ ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ
 يَزِيدَ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَيَحْيَى^(٢) بْنُ وَثَّابٍ ، وَالْأَعْمَشُ ، وَطَلْحَةُ بْنُ
 مُصَرِّفٍ ، وَعِيسَى الْكُوفِيُّ ، وَطَلْحَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ ، وَابْنُ
 أَبِي لَيْلَى ، وَأَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ^(٣) ، وَعَاصِمُ الْجَحْدَرِيُّ ، وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ ،
 وَالْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ ، وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ ، وَحَمْزَةُ ، وَالْكَسَائِيُّ ، وَابْنُ إِدْرِيسَ .
 وَاخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ عَنْ عَاصِمٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ يَرَوْنَ
 الْحَدَّثَ عَلَى الْأُمَّةِ إِذَا زَنَتْ وَهِيَ مُسْلِمَةٌ ؛ ذَاتَ زَوْجٍ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ ذَاتِ زَوْجٍ ،
 خَمْسِينَ جَلْدَةً^(٤) . وَتَأْوِيلُ ﴿أَخْصَنَ﴾ عِنْدَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى
 وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَسْلَمَنَ . وَالثَّانِي ، عَفَفَنَ . وَلَيْسَ «عَفَفَنَ» بِشَيْءٍ ؛
 لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ : عَفَفَنَ ، ﴿فَإِنْ أَتَيْكَ بِفَاحِشَةٍ﴾ . يَعْنِي الزُّنَى .

(١) مسلم بن جندب أبو عبد الله الهذلي المقرئ ، تابعي مشهور ، كان من فصحاء الناس ،
 وكان معلم عمر بن عبد العزيز ، وكان عمر يثنى عليه وعلى فصاحته بالقرآن . تهذيب الكمال
 ٤٩٥ / ٢٧ ، وغاية النهاية ٢٩٧ / ٢ ، وتهذيب التهذيب ١٧٤ / ١٠ .

(٢) في ر : «إبراهيم» .

(٣) في م : «ثعلب» . وهو أبان بن تغلب أبو سعد - وقيل : أبو أمية - الربعي الكوفي الشيعي ،
 من أسنان حمزة الزيات ، أخذ القراءة عن طلحة بن مصرف وعاصم بن أبي النجود ، توفي سنة
 إحدى وأربعين ومائة . سير أعلام النبلاء ٣٠٨ / ٦ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٠٣) عن الحسن .

التمهيد

والله أعلم .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا أحمد بن جعفر بن مالك ، قال ^(١) : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا حجاج ، قال هارون : أخبرني معمر ، عن الزهري ، قال : سأله عنها فقال : تُقرأ : (أحصن) مفتوحة ^(٢) الألف ، وتفسيره على وجهين ^(٣) ؛ أسلمن وعففن .

ورواه وهيب ، عن هارون ، فجعل التفسير من قول هارون .

قال وهيب : أخبرنا هارون ، عن معمر ، عن الزهري : (فإذا ^(٤) أحصن) . منصوبة . قال هارون : وتفسير هذا على وجهين ؛ بعضهم يقول : إذا أسلمن . وبعضهم يقول : إذا عففن .

وروى الثوري ، عن حماد ، عن إبراهيم ، أن معقل بن مقرن ^(٥) المزني جاء إلى عبد الله بن مسعود ، فقال : إن جارية لي زنت . قال : اجلدها خمسين . قال : ليس لها زوج . قال : إسلامها إحصائها ^(٦) .

(١) بعده في ر : «حدثنا مالك قال» .

(٢) في ر ، ي : «بفتح» .

(٣) بعده في الأصل ، ي ، م : «على» .

(٤) في ر ، ي : «قرأ» .

(٥) في الأصل : «هارون» .

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٠٤) ، وابن جرير في تفسيره ٦/٦٠٩ ، والطبراني (٩٦٩١) من طريق سفيان به .

التمهيد وروى أبو إسحاق ، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ، ^(١) عن أبيه ^(٢) ، أنه كان يقرأ : (فإذا أخصن) . يقول : فإذا أسلمن .

وروى أهل المدينة عن عمر بن الخطاب ما وافق هذا المعنى ، وهو أصح إن شاء الله .

رواه يحيى بن سعيد الأنصارى ، عن سليمان بن يسار ، قال : أخبرني عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ، قال : أحدث ولائد من رقيق الإمارة ، فأمر بهن عمر بن الخطاب ، وأمر شباباً من شباب قريش فجلدوهن الحد . قال : فكنث فيمن جلدهن .

رواه عن يحيى بن سعيد ؛ مالك ^(٢) ، وابن جريج ^(٣) ، وابن عينة ^(٤) ، وغيرهم .

^(٥) وروى معمر ، عن الزهرى ، أن عمر بن الخطاب جلد ولائد من الخمس أبكاراً في الزنى ^(٥) .

(١ - ١) سقط من : ي .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٦٠٥) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٠٨) عن ابن جريج به .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٠٩) عن ابن عينة به .

(٥ - ٥) سقط من : ر ، ي .

والأثر أخرجه عبد الرزاق (١٣٦١١) عن معمر به .

قال أبو عمر: فهذا خلاف حديث: أَلْقَتْ فَرْوَتَهَا مِنْ وَرَاءِ الدَّارِ. عن التمهيد
عمر، وهو أثبت، واختلف عن أنس في هذه المسألة، فروى سلام بن
مسكين، عن حبيب بن أبي فضالة، عن صالح بن كريم^(١)، عن أنس، أنه
قال له^(٢) في أمة له: لا تجليدها، وما كان عليك من ذنب فعلى^(٣).

وروى هشيم، عن داود، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، قال: شهدت
أنس بن مالك يضرب إماءه الحد إذا زئبن، تزوجن أو لم يتزوجن^(٤).

وروى معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر في الأمة إذا زنت،
قال: إذا كانت ليست ذات زوج، جلدها سيدها نصف ما على المحصنات
من العذاب، وإن كانت ذات زوج، رفع أمرها إلى السلطان^(٥).

قال أبو عمر: ظاهر قول الله عز وجل يَفْضِي^(٦) أن لا حد على الأمة^(٧)
وإن كانت مسلمة إلا بعد التزويج، ثم جاءت الشئ بجليدها وإن لم

(١) في ي: «كدير».

(٢) ليس في: الأصل «م».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٢٣)، وابن حزم ١٦٥/١١ من طريق سلام بن مسكين به،
ورفعه عبد الرزاق: «سالم بن مسكين». وينظر تهذيب الكمال ٢٩٤/١٢.

(٤) أخرجه البيهقي ٢٤٣/٨ من طريق هشيم به.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦١٠) عن معمر به.

(٦) في ر: «يفضي».

(٧) في الأصل: «أمة».

التمهيد تُحصِنُ ، فكان ذلك زيادةً بيانٍ . قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَنَيْتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ . فوصفهنَّ بالإيمانِ ، ثم قال : ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحِشَةٍ﴾ [النساء : ٢٥] . والإحصانُ الترويضُ ههنا ؛ لأنَّ ذِكرَ الإيمانِ قد تقدَّم ، ثم جاءتِ السُّنَّةُ في الأَمَّةِ إذا زَنَّتْ ولم تُحصِنِ ، فقليل : جُلْدٌ دونَ الحدِّ . وقيل : بل الحدُّ . ويكونُ زيادةً بيانٍ ؛ كنيكاحِ المرأةِ على عَمَّتِها و^(١) خالَتِها ، ونحو ذلك ممَّا يطولُ ذِكرُه . وقد مضى مُكرِّراً^(٢) هذا المعنى في غير موضعٍ من كتابنا هذا . والحمدُ لله . قال الزهريُّ : مضتِ السُّنَّةُ أَنْ يَحُدَّ العبدُ والأَمَّةُ أهلُوهم في الزَّنى ، إلَّا أن يُزَفَّعَ أمرُهم إلى السلطانِ ، فليس لأحدٍ أن يَفْتاتَ عليه^(٣) .

قال أبو عمر : روى الثوريُّ ، عن عبدِ الأعلى ، عن ميسرة ، عن عليٍّ ، أنَّ النبيَّ ﷺ ، قال : « أَقِيمُوا الحدودَ على ما ملكت أيمانُكم »^(٤) .

واختلف الفقهاء في القولِ بهذا الحديثِ ؛ فقال مالكٌ : يحدُّ المولى

(١) في ر : « و » .

(٢) في ر ، ي : « تكرار » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٠٦) .

(٤) أخرجه أحمد ١٣٨/٢ ، ٣٥٢ (٧٣٦ ، ١١٣٧) ، والبزار (٧٦٢) ، والنسائي في الكبرى

(٧٢٦٨) ، والدارقطني ١٥٨/٣ من طريق الثوري به .

عبدَه وأَمَتَه في الزَّنى ، وشربِ الخمرِ ، والقذفِ ، إذا شهدَ عندَه الشَّهودُ ، التمهيد
ولا يقطعُه في السرقةِ ، وإنَّما يقطعُه الإمامُ . وهو قولُ الليثِ . وقال أبو
حنيفة : يُقيمُ الحدودَ على العبيدِ والإماءِ السلطانُ دونَ المولى ، في الزَّنى
وفى سائرِ الحدودِ . وهو قولُ الحسنِ بنِ حيٍّ . وقال الثوريُّ ، في رواية
الأشجعيِّ عنه : يحدُّه المولى في الزَّنى . وهو قولُ الأوزاعيِّ . وقال
الشافعيُّ : يحدُّه المولى في كلِّ حدٍّ ، ويقطعه . وحجَّته قولُ رسولِ الله
ﷺ : «إِذَا زَنَتْ أُمَّةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا» ^(١) . وقوله ﷺ : «أَقِيمُوا الْحُدُودَ
عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» . ورؤي عن جماعةٍ من الصحابةِ أنَّهم أقاموا
الحدودَ على عبيدهم ؛ منهم ابنُ عمرَ ، وابنُ مسعودٍ ، وأنسٌ ^(٢) ، ولا
مخالفَ لهم من الصحابةِ . ورؤي عن ابنِ أبي ليلى ، قال : أدركتُ بقايا
الأنصارِ يضربون الوليدةَ من ولائدِهِمْ - إذا زنت - في مجالسِهِمْ ^(٣) . وحجَّةُ
أبي حنيفةَ ومن قال بقوله ، ما رؤي عن الحسنِ ، وعبدِ الله بنِ مُخَيْرِيزٍ ،
ومسلمِ بنِ يسارٍ ، أنَّهم قالوا : الجمعةُ ، والزكاةُ ، والحدودُ ، والفئءُ ،
والحكْمُ ، إلى السلطانِ ^(٤) . ورؤي عن الأعمشِ أنَّه ذُكر له إقامةُ عبدِ الله بنِ

(١) تقدم تخريجه ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٣٦٠٤) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٥١٣/٩ - ٥١٥ ، وسنن

البيهقي ٢٤٣/٨ ، ٢٤٥ .

(٣) أخرجه البيهقي ٢٤٥/٨ .

(٤) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٥٥٣/٩ ، ٥٥٤ ، والمحلى ١٦٥/١١ .

التمهيد مسعودي حَدَّثَنَا بالشَّامِ ، فَقَالَ الْأَعْمَشُ : هُمُ أُمَرَاءُ حِثُّمَا ^(١) كَانُوا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِنَا الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ : « ثُمَّ لِيَبْعَهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ » . فَهَذَا عَلَى وَجْهِ الْأَخْتِيَارِ وَالْحِصْصِ عَلَى مَبَاعِدَةِ الزَّانِيَةِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْأُطْلَاعِ رُبَّمَا عَلَى الْمُنْكَرِ وَالْمَكْرُوهِ ، وَمِنَ الْعَوْنِ عَلَى الْخَبَثِ ، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَهْلِكُ وَفِينَا الْبِصَالِحُونَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ » ^(٢) . وَتَفْسِيرُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَوْلَادُ الزَّانِي .

وَقَدْ احْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ لَمْ يَرِ نَفْيَ الْإِمَاءِ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِنَ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ يَبْعُوهَا » . وَلَمْ يَقُلْ : فَانْفُوهَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي نَفْيِ الزُّنَاةِ فِي الْبَابِ قَبْلَ هَذَا ^(٣) . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَأَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ أَنَّ الْأُمَّةَ الزَّانِيَةَ لَيْسَ يَبْعُوهَا بِوَاجِبٍ لِأَزْمِ عَلَى رَبِّهَا ، وَإِنْ اخْتَارُوا لَهُ ذَلِكَ . وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ بِوَجُوبِ بَيْعِهَا إِذَا زَنْتَ فِي الرَّابِعَةِ ؛ مِنْهُمْ دَاوُدُ وَغَيْرُهُ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى ^(٤) التَّغَائُنِ فِي الْبَيْعِ ، وَأَنَّ الْمَالِكَ الصَّحِيحَ

(١) فِي ر ، ي : « حَيْث » .

(٢) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٩٣٤) .

(٣) يَنْظُرُ مَا تَقْدَمُ ص ١١٣ - ١١٦ .

(٤) بَعْدَهُ فِي النُّسخِ : « أَنْ » . وَالْمُثَبِّتُ يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ .

١٦٠٤ - مالك، عن نافع، أن عبدًا كان يقوم على رقيق الخمس، وأنه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها، فجلده عمر بن الخطاب ونفاه، ولم يجلد الوليدة لأنه استكرهها.

المالك جائز له أن يبيع ما له القدر الكبير بالتافه اليسير، وهذا لا التمهيد خلاف فيه بين العلماء إذا عرف قدر ذلك. واختلفوا فيه إذا لم يعرف قدر ذلك؛ فقال قوم: إذا عرف قدر ذلك جاز، كما تجوز الهبة لو^(١) وهب. وقال آخرون: عرف قدر ذلك أو لم يعرف، فهو جائز إذا^(٢) كان رشيدًا، حرًا بالغًا. والحجة لمن ذهب هذا المذهب قوله ﷺ: «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَلَا يَبْغِ حَاضِرٌ لِبَادٍ»^(٣). وسنوضح هذا المعنى في أولى المواضع به من كتابنا هذا إن شاء الله.

والضفيّر الحبل، قيل: من سَعَفِ النخيل. وقيل: من^(٤) حبل الشَّعْرِ. والله أعلم بالصواب.

وذكر مالك في هذا الباب، عن نافع، أن عبدًا كان يقوم على الاستذكار رقيق الخمس، وأنه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع عليها،

القبس

(١) في ي: «لمن».

(٢) في ر، ي: «إن».

(٣) تقدم تخريجه في ٣٧٧/١٧.

(٤) ليس في: الأصل، ي، م.

الاستذكار فجَلَدَه عمرُ بنُ الخطابِ ونفاه، ولم يَجْلِدِ الوليدةَ لأنه استكرهها^(١).

وفى هذا الحديث جلدُ العبيد إذا زنوا ونفَيْهِم، وهذا كله عن عمرٍ خلافُ ما روى عنه أهلُ مكة^(٢) فى الأمة إذا زنت: أَلَقَتْ فَرْوَتَهَا وراءَ الدارِ^(٣). أى: لا حدَّ عليها. وروى عن أنسٍ، أنه كان يجلدُ إماءَه إذا زَنَيْنَ، تزوَّجن أو لم يتزوَّجن^(٤). وروى ذلك عن عليٍّ وابنِ مسعودٍ^(٥). وبه قال إبراهيمُ النخعي، والحسنُ البصريُّ^(٦). وإليه ذهب مالكٌ، والأوزاعيُّ، والليثُ، وعثمانُ البُثِّيُّ، وأبو حنيفةٌ، والشافعيُّ، وعبيدُ اللهِ بنُ الحسنِ، وأحمدُ، وإسحاقُ.

وروى معمرٌ، عن الزهرى، عن سالمٍ، عن ابنِ عمرَ، فى الأمة إذا زنت، قال: إذا كانت ليست ذات زوج جلدُها سيدها نصفَ ما على المُحصَناتِ مِنَ العذابِ، وإن كانت ذات زوج رَفَعَ^(٧) أمرها إلى

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧٠٢)، ورواية يحيى بن بكير (٤/١٣) و- مخطوط، ورواية أبي مصعب (١٧٧٣). وأخرجه الشافعي ٢٣٣/٧، والبيهقي ٢٤٣/٨ من طريق مالك به.

(٢) فى النسخ: «العراق». وهو خطأ، والمثبت مما تقدم ص ١٨٧.

(٣) تقدم تخريجه ص ١٨٧.

(٤) تقدم تخريجه ص ١٩٣.

(٥) تقدم تخريجه ص ١٩١، ١٩٢.

(٦) تقدم تخريجه ص ١٩٠.

(٧) فى م: «يضع».

قال أبو عمر: أما ظاهر القرآن فهو شاهد بأن الأمة لا حد عليها حتى تُحصن بزواج؛ قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَمِنْ فَتْيَتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]. فوصفهن عز وجل بالإيمان، ثم قال عز وجل: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْكَ بِفَحِشَةٍ﴾. والإحصان التزويج ههنا؛ لأن ذكر الإيمان قد تقدم، ثم جاءت السنة في الأمة إذا زنت ولم تُحصن، جُلِدَت دون الحد. وقيل: ^(٢) «بل الحد» ويكون زيادة بيان؛ كنيكاح المرأة على عمتيها وعلى خالتيها، ونحو ذلك، وقد أوضحناه في مواضع من كتابنا. والحمد لله.

قال أبو عمر: اختلف العلماء في إقامة^(*) السادة الحدود على عبيدهم؛ فقال مالك: يحد المولى عبده وأمته في الزنى وشرب الخمر والقذف، إذا شهد عليه^(٣) الشهود، ولا يحدّه إلا بالشهود، ولا يقطعه في السرقة، وإنما يقطعه الإمام. وهو قول الليث. واختلف أصحاب مالك في ذلك، على ما

(١) تقدم تخريجه ص ١٩٣.

(٢ - ٢) في ح، ه: «بالحد»، وفي م: «بل بالحد». والمثبت مما تقدم ص ١٩٤.

(*) إلى هنا ينتهي الحرم في مخطوط الأصل، والمشار إليه ص ١٧٦.

(٣) في ح، ه: «عنه».

الاستدكار ذكرنا عنهم في كتاب « اختلافهم ». وقال أبو حنيفة : يُقيم الحدود على العبيد والإماء السلطان دون المولى ، في الزنى وفي سائر الحدود . وهو قول الحسن بن حي . وقال الثوري في رواية الأشجعي عنه : يحدّه المولى في الزنى ^(١) . وهو قول الأوزاعي ^(٢) . وقال الشافعي : يحدّه المولى في كل حد . وهو قول أحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور . واحتج الشافعي بقول رسول الله ﷺ : « إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها » ^(٣) . وقوله عليه الصلاة والسلام : « أقيموا الحدود على ما ملكت أيماكم » ^(٤) .

وروي عن جماعة من الصحابة ، أنهم أقاموا الحدود على عبيدهم ^(٥) ، منهم ابن عمر ، وابن مسعود ، وأنس ، ولا مخالف لهم من الصحابة . وروي عن ^(٦) ابن أبي ليلى ، أنه قال : أدركت بقايا الأنصار يضربون ^(٧) الوليدة من ^(٨) ولائدهم إذا زنت في مجالسهم .

(١) بعده في ح ، هـ ، م : « وفي سائر الحدود » .

(٢) في ح ، هـ : « الحسن بن حي » .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) تقدم تخريجه ص ١٩٤ .

(٥) في الأصل ، م : « ما ملكت أيماهم » .

(٦ - ٦) في الأصل ، م : « أبي » ، وفي هـ : « ابن » .

(٧ - ٧) في الأصل : « الولادة في » .

(٨) تقدم تخريجه ص ١٩٥ .

الموطأ
١٦٠٥ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أن سليمان بن يسار أخبره
أن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال : أمرني عمر بن
الخطاب في فتية من قريش ، فجلدنا ولأئد من ولأئد الإمارة خمسين
خمسين في الزنى .

الاستذكار
وروى الثوري ، عن عبد الأعلى ، عن ميسرة^(١) ، عن علي ، أن^(٢) النبي
ﷺ قال : « أقيموا الحدود على ما ملكت أيماكم »^(٣) .
وحجة أبي حنيفة ما روى عن الحسن ، وعبد الله بن مخيريز ، ومسلم
ابن يسار ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم ، أنهم قالوا : الجمعة ،
« والزكاة »^(٤) ، والحدود ، والفتى ، والحكم إلى السلطان^(٥) .
مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، أنه أخبره أن
عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال : أمرني عمر بن الخطاب في
فتية من قريش ، فجلدنا ولأئد من ولأئد الإمارة خمسين خمسين في
الزنى^(٦) .

القبس

- (١) في الأصل : « جميلة » وفي م : « أبي جميلة » . وينظر تهذيب الكمال ١٩٤ / ٢٩ .
(٢) في ج ، هـ : « عن » .
(٣) تقدم تخريجه ص ١٩٤ .
(٤ - ٤) سقط من : ح .
(٥) تقدم تخريجه ص ١٩٥ .
(٦) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧٠٤) ، ورواية يحيى بن بكير (٤ / ١٣) - مخطوط .
وأخرجه البيهقي ٢٤٢ / ٨ من طريق مالك به .

ما جاء في المَغْتَصَبَةِ

١٦٠٦ - قال يحيى : قال مالك : الأمرُ عندنا في المرأة تُوجدُ حاملاً ولا زوج لها ، فتقولُ : استكْرِهْتُ . أو : تزَوَّجْتُ . أنَّ ذلك لا يُقبلُ منها ، وأنها يُقامُ عليها الحدُّ ، إلا أن يكونَ لها على ما ادَّعت من

الاستدكار ورواه ابنُ جريج وابنُ عُيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان مثله وبمعناه^(١).

وروى معمرٌ ، عن الزهرى ، أن عمرَ بنَ الخطابِ جلدَ^(٢) ولأئدَ من الخُمُسِ^(٣) أبكاراً^(٤) في الزنى^(١).

وهذا كله واضحٌ ، في أن الأمة إذا زنت حُددت وإن لم تكن مُحَصَّنَةً بزواج^(٤) حرٍّ أم^(٤) عبدٍ.

بابُ ما جاء في المَغْتَصَبَةِ

قال مالك : الأمرُ عندنا في المرأة تُوجدُ حاملاً ولا زوج لها ، فتقولُ :

القبس

(١) تقدم تخريجه ص ١٩٢ .

(٢ - ٢) في م : « ولا يرى من الخمسين إنكاراً » .

(٣) في ح ، هـ : « الخمسين » . والمثبت مما تقدم ص ١٩٢ .

(٤ - ٤) في ح ، هـ : « ولا » .

الموطأ
النكاح بَيِّنَةٌ ، أو على أنها اسْتُكْرِهَتْ ، أو جاءت تَدْمَى إن كانت بِكْرًا ،
أو اسْتَغَاثَتْ حتى أُتِيَتْ وهي على ذلك ، أو ما أَشْبَهَ هذا من الأمر الذي
تَبْلُغُ به فَضِيحَةٌ نَفْسِهَا . قال : فإن لم تأتِ فيه بشيءٍ مِنْ هذا ، أُقِيمَ
عليها الحَدُّ ، ولم يُقْبَلْ منها ما ادَّعَتْ مِنْ ذلك .

الاستذكار
اسْتُكْرِهَتْ . أو : تزوجت . أَنَّ ذلك لا يقبلُ منها ، وَأَنَّهَا^(١) يُقَامُ عليها
الحَدُّ ، إلا أن يكونَ لها على ما ادَّعَتْ مِنَ النكاحِ بَيِّنَةٌ ، أو على أنها
اسْتُكْرِهَتْ ، أو جاءت تَدْمَى إن كانت بِكْرًا ، أو اسْتَغَاثَتْ حتى أُتِيَتْ
وهي على ذلك ، أو ما أَشْبَهَ هذا مِنَ الأمر الذي تَبْلُغُ به فَضِيحَةٌ نَفْسِهَا ،
قال : فإن لم تأتِ بشيءٍ مِنْ هذا ، أُقِيمَ عليها الحَدُّ ، ولم يُقْبَلْ منها ما
ادَّعَتْ مِنْ ذلك^(٢) .

قال أبو عمر : قد مضى القولُ في هذا البابِ في بابِ الرِّجْمِ ، عندَ
قولِ عمرَ بنِ الخطابِ : الرِّجْمُ في كتابِ اللهِ حقٌّ على مَنْ زَنَى مِنْ
الرجالِ والنساءِ^(٣) إذا أَحْصَنَ إذا قامتِ البينةُ^(٤) ، أو كان الحَبْلُ^(٤)

القبس

(١) في ح ، هـ : «وإنما» .

(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٤/١٣ و، ظ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٧٧٥) .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل .

(٤) في ح ، هـ : «الحمل» .

الاستدكار أو الاعتراف^(١) . فجعل وجود الحبل^(٢) كالبينة والاعتراف ، فلا وجه لإعادة ما قد مضى ، إلا أنا نذكر منه طرفاً هنا ، فنقول : إنه قد روى عن عمر خلاف ما رواه مالك عنه ، وإن كان إسناد حديث مالك أعلى ولكنه محتيل للتأويل .

روى عبد الرزاق^(٣) ، عن الثوري ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب قال : بلغ عمر أن امرأة متعبدة حملت ، فقال عمر : أراها^(٤) قامت من الليل تُصلي ، فخشعت فسجدت ، فأتاها غار من الغواة فتجشمتها^(٥) . فأنته فحدثته بذلك سواء^(٦) ، فخلى سبيلها .

وعن ابن عيينة ، عن عاصم بن كليب الجرمي ، عن أبيه ، أن أبا موسى كتب إلى عمر في امرأة أتاها رجل وهي نائمة ، فقالت : إن رجلاً أتاني وأنا نائمة ، فوالله ما علمت حتى قذف في مثل شهاب النار . فكتب عمر : ^(٧) تهمايئة تنوّم^(٨) ، قد كان يكون مثل هذا . وأمر أن يُدرا عنها الحد^(٨) .

(١) تقدم ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٢) في ح ، هـ : «الحبل» .

(٣) عبد الرزاق (١٣٦٦٤) .

(٤) في مصدر التخريج : «أراها» .

(٥) في ح ، هـ : «فتحمتها» . وفي مصدر التخريج : «فتحشمتها» .

(٦) في الأصل : «سرا» .

(٧ - ٧) في ح ، هـ : «بماهته ليومه» .

(٨) عبد الرزاق (١٣٦٦٦) .

الاستذكار

وروى عن عمر أيضاً، أنه أتى بامرأة حُبلى بالموسم وهي تبكى، فقالوا: زنت. فقال عمر: ما يُكيك؟ فإن المرأة ربما استكرهت على نفسها. يُلَقَّنُها ذلك، فأخبرت أن رجلاً ركبها^(١) وهي^(٢) نائمة، فقال: لو قتلْتُ^(٣) هذه لخشيْتُ أن يدخل ما بين هذين الأخشبين النار. وخلقى سبيلها^(٤).

وروى عن عليّ، رضى الله عنه، أنه قال لشراحة حين أقرت بالزنى: لعلك غصبت على نفسك. فقالت: بل أتيْتُ طائعة غير مُكرهة^(٥).

واختلف الفقهاء فى الرجل والمرأة يوجدان فى بيت، فيقرآن بالوطء ويدعيان الزوجية؛ فقال مالك: إن لم يُقيما^(٦) البيّنة بما ادّعيا من الزوجية بعد إقرارهما^(٧) بالوطء، أو^(٨) بعد أن شهد عليهما به، أُقيم عليهما الحد. قال ابن القاسم: إلا أن يكونا طارئين. وقال عثمان

(١ - ١) ليس فى : الأصل ، ه ، م .

(٢) فى ح : « قبلت » .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٢٦ .

(٤) تقدم تخريجه ص ٩٣ .

(٥) فى الأصل : « يقيم » .

(٦ - ٦) سقط من : ح ، ه .

الاستدكار البتّي: إن كان يُرى قبل ذلك يدخل إليها و^(١) يذكُرُها، أو كانا طارئَيْن لا يُعرفان قبل ذلك، فلا حدٌّ عليهما، وإن كانا لم يأتيا شيئاً من هذا، فهما زانيان ما اجتمعا وعليهما الحدُّ. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا وُجد رجلٌ وامرأةٌ وأقرا بالوطء، وادّعى أنهما زوجان، لم يُحدّا، ويُخلّى بينه وبينها. وهو قول الشافعي.

قال أبو عمر: لا خلاف علمته^(٢) بين علماء السلف والخلف، أن المُكرهَةَ على الزنى لا حدٌّ عليها إذا صحَّ إكراهها واغتصابها نفسها.

وقد قال رسول الله ﷺ: «تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استُكِرَها عليه»^(٣).

والأصلُ المجتمعُ عليه، أن الدماءَ المحقونة^(٤) الممنوع منها بالكتاب والسنة، لا ينبغي أن يُراق شيءٌ منها ولا يُستباح إلا بيقين، واليقينُ الشهادةُ القاطعة، أو الإقرارُ الذي يقيمُ عليه صاحبه، فإن لم يكن ذلك، فلا يُخطئ الإمام في العفو خيرٌ له من أن يُخطئ في

(١) في ح، ه: «أو».

(٢) سقط من: ح، ه.

(٣) تقدم تخريجه في ٤٧٧/١٥.

(٤) سقط من: ح، ه، م.

الموطأ
قال مالك : والمُغتَصَبَةُ لا تُنكِحُ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ نَفْسَهَا بِثَلَاثِ
حِيضٍ ، فَإِنْ ارْتَابَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا ، فَلَا تُنكِحُ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ نَفْسَهَا مِنْ
تِلْكَ الرَّيَّةِ .

الاستدكار
العُقُوبَةُ ، فَإِذَا صَحَّتِ التُّهْمَةُ ، فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي تَعْزِيرِ الْمُتَهَمِ ^(١) وَتَأْذِيهِ
بِالسَّجْنِ وَغَيْرِهِ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وقد مضى القولُ في صَدَاقِ الْمُغْتَصَبَةِ ^(٢) فِي صَدْرِ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ ^(٣) ،
فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَةِ ذَلِكَ هُنَا فِي هَذَا الْبَابِ .

قال مالك : وَأَمَّا الْمُغْتَصَبَةُ ^(٢) لَا تُنكِحُ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ نَفْسَهَا بِثَلَاثِ
حِيضٍ ، فَإِنْ ارْتَابَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا ، فَلَا تُنكِحُ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ نَفْسَهَا مِنْ تِلْكَ
الرَّيَّةِ .

قال أبو عمر : قَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ هَذَا الْمَعْنَى وَمَا فِيهِ
لِلْعُلَمَاءِ ^(٣) ، وَنُعِيدُهُ مُخْتَصَرًا هُنَا ؛ لِإِعَادَةِ مَالِكٍ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ .

قال مالك : إِذَا زَنَى الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ ثُمَّ أَرَادَ نِكَاحَهَا ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ بَعْدَ
أَنْ يَسْتَبْرَأَ مِنْ مَائِهِ الْفَاسِدِ ^(٤) بِثَلَاثِ حِيضٍ ^(٤) .

القبس

(١) بعده في ح : « تأييده » ، وفي ه : « تأنيبه » .

(٢ - ٢) سقط من : ح ، ه ، م .

(٣) ينظر ما تقدم في ٢٣٣/١٨ - ٢٣٥ .

(٤ - ٤) ليس في : الأصل ، م .

الاستدكار قال : وإن عقد عليها النكاح قبل أن يستبرئها ، فهو كالنكاح^(١) في العدة ، ولا تحل له أبداً إن كان وطئها^(٢) في ذلك^(٣) .

قال مالك : وإذا تزوج امرأة حرة فدخل بها ، فجاءت بولد بعد شهر ، أنه لا ينكحها أبداً ؛ لأنه وطئها في عدة . وقال الشافعي : يجوز نكاح الزانية وإن كانت حبل من زنى ، ولا يطؤها حتى يستبرئها ، وأحب إلى ألا يعقد عليها حتى تضع . وقال زفر : إذا زنت المرأة فعليها العدة ، وإن تزوجت قبل انقضاء العدة ، لم يجر النكاح . وقال أبو حنيفة في رجل رأى امرأة تزنى ثم تزوجها ، فله أن يطأها^(٤) قبل أن يستبرئها ، كما لو رأى امرأته تزنى لم يحرم عليه وطؤها عنده . وقال محمد بن الحسن : لا أحب له أن يطأها حتى يستبرئها ، وإن تزوج امرأة وبها حمل من زنى ، جاز النكاح ،^(٥) ولا يطؤها حتى تضع^(٥) . ولم يفرق بين الزانى وغيره . وقال عثمان البتي : لا بأس بتزويج الزانية الزانى وغيره ، وأحب إلى ألا يقربها وفيها ماء خبيث . وقال أبو يوسف : النكاح فاسد إذا كان الحمل من زنى . وهو قول

(١) في ح ، هـ : « كالنكاح » .

(٢) في الأصل ، ح ، هـ : « وطئها » ، وفي م : « وطؤها » . والمثبت يقتضيه السياق .

(٣) في ح : « نكاحه ذلك لها » ، وفي هـ : « نكاحه ذلك منها » .

(٤ - ٤) في ح : « حتى » .

(٥ - ٥) سقط من : ح ، هـ .

الثوري، ^(١) وزاد الثوري: وكان الحمل منه.

وقد روى عن أبي يوسف ^(١) كقول أبي حنيفة. وقال الأوزاعي: لا يتزوج الزاني الزانية إلا بعد حيضة، وأحب إلى أن تحيض ثلاثاً ^(٢).

قال أبو عمر: أما حجة مالك، فإنه قاس استبراء الرحم من الزنى بثلاث حيض في الحرّة على حكم النكاح الفاسد المفسوخ؛ لأن حكم النكاح الفاسد عند الجميع كالنكاح الصحيح في العدة، فكذلك الزنى؛ لأنه لا يُستبرأ ^(٣) الرحم عنده ^(٣) في حرة بأقل من ثلاث حيض؛ قياساً على العدة. وحجة الشافعي وأبي حنيفة، أن العدة في الأصول لا تجب إلا بأسباب تقدّمها؛ من نكاح ثم طلاق أو موت، ولم يكن قبل الزنى سبب ^(٤) تجب العدة بزواله، فلذلك ^(٥) لم يجب عندهم فيه عدة، والقياس عندهم في الحمل

(١ - ١) سقط من: ح، هـ.

(٢) في ح، هـ: «حيضة ثلاثاً».

(٣ - ٣) في الأصل، م: «رحم غيره».

(٤) في الأصل، م: «يسبب».

(٥) في الأصل: «فكذلك»، وفي م: «وكذلك».

الحَدُّ فِي الْقَذْفِ وَالنَّفْيِ وَالتَّعْرِضِ

الاستدكار مثله في استبراء الرحم .

وقد احتجَّ الشافعي بالحديث عن عمر، أنه حدَّ غلامًا وجاريةً فجرا، ثم حرص^(١) على أن يجمع بينهما فأبى الغلام^(٢). قال : فلم يكن عنده أن عليها عدة من زنى، ولا مخالف له من الصحابة. قال : فلا وجه لمن جعل ماء الزانى كماء المطلق، فقاسه عليه وأباح للزانى نكاحها دون عدة؛ لأن العدة فيها حق للزوج وعبادة عليَّة؛ لقوله عز وجل : ﴿وَأَخْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق : ١] . ولقوله عز وجل : ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ﴾ [الأحزاب : ٤٩] . والعدة من الزنى لو وجبت لم يكن للزانى فيها حق، وهو سائر الناس فيها سواء؛ لأنه لا فراش له ولا ولد يلحق به، فلما لم يُمنع الزانى من نكاحها لم يُمنع غيره.

بَابُ الْحَدِّ فِي الْقَذْفِ وَالنَّفْيِ وَالتَّعْرِضِ

القبس

مسائل القذف : لا خلاف أن الله عز وجل جعل الأعراض ثلث الدين في أبواب المنهيات، وصانها بالتغليظ فيها رجماً في الفرج، فإنه من

(١) في م : «خرج على» .

(٢) أخرجه الشافعي ١٢/٥، وابن أبي شيبة ٢٤٨/٤، والبيهقي ١٥٥/٧.

العرض ، وحداً في النسب ؛ لأنه سبب من أسباب الأحكام ، فقال عز وجل : القبس ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآية [النور : ٤] . فصانه بالحد وقصر به عن الزنى ؛ ليبيّن تفاوت المراتب في المعاصي والفحشاء ، والرمي الذي يوجب الحد كل ما عاد إلى الفرج ، وغير ذلك فيه الأدب من السب والإذابة ، إلا أن الشريعة ألحقت حكم الولاء بحكم الفرج في أن جعلته ^(١) قطعة منه ؛ لقوله ﷺ في الحديث الصحيح : «الولاء لخدمة النسب» ^(٢) . فإذا وقع النفي فيه جرى الحد عليه إنزالاً له في تلك المنزلة ، وزاد مالك رحمة الله عليه على الفقهاء التعريض ، فجعل له حكم التصريح ، قال : لأنه قول يفهم منه القذف ، فوجب فيه الحد ، أصله التصريح ، لا سيما والكناية عند العرب أبلغ في المخاطبات من التصريح . وخالف في ذلك الشافعي وأبو حنيفة ، وفي ذلك منهما ^(٣) عجبان عظيمان ؛ أما أحدهما ، فلا عذر للشافعي في إسقاط الحد في التعريض ؛ لأنه عربي فصيح لم يخف عليه ما في الكناية من الإفهام ، فإنها أبلغ من صريح الكلام . وأما أبو حنيفة ، فهو أعجمي ، فلا يشتكر عليه الجهل بهذه المسألة ، فأراد أن يتفصح ويتفقه ليثبت دعواه في العربية ، فقال : لو قال رجل لامرأة ^(٤) : زنايت في الجبل . وجب عليه الحد .

(١) في ج ، م : « جعلتها » .

(٢) تقدم تخريجه في ٣٠/١٥ .

(٣) في د ، ج : « فيهما » .

(٤) في ج ، م : « لامرأته » .

والزُّنُوءُ هو الرُّقْيُ ، فخاف أبو حنيفة أن يُريدَ ^(١) : زَنَيْتَ . فيأتى بالهمز ليُخْفِيَ السَّبَّ ^(٢) . وهذا رجوع إلى مذهب مالك في إيجاب الحد بالتعريض . وفروع القذف كثيرة ، أمهاتها مسألتان :

الأولى : اختلف العلماء في حد القذف ؛ فمنهم من قال : هو حق لله عز وجل . قال به أبو حنيفة . وقالت طائفة : هو حق للآدمي . قال به الشافعي . وعن مالك الروايتان ؛ المشهور أنه حق للآدمي . وقد بينا في « صريح الخلاف » وتخليصه أن فيه شائبة حق لله ، وشائبة حق للآدمي . إلا أن المُغْلَبَ شائبة حق الآدمي ، والمُعَوَّلُ لمن قال : إنه حق للآدمي . وقوف استيفائه على مطالبة الآدمي ، وليس للقوم مُتَعَلِّقٌ به احتفالاً ، إلا أنهم قالوا : لو كان حقاً للآدمي لما تشطر بالرق والحرية . قلنا : قد يتشطر حق الآدمي بالرق والحرية كالنكاح والطلاق . فإن قيل : لو كان حقاً ^(٣) للآدمي لجاز إسقاطه بالعفو كالقصاص . قلنا : كذلك نقول في إحدى الروايتين : يجوز العفو فيه ^(٤) مطلقاً . والقول بالعفو إذا أراد سترًا ضعيف . وقد بينا ذلك في كتب المسائل .

الثانية : اتفق علماء الأمصار على أن القاذف إذا تاب قبلت شهادته . وخالفهم أبو حنيفة أخذًا بظاهر قول الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً ﴾

(١) في د : « يزيد » .

(٢) في د : « السب » .

(٣) سقط من : ج .

(٤) في ج ، م : « عنه » .

١٦٠٧ - مالك ، عن أبي الزناد ، أنه قال : جلد عمر بن عبد العزيز عبداً في فريضة ثمانين . قال أبو الزناد : فسألت عبد الله ابن عامر بن ربيعة عن ذلك ، فقال : أدركت عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، والخلفاء هلم جراً ، فما رأيت أحداً جلد عبداً في فريضة أكثر من أربعين .

مالك ، عن أبي الزناد ، أنه قال : جلد عمر بن عبد العزيز عبداً^(١) في فريضة ثمانين . قال أبو الزناد : فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك ، فقال : أدركت عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، والخلفاء هلم جراً ،

أبدأ^(٢) [النور : ٤] . وعجبنا له ، متى^(٣) تفرشت تميم ؟ ألم يتيق في الدين ظاهراً إلا القبس تركه ، أفلم يتيق عليه إلا مراعاة هذا ؟ ! ولوراعاه كما يجب لقال : إن التوبة تعمل فيه ؛ لقوله بعد ذلك : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور : ٥] . وهذا الاستثناء يرجع إلى جميع ما تقدم قبله . وقال أبو حنيفة : يرجع إلى أقرب مذكور كالضمائر . وقد بيّنا ذلك في « مسائل الخلاف » ، والذي أوجب عليه هذا جهله باللغة ، فليس يمتنع في الاستثناء المتعقب للجمل أن يرجع إلى جميعها ؛ فإن قيل : لو رجع إلى الجميع لسقط الجلد بالتوبة . قلنا : إنما تؤثر التوبة في إسقاط حقوق الله عز وجل إجماعاً ، وقد لا تؤثر فيها كما تقدم . وقد استوفينا ذلك في « مسائل الخلاف » ، فليُنظر فيه .

(١) بعده في ح : (له) .

(٢ - ٢) في م : (تفرست تميم) .

الاستدكار فما رأيتُ أحداً منهم جلدَ عبداً^(١) في فِزْيَةِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ^(٢) .

قال أبو عمر: روى سفيان الثوري، عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، قال: كان أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان لا يجلدون العبدَ في القذف إلا أربعين، ثم رأيتُهم يزيدون على ذلك^(٣) .

قال أبو عمر: قوله: ثم رأيتُهم . يعنى الأمراء بالمدينة، ليس الخلفاء الثلاثة الذين ذكروهم . وقد روى عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه،^(٤) من طريق^(٥) أنه كان يجلدُ العبدَ في الفِزْيَةِ أربعين، من كتاب «ابن أبي شيبَةَ»^(٦)، «وعبد الرزاق»^(٧)، وغيرهما .

واختلف أهل العلم في العبدِ يقذفُ الحرُّ كم يُضْرَبُ؟ فقال أكثر العلماء: حدُّ العبدِ في القذفِ أربعون جلدةً، سواءً قذف حرّاً أو عبداً .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧٠٦)، وبرواية يحيى بن بكير (٤/١٣) - مخطوط، وبرواية أبي مصعب (١٧٧٨) . وأخرجه عبد الرزاق (١٣٧٩٤)، والبيهقي ٢٥١/٨ من طريق مالك به .

(٢) ليس في : الأصل .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٧٩٣)، وابن أبي شيبَةَ ٥٠٢/٩، والبيهقي ٢٥١/٨ من طريق سفيان الثوري به .

(٤ - ٤) ليس في : الأصل، م .

(٥) ينظر مصنف ابن أبي شيبَةَ ٥٠٢/٩ .

(٦) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٣٧٨٨، ١٣٧٨٩) .

رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ^(١).

وَرَوَى الثَّوْرِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: يُجْلَدُ الْعَبْدُ فِي الْفِرْيَةِ أَرْبَعِينَ^(٢). وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَمَجَاهِدٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَطَاوُسٌ، وَالْحَكَمُ، وَحَمَادٌ، وَقَتَادَةُ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٣). وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ، وَاللَيْثُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهُمْ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ. وَحُجَّتُهُمُ الْقِيَاسُ لِلْعَبِيدِ عَلَى الْإِمَاءِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْإِمَاءِ: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ قَالَ فِي عَبْدٍ قَذَفَ حَرًّا: يُجْلَدُ ثَمَانِينَ^(٤). وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٥)، وَعَمْرُو بْنُ حَزْمٍ، وَقَبِيصَةُ ابْنُ ذَوَيْبٍ، وَابْنُ شَهَابٍ الزَّهْرِيُّ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٦). وَإِلَيْهِ

(١) ينظر الخراج لأبي يوسف ص ٣٤١.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٧٨٩)، والبيهقي ٢٥١/٨ من طريق الثوري به.

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق ٤٣٦/٧، ٤٣٧، ومصنف ابن أبي شيبة ٥٠٢/٩ - ٥٠٣،

والخراج لأبي يوسف ص ٣٤١.

(٤) ينظر أخبار القضاة لوكيع ٩/٣.

(٥) سقط من: م.

(٦ - ٦) في الأصل، م: «محمد». وينظر مصنف ابن أبي شيبة ٥٠٢/٩.

الاستدكار ذهب الأوزاعي ، وأبو ثور ، وداود .

حدثني خلف بن قاسم ، قال : حدثني محمد بن القاسم بن شعبان ، قال : حدثني أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا حميد^(١) بن مسعدة ، قال : أخبرنا سليم بن أخضر ، عن ابن عون وعوف ، أن عمر بن عبد العزيز كتب في المملوك يقذف الحر ، قال : يُجلد ثمانين .

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٢) ، قال : حدثنا أبو أسامة ، قال : حدثني جرير بن حازم ، قال : قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة ؛ أما بعد ، فإنك كتبت إلى تسأل عن العبد يقذف الحر كم يُجلد ؟ وذكر أنه بلغك أني كنت أجلبه^(٣) إذ أنا^(٤) بالمدينة أربعين جلدة ، ثم جلدته في آخر عملي ثمانين جلدة ، وإن جلدتي الأول كان رأيا رأيت ، وإن جلدتي الآخر وافق كتاب الله تعالى ، فاجلبه ثمانين جلدة .

قال^(٤) : وحدثني ابن مهدى ، عن سفيان ، عن عبد الله بن أبي بكر ، قال : ضرب عمر بن عبد العزيز العبد في القذف ثمانين .

قال أبو عمر : ظن داود وأهل الظاهر أن عمر بن عبد العزيز ومن قال

(١) في الأصل ، م : « أحمد » . وينظر تهذيب الكمال ٣٩٥ / ٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٥٠٣ / ٩ ، ٥٠٤ .

(٣ - ٢) في الأصل ، م : « إذا زنى » .

(٤) ابن أبي شيبة ٥٠٤ / ٩ .

الاستدكار

بقوله ، إنما جلدوا العبد في القذف ثمانين ؛ فرارًا عن قياس العبيد على الإمام ، وليس كذلك ، بل المعنى الذي ذهبوا إليه نفس^(١) القياس ؛ لأن الله عز وجل أمر في كل من قذف محصنة أن يُجلد ثمانين جلدة إلا أن يأتي بأربعة شهداء ، والمحصنات لا يدخل فيهن المحصنون إلا بالقياس ، وقد أجمع علماء المسلمين ، أن المحصنين^(٢) حكمهم في ذلك حكم المحصنات قياسًا ، وأن من قذف حرًا عفيفًا مسلمًا كمن قذف حرّة عفيفة مسلمة . وهذا ما لا خلاف فيه بين أحد من علماء^(٣) الأمة ؛ فمن رأى أن^(٤) الحد حق يجب للمقذوف ؛ سواء كان قاذفه حرًا أو عبدًا ، قال : حد القاذف للحر المسلم البالغ ثمانون جلدة ، حرًا كان أو عبدًا ؛ لأن الله تعالى لم يخص قاذفًا حرًا من قاذف عبد ، إذا كان المقذوف حرًا مسلمًا ، فليس ههنا نفى قياس لمن أنعم النظر وسلم من الغفلة ، ومن قال : الحد إنما يُراعى فيه القاذف ؛ فإن كان عبدًا حدّ حدّ العبيد ، كما يضرب في الزنى نصف حدّ الحر^(٥) . وهذا تصريح بالقياس . وهو قول الخلفاء الراشدين ، وجمهور علماء المسلمين . وبالله التوفيق .

القياس

(١) في الأصل : « تفسير » .

(٢) بعده في الأصل ، م : « في ذلك كلهم » .

(٣) بعده في الأصل ، م : « هذه » .

(٤) سقط من : ح ، ه ، م .

(٥) بعده في ه ، م : « إنما يراعى فيه القاذف » .

١٦٠٨ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ رُزَيْقِ بْنِ حُكَيْمٍ ، أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ : مِصْبَاحٌ . اسْتَعَانَ ابْنًا لَهُ ، فَكَأَنَّهُ اسْتَبْطَأَهُ ، فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ لَهُ : يَا زَانٍ . قَالَ رُزَيْقٌ : فَاسْتَعْدَانِي عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَجْلِدَهُ قَالَ ابْنُهُ : وَاللَّهِ لَئِنْ جَلَدْتَهُ لَأُبَوِّئَنَّ عَلَى نَفْسِي بِالزُّنَى . فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ أَشْكَلَ عَلَيَّ أَمْرُهُ ، فَكَتَبْتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَهُوَ الْوَالِي يَوْمَئِذٍ - أَذْكَرُ لَهُ ذَلِكَ ، فَكَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ : أَنْ أَجِزُ عَفْوَهُ . قَالَ رُزَيْقٌ : وَكَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَيْضًا : أَرَأَيْتَ رَجُلًا افْتَرَى عَلَيْهِ أَوْ عَلَى أَبَوَيْهِ ، وَقَدْ هَلَكَ أَوْ أَحَدُهُمَا . قَالَ : فَكَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ : إِنْ عَفَا فَأَجِزْ عَفْوَهُ فِي نَفْسِهِ ، وَإِنْ افْتَرَى عَلَى أَبَوَيْهِ وَقَدْ هَلَكَ أَوْ أَحَدُهُمَا ، فَخُذْ لَهُ بَكْتَابٍ مِنَ اللَّهِ ، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ سَتْرًا .

مَالِكٌ ، عَنْ «رُزَيْقِ بْنِ حُكَيْمٍ» ، أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ : مِصْبَاحٌ . اسْتَعَانَ ابْنًا لَهُ ، فَكَأَنَّهُ اسْتَبْطَأَهُ ، فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ لَهُ : يَا زَانٍ . قَالَ رُزَيْقٌ : فَاسْتَعْدَانِي عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَجْلِدَهُ قَالَ ابْنُهُ : وَاللَّهِ لَئِنْ جَلَدْتَهُ لَأُبَوِّئَنَّ^(٢) عَلَى نَفْسِي بِالزُّنَى . فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ أَشْكَلَ عَلَيَّ أَمْرُهُ ، فَكَتَبْتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَهُوَ الْوَالِي يَوْمَئِذٍ - أَذْكَرُ لَهُ ذَلِكَ ، فَكَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ : أَنْ أَجِزْ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «يَزِيدُ بْنُ حَلِيمٍ» ، وَفِي م : «زُرَيْقُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَيْلِيُّ» . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٧٩/٩ ، وَالْإِكْمَالُ ٤٧/٤ .
(٢) فِي الْأَصْلِ : «لَأُبَوِّينَ» ، وَفِي ح : «لَا لَوْ» . وَلَأُبَوِّينَ : أَيْ لِأَعْتَرِفَنَّ . يَنْظُرُ التَّاجُ (ب وَ أ) .

الموطأ قال يحيى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ الْمُفْتَرِي عَلَيْهِ يَخَافُ إِنْ كُشِفَ ذَلِكَ مِنْهُ أَنْ تَقُومَ عَلَيْهِ يَبِئْسَ ، فَإِذَا كَانَ عَلَى مَا وَصَفْتُ فَعَفَا ، جَازَ عَفْوُهُ .

الاستدكار عَفْوُهُ . قَالَ رُزَيْقٌ : وَكَتَبْتُ إِلَى عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَيْضًا : أَرَأَيْتَ رَجُلًا افْتَرَى عَلَيْهِ أَوْ عَلَى أَبَوَيْهِ وَقَدْ هَلَكَ أَوْ أَحَدُهُمَا .^(١) قَالَ : فَكَتَبْتُ إِلَى عَمْرِو : إِنْ عَفَا فَأَجِزْ عَفْوَهُ فِي نَفْسِهِ ، وَإِنْ افْتَرَى عَلَى أَبَوَيْهِ وَقَدْ هَلَكَ أَوْ أَحَدُهُمَا^(٢) ، فَخُذْ لَهُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ سَتْرًا .

قال مالك : وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ الْمُفْتَرِي عَلَيْهِ يَخَافُ إِنْ كُشِفَ ذَلِكَ مِنْهُ أَنْ تَقُومَ عَلَيْهِ يَبِئْسَ ، فَإِذَا كَانَ عَلَى مَا وَصَفْتُ فَعَفَا ، جَازَ عَفْوُهُ^(٣) .

قال أبو عمر : اختلف العلماء في حدِّ القذف ؛ هل هو حقٌّ^(٣) لله عزَّ وجلَّ كالزَّنى لا يجوزُ فيه عفوٌ ، أو هو حقٌّ من حقوقِ الآدميين كالقتلِ يجوزُ فيه العفوُّ ؟ واختلف قولُ مالكٍ في ذلك أيضًا ؛ فمرة قال : العفوُّ عن حدِّ القذفِ جائزٌ ؛ بلغ الإمام أو لم يبلغ . وهو قولُ الشافعي وأبي يوسف ،^(١) ومرة قال : لا يجوزُ فيه العفوُّ إذا بلغ الإمام^(٢) . ومرة قال : لا يجوزُ فيه العفوُّ إلا أن يريدَ صاحبه سَتْرًا على نفسه . وهذا نحوُ القولِ الأولِ

القبس

(١ - ١) سقط من : ح ، هـ .

(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٣/٤ ظ ، هـ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٧٨٠) .

(٣) سقط من : م .

١٦٠٩ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه قال في رجل قذف قومًا جماعة: إنه ليس عليه إلا حد واحد.

قال مالك: وإن تفرقوا فليس عليه إلا حد واحد.

الاستدكار الذي أجاز فيه "العفو عن القاذف" (١). وقال أبو حنيفة وأبو يوسف - في رواية محمد عنه - (٢) ومحمد (٣): لا يصح العفو عن حد القذف؛ بلغ الإمام أولم يبلغ. وهو قول الثوري والأوزاعي. وروى بشر بن الوليد، عن أبي يوسف، أن عفوّه يصح، كقول الشافعي. وقال أبو جعفر الطحاوي: لما كان حد القذف يسقط بتصديق المقدوف (٤) للقاذف، دل أنه حقّ للآدمي لا حقّ لله.

قال أبو عمر: العفو في حقوق الآدميين إذا عفووا جائز بإجماع.

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه قال (٥) في رجل قذف جماعة: إنه ليس عليه إلا حد واحد. قال مالك: وإن تفرقوا فليس عليه إلا حد واحد (٦) (٥) (٦).

(١ - ١) في الأصل: «عفو»، وفي ح: «حد». وفي ه: «عبد». وينظر المحلى ٢٨٨/١١.

(٢ - ٢) سقط من: ح، ه، م.

(٣) في ح، ه، م: «القذف».

(٤ - ٤) سقط من: ح.

(٥ - ٥) سقط من: ه.

(٦) الموطأ برواية أبي مصعب (١٧٨٢).

^(١) قال أبو عمر: روى معمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: ^(١) الاستدكار إذا جاءوا جميعاً فحدّ واحد، وإن جاءوا متفرّقين أخذ لكل إنسان بحدّه ^(٢).
 وذكر أبو بكر ^(٣)، قال: حدّثنى أبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، في الذي يقذف القوم جميعاً، قال: إن كان في كلام واحد فحدّ واحد، وإن فرّق فلكل واحد منهم حدّ، والسارق مثل ذلك.
 وعبد الرزاق ^(٤)، عن ابن جريج، عن هشام، عن أبيه مثله إلى آخره.
 قال أبو عمر: في هذه المسألة للعلماء أقوال؛ أحدها، أنه ليس على قاذف الجماعة إلا حدّ واحد، تفرّقوا أو اجتمعوا، ^(٥) كقول مالك. وهو قول طاوس ^(٥)، وعطاء، والزهرى، وقتادة، وإبراهيم النخعي في رواية حماد عنه. وهو قول الثوري، وأحمد، وإسحاق.
 ذكر عبد الرزاق ^(٦)، عن الثوري، عن سليمان الشيباني، وجابر، وفراس ^(٧)، كلهم عن الشعبي، في الرجل يقذف القوم جميعاً، قال: إذا

(١ - ١) سقط من: ح.

(٢) في مصدر التخريج: «لحلة».

والأثر أخرجه عبد الرزاق (١٣٧٧٧) عن معمر به.

(٣) ابن أبي شيبة ٤٩٧/٩.

(٤) عبد الرزاق (١٣٧٧٨).

(٥ - ٥) في الأصل، م: «وهو قول مالك وطاوس».

(٦) عبد الرزاق (١٣٧٧٣).

(٧) في ح، ه: «فارس». وينظر تهذيب الكمال ١٥٢/٢٣.

الاستدكار فرَّق . ضُرب لكلِّ إنسانٍ منهم ، وإن جمَعَهُم فحدُّ واحدٌ . قال الثوري :
وقال حمادٌ : حدُّ واحدٌ جمعٌ أو فرَّق .

وعن معمرٍ ، عن الزهري ، قال : إن قَذَفَهُم جميعًا فحدُّ واحدٌ ،
مُجتمعين جاءوا^(١) أو مُفترقين^(٢) .

والآخرُ ، إن قَذَفَهُم شتَّى فلكلِّ واحدٍ منهم حدٌّ ،^(٣) وإن قَذَفَهُم جميعًا
فحدُّ واحدٌ . والثالثُ ، أن لكلِّ واحدٍ منهم حدًّا^(٤) ؛ سواءً كان القذفُ
واحدًا ، أو قَذَفَ كلَّ واحدٍ منهم منفردًا .

واتفق مالكٌ ، وأبو حنيفةٌ ، وأصحابُهما ، والثوري ، والليثُ بنُ سعيدٍ ،
أنه إذا قَذَفَهُم بقولٍ واحدٍ أو أفرد كلَّ واحدٍ منهم ، فليس عليه إلا حدٌّ واحدٌ ما
لم يُحدِّثْ ثم يقذف بعد الحدِّ . وقال ابنُ أبي ليلي : إذا قال لهم : يا زناةُ . فعليه
حدٌّ واحدٌ ، وإن قال لكلِّ إنسانٍ^(٤) : يا زانٍ . فلكلِّ إنسانٍ^(٤) حدٌّ . وهو قولُ
الشعبيِّ في روايةٍ ، وقولُ أحمدَ أيضًا . وقال عثمانُ البتيُّ : إذا قَذَفَ جماعةً
فعليه لكلِّ واحدٍ منهم حدٌّ ، فإن قال لرجلٍ : زنيْتَ بفلانة . فعليه حدٌّ واحدٌ ؛
لأن أبا بكرَ وأصحابَه ضربَهم عمرٌ حدًّا واحدًا ، ولم يُحدِّثْهم للمرأة^(٥) .

(١) في الأصل : « كانوا » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٧٦٧) عن معمر به .

(٢ - ٢) سقط من : ح ، هـ .

(٤) في الأصل ، م : « واحد منهم » .

(٥) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٣٥٦٤ ، ١٣٥٦٥) ، وتفسير ابن جرير ١٧/١٦٣ .

الاستدكار

قال أبو عمر: تناقض البتّي في هذه المسألة، وليس ما احتجّ به من فعل عمر^(١) حجة؛ لأنّ المرأة لم تطلب حدّها عند عمر، وإنما الحدّ لمن طلبه وقام فيه، وهذا أيضاً من فعل عمر^(٢) يدلّ على أن حدّ القذف من حقوق الأدميين لا يقوم به السلطان، إلا أن يطلب المقذوف ذلك عنده. وقال الحسن بن حيّ: إذا قال: من دخل هذه الدار فهو زاني. ضرب لكلّ من دخلها الحدّ إذا طلب^(٣) ذلك. وقال الشافعيّ فيما ذكر عنه المزنّي: إذا قذف جماعة بكلمة واحدة فلكلّ واحد منهم حدّ، وإن قال: يابن الزانيّين. فعليه حدّان. وقال في «أحكام القرآن»: إذا قذف امرأته برجلٍ لاعن، ولم يُحدّ للرجل^(٤). وفي «البويطيّ» عنه مثل قول مالك.

قال أبو عمر: الحجة لمالك ومن قال بقوله حديث أنس وغيره^(٥)، أن هلال بن أميّة قذف امرأته بشريك بن سحماء، فرفع ذلك إلى النبيّ ﷺ، فلاعن بينهما، ولم يحدّه^(٦) لشريك^(٦). ولا يختلفون أن من قذف امرأته

القبس

(١ - ١) ليس في: الأصل.

(٢) في الأصل: «قال».

(٣) في الأصل، م: «الرجل».

(٤) في ح، ه: «عنده».

(٥) في الأصل، م: «يحد»، وفي ه: «يحدد».

(٦) أخرجه أحمد ٤٣٥/١٩ (١٢٤٥٠) ومسلم (١٤٩٦)، والنسائي (٣٤٦٨، ٣٤٦٩) من حديث أنس.

١٦١٠ - وحدثني عن مالك ، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصاري ، ثم من بني النجار ، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن ، أن رجلين استبأ في زمان عمر بن الخطاب ، فقال أحدهما للآخر : والله ما أبي بزاني ولا أمي بزانية . فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب ؛ فقال قائل : مدح أباه وأمه . وقال آخرون : قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا ، ترى أن تجلده الحد . فجلده عمر الحد ثمانين .

الاستذكار برجل فلاعن ، لم يُحد للرجل^(١) .

ومن حجة من قال : على قاذف الجماعة لكل واحد منهم حد . إجماعهم على أنه لو عفا أحد المقدوفين ، كان لمن جمعه القذف معه أن يقوم إن شاء لحدّه ، ولو كانوا عشرة أو أكثر فعفا التسعة ، كان للباقي القيام في حدّه ، وحدّ القاذف له ، ولو كان حداً واحداً لسقط بعفو^(٢) من عفا ، كما تسقط الدماء . ولهم في هذا من القول والاعتلال ما يطول ذكره ، وليس كتابنا هنا بموضع له .

مالك ، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصاري ، ثم من بني النجار ، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن^(٣) ، أن

القبس

(١) في الأصل ، م : « الرجل » .

(٢) في ح ، هـ : « لعفو » ، وفي م : « يعفو » .

(٣) بعده في الأصل : « بن حارثة » . وينظر تهذيب الكمال ٢٤٦ / ٣٥ .

قال مالك : لا حدٌ عندنا إلا في نفي ، أو قذف ، أو تعريض يُرى أن
قائله إنما أراد بذلك نفياً أو قذفاً ، فعلى من قال ذلك الحد تاماً .

رجلين استبنا (*) في زمانِ عمر بن الخطاب ، فقال أحدهما للآخر : والله ما
أبى بزان ولا أمي بزانية . فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب ؛ فقال قائل :
مدح أباه وأمه . وقال آخرون : قد كان لأبيه وأمه مدحٌ غير هذا ، نرى أن
تجلده الحد . فجلده عمر الحد ثمانين^(١) .

قال مالك : لا حدٌ عندنا إلا في نفي ، أو قذف ، أو تعريض يُرى أن
قائله إنما أراد بذلك نفياً أو قذفاً ، فعلى من قال ذلك الحد تاماً .

قال أبو عمر : اختلف العلماء في التعريض بالقذف ، هل يوجب الحد
أم لا ؟ يُروى عن عمر بن الخطاب أنه حد في التعريض ؛ روى معمر ، عن
الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، أن عمر كان يحد في التعريض
بالفاحشة^(٢) .

وابن جريج قال : أخبرني ابن أبي مليكة ، عن صفوان وأيوب ، عن

القبس

(*) من هنا نخرج في المخطوط هـ وينتهي ص ٣٠٩ .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧٠٨) ، وبرواية يحيى بن بكير (٤/١٣) - مخطوط ،
وبرواية أبي مصعب (١٧٧٩) . وأخرجه البيهقي ٢٥٢/٨ من طريق مالك به .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٧٣) عن معمر به ، وأخرجه البيهقي ٢٥٢/٨ من طريق الزهري

به .

الاستدكار عمر بن الخطاب ، أنه حدّ في التعريض . وقال ابن جريج : الذي حدّه عمر في التعريض عكرمة بن عامر بن هاشم^(١) بن عبد مناف بن عبد الدار ، هجا^(٢) وهب بن زمعة بن الأسود بن المطلب^(٣) بن أسيد ، فعرض له في هجائه ، سمعت ابن أبي مليكة يحدث بذلك^(٤) . وكان عثمان يرى الحدّ في التعريض .

ذكر أبو بكر^(٥) ، قال : حدّثنى معاذ ، عن^(٦) عوف ، عن أبي رجاء ، أن عمر وعثمان كانا يُعاقبان في الهجاء .

قال^(٦) : وحدّثنا عبد الأعلى ، عن الجلد^(٧) بن أيوب ، عن معاوية بن قرّة ، أن عثمان جلد الحدّ في التعريض .

وكان عمر بن عبد العزيز يحدّ في التعريض^(٨) . وذكر الأوزاعي ، عن

(١) في ح ، م ، ومصدر التخریج : « هشام » . وينظر جمهرة أنساب العرب ص ١٢٧ .
(٢ - ٢) في الأصل ، ح : « وهب بن ربيعة بن الأسود بن عبد المطلب » ، وفي م ، ومصدر التخریج : « وهب بن زمعة بن الأسود بن عبد المطلب » . والمثبت من الإصابة ٦/٦٢٣ ، وجمهرة أنساب العرب ص ١١٨ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٧٠٥) عن ابن جريج به .

(٤) ابن أبي شيبة ٩/٥٣٩ .

(٥) في ح : « بن » .

(٦) ابن أبي شيبة ٩/٥٣٨ .

(٧) في ح ، م : « خالد » . وينظر الإكمال ٣/١٨١ ، ولسان الميزان ٢/١٣٣ .

(٨) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٣٧١٨ - ١٣٧٢١) .

الزهرى ، أنه كان يَحُدُّ فى التعريض^(١) .^(٢) وهو قول الأوزاعى .

وعن سعيد بن المسيب روايتان ؛ إحداهما ، أنه أفتى بضرب الحدِّ فى التعريض^(٢)^(٣) . والثانية ، أنه قال : لا حدَّ إلا على مَنْ نصب الحدَّ نصباً^(٤) .

وقال الشافعى ، وأبو حنيفة ،^(٢) وأصحابُهما^(٢) ، والثورى ، وابنُ أبى ليلى ، والحسنُ بنُ حى : لا حدَّ فى التعريض فى القذف ، ولا يجبُ الحدُّ إلا فى التصريح بالقذف البين . إلا أن أبا حنيفة والشافعى يقولان : يُعزَّرُ^(٥) المُعرَّضُ بالقذف ويؤدَّبُ ؛ لأنه آذى ، ويُزجرُ عن ذلك . وقال أصحابُ الشافعى وأبى حنيفة : إن الخلاف فى ذلك بين الصحابة ؛ لأن عمرَ حدَّ - فى حديث مالك^(٢) وغيره^(٢) - ولم يُشاوِرْ فى قول الرجل : ما أبى بزان ولا أمى بزانية . إلا مَنْ إذا خالف قبل خلافه من الصحابة لا من غيرهم .

قال أبو عمر : قد روى أن عمرَ خالف فى ذلك غيره من الصحابة الذين شاوَرهم فى ذلك .

(١) أخرجه ابن أبى شيبة ٥٣٩/٩ من طريق الأوزاعى به .

(٢ - ٢) سقط من : ح .

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٣٧٠٩) .

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٣٧١٣) .

(٥) سقط من : خ .

الاستدكار ذكر أبو بكر^(١)، قال: حدثني ابن إدريس، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الرجال، عن أمه عمرة، قالت: استب رجلان؛ فقال أحدهما: ما أمي بزانة ولا أبي بزان. فشاور عمر القوم، فقالوا: مدح أباه وأمه. فقال عمر: لقد كان لهما من المدح غير هذا. فضربه. وممن قال: أن لا حد في التغريض. عبد الله بن مسعود، والقاسم بن محمد، والشعبي، وطاوس، والحسن، وحماد بن أبي سليمان^(٢).

وروى ابن عينة والثوري، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد^(٣)، قال: ما كنا نرى الحد إلا في القذف البيّن أو في النفي البيّن^(٤). وذكر أبو بكر^(٥)، قال: حدثني عبدة^(٦)، عن محمد^(٧) بن إسحاق، عن القاسم مثله.

قال^(٥): وحدثني ابن المبارك وعبد الرزاق، عن معمر، عن عبد الكريم، عن سعيد بن المسيّب، قال: لا حد إلا على من نصب الحد^(٧) نصبا.

(١) ابن أبي شيبة ٥٣٨/٩.

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٣٧١٠، ١٣٧١٤ - ١٣٧١٦)، والهداية ٥٧٢/٨.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٧١٤)، والبيهقي ٢٥٢/٨ عن الثوري ٤.

(٤ - ٤) سقط من: ح.

(٥) ابن أبي شيبة ٥٣٦/٩.

(٦) في الأصل: «شبهة».

(٧) في الأصل: «القذف».

الموطأ
قال مالك : الأمر عندنا أنه إذا نفى رجل رجلاً من أبيه ، فإن عليه
الحَدَّ ، وإن كانت أم الذي نفى مملوكةً ، فإن عليه الحَدَّ .

قال^(١) : وحَدَّثني غُنْدَرٌ^(٢) ، عن عوفٍ ، عن الحسنِ ، أنه قال : لا
يُجلدُ إلا مَنْ صرَّحَ بالقذفِ .

قال^(١) : وأخبرنا هشيمٌ ، عن منصورٍ ، عن الحسنِ ، قال : ليس عليه
حدٌّ حتى يقول : يا زانٍ . أو : يابنَ الزانيةِ .

قال مالك : الأمر عندنا أنه إذا نفى رجل رجلاً من أبيه ، فإن عليه
الحَدَّ ، وإن كانت أم الذي نفى مملوكةً ، فإن عليه الحَدَّ^(٣) .

قال أبو عمر : لا خلاف بين السلف والخلف من العلماء فيمن نفى
رجلاً عن أبيه وكانت أمه حرةً مسلمةً عفيفةً أن عليه الحَدَّ التامَّ ثمانين
جلدةً إن كان حرّاً ، واختلفوا إذا كانت أمه^(٤) أمةً أو ذميمةً .

ذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٥) ، قال : حَدَّثني شريكٌ ، عن جابرٍ ، عن
القاسمِ بن عبد الرحمنٍ ، عن أبيه ، قال : قال عبدُ اللهِ : لا حدٌّ إلا على
رجلين ؛ رجلٍ قذف محصنةً ، أو نفى رجلاً عن أبيه وإن كانت أمه أمةً .

القبس

(١) ابن أبي شيبة ٥٣٧/٩ .

(٢) في ح : « عبد الرزاق » .

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٥/١٣ و - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٧٨٤) .

(٤) ليس في : الأصل ، م .

(٥) ابن أبي شيبة ٥٠٥/٩ .

الاستذكار قال^(١) : وحديثي عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، قال : إذا نفى الرجل عن أبيه ، فإن عليه الحد وإن كانت أمه مملوكة .

قال^(١) : وحديثي ابن مهدى ، عن سفيان ، عن^(٢) سعيد الزبيدي ، عن حماد ، عن إبراهيم ، في الرجل يقول للرجل : لست لأبيك . وأمّه أمة أو يهودية أو نصرانية ، قال : لا يُجلد .

قال^(٣) : وحديثنا وكيع ، عن سفيان ، عن شيخ من الأزدي ، أن ابن هبيرة سأل عن الرجل ينفي الرجل عن أبيه وأمّه أمة ، الحسن والشعبي ، فقالا : يضرب الحد .

قال أبو عمر : الذي يدل عليه مذهب الشافعي وأبي حنيفة ، أن لا حد على من نفى رجلاً عن أبيه إذا كانت أمّه أمة أو ذميّة ؛ لأنه قاذف لأمه ، ولو صرح بقذفها لم يكن عليه حد . وذكر المزي ، عن الشافعي قال : وإن قال : يا بن الزاني . وكان أبواه حُرَّين مسلمين ، فعليه حدان . قال : ولا حد إلا على من قذف حرّاً بالغاً مسلماً ، أو حرّة بالغّة مسلمة . ولم يختلفوا أن من قذف مملوكة مسلمة أو كافرة ، أنه لا حد عليه للقذف ، وإن كان

(١) ابن أبي شيبة ٥٠٥/٩ .

(٢) في ح : (بن) .

(٣) ابن أبي شيبة ٥٠٦/٩ .

ما لا حَدَّ فيه

١٦١١ - مالكٌ : إن أحسنَ ما سَمِعَ في الأُمَّةِ يَقَعُ بها الرجلُ وله فيها شِرْكٌ ، أنه لا يُقَامُ عليه الحدُّ ، وأنه يُلْحَقُ به الولدُ ، وتُقَامُ عليه الجاريةُ حينَ حَمَلَتْ ، فيُعْطَى شُرَكَاءُوه حِصَصَهُم من الثمنِ ، وتكونُ الجاريةُ له .

قال مالكٌ : وعلى هذا الأمرُ عندنا .

الاستذكار

منهم مَنْ يرى عليه التعزيرَ للأذى ، ومنهم مَنْ يرى في ذلك الأدبُ .

بابُ ما لا حَدَّ فيه

قال مالكٌ : أحسنُ ما سَمِعْتُ في الأُمَّةِ يَقَعُ بها الرجلُ وله فيها شِرْكٌ ، أنه لا يُقَامُ عليه الحدُّ ، وأنه يُلْحَقُ به الولدُ ، وتُقَامُ عليه الجاريةُ حينَ حَمَلَتْ ؛ فيُعْطَى شُرَكَاءُوه حِصَصَهُم من الثمنِ ، وتكونُ الجاريةُ له . قال مالكٌ : وعلى هذا الأمرُ عندنا^(١) .

قال أبو عمر : هذا واضحٌ^(٢) في أنَّه^(٢) قد سَمِعَ الخلافَ في هذه المسألةِ ، واختارَ منه ما ذهبَ إليه وذكره في «موطئه» ، وله من السلفِ في

القبس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٣/٥٥ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٧٨٥) .

(٢ - ٢) في ح ، م : «لأنه» .

الاستدكار ذلك ، عبد الله بن عمر ، وشريح ، وإبراهيم^(١) ، وغيرهم ، ولم يُفرّق ابنُ عمرَ بين علم الواطئ بتحريمها عليه وبين جهله ، ولم يرَ عليه حدًّا وجعله خائنًا . وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ،^(٢) وقياس^(٣) أحدِ قولَي الشافعي ؛ لأنه قال في رجلٍ له أمةٌ هي أخته من الرضاعة وطئها عالمًا بالتحريم : فيها قولان ؛ أحدهما ، عليه الحد . والثاني ، لا حدُّ عليه ؛ لشبهة المِلْك الذي^(٤) له فيها .

وأما حديث ابنِ عمر ، فذكره أبو بكر^(٥) ، قال : حدّثنِي وكيعٌ ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ ، عن عميرِ بنِ نُميرٍ ، قال : سُئِلَ ابنُ عمرَ عن جاريةٍ بينَ رجلَينِ ، فوقعَ عليها أحدهما ، فقال : ليسَ عليه حدٌّ ، هو خائنٌ ، تُقَرَّمُ عليه قيمتها ويأخذها .

قال^(٥) : وحدّثنِي يحيى بنُ سعيدٍ ، عن سعيدٍ ، عن مغيرةٍ ، عن إبراهيمَ ، في جاريةٍ كانت بينَ رجلَينِ ، فوقعَ عليها أحدهما فحملت ، قال : تُقَرَّمُ عليه .

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٩/١٠ .

(٢ - ٢) في الأصل ، م : « والقياس » .

(٣) في الأصل ، م : « التي لا شبهة » .

(٤) ابن أبي شيبة ٨/١٠ ، ٩ .

(٥) ابن أبي شيبة ١٠/١٠ .

قال^(١) : وحديثي حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي ، عن حسن^(٢) بن صالح ، عن ليث ، عن طاوس ، في الجارية تكون بين الرجلين ، فيطؤها أحدهما ،^(٣) قال : عليه العقر^(٤) بالحصية .

قال أبو عمر : من درأ عنه الحد الحق به الولد ، وألزمه نصيب شريكه أو شركائه من صدق مثلهما ،^(٥) ولم يُقَوِّمها عليه ، ومن قَوِّمها عليه لم يُلْزَمه شيئاً من الصداق^(٦) .

وكان الحسن يقول : يُعْزَرُ ، وتَقَوِّمُ عليه . ذكره أبو بكر^(٧) ، عن يزيد ، عن هشام ، عن الحسن .

قال^(٨) : وحديثي كثير بن هشام ، عن جعفر بن بُرقان ، قال : بلغنا أن عمر بن عبد العزيز أتى بجارية كانت بين رجلين ، فوطئها أحدهما فحملت ، فاستشار في ذلك سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبيرة ، وعروة

(١) ابن أبي شيبة ١٠/١٠ ، ١١ .

(٢) في ح : « حسن » .

(٣ - ٣) في ح : « فإن عليه العقوبة » . والعقر : ما تعطاه المرأة على وطء الشبهة . النهاية ٢٧٣/٣ .

(٤ - ٤) جاءت هذه العبارة في الأصل ، ح بعد قوله : عن هشام ، عن الحسن . فاستصوبناها هنا لاستقامة السياق .

(٥) ابن أبي شيبة ١٠/١٠ .

الاستذكار ابن الزبير ، فقالوا : نرى أن يُجلدَ دونَ الحدِّ ، ويُقَوِّمُها^(١) قيمةً ، فيُدفعَ إلى شريكه نصفَ القيمةِ .

وقد روى عن سعيد بن المسيَّب في هذه المسألة قول آخر ؛ أنه يُجلدُ الحدَّ إلا سوطاً واحداً . رواه معمرٌ ، عن يحيى بن أبي^(٢) كثير ، قال : سُئِلَ سعيدُ بنُ المسيَّب ورجلان معه من فقهاء المدينة عن رجلٍ وطئ جاريةً له فيها شركٌ ، فقالوا : عليه الحدُّ إلا سوطاً واحداً^(٣) .

وذكر أبو بكر^(٤) ، قال : حدَّثني حفصُ بنُ غياثٍ ، عن داودَ بن أبي هندٍ ، عن سعيد بن المسيَّب ، في جاريةٍ كانت بين رجلين ، فوقَّعَ عليها أحدهما ، قال : يُضربُ تسعةً وتسعين سوطاً .

وقد جاء عن سعيد بن المسيَّب في ذلك أيضاً روايةٌ ثالثةٌ ؛ ذكرها عبدُ الرزاق^(٥) ، عن ابن جريج ، قال : أخبرني داودُ بن أبي عاصمٍ ، عن سعيد بن المسيَّب ، في رجلين بينهما جاريةٌ وطئها معا ، قال : يُجلدُ كلُّ واحدٍ منهما شطرَ العذابِ ، وإنما درأَ عنهما الرجمَ نصيبُ كلِّ واحدٍ

(١) في النسخ : « يقومونها » . وفي نسختين من المصنف : « يقيمونها » . والمثبت من بقية نسخ المصنف ٣٦٥/٩ ، ٣٦٦ (طبعة الرشد) .

(٢) ليس في الأصل ، م .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٥٦) عن معمر به .

(٤) ابن أبي شيبة ٩/١٠ .

(٥) عبد الرزاق (١٣٤٥٨) .

منهما ، وإن ولدت دُعي للولد^(١) القافة .

وعن معمر ، عن الزهرى ، فى رجل وطئ جارية له فيها شرك ، قال :
يُجلد مائة ، أحصن أو لم يُحصن ، وتُقَوَّم عليه هى وولدها ، ثم يغرم
لصاحبه الثمن . قال معمر : وأما ابنُ سُبْرمة وغيره من فقهاء الكوفة
فيقولون : تُقَوَّم عليه^(٢) ، ولا يُقَوَّم عليه ولدها^(٣) .

قال أبو عمر : مَنْ قَوَّمها عليه يوم^(٤) الوطء لم يُقَوَّم ولدها ، وَمَنْ قَوَّمها
بعدَ الوضع قَوَّم ولدها معها ، فغرم لشريكه نصفَ قيمتها ونصفَ قيمة
ولدها إن كانت بينهما نصفين .

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٥) ، قال : حدثنى رواد^(٦) بن الجراح ، عن
الأوزاعي ، عن مكحول ، فى جارية بين ثلاثة وقع عليها أحدهم ، قال :
عليه أدنى الحدّين ؛ مائة ، وعليه ثلثا ثمنها ، وثلثا عُقْرِها ، وثلثا قيمة الولد
إن كان .

(١) فى ح ، م : « الولد » .

(٢) بعده فى ح ، م : « هى وولدها ثم يغرم لصاحبه الثمن . قال معمر » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٥٥ ، ١٣٤٦١) عن معمر به .

(٤) فى ح : « يقوم » .

(٥) ابن أبي شيبة ٩/١٠ ، ١٠ .

(٦) فى النسخ : « داود » . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ٩/٢٢٧ .

وذكر عبد الرزاق^(١)، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، في
الجارية تكون بين الرجلين، فتلد من أحدهما، قال: يُدرأ عنه الحدُّ
بجهالته، ويضمن لصاحبه نصيبه ونصف ثمن ولده. قال: وإن كانت
بين أخوين، فوقع عليها أحدهما فولدت، قال: يُدرأ عنه الحدُّ، ويضمن
لأخيه قيمة نصيبه من الجارية، وليس عليه قيمة في ولدها؛ لأنه يعتق حين
يملكه.

قال أبو عمر: هذا على ما ذكرنا في كتاب العتق من مذهب
الكوفيين^(٢)، في أنه يعتق على الإنسان كل ما ملكه من ذى رحمٍ محرمٍ
منه.

قال عبد الرزاق^(٣): وقال لنا سفیان الثوري: أما نحن فنقول في هذه:
لا جلد ولا رجم ولكن تعزير.

ومذهب الأوزاعي فيها كمذهب الزهري^(٤) ومكحول؛ يضرب أدنى
الحدّين، أحصن أو لم يُحصن. وقال أبو ثور: عليه الحدُّ كاملاً؛ لأنه
وطئ فرجاً محرماً عليه، إذا كان بالتحريم عالماً.

(١) عبد الرزاق (١٣٤٦٢).

(٢) ينظر ما تقدم في ٤٦٩/١٩ - ٤٧١.

(٣) عبد الرزاق (١٣٤٦٣).

(٤) في ح: «مالك».

قال أبو عمر : ليس كل من وطئ فرجاً محرماً عليه وطؤه يلزمه الحد ؛ الاستدكار
 لإجماعهم أن لا حد على من وطئ صائماً أو معتكفاً أو محرمةً أو حائضاً ،
 وهى له زوجة أو أمة . والذي عليه جمهور الفقهاء ، أن شبهة الملك شبهة
 يسقط من أجلها الحد . وأحسن ما فيه عندي ، أنه يلزم الواطئ نصف
 صداق مثليها ، إن كان له نصفها ، ونصف قيمتها ، ويُدرأ عنه الحد . وبالله
 التوفيق .

وأما الرجل الغازي يطأ جارية من المغنم وله في المغنم نصيب ،
 فاختلف الفقهاء في هذا على غرار^(١) اختلافهم في الجارية تكون بين
 الرجلين فيطؤها أحدهما أو كلاهما ، فاختلف في ذلك قول مالك
 وأصحابه ، وسائر أهل العلم ؛ منهم من رأى الحد عليه ، ومنهم من لم ير
 عليه حداً ؛ لأن له فيها نصيباً ؛ فالذي رأى عليه الحد ، قال : ليس^(٢) له
 فيها^(٣) نصيب معلوم ولا حصة متعينة ، ولا ينفذ له في نصيبه عتق^(٤) ولا
 بيع^(٥) ، فكأنه لا نصيب له فيها حتى يُرزه له السلطان .

ذكر عبد الرزاق^(٤) ، عن ابن جريج ، عن نافع ، أن غلاماً لعمر بن

(١) غير واضحة في الأصل ، وفي ح ، م : « غير » . والمثبت يقتضيه السياق .

(٢ - ٢) في الأصل ، م : « عليه » .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل ، م .

(٤) عبد الرزاق (١٣٤٧٠) .

الاستدكار الخطاب وقع على وليدة من الخمس استكرهها فأصابها ، وهو أمير على ذلك الرقيق ، فجلده عمر الحد ونفاه ، وترك الجارية ولم يجلدها ؛ من أجل أنه استكرهها .

قال أبو عمر : ذكر هذا الخبر عبد الرزاق في باب الرجل يُصيبُ جارية من المَغْنَمِ ، وقد يُمكنُ أن يكونَ هذا الغلامُ عبدًا ، لا حقَّ له في الفیء ، وإنما فائدةُ هذا الخبرِ جلدُ العبدِ ونَفْيُهُ ، وأنَّ المُستكرهَةَ لا شيءَ عليها . وقد مضى ذلك كله في موضعه من كتابنا هذا^(١) . والحمدُ لله كثيرًا .

قال عبد الرزاق^(٢) : وأخبرنا ابنُ جريج ، قال : أخبرنا إسماعيلُ^(٣) ، أن رجلاً عَجَلَ فأصاب وليدةً من الخمسِ ، قال : ظننتُ أنها تحِلُّ لى . فقال على رضى الله عنه : إن له فيها حقًا . فلم يجلده من أجل الذى له فيها .

وذكر أبو بكر^(٤) ، قال : حدثنى وكيعٌ ، عن موسى بن عُبيدة ، عن بكرِ ابنِ داودَ ، أن عليًا أقام على رجلٍ وقع على جارية من الخمسِ الحدَّ .

قال أبو عمر : كلا الخبرين عن على منقطعٌ لا حُجَّةُ فيه ، ولا يُقطعُ به

(١) ينظر ما تقدم فى ٢٣٠/١٨ - ٢٣٥ .

(٢) عبد الرزاق (١٣٤٦٩) .

(٣) بعده فى الأصل ، م : « بن خالد » . وابن جريج يروى عن إسماعيل بن أمية ، وإسماعيل

ابن علية . وينظر تهذيب الكمال ٣٣٩/١٨ .

(٤) ابن أبى شيبة ١١/١٠ .

وذكر عبد الرزاق^(١) ، عن معمر ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيّب ،
في رجل وقع على جارية من المغنم قبل أن يُقسَم ، قال : يُجلد مائة إلا
سوطاً ؛ أحصن أو لم يُحصن .

وذكر أبو بكر^(٢) ، قال : حدّثنى يزيد بن هارون ، عن هشام ، عن
الحسن ، قال : إذا كان له في الفء شيء عُزِّر وتَقَوَّم عليه ، وكذلك في^(٣)
جارية بينه وبين رجل .

قال^(٢) : وحدّثنى هشيم ، عن إسماعيل بن سالم ، عن الحكم ، أنه
قال في رجل وطئ جارية من الفء ، قال : ليس عليه حدٌّ ؛ له فيها نصيب .
وقد روى عن سعيد^(٤) في ذلك خلاف ما تقدّم .

ذكر أبو بكر^(٢) ، قال : حدّثنى عبدة ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن
سعيد^(٤) بن المسيّب ، قال : ليس عليه حدٌّ إذا كان له فيها نصيب .

قال أبو عمر : هذا أولى ؛ لأن الدماء محذورة إلا بيقين ، ولأن يُخطئ
الإمام في العفو خير له من أن يُخطئ في العقوبة . وبالله التوفيق .

(١) عبد الرزاق (١٣٤٦٧) .

(٢) ابن أبي شيبة ١٠ / ١١ . وينظر ما تقدم ص ٢٣٣ .

(٣) ليس في : الأصل ، ح . والمثبت من م موافق لمصدر التخريج .

(٤ - ٤) سقط من : ح .

قال مالك ، فى الرجل يُحِلُّ للرجلِ جاريتَه : إِنَّه إن أصابها الذى أُحِلَّتْ له ، قُوِّمَتْ عليه يومَ أصابها ، حَمَلَتْ أو لم تحمِلْ ، ودُرِيَ عنه الحدُّ بذلك ، فإن حَمَلَتْ أُلْحِقَ به الولدُ .

قال مالك ، فى الذى يُحِلُّ للرجلِ جاريتَه : إنه إن أصابها الذى أُحِلَّتْ له قُوِّمَتْ عليه يومَ أصابها ، حَمَلَتْ أو لم تحمِلْ ، ودُرِيَ عنه الحدُّ بذلك ، فإن حَمَلَتْ أُلْحِقَ به الولدُ .

قال أبو عمر : فى هذا أيضًا أقوال ؛ أحدها هذا . والآخر ، أنها لا تُقَوَّمُ عليه إن لم تحمِلْ ، ويُعزَّران معًا إلا أن يكونا جاهلَيْن . والثالث ، أن الرقبة تَبْعُ للفرج ، فإذا أَحَلَّ له وطئها فهي هَبَّةٌ مقبوضةٌ ، فإن ادَّعى أنه لم يُرِدْ ذلك حُلْفٌ ، وقُوِّمَتْ على الواطئ ، حَمَلَتْ أو لم تحمِلْ ؛ ليكونَ وطؤه فى شُبْهَةٍ ، يُلْحَقُ به الولدُ . وقد قيل : إنه إذا أَحَلَّ له وطئها فقد وهبها له . إذا كان ممن يقرأ : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ ٥ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ٦ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ [المؤمنون : ٥ - ٧ ، المعارج : ٢٩ - ٣١] . ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ [الطلاق : ١] . والرابع ، ^(١) أنه زانٍ إن عليم ^(٢) أنه لا يَحِلُّ له وطءُ فرجٍ لم يملك رقبته وعليه الحدُّ ، وإن جهل وظنَّ أن مَنْ يملكها يجوزُ له التصرفُ فيما شاء منها ، دُرِيَ عنه الحدُّ .

قال مالك ، فى الرجل يَفْعُ على جارية ابنه أو ابنته : إنه يُدْرَأُ عنه ^{الموطأ} الحَدُّ ، وتُقَامُ عليه الجارية ، حمَلَتْ أو لم تحمِلْ .

قال مالك ، فى الرجل يَفْعُ على جارية ابنه أو ابنته : إنه يُدْرَأُ عنه الحَدُّ ، ^{الاستذكار} وتُقَامُ عليه الجارية ، حمَلَتْ أو لم تحمِلْ .

قال أبو عمر : على هذا جمهور العلماء ؛ أنه لا حدُّ على مَنْ وطئ أمةً أحدٍ من ولده ، وأظنُّ ذلك ، والله أعلم ، لما روى عن النبىِّ ﷺ ، أنه قال لرجلٍ خاطبه : «أنت ومالك لأبيك»^(١) . وقال ﷺ : «لا يُقَادُ بالولدِ الوالدُ»^(٢) . وأجمع الجمهور أنه لا يُقَطَّعُ فيما سرق من مالٍ ولده . فهذه كلها شُبُهَاتٌ يُدْرَأُ بها عنه الحدُّ . وأما تقويمُها عليه ، فلأن وطأه لها يُحرِّمُها على ابنه ، فكأنه استهلكها^(٣) . وليس له من ماله إلا القُوتُ عندَ الفقرِ والزَّمانِ ، وما استهلك من ماله غيرَ ذلك ضِمِنَه له ؛ ألا ترى أنه ليس له من مالٍ ولده إن مات وترك ولداً إلا الشُّدُسُ ، وسائرُ ماله لولده .

وهذا يبيِّن أن قوله ﷺ : «أنت ومالك لأبيك» . أنه ليس على التمليك ، وكما كان قوله عليه الصلاة والسلام : «أنت» . ليس على

القبس

(١) أخرجه أحمد ٢٦١/١١ (٦٦٧٨) ، وأبو داود (٣٥٣٠) ، وابن ماجه (٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو .

(٢) سيأتى تخريجه فى شرح الحديث (١٦٨٢) من الموطأ .

(٣) فى الأصل ، م : «استكرهها» .

الاستدكار التمليك ، فكذلك قوله عليه الصلاة والسلام : «ومالك» . ليس على التمليك ، ولكنه على البر به والإكرام له .

وقد أجمعوا أن الأب لو قتل ابن ابنه أو من الابن^(١) وليه ، لم يكن للابن أن يُقيد^(٢) من أبيه^(٣) في ذلك كله^(٣) . وهذا كله تعظيم حقوق الآباء والأمهات ، قال الله عز وجل : ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان : ١٤] . وقال عز وجل : ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت : ٨] . وقال عز وجل : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [٢٣] وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء : ٢٣ ، ٢٤] .

فأمر الله عز وجل الأبناء ببر الآباء وإكرامهما في حياتهما ، والدعاء لهما بعد وفاتهما . وثبت عن النبي ﷺ أنه عد في الكبائر عُقوق الأبوين^(٤) ، وأجمع العلماء على ذلك .

(١) في الأصل : «الأب» .

(٢) في النسخ : « يقبض » . والمثبت يقتضيه السياق .

(٣ - ٣) في ح : « لذلك » .

(٤) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٩٢٣) من الموطأ .

١٦١٢ - مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن عمر بن الموطأ الخطاب قال لرجل خرج بجارية لامرأته معه في سفر فأصابها ، فغارت امرأته ، فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فسأله عن ذلك فقال : وهبتها لي . فقال عمر : لتأتيني بالبينة أو لأزمتك بأحجارك . قال : فاعترفت امرأته أنها وهبتها له .

مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن عمر بن الخطاب قال لرجل الاستذكار خرج بجارية لامرأته معه في سفر فأصابها ، فغارت امرأته ، فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فسأله عن ذلك ، فقال : وهبتها لي . فقال عمر : لتأتيني على ذلك بالبينة أو لأزمتك بأحجارك^(١) . قال : فاعترفت امرأته أنها وهبتها له .

قال أبو عمر : هذا واضح في أن عمر رضي الله عنه رآه زانياً وكان مُحْصَنًا ، فمن هنا^(٢) أخبره أنه إن لم يُقِم البينة رُجم ، وفي اعتراف امرأته له بعد شكواها ، به ما يدل على أن الشبهات تُسقط الحدود . والله أعلم . وقد روى هذا الخبر ابن جريج ، عن عبد الله بن أبي بكر^(٣) . ورواه

القبس

(١) في الأصل ، م : « بالحجارة » .

(٢) في الأصل ، م : « ذلك » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٣٩) عن ابن جريج به .

الاستدكار أيضًا معمر، عن قتادة، وقال فيه: فلما سمعت المرأة ذلك قالت: صدق، قد كنت وهبتها له، ولكن حملتني الغيرة. فجلدها عمر حد القذف ثمانين، وخلقى سبيله^(١).

وهذا يدل على أن حد القذف أؤكد من حد الزنى، ألا ترى أن من وجب عليه القتل، ووجب عليه حدود، أنه لا يُقام عليه مع القتل إلا حد القذف؟ فإنه يُجلد للقذف ثم يُقتل، عند مالك وكثير من العلماء.

والذى خرج بجارية امرأته معه فى السفير هو هلال بن يساف الأنصارى، وامرأته التى شكّت به أم كلثوم بنت أبى بكر الصديق، أمها حبيبة بنت خارجة بن^(٢) زيد بن أبى زهير، وذلك موجود فى باب الرجل يُصيب وليدة امرأته فى كتاب «عبد الرزاق»^(٣).

وقد روى عن على بن أبى طالب، وعبد الله بن عمر مثل ما روى عن عمر، فى الذى يَقَع على جارية امرأته أن حدّه الرجم^(٤).

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٤٠) عن معمر به.

(٢) فى الأصل، م: «بنت».

(٣) عبد الرزاق (١٣٤٣٩). وفيه أن الرجل اسمه خبيب بن إساف، وأن زوجته هى حبيبة بنت خارجة، وهى أم أم كلثوم بنت أبى بكر، وأم كلثوم هى راوية القصة. وينظر الاستيعاب ٤٤٣/٢.

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٣٤٢٤، ١٣٤٢٥)، ومصنف ابن أبى شيبة ١٠/١٤، ١٥.

وقد روى عن عليٍّ ، أنه درأ عنه الحد^(١) . وهذا معناه أنه كان جاهلاً
بتحريم ذلك عليه لو صحَّ . والأولُ أصحُّ عنه .

وذكر عبدُ الرزاق^(٢) وغيره ، عن الثوريِّ ، عن سلمة بن كُهَيْلٍ ، عن
حُجَّيَّة بن عديٍّ ، أن امرأةً جاءت إلى عليٍّ ، قالت : إن زوجها وقع على
جارتها . فقال : إن تكوني صادقةً رجمته ، وإن تكوني كاذبةً جلدتك
ثمانين . فقالت : يا وَيْلَهَا ، ^(٣)غَيْرِي نَغْرَةٌ .

وذكر وكيعٌ ، عن إسماعيل بن أبي خالدٍ ، عن مُذْرِك^(٤) بن عُمارة ،
قال : جاءت امرأةٌ إلى عليٍّ ، فقالت : يا وَيْلَهَا ، إن زوجها وقع على
جارتها . فقال : إن كنتِ صادقةً رجمناه ، وإن كنتِ كاذبةً جلدناكِ^(٥) .
وقد روى مثلُ هذا عن النبي ﷺ ، من حديث النعمان بن بشير^(٦) .

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٤٨) ، وابن أبي شيبة ١٠/١٦ .

(٢) عبد الرزاق (١٣٢٦٥ ، ١٣٤٣٧) .

(٣ - ٣) في م : « غيري نفرة » . وغيري : فعلى من الغيرة . ونفرة : مغتظة ، يغلى جوفها غليان
القدر . النهاية ٣/٤٠١ ، ٥/٨٦ .

(٤) في مصدر التخريج : « مبارك » . وينظر الجرح والتعديل ٨/٣٢٧ ، والثقات ٥/٤٤٥ .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ١٠/١٢ عن وكيع به .

(٦) أخرجه أحمد ٣٠/٣٤٦ (١٨٢٩٧) ، وأبو داود (٤٤٥٨) ، والترمذي (١٤٥١) ،
والنسائي (٣٣٦٠) ، وابن ماجه (٢٥٥١) من حديث النعمان بن بشير قوله : « لأقضين فيها بقضية
رسول الله ﷺ ؛ لكن كانت أحلتها له لأجلدنه مائة جلدة ، وإن لم تكن أحلتها له لأرجمنه » .

الاستذكار وروى الأعمش ومنصور، عن إبراهيم، عن علقمة، قال: ما أبالي وقعت على جارية امرأتي، أو وقعت على جارية عوسجة. رجل من النخع^(١).

وذكر أبو بكر^(٢)، قال: حدثني ابن إدريس، عن هشام، عن الحسن وابن سيرين، أنهما كانا إذا سُئلا عن الرجل يقع على جارية امرأته، يتلوان هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ. إلى قوله: ﴿الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٥ - ٧، المعارج: ٢٩ - ٣١].

قال^(٣): وحدثني يزيد بن هارون، قال: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، عن إياس بن معاوية، عن نافع، قال: جاءت جارية إلى عمر، فقالت: يا أمير المؤمنين، إن المغيرة - تعني ابن شعبة - يطؤني، وإن امرأته تدعوني زانية، فإن كنت لها فأنهه عن غشيانى، وإن كنت له فأنه امرأته عن قذفى. فأرسل إلى المغيرة، فقال: تطأ هذه الجارية؟ قال: نعم. قال: من أين؟ قال: وهبتها لى امرأتى. قال: والله لئن لم تكن وهبتها لك لا ترجع إلى

(١) النخع: قبيلة باليمن. التاج (ن خ ع).

والأثر أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٢٦).

(٢) ابن أبي شيبة ١٣/١٠.

(٣) ابن أبي شيبة ١٤/١٠، ١٥.

أهلك إلا مرجوماً . ثم دعا رجلين رقيقين ، فقال : انطلقا إلى امرأة المغيرة ، فأعلميها لئن لم تكوني وهبتها له لنزجمنه . قال : فأتياها فأخبراها ، فقالت : يالْهَفاه ، أريدُ أن يرجم بعلّي ، لا ها الله إذن^(١) ، لقد وهبتها له . فخلّى عنه . وقال عطاء : هو زان ، ولا حدّ على من قذفه بالزنى^(٢) . وقال قتادة : يُرجم فإنه زان .

قال أبو عمر : كان ابن مسعود لا يرى عليه حدّاً ، روى ذلك عنه من وجوه ، ويحتمل أن يكون عذره بالجهالة ، وبظنه^(٣) أنها تحلّ له . والله أعلم .

ذكر وكيع ، عن زكريا وإسماعيل ، عن الشعبي ، قال : جاء رجل إلى عبد الله ، فقال : إنني قد وقعتُ على جارية امرأتي . قال : اتق الله ولا تعد . ثم قال : لا جلد ولا رجم^(٤) .

وروى سفيان ، عن منصور ، عن ربعي ، عن عقبة بن حيان ، عن عبد الله ، قال : لا حدّ عليه^(٥) .

(١) في ح : « ذا » . وينظر ما تقدم في ٢٩٤ / ١٢ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٣٥) ، وابن أبي شيبة ١٧ / ١٠ .

(٣) في الأصل : « بظنها » . وفي م : « يظنها » .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٠ / ٩ (طبعة الرشد) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦ / ١٠ عن سفيان به .

الاستذكار

وكان إبراهيم النخعي يقول: يُعَزَّرُ ولا حَدُّ عليه^(١).

وقد روى عن ابن مسعود، أنه ضربه دون الحد^(٢).

وقد روى عن عمر بن الخطاب، أنه ضربه مائة جلدة؛ رواه معمر، وابن عُيينة، عن الزهري، عن القاسم بن محمد^(٣).

وقال ابنُ عيينة فيه: عن الزهري، عن القاسم، عن عبيد بن عمير، عن عمر^(٤).

ورواه معمر، عن سَمَاكِ بن الفضل، عن عبد الرحمن بن التَّيْلَمَانِيِّ^(٥)، عن عمر^(٦). وبه قال ابنُ شهاب الزهري^(٧)، وأبو عمرو الأوزاعي، أنه يُجلدُ مائةً وإن كان محصنًا، وذلك أدنى الحدَّين. فهذا قول ثالث.

وفي المسألة قولٌ رابعٌ روى من وجوه ثابتة عن الحسن، عن قبيصة بن

القبس

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٢٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٢٠).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٢٨) عن معمر به.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٢٩) عن سفيان به.

(٥) في الأصل، م: «سلمان». وينظر تهذيب الكمال ٨/١٧.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٣٣)، والبيهقي ٢٤١/٨ من طريق معمر به.

(٧) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤٣١)، وابن أبي شيبة ٩/١٠.

ما يجب فيه القطع

الحريث^(١) ، عن سلمة بن المَحْبِق ، قال : قضى رسولُ الله ﷺ في رجلٍ وطئ جاريةً امرأته ، إن كان استكرهها فهي حرةٌ وعليه مثلها لسيدتها ، وإن كانت طاوغةً فهي له ، وعليه لسيدتها مثلها . وهذا حديثٌ صحيحٌ رواه ابنُ عيينة ، عن عمرو بن دينار ، قال : سمعتُ الحسنَ البصريَّ يُحدثُ عن قبيصة بن حريث ، عن سلمة بن المَحْبِق ، عن النبي ﷺ^(٢) .

وبه قال أحمدٌ ، وإسحاقٌ ، وهو قولُ ابنِ مسعودٍ .

ذكره أبو بكر^(٣) ، قال : حدثني يحيى بن سعيد القطان ، عن سفيان ، عن الشيباني ، عن الشعبي ، عن عامر بن مَطَرٍ ، عن عبدِ الله في الرجلِ يَقَعُ على جاريةٍ امرأته ، قال : إن استكرهها فهي حرةٌ ، وعليه مثلها ، وإن كانت طاوغةً فهي له ، وعليه مثلها لسيدتها .

التمهيد

القبس

كتابُ السرقة

قال الله عز وجل : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] .
فهذه الآيةُ عامَّةٌ في كلِّ سرقةٍ كيفما وجدت ، وعلى أيِّ حالٍ جرت ، إلا أن

(١) في الأصل ، ح ، ومصنف عبد الرزاق : « ذؤيب » . والمثبت هو الصواب كما سيأتي ، وكما رواه أحمد وأبو داود والنسائي من طريق عبد الرزاق ، وينظر تهذيب الكمال ٤٧٥ / ٢٣ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٤١٨) عن ابن عيينة به . وأخرجه أحمد (٢٠٠٦٩) ، وأبو داود (٤٤٦٠) ، والنسائي (٣٣٦٣) من طريق الحسن به .

(٣) ابن أبي شيبة ١٠ / ١٦ ، ١٧ .

القبس الشريعة خصصتها بخصائص ، وعقدتها بمعاقد :

المَعْقِدُ الأولُ : قالت طائفة : يتعلّق القطع في السرقة بقليل المال وكثيره ؛ لقول النبي ﷺ : «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ ؛ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ»^(١) . وهذا حديث صحيح ، قال ابن قتيبة : المراد بالبيضة بيضة الحديد ، والمراد بالحبل حبل السفينة . وابن قتيبة هَجُومٌ وَلَاجٌ على ما لا^(٢) يُحْسِنُ ، وليته يُخْطِئُ في البيض والحبال ، ولا يُخْطِئُ في صفات ذى الإكرام والجلال . وعضد ذلك بعضهم بحديث يُروى عن النبي ﷺ ، أنه قطع في بيضة قيمتها ثلاثون درهماً ، وهذا حديث لا يُساوى سماعه ، وإنما معنى الحديث تحقير العبد المُتَعَرِّضِ للسرقة ، المُتَلَبِّسِ بدنائتها ، المُتَوَصِّلِ مِنْ قَلِيلِهَا إِلَى كَثِيرِهَا ، فإن الخير عادة ، والشر لَجَاجَةٌ^(٣) ، ويعود ذلك إلى ضرب المثل ، وذلك كثير في الشريعة في تحقير المُخَفَّرِ وتعظيم المُعْظَمِ ؛ كقوله ﷺ : «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ مِثْلَ مَفْحَصِ قَطَاةٍ»^(٤) ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ^(٥) . والمراد بذلك المبالغة في تعظيم ثواب المساجد مع صغر بنائها . وَوَجْهُ المثل ، أن مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا لَا يُصَلِّي فِيهِ إِلَّا وَاحِدًا كَأَفْخُوصِ الْقَطَاةِ الَّتِي لَا يَسَعُ فِيهَا^(٦) سِوَاهَا .

(١) البخارى (٦٧٨٣ ، ٦٧٩٩) ، ومسلم (١٦٨٧) .

(٢) سقط من : ج .

(٣) جعل الخير عادة لعود النفس إليه ، وحرصها عليه إذا ألفته لطيب ثمره وحسن أثره ، وجعل الشر لَجَاجَةٌ لما فيه من الاعوجاج ولاجتواء العقل إياه . مجمع الأمثال ٤٣٧/١ .

(٤ - ٤) مفحص قطاة ، يعنى : موضعها الذى تجثم فيه ، وإنما سُمى مفحصاً ؛ لأنها لا تجثم حتى تفحص عنه التراب وتصير إلى موضع مطمئن مستو . غريب الحديث لابن سلام ١٣٢/٣ .

(٥) تقدم تخريجه فى ٣٢٥/١ .

(٦) سقط من : ج ، م .

الموطأ

التمهيد

المَعْقِدُ الثَّانِي : قالت طائفة لا يُؤْبَهُ لها : إن القطع لا يَقِفُ على أخذ المالِ القبس من الحِزْرِ لعموم هذه الآية . وهذا مُصَادِمَةٌ للإجماع السابق من الأُمَّة قبلهم ، مع أنه يَزُدُّه أمران ظاهران ؛ أما الأول : فإن السرقة تَقْتَضِي حِفْظًا يَخَالِفُ بِالْأَخْذِ ، فإذا لم يَكُنْ هنالك حافظٌ ، لم يَكُنْ هنالك سارقٌ ، ولأجل هذا لم يُعَدَّ أَخْذُ المالِ المُتْلَقِ على الطريقِ والمطروحِ في المَفَازَةِ سارقًا ؛ لأنه لم يَكُنْ له حافظٌ . والثاني : قولُ النبي ﷺ : « لا قَطْعَ في ثَمَرٍ ولا كَثَرٍ إلا ما أَوَاهُ الجَرِينُ » ^(١) . فشرط في وجوبِ القطعِ وضعُ المالِ في موضعِ الحفظِ .

المَعْقِدُ الثَّالِثُ : القولُ في النِّصَابِ ، لَمَّا ثَبَتَ الفرقُ بينَ قليلِ المالِ وكثيره في وجوبِ القطعِ ، تَعَيَّنَ الوقوفُ على مقدارٍ يَتَعَلَّقُ به الحكمُ ويرتبطُ به التكليفُ ، فلو وَكَلَّتْه الشريعةُ إلى الاجتهادِ لجاز ، ولكنَّ الباري تعالى تولى بيانَ حُكْمِهِ على لسانِ نبيه ﷺ ، فَقَدَّرَهُ بِرُبْعِ دينارٍ من نصابِ الذهبِ ^(٢) ، وبثلاثةِ دراهمٍ في نصابِ الفضةِ ^(٣) . كذلك ادَّعَتْهُ المالكيةُ . وقالت الشافعيةُ : لا نِصَابَ للفضةِ في السرقةِ . وادَّعَتْ أن النِّصَابَ مقصورٌ على الذهبِ . وادَّعَتْ الحنفيةُ أن نِصَابَ السرقةِ عشرةُ دراهمٍ ، وتَعَلَّقَتْ في ذلك بِأَثَرٍ مَرْوِيٍّ عن رسولِ الله ﷺ ، أنه قَطَعَ في مِجَنٍّ قيمتهُ ^(٤) دينارًا . رواه أبو داودَ ^(٥) ، وروى النسائيُّ :

(١) ينظر ما سيأتى في الموطأ (١٦١٤ ، ١٦٢٥) .

(٢) سيأتى في الموطأ (١٦١٦) .

(٣) سيأتى في الموطأ (١٦١٣) .

(٤) بعده في ج : « ربع » .

(٥) أبو داود (٤٣٨٧) .

عشرة دراهم^(١) ، وكذلك روى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده بلفظه^(٢) .
وتعلق الشافعي بما روى الجميع ، أن النبي ﷺ قال : «تُقَطَّعُ اليَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ
فَصَاعِدًا»^(٣) . واحتجَّت المالكية بما احتجَّت به الشافعية أيضًا ، وبحديث
عبد الله بن عمر الذي اتفق عليه الكل أيضًا ، أن النبي ﷺ قطع في مجزئ قيمته
ثلاثة دراهم . وهذا نص في النصائين من الذهب والفضة في الصحيح . فيبتطل
بذلك مذهب الشافعية . وأما حديث الحنفية فضعيف ، والدليل على ضعفه ترك
الخلفاء العمل به ، فقد قطع عثمان في «شيء قيمته» ثلاثة دراهم . والتقدير عند
أبي حنيفة لا يثبت بقياس ، وعند الجميع لا يثبت إلا بنص القرآن ، أو بخبر
صحيح .

المعقّد الرابع : إذا ثبت اعتبار القيمة في النصاب ، فإنما يُعتَبَرُ يومَ الجناية ،
وهذا حين سرق . وقال أبو حنيفة : تُعتَبَرُ القيمةُ يومَ القطع . ومذهب مالك يتردّد
كثيراً في مسائل الضمان بين اعتبار القيمة يومَ الجناية أو يومَ القضاء لأدلة تتعارض
هنالك ، ومهما وقع اختلاف هنالك في حالة الاعتبار ، فلا ينبغي أن يكون هنا
خلاف في أن الاعتبار يومَ الجناية ، فإن في ذلك اليوم تعلق الضمان بذمة
السارق ، ولم يطرأ ما يعارضه . فإن قيل : قد طرأ وهو تنقيص القيمة يومَ الحكم ،

(١) النسائي في الكبرى (٧٤٣٣) .

(٢) النسائي في الكبرى (٧٤٤٤) .

(٣) سيأتي في الموطأ (١٦١٦) .

(٤ - ٤) سقط من : ج ، م .

الموطأ

التمهيد

فكيف يقطع الحاكم في درهمين ، والقطع مما يسقط بالشبهة ؟ قلنا : ليست القبس هذه الشبهة مما يسقط بها القطع ، فإن الضمان قد تعلق ^(١) بذمة السارق ، وقد اتفقنا على أنه يغرم ثلاثة دراهم ، فكيف يأخذ من يده ثلاثة دراهم ويسقط القطع ؟

المعقد الخامس : إذا طرأ ملك السارق على السرقة لم يسقط القطع ؛ لأنه ملك طرأ بعد وجوب الحد ، فلا يسقطه ، أصله إذا اشترى الجارية بعد الزنى بها ، ويعضده - وهو نص فيه - حديث صفوان بن أمية حين سرق سارق رداءه وقد توسده ونام في المسجد ، فقال صفوان : هو عليه صدقة . فقال رسول الله ﷺ : « فها قبل أن تأتيني به ! » ^(٢) . فإن قيل : هذا الحديث لا حجة فيه فإنه مضطرب ؛ لأنه روى أنه نام في المسجد فتوسد رداءه . وروى أبو داود والنسائي أنه توسد خميصه قيمتها ثلاثون درهما ، فجاء رجل فاختملسها ، فأخذ الرجل فأتى به رسول الله ﷺ ، فأمر به ليقطع ، قال صفوان : فقلت : أقطع من أجل ثلاثين درهما ، أنا أبيعه وأنسوؤه بثمانها . فقال رسول الله ﷺ : « فها قبل أن تأتيني به ! » ^(٣) . وروى النسائي أن ذلك كان بمكة . فقال : إنه طاف بالبيت ، فأخذ رداءه وتوسده ونام ^(٤) . الحديث .

قلنا : الحديث صحيح ، وهذا الاضطراب الذي فيه لا يسقط الحجة

(١) في ج ، م : « يتعلق » .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٦٢١) .

(٣) أبو داود (٤٣٩٤) ، والنسائي في الكبرى (٧٣٦٩) .

(٤) النسائي في الكبرى (٧٣٦٧) .

القبس منه ؛ لأنه لم يَرِدْ الاضطرابُ في موضع الدليل ، وهو أن المِلْك لا يُسْقِطُ القطع^(١) .

المَعْقِدُ السَّادِسُ : كُلُّ مالٍ يُباعُ وَيُتَّاعُ وتمتدُّ إليه الأطماعُ تَعَلُّقُ به السرقةُ .
 وأسقط أبو حنيفة القطع^(٢) في مسألتين من ذلك ، إحداهما ، قال : لا قطع فيما كان أصله على الإباحة لشبهة الشَّرِكَةِ المتقدمة فيه . وهذا ضعيفٌ ، فإن ما تقدَّم من الشَّرِكَةِ لا يَنْتَصِبُ شُبْهَةٌ في حدِّ السرقة ، أصله خُلُوصُ المِلْك في الجارية المُشْتَرَكَةِ لأحدِ الشركاء لا يُسْقِطُ باتِّفاق حدِّ الزَّنى عَمَّنْ وَطِئَهَا مِمَّنْ خَرَجَ عَنْ حِصَّتِهِ فِيهَا . الثانيةُ ، قال أبو حنيفة : ما يُسَارِعُ إليه الفسادُ مِنَ المأكولاتِ ولم يَصْلُحْ لِلادِّخارِ لا قطع في سرقته ؛ لأنه مُعَرِّضٌ لِلتَّلْفِ^(٣) بالعفنِ والتلفِ ، وكلُّ مالٍ مُعَرِّضٌ لِلتَّلْفِ^(٤) لا قطع على مَنْ سَرَقَهُ ، كالمُلْقَى بِمَضِيعَةٍ . قلنا : لا يُشْبِهُ هذا فَهْمُ^(٥) أَبِي حَنِيفَةَ ، فَإِنَّ المَالَ المُلْقَى بِالمَضِيعَةِ^(٥) لا يَتَعَلَّقُ بِهِ طَمَعٌ ، ولا يَجُوزُ فِيهِ بَيْعٌ ، فَصَارَ فِي حَيْزِ المَعْدُومِ ، وَالمَالَ المُلْقَى بِمَضِيعَةٍ^(٥) قُصِدَ بِهِ التَّعْرِيزُ لِلتَّلْفِ ، وَالمَالُ الَّذِي يَصْلُحُ لِلْبَقَاءِ وَالادِّخارِ ، إِذَا حُوِّلَتْ فِيهِ صَنْعَةٌ يَشْرَعُ مَعَهُ الفَسَادُ إِلَيْهَا ، فَلَمْ يُقْصَدْ فِيهِ الفَسَادُ وَالتَّعْرِيزُ لِلتَّلْفِ ، وَإِنَّمَا قُصِدَ فِيهِ الِاسْتِصْلَاحُ لِلذِّقَّةِ وَالْبَقَاءِ ، وَمِنْ ضَرُورَةِ جِبِلَّةِ ذَلِكَ - حَسَبَ مَا أَجْرَى اللَّهُ العَادَةَ فِيهِ - أَنْ يَفْسُدَ ، فَذَلِكَ فسادُ

(١) في م : « الحجة منه » .

(٢) في ج ، م : « السرقة » .

(٣ - ٣) سقط من : ج ، م .

(٤) في ج : « مذهب » .

(٥ - ٥) سقط من : ج .

الموطأ

التمهيد

القبس ضرورة لا فساد قَصْدٍ ، فلم يَصِحَّ أن يُعْتَبَرَ بشيءٍ من ذلك .

المَعْقِدُ السَّابِعُ : يُقَطَّعُ النَّبَاشُ عِنْدَنَا . وبه قال الشافعي والجمهور . وقال أبو حنيفة : لا يُقَطَّعُ لَوْجَهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : عَدَمُ السَّرِقَةِ . والثاني : عَدَمُ الْحِرْزِ . قال : وعلى " ذلك أصل زائد " ^(١) ، ذلك أنه قَصِدَ به الفساد والتعريض للتلف ، فصار ذلك كالمُلْقَى بِالْمَضِيعَةِ ، ولذلك قال الصَّدِيقُ : الْحَيُّ أَحْوَجُ لِلْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ ، إِنَّمَا ذَلِكَ لِلْمُهْلِ ^(٢) وَالصَّدِيدِ . قال : أما عَدَمُ السَّرِقَةِ ، فَإِنَّمَا تَكُونُ السَّرِقَةُ عِنْدَ تَحْدِيقِ أَغْيَنِ النَّظَارِ ^(٣) الْحَفَاطِ وَتَصْوِيئِهَا نَحْوَ الْمُحْفَوظِ ، وَالْكَفْنُ لَا عَيْنَ فِيهِ تَحْفَظُهُ وَلَا تَلَحُظُهُ ، وَأَمَّا عَدَمُ الْحِرْزِ فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلِ التَّرَابُ عَلَيْهِ لِيَرْجَعَ إِلَيْهِ . قلنا : أما تحقيقُ السَّرِقَةِ فَهِيَ فِيهِ لَا شَكٌّ مَوْجُودَةٌ ، هُوَ مِنْ جَمَلَةِ السَّرِقَةِ ، وَلَكِنَّهُ يَخْتَصُّ بِاسْمِ النَّبَاشِ ، اسْتَشَقَّ لَهُ هَذَا الْاسْمُ مِنْ فَعْلِهِ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ عَيْنٌ ^(٤) تَحْفَظُهُ وَ ^(٥) تَلَحُظُهُ . فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ شَرَطِ ^(٦) السَّرِقَةِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْبَلَدَ إِذَا شَغَرَ ^(٧) عَنْ أَهْلِهِ فِي يَوْمٍ عِيدٍ ، أَوْ لِحَادِثٍ يَحْتَاجُونَ إِلَى التَّبَرُّزِ لَهُ ، فَسَرَقَ سَارِقٌ الْمَنْزَلَ حِينَئِذٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ إِجْمَاعًا ، وَلَيْسَ هُنَاكَ حَافِظٌ وَلَا بَصَرٌ لَا حِظَّ ،

(١ - ١) في ج : « أصل زائد » ، وفي م : « تأصيل زائد » . وفي نسخة على حاشية د : « ذلك أصلها زائد » .

(٢) بعده في النسخ : « إلى » . والسياق يقتضي حذفها .

(٣) في م : « للمهلة » . والمهل : القيح والصدید الذي يذوب فيسيل من الجسد . النهاية ٣٧٥/٤ . والأثر تقدم في الموطأ (٥٢٦) .

(٤) ليس في : د .

(٥ - ٥) ليس في : د .

(٦) في ج ، م : « شروط » .

(٧) شغرت الأرض : لم يبق بها أحد يحميها . القاموس المحيط (ش غ ر) .

وأما القبر فإنه حُرِّزٌ ، قرأنا وسُنَّةٌ وعادةٌ ؛ أما القرآن ، فقولُه عزَّ من قائلٍ : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ
 الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴾ (٢٥) أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ﴿ [المرسلات : ٢٥ ، ٢٦] . فامتَنَّنَ علينا سبحانه بأن
 جعل الأرض كِفَاتًا لنا في حالة الحياة والموت ، وسَوَّى بين الموضعين ،
 ووجدت المنفعة بذلك في الوجهين من الاكتياز والاستِياز حالة المَحْيَا
 والمَمَاتِ . وأما السُّنَّةُ ففي الحديث : « لَعَنَ اللَّهُ الْمُخْتَفِيَ والمُخْتَفِيَّةَ »^(١) .
 وأما العادة ؛ فلأنَّ الحُرْزَ في الأشياء باتِّفاقٍ ليس بابًا واحدًا ، وإنما هو في كلِّ
 شيءٍ بقدْرِهِ ، وعلى حالِهِ الْمُخْتَمَلَةِ^(٢) فيه ؛ كالجَرِينِ للتمرِ^(٣) ، والتكويرِ
 للعمامة ، والتلفُّعِ^(٤) للرداء والخميصة ، والدُّرْجِ للدُّرِّ^(٥) ، والكيسِ للمالِ
 العَيْنِ ، والقبرِ للكفنِ .

وأما قولُه أنه بُنَاهُ على أصلِهِ في كلِّ مالٍ عُرضٌ للتلفِ . فقد حرَّزنا ذلك
 الأصل فيما تقدَّم . أما إنَّ^(٦) ما وراءَ النهرِ من أصحابِهِ اعتمدوا على أن الكفنَ مالٌ
 لا مالكَ له ، قالوا : وإذا لم يَتَّعِنِ المالكُ الواحدُ من جملةِ المُلَّاكِ للمالِ ، لم
 يَجِبْ على مَنْ سَرَقَ منه قُطْعٌ ؛ كمالِ بيتِ المالِ . فكيف إذا لم يَكُنْ له مالكَ ،
 والموتُ يُنْطَلُ المَلِكُ ، وَيُتَّقَى^(٦) الصَّلَاحِيَّةُ له ، وهذا مِنْ أَغْمَضِ كَلَامِهِمْ . قلنا :

(١) أخرجه الشافعي ١٤٥/٦ ، وينظر ما تقدم في الموطأ (٥٦٤) .

(٢) في م ، ونسخة على حاشية د : « المختلفة » .

(٣) في د : « للبيدر » ، وفي ج : « التمر » .

(٤) في م « التلفيح » .

(٥) سقط من : ج ، م .

(٦) في ج : « ينفى » ، وفي م : « تبقى » .

الموت يُعْطِلُ الْمِلْكَ كُلَّهُ إِلَّا الْكَفْنَ ، كما أن الثَّقْلَيْنِ يَرْفَعُ يَدَ الْمَالِكِ عَنْ كُلِّ مَالٍ لَهُ إِلَّا ثَوْبَهُ الَّذِي يَشْتَرِي بِهِ ، والحكمةُ في ذلك أن الله عَزَّ وَجَلَّ جعلَ الْمِلْكَ في الدنيا على وجهين ؛ مِلْكُ ضرورة وحاجة ، كالكسرة الواحدة والثوب الواحد ، ومِلْكُ متاع وَلَذَّةٍ كالتَّبَقِّ^(١) في الدنيا والتكثير^(٢) منها ، فما استمرَّ الأصلُ به ولم تَقَعْ المضايقةُ مُلِكَ بالوجهين ، وإذا وَقَعَت المضايقةُ كَتَرَأَحِمِ الْغُرَمَاءِ معه على حقوقهم ، ارتفعت اللَّذَّةُ وبقي مِلْكُ الحاجة ، وكذلك إذا انقطعَ الأملُ عن الدنيا ، تبقى مِلْكُ الحاجة وحده ؛ وهو الْكَفْنُ .

المَفْقِدُ الثَّامِنُ : قال الشافعي : ليس إيجابُ القطعِ بِمُسْقِطٍ لِلْغُرْمِ ؛ لأنهما حَقَّانِ لِمُسْتَحِقِّينِ بِسَبَبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي مَحَلِّينِ مُتَغَايِرَيْنِ فَجَازَ أَنْ يَجْتَمِعَا ، أصلُهُ الدِّيَّةُ وَالْكَفَّارَةُ . وقال أبو حنيفة : لا يجتمعُ الْغُرْمُ وَالْقَطْعُ . وتعلَّقَ الْعَرَّاقِيُونَ مِنْ أَصْحَابِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] . ولم يَذْكُرْ غُرْمًا ، وَالْغُرْمُ زِيَادَةٌ عَلَى النَّصِّ ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ ، وَنَسْخُ الْقُرْآنِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ ، أَوْ بِخَبَرٍ مُتَوَاتِرٍ ، وَتَعَلَّقَ الْخُرَاسَانِيُّونَ مِنْ أَصْحَابِهِ بِأَنْ قَطَعَ السَّارِقُ^(٣) وَجَبَ حَقًّا لِلَّهِ ، وَمَا كَانَ ذَلِكَ حَتَّى^(٤) كَانَ الْمَحِلُّ الْمَجْنِيئُ عَلَيْهِ مُحْتَرَمًا لِحَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مُحْتَرَمًا لِحَقِّ الْعَبْدِ ، لَكَانَ الْخِيَارُ فِي اسْتِيفَاءِ الْعُقُوبَةِ لِلْعَبْدِ

(١) في ج : « بالنعيم » .

(٢) في د : « التكثير » .

(٣) في ج ، م : « السرقة » .

(٤) سقط من : ج .

كالقصاص. وقال مالك: يَجِبُ القَطْعُ والغُرْمُ على المُوسِرِ، فإن كان معسراً أُسْقِطَ^(١) الضَّمَانُ، ووجِبَ القَطْعُ. فأما مذهب الشافعي فهو ظاهرُ النظرِ في أولِ درجاتِهِ، لكنَّا سَنُبَيِّنُ قُصُورَهُ الْآنَ^(٢) إن شاء الله. وأما مذهب أبي حنيفة ففاسدٌ؛ لأن دليلَ وجوبِ الضَّمَانِ على كلِّ مُتْلِفٍ أظهرُ بيانًا، وأكثرُ أدلةً من وجوبِ القَطْعِ في السرقةِ، وليس لقائل أن يقول: إيجابُ^(٣) الضمانِ مع القَطْعِ في السرقةِ زيادةٌ على النصِّ، وللآخر أن يقول: إيجابُ^(٤) القَطْعِ في السرقةِ مع الضمانِ زيادةٌ على النصِّ. فإن قيل: هذا لا يقوله أحدٌ. قلنا: وما ذَكَرْتَ إذا أَدَّى إلى هذا لا يَسْتَدِلُّ به أحدٌ. وأما قولك: إن الحُرْمَةَ قد خَلَصَتْ لِلَّهِ. فلو كان هذا صحيحًا وزَالَ حَقُّ الْآدَمِيِّ مِنَ الْعَيْنِ ما عادَ إِلَيْهِ أَبَدًا. وأما مالك، فله في هذه المسألة مَقَامَةٌ^(٥) عَظِيمَةٌ؛ وذلك أن السارقَ إذا كان مُوسِرًا وجِبَ القَطْعُ في بدنِهِ^(٦) عقوبةً، ووجِبَ الغُرْمُ في مالِهِ عقوبةً أخرى، فإذا كان مُعْسِرًا وجِبَ القَطْعُ في بدنِهِ^(٦) عقوبةً، فلو أَوْجَبْنَا الغُرْمَ في ذِمَّتِهِ، لَكُنَّا قد جَمَعْنَا بَيْنَ عَقُوبَتَيْنِ فِي مَحِلٍّ وَاحِدٍ، وذلك لا يجوزُ.

(١) في م: «أسقطه».

(٢) سقط من: ج، م.

(٣ - ٣) سقط من: ج، م.

(٤) في ج، م: «مقاصته».

(٥) في ج، م: «يديه».

(٦) في م: «يديه».

الموطأ

التمهيد

المَعْقِدُ التَّاسِعُ : رَوَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : تُقَطَّعُ الْأَصَابِعُ خَاصَّةً دُونَ الْكَفِّ . الْقَبْسُ
وَذَلِكَ فَاسِدٌ جَدًّا ؛ لِأَنَّ الْيَدَ اسْمٌ لِهَذِهِ الْجَارِحَةِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الظُّفْرِ إِلَى الْمَنْكِبِ ،
وَهِيَ فِي الْعُرْفِ مُنْطَلِقَةٌ عَلَى مَا حَازَهُ الْكُوعُ إِلَى الظُّفْرِ ، وَهِيَ أَقْلٌ مَا تَنْطَلِقُ عَلَيْهِ ،
فَلَا يَتَنَاوَلُ اللَّفْظُ بَعْضَ مُحْتَمَلِهِ بِاتِّفَاقٍ .

المَعْقِدُ الْعَاشِرُ : قَالَ عَطَاءٌ : لَا يُقَطَّعُ لِلْسَّارِقِ إِلَّا يَدٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ
وَجَلَّ قَالَ : ﴿ أَيْدِيَهُمَا ﴾ . فَيُقَطَّعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ يَدٌ . قُلْنَا : لِمَ يُعْطَى عَطَاءٌ فَهَمَ هَذِهِ
الْمَسْأَلَةُ لُغَةً ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ فِي طَبَقَةِ الْعُلَيَاءِ مِنَ الْفَصَاحَةِ وَهِيَ زُمَرَةُ التَّابِعِينَ ، أَلَمْ تَرَ
أَنَّ ضَمِيرَ الْمُقْطُوعِ الْمُطْلَقِ جَمْعٌ ، وَأَنَّ التَّشْيِيعَ ^(١) إِنَّمَا كَانَ فِي ضَمِيرِ الْمُقْطُوعِ
مِنْهُ ؟ أَلَمْ يَرِ الْأُمَّةَ بَعْدَهُ قَدْ اجْتَمَعَتْ ^(٢) عَلَى التَّشْيِيعِ فِي الْقَطْعِ ؟ أَلَمْ يُكْرَرْ أَبُو بَكْرٍ
الصَّدِيقُ الْقَطْعَ عَلَى السَّارِقِ ^(٣) الْمُقْطُوعِ الْيَمِينِ ^(٤) ، فَلَمْ يُتَكْرَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ ذَلِكَ ^(٥) ؟

المَعْقِدُ الْحَادِي عَشَرَ : قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُقَطَّعُ لِلْسَّارِقِ رَجُلٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ
وَجَلَّ قَالَ : ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] . وَلَمْ يَجْرِ لِلرَّجُلِ ذِكْرٌ . عَنْ
ذَلِكَ جَوَابَانِ ظَاهِرَانِ ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَذْكُرْ قَطْعَ
الرَّجُلِ فِي السَّارِقِ ، فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَهُ فِي الْمُحَارِبِ فَتَحْمِيلُهُ عَلَيْهِ ؛ بِأَنَّهُ أَخَذَ الْمَالَ
بِالسَّغْيِ عَلَيْهِ فَقُطِعَ ، كَمَا لَوْ أَخَذَهُ بِالسَّغْيِ مُحَارِبًا . فَإِنْ قِيلَ : لَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ

(١) فِي د : « الشك » ، وَفِي ج : « التشييع » .

(٢) فِي ج ، م : « أجمعت » .

(٣ - ٣) فِي ج : « لليمين » .

(٤) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٦٢٣) .

مسألتنا بالمُحاربة ، فإن القتل في الحِرابَةِ وليس في مسألتنا قتلٌ . قلنا : وهو المَعْقِدُ الثاني عشر : قال مالكٌ : يُقْتَلُ إذا سَرَقَ في ^(١) الخامسة . في رواية المدنِيِّين ، وفي ذلك حديثٌ ضعيفٌ ^(٢) لا تُنَاطُ بمثله إباحةُ المحظورات ، وإنما عَوَّلَ مالكٌ في هذه الرواية على المصلحة ، وهي أحدُ أركانِ أصولِ الفقه على ما بيَّناه ، وذلك أنا نقولُ - وهو يجمعُ المسألتين في دليلٍ واحدٍ - : إن المصلحة تُقْتَضَى إذا سَرَقَ أن تُقَطَعَ يَمِينُهُ التي بها يَتَنَاوَلُ ما لا يَحِلُّ له تَنْقِيصًا لِبَطْشِهِ ، الذي جعله الله له قوَّةً على الطاعة ، فصرَّفه في المعصية ، فإذا عاد إلى السرقة ثانية ، اقتضت المصلحة أن يُنْقَضَ سَعْيُهُ الذي به توَصَّلَ إلى البَطْشِ لِيُسْتَوْفَى منه حقُّ العقوبة ، وَيَبْقَى له في البَطْشِ جارحةٌ ، فإذا عادَ الثالثة إلى السرقة تَبَيَّنَا أن بَطْشَهُ ^(٣) فسد بتعدِّيه ^(٤) ، فإذا سَرَقَ الرابعة تَبَيَّنَا أن سَعْيَهُ فسد بتعدِّيه ^(٤) ، فإذا سَرَقَ الخامسة تَبَيَّنَا أنها نفسٌ خبيثةٌ لا تَتَعِظُ بنفسِها ، ولا تَزْتَدِغُ بآفاتِ جوارِحِها ، فلم يَبْقَ إلا إتلافُها .

المَعْقِدُ الثالث عشر : لم يَخَفَ على ذِي لُبٍّ أن الله تعالى إنما وَضَعَ هذه العقوبات في الأبدانِ رَوادِعَ وزواجرَ ، فَهَمَّ ذلك الخلقُ مِن تَنْبِيهِ الله لهم عليه ، وتعريفهم به ، ولذلك قلنا : إن الجماعة إذا قَتَلُوا الواحدَ قَتَلُوا به ؛ حِفْظًا لقاعدة

(١) سقط من : ج ، م .

(٢) أبو داود (٤٤١٠) ، والنسائي في الكبرى (٧٤٧٠) .

(٣) في ج : « سعيه » .

(٤) في ج : « فتعلمه » .

١٦١٣ - مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قطع في مِجَنٍّ ثمنه ثلاثة دراهم .
الموطأ

مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قطع في التمهيـد
مِجَنٍّ ثمنه ثلاثة دراهم^(١) .

هذا أصحُّ حديث يُروى عن النبي ﷺ في هذا الباب ، لا يَخْتَلِفُ أَهْلُ
الْعِلْمِ بالحديث في ذلك . والمِجَنُّ الثُّرْسُ والدَّرَقَةُ ، وذلك مَعْرُوفٌ يَسْتَعْنِي
عن التفسير . والذي عَوَّلَ عليه مالك وجَعَلَهُ أَصْلًا يُرَدُّ إِلَيْهِ قِيَمَةُ الْعُرُوضِ
المسروقة كُلِّهَا في هذا الباب ، هو هذا الحديث ، فَمَنْ سَرَقَ شَيْئًا مِنْ
الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَحِلُّ تَمَلُّكُهَا^(٢) إِذَا كَانَ لَهَا مَالِكٌ ، وَكَانَتْ فِي حِرْزٍ ، فَسَرَقَ

الدماء ، لئلا يَسْتَعِينَ الْأَعْدَاءُ بِالْجَمَاعَةِ عَلَى الْأَعْدَاءِ ، فَيَبْلُغُوا غَرَضَهُمْ مِنْ^(٣) الْقَبَسِ
التَّشْفِي ، وَتَسْقُطَ عَنْهُمْ عَقُوبَةُ الْقِصَاصِ . وهذا المعنى يَقْتَضِي أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا
سَرَقُوا حِرْزًا قُطِعُوا جَمِيعُهُمْ ؛ حِفْظًا لِقَاعِدَةِ الْأَمْوَالِ ، لئلا يَسْتَعِينِ الْفَسَقَةُ عَلَى
أَخِذِ الْأَمْوَالِ بِالِاشْتِرَاكِ ، رَجَاءً سَقُوطِ الْقَطْعِ .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٨٦) ، ورواية يحيى بن بكير (٥/١٣ - مخطوط) ،
وبرواية أبي مصعب (١٧٨٨) . وأخرجه أحمد ٢٢٥/٩ ، ٢٢٦ (٥٣١٠) ، والبخاري
(٦٧٩٥) ، ومسلم (١٦٨٦) ، وأبو داود (٤٣٨٥) ، والنسائي (٤٩٢٣) من طريق مالك به .
(٢) في ن : «ملكها» .

(٣) في ج ، م : «فيه» .

التمهيد السارق شيئاً منها ، وأُخْرِجَهُ عَنْ^(١) حِرْزِهِ ، وَبَانَ بِهِ ، وَبَلَغَ فِي قِيَمَتِهِ عِنْدَ التَّقْوِيمِ فِي حِينَ السَّرْقَةِ ثَلَاثَةَ دِرَاهِمٍ كَيْلًا مِنْ وَرَقٍ طَيِّبَةٍ لَا دَلْسَةَ فِيهَا ، وَجَبَ قَطْعُ يَدِ السَّارِقِ لَذَلِكَ ، مُحَرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا ، شَرِيفًا كَانَ أَوْ وَضِيعًا ، إِذَا كَانَ بِالْغَا مُكَلَّفًا تَجَرَّى عَلَيْهِ الْفَرَايِضُ وَالْحُدُودُ ، وَلَمْ يَكُنْ عَبْدًا سَرَقَ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ ، وَلَا خَائِنًا فِيمَا أُوثِمَنْ عَلَيْهِ . وَإِنْ نَقَصَتْ قِيَمَةُ الْمَسْرُوقِ عَنْ ثَلَاثَةِ دِرَاهِمٍ ، لَمْ يَجِبْ قَطْعُهُ ، وَكَانَ عَلَيْهِ الْعُزْمُ ، وَإِنْ رَأَى الْحَاكِمُ بِاجْتِهَادِهِ أَنْ يُؤَدِّبَهُ بِالذَّرَّةِ ، أَوْ بِالسُّوْطِ ، ضَرْبًا غَيْرَ مُبَرِّحٍ ، أَدَّبَهُ كَذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ الْمَسْرُوقُ ذَهَبًا ، عَيْنًا أَوْ تَبْرًا ، مَصُوعًا أَوْ غَيْرَ مَصُوعٍ ، لَمْ يُنْظَرْ فِيهِ إِلَى قِيَمَةِ الثَّلَاثَةِ دِرَاهِمٍ ، وَرُوعَى فِيهِ رُبْعُ دِينَارٍ ، وَاعْتُبِرَ ذَلِكَ ، فَإِنْ بَلَغَ رُبْعَ دِينَارٍ وَزَنًا ، قَطَعَ يَدَ سَارِقِهِ ، عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي وَصَفْنَا ، وَإِنْ كَانَ الْمَسْرُوقُ فِضَّةً ، اعْتُبِرَ فِيهِ وَزَنُ الثَّلَاثَةِ دِرَاهِمٍ الْمَذْكُورَةِ ، فَإِنْ بَلَغَ ذَلِكَ الْوِزْنَ ، فَفِيهِ الْقَطْعُ ، وَمَا عَدَا الذَّهَبَ وَالْوَرَقَ ، فَالْاِغْتِبَارُ فِي تَقْوِيمِهِ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ الثَّلَاثَةُ دِرَاهِمٍ الْمَذْكُورَةُ دُونَ مُرَاعَاةِ رُبْعِ دِينَارٍ . فَقِفْ عَلَى هَذَا وَافْهَمْهُ . وَبِهَذَا كُلُّهُ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَتَقْوِيمِ الْعُرُوضِ ، كَقَوْلِ مَالِكٍ سَوَاءً ، لَا يُخَالِفُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ أَحْمَدُ : إِنْ سَرَقَ مِنَ الذَّهَبِ رُبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا قُطِعَتْ يَدُهُ ، وَإِنْ سَرَقَ مِنَ الدِّرَاهِمِ ثَلَاثَةَ دِرَاهِمٍ فَصَاعِدًا قُطِعَتْ يَدُهُ ، وَإِنْ سَرَقَ عَرَضًا ، قُومَ ، فَإِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةَ

(١) فِي ن : « مِنْ » .

دراهم ، قُطِعَتْ يَدُهُ . وهذا وقول مالك سواء . والحُجَّةُ لمن ذهب هذا التمهيد المذهب حديث ابن عمر المذكور في هذا الباب .

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان وسعيد بن نصر ، أن قاسم بن أصبغ حدثهم ، قال : حدثنا عبد الله بن روح المديني ، قال : حدثنا يزيد بن هارون ، قال : أخبرنا محمد بن إسحاق ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رجلاً سرق حَجَفَةً ، فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَمَرَبَهَا ، فَقُومَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ ، فَقَطَعَهُ ^(١) .

وقال ابن جريج : أخبرنا إسماعيل بن أمية ، أن نافعاً حدثه ، أن عبد الله ابن عمر حدثهم ، أن النبي ﷺ قطع يد رجل سرق ثُرْسًا مِنْ صُفَّةٍ ^(٢) النساء ، ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ ^(٣) .

وقال أيوب ، وعبيد الله وعبد الله ابنا عمر ، وأسامه بن زيد ، وغيرهم ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قطع في مجنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ ^(٤) . كما قال مالك ، والمعنى كله واحد لم يُخْتَلَفَ فيه ؛ لِأَنَّ

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٦٢/٣ ، ١٦٣ من طريق يزيد بن هارون به .
(٢) في ن ، م : « صنعة » . وصفة النساء : المكان الخاص بهن من المسجد ، وصفة المسجد : موضع مظلل منه . نيل الأوطار ٣٠٣/٧ .
(٣) أخرجه أحمد ٣٩٩/١٠ (٦٣١٧) ، وأبو داود (٤٣٨٦) ، والنسائي (٤٩٢٤) من طريق ابن جريج به .

(٤) أخرجه أحمد ٣٦٧/٩ (٥٥١٧) ، والدارمي (٢٣٤٧) ، ومسلم (١٦٨٦) ، والنسائي (٤٩٢٥) من طريق أيوب به ، وأخرجه أحمد ١٥٠/٩ (٥١٥٧) ، والدارمي (٢٣٤٧) ، =

التمهيد الثُّرُسَ والحَجَفَةَ والمِجَنُّ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وهى أسماءٌ مُختلفةٌ لمعنى واحدٍ .

وأما حديثُ الرُّبْعِ دِينَارٍ ، فَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَرْبَعَةٌ عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، لَمْ يَرْفَعُوهُ ؛ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، وَرَزِيقُ^(١) بْنُ حَكِيمٍ الْأَنْثَلِيُّ ، وَعَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِ يَحْيَى مَا ذَلَّ عَلَى الرَّفْعِ لِقَوْلِهِ^(٢) : مَا نَسِيتُ ، وَلَا طَالَ عَلَيَّ ؛ « الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا »^(٣) .

قال : وَحَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ ، وَكَانَ أَحْفَظَهُمْ ، قَالَ : أَخْبَرْتَنِي عَمْرَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا سَمِعَتْهَا تَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْطَعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا . فَرَفَعَهُ الزَّهْرِيُّ ، وَهُوَ أَحْفَظُهُمْ^(٤) .

قال أبو عمر : رَفَعُ هَذَا الْحَدِيثِ صَحِيحٌ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ شَهَابٍ وَغَيْرِهِ ،

= والبخارى (٦٧٩٧) ، ومسلم (١٦٨٦) ، والنسائى (٤٩٢٥) ، وابن ماجه (٢٥٨٤) من طريق عبيد الله به ، وأخرجه النسائى (٤٩٢٥) ، والطحاوى فى شرح المعانى ١٦٢/٣ من طريق عبد الله به ، وفى نسخة عندهما : « عن عبيد الله » ، وأخرجه مسلم (١٦٨٦) من طريق أسامة ابن زيد به .

(١) فى الأصل ، ن : « زريق » . وينظر تهذيب الكمال ١٧٩/٩ .

(٢) بعده فى م : « ﷺ » .

(٣) الحميدى (٢٨٠) - ومن طريقه الطحاوى فى شرح المعانى ١٦٥/٣ .

(٤) سيأتى تخريجه ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

وسنذكر طُرُقَه في باب يحيى بن سعيدٍ من هذا الكتاب^(١) ، إن شاء الله . التمهيد
وهو حديثٌ مدنيٌّ ثابتٌ ، لا مدفع فيه أيضًا ، ولا مطعن لأحد ، وعليه عَوَّلَ
مالكٌ ، وأهلُ المدينة ، والشافعيُّ ، وفقهاءُ الحجاز ، وجماعةُ أصحابِ
الحديث ، فيمن سرق رُبْعَ دينارٍ ذهبًا ، أَنَّهُ يُقَطَّعُ ، لكنَّ الشَّافِعِيَّ جعلَ هذا
الحديثَ أصلًا ردًّا إليه تقويمَ العُرُوضِ ، فمن سرقَ عنده من ذهبٍ ، تبرأ أو
عين ، رُبْعَ دينارٍ فصاعدًا ، على ما ذكرنا من شروطِ السرقة ، وجب عليه
القطعُ ، ومن سرقَ فِضَّةً وَزَنَ^(٢) ثلاثة دراهمَ كَيْلاً ، فعليه أيضًا القطعُ إذا
كانت رُبْعَ دينارٍ ؛ لأنَّ الثلاثة دراهمَ التي قُوِّمَ بها المِجَنُّ في حديثِ ابنِ
عمرٍ ، وقُوِّمَ بها عثمانُ الأثرنجة^(٣) ، كانت عندهم في ذلك الوقتِ من
صَرَفِ اثْنَيْ عَشَرَ درهماً بدينارٍ . ومن سرقَ عندَ الشافعيِّ شيئًا من
العُرُوضِ ، قُوِّمَ بالرُّبْعِ دينارٍ لا بالثلاثة دراهمَ ، على غلاءِ الذهبِ ورُخْصِهِ ،
فإن بَلَغَ العرضُ المسروقُ رُبْعَ دينارٍ بالتَّقْوِيمِ ، قُطِعَ سارقُه . وهو قولُ
إسحاقَ بنِ راهويَّةَ ، وأبي ثورٍ ، وجماعةٍ من التابعين . وقال داودُ بنُ عليٍّ :
لا تُقَطَّعُ اليَدُ في أقلَّ من رُبْعِ دينارٍ عَيْنًا من الذهبِ ، أو قيمةً ذلك من كلِّ

(١) ينظر ما سيأتى ص ٢٧٨ - ٢٨٢ .

(٢) في ن : « وزنها » .

(٣) في م : « الأثرنجة » . والأثرنجة : واحد الأترج ، وهو شجر يعلو ، ناعم الأغصان والأوراق والثمر ،

وثمره كالليمون الكبار ، وهو ذهبي اللون ، ذكي الرائحة ، حامض الماء . الوسيط (أترج) .

والأثر سيأتى في الموطأ (١٦١٥) .

التمهيد شيء . قال : وحديث ابن عمر في تقويم المجن بثلاثة دراهم ، إنما كان ذلك لأن الثلاثة دراهم كانت يومئذ قيمة ربع دينار ؛ لأن الدية كانت تقوّم اثني عشر ألف درهم^(١) وكان الصّرف اثني عشر درهماً^(٢) بدينار . قال : فليس في حديث ابن عمر خلاف لحديث عائشة في الربع دينار ، ولو خالفه كانت الحجة فيما رَوّته عائشة عن النبي ﷺ ، أنه قال : «القطع في ربع دينار فصاعداً»^(٣) . وأمّا حديث ابن عمر ، فليس فيه أن رسول الله ﷺ قال : اقطعوا اليد في ثلاثة دراهم فصاعداً . وإنما ذلك من قول ابن عمر ، أن قيمة المجن كانت ثلاثة دراهم يومئذ ، فاحتَمَل ما ذكرنا ، على أنه قد خالفه غيره في ذلك . وقال سفيان الثوري ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد : لا تُقطع اليد إلا في عشرة دراهم - يعني كيلاً - أو دينار ؛ ذهباً عتيّاً ، أو وزناً ، ولا يُقطع حتى يخرج بالمتاع من ملك الرجل .

وحجة من ذهب هذا المذهب ، ما حدّثناه عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدّثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدّثنا ابن وضّاح ، قال : حدّثنا يوسف بن عدي ، قال : حدّثنا ابن إدريس ، قال : حدّثنا محمد بن إسحاق ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قيمة المجن الذي قطع فيه

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٦١٦) .

التمهيد

رسول الله ﷺ عشرة دراهم^(١) .

وحدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا محمد ، قال :
حدثنا يوسف ، قال ابن إدريس : حدثنا محمد بن إسحاق ، عن عطاء ،
عن ابن عباس ، قال : قَوْمُ الْمِجَنُّ الَّذِي قَطَعَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ عَشْرَةَ
دراهم^(٢) .

وحدثنا سعيد بن نصر وأحمد بن محمد ، قالا : حدثنا وهب بن مسرة
وقاسم بن أصبغ ، قالا : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي
شيبة ، قال : حدثنا ابن نمير وعبد الأعلى ، قالا : حدثنا محمد بن
إسحاق ، عن أيوب بن^(٣) موسى ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، قال : كان
ثَمَنُ الْمِجَنِّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ^(٤) .

قال أبو عمر : اختلفت الآثار في ثَمَنِ الْمِجَنِّ ؛ فَرَوَى ابْنُ عَمْرٍو مَا
وَصَفْنَا ، وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ مَا ذَكَرْنَا ، وَكَذَلِكَ رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ

القبس

(١) أخرجه أحمد ٢٨١/١١ (٦٦٨٧) ، والنسائي (٤٩٧١) من طريق ابن إدريس به .
(٢) أخرجه النسائي (٤٩٦٥) من طريق ابن إسحاق ، عن عمرو بن شعيب ، عن عطاء به .
(٣) في ن : « عن » . وينظر تهذيب الكمال ٤٩٤/٣ .
(٤) ابن أبي شيبة ٤٧٤/٩ عن عبد الأعلى وحده . وأخرجه أبو داود (٤٣٨٧) من طريق ابن
نمير به ، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٦٣/٣ ، والبيهقي ٢٥٧/٨ من طريق ابن إسحاق
به . ولفظ أبي داود : « دينار أو عشرة دراهم » . وينظر ما سيأتي الصفحة التالية .

التمهيد أبيه ، عن جده . وقد روى أن ثمنه كان ديناراً أو عشرة دراهم^(١) . هكذا .
وروى أن ثمنه كان ثلاثة دراهم أو خمسة دراهم . رواه سعيد ، عن قتادة ،
عن أنس مرفوعاً^(٢) . وخالف شعبة سعيداً ، فرواه عن قتادة ، قال : سمعتُ
أنساً يقول : سرق رجلٌ مِجَنَّا على عهد أبي بكرٍ ، فقُومَ خمسة دراهم ،
فقطِعَ^(٣) . وهذا عند أهل الحديث أولى من حديث سعيد ، وليس في شيءٍ
من هذه الأسانيد التي وردت بذكر المِجَنِّ أصحُّ إسناداً من حديث ابن عمر
عند أهل العلم بالنقل . وكان ابنُ شُبْرَمَةَ وابنُ أبي ليلى يقولان : تُقطَعُ اليدُ
في خمسة دراهم فصاعداً . ذهبنا إلى حديث يزيويه الثوري ، عن عيسى بن
أبي عزة ، عن الشعبي ، عن عبد الله بن مسعود ، أن النبي ﷺ قطع في
قيمة خمسة دراهم^(٤) . والشعبي لم يسمع من ابن مسعود ، وهذا الحديث
عندهم ضعيفٌ ، وقد اختلف في حديث أنس كما ذكرنا ، وإنما مال^(٥)
الشافعي رحمه الله في التَّقْوِيمِ إلى حديث الرُّبْعِ دينارٍ ؛ لأنه حديث مدنيٌّ
صحيحٌ ، رواه جماعةُ الأئمةِ بالمدينة ، وترك حديث ابن عمر ؛ لما رآه ،

- (١) أخرجه النسائي (٤٩٦٢) من حديث أمين الحبشي ، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٦٣/٣ من حديث أم أمين . وينظر ما تقدم تخريجه عند أبي داود الصفحة السابقة .
(٢) أخرجه البيهقي ٢٦٠/٨ من طريق سعيد به .
(٣) أخرجه النسائي (٤٩٢٧ ، ٤٩٢٨) ، والبيهقي ٢٥٩/٨ من طريق شعبة به .
(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٦٩/٩ ، والبيهقي ٢٦١/٨ من طريق الثوري به .
(٥) في ن : « قال » .

والله أعلم ، من اختلاف الصحابة في المِجَنِّ الذي قطع فيه رسول الله ﷺ التمهيد
ابن عمر يقول : ثلاثة دراهم . وابن عباس وعبد الله بن عمرو
يقولان : عشرة دراهم^(١) . وغيرهم يقول ما وصفنا ، وحديث عائشة في
الرُّبْع دينار حديث صحيح ثابت ، لم يُخْتَلَف فيه عن عائشة ، إلا أن
بعضهم وقفه ، ورفع من يجب العمل بقوله ؛ لحفظه وعدالته .

حدثنا سعيد بن نصير وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن
أصبع ، قال : حدثنا جعفر بن محمد ، قال : حدثنا سليمان بن داود ، قال :
حدثنا إبراهيم بن سعيد ، عن ابن شهاب ، عن عمرة ، عن عائشة ، أن النبي
ﷺ كان يقطع في رُبْع دينار فصاعداً^(٢) .

وكذلك رَوَاهُ مَعْمَرٌ^(٣) ، وابن عيينة^(٤) ، ويونس بن يزيد^(٥) ، وابن
مسافر^(٦) ، وسائر أصحاب ابن شهاب مُتَّصِلًا مَرْفُوعًا ، وَحَشْبُكَ بَابِنِ

- (١) تقدم تخريجه ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
- (٢) أخرجه الدارمي (٢٣٤٦) من طريق سليمان بن داود به . وأخرجه البخاري (٦٧٨٩) ، ومسلم (١/١٦٨٤) من طريق إبراهيم بن سعيد به . وعند الدارمي والبخاري من قول النبي ﷺ .
- (٣) أخرجه أحمد ١٨٤/٤٢ (٢٥٣٠٤) ، ومسلم (١/١٦٨٤) ، والنسائي (٤٩٣٣ ، ٤٩٣٤) من طريق معمر به . وعند أحمد ، والنسائي من قول النبي ﷺ .
- (٤) سيأتي تخريجه ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .
- (٥) أخرجه أحمد ٩٥/٤٠ (٢٤٠٧٩) ، والبخاري (٦٧٩٠) ، ومسلم (٢/١٦٨٤) ، وأبو داود (٤٣٨٤) ، والنسائي (٤٩٣١ ، ٤٩٣٢) من طريق يونس بن يزيد به من قوله ﷺ .
- (٦) أخرجه الذهلي في الزهريات - كما في فتح الباري ١٠١/١٢ - من طريق ابن مسافر به .

التمهيد شهاب . وقد ذكرنا الآثار عنه وعن غيره في ذلك عند ذكر يحيى بن سعيد ، عن عُمَرَةَ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا^(١) . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَالْقَطْعُ فِي السَّرْقَةِ مِنْ مَفْصِلِ الْكُوعِ ؛ تُقَطَّعُ يَدُهُ الْيُمْنَى فِي أَوَّلِ سَرِقَتِهِ^(٢) ، وَتُحَسَّمُ بِالنَّارِ إِنْ خُشِيَ عَلَيْهِ التَّلَفُ ، ثُمَّ إِنْ عَادَ فَسَرَقَ ، قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى مِنَ الْمَفْصِلِ تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ إِنْ عَادَ فَسَرَقَ ، قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى ،^(٣) ثُمَّ إِنْ عَادَ فَسَرَقَ ، قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُمْنَى^(٤) ، ثُمَّ إِنْ عَادَ ضُرِبَ عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ أَوْ أَقَلَّ ، عَلَى قَدْرِ مَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ ؛ اجْتِهَادًا لِدُنْبِهِ ، وَرَدْعًا لِلْسَّارِقِ ، ثُمَّ حَبَسَهُ . وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فِي قَطْعِ الْيَدِ ، ثُمَّ الرَّجْلِ ، ثُمَّ الْيَدِ ، ثُمَّ الرَّجْلِ ، عَلَى مَا وَصَفْنَا ، مَذْهَبُ جَمَاعَةِ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالْأَثَرِ ، وَهُوَ عَمَلُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا ، وَشَدَّ قَوْمٌ عَنِ الْجُمْهُورِ ، فَلَمْ يَرَوْا قَطْعَ رِجْلِ السَّارِقِ ، وَلَمْ نَعُدَّهُ^(٥) خِلَافًا فَتَرَكْنَاهُمْ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ رَبِيعَةَ .^(٥) وَبِهِ قَالَ^(٥) أَصْحَابُ دَاوُدَ .

(١) ينظر ما سيأتي ص ٢٧٨ - ٢٨٢ .

(٢) في ن : « سرقه » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) في ن : « يعدوا » .

(٥ - ٥) في ن : « وقال به بعض » .

وأجمع الفقهاء على أنَّ السَّرِقَةَ إذا وجدها صاحبها بعينها بيد السارق التمهيد قبل أن يُقَطَّع ، أو بعد ذلك كله^(١) ، أخذها ، وأنها ماله ، لا يُزِيلُ ملكها عنه قطعُ يد السارق . واختلفوا في وجوب الغرم على السارق إذا قُطِع ، وفاتت السرقة عنده ؛ فقال الثوري وسائر الكوفيين : إذا قُطِع السارق ، فلا غرم عليه . وهو قول الطبري . وحجة من ذهب هذا المذهب حديث المشور ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، عن عبد الرحمن بن عوف^(٢) . وبعضهم يزويه عن المسور ، عن أبيه ، عن جده ، أنَّ رسول الله ﷺ قال : «إذا أُقيم على السارق الحد ، فلا غرم عليه»^(٣) .

قال أبو عمر : هذا حديث ليس بالقوي ، ولا تقوم به حجة ، وقد قال الطبري : القياس أنَّ عليه غرم ما استهلك ، ولكن تركنا ذلك اتباعاً للأثر في ذلك . يعني الحديث الذي ذكرنا عن عبد الرحمن بن عوف .

قال أبو عمر : ترك القياس لضعف الأثر غير جائز ؛ لأنَّ الضَّعْفَ لا يُوجِبُ حُكْمًا .

وقال مالك وأصحابه : إن كان مُوسِرًا غرم ، وإن كان مُعْسِرًا لم يُتَّبَع به

(١) في ن : « فله » .

(٢) أخرجه البزار (١٠٥٩) ، والنسائي (٤٩٩٩) ، والطبراني في الأوسط (٩٢٧٤) ، والدارقطني ١٨٢/٣ ، ١٨٣ ، والبيهقي ٢٧٧/٨ من طريق المسور به .

(٣) ذكره الدارقطني في العلل ٢٩٤/٤ .

١٦١٤ - مالك، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين
المكي، أن رسول الله ﷺ قال: « لا قطع في ثمر مُعلّق، ولا في
حريسة جبل، فإذا آواه المُرّاح أو الجَرِين، فالقطع فيما بلغ ثمن
المِجنّ ». .

التمهيد دينا، ولم يكن عليه شيء، ويُرْوَى مثل ذلك عن الزهري. وقال الشافعي
وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، وهو قول
الحسن، وحماد بن أبي سليمان: يَغْرُم السارق قيمة السرقة، مُوسِرًا كان
أو مُغْسِرًا، وتكون دينا عليه متى أيسر أداؤه. وقال الشافعي رحمه الله: أُغْرِم
السارق ما سرق، قُطِع أو لم يُقْطَع، وكذلك إذا قُطِع الطريق. قال:
والحد^(١) لله عز وجل، فلا يُسْقِطُ حدُّ الله غُرْمَ ما أثْلَفَ للعباد.

مالك، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي^(٢)، أن
رسول الله ﷺ قال: « لا قطع في ثمر مُعلّق، ولا في حريسة جبل، فإذا

(١) في م: « الحمد ».

(٢) قال أبو عمر: « وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث بن عامر بن نوفل
ابن عبد مناف القرشي النوفلي، من أهل مكة، كبير، ثقة فقيه، عالم بالمناسك، روى عنه
مالك والثوري وابن عيينة وشعيب بن أبي حمزة، وروى عنه من الكبار أبو إسحاق السبيعي
الكوفي حديث: « تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك ». وهو ثقة عند
الجميع، كان أحمد بن حنبل يثنى عليه. وقال البخاري: سمع نوفل بن مساحق ونافع بن
جبير. قال سعيّر بن الخمس: سمعت عبد الله بن حسن يقول: ما أحد أعلم بالمناسك من ابن
أبي حسين ». التاريخ الكبير ١٣٣/٥، وتهذيب الكمال ٢٠٥/١٥.

التمهيد

آواه المُرَاح أو الجَرِينُ ، فَالْقَطْعُ فيما بَلَغَ ثَمَنَ المِجَنِّ^(١) .

لم يَخْتَلِفِ الرِّوَاةُ فيما عَلِمْتُ في إرسالِ هذا الحديثِ في «الموطأ» . وهو حديثٌ يَتَّصِلُ معناه من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصي وغيره ، وقد ذَكَرْنَا بعضَ طُرُقِهِ في بابِ يحيى بنِ سعيدٍ ، عن محمدِ بنِ يحيى بنِ حَبَّانٍ^(٢) ، وَمَضَى هناك القولُ في أَكْثَرِ معاني هذا الحديثِ ، وَمَضَى أيضًا في بابِ ابنِ شهابٍ^(٣) أصولُ مسائلِ الحِرْزِ ، وما للعلماءِ في ذلك .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قالا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ وَعُثَيْدُ^(٤) بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْبَزَّازُ ، قالا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَاللَيْثُ بْنُ سَعِيدٍ ، قالا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ ، عن عمرو بنِ شعيبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّهِ^(٥) عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصي ، أَنَّهُ قال : سُئِلَ رَسولُ اللهِ ﷺ

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٨٣) ، ورواية يحيى بن بكير (٥/١٣ ظ - مخطوط) ،

ورواية أبي مصعب (١٧٨٩) . وأخرجه البيهقي ٢٦٦/٨ من طريق مالك به .

(٢) ينظر ما سيأتي ص ٣٤٧ - ٣٥٤ .

(٣) سيأتي ص ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٤) في ص ، ص ١٧ : «عبد الله» . وينظر سير أعلام النبلاء ٣٨٥/١٣ .

(٥) بعده في م : «عن» .

التمهيد عن الثمر المعلق ، فقال : «مَنْ أَصَابَ مِنْهُ^(١) مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةٍ^(٢) فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ^(٣) ، فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ»^(٤) .
وقال عبيد^(٥) : «غَرَامَةٌ مِثْلِهِ»^(٦) . ثم اتَّفَقَا : «وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ ، فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ ، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ» . زاد الترمذی : «وَمَنْ سَرَقَ دُونَ ذَلِكَ ، فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِهِ وَالْعُقُوبَةُ»^(٧) .

ورواه ابنُ وهبٍ ، عن عمرو بن الحارث وهشام بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ مثله بمَعْنَى وَاحِدٍ^(٨) .

قال أبو عمر : في هذا الحديث كلمة منسوخة ، وهي قوله : «وغيراً مثلي» . لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بها ، إلا ما جاء عن عمر رضي الله عنه في رقيق حاطب بن أبي بلتعة حين انتحروا ناقة رجل

- (١) ليست عند النسائي ، وعند أبي داود : «بفيه» . والمثبت موافق لما عند الترمذی .
- (٢) في ص ١٦ ، ص ١٧ : «خبيبة» ، وفي م : «خبيبة» . والخبيبة : معطف الإزار وطرف الثوب ، أي : لا يأخذ منه في ثوبه . النهاية ٩ / ٢ .
- (٣) ليس في : الأصل ، ص ١٦ ، ص ١٧ ، ص ٢٧ ، م .
- (٤) في ص : «مثله» .
- (٥) الأصل ، م : «عبد الله» .
- (٦) في ص ، ص ١٧ : «مثليه» .
- (٧) سيأتي تخريجه ص ٣٦٠ .
- (٨) أخرجه النسائي (٤٩٧٤) من طريق ابن وهب به بنحوه .

مِنْ مُزِينَةٍ^(١)، ^(٢)وَرِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ^(٢). وَمَحْمَلُ هَذَا عِنْدَنَا عَلَى التَّمْهِيدِ الْعُقُوبَةِ وَالتَّشْدِيدِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ النَّاسُ الْعُقُوبَةُ فِي الْغُرْمِ بِالمِثْلِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]. وَأَمَّا الْعُقُوبَةُ فِي الْبَدَنِ بِالْاجْتِهَادِ، فَغَيْرُ مَدْفُوعَةٍ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ». فَالثَّمَرُ الْمُعَلَّقُ مَا كَانَ فِي رُغُوسِ الْأَشْجَارِ مِنْ ضُرُوبِ الثَّمَارِ، وَلَا قَطْعَ عَلَى سَارِقِهِ عِنْدَ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا الْمَعْنَى فِي بَابِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ^(٣).

وَأَمَّا الْحَرِيسَةُ، فَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٤)، قَالَ: الْحَرِيسَةُ تُفَسِّرُ تَفْسِيرَيْنِ؛ فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا السَّرْقَةَ نَفْسَهَا، تَقُولُ مِنْهُ: حَرَسْتُ أُحْرِسُ حَرَسًا، إِذَا سَرَقْتُ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيمَا سُرِقَ مِنَ الْمَاشِيَةِ بِالْجَبَلِ قَطْعٌ حَتَّى يَأْوِيَهَا الْمُرَاحُ. وَالتَّفْسِيرُ الْآخَرُ، أَنْ تَكُونَ الْحَرِيسَةُ هِيَ الْمَحْرُوسَةُ، فَيَقُولُ: لَيْسَ فِيمَا يُحْرَسُ بِالْجَبَلِ قَطْعٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ حِرْزٍ وَإِنْ حُرِسَ.

(١) تقدم في الموطأ (١٥٠٢).

(٢ - ٢) سقط من: ص، ص ١٧.

(٣) ينظر ما سيأتي ص ٣٥٥ - ٣٦١.

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد ٩٨/٣، ٩٩.

وقال مالك والشافعي في الإبل إذا كانت في مراعيها : لم يُقَطَّعَ مَنْ سَرَقَ منها ، فَإِنْ أَوَاهَا الْمُرَاحُ ، قُطِّعَ مَنْ سَرَقَهَا إِذَا بَلَغَتْ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ . وهو قول أبي حنيفة وأبي ثور ؛ إذا لم يكن للإبل ^(١) في مَرَعَاهَا مَنْ يَحْرُزُهَا وَيَحْفَظُهَا . وقولهم في الشَّعْرِ الْمُعَلَّقِ : إِنَّهُ لَا يُقَطَّعُ سَارِقُهُ حَتَّى يَأْوِيَهُ الْجَرِينُ ، ^(٢) فَإِذَا أَوَاهُ الْجَرِينُ ^(٣) ، فَسَرِقَ مِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ، قُطِّعَ سَارِقُهُ .

وقد مَضَى فِي بَابِ نَافِعِ الْقَوْلِ فِي مِقْدَارِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ، وَمَا لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْإِعْتِلَالِ ^(٤) ، وَمَضَى فِي بَابِ ابْنِ شَهَابٍ الْقَوْلَ فِي مَعْنَى الْحَرِزِ ^(٥) ، وَيَأْتِي فِي بَابِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ ، كَثِيرٌ مِنْ مَعَانِي هَذَا الْبَابِ بِأَبْسَطَ مِنْ هَاهُنَا وَأَوْضَحَ ^(٦) ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وقال مالك : إِذَا أَوَى الْجَرِينُ الزَّرْعَ أَوِ الشَّعْرَ ، أَوِ أَوَى الْمُرَاحُ الْغَنَمَ ، فَعَلَى مَنْ سَرَقَ ^(٦) مِنْ ذَلِكَ قِيمَةً رُبْعَ دِينَارٍ ، الْقَطْعُ . قال مالك : وَلَا قَطْعَ فِي

(١) فِي ص ، ص ١٧ : « مع الإبل » ، وَفِي ص ٢٧ : « الإبل » .

(٢ - ٢) لَيْسَ فِي : الْأَصْلُ ، ص ١٦ ، ص ٢٧ .

(٣) يَنْظُرُ مَا تَقْدِمُ ص ٢٦١ - ٢٧٠ .

(٤) يَنْظُرُ مَا سَيَأْتِي ص ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٥) يَنْظُرُ مَا سَيَأْتِي ص ٣٥٥ - ٣٦١ .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، م : « يسرق » .

١٦١٥ - مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرة ^{الموطأ} بنت عبد الرحمن، أن سارقاً سرق في زمان عثمان بن عفان أثرجة، فأمر بها عثمان أن تقوم، فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً بدينار، فقطع عثمان يده.

ثمر معلق، ولا كثير. والكثير: الجمار. قال: ولا قطع في النخلة الصغيرة ^{التمهيد} ولا الكبيرة، ومن قطع نخلة من حائط، فليس فيها قطع. وخالفه أشهب في النخلة، فرأى فيها القطع.

وأما قوله: «الجري». فالجرين هو المربد عند أهل المدينة وأهل الحجاز، ويسميه أهل العراق البيدر، ويقال له بالبصرة: الجوخان^(١). ويسميه أهل الشام الأندر، وأما المراح، فهو موضع مبيت الغنم الذي تروح إليه وتجمع^(٢) فيه ليلاً، وكذلك إن جمعت فيه للحرز نهاراً. والله أعلم.

مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرة بنت ^{الاستدكار} عبد الرحمن، أن سارقاً سرق في زمن عثمان بن عفان أثرجة، فأمر بها عثمان أن تقوم، فقومت بثلاثة دراهم؛ صرف اثني عشر درهماً بدينار^(٣).

القبس

(١) في الأصل، ص، م: «الوخان»، وفي ص ١٦: «الخرخان»، وفي ص ١٧: «الوخان».

(٢) في م: «تجمع».

(٣) ليس في: الأصل، ح. والمثبت من الموطأ.

١٦١٦ - مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: ما طال علي وما نسيث؛ «القطع في رُبُع دينار فصاعدًا».

الاستدكار فقطع عثمانُ يده^(١).

التمهيد

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، أنها قالت: ما طال علي وما نسيث؛ «القطع في رُبُع دينار فصاعدًا»^(٢).

قال أبو عمر: هذا حديث مسند بالدليل الصحيح؛ لقول عائشة: ما طال علي وما نسيث. فكيف وقد رواه الزهري وغيره مسنداً^(٣)؟ وقد رواه الحُثَيْنِيُّ، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة، عن

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٨٨)، وبرواية يحيى بن بكير (٥/١٣ ظ - مخطوط)، وبرواية أبي مصعب (١٧٩٠). وأخرجه الشافعي ١٣٠/٦، ١٤٧، والبيهقي ٢٦٠/٨، ٢٦٢ من طريق مالك به.

(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٥/١٣ ظ - مخطوط)، وبرواية أبي مصعب (١٧٩١). وأخرجه النسائي (٤٩٤٢)، والطحاوي في شرح المعاني ١٦٥/٣، وابن حبان (٤٤٦٢)، والبيهقي ٢٦٠/٨ من طريق مالك به.

(٣) سيأتي تخريجه ص ٢٧٩ - ٢٨٢.

النبي ﷺ مسنداً^(١) . وكذلك رواه الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عروة ، التمهيد
عن عمرة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ . وهذان الإسنادان عن مالك
والأوزاعي ليسا بصحيحين ؛ لأنّ دونهما من لا يُحتجُّ به ، والحديث
للزهري ، عن^(٢) عروة وعن عمرة ، جميعاً عن عائشة . رواه ابنُ عينة ،
وإبراهيمُ بنُ سعيد ، وابنُ مسافرٍ ، ومعمّرٌ ، عن الزهري ، عن عمرة ، عن
عائشة ، عن النبي ﷺ ، أنه كان يقطعُ اليدَ في رُبعِ دينارٍ فصاعداً^(٣) .
ورواه يونسُ بنُ يزيد ، عن الزهري ، عن عروة وعمرة جميعاً ، عن
عائشة^(٤) . وهو صحيحٌ عندى للزهري عنهما .

حدثنا عبدُ الرحمن بنُ يحيى ، قال : حدثنا أحمدُ بنُ سعيد ، قال
حدثنا محمدُ بنُ زبَّان^(٥) ، قال : حدثنا أبو الطاهر أحمدُ بنُ عمرو ، وحدثنا
عبدُ الوارث بنُ سفيان ، قال : حدثنا قاسمُ بنُ أصبغ ، قال : حدثنا محمدُ
ابنُ إسماعيل ، قال : حدثنا الحميدُ ، قال : جميعاً : حدثنا سفيان بنُ
عينة ، قال أبو الطاهر : عن الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٩١٠) من طريق الحنيني به .

(٢) ليس في : الأصل ، م .

(٣) تقدم تخريج هذه الروايات ص ٢٦٤ ، ٢٦٩ .

(٤) سيأتي تخريجه ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٥) في م : « ريان » . وينظر سير أعلام النبلاء ٥١٩/١٤ .

التسديد كان يقطع السارق في ربيع دينار فصاعداً. وقال الحميدي: ^(١) قال سفيان: قال الزهري: أخبرني عمرة بنت عبد الرحمن، أنها سمعت عائشة تقول: إن رسول الله ﷺ كان يقطع في ربيع دينار فصاعداً ^(٢).

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا أربعة، عن عمرة، عن عائشة، لم يرفعه؛ عبد الله بن أبي بكر، وزريق ^(٣) ابن حكيم الأثلي، وعبد ربه بن سعيد، ويحيى بن سعيد، والزهري أحفظهم كلهم، إلا أن في حديث يحيى ما دل على الرفع: ما نسيث ولا طال علي؛ «القطع في ربيع دينار فصاعداً» ^(٤).

قال الحميدي: وحدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، قال: حدثني يزيد ابن عبد الله بن أسامة بن الهادي، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة، أنها قالت: سمعت

(١ - ١) سقط من النسخ، والمثبت من مصادر التخريج.

(٢) الحميدي (٢٧٩). وأخرجه أحمد ٨٩/٤٠ (٢٤٠٧٨)، ومسلم (١٦٨٤)، وأبو داود (٤٣٨٣)، والترمذي (١٤٤٥)، والنسائي (٤٩٣٦) من طريق سفيان بن عيينة به. وعند الحميدي من قول النبي ﷺ.

(٣) في ر: «رزق».

(٤) تقدم تخرجه ص ٢٦٤.

رسول الله ﷺ يقول: « لا يُقَطَّعُ السَّارِقُ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا »^(١). التمهيد
فحدثتُ سفيانَ حديثَ ابنِ أبي حازمٍ هذا ، فأعجب به ، وقال : الزهرى
أحفظهم .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال :
حدثنا مُطَلِّبُ بنُ شعيب ، قال : حدثني عبد الله بن صالح ، قال : حدثني
الليث ، قال : حدثني ابن الهادي ، عن أبي بكر بن محمد ، عن عمرة ، عن
عائشة ، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يُقَطَّعُ سَارِقٌ إِلَّا فِي رُبْعِ
دِينَارٍ فَصَاعِدًا »^(٢).

أخبرنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا جعفر بن محمد
الصائغ ، حدثنا سليمان بن داود ، حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن
شهاب ، عن عمرة ، عن عائشة ، عن رسول الله ﷺ مثله^(٣).

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا
أبو داود ، قال : حدثنا أحمد بن صالح ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال :
أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن عروة وعمرة ، عن عائشة ، عن

(١) أخرجه أبو حنيفة عقب (٦٢١٨) ، والطحاوي في شرح المعاني ١٦٥/٣ من طريق الحميدي
به .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٦٥/٣ من طريق عبد الله بن صالح به .

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٦٩ .

التسديد رسول الله ﷺ قال : « القطع في رُبْع دينار فصاعداً »^(١) .

وهكذا هو في « موطأ ابن وهب » من رواية سُحنون وغيره .

ورواه القاسم بن مبرور ، عن يونس ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ،^(٢) وخالفه في لفظه^(٣) .

قال أبو عمر : هذا حديث ثابت صحيح ، وعليه عوّل أهل الحجاز في مقدار ما تُقطع فيه يد السارق ، ولم يختلفوا أنه يُقطع إن سرق من الذهب رُبْع دينار فصاعداً ، وخالفهم أهل العراق ، على حسب ما قد ذكرناه في باب نافع من هذا الكتاب^(٤) .

واختلف مالك والشافعي في تقويم العروض المسروقة ؛ فذهب مالك إلى أنها تقوّم بالدرهم ، فإذا بلغت ثلاثة دراهم كيلاً قطع ؛ لحديث ابن عمر في قيمة المجن^(٥) .

وقال الشافعي : لا يقطع إلا أن تبلغ قيمة ما سرق رُبْع دينار . وهو قول

(١) أخرجه البخاري (٦٧٩٠) ، ومسلم (٢/١٦٨٤) ، وأبو داود (٤٣٨٤) من طريق ابن وهب به .

(٢ - ٢) ليس في : الأصل ، م .

والحديث أخرجه النسائي (٤٩٣٠) من طريق القاسم بن مبرور به .

(٣) ينظر ما تقدم ص ٢٦١ - ٢٧٠ .

(٤) تقدم في الموطأ (١٦١٣) .

١٦١٧ - مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن عمر^{الموطأ}

بنت عبد الرحمن، أنها قالت: خَرَجْتُ عائشةُ زوجَ النبي ﷺ إلى مكةَ ومعها مَوْلَاتَانِ لها، ومعها غلامٌ لبنى عبد الله بن أبي بكر الصديق، فَبَعَثْتُ مع المَوْلَاتَيْنِ بُرْدَ مُرَجَّلٍ قد خِيطَ عليه خِرْقَةٌ خضراءُ. قالت: فَأَخَذَ الغلامُ البُرْدَ فَفَتَقَ عنه فَاسْتَخْرَجَهُ، وَجَعَلَ مَكَانَهُ لِبْدًا أَوْ فَرْوَةً وَخَاطَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَدِمَتِ المَوْلَاتَانِ المَدِينَةَ دَفَعَتَا ذَلِكَ إِلَى أَهْلِهِ، فَلَمَّا فَتَقُوا عنه وَجَدُوا فِيهِ اللَّبْدَ وَلَمْ يَجِدُوا البُرْدَ، فَكَلَّمُوا المَرَاتَيْنِ، فَكَلَّمَتَا عَائِشَةَ أَوْ كَتَبَتَا إِلَيْهَا وَاتَّهَمَتَا العَبْدَ، فَسُئِلَ العَبْدُ عَنْ ذَلِكَ فَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَتْ بِهِ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَقُطِعَتْ يَدُهُ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

الأوزاعي وداود. وقد ذكرنا وجه المذهبين، واعتلال الفريقين، ومن قال^{التمهيد} من العلماء بالقولين وغيرهما، في باب نافع، عن ابن عمر من كتابنا هذا. والحمد لله، وبه التوفيق.

قال أبو عمر: ذكر مالك في هذا الباب حديثه عن عبد الله بن أبي الاستدكار

القبس

قال مالك : أحب ما يجب فيه القطع إلى ثلاثة دراهم ، وإن ارتفع الصِّرفُ أو اتَّضَع ، وذلك أن رسولَ الله ﷺ قطع في مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثلاثة دراهم ، وأن عثمانَ بنَ عفانَ قطع في أُتْرُجَةٍ قُوِّمَتْ بثلاثة دراهم ، وهذا أحب ما سَمِعْتُ إلى في ذلك .

الاستدكار بكر ، عن عَمْرَةَ قالت : خَرَجْتُ عائِشَةُ إلى مكةَ ومعها مَوْلَاتَانِ لها .
الحديث ^(١) .

وليس فيه أكثر من فُتْيَا عائِشَةَ بقطع يد ^(٢) العبدِ السارقِ ، و ^(٣) قولها :
القطع في رُبْعِ دينارٍ فصاعداً .

وسَيَأْتِي القولُ في الحِرْزِ في موضِعِهِ من بابِ جامعِ القطع ^(٤) إن شاء الله عزَّ وجلَّ . ولم يختلفِ العلماءُ فيمن أخرج الشيءَ المسروقَ من حِرْزِهِ سارقاً له وبلغَ المقدارَ الذي تُقطع فيه يده ، أن عليه القطع ؛ حرّاً كان أو عبداً ، ذكراً كان أو أنثى ، مسلماً كان أو ذمّياً ، ^(٥) «إلا أن» ^(٥) العبدَ الآبقَ إذا

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٨٧) ، ورواية يحيى بن بكير (٥/١٣) ، ٦ و - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٧٩٢) . وأخرجه الشافعي ١٤٩/٦ ، ١٥٠ ، والنسائي (٤٩٤٥) مختصراً ، والطحاوي في شرح المعاني ١٦٦/٣ مختصراً ، والبيهقي ٢٧٦/٨ من طريق مالك به .

(٢) ليس في : الأصل .

(٣) في الأصل : «في» .

(٤) ينظر ما سيأتي ص ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ - ٣٣٧ ، ٣٤٢ - ٣٤٤ .

(٥ - ٥) في م : «لأن» .

قطعُ الآبِقِ السَّارِقِ

١٦١٨ - مالكٌ ، عن نافعٍ ، أن عبدًا لعبدِ اللهِ بنِ عمرٍ سَرَقَ وهو آبِقٌ ، فأرْسَلَ به عبدُ اللهِ بنُ عمرٍ إلى سعيدِ بنِ العاصِ ، وهو أميرُ المدينة ، ليقطَعَ يده ، فأبى سعيدٌ أن يقطعَ يده وقال : لا تُقطعُ يدُ الآبِقِ إذا سَرَقَ . فقال له عبدُ اللهِ بنُ عمرٍ : في أيِّ كتابِ اللهِ وجدتَ هذا ؟ ثم أمر به عبدُ اللهِ بنُ عمرٍ ففُطِعت يده .

سَرَقَ اختلف السلفُ في قطعِهِ ، ولم يختلفِ أئمةُ فقهاءِ الأمصارِ في ذلك . الاستذكار والحمدُ لله .

بابُ قطعِ الآبِقِ السَّارِقِ

مالكٌ ، عن نافعٍ ، أن عبدًا لعبدِ اللهِ بنِ عمرٍ سَرَقَ وهو آبِقٌ ، فأرْسَلَ به عبدُ اللهِ بنُ عمرٍ إلى سعيدِ بنِ العاصِ ، وهو أميرُ المدينة ؛ أن يقطعَ يده . فأبى سعيدٌ أن يقطعَ يده وقال : لا تُقطعُ يدُ الآبِقِ إذا سَرَقَ . فقال له عبدُ اللهِ بنُ عمرٍ : في أيِّ كتابِ اللهِ وجدتَ هذا ؟ ثم أمر به عبدُ اللهِ بنُ عمرٍ ففُطِعت يده^(١) .

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٩٠) ، و برواية يحيى بن بكير (٧/١٣ - مخطوط) ، و برواية أبي مصعب (١٨٠٥) . وأخرجه الشافعي ٦/ ١٥٠ ، والبيهقي ٢٦٨/٨ من طريق مالك به .

١٦١٩ - مالك، عن رُزَيْقِ بْنِ حُكَيْمٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ أَخَذَ عَبْدًا
 أَبَقًا قَدْ سَرَقَ. قَالَ: فَأَشْكَلُ عَلَى أَمْرِهِ، فَكَتَبْتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ
 عَبْدِ الْعَزِيزِ أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ - وَهُوَ الْوَالِي يَوْمَئِذٍ - وَأُخْبِرُهُ أَنِّي كُنْتُ
 أَسْمَعُ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا سَرَقَ وَهُوَ أَبَقٌ لَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ. قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَى
 عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ نَقِيضَ كِتَابِي، يَقُولُ: كَتَبْتُ إِلَى أَنَّكَ كُنْتَ
 تَسْمَعُ أَنَّ الْعَبْدَ الْآبِقَ إِذَا سَرَقَ لَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ، وَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى
 يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا
 كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]. فَإِنْ بَلَغَتْ سَرَقَتُهُ
 رُبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، فَاقْطَعْ يَدَهُ.

الاستدكار قال أبو عمر: في هذا الخبر^(١) ما يشهد^(٢) لمذهب مالك، في أن السيد
 لا يقطع يده عبده في السرقة، وإن كان قد اختلِفَ عنه في حده في الزنى، ولم
 يُختلَفَ عنه أنه لا يقطع السيد عبده في السرقة؛ لأن قطع السارق إلى
 السلطان، فلما لم ير^(٣) ابن عمر الحد يُقام على يدي السلطان ورآه حدًا
 مُعْطَلًا، قام لله عز وجل، وقد ذكرنا اختلاف العلماء في هذه المسألة فيما
 مضى.

مالك، عن رُزَيْقِ بْنِ حُكَيْمٍ^(٣)، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ أَخَذَ عَبْدًا أَبَقًا قَدْ سَرَقَ.

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) في م: «يرض».

(٣) في م: «زريق». وينظر تهذيب الكمال ١٧٩/٩.

قال : فأشكّل عليّ أمره ، فكتبتُ فيه إلى عمر بن عبد العزيز أسأله عن الاستدكار ذلك - وهو الوالى يومئذ - وأخبره أنّي كنتُ أسمعُ أنّ العبدَ إذا سرق وهو آبقٌ لم يُقَطَّع . قال : فكتب إلى عمر بن عبد العزيز نقيضَ كتابي ، يقولُ : كتبتُ إلى تذكُر أنك كنتَ تسمعُ أنّ العبدَ إذا سرق وهو آبقٌ لم يُقَطَّع ، وإن الله تعالى يقولُ في كتابه : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ . فإن بلغت سرقة رُبُع دينار فصاعدًا ، فاقطع يده ^(١) .

قال أبو عمر : روى هذا الحديث عن رزق ^(٢) صاحبِ أئلة ^(٣) أيوب السَّخْتِيَانِي ^(٤) ويحيى بن سعيد الأنصارى ^(٥) ، كما رواه مالك ، وإنما أشكّل على رزق ^(٦) بن حُكيم قطعُ يدِ الآبق ^(٦) إذا سرق ؛ لما سمع فيه من الاختلاف ، ^(٧) والله أعلم ، فأراد أن يقفَ من ذلك على رأي أمينٍ في المسألة ، ولم يرَ عمر بن عبد العزيز الاختلاف ^(٧) في ذلك شيئًا ، إذ ^(٨) لم

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٧/١٣ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٨٠٦) . وأخرجه الشافعي ١٥٠/٦ ، والبيهقي ٢٦٨/٨ من طريق مالك به .

(٢) في م : « رزق » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٨٩٨٤) من طريق أيوب به .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٨٩٨٥) من طريق يحيى به .

(٦) في م : « العبد » .

(٧ - ٧) سقط من : ح .

(٨) في ح ، م : « إذا » .

١٦٢٠ - مالك ، أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة بن الزبير كانوا يقولون : إذا سرق العبد الأبق ما يجب فيه القطع قطع .

قال مالك : وذلك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا ، أن العبد الأبق إذا سرق ما يجب فيه القطع قطع .

الاستدكار تكن سنة من النبي ﷺ بين فيها مراد الله ^(١) من تخصيص الآية في الأبق من العبيد ، كما بينها ^(٢) رسول الله ﷺ في المقدار الذي يجب فيه القطع ، فحمل الآية على ظاهرها وعمومها . وهذا أصل صحيح ومذهب جميل .

مالك ، أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة بن الزبير كانوا يقولون : إذا سرق العبد الأبق ما يجب فيه القطع قطع ^(٣) .

قال مالك : وذلك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا ، أن العبد الأبق إذا سرق ما يجب فيه القطع قطع .

قال أبو عمر : على هذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ،

(١ - ١) في الأصل ، م : « من تخصيص الله » ، وفي ح : « عز وجل تخصيص » .

(٢) في ح ، م : « بينهما » .

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٣/٧٢ ظ - مخطوط) ، وبرواية أبي مصعب (١٨٠٧) .

وأصحابهم ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي الاستدكار
ثور ، وداود ، وجمهور أهل العلم اليوم بالأمصار ، وإنما وقع الاختلاف فيه
قديمًا ثم انعقد الإجماع بعد ذلك . والحمد لله كثيرًا .

ومن الاختلاف بين السلف ^(١) في ذلك ^(٢) ما رواه معمر ، عن الزهري ،
قال : دخلت على عمر بن عبد العزيز ، فسألني : أيقطع العبد الأبق إذا
سرق ؟ قلت : لم أسمع فيه بشيء . فقال لي عمر : كان عثمان ومروان لا
يقطعانه . قال الزهري : فلما استخلف يزيد بن عبد الملك ، رفع إليه عبد
أبق سرق ، فسألني عنه ، فأخبرته بما أخبرني به عمر بن عبد العزيز ، عن
عثمان ومروان ، فقال : أسيئت فيه بشيء ؟ قلت : لا ، إلا ما أخبرني به .
قال : فوالله لأقطعنه . قال الزهري : فحججت عامئذ ، فلقيت سالم بن
عبد الله فسألته ، فأخبرني أن غلامًا لعبد الله بن عمر سرق وهو أبق ، فرفعه
ابن عمر إلى سعيد بن العاص ، وهو أمير على المدينة ، فقال : ليس عليه
قطع ، إننا لا نقطع أبقًا . قال : فذهب به ابن عمر ، فقطعت يده ، وقام عليه
حتى قطع ^(٣) .

وروى الثوري ومعمر ، عن عمرو بن دينار ، عن مجاهد ، عن ابن

(١ - ١) ليس في الأصل ، م .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٩٨٣) عن معمر به .

الاستدكار عباس ، أنه كان لا يرى على عبد آبق سرق قطعاً^(١) .

وذكره أبو بكر^(٢) ، قال : حدثني يحيى بن سعيد ، عن سفيان ، عن عمرو ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قال : لا يُقطعُ الآبقُ إذا سرق في إباقه .

قال^(٣) : حدثنا وكيع ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهرى^(٤) قال : كان عثمان ومروان يقولان : لا يُقطعُ .

قال^(٥) : وحدثنا حماد بن خالد ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهرى^(٦) ، أن عثمان ومروان وعمر بن عبد العزيز كانوا لا يقطعون الآبق إذا سرق .

قال^(٧) : وحدثني عبيد الله ، عن حنظلة ، عن سالم ، عن عائشة ، قالت : ليس عليه قطع .

وعبد الرزاق^(٨) ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن عائشة مثله .

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٨٩٨٧) عن الثوري ومعر به .

(٢) ابن أبي شيبة ٤٨٤ / ٩ .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل ، م .

(٤) ابن أبي شيبة ٤٨٥ / ٩ .

(٥) عبد الرزاق (١٨٩٨٦) .

قال عبدُ الرزاقِ : قال سفيانُ : ^(١) «قولنا : إنه ^(٢) يُقَطَّعُ . ليس ^(٣) معصيةُ الله الاستذكار عزَّ وجلَّ في إباقه ^(٤) تُخرِجه من القطع .

وقال سفيانُ ، عن خالدِ الحذاءِ ، عن الحسنِ ، أنه سُئِلَ عن العبدِ الآبِقِ يَسْرِقُ ، أَتُقَطَّعُ يَدُهُ ؟ قال : نعم ^(٥) .

وقال حمادُ بنُ سلمةَ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، أن عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ والقاسمَ بنَ محمدٍ قالَا : العبدُ الآبِقُ إذا سَرَقَ قُطِعَ ^(٦) .

وذكرَ أبو بكرٍ ^(٧) ، قال : حدَّثني الفضلُ بنُ دُكينٍ ، عن الحسنِ بنِ صالحٍ ، عن إبراهيمَ بنِ عامرٍ ، أن عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ سألَ عروةَ عنه ، فقال : يُقَطَّعُ .

قال ^(٨) : وحدَّثني وكيعٌ ، عن إسرائيلَ ، عن جابرٍ ، ^(٩) «عن عامرٍ ^(١٠) ، قال : يُقَطَّعُ .

(١ - ١) في الأصل ، م : «قولها إنه لا» .

(٢) بعده في ح بياض بمقدار كلمتين .

(٣) بعده في ح : «لا» .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٨٤/٩ من طريق سفيان به .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٨٤/٩ من طريق حماد بن سلمة به .

(٦) ابن أبي شيبة ٤٨٤/٩ .

(٧) ابن أبي شيبة ٤٨٣/٩ .

(٨ - ٨) ليس في : الأصل .

ترك الشفاعة للشارق إذا بلغ السلطان

١٦٢١ - مالك ، عن ابن شهاب ، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ، أن صفوان بن أمية قيل له : إنه من لم يُهاجر هلك . فقَدِم صفوان ابن أمية المدينة ، فنام في المسجد وتوسد رداءه ، فجاء سارق فأخذ رداءه ، فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى رسول الله ﷺ ، فأمر به رسول الله ﷺ أن تُقطع يده ، فقال صفوان : إني لم أُرِدْ هذا يا رسول الله ، هو عليه صدقة . فقال رسول الله ﷺ : « فها قبل أن تأتي بي ؟ » .

مالك ، عن ابن شهاب ، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية^(١) ، أن صفوان بن أمية قيل له : إنه من لم يُهاجر هلك . فقَدِم صفوان ابن أمية المدينة ، فنام في المسجد وتوسد رداءه ، فجاء سارق فأخذ رداءه ، فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى رسول الله ﷺ ، فأمر به

التمهيد

القبس

(١) قال أبو عمر : « وقد ذكرنا نسب صفوان بن أمية ، في كتابنا في « الصحابة » ، وذكرنا أشياء من أخباره هناك . وصفوان بن عبد الله بن صفوان هذا حفيده ، أحد الثقات ، روى عنه ابن شهاب ، وأخوه عمرو بن عبد الله بن صفوان ، وكان أطعم الناس الطعام في دهره ، وفيه يقول الفرزدق إذ نظر إلى عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد وهو يخطر حول البيت :

تظل تخطر حول البيت منتحيا لو كنت عمرو بن عبد الله لم تزد

وأما عبد الله بن صفوان بن أمية فأحد الأشراف الجلة ، قتل مع ابن الزبير بمكة ، وذلك أنه كان عبدوا لبني أمية ، وهذا كله لا يختلف فيه أهل العلم بالنسب . والله أعلم . الاستيعاب ٧١٨/٢ ، وتاريخ دمشق ١٤٢/٢٤ ، وتهذيب الكمال ١٩٧/١٣ .

رسول الله ﷺ أن تُقَطَّعَ يَدُهُ ، فقال صفوان : إني لم أَرِدْ هذا يا رسول الله ، التمهيد
هو عليه صدقة . فقال رسول الله ﷺ : « فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟ » ^(١) .

هكذا روى هذا الحديث جمهور أصحاب مالك مُرسلاً .

ورواه أبو عاصم النبيل ، عن مالك ، عن الزهري ، عن صفوان بن
عبد الله بن صفوان ، عن جده ، قال : قيل لصفوان : إنه من لم يهاجر
هَلَك . وساق الحديث على ما في « الموطأ » ^(٢) . ولم يقل أحد فيما
علمت في هذا الحديث : عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ، عن جده .
غير أبي عاصم .

ورواه شبابة بن سوار ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عبد الله بن
صفوان ، عن أبيه ، أن صفوان .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا ابن
وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا شبابة ، قال :
حدثنا مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن عبد الله بن صفوان ، عن أبيه ، أن
صفوان قيل له : من لم يهاجر هَلَك . فدعا براحلته ، فركبها حتى أتى

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٨٥) ، ورواية يحيى بن بكير (٩/١٣) - مخطوط ،

ورواية أبي مصعب (١٨٢٢) . وأخرجه الشافعي ١٣١/٦ ، والطحاوي في شرح المشكل

(٢٣٨٣) ، وعوالي مالك (٢٥٤) - برواية الحاكم الكبير من طريق مالك به .

(٢) أخرجه الطبراني (٧٣٢٥) ، والضياء في المختارة (١٠) من طريق أبي عاصم به .

التمهيد المدينة ، فسأل النبي ﷺ ، قال : قد قيل لي : مَنْ لم يُهاجرْ هلك . فقال النبي ﷺ : « ذَهَبَتِ الْهَجْرَةُ ، فَارْجِعْ إِلَى بَطْحَاءِ مَكَّةَ » . فنام صفوانُ في المسجدِ ، وتوسَّدَ رِداءَهُ ، فَأُخِذَ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ ، فجاءَ بِسَارِقِهِ إِلَى النبي ﷺ ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُقَطَّعَ ، فقال صفوانُ بِنُ أُمَيَّةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي لَمْ أُرِدْ هَذَا ، ردائي عليه صدقةٌ . فقال له رسولُ اللَّهِ ﷺ : « أَفَلَا قَبَلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ؟ »^(١) .

ورواه أبو علقمة الفزوي عن مالك كما رواه شبابة بن سوار عنه بإسناده سواء .

حدَّثنا بِحَدِيثِ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ عَنْ مَالِكٍ ، خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو عَيْسَى الْعَبَّاسُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَزْدِيُّ ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ ، وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَزَّازُ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ الْكُوفِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الْمَدَائِنِيُّ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ . فَذَكَرَهُ .

وقد ذكر الطحاوي^(٢) حديثَ شَبَابَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ شَبَابَةَ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٥٩٥) عن ابن أبي شيبة به .

(٢) الطحاوي في شرح المشكل (٢٣٨٤) .

عبد الله بن صفوان ، عن أبيه . فذكره هكذا : ابن شهاب ، عن عبد الله بن التمهيد صفوان ، عن أبيه . وقال الطحاوي : جائز أن يسمَعَ ابن شهاب هذا الحديث من عبد الله بن صفوان بن أمية ، عن أبيه ، ومن صفوان بن عبد الله ، عن جده ، وذلك غير مستنكر لابن شهاب في أحاديثه عن غير هذين ممن يُحدث عنه ، وغير مستنكر سماعه من عبد الله بن صفوان ؛ لأنَّ عبد الله بن صفوان قُتل مع عبد الله بن الزبير في اليوم الذي قُتل فيه من سنة ثلاث وسبعين . قال : والزهرى يومئذ سنة أربع عشرة سنة ، لأنَّ مولده كان في السنة التي قُتل فيها الحسين بن علي رضي الله عنه ، وهي سنة إحدى وستين . قال : فإن قال قائل : قد يجوز أن يكون عبد الله بن صفوان هذا هو عبد الله بن صفوان بن عبد الله " بن صفوان " . قيل له : ما نعلم لصفوان بن عبد الله ابناً أخذ عنه شيء من العلم ، وإنما عبد الله بن صفوان هذا هو عبد الله بن صفوان بن أمية .

قال أبو عمر : قد روى هذا الحديث عطاء وطاؤس ، عن صفوان بن أمية . رواه^(٢) حماد بن سلمة ، عن قتادة ، وقيس بن سعد ، وحبيب المعلم ، وحميد بن قيس ، كلهم عن عطاء^(٣) ، ورواه حماد أيضاً ، عن

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في النسخ : « رواه » . والمثبت يقتضيه السياق .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٢٣٨٥) من طريق حماد به وزاد معهم عمارة .

التمهيد عمرو بن دينار، عن طاووس، جميعاً عن صفوان بن أمية، أنه كان نائماً في المسجد و^(١) تحت رأسه خميصة، فجاء لصٌ فانتزعها من تحت رأسه. وذكر الحديث^(٢).

ولم يسمعه عطاء من صفوان بن أمية؛ لأن شعبة وسعيد^(٣) بن أبي عروبة روياه عن قتادة، عن عطاء، عن طارق بن المرقع، عن صفوان بن أمية، أن رجلاً سرق ثوبه، فرفعه إلى النبي ﷺ، فأمر بقطعه، فقال: يا رسول الله، قد تجاوزت عنه. قال: «أفلا قبل أن تأتي به أبا وهب؟». فقطعه رسول الله ﷺ.

أخبرناه عبد الله بن محمد بن يحيى وعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قالوا: حدثنا أحمد بن جعفر بن مالك، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة^(٤)، عن قتادة، عن عطاء، عن طارق بن المرقع، عن صفوان ابن أمية. فذكره حرفاً بحرف^(٥).

(١) سقط من النسخ. والمثبت من شرح مشكل الآثار.

(٢) أخرجه النسائي (٤٨٩٩) من طريق حماد به.

(٣) في م: «سعد».

(٤) كذا في النسخ، ونسخة من النسائي، وعند أحمد وبقيّة مصادر التخريج: «سعيد». وهو

ابن أبي عروبة. وينظر تحفة الأشراف (٤٩٤٣)، وأطراف المسند (٢٨٨١).

(٥) أحمد ١٨/٢٤، ٦٠٨/٤٥ (١٥٣٠٥، ٢٧٦٣٩) - ومن طريقه الطبراني (٧٣٣٧)، =

وذكره النسائي^(١)، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل بإسناده مثله التمهيد

سواء.

وأخبرنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا وهيب^(٢)، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن صفوان، أنه قيل له: إنه لا يدخل الجنة إلا من قد هاجر. فقال: لا أدخل^(٣) منزلي حتى آتي النبي ﷺ. فأتاه برجل، فقال: يا رسول الله، إن هذا سرق خميصاً لي. والرجل معه، فأمر النبي ﷺ بقطعه، فقال: يا رسول الله، إنني قد وهبتها له. قال: «فهلأ قبل أن تأتيني به؟». قال: فقلت: يا رسول الله، إنهم يقولون: لا يدخل الجنة إلا من قد هاجر. فقال: «لا هجرة بعد فتح مكة، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا»^(٤).

= والمزى في تهذيب الكمال ١٣/ ٣٥١. وفي هذه المصادر: «سعيد». بدلا من: «شعبة». كما ذكرنا قبل.

(١) النسائي (٤٨٩٤) - وعنه الطحاوي في شرح المشكل (٢٣٨٦).

(٢) في النسخ: «وهب عن عطاء». والمثبت من مصادر التخريج، وينظر تهذيب الكمال ١٥/ ١٣٠، ٣١/ ١٦٤.

(٣) في النسخ: «أترك». والمثبت من مسند أحمد.

(٤) أخرجه أحمد ٢٤/ ٢٠، ٤٥/ ٦٠٨، ٦٠٩، (١٥٣٠٦، ٢٧٦٤٠)، والنسائي =

وطاوسٌ سَماعُه مِن صفوانَ بنِ أميَّةٍ ممكِئٍ ؛ لأنَّه أدركَ زمنَ عثمانَ .
 وذكر يحيى القطَّانُ ، عن زهيرٍ ، عن ليثٍ ، عن طاوسٍ ، قال :
 أدركتُ سبعينَ شيخًا من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ .

وقد قيل : إنَّ طاوسًا ^(١) تُوفِّي وهو ابنُ بضعٍ وسبعينَ سنةً ، في سنةٍ ستٍّ ومائةٍ . فإن ^(٢) كانَ سنُّه هذا فغيرُ ممكِئٍ سماعُه من صفوانَ بنِ أميَّةٍ ؛ لأنَّ صفوانَ تُوفِّي سنةً ستٍّ وثلاثينَ ، وقيل : كانت وفاته بمكةَ عندَ خروجِ الناسِ إلى الجَمَلِ .

وقد رُويَ هذا الحديثُ عن طاوسٍ وعكرمةَ ، عن ابنِ عباسٍ .
 ذكره البزارُ من حديثِ الأشعثِ بنِ سوارٍ ، عن عكرمةَ ، عن ابنِ عباسٍ ، ومن حديثِ زكريا بنِ إسحاقٍ ، عن عمرو بنِ دينارٍ ، عن طاوسٍ ، عن ابنِ عباسٍ ، عن النبيِّ ﷺ . وهذا لفظُ حديثِ الأشعثِ ، عن عكرمةَ ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : كان صفوانُ بنُ أميَّةٍ نائمًا في المسجدِ ، فجاءه رجلٌ فأخذَ رداءَه من تحتِ رأسِه ، فأتبعه فأدركه ، فأتى به النبيَّ ﷺ ، فقال : هذا سرقَ رداي من تحتِ رأسي . فأمر به أن يُقَطَّعَ ، فقال : إنَّ رداي لم

= (٤١٨٠) من طريق وهيب بن خالد به ، وعند النسائي مختصر .

(١) في النسخ : « طاوس » .

(٢) في م : « قال : فإذا » .

يبلغ أن يُقطع فيه هذا . قال : « أفلا قبل أن تأتيني به ؟ »^(١) . قال البزار : التمهيد
ورواه جماعة عن عكرمة مرسلاً .

وحدثنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال :
حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : حدثنا أحمد بن عثمان بن حكيم ، قال :
حدثنا عمرو ، قال : حدثنا أسباط ، عن سمالك ، عن حميد ابن أخت
صفوان ، عن صفوان بن أمية ، قال : كنت نائماً في المسجد على خميصية
لي ثمنها ثلاثون درهماً ، فجاء رجل فاختلسها مني ، فأخذ الرجل ، فأتى به
النبي ﷺ ، فأمر به أن يُقطع ، فأتيته فقلت : تقطعه من أجل ثلاثين
درهماً ؟ أنا^(٢) أبيعه وأُتسئته^(٢) ثمنها . قال : « فهلاً كان قبل أن تأتيني
به ؟ »^(٣) .

وفي حديث مالك من الفقه والمعاني أن الهجرة كانت قبل الفتح
مفترضة . وفيه إباحة النوم في المسجد . وفيه توطي الثياب وتوشدها . وفيه
أن ما جعله الإنسان تحت رأسه فهو حرز له ، وما سرق من حرز فيه القطع .

(١) أخرجه النسائي (٤٨٩٧) من طريق أشعث به ، وأخرجه الحاكم ٣٨٠/٤ من طريق زكريا
ابن إسحاق به .

(٢ - ٢) في النسخ : « أمتعه » . والمثبت من سنن النسائي .

(٣) النسائي (٤٨٩٨) ، وفي الكبرى (٧٣٦٩) . وأخرجه أحمد ٢٣/٢٤ ، ٦١٠/٤٥ ،
(١٥٣١٠ ، ٢٧٦٤٤) ، وأبو داود (٤٣٩٤) من طريق عمرو به .

التمهيد واختلف العلماء في السارق من غير حرز؛ فأما فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام فإنهم اعتبروا جميعاً الحرز في وجوب القطع باتفاق منهم على ذلك، وقالوا: من سرق من غير حرز فلا قطع عليه؛ بل بلغ المقدار أو زاد. والحجة لما ذهب إليه الفقهاء في ذلك قوله ﷺ: «لا قطع في خريسة جبل حتى يأويها المراح»^(١). وأجمعوا أن السارق من مال المضاربة والوديعة لا قطع عليه، وقال ﷺ: «لا قطع على خائن ولا مختلس»^(٢). وأجمعوا على ذلك، وفي إجماعهم على أن لا قطع على خائن ولا مختلس دليل على مراعاة الحرز. وقال أهل الظاهر، وبعض أهل الحديث، وأحمد بن حنبل في رواية عنه: كل سارق يُقطع، سرق من حرز وغير حرز؛ لأن الله أمر بقطع السارق أمراً مطلقاً، وبين النبي ﷺ المقدار ولم يذكر الحرز.

قال أبو عمر: الحجة عليهم ما ذكرنا. وبالله توفيقنا.

واختلف الفقهاء في أبواب من معاني الحرز يطول ذكرها؛ فجملة قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، والثوري، والأوزاعي، وأصحابهم،

(١) تقدم في الموطأ (١٦١٤).

(٢) أخرجه أحمد ٣٠٣/٢٣ (١٥٠٧٠)، والدارمي (٢٣٥٦)، وأبو داود (٤٣٩٣)، والترمذي (١٤٤٨)، والنسائي (٤٩٨٧)، وابن ماجه (٢٥٩١) من حديث جابر بن عبد الله.

أنَّ السارقَ من غيرِ حِرْزٍ لا قطعَ عليه . وجملَةٌ قولِ مالكٍ والشافعيَّ في التمهيد الحِرْزِ ، أنَّ الحِرْزَ كُلُّ ما يُحِرِّزُ به الناسُ أموالهم إذا أرادوا التحفُّظَ بها ، وهو يختلفُ باختلافِ الشيءِ المحرَّوزِ ، واختلافِ المواضعِ ، فإذا ضُمَّ المتاعُ في السوقِ إلى موضعٍ ، وقعدَ عليه صاحبه ، فهو حِرْزٌ ، وكذلك إذا جعلَ في ظُرفٍ ، فأُخرجَ منه ، وعليه مَنْ يُحِرِّزُهُ ، أو كانت إِبِلٌ قُطِرَ^(١) بعضها إلى بعضٍ ، أو أُنيختُ في صحراءٍ حيثُ ينظرُ إليها ، أو كانت غنماً في مُراحِها ، أو متاعاً في فُسطاطٍ ، أو بيتاً مُغلَقاً على شيءٍ أو مقفولاً عليه ، وكلُّ ما تنسبُه العامَّةُ إلى أنَّه حِرْزٌ على اختلافِ أزمانِها وأحوالِها . قال الشافعيُّ : ورداءُ صفوانٍ كان مُحَرِّزاً باضطجاعه عليه ، فقطعَ النبيُّ ﷺ سارقَه . قال : ويُقطعُ النَّبَّاشُ إذا أُخرجَ الكفنُ من جميعِ القبرِ ؛ لأنَّ هذا حِرْزٌ مثله .

مذهبُ المالكيِّين والشافعيِّين في هذا البابِ مُتقارِبٌ جدًّا ، ولا سبيلَ إلى إيرادِ مسائلِ السرقةِ على اختلافِ أنواعِ الحِرْزِ ، وقد ذكَّرنا ههنا جُملاً تكفي ، ومَنْ أرادَ الوقوفَ على الفروعِ نظرَ في كتبِ الفقهاءِ ، وبانَ له ما ذكَّرناه . وباللهِ التوفيقُ .

(١) قطر الإبل وقطرها : قَرَّبَ بعضها إلى بعضٍ في سياقٍ واحدٍ ، فهي مقطورة ، والقطار من الإبل : عددٌ منها بعضه خلفَ بعضٍ على نسقٍ واحدٍ . ينظر الوسيط (ق ط ر) .

التمهيد واختلّفوا أيضًا في السارق يُرفع إلى الحاكم ، سرّقه بيده ، فيحكم عليه بالقطع لثبوت سرّقه بإقراره ، أو بيّنة عُدول قامت عليه ، فيهب له المسروق منه ما سرّقه ، هل يُقطع أم لا ؟ فقال مالك ، وأهل المدينة ، والشافعي ، وأهل الحجاز : يُقطع ؛ لأنّ الهبة إنما وقعت بعد وجوب الحد ، فلا يسقط ما قد وجب لله ، كما أنّه لو غصب جارية ثم نكحها قبل أن يُقام عليه الحد ، لم يسقط ذلك الحد عنه .^(١) وأحد أقوال أبي يوسف في هذه المسألة أنّه يُقطع ، كقول أهل الحجاز . وقال العراقيون : إذا أمر الحاكم بقطع السارق فتصدّق عليه بالسرقة ، لم يُقطع ، وذري عنه الحد ؛ لأنّه قد ملك الشيء المسروق بالصدقة أو الهبة قبل أن يُقطع ، فلا تُقطع يد رجل فيما قد ملكه .

قال الطحاوي : ويختلفون في هذه المسألة لو كانت الهبة قبل أن يؤتّى بالسارق إلى الإمام ؛ فقال أهل الحجاز ، منهم مالك والشافعي : يُقطع . ووافقهم على ذلك ابن أبي ليلى . وقال أبو يوسف في هذا : لا يُقطع . وأمّا أبو حنيفة ومحمد بن الحسن فقالا : لا يُقطع في شيء من ذلك ، مع وقوع ملكه^(٢) على السرقة قبل أن يُرفع إلى الإمام ، وبعد أن

(١ - ١) سقط من : م ، وقد جاء هذا الكلام في ي بعد قوله : فقال أهل . الآتي في كلام الطحاوي .

(٢) في م : «مالكه» . والمثبت موافق لما في شرح المشكل ١٦٦/٦ .

يُرفع إليه . وحُجَّةُ أَبِي يوسُفَ قَوْلُهُ ﷺ : « فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ؟ » . التمهيد
وهذا يدلُّ على أَنَّهُ لو وهَبَ للِسَّارِقِ رِداءَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ بِهِ لَمَا قُطِعَ .
واللهُ أَعْلَمُ .

قال أبو عمر : الحُجَّةُ قائِمةٌ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ بِالْحَدِيثِ
الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ يَدَ السَّارِقِ الَّذِي سَرَقَ
ثَوْبَ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ بَعْدَ أَنْ وَهَبَهُ لَهُ ، وَقَالَ : « هَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ؟ » .
وَمَعْنَى قَوْلِهِ عِنْدَهُمْ : « فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ؟ » : هَلَّا كَانَ مَا أُرِدْتُ مِنَ
الْعَفْوِ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ، فَإِنَّ الْحُدُودَ إِذَا لَمْ أُوتَ بِهَا وَلَمْ أَعْرِفْهَا لَمْ
أُقِمَّهَا ، وَإِذَا أَتَيْتَنِي لَمْ يَجْزُ لِي ^(١) الْعَفْوُ عَنْهَا ، وَلَا لِغَيْرِي . هَذَا مَعْنَاهُ ^(٢) وَاللهُ
أَعْلَمُ .

وَقَدْ احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِالزَّانِي تَوَهَّبُ لَهُ الْأَمَةُ الَّتِي زَنَى بِهَا ، أَوْ يَشْتَرِيهَا ،
أَنَّ مِلْكَهُ الطَّارِئُ لَا يُزِيلُ الْحَدَّ عَنْهُ ، فَكَذَلِكَ السَّرْقَةُ .

وَمِنْ حُجَّةِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِ : مَتَى وَهَبَ السَّرْقَةَ صَاحِبُهَا لِلِسَّارِقِ سَقَطَ
الْحَدُّ . قَوْلُهُ ﷺ : « تَعَاَفَوْا ^(٣) الْحُدُودَ فِيمَا ^(٤) بَيْنَكُمْ ، فَمَا بَلَغْنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ

(١) سقط من النسخ . والمثبت يستقيم به السياق .

(٢) في ي : « المعنى » .

(٣) بعده في م : « عن » .

(٤) سقط من النسخ . والمثبت من مصدرى التخريج .

التسديد وجب»^(١). قال : فهذا الحدُّ قد عُفِيَ عنه بالهبة ، وقد حصلت ملكاً للسارق قبل أن يبلغ السلطان ، فلم يبلغ الحدُّ السلطان إلا وهو معفو عنه . قال : وما حصل ملكاً للسارق استحال أن يُقطع فيه ؛ لأنَّه إنما يُقطع في ملكٍ غيره لا في ملكٍ نفسه . ومن حُجَّتِه^(٢) أيضاً أنَّ الطَّارِئ من الشُّبهة في الحدود بمنزلة ما هو موجود في الحال ، قياساً على الشُّهادات . وبالله التوفيق .

قال أبو عمر : لا أعلم بين أهل العلم اختلافاً في الحدود إذا بلغت إلى السلطان لم يكن فيها عفو ، لاله ولا لغيره ، وجائز للناس أن يتعافوا الحدود ما بينهم ما لم يبلغ السلطان ، وذلك محمودٌ عندهم . وفي هذا كله دليلٌ على أنَّ لصاحب السرقة في ذلك ما ليس للسلطان ، وذلك ما لم يبلغ السلطان ، فإذا بلغ السارق إلى السلطان لم يكن للمسروق منه شيءٌ من حكمه في عفو ولا غيره ؛ لأنَّه لا يتبعه بما سرق منه إذا وهبه له ، ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أنَّ السارق لو أقرَّ بسرقة عند الإمام يجب في مثلها القطع ، سرقها من رجلٍ غائب ، أنَّه يُقطع وإن لم يحضر ربُّ السرقة ؟ ولو كان لربِّ السرقة في ذلك مقالٌ لم يُقطع حتى يحضر فيعرف ما عنده فيه .

وقد اختلفوا في السارق تُدعى عليه السرقة في ثوبٍ هو بيده يدعيه لنفسه ، وصاحب السرقة غائب ؛ فقال أبو حنيفة ، والشافعي ،

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٧٦) ، والنسائي (٤٩٠١) من حديث عبد الله بن عمرو .

(٢) في م : « حجتهم » .

١٦٢٢ - مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن الزبير بن الموطأ
العوام لقي رجلاً قد أخذ سارقاً وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان ،
فشفع له الزبير ليرسله ، فقال : لا ، حتى أبلغ به السلطان . فقال الزبير :
إذا بلغت به السلطان فلعن الله الشافع والمشفع .

وأصحابهما : لا يُخاصمه في ذلك أحدٌ إلا رب الثوب ، ولا يُسمع من التمهيد
غيره في ذلك بينة ، ولا خصومة في ذلك بينه وبين من يدعى ذلك عليه
حتى يأتي رب الثوب أو وكيله في ذلك . وقال ابن أبي ليلى ومالك : كل
من خاصمه في ذلك من الناس كان خصماً له ، وسمعت بينته ، فإن قبلت
قطع^(١) إن لم يأت بمدفع . وهذه المسائل كلها في معنى الحديث ،
فلذلك ذكرناها . وبالله التوفيق .

مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن الزبير بن العوام لقي رجلاً قد
أخذ سارقاً وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان ، فشفع له الزبير ليرسله ،
فقال : لا^(٢) حتى أبلغ به السلطان . فقال الزبير : إذا^(٣) بلغت به^(٤) السلطان
فلعن الله الشافع والمشفع^(٤) .

هذا خبر منقطع ، ويتصل من وجه صحيح .

القبس

(١) بعده في م : (و) .

(٢) ليس في : الأصل .

(٣ - ٢) في الأصل : (برز) .

(٤) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٩/١٣ و - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٨٢٣) .

قال أبو عمر: أدخل مالك خبر الزبير، بياناً لحديث صفوان؛ لأن السلطان لا يحلُّ له أن يعطَّل حدًّا من الحدود التي لله عزَّ وجلَّ إقامتها عليه إذا بلغته، كما ليس له أن يتجسَّس عليها إذا استُثِرَّت عنه، وبأن الشفاعة في ذوى الحدود^(١) حسنة جائزة - وإن كانت الحدود فيها واجبة - إذا لم تبلغ السلطان، وهذا كله لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء، وحسبك بذلك علماً.

وذكر أبو بكر^(٢)، قال: حدثني وكيعٌ وحמיד بن عبد الرحمن الرُّؤاسي، عن هشام بن عروة، عن عبد الله بن عروة، عن الفرافصة الحنفى، قال: مرُّوا على الزبير بسارقٍ فشفع له، فقالوا: أتشفع للشارق؟! قال: نعم، ما لم يؤت به إلى الإمام، فإذا أتى به إلى الإمام فلا^(٣) عفا الله^(٤) عنه إن عفا عنه.

^(٤) وروى حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أخيه عبد الله بن عروة، عن الفرافصة، أن الزبير مرَّ بِلصٍّ قد أُخذ، فقال: دَعُوهُ، اعفُوا عنه. فقالوا: أتأمرنا بهذا يا أبا عبد الله وأنت صاحب رسول الله ﷺ؟!

(١) في الأصل: «الديون».

(٢) ابن أبي شيبة ٤٦٤/٩، ٤٦٥.

(٣ - ٣) في م: «عفو له».

(٤ - ٤) في ح: «ورواه عنه»، وفي م: «وروى».

فقال : إن الحدودَ يُعْفَى عنها ما لم تبلغْ إلى السلطانِ ، فإذا رُفِعَتْ إلى السلطانِ فلا عفا اللهُ عنه إن عفا عنها^(١) .

قال أبو عمر : هذا تفسيرُ قوله ﷺ لصفوان : « فهاً قبل أن تأتيَنِي به ؟ »^(٢) . فإنه لم يَهَبْ له^(٣) الرِّدَاءَ إلا رجاءَ العفوِ عنه .

قال أبو بكر^(٤) : وحَدَّثني حُمَيْدٌ ، عن هشامٍ ، عن أبي حازمٍ ، أن عليّاً شَفَعَ لسارقٍ ، فقيل له : أتشفَعُ لسارقٍ ؟ ! قال : نعم ، إن ذلك ليُفْعَلُ ما لم يبلغِ الإمامَ .

وعن سعيدِ بنِ جبيرةٍ ، وعطاءٍ ، وجماعةٍ من علماءِ التابعينَ ، مثلُ ذلك^(٥) . وروى عن أبي بكرٍ ، وعمرَ ، وعثمانَ ، مثلُ ذلك^(٦) . والآثارُ في السُّنَنِ على المسلمِ عن النبي ﷺ كثيرةٌ .

وذكر أبو بكر^(٧) ، قال : حَدَّثني أبو معاويةَ ، عن عاصمٍ ، عن عكرمةَ ،

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل ٤ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ من طريق حماد بن سلمة به .

(٢) تقدم في الموطأ (١٦٢١) .

(٣) سقط من : ح ، م .

(٤) ابن أبي شيبة ٩ / ٤٦٥ .

(٥) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٩ / ٤٦٥ .

(٦) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٩١٩ ، ١٨٩٢٠ ، ١٨٩٣٢ ، ١٨٩٣٥) ، ومصنف ابن أبي

شيبة ٩ / ٤٦٧ ، وسنن البيهقي ٨ / ٣٣٠ .

(٧) ابن أبي شيبة ٩ / ٤٦٨ .

الاستذكار أن ابن عباس، وعمارًا، والزيبر، أخذوا سارقًا فخلّوا سبيله، قال عكرمة: فقلت لابن عباس: بش ما صنعتم حين خلّيتُم سبيله. فقال: لا أم لك، أما لو كنت أنت لسرّك أن يُخلّى سبيلك.

وهذا كله قبل أن يبلغ إلى السلطان؛ لقوله ﷺ: «من حالت شفاعته دون حدٍّ من حدود الله عز وجل، فقد ضاّد الله في حكمه»^(١).

وذكره أبو بكر^(٢)، قال: حدّثنى عبدة، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الوهاب، عن ابن عمر قوله^(٣).

حدّثنى سعيد، قال: حدّثنى قاسم، قال: حدّثنى محمد، قال: حدّثنى أبو بكر، قال: حدّثنى ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن النبي ﷺ كلّم في شيء، فقال عليه الصلاة والسلام: «لو كانت فاطمة بنت محمد لأقمت عليها الحد»^(٤).

(١) أخرجه أحمد ٢٨٣/٩، ٣٨٠ (٥٣٨٥، ٥٥٤٤)، وأبو داود (٣٥٩٧) من حديث ابن عمر.

(٢) ابن أبي شيبة ٤٦٥/٩، ٤٦٦.

(٣) في الأصل، م: «قال».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٦٦/٩.

١٦٢٣ - مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أن رجلاً من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم ، فنزل على أبي بكر الصديق ، فشكا إليه أن عامل اليمن قد ظلمه ، فكان يُصلى من الليل ، فيقول أبو بكر : وأبيك ، ما لي لك بليل سارق . ثم إنهم فقدوا عقداً لأسماء بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق ، فجعل الرجل يطوف معهم ويقول : اللهم عليك بمن يئس أهل هذا البيت الصالح . فوجدوا الحلي عند صائغ زعم أن الأقطع جاءه به ، فاعترف به الأقطع ، أو شهد عليه به ، فأمر به أبو بكر فقطعت يده اليسرى ، وقال أبو بكر : والله لدعاؤه على نفسه أشد عندى عليه من سرقة .

باب (*) جامع القطع

مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أن رجلاً من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم ، فنزل على أبي بكر الصديق ، فشكا إليه أن عامل اليمن قد ظلمه ، فكان يُصلى من الليل ، فيقول أبو بكر : وأبيك ، ما لي لك بليل سارق . ثم إنهم فقدوا عقداً لأسماء بنت عميس امرأة أبي بكر

الاستذكار الصديق ، فجعل الرجل يطوف معهم ويقول : اللهم عليك بمن يئس أهل هذا البيت الصالح . فوجدوا الحلي عند صائغ زعم أن الأقطع جاءه به ، فاعترف به الأقطع ، أو شهد به عليه ، فأمر به أبو بكر فقطعت يده اليسرى ، وقال أبو بكر : والله لدعاؤه على نفسه أشد عندى من سرقته ^(١) .

قال أبو عمر : اختلّف في هذا الحديث ؛ فروى أن هذا الأقطع لم يكن مقطوع اليد والرجل ، وإنما كان مقطوع اليد اليمنى فقط .

ذكر عبد الرزاق ^(٢) ، عن معمر ، عن الزهرى ، عن سالم وغيره ، قال : إنما قطع أبو بكر رجل الأقطع ، وكان مقطوع اليد اليمنى فقط . قال الزهرى : ولم يبلغنا فى السنة إلا قطع اليد والرجل ، لا يزداد على ذلك .

قال ^(٣) : وأخبرنا معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : إنما قطع أبو بكر رجل الذى ^(٤) قطعه يغلى بن أمية ، كان مقطوع اليد قبل ذلك .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٨٩) ، ورواية يحيى بن بكير (٧/١٣) ، ٨ و - مخطوط) ، ورواية أبى مصعب (١٨٠٨) . وأخرجه الشافعى ٦/١٥٠ ، والطحاوى فى شرح المشكل ٧٦/٥ ، ٧٧ ، والبغوى فى شرح السنة (٢٦٠٢) ، والبيهقى ٢٧٣/٨ من طريق مالك به .

(٢) عبد الرزاق (١٨٧٧٠) .

(٣) عبد الرزاق (١٨٧٧١) .

(٤) فى الأصل : «اليسرى» .

قال أبو عمر: هؤلاء نفوا وعبد الرحمن بن القاسم زاد وأثبت . والله الاستدكار أعلم . وقد رواه الثوري كما رواه مالك .

ذكر عبد الرزاق^(١) ، قال : أخبرنا الثوري ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن القاسم بن محمد ، أن سارقاً مقطوع اليد والرجل سرق خلياً لأسماء^(٢) ، فقطعه أبو بكر الثالثة . قال : حسبته^(٣) قال : يده .

ورواه وكيع ،^(٤) عن سفيان ، فخالف عبد الرزاق في لفظه .

ذكر أبو بكر^(٥) ، قال : حدثني وكيع ، عن سفيان ، عن عبد الرحمن ابن القاسم ، عن أبيه ، أن أبا بكر أراد أن يقطع الرجل بعد اليد والرجل ، فقال له عمر : السنة اليد .

وذكر عبد الرزاق^(٦) ، قال : أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : كان رجل أسود يأتي أبا بكر ، فيؤذنيه ويقرئه القرآن ، حتى بعث ساعياً - أو قال : سرية - فقال : أرسلني معه . فقال : بل تمكث

(١) عبد الرزاق (١٨٧٦٩) .

(٢) في الأصل : «لأناس» .

(٣) في الأصل : «عتبة» .

(٤ - ٤) ليس في : الأصل .

(٥) ابن أبي شيبة ٥١٠ / ٩ .

(٦) عبد الرزاق (١٨٧٧٤) .

الاستدكار عندنا . فأتى ، فأرسله معه ^(١) واستوصى به خيرًا ، فلم يَغْبِرْ ^(٢) معه إلا قليلًا ، حتى جاء قد قُطِعَت يده ، فلما رآه أبو بكر فاضت عيناه ، فقال : ما شأنك ؟ قال : ما زدت على أنه كان يؤلِّني شيئًا من عمله ، فخُتته فريضة ^(٣) واحدة فقطع يدي . فقال أبو بكر : تجدون الذي قطع يد هذا يخون عشرين فريضة ، والله لئن كنت صادقًا لأقيدنك منه . قال : ثم أذناه ، ولم يُجَلْ منزله التي كانت له منه ، قال ^(٤) : فكان الرجل يقوم الليل فيقرأ ، فإذا سمع أبو بكر صوته ، قال : تالله لرجل قطع هذا لقد اجترأ على الله عز وجل . قال : فلم يَغْبِرْ ^(٥) إلا قليلًا ، حتى فقد آل أبي بكر حُلْيًا لهم ومتاعًا ، فقال أبو بكر : طُريق الحي الليلة . فقام الأقطع فاستقبل القبلة ، ورفع يده الصحيحة و ^(٦) الأخرى التي قُطِعَت ^(٦) ، فقال : اللهم أظهرو ^(٧) على من سرقهم ^(٧) . أو نحو هذا . وكان معمرٌ ربما قال : اللهم أظهرو على من

(١) في الأصل : «معهم» .

(٢) في ح ، ه ، م : «يغب» . وغير : مكث وبقي ، وذهب ومضى ، ضد . ينظر التاج (غ ب ر) .

(٣) فريضة : هو البعير المأخوذ في الزكاة ، سمي فريضة لأنه فرض واجب على رب المال ، ثم اتسع فيه حتى سمي البعير فريضة في غير الزكاة . النهاية ٤٣٢ / ٣ .

(٤) في الأصل : «قلت» .

(٥) في م : « يغب » .

(٦ - ٦) في الأصل : «الأقطع» .

(٧ - ٧) في الأصل : «من قطعهم» .

سرق^(١) أهل هذا البيت الصالحين^(٢) . قال : فما انتصف النهار حتى عثروا الاستدكار
على المتاع عنده ، فقال أبو بكر : وثلك ، إنك لقليل العلم بالله عز وجل .
فأثر به فقطعت رجله .

وفى هذا الخبر ، وخبر الزهرى أيضا عن سالم ، وخبر أيوب عن نافع
عن ابن عمر ، أن ذلك الأقطع لم تكن رجله مقطوعة ، وإنما كان مقطوع
اليدين اليمنى ، فقطع أبو بكر رجله ؛ يعنى اليسرى . وهذا خلاف ما رواه
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فى هذا الخبر ، وقد روى فيه ما يوافق .
ذكر عبد الرزاق^(٣) ، قال : أخبرنى ابن جريج ، قال : أخبرنى غير واحد
من أهل المدينة ؛ منهم إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ، أن
يعلى بن أمية قطع يد سارق ورجله ؛ لأنه سرق فى^(٤) الثانية ، فقطع أبو بكر
يده للثالثة^(٥) ، ثم ذكر نحو^(٦) حديث الزهرى ، قال : فكان أبو بكر
يقول : لجزأته على الله عز وجل أغبط عندى من سرقته . قال ابن جريج :
وأخبرنى عبد الله بن أبي بكر أن اسمه جبر أو جبير .

(١) فى الأصل : «سرق» .

(٢) فى ح ، هـ ، م : «الصالح» .

(٣) عبد الرزاق (١٨٧٧٥) .

(٤) سقط من : ح ، هـ .

(٥) فى الأصل : «الثانية» .

(٦ - ٦) فى ح ، هـ : «وتم ذكر» .

قال أبو عمر: اختلف العلماء من السلف والخلف فيما يُقطع من السارق إذا قُطعت يده اليمنى^(١) «بسرقه يسرقها»، ثم عاد فسرق أخرى، بعد إجماعهم أن اليد اليمنى هي التي تُقطع منه أولاً؛ فقال مالك والشافعي وأصحابهما: إذا قطع في السرقة ثم سرق ثانية، قُطعت رجله اليسرى، ثم إن سرق ثالثة قُطعت يده اليسرى، ثم إن سرق رابعة قُطعت رجله اليمنى، وتُحسَم^(٢) كل واحدة بالنار ساعة القطع؛ خوف التلف، والقطع عندهم من المفصل. وبه قال قتادة^(٣)، وإليه ذهب أبو ثور. ورؤي ذلك عن عمر ابن الخطاب، وعن أبي بكر فيه ما قد ذكرنا.

وقال بذلك جماعة من السلف والتابعين.

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٤)، قال: حدثني ابنُ عُليّة^(٥)، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: رأيتُ عمر بن الخطاب قطع يد رجل بعد يده ورجله.

والحجة لما ذهب إليه مالك والشافعي ومن قال بقولهما، أنه قد رُوي ذلك عن النبي ﷺ من مراسيل الثقات؛ منها ما رواه ابن جريج، عن

(١ - ١) في ح، هـ: «لسرقه سرقها».

(٢) الحسم: كى العرق بالنار. اللسان (ح س م).

(٣) ينظر عبد الرزاق (١٨٧٧٢).

(٤) ابن أبي شيبة ٥١١/٩.

(٥) في ح، هـ: «عينة».

عبد ربّه بن أمية بن الحارث ، أنه أخبره عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة ، أنه حدّثه و^(١) «عبد الرحمن» بن سابط ، أن النبي ﷺ أتى بعبد قد سرق فقطع يده ، ثم الثانية فقطع رجله ، ثم أتى به في الثالثة فقطع يده ، ثم أتى به فقطع رجله^(٢) .

وقال سفيان الثوري ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد : إذا وجب على السارق القطع ، قُطعت يده اليمنى من المفصل ، ثم إن سرق ثانية قُطعت رجله اليسرى ، ولا يُقطع منه شيء بعد ذلك ، وإنما عليه الغرم . وهو قول الزهري ،^(٣) وحماد^(٤) ، والشعبي ، وإبراهيم النخعي ،^(٥) والأوزاعي^(٦) . وإليه ذهب أحمد .

قال أبو عمر : روى هذا القول عن جماعة من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم من العلماء الخالفين .

ذكر عبد الرزاق^(٦) ، عن إسرائيل بن يونس ، عن سماك بن حرب ، عن

(١ - ١) في ح ، هـ : «عبد الله» . وينظر تهذيب الكمال ١٢٣/١٧ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٥١١/٩ ، ٥١٢ من طريق ابن جريج به .

(٣ - ٣) سقط من : ح ، هـ .

(٤ - ٤) ليس في : الأصل ، م .

(٥) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٧٦٥) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٥١٠/٩ ، وفتح الباري ١٠٠/١٢ .

(٦) عبد الرزاق (١٨٧٦٦) .

الاستذكار عبد الرحمن بن عائذ^(١) الأزدي، عن عمر، أنه أتى برجل قد سرق يُقال له: سُدِّوْمْ. فقطعه، ثم أتى به الثانية فقطعه، ثم أتى به الثالثة فأراد أن يقطعه، فقال له علي: لا تفعل، فإنما عليه يَدٌ ورجلٌ ولكن احبسه.

وذكر أبو بكر^(٢)، قال: حدثني جرير، عن منصور، عن أبي الضحى، وعن^(٣) مغيرة، عن الشعبي، قال: كان علي رضي الله عنه يقول: إذا سرق السارق مِرَارًا قَطَعْتُ يَدَهُ وَرِجْلَهُ، ثم إن عاد استودعته السجن.

قال^(٤): وحدثني حاتم بن إسماعيل، عن جعفر، عن أبيه، قال: كان علي لا يزيد علي أن يقطع للسارق^(٥) يَدًا وَرِجْلًا، فإذا أتى به بعد ذلك، قال: إني لأستحي ألا يتطهر لصلاته، ولكن أمسكوا كَلْبَهُ^(٥) عن المسلمين، وأنفقوا عليه من بيت المال.

(١) في الأصل، هـ، م: «عائد». وينظر تهذيب الكمال ١٧/١٩٨.

(٢) ابن أبي شيبة ٩/٥٠٩.

(٣) سقط من: ح، هـ.

(٤) في ح، هـ: «من السارق».

(٥) في ح، هـ: «كبه». والكَلْب: الشر والأذى. ينظر اللسان (ك ل ب).

قال^(١) : وحدثنى عيسى بن يونس ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، الاستذكار
قال : انتهى أبو بكر في قطع السارق إلى اليد والرجل .

قال^(٢) : وحدثنى أبو أسامة ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن
مكحول ، أن عمر قال : إذا سرق فاقطعوا يده ، ثم إن عاد فاقطعوا رجله ،
ولا تقطعوا يده الأخرى ، وذروه يأكل بها الطعام ويستنجي بها من الغائط ،
ولكن احبسوه عن المسلمين .

قال^(٣) : وحدثنى أبو خالد ، عن حجاج ،^(٤) عن عمرو بن^(٥) مرة ، عن
عبد الله بن سلمة ، قال : كان علي يقول في السارق : إذا سرق قطع
يده ، فإن عاد قطع رجله ، فإن عاد استودعته السجن .

قال^(٦) : وأخبرنا أبو خالد ، عن الحجاج ،^(٧) عن عمرو بن دينار ، أن
نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن السارق ، فكتب إليه بمثل قول علي .
قال^(٨) : وحدثنى أبو خالد ، عن حجاج ، عن سماك ، عن بعض

(١) ابن أبي شيبة ٥٠٩/٩ ، ٥١٠ .

(٢) ابن أبي شيبة ٥١٠/٩ .

(٣) ابن أبي شيبة ٥١٢/٩ .

(٤ - ٤) ليس في الأصل .

(٥) في هـ ، م : عن . وينظر تهذيب الكمال ٢٣٢/٢٢ .

(٦) ابن أبي شيبة ٥١٢/٩ ، ٥١٣ .

(٧) ابن أبي شيبة ٥١٣/٩ .

الاستذكار أصحابه ، أن عمر استشارهم في سارق ، فأجمعوا على مثل قول علي .
 قال أبو عمر : حصل اتفاق جمهور السلف والخلف على جواز قطع
 الرجل بعد اليد ؛ من قال بقول الحجازيين ، ومن قال بقول العراقيين ، وهم
 عامة العلماء ، قالوا بذلك وهم يقرءون : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
 أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة : ٣٨] . وهذه مسألة تُشبه المسح على الخفين ، وهم
 يقرءون غسل الرجلين و^(١) مسحهما ، وتُشبه الجزاء في الصيد^(٢) الخطأ ،
 وهم يقرءون : ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مِثْلًا فَأَجْزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾
 [المائدة : ٩٥] .

والجمهور لا يجوز عليهم^(٣) تحريف الكتاب ولا الخطأ في تأويله ،
 وإنما قالوا ذلك بالشبهة المسنونة لهم والأمر المتبع .

ذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٤) ، قال : حدثني عيسى بن^(٥) يونس ، عن
 الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، قال : كتب نَجْدَةُ إلى ابن^(٦) عمر ،

(١) في هـ ، م : «أو» .

(٢) بعده في الأصل ، هـ ، م : «في» .

(٣) في الأصل ، م : «عليه» .

(٤) ابن أبي شيبة ٥١١/٩ .

(٥ - ٥) في الأصل : «ابن أبي» .

(٦) ليس في : الأصل ، م .

يَسْأَلُهُ : هل ^(١) قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجْلَ بَعْدَ الْيَدِ ؟ فَكُتِبَ إِلَيْهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ اسْتَذَكَرَ قَطَعَ الرَّجْلَ بَعْدَ الْيَدِ .

وَقَالَ بَعْضُ التَّابِعِينَ ؛ مِنْهُمْ عَطَاءٌ وَغَيْرُهُ ، وَالْخَوَارِجُ ، وَطَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ دَاوُدَ : لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَطَعَ مِنَ الشَّرَاقِ إِلَّا الْأَيْدَى دُونَ الْأَرْجُلِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ .

ذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَطَاءٍ : إِذَا سَرَقَ الثَّانِيَةَ ؟ قَالَ : مَا أَرَى أَنْ يُقَطَعَ فِي السَّرْقَةِ إِلَّا الْأَيْدَى ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ . وَلَوْ شَاءَ أَمَرَ بِالرَّجْلِ ^(٢) ، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ^(٣) [مريم : ٦٤] .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَطَعَ الْأَيْدَى وَالْأَرْجُلَ ^(٤) مِنَ الشَّرَاقِ كَالْمُحَارِبِينَ مِنْ خِلَافٍ .

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، قَالَ :

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : «عَنْ» .

(٢) فِي ح ، هـ ، م : «بِالرَّجْلَيْنِ» .

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٨٧٥٨) عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ بِهِ .

(٤) فِي م : «الْأَيْدَى» .

الاستدكار حدثني ^(١) سعيد بن يحيى ^(٢) ، قال ^(٣) : حدثني هشام بن عروة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ، قال : أتى النبي ﷺ بسارقٍ قطع يده ، ثم أتى به بعدُ قد ^(٤) سرق قطع رجله ، ثم أتى به بعدُ قد ^(٥) سرق قطع يده ، ثم أتى به بعدُ قد ^(٤) سرق قطع رجله ، ثم أتى به بعدُ قد ^(٤) سرق فقتله ^(٥) .

وقد رواه مصعب بن ثابت ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر مثله بمعناه .

ذكره النسائي وأبو داود ^(٦) ، كلاهما عن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل ، عن جده ، عن مصعب بن ثابت .

قال النسائي : مصعب بن ثابت ليس بالقوي ، وإن كان يحيى القطان قد روى عنه . قال : وهذا الحديث ليس بصحيح . قال : ولا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً عن النبي ﷺ .

(١ - ١) في الأصل ، م : يحيى بن سعيد وحدثني سعيد بن يعلى . وينظر تهذيب الكمال ١٠٦/١١ ، ٢٣٢/٣٠ ، ٢٤٢ .

(٢) بعده في م : (و) .

(٣) في ح ، ه ، م : (ما) .

(٤) في ح : (ما) .

(٥) أخرجه الدارقطني ١٨١/٣ من طريق هشام بن عمار ، عن سعيد بن يحيى ، عن هشام بن عروة به .

(٦) أبو داود (٤٤١٠) ، والنسائي في الكبرى (٧٤٧١) .

وفى حديث مصعب بن ثابت قتل السارق بالحجارة فى الخامسة ، الاستذكار
ولا أعلم أحداً من أهل العلم قال به ، إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك
فى « مختصره » عن أهل المدينة ؛ مالك وغيره . قال : من سرق ممن بلغ
الخُلَم من الرجال ، أو ^(١) المحيض من النساء ، سرقة ، فخرج بها من
جزرها ، وبلغت رُبْع دينار أو ثلاثة دراهم ، قُطعت يده اليمنى ، ثم حُسيمت
بالنار ، ثم خُلِي سبيله ، فإن سرق ثانية قُطعت رجله اليسرى ، ثم إن سرق
الثالثة قُطعت يده اليسرى ، فإن سرق الرابعة قُطعت رجله اليمنى ، فإن
سرق الخامسة قُتل ، كما قال رسول الله ﷺ ، ^(٢) وعثمان ^(٣) ، وعمر بن
عبد العزيز .

قال : وكان مالك يقول : لا يُقتل .

قال أبو عمر : حديث القتل منكر ^(٤) لا أصل له ، وقد ثبت عن النبى
ﷺ أن : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ؛ كفر بعد إيمان ، أو
زنى بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس » ^(٥) . ولم يذكر فيها السارق ،
وقال ﷺ فى السرقة : « فاحشة وفيها عقوبة » ^(٥) . ولم يذكر قتلاً . وعلى

(١) فى الأصل ، م : «و» .

(٢ - ٢) ليس فى : الأصل .

(٣) سقط من : ح ، هـ ، م .

(٤) تقدم تخريجه فى ٢٥٨/١٨ ، ٢٥٩ .

(٥) تقدم فى الموطأ (٤٠٤) .

قال يحيى : قال مالك : الأمر عندنا فى الذى يسرق مراراً ثم يُستعدى عليه ، أنه ليس عليه إلا أن تُقطع يده لجميع من سرق منه ، إذا لم يكن أُقيم عليه الحد ، فإن كان قد أُقيم عليه الحد قبل ذلك ، ثم سرق ما يجب فيه القطع ، قُطع أيضاً .

الاستدكار هذا جمهور أهل العلم فى آفاق^(١) المسلمين . والحمد لله رب العالمين .

قال مالك : الأمر عندنا فى الذى يسرق مراراً ثم يُستعدى^(٢) عليه ، أنه ليس عليه إلا أن تُقطع يده لجميع من سرق منه ، إذا لم يكن أُقيم عليه الحد ، فإن كان قد أُقيم عليه الحد قبل ذلك ، ثم سرق ما يجب فيه القطع ، قُطع أيضاً .

قال أبو عمر : لا أعلم فى هذه المسألة خلافاً بين أهل الفقه الذين تدور على مذاهبهم الفتوى بالأمصار ، ولا عمن^(٣) قبلهم . وقد روى أيضاً منصوباً عن جماعة من التابعين ، وهو القياس الصحيح ؛ لأن قطع اليد فى السرقة حق لله عز وجل ، فلا يُقام إلا مرة ؛ لما تقدم ، كالزنى لا يُقام فيه الحد إلا مرة على الزانى مراراً ، ما لم يُحد ، فإن عاد بعد الحد فعليه الحد مرة أخرى ، وهكذا أبداً فى السرقة والزنى .

(١) فى الأصل ، م : «الآفاق على» .

(٢) فى الأصل : «يستعلى» .

(٣) فى الأصل ، ح ، م : «على من» .

١٦٢٤ - مالك ، أن أبا الزناد أخبره أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز الموطأ
أخذ ناساً في جربة ولم يقتلوا ، فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل ، فكتب
إلى عمر بن عبد العزيز في ذلك ، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز : لو
أخذت بأيسر ذلك .

وأصل آخر من الإجماع أيضاً في الرجل يطأ امرأة قد نكحها نكاحاً الاستدكار
فاسداً ، أو نكاحاً صحيحاً ، أنه يجب عليه المهر بوطء مرة ، ولو وطئها بعد
ذلك مراراً لم يكن عليه غير ذلك .

مالك ، عن أبي الزناد ، أنه أخبره ، أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز أخذ
ناساً في جربة ولم يقتلوا ، فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل ، فكتب إلى
عمر بن عبد العزيز في ذلك ، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز : لو أخذت
بأيسر ذلك^(١) .

قال أبو عمر : ليس في « الموطأ » في المحاربين مسألة غير هذه ، وهي
لمحة كما ترى ، فلندكر أحكام المحاربين بأخصر ما يُقدر عليه هنا بعون
الله عز وجل . وأما قول عمر بن عبد العزيز لعامله في المحاربين الذين لم
يقتلوا : لو أخذت بأيسر ذلك . فيدل على أنه كان يذهب إلى تخيير الإمام
في عقوبة المحاربين على ظاهر القرآن في قوله عز وجل : ﴿ أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ

القبس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٨/١٣ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٨١٠) .
وأخرجه البيهقي ٢٨٤/٨ من طريق مالك به .

الاستدكار يُصَلِّبُوا أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِّنَ
 الْأَرْضِ ﴿١﴾ الآية [المائدة: ٣٣]. فقد اختلف السلف ومَن بعدهم من
 العلماء في حكم المحارب إذا أُخذ في جرائته قبل أن يتوب، واختلفوا في
 مَن عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بقوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
 وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ الآية. فقالت طائفة
 منهم: نزلت في الكفار المرتدين الذين أغاروا على لِقَاحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 وقتلوا الرُّعَاةَ، وكفروا بعد إيمانهم، فمَن كفر بالله من بعد إيمانه، فقد
 حَارَبَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولَهُ ﷺ، فإذا جَمَعَ مع ذلك السعي في الأرض
 بالفساد؛ وهو الخروج عن المسلمين، وقطع الطريق، وإخافة السبيل،
 فهو ممن عَنِ بِالْآيَةِ. واحتجوا بحديث أنس، رواه ثابت البناني،
 وأبو قلابة، وقتادة بن دُعامة، عن أنس، أن نفرًا من عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ قَدِمُوا
 المدينة، فتكلموا بالإسلام، وكانوا أهل ضَرْعٍ ولم يكونوا أهل رَيْفٍ ^(٢)،
 فَاجْتَمَعُوا المدينة، فَأَمَرَ لَهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَوْدٍ ^(٣) وبراع، وأن يخرجوا
 من المدينة، فيشربوا من ألبانها وأبوالها - وقال بعضهم في هذا الحديث:
 فَأَمَرَهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى إِبْلِ الصَّدَقَةِ، فيشربوا من ألبانها

(١) بعده في ح، ه، م: «فقالت طائفة».

(٢) أى: كانوا من أهل البادية لا من أهل المدن. النهاية ٢/ ٢٩٠.

(٣) الذود من الإبل: ما بين الثنتين إلى التسع. وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر. النهاية ٢/ ١٧١.

وأبوالها - فانطلقوا ، فلما كانوا بناحية الحرّة كفّروا بعد إسلامهم ، وقتلوا الاستذكار
 راعى رسول الله ﷺ ، واستاقوا الإبل مرتدين ، فبعث رسول الله ﷺ فى
 أثرهم ، فأدركوا وأتى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم^(١) -
 ومنهم من يقول : وسمر أعينهم - وتركوا بناحية الحرّة يكذبون^(٢)
 حجارته حتى ماتوا^(٣) .

قال قتادة : فبلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ
 يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ الآية^(٤) .

وممن قال : إن الآية نزلت فى أهل الكفر . الحسن وعطاء^(٥) .
 وقال أكثر أهل العلم : نزلت فى كل من قطع الطريق ، وأخاف

(١) سمل أعينهم : فقأها بحديدة محمأة أو غيرها . وقيل : هو فقؤها بالشوك وهو بمعنى
 الشمر . ينظر النهاية ٣٩٩/٢ ، ٤٠٣ .

(٢) يكذبون : أى يقبضون عليها ويعضونها . النهاية ١٥٦/٤ .

(٣) أخرجه البخارى (٥٦٨٥) من طريق ثابت به ، وأخرجه أحمد ٨٥/٢٠ (١٢٦٣٩) ،
 والبخارى (٢٣٣) ، ومسلم (١٠/١٦٧١) ، وأبو داود (٤٣٦٤) ، والنسائى (٤٠٣٦) من
 طريق أبى قلابة به ، وأخرجه أحمد ١٥١/٢٠ (١٢٧٣٧) ، والبخارى (٤١٩٢) ، ومسلم
 (١٣/١٦٧١) ، والنسائى (٤٠٤٤) ، وابن خزيمة (١١٥) من طريق قتادة به .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٨٥٣٨) - ومن طريقه أبو يعلى (٣٠٤٤) ، وابن الجارود (٨٤٦) -
 وابن جرير فى تفسيره ٣٦٢/٨ .

(٥) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٥٣٧) ، ومصنف ابن أبى شيبة ٢٨٥/١٢ ، وتفسير ابن
 جرير ٣٦١/٨ .

الاستدكار السبيل ، وأخذ المال ؛ قتل أو لم يقتل . على ما نذكر من ^(١) اختلافهم في جزاء المحارب ؛ هل هو على الاستحقاق ، أو على تخيير الإمام فيه ؟ وأنكر الفقهاء أن تكون الآية نزلت في أهل الشرك ؛ لأن الله عز وجل قال في المحاربين : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٤] . وقد أجمع علماء المسلمين على أن الكفار إذا انتهوا وتابوا من كفرهم ، غفر لهم كل ما سلف ، وسقط عنهم كل ما كان لزمهم في حال الكفر من حقوق الله عز وجل وحقوق المسلمين قبل أن يُقدَر عليهم ، وبعد أن يُقدَر عليهم ويصيروا في أيدي المسلمين ، فلا يحل قتلهم بإجماع المسلمين ، ولا أن يؤخذوا بشيء جَنَوه في مال أو دم ، فدل ذلك على أن الآية لم تنزل في أهل الشرك والكفر ، وهذا هو الصحيح ؛ لأن المحاربين يؤخذون بكثير من ذلك ، فمما يؤخذ منهم بإجماع العلماء ، ما وجد في أيديهم من أموال المسلمين وأهل الذمة أيضاً . وقال مالك : يؤخذون بالدم إذا طلبه وليه . وقال الليث : لا يؤخذون به . وقال الشافعي : تضع عن المحارب توبته حد الله عز وجل الذي وجب لمحاربه ، ولا تسقط عنه حقوق بني آدم . وقال أبو حنيفة : إن لم يقدر الإمام على قطاع الطريق حتى جاءوا تائبين ، وضعت عنهم حقوق الله عز وجل التي كانت تُقام عليهم لو لم يتوبوا ، ويُرجع حكم ما

(١) في الأصل : «في من» ، وفي ح ، هـ ، م : «فمن» . والمثبت يقتضيه السياق .

أصابوا من القتل والجراح إلى أولياء المقتولين والمجروحين ، فيكون الاستدكار حكمهم في ذلك كحكمهم لو أصابوا ذلك على غير قطع الطريق .
قال أبو عمر : هذا كله ليس هو الحكم عند أحد من العلماء فيمن أسلم من الكفار قبل أن يُقدَر عليه ، فدل ذلك على فساد قول من قال : نزلت الآية في أهل الشرك .

وقال الفقهاء ^(١) «أهل» اللغة : معنى قوله عز وجل : ﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾ .
يُحَارِبُونَ أَهْلَ ^(٢) دين الله عز وجل .

وأما اختلاف العلماء في جزاء المحاربين هل هو على قدر الاستحقاق ، أم على تخيير الإمام ؟

فروى عن ابن عباس ، ومجاهد ، والحسن ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وإبراهيم ، أن الإمام مُخَيَّرٌ يحكم فيهم بما شاء من الأوصاف التي ذكر الله عز وجل في الآية ؛ من القتل أو الصلب أو القطع أو النفي ^(٣) .
و«أو» عند هؤلاء للتخيير . وممن قال بذلك ؛ مالك ، والليث ، وأبو ثور .
قال مالك : ذلك إلى اجتهاد الإمام ، يستشير في ذلك أهل العلم والرأي

(١ - ١) في ح ، هـ : «من» .

(٢) ليس في : الأصل .

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٥٤٩) ، ومصنف ابن أبي شيبة ١٠/١٤٥ ، ١٢/٢٨٥ ،

وتفسير ابن جرير ٨/٣٧٨ - ٣٨٠ .

الاستدكار والفضل على قدر جُزْمِ المُحَارِبِ وإفساده . وليس ذلك إلى هوى^(١) الإمام .
 قال مالك : الفسادُ في الأرضِ القتلُ وأخذُ المالِ ، قال الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا
 تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ
 الْفُسَادَ ﴾ [البقرة : ٢٠٥] . وقال عز وجل : ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ
 فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة : ٣٢] .

قال أبو عمر : معناه : أو بغير فسادٍ في الأرض . فدل على أن الفسادَ
 في الأرض وإن لم يكن قتلاً فهو كالقتل ، والفسادُ المجتمعُ عليه هنا قطعُ
 الطريق ، وسلبُ المسلمين ، وإخافةُ سُبلِهِمْ .

والقولُ الثاني أن الحكمَ في المُحَارِبِ ، أنه إن قُتِل قُتِل ، وإن أخذ
 المالَ وقُتِل قُتِل و^(٢) صُلب ، وإن أخذ المالَ ولم يقتل قُطعت يده ورجله
 من خلاف ، وإن أخافَ السبيلَ فقط لم يكن عليه غيرُ النفي .

وروي هذا أيضاً عن ابن عباس ، ومجاهد ، وعطاء ، وإبراهيم
 النخعي ، والحسن البصري . وهو قولُ أبي مجلز^(٣) والضحاك ، وسعيد بن
 جبير ، وقتادة^(٤) . وهو قولُ أهل اللغة . و«أو» عند هؤلاء للتفضيل ، وإلى

(١) في ح ، هـ ، م : «سوى» .

(٢) في ح ، هـ : «أو» .

(٣) في م : «مجالد» .

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٥٤٢ - ١٨٥٤٤) ، ومصنف ابن أبي شيبة ١٤٦/١٠ -

١٤٨ ، وتفسير ابن جرير ٣٧٣/٨ - ٣٧٧ .

هذا ذهب الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهما ، والثوري ، والأوزاعي ، الاستذكار
وأحمد ، وإسحاق . قال الشافعي : تُقام عليهم الحدود على قدر اختلاف
أفعالهم ؛ مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ وَأَخَذَ الْمَالَ قَتِلَ وَصُلِبَ ، وَإِذَا قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ مَالاً
قَتِلَ وَدُفِعَ إِلَى أَوْلِيَائِهِ يَدْفِنُوهُ ، وَمَنْ أَخَذَ مَالاً وَلَمْ يَقْتُلْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ
خِلَافٍ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ ، وَحُسِمَ عَلَى غُضُوهِ بِالنَّارِ قَبْلَ أَنْ يُقَطَعَ الْآخَرُ ،
وَمَنْ حَضَرَ وَكَثُرَ وَهَيْبٌ وَكَانَ رِذْءًا غُزِّرَ وَحُسِبَ .

قال أبو عمر : نحو هذا قول الكوفيين وسائر مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الْفُقَهَاءِ ،
وَالنَّفْيُ عَنْهُمْ أَنْ يُحْبَسُوا حَتَّى يُحْدِثُوا تَوْبَةً . وقال مالك : النَّفْيُ أَنْ يُخْرَجَ
إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ، وَيُحْبَسَ هُنَاكَ فِي الْحَبْسِ ^(١) . وقال يحيى بْنُ سَعِيدٍ
الأنصاري : يُنْفَى مِنْ بَلَدِهِ إِلَى بَلَدٍ غَيْرِهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ حَبْسًا . وقال
عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمَاجَشُونِ : قَوْلُ أَبِي ، وَابْنِ دِينَارٍ ، وَالْمَغِيرَةِ ، أَنَّ نَفْيَ
الْمُحَارِبِ إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَطْلُبَهُ الْإِمَامُ لِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ فَيَهْرَبَ ، وَلَيْسَ كَنَفِي
الزَّانِي الْبَكْرِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ شَهَابٍ .

قال أبو عمر : فِي صِلْبِ الْمُحَارِبِ أَقْوَالٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكَذَلِكَ فِي نَفْيِهِ
أَيْضًا لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَقْوَالٌ وَاعْتِلَالَاتٌ وَتَوْجِيهَاتٌ ، وَاخْتَصَرْنَا ذَلِكَ كُلَّهُ خَوْفَ
الْإِطَالَةِ ؛ لَشَرْطِنَا الْإِخْتِصَارَ ، وَالْإِشَارَةَ إِلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(١) فِي ح ، هـ : «المسجد» ، وَفِي م : «السجن» . وَيَنْظُرُ تَفْسِيرُ ابْنِ جَرِيرٍ ٣٨٩/٨ .

قال يحيى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَسْرِقُ أَمْتَعَةً النَّاسِ الَّتِي تَكُونُ مَوْضُوعَةً بِالْأَسْوَاقِ مُحَرَّزَةً ، قَدْ أَحْرَزَهَا أَهْلُهَا فِي أَوْعِيَّتِهِمْ وَضَمُّوا بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ ، أَنَّهُ مَنْ سَرَقَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا مِنْ حِرْزِهِ ، فَبَلَغَ قِيمَتُهُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ، فَإِنْ عَلَيْهِ الْقَطْعُ ، كَانَ صَاحِبُ الْمَتَاعِ عِنْدَ مَتَاعِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، لَيْلًا كَانَ ذَلِكَ أَوْ نَهَارًا .

قال مالك : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَسْرِقُ أَمْتَعَةً النَّاسِ الَّتِي تَكُونُ مَوْضُوعَةً بِالْأَسْوَاقِ مُحَرَّزَةً ، قَدْ أَحْرَزَهَا أَهْلُهَا فِي أَوْعِيَّتِهِمْ وَضَمُّوا بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ ، أَنَّهُ مَنْ سَرَقَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مِنْ حِرْزِهِ ، فَبَلَغَتْ قِيمَتُهُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ، فَإِنْ عَلَيْهِ الْقَطْعُ ؛ كَانَ صَاحِبُ الْمَتَاعِ مَعَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، لَيْلًا كَانَ ذَلِكَ أَوْ نَهَارًا .

قال أبو عمر : الْحَجَّةُ فِي قَوْلِهِ هَذَا حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ ، إِذْ سُرِقَ رِدَاؤُهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ - أَوْ مِنْ تَحْتِ تَوَشُّدِهِ - وَهُوَ نَائِمٌ ^(١) . وَالنَّائِمُ كَالْغَائِبِ عَنْ مَتَاعِهِ ، وَغَلَقَ الْوَعَاءَ عَلَى الْمَتَاعِ كَغَلَقِ بَابِ الدَّارِ وَالْبَيْتِ . وَلَمْ يَخْتَلِفُوا أَنْ مَنْ فَتَحَ بَابَ دَارٍ أَوْ بَيْتٍ وَسَرَقَ مِنْهُ مَا يَبْلُغُ الْمَقْدَارَ ، أَنَّهُ يُقَطَّعُ ، وَقَدْ أَبَى كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنْ يَجْعَلُوا ذَلِكَ حِرْزًا إِذَا غَابَ عَنْهُ صَاحِبُهُ ، وَلَمْ ^(٢) يَكُنْ فِي عَقْلِهِ وَلَا تَحْتَ حَوْزَةِ قُفْلِهِ ^(٣) . وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ

(١) تقدم في الموطأ (١٦٢١) .

(٢ - ٢) كذا في الأصل ، وفي ح ، هـ : «يكن في عقله ولا تحت حوزة وقفله» . والسياق فيه اضطراب .

الموطأ قال مالك في الذي يسرق ما يجب عليه فيه القطع ، ثم يوجد معه ما سرق فيرد إلى صاحبه ، أنه تقطع يده .

فإن قال قائل : كيف تقطع يده وقد أخذ المتاع منه ودفع إلى صاحبه ؟ فإنما هو بمنزلة الشارب يوجد منه ريح الشراب المسكر ، وليس به سُكْرٌ ، فيجلد الحد . قال : وإنما يجلد الحد في المسكر إذا شربه وإن لم يسكره ، وذلك أنه إنما شربه ليسكره ، فكذلك تقطع يد السارق في السرقة التي أخذت منه ولم يتنفع بها ورجعت إلى صاحبه ، وإنما سرقها حين سرقها ليذهب بها .

الاستدكار

الرأي يسوغ فيها الاجتهاد .

والأصل عندى في هذا وما كان مثله ألا يراق دم السارق المسلم إلا بيقين ، واليقين أصل أو قياس غير مدفوع على أصل ؛ لأن الخطأ في العفو خير وأيسر من الخطأ في العقوبة . وقد أجمع العلماء على أن كل سرقة لا قطع فيها ، فالغرم واجب على من سرقها ، موسراً كان أو معسراً .

قال مالك في الذي يسرق ما يجب^(١) عليه القطع ، ويوجد معه ما سرق فيرد إلى صاحبه ، أنه تقطع يده .

واحتج مالك لقوله هذا بالشارب يوجد منه ريح الشراب فيحد ، وهذا ليس بحجة عند موافقيه ، فضلاً عن مخالفيه . والقطع واجب عند العلماء

القبس

(١) في ح ، ه : (يجب) .

الاستدكار على كل سارقٍ أخرج المتاع من جزيره ، وهو حق لله عز وجل ، وليس للأدمي في القطع حق ، فإن وجد متاعه أخذ به بإجماع ، ليس له غير ذلك ، ولا له العفو عن السارق إذا بلغ السلطان ، وهو وغيره في ذلك سواء . واختلف العلماء في السارق تُقَطَّع يده وقد استهلك المتاع ؛ فقال مالك : يَغْرَمُهُ إِنْ كَانَ مَلِيئًا فِي حِينَ الْقَطْعِ أَوْ فِي حِينَ الْحَكَمِ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يُتَّبَعْ مِنْ قِيَمَةِ السَّرْقَةِ شَيْءٌ . وقال الشافعي : يُتَّبَعُ بِهِ دَيْنًا إِذَا اسْتَهْلَكَهُ ، وَيَلْزَمُهُ غُرْمُ مَا سَرَقَ مَلِيئًا أَوْ مُعْدِمًا ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ حَقٌّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَالْغُرْمَ حَقٌّ لِلْمَسْرُوقِ مِنْهُ . قَالَ : وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ وَجَدَهُ رَبُّهُ بِيَدِ السَّارِقِ أَخَذَهُ وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُهُ بِهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَهْلَكَهُ يَغْرَمُهُ فِي حَالِ الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ ، كَسَائِرِ الْمُسْتَهْلَكَاتِ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ . وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، وَحَمَادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ ، وَاللَيْثِ بْنِ سَعِيدٍ ، وَعَثْمَانُ الْبَتِّي .

وَقَالَ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : إِذَا قُطِعَتْ يَدُ السَّارِقِ فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ ؛ مَلِيئًا وَلَا عَدِيمًا ، إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ الشَّيْءُ مَعَهُ فَيُؤْخَذَ مِنْهُ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَمَكْحُولٍ^(١) . وَبِهِ قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَابْنُ شُبْرُمَةَ .

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٨٩٧ - ١٨٨٩٩) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٤٨١/٩ ،

وحجّة من قال بهذا القول ما حدّثناه أبو محمد عبد الله بن محمد بن الاستذكار
أسيد، قال : حدّثنى حمزة بن عليّ، قال : حدّثنى أحمد بن شعيب، قال :
حدّثنى عمرو^(١) بن منصور، قال : حدّثنى حسان بن عبد^(٢) الله، قال :
حدّثنى المفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، قال : سمعت سعد ابن
إبراهيم يحدث عن المسور بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن عوف، أن
رسول الله ﷺ قال : « لا يُغْرَمُ السارق إذا أُقيم عليه الحدُّ »^(٣).

قال أبو عمر : هذا ليس بالقويّ عندهم، والمِسور بن إبراهيم بن
عبد الرحمن بن عوف - أخو سعد بن إبراهيم وصالح بن إبراهيم - لم
يسمَعْ من عبد الرحمن بن عوف، ولو ثبت هذا الحديث لوجب القول به،
ولكنه عندهم غير ثابت؛ لأنه منقطع، وإن كان قد وصله سعيد بن كثير
ابن عُقير، عن المفضل، عن يونس، عن سعد، عن أخيه المسور بن
إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف. فإن ثبت فالقول به أولى،
وإلا فالقياس ما قاله الشافعي ومن تابعه. وبالله التوفيق.

(١) في الأصل، م : «أحمد». وينظر تهذيب الكمال ٢٢ / ٢٥٠.
(٢) في النسخ، والجرح والتعديل ٣ / ٢٣٨ : «عبيد». والمثبت من سنن النسائي، وينظر تهذيب
الكمال ٦ / ٣١، وتهذيب التهذيب ٢ / ٢٥٠.
(٣) النسائي (٤٩٩٩)، وفي الكبرى (٧٤٧٧). وأخرجه الدارقطني ٣ / ١٨٢، وأبو نعيم في
الحلية ٨ / ٣٢٢، والبيهقي ٨ / ٢٧٧ من طريق المفضل بن فضالة به.

قال مالك في القوم يأتون إلى البيت فيسرقون منه جميعاً ،
 فيخرجون بالعدل يحملونه جميعاً ، أو الصندوق ، أو بالخشبة ،
 أو بالمكتل ، أو ما أشبه ذلك مما يحملهُ القوم جميعاً ، أنهم إذا
 أخرجوا ذلك من حرزه وهم يحملونه جميعاً ، فبلغ ثمن ما خرجوا
 به من ذلك ما يجب فيه القطع ؛ وذلك ثلاثة دراهم فصاعداً ،
 فعليهم القطع جميعاً . قال : وإن خرج كل واحد منهم بمتاع على
 حدته ؛ فمن خرج منهم بما تبلغ قيمته ثلاثة دراهم فصاعداً ، فعليه
 القطع ، ومن لم يخرج منهم بما تبلغ قيمته ثلاثة دراهم فصاعداً ،
 فلا قطع عليه .

أخبرنا أحمد بن محمد ، قال : حدثني أحمد بن المفضل ، قال :
 حدثني محمد بن جرير ، قال : حدثني أحمد بن الحسن الترمذي ، قال :
 حدثني سعيد بن كثير بن عفير ، قال : حدثني مفضل بن فضالة ، عن
 يونس بن يزيد ، عن سعد بن إبراهيم ، قال : حدثني أخي المسور بن
 إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن عوف ، أن رسول الله ﷺ قال :
 « إذا أقيم الحد على السارق فلا غرم عليه » ^(١) .

قال مالك في القوم يأتون البيت فيسرقون منه جميعاً ، فيخرجون
 بالعدل يحملونه ، أو بالصندوق ، أو بالخشبة ، أو بالمكتل ، أو ما أشبه

(١) أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار - كما في لسان الميزان ٢٢/٣ .

ذلك مما يَحْمِلُهُ الْقَوْمُ جَمِيعًا ، أَنَّهُمْ إِذَا أَخْرَجُوا ذَلِكَ مِنْ حِزْزِهِ وَهُمْ
يَحْمِلُونَهُ جَمِيعًا ، فَبَلَغَ ثَمَنُ مَا خَرَجُوا بِهِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ؛
وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ فَصَاعِدًا ، فَعَلَيْهِمُ الْقَطْعُ جَمِيعًا . قَالَ : وَإِنْ خَرَجَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَتَاعٍ عَلَى حَدِّهِ ؛ فَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمْ بِمَا تَبْلُغُ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةَ
دَرَاهِمَ فَصَاعِدًا ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَكَرَهُ الْمُزَنِّيُّ عَنْ
الشَّافِعِيِّ ، قَالَ : وَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً ، فَحَمَلُوا مَتَاعًا وَأَخْرَجُوهُ مَعًا ، فَبَلَغَ ثَلَاثَةَ
أَرْبَاعِ دِينَارٍ قُطِعُوا ، وَإِنْ نَقَصَ شَيْئًا لَمْ يُقْطَعُوا ، وَإِنْ أَخْرَجُوهُ مُتَفَرِّقًا ؛ فَمَنْ
أَخْرَجَ مَا يُسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ قُطِعَ ، وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ رُبْعَ دِينَارٍ لَمْ يُقْطَع . قَالَ :
وَلَوْ نَقَبُوا جَمِيعًا ، ثُمَّ أَخْرَجَ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يُخْرِجْ بَعْضٌ ، قُطِعَ الْمُخْرِجُ
خَاصَّةً . وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، فَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ عَنْهُمْ ، قَالَ : وَلَا قَطْعَ
عَلَى جَمَاعَةٍ سَرَقُوا حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قِيَمَةُ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ
فَصَاعِدًا ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْ رَجُلَيْنِ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ سَرِقَةً وَاحِدَةً قُطِعَ فِيهَا . وَقَالَ
فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : وَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ ، فَوَلَّى رَجُلٌ مِنْهُمْ أَخَذَ مَتَاعَهُ
وَحَمَلَهُ ، قُطِعُوا جَمِيعًا .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ ، وَمِمَّنْ قَالَ بِقَوْلِ مَالِكٍ فِي الرَّجُلَيْنِ أَوْ
أَكْثَرٍ يَسْرِقُونَ مَقْدَارَ رُبْعِ دِينَارٍ أَنَّهُمْ يُقْطَعُونَ فِيهِ - أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو ثَوْرٍ ؛

قال مالك : الأمر عندنا أنه إذا كانت دار رجل مغلقة عليه ليس معه فيها غيره ، فإنه لا يجب على من سرق منها شيئاً القطع حتى يخرج به من الدار كلها ، وذلك أن الدار هي حرزه ، فإن كان معه في الدار ساكنٌ غيره ، وكان كل إنسان منهم يُغلق عليه بابه ، وكانت حرزاً لهم جميعاً ، فمن سرق من ثبوت تلك الدار شيئاً يجب فيه القطع ، فخرج به إلى الدار ، فقد أخرجه من حرزه إلى غير حرزه ، ووجب عليه فيه القطع .

الاستدكار قياساً على القوم يشتركون في القتل ، أنهم يُقتلون بالواحد إذا اشتركوا في قتله .

واختلف الفقهاء أيضاً في النفر يدخلون الدار ويجمعون المتاع ويحملونه على أحدهم ويخرجون معه ؛ فقال الشافعي وأبو ثور : القطع على الذي أخرج المتاع وحده . واختلف أصحاب أبي حنيفة ؛ فمنهم من قال : يُقطعون كلهم . ومنهم من قال : لا يُقطع إلا الذي أخرج المتاع . واختلف في ذلك قول مالك أيضاً ؛ فروى ابن أبي أويس عنه أنه قال : يُقطعون جميعاً . قال : وإنما ذلك بمنزلة مالو حملوه على حمار أو غيره من الدواب . وروى ابن القاسم عنه ، أنه قال : لا يُقطع إلا الذي حمّله وحده .

قال مالك : الأمر عندنا أنه إذا كانت دار رجل مغلقة عليه ليس معه فيها غيره ، فإنه لا يجب على من سرق منها شيئاً القطع حتى يخرج به من الدار

..... القبس

قال مالك : الأمر عندنا في العبد يسرق من متاع سيده ، أنه إن كان الموطأ ليس من خدمه ولا ممن يأمن على بيته ، ثم دخل سرًا فسرق من متاع سيده ما يجب فيه القطع ، فلا قطع عليه ، وكذلك الأمة إذا سرقت من متاع سيدها لا قطع عليها .

كلها ، وذلك أن الدار هي حرزها ، فإن كان معه في الدار ساكن غيره ، الاستدكار وكان كل إنسان يغلق عليه بابه ، وكانت حرزًا لهم جميعًا ؛ فمن سرق من بيوت تلك الدار شيئًا يجب فيه القطع ، فخرج به إلى الدار ، فقد أخرجه من حرزه إلى غير حرزه ووجب عليه فيه القطع .

قال أبو عمر : هذا كله قول الشافعي وأبي حنيفة . وبه قال أبو ثور وأحمد وإسحاق .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا قطع في الدار المشتركة حتى يخرج السارق بالسرقة من الدار كلها .

قال مالك : الأمر عندنا في العبد يسرق من متاع سيده ما يجب فيه القطع ، أنه لا قطع عليه ، وكذلك الأمة إذا سرقت من متاع سيدها لا قطع عليها .

قال أبو عمر : الجمهور من العلماء الذين هم حجة على من شذ عنهم أجمعوا على أن العبد لا يقطع فيما سرق من مال سيده وسيدته ، وكذلك الأمة لا قطع عليها فيما سرقت من مال سيدها وسيدتها ، مما يؤتمنون عليه ومما لا يؤتمنون عليه . وهو قول مالك ، والليث ، وأبي حنيفة ،

القبس

الاستذكار والشافعي، وأصحابه^(١)، والثوري، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، وإبراهيم، والطبري. وقال أبو ثور: يُقَطَّعُ الْعَبْدُ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ إِجْمَاعٌ.

وقال أهل الظاهر: يُقَطَّعُ الْعَبْدُ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ الَّذِي^(٢) يَأْتِمُنُهُ عَلَيْهِ؛ لظاهر قول الله عز وجل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

قال أبو عمر: ثبت عن عمر بمحضٍ من الصحابة قوله: خادِمُكُمْ سَرَقَ مَتَاعَكُمْ. فجعلوا العلة المانعة من القطع في الغلام الذي شكاه ابن الحضرمي، وهو غلامه، أنه سرق امرأة امرأته - قوله: خادِمُكُمْ سَرَقَ مَتَاعَكُمْ. وثبت عن ابن مسعود، أنه قال في عبد سرق من مال سيده: مَالُكَ سَرَقَ بَعْضُهُ بَعْضًا. ولا أعلم لعمر وابن مسعود مخالفا من الصحابة ولا من التابعين بعدهم إلا ما ذكرنا من اتفاق العلماء أئمة الفتوى بالأمصار على ذلك. وسيأتي القول في غلام الرجل يسرق من مال امرأته، أو خادم المرأة يسرق من مال زوجها، في الباب بعد هذا عند ذكر حديث ابن الحضرمي، من رواية مالك^(٣)، إن شاء الله عز وجل.

(١) في الأصل، م: «أصحابهم».

(٢) بعده في الأصل، م: «لم».

(٣) سيأتي ص ٣٦٢ - ٣٦٤.

قال مالك : والأمر عندنا في عبد - أو قال : في العبد لا يكون من الموطأ

ذكر عبد الرزاق^(١) ، عن معمر ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد ، الاستذكار
قال : شاهدت عمر وجاءه عبد الله بن عمرو الحضرمي بسلام له ، فقال :
إن غلامي هذا سرق فاقطع يده . قال عمر : ما سرق ؟ قال : مرآة امرأتي ،
قيمتها ستون درهما . قال : أرسله فلا قطع عليه ، خادمتكم أخذ متاعكم ،
ولكنه لو سرق من غيركم قطع .

قال أبو عمر : مثل هذا لا يقوله عمر من رأيه وهو يتلو الآية في السارق
والسارقة إلا بتوقيف .

ذكر عبد الله بن المبارك ، عن سفيان ، عن الأعمش ،^(٢) عن إبراهيم^(٢) ،
عن همام بن الحارث ، عن عمرو بن شرحبيل ، قال : جاء معقل بن مقرن
إلى عبد الله بن مسعود ، فقال : عبدى سرق من عبدى .^(٣) وقال ابن نمير
في هذا الخبر عن سفيان بإسناده هذا : غلامى سرق^(٣) من غلامى^(٢٣) .
فقال ابن مسعود : لا قطع عليه ، مالك سرق بعضه بعضا^(٤) .

قال مالك : والأمر عندنا في عبد الرجل الذى لا يكون من خدومه ولا

القبس

(١) عبد الرزاق (١٨٨٦٦) .

(٢ - ٢) سقط من : ح ، ه .

(٣ - ٣) فى الأصل : « ثيابى » .

(٤) أخرجه البيهقي ٢٨١/٨ من طريق الأعمش به .

الموطأ خَدَمِهِ وَلَا مَمَّنْ يَأْمَنْ عَلَى بَيْتِهِ ، فَدَخَلَ سِرًّا فَسَرَقَ مِنْ مَتَاعِ امْرَأَةِ سَيِّدِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ، أَنَّهُ تُقَطَّعُ يَدُهُ .

قال : وكذلك أَمَةُ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ لَيْسَتْ بِخَادِمٍ لَهَا وَلَا لَزَوْجِهَا ، وَلَا مَمَّنْ تَأْمَنْ عَلَى بَيْتِهَا ، ثُمَّ دَخَلَتْ سِرًّا فَسَرَقَتْ مِنْ مَتَاعِ سَيِّدَتِهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ؛ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهَا .

قال : وكذلك أَمَةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ مِنْ خَدَمِهَا وَلَا مَمَّنْ تَأْمَنْ عَلَى بَيْتِهَا ، فَدَخَلَتْ سِرًّا فَسَرَقَتْ مِنْ مَتَاعِ زَوْجِ سَيِّدَتِهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ، أَنَّهُ تُقَطَّعُ يَدُهَا .

قال مالكٌ : وكذلك الرَّجُلُ يَسْرِقُ مِنْ مَتَاعِ امْرَأَتِهِ ، أَوِ الْمَرْأَةُ تَسْرِقُ مِنْ مَتَاعِ زَوْجِهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ؛ فَإِنْ كَانَ الَّذِي سَرَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ مَتَاعِ صَاحِبِهِ فِي بَيْتٍ سِوَى الْبَيْتِ الَّذِي يُغْلِقَانِ عَلَيْهِمَا ،

الاستدكار مِمَّنْ يَأْمَنْ عَلَى بَيْتِهِ ، يَدْخُلُ سِرًّا فَيَسْرِقُ مِنْ مَتَاعِ امْرَأَةِ سَيِّدِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ، أَنَّهُ تُقَطَّعُ يَدُهُ .

قال : وكذلك أَمَةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ مِنْ خَدَمِهَا وَلَا مِمَّنْ تَأْمَنْ عَلَى بَيْتِهَا ، تَدْخُلُ سِرًّا فَتَسْرِقُ مِنْ مَتَاعِ زَوْجِ سَيِّدَتِهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ، أَنَّهُ تُقَطَّعُ يَدُهَا .

قال مالكٌ : وكذلك الرَّجُلُ يَسْرِقُ مِنْ مَتَاعِ امْرَأَتِهِ ، أَوِ الْمَرْأَةُ تَسْرِقُ مِنْ مَتَاعِ زَوْجِهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ؛ فَإِنْ كَانَ الَّذِي سَرَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ

..... القبس

وكان في جِرْزٍ سوى البيت الذي هما فيه ، فإنه مَنْ سَرَقَ منهما مِنَ الموطأ
متاعٍ صاحبه ما يجبُ فيه القطعُ ، فعليه القطعُ .

متاعٍ صاحبه في بيتٍ سوى البيت الذي يُغْلَقُ^(١) عليهما ، وكان في جِرْزٍ^(٢) ، الاستدكار
فإنه مَنْ سَرَقَ منهما من متاعٍ صاحبه ما يجبُ فيه القطعُ ، فعليه القطعُ .

قال أبو عمر : اختلف قولُ الشافعي في هذه المسألة ، والمشهورُ من
مذهبه ما ذكره الربيعُ والمُزني عنه ، أنه ذكر قولَ مالك هذا في
« موطئه » ، وقال : هذا مذهبٌ ، مَنْ ذهب إليه تأوّل قولَ عمر : خادُمُكم
سَرَقَ متاعَكم . أي : خادُمُكم الذي يلي خِدمَتَكم . وأرى ، والله أعلم ،
على هذا الاحتياطُ ألا يُقَطَعَ الرجلُ لامرأته ولا المرأةُ لزوجها ، ولا عبدٌ
واحدٌ منهما سَرَقَ من مالِ الآخرِ شيئاً ؛ للأثرِ والشبهة ، ولخلطة كلِّ
واحدٍ منهما صاحبه ، ولأنها خيانةٌ لا سرقةٌ . قال المُزني : وقال في
كتابٍ « اختلافُ الأوزاعي وأبي حنيفة » : إذا سَرَقَتِ المرأةُ من مالِ
زوجها الذي لم يأمنها عليه وفي جِرْزٍ منها ، قُطِعَت . قال المُزني : هذا
عندى أقيس .

قال أبو عمر : تحصيلُ مذهبِ الشافعي عندَ أصحابه ، ألا قطعَ على

القبس

(١) في ح ، هـ : « يغلقانه » .

(٢) بعده في الأصل : « واحد » .

قال مالك في الصبي الصغير والأعجمي الذي لا يفصح ، أنهما إذا سرقا من حرزهما وغلقهما ، فعلى من سرقهما القطع . قال : فإن خرجا من حرزهما وغلقهما ، فليس على من سرقهما قطع ، وإنما هما بمنزلة حريسة الجبل والتمر المعلق .

الاستذكار عبد رجل سرق من مال امرأة سيده ، ولا على عبد امرأة سرق من مال زوج سيدته . وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، وزفر ، وسفيان^(١) ، وقالوا : لا قطع على رجل فيما سرق من مال زوجته ، ولا على امرأة فيما سرق من مال زوجها . وقال أبو ثور في ذلك كله بقول مالك . وقال مالك : يُقطع الولد إذا سرق من مال والديه ، ولا يُقطع الأبوان فيما سرقا من مال ولدهما . وقال الشافعي : لا يُقطع من سرق من مال ولده ، ولا ولد ولده ، ولا من مال أبيه وأمه وأجداده ، من قبل أيهما كان ، ويُقطع فيمن سواهم من القرابات . قال : ولا قطع في طُنبور ، ولا ميزمار ، ولا خمير ، ولا خنزير . وهو قول أحمد وإسحاق . وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه : لا يُقطع من سرق من مال ذي رحم مُحَرَّمَةٍ منه ؛ مثل الخالة والعمَّة ومن كان مثلهما . وقال أبو ثور : يُقطع كل من سرق إلا أن يُجمعوا على أحد ، فتُسلم للإجماع .

قال مالك في الصبي الصغير والأعجمي الذي لا يفصح ، أنهما إذا

(١) في الأصل ، م : «سليمان» .

سُرِقَا مِنْ حَرْزِهِمَا وَغَلَقَهُمَا^(١) ، فعلى مَنْ سَرَقَهُمَا الْقَطْعُ ، قال : فَإِنْ خَرَجَا الاستدكار
مِنْ حَرْزِهِمَا وَغَلَقَهُمَا ، فليس على مَنْ سَرَقَهُمَا قَطْعٌ ، وإنما هما بمنزلة
حَرِيسَةِ الْجَبَلِ وَالثَّمَرِ الْمُعْلَقِ .

قال أبو عمر : يَأْتِي الْقَوْلُ فِي الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ وَغَيْرِ الْمُعْلَقِ فِي الْبَابِ بَعْدَ
هَذَا ، عِنْدَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثَرٍ »^(٢) . إِنْ شَاءَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ .

وَأَمَّا الْحَرِيسَةُ ؛ فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٣) : تُفَسِّرُ تَفْسِيرَيْنِ ؛ فبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا
السَّرْقَةَ نَفْسَهَا ، يَقَالُ : حَرَسَ يَحْرِسُ حَرْسًا . إِذَا سَرَقَ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى
« أَنَّهُ لَيْسَ فِيمَا »^(٤) سُرِقَ مِنَ الْمَاشِيَةِ بِالْجَبَلِ قَطْعٌ حَتَّى يُؤْوِيَهَا الْمُرَاخُ . قَالَ :
وَالْتَفْسِيرُ الْآخَرُ ، أَنْ تَكُونَ الْحَرِيسَةُ هِيَ الْمَحْرُوسَةُ ، فَيَقَالُ^(٥) : لَيْسَ فِيمَا
يُحْرَسُ فِي الْجَبَلِ قَطْعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ حَرْزٍ وَإِنْ حُرِسَ .

قال أبو عمر : قَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الصَّبِيِّ الْمَمْلُوكِ وَالْأَعْمَى
الَّذِينَ لَا يَعْقِلَانِ ، يُسْرَقَانِ مِنْ حَرْزِهِمَا ؛ فَقَالَ جَمَاهُورُ الْفُقَهَاءِ : يُقَطَّعُ مَنْ

(١) الْغَلَقُ : مَا يَغْلِقُ بِهِ الْبَابُ ، وَيُسَمَّى الْبَابُ أَيْضًا غَلَقًا . الْاِقْتِضَابُ فِي غَرِيبِ الْمُوطَأ ٢ / ٤٠٣ .

(٢) سَيَأْتِي ص ٣٥٥ - ٣٦١ .

(٣) غَرِيبُ الْحَدِيثِ ٣ / ٩٨ ، ٩٩ .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَنْ مَا » .

(٥) فِي النِّسْخِ ، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ : « يَقُولُ » . وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْاِقْتِضَابِ فِي غَرِيبِ الْمُوطَأ ٢ / ٤٠٤ .

قال مالك : والأمر عندنا في الذي يَنْبِشُ القبورَ ، أنه إذا بلغ ما أخرج من القبر ما يجب فيه القطعُ ، فعليه القطعُ . قال : وذلك أن القبرَ حرزٌ لما فيه ، كما البيوتُ حرزٌ لما فيها . قال : ولا يجب عليه القطعُ حتى يخرج به من القبر .

الاستدكار سرقهما أو أحدهما . وهذا قولُ مالك ، والثوري ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

وروي ذلك عن الحسن ، والشعبي ، وابن شهاب الزهري^(١) ، هذا كله إذا كانا لا يعقلان ولا يُميزان ، فإن ميزا وعقلا ، فلا قطع على من سرقهما عند الكوفيين .

وأما اختلافهم في الصبي الصغير الحر ؛ فقال مالك وأصحابه : يُقطع سارقُه . وهو قولُ إسحاق . وروي ذلك عن الحسن والشعبي . وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري : لا يُقطع سارقُ الصبي الحر ؛ لأنه ليس بمالٍ . وبه قال أحمد وأبو ثور . وحكاه أبو ثور ، عن الشافعي . وهو قولُ عبد الملك بن الماجشون .

قال مالك : والأمر عندنا في الذي يَنْبِشُ القبورَ ، أنه إذا بلغ ما أخرج من

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٨٠٢ ، ١٨٨٠٣) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٥٤١/٩ ، ٥٤٢ ، وسنن البيهقي ٢٦٧/٨ .

القبر ما يجب فيه القطع ، فعليه القطع . قال : وذلك أن القبر حرز لما فيه ، الاستدكار
كما البيوت حرز لما فيها . قال : ولا يجب عليه القطع حتى يخرج به من
القبر .

قال أبو عمر : الاختلاف في قطع النبأ إذا أخرج من القبر ما يبلغ
المقدار المقطوع فيه السارق ، على ما أصفه لك ؛ أما الجمهور من الفقهاء
والتابعين فيرون قطعه ؛ منهم مالك والشافعي وأصحابهما ، وبه قال
إسحاق وأبو ثور ، وهو قول الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ،
والشعبي ، وقتادة ، وحماد بن أبي سليمان ، ورواية عن عمر بن
عبد العزيز^(١) . وقال أحمد : هو أهل أن يقطع . وروى عن عبد الله بن
الزبير ، أنه قطع نبأشاً .

أخبرنا أحمد بن عبد الله ، قال : حدثني أحمد بن خالد^(٢) ، قال :
حدثني أبي ، قال : حدثني علي بن عبد العزيز ، قال : حدثني حجاج ،
قال : حدثني هشيم ، عن^(٣) شهيل بن^(٣) ذكوان ، قال : شهدت عبد الله

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٨٧٦ ، ١٨٨٨٠ - ١٨٨٨٣) ، ومصنف ابن أبي شيبة
٣٤/١٠ ، ٣٥ ، وسنن البيهقي ٢٦٩/٨ .

(٢) في م : «مخلد» . وينظر بغية الملتبس ص ١٧٥ ، وتاريخ علماء الأندلس ٣١/١ .

(٣ - ٣) ليس في الأصل ، ح ، هـ . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر الجرح والتعديل
٢٤٦/٤ .

الاستذكار ابن الزبير قطع نباشاً^(١).

وروى عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن النباش كالمحارب^(٢) .
وكان سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه لا يرون على النباش قطعاً .
وروى ذلك عن زيد بن ثابت ومروان بن الحكم ، وأفتى به ابن شهاب
الزهرى^(٣) .

قال أبو عمر : احتج من رأى قطع النباش بقول الله عز وجل : ﴿ أَلَمْ
نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴾ [٢٥] ﴿ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ﴾ [المرسلات : ٢٥ ، ٢٦] . وأن النبي ﷺ
سمي القبر بيتاً^(٤) ، وليس في هذا كله ما يوجب التسليم له ، إلا أن النفس
أشد سكوناً إلى قول الأكثر من أهل العلم .

وقد روى عن عبيد الله بن زياد ، أنه قتل^(٥) نباشاً . وليس في عبيد الله بن
زياد أسوة ولا في أبيه قبله . ومن حجة من رأى ألا قطع على النباش ؛ أن
الميت لا يصح^(٦) له ملك ، وإنما يجب القطع على من سرق من ملك مالك .

(١) ذكره البخارى فى تاريخه ١٠٤/٤ عن هشيم به .

(٢) ينظر التاريخ الكبير ٢٧٧/١ .

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٨٧٥) ، ومصنف ابن أبى شيبة ٣٣/١٠ .

(٤) ينظر سنن الترمذى (٢٤٦٠) وهو عنده من حديث أبى سعيد الخدرى ، والمعجم الأوسط

(٨٦١٣) وهو عنده من حديث أبى هريرة .

(٥) فى ح ، ه ، م : « صلب » .

(٦) فى ح ، ه : « يصلح » .

١٦٢٥ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، أن عبدا سرق وديئا من حائط رجل ، فغرسه في حائط سيده ، فخرج صاحب الودي يلتمس وديّه فوجده ، فاستعدى على العبد مروان بن الحكم ، فسجن مروان العبد وأراد قطع يده ، فانطلق سيّد العبد إلى رافع بن خديج فسأله عن ذلك ، فأخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا قطع في ثمر ولا كثير » . وقال الجمار . فقال الرجل : فإن مروان بن الحكم أخذ غلاما لي وهو يريد قطعه ، وأنا أحب أن تمشي معي إليه فتخبره بالذي سمعت من رسول الله ﷺ . فمشى معه رافع إلى مروان بن الحكم فقال : أخذت غلاما لهذا ؟ فقال : نعم . فقال : فما أنت صانع به ؟ قال : أردت قطع يده . فقال له رافع : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا قطع في ثمر ولا كثير » . فأمر مروان بالعبد فأرسل .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، أن عبدا التمهيد سرق وديئا من حائط رجل ، فغرسه في حائط سيده ، فخرج صاحب الودي يلتمس وديّه فوجده ، فاستعدى على العبد مروان بن الحكم ، فسجن مروان العبد وأراد قطع يده ، فانطلق سيّد العبد إلى رافع بن خديج فسأله عن ذلك ، فأخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا قطع في ثمر ولا في

التمهيد كَثْرَ . وَالكَثْرُ الْجُمَارُ . قَالَ الرَّجُلُ : فَإِنْ مَرَوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَخَذَ غَلَامًا لِي وَهُوَ يَرِيدُ قِطْعَهُ ، وَأَنَا أَحَبُّ أَنْ تَمْشِيَ مَعِيَ إِلَيْهِ فَتُخْبِرَهُ بِالَّذِي سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَمَشَى مَعَهُ رَافِعٌ إِلَى مَرَوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَقَالَ : أَخَذْتُ غَلَامًا لِهَذَا ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ : فَمَا أَنْتَ صَانِعٌ بِهِ ؟ قَالَ : أَرَدْتُ قِطْعَ يَدِهِ . فَقَالَ لَهُ رَافِعٌ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا قِطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا فِي كَثْرٍ » . فَأَمَرَ مَرَوَانَ بِالْعَبْدِ فَأَرْسَلَ ^(١) .

قال أبو عمر : هذا حديث منقطع ؛ لأن محمد بن يحيى لم يسمعه من رافع بن خديج . وقد رواه ابن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع بن حبان ، عن رافع بن خديج ^(٢) . فإن صح هذا فهو متصل مسند ، ولكن قد خولف ابن عيينة في ذلك ، ولم يتابع عليه ، إلا ما رواه حماد بن ذكيل المدائني ، عن شعبة ، فإنه رواه عن شعبة ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه ، عن رافع ابن خديج . وأما غير حماد بن ذكيل فإنما رواه عن شعبة ، عن يحيى ، عن

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٨٤) ، ورواية يحيى بن بكير (٦/١٣ و - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٧٩٤) . وأخرجه الشافعي في السنن المأثورة (٥٦٣) ، وأبو داود (٤٣٨٨) ، والطحاوي في شرح المعاني ١٧٢/٣ ، والطبراني (٤٣٤١) ، والبيهقي ٢٦٦/٨ ، وعوالي مالك (٢٦٥ - برواية الحاكم الكبير) من طريق مالك به .
(٢) سيأتي تخريجه ص ٣٥٠ .

محمد، عن رافع^(١)، كما رواه مالك. وكذلك رواه الثوري^(٢)، وحماد التميمي
ابن زيد^(٣)، وحماد بن سلمة، وأبو عوانة^(٤)، ويزيد بن هارون^(٥)، وأبو
خالد الأحمر^(٦)، وعبد الوارث بن سعيد^(٧)، وأبو معاوية^(٨)، كلهم عن
يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رافع بن خديج.
ورواه ابن جريج^(٩)، وأبو أسامة^(١٠)، والليث بن سعد على اختلاف
عنه، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رجل من
قومه^(١١)، عن رافع بن خديج.

ورواه بشر بن المفضل، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن

- (١) سيأتي ص ٣٥١.
- (٢) سيأتي تخريجه ص ٣٥٢.
- (٣) سيأتي تخريجه ص ٣٥٤.
- (٤) سيأتي تخريجه ص ٣٥٣، ٣٥٤.
- (٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٦/١٠، وفي مسنده (٧١) عن أبي خالد به.
- (٦) أخرجه الطبراني (٤٣٤٣) من طريق عبد الوارث به.
- (٧) أخرجه النسائي (٤٩٧٨) من طريق أبي معاوية به.
- (٨) أخرجه عبد الرزاق (١٨٩١٦)، والطبراني (٤٣٥١) من طريق ابن جريج به. وليس عند
الطبراني: «عن رجل من قومه».
- (٩) سيأتي تخريجه ص ٣٥٣.
- (١٠) بعده في الأصل، ر: «عن عمة له».

التمهيد حَبَّانَ ، عن رجلٍ من قومه ، عن 'عمّةٍ له' (١) ، عن رافعٍ بنِ خديجٍ (٢) .

ورواه الليثُ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن محمدٍ بنِ يحيى بنِ حَبَّانَ ،
عن عمّةٍ له ، أن غلامًا سرقَ وَدِيًّا . وساق الحديث (٣) .

ورواه الدُّراوَرْدِيُّ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن محمدٍ بنِ يحيى بنِ
حَبَّانَ ، عن أبي ميمونٍ ، عن رافعٍ بنِ خديجٍ (٤) .

فأما روايةُ ابنِ عيينةَ ، فحدثنا سعيدُ بنُ نصرٍ وعبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ،
قالا : حدثنا قاسمُ بنُ أصبغَ ، قال : حدثنا محمدُ بنُ إسماعيلَ ، قال :
حدثنا الحميدِيُّ ، قال : حدثنا سفيانُ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن محمدٍ
ابنِ يحيى بنِ حَبَّانَ ، عن عمّه واسعٍ بنِ حَبَّانَ ، أن عبدًا سرقَ وَدِيًّا من حائطِ
رجلٍ ، فجاء به فغرسه في حائطِ أهله ، فأُتِيَ به مروانُ بنُ الحكمِ ، فأراد أن
يَقطَعَه ، فشهِدَ رافعُ بنُ خديجٍ أن رسولَ اللهِ ﷺ قال : « لا قطعَ في ثَمَرٍ
ولا كَثَرٍ » . فأرسله مروانُ (٥) .

(١ - ١) سقط من : ف ، وغير واضح في : الأصل ، وفي م : « عمه » .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٣٥٣ .

(٣) أخرجه الترمذِيُّ (١٤٤٩) ، والنسائي (٤٩٨٢) ، والطبراني (٤٣٥٢) من طريق الليث به ،
وعند الترمذِيِّ والنسائي : « عن عمه » .

(٤) أخرجه الدارمي (٢٣٥٥) ، والنسائي (٤٩٨٣) من طريق الدراوردي به .

(٥) الحميدِيُّ (٤٠٧) . وأخرجه الشافعي في مسنده ١٦٨/٢ (٢٧٦ - شفاء العي) ، والنسائي
(٤٩٧٩) من طريق سفيان به .

قال الحميدى^(١) : قال لنا سفيان : أخبرنا عبدُ الكريم ، قال : اسمُ التمهيد
الذى سرق الودى فيل^(٢) .

قال الحميدى : فليل لسفيان : ليس يقولُ أحدٌ فى هذا الحديث : عن
عمّه . فقال : هكذا حفظى . قال الحميدى : فقال لى أبو زيد المدائنى
حمادُ بنُ ذليل : اثبت عليه ، فإن شعبةً كذا حدثنا ، عن يحيى بن سعيد ،
عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمّه .

وقال أحمد بن زهير : سمعتُ يحيى بن معين يقول : حماد بن ذليل
ليس به بأس ، كان على المدائن قاضيًا ، ولا أدري من أين أصله .

وأما حديثُ شعبة من غير رواية حماد بن ذليل ، فحدثنا عبد الوارث
ابن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن
عبد السلام ، قال : حدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا ابن أبي عدي ، عن
شعبة ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، قال : سرق غلام
من الأنصار نخلًا صغارًا ، فأتى به مروان ، فأمر به أن يُقطع ، فقال رافع بن
خديج : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « لا يُقطعُ السارقُ فى ثمرٍ ولا^(٣)
كثيرٍ » - فقلتُ ليحيى : ما الكثير ؟ قال : الجُمَارُ - فضربه وحبسه .

(١) الحميدى (٤٠٨) .

(٢) فى ف : « قيل » .

(٣) بعده فى ر : « فى » .

وأما رواية الثوري، فحدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قال :
 حدثنا قاسم بن أصبغ، قال : حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال : حدثنا
 أبو نعيم، قال : حدثنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى
 ابن حبان، عن رافع بن خديج، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا قطع في
 ثمر ولا كثير »^(١).

وأما رواية حماد بن زيد، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال :
 حدثنا قاسم بن أصبغ، قال : حدثنا بكر بن حماد، قال : حدثنا مسدد،
 قال : حدثنا حماد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن
 حبان، أن غلاماً لعمه واسع بن حبان سرق ودياً من أرض جار له،
 فغرسه في أرضه، فزفع إلى مروان، فأمر بقطعه، فأتى مولاه رافع بن
 خديج، فذكر ذلك له، فقال : لا قطع عليه . فقال له : تعال معي إلى
 مروان . فجاء به فحدثه أن رسول الله ﷺ قال : « لا قطع في ثمر ولا
 كثير » . فدرأ عنه القطع^(٢).

(١) أخرجه الدارمي (٢٣٥٣)، والنسائي (٤٩٨٠)، والطبراني (٤٣٤٠) من طريق أبي نعيم
 به .

وجاء بعده في ف : « وكذلك رواه أبو عوانة كرواية الثوري سواء عن يحيى بن سعيد عن
 محمد عن رافع » . وستأتي رواية أبي عوانة ص ٣٥٤، وقد أشار إليها المصنف ص ٣٤٩ .
 (٢) أخرجه الطبراني (٤٣٤٢) من طريق مسدد به، وأخرجه النسائي (٤٩٧٧) من طريق حماد
 به .

وأما رواية أبي أسامة ، فأخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا حمزة التميمي
ابن محمد ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا الحسين بن
منصور ، حدثنا أبو أسامة ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن
حَبَّان ، عن رجل من قومه ، عن رافع بن خديج ، قال : سمعتُ رسول الله
ﷺ يقول : « لا قطع في ثمر ولا كثير »^(١) .

وأما رواية بشر بن المفضل ، فأخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا
محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا عمرو بن
علي ، قال : حدثنا بشر بن المفضل ، حدثنا يحيى بن سعيد^(٢) ، أن رجلاً
من قومه حدثه ، عن عمّة^(٣) له ، أن رافع بن خديج قال : سمعتُ رسول الله
ﷺ يقول : « لا قطع في ثمر ولا كثير »^(٤) .

ورواه يزيد بن هارون ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن
حَبَّان ، أنه أخبره ، أن غلاماً لعمّه^(٥) يقال له : فيل . أسود ، سرق ودياً

(١) النسائي (٤٩٨٤) ، وفي الكبرى (٧٤٥٩) . وأخرجه الدارمي (٢٣٥١) من طريق الحسين
ابن منصور به .

(٢) بعده في النسخ : « عن محمد بن يحيى بن حبان » . والمثبت موافق لما في مصدر
التخريج .

(٣) كذا في النسخ ومصدر التخريج ، وفي تحفة الأشراف ٣ / ١٦٠ : « عم » .

(٤) النسائي (٤٩٨٥) ، وفي الكبرى (٧٤٦٠) .

(٥) في ر : « لعمه له » .

التمهيد لرجل ، فَأُتِيَ به مروانُ بنُ الحكم ، فأراد أن يقطعَه ، فقال له رافعٌ : سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ : « لا قَطْعَ في ثَمَرٍ ولا كَثَرٍ » . فأرسله مروانُ ، فباعه أو^(١) نفاه^(٢) .

وأخبرنا قاسمُ بنُ محمدٍ ، قال : حَدَّثَنَا خَالِدُ بنُ سعيدٍ ، قال : حَدَّثَنَا محمدُ بنُ فُطَيْسٍ ، قال : أَخْبَرَنَا عمرانُ بنُ موسى ، قال : حَدَّثَنَا مسدَّدُ بنُ مُسْرَهْدٍ ، قال : حَدَّثَنَا أبو عوانةٌ ، قال : كُنْتُ عندَ أَبِي حنيفةَ ، فَأَتَاهُ رسولُ صاحبِ الشرطةِ فقال : أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ فُلَانٌ - يَعْنِي صاحبَ الشرطةِ - أَتَى بِرَجُلٍ سَرَقَ وَدِيًّا مِنْ أَرْضِ قَوْمٍ . فقال : إِنْ كَانَ قِيَمَةُ الْوَدِيِّ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ فاقطعه . فقلتُ له : يَا أبا حنيفةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ سعيدٍ ، عن محمدِ بنِ يَحْيَى بنِ حَبَّانَ ، عن رافعِ بنِ خَدِيجٍ ، أن رسولَ الله ﷺ قال : « لا قَطْعَ في ثَمَرٍ ولا كَثَرٍ » . قال : مَا تَقُولُ ؟ قلتُ : نعم ، أُرْسِلُ في إِثْرِ الرِّسُولِ ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُقَطَعَ الرَّجُلُ . فقال : قد مَضَى^(٣) الْحَكْمُ . فَقُطِعَ الرَّجُلُ^(٤) .

(١) في ف : « و » .

(٢) أخرجه أحمد ١٠٣/٢٥ ، ٥١٥/٢٨ ، (١٥٨٠٤ ، ١٧٢٨١) ، والدارمي (٢٣٥٠) عن يزيد بن هارون به مختصراً .

(٣) في الأصل : « قضى » .

(٤) أخرجه الخطيب ٣٩١/١٣ من طريق أبي عوانة به . وينظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٥٢ ، ٥٣ .

قال أبو عمر: هذا لا يصح عن أبي حنيفة؛ لأن مذهبه المشهور عنه أنه التمهيد لا قطع في ثمر ولا كثير، ولا في أصل شجرة يُقْلَع، ولا في كل ما لا^(١) يبقى من الطعام ويُخشى فسادُه؛ لأنه عندهم في معنى الثمر المُعلّق.

واختلف الفقهاء في هذا الباب؛ فقال مالك: لا قطع في كثير، والكثير الجُمَار، ولا قطع في النخلة الصغيرة ولا الكبيرة، ومن قلع نخلة أو قطعها من حائط فليس فيها قطع. قال: ولا قطع في ثمر الأشجار، ولا في الزرع، ولا في الماشية، فإذا أوى الجرين الزرع أو الثمر، وأوى المراح الغنم، فعلى من سرق من ذلك قيمة رُبْع دينار، القطع. قال ابن المَوَاز: من سرق نخلة أو ثمرة في دار رجل قطع، بخلاف ثمر شجر الحائط والجنان.

قال أبو عمر: لم يختلف^(٢) مالك وأصحابه أن القطع واجب على من سرق رُطْبًا أو فاكهة رُطْبَةً إذا بلغت قيمتها ثلاثة دراهم، وسُرقت من حرز - وهو قول الشافعي - لحديث عثمان، أنه قطع سارقًا سرق أثْرَجَةً قُومَت بثلاثة دراهم^(٣). قال مالك: وهي الأثْرَجَةُ التي يأكلها الناس.

قال أبو عمر: وهذا يدل على أن القطع واجب في الثمر الرطب، صلح

(١) سقط من: م.

(٢) بعده في م: «قول».

(٣) تقدم في الموطأ (١٦١٥).

التمهيد أن يَبْسَ أو لم يَصْلُح ؛ لأن الأترج لا يَبْس . وقال أشهب^(١) : يُقَطَّعُ سارق النخلة المطروحة في الجنان المحروسة . وقال ابن القاسم : لا يُقَطَّعُ . وقال الثوري : إذا كانت الثمرة في رعوس النخل أو في شجرها فليس فيه قطع ، ولكن يُعَزَّرُ . وقال عطاء : يُعَزَّرُ وَيُعْرَمُ ، ولا قطع عليه إلا فيما أحرز الجرين . وقال الشافعي : الحوائط ليست بحرز للنخل ولا للتمر^(٢) ؛ لأن أكثرها مُبَاخ ، يدخل من جوانب الحائط حيث شاء ، فمن سرق من حائط شيئاً ، من شجرة أو ثمر معلق ، لم يُقَطَّعْ ، فإذا أواه الجرين قُطِعَ . قال الشافعي : وذلك الذي تعرفه العامة عندنا ، أن الجرين حرز للتمر^(٣) ، والحائط ليس بحرز . وقال أبو حنيفة وأصحابه في الثمر يُسْرَقُ من رعوس النخل والشجر ، أو السنب^(٤) قبل أن يُحصَدَ : فلا قطع في شيء من ذلك ، وسواء كان الحائط قد استوثق منه وحُظِرَ أو لم يكن ؛ لأنه بلغنا أن رسول الله ﷺ قال : « لا قطع في ثمر ولا كثير » . قالوا : وكذلك النخلة تُسْرَقُ بأصلها ، والشجرة تُسْرَقُ بأصلها ، لا قطع في شيء من ذلك . وقال أبو ثور : إذا سرق ثمر نخل أو شجر ، أو عنب كرم ، وذلك الثمر قائم في أصله ، وكان محروزاً ، فبلغ قيمة المسروق من ذلك ما تُقَطَّعُ فيه اليد ،

(١) بعده في ر : « لا » .

(٢) في الأصل : « للتمر » ، وغير منقوطة في : ف .

(٣) في ف : « للتمر » .

(٤) بعده في الأصل ، م : « من » .

قُطِعَتْ يَدُهُ ، وذلك أن هذا كله ملكٌ لمالكه لا يحِلُّ أخذه ، وعلى مَنْ التمهيد
استهلكه قيمته في قول جماعة أهل العلم ، لا أعلمهم اختلفوا في ذلك ،
فلذلك رأينا على مَنْ سَرَقَ من ذلك ما يوجبُ القطعَ ، القطعَ .

قال أبو عمر : لأهل العلم في تأويل حديث هذا الباب قولان ؛
أحدهما ، أن المعنى المقصودُ إليه بهذا الحديث جنسُ^(١) الثمرِ والكثيرِ من
غيرِ مراعاةِ حرزٍ ، فمن ذهب إلى هذا المذهب لم يرَ القطعَ على سارقِ
سَرَقَ من الثمرِ كله ،^(٢) وأجناسِ الفواكهِ ، و^(٢) الطعامِ الذي لا يبقى ولا
يؤمِّنُ فسادَهُ ، كثيرًا كانت السرقةُ من ذلك كله أو قليلًا ، من حرزٍ كانت أو
من غيرِ حرزٍ . قالوا : وهذا معنى حديث هذا الباب ؛ لأنه لو أراد ما لم يكن
محروزًا ما كان لذكرِ الثمرِ وتخصيصهِ فائدةً . هذا كله قولُ أبي حنيفةَ
وأصحابِهِ . والقولُ الآخرُ ، أن المعنى المقصودَ بهذا الحديث الحرزُ ،
وفيه بيانُ أن الحوائطَ ليست بـحرزٍ للثمارِ حتى يأويها الجرينُ ، وما لم تكن
في الجرينِ فليست محروزةً . وقد قيل : إن الحديثَ إنما قُصِدَ به حوائطُ
المدينةِ خاصَّةً ؛ لأنها حوائطُ لا حيطانَ لها ، وما كان لها حيطانَ منها فهي
حيطانٌ لا تمنعُ - لقصرِها - مَنْ أراد الوصولَ إلى ما داخلها .

(١) في ف : « حبس » .

(٢ - ٢) في ف : « ولا من أجناسِ الفواكهِ كلها و » .

التمهيد فهذا ما في هذا الحديث من المذهب لمن استعمله ولم يدفعه ، وقد دفعته فرقة ولم تقل به .

قال أبو عمر: قد ثبت عن النبي ﷺ من حديث البراء بن عازب أنه قضى بأن على أهل الحوائط حفظها وحرزها بالنهار^(١) ، وقضى بأن لا قطع في ثمر ، فخرج ما في الحيطان والأجنة^(٢) من الثمار بذلك من حكم الحرز في سقوط القطع ، كما خرج المقدار المعتبر في المسروق بالسنة عن جملة وجوب القطع على عموم الآية في الشرائق والسرقات^(٣) . والله أعلم .

وذكر عمر^(٤) بن الحسين الخرقى الحنبلي في « مختصره » على مذهب أحمد بن حنبل ، قال^(٥) : وإذا سرق السارق رُبْع دينارٍ من الذهب ، أو ثلاثة دراهم من الورق ، أو قيمة ثلاثة دراهم من العروض كلها ، طعاماً كان أو غيره ، وأخرجه من الحرز ، فعليه القطع ما لم يكن ثمرًا ولا كثرًا .

(١) تقدم في الموطأ (١٥٠١) .

(٢) في ف : « الجنان » .

(٣) في م : « السارقات » . ويشير المصنف بذلك إلى قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ [المائدة : ٣٨] .

(٤) في النسخ : « محمد » . وتقدمت ترجمته في ٢٥٥ / ٢ .

(٥) المغنى ١٢ / ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٣٧ .

وذكر إسحاق بن منصور، قال: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يقولُ: التمهيد
القطعُ فيما أوى الجَرِينُ أو المُرَاحُ. قال: والمراحُ للغنمِ، والجَرِينُ للثمارِ.
قال: وقال إسحاقُ - يعنى ابنُ راهويهِ - كما قال أحمدُ.

قال أبو عمر: ذكر ابنُ خَوازِندَادَ أن أحمدَ بنَ حنبلٍ وأهلَ الظاهرِ
وطائفةً من أهلِ الحديثِ لا يعتبرون الحِرْزَ فى السرقةِ، ويقولون: إن
كلَّ سارقٍ سرق ما يجبُ فيه القطعُ قُطِعَ^(١)، من حرزٍ أو من غيرِ
حرزٍ.

قال أبو عمر: هذا غيرُ صحيحٍ عن أحمدَ بنِ حنبلٍ، والصحيحُ ما
ذكرنا عنه فى هذا البابِ مما ذكره الخَرَقِيُّ وإسحاقُ بنُ منصورٍ على ما
ذكرنا.

وقال الأثرمُ: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يذهبُ إلى حديثِ عمرو بنِ
شعيبٍ، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبىِّ ﷺ فيمن سرقَ الثمرَ المعلقَ أنه لا
قطعَ فيه حتى يُؤوِيَه الجَرِينُ، وأن عليه غرامةٌ مثليته. واحتجَّ أيضاً بحديثِ
عمرَ فى ناقةِ المُزَنَّى^(٢).

(١) سقط من: م.

(٢) فى ف، م: «المدنى».

والأثر تقدم فى الموطأ (١٥٠٢).

التمهيد قال أبو عمر: حديث عمرو بن شعيب أصل عند جمهور أهل العلم في مراعاة الحرز واعتباره في القطع.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده^(١) عبد الله بن عمرو بن العاصي، عن النبي ﷺ، أنه سئل عن الثمر المعلق، قال: «ما أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبئة»^(٢)، فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه، فعليه غرامة مثليه والعقوبة، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين، فبلغ ثمن المجن، فعليه القطع»^(٣).

قال أبو عبيد^(٤): الثمر المعلق هو الذي في رعوس النخل لم يجذ ولم يخرز في الجرين.

قال أبو عمر: وكذلك سائر ما في رعوس الأشجار من سائر الثمار. قال أبو عبيد^(٤): والجرين يسميه أهل العراق البئدر، ويسميه أهل الشام

(١) بعده في م: «عن».

(٢) في م: «خبئة».

(٣) أبو داود (١٧١٠، ٤٣٩٠). وأخرجه الترمذي (١٢٨٩)، والنسائي (٤٩٧٣) من طريق قتيبة به.

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد ٢٨٧/١.

الأُنْدَر، ويُسمَّى بالبصرة الجَوْخَان^(١)، ويقال بالحجاز: المِرْبَدُ. قال أبو التمهيد
عُبَيْد^(٢): والوَدِيُّ النخلُ الصغارُ، والكَثَرُ^(٣) جُمَارُ النخلِ في كلامِ
العرب^(٤).

قال أبو عمر: أما داودُ وأهلُ الظاهرِ، فذهبوا إلى قطعِ كلِّ سارقٍ
تَلَزَمَهُ الحدودُ، إذا سَرَقَ ما يجبُ فيه القطعُ، من حِرْزٍ ومن غيرِ حِرْزٍ،
على عمومِ قولِ الله عزَّ وجلَّ وظاهرِهِ في السارقِ والسارقةِ، وظاهرِ قولِ
النبيِّ ﷺ: «القطعُ في رُبْعِ دينارٍ فصاعداً»^(٥). ولم يذكرِ الحرزَ،
وضَعَفَ داودُ حديثَ عمرو بنِ شعيبٍ، وحديثَ رافعِ بنِ خديجٍ، وشَدَّ في
ذلك عن جمهورِ الفقهاءِ، كما شَدَّ أهلُ البدعِ في قطعِ كلِّ سارقٍ سَرَقَ قليلاً
أو كثيراً، من حِرْزٍ ومن غيرِهِ. والذي عليه جمهورُ العلماءِ القولُ بهذينِ
الحديثينِ، على ما ذكرنا عنهم. وكذلك لا أعلمُ أحداً قال بتضعيفِ القيمةِ
غيرَ أحمدَ بنِ حنبلٍ، وسائرُ العلماءِ يقولون بالقيمةِ أو المِثْلِ، على حسبِ ما
ذكرنا في بابِ نافعٍ من هذا الكتابِ^(٦).

(١) في م: «الجودان».

(٢) غريب الحديث ٢٠٢/٤.

(٣) في م: «أكثر». وتفسير الكثر عند أبي عبيد في غريب الحديث ٢٨٧/١.

(٤) في غريب الحديث: «الأنصار».

(٥) تقدم في الموطأ (١٦١٦).

(٦) ينظر ما تقدم في ١٨٢/١٩ - ١٨٤.

١٦٢٦ - مالك ، عن ابن شهاب ، عن السائب بن يزيد ، أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي جاء بغيلام له إلى عمر بن الخطاب ، فقال له : اقطع يد غلامي هذا ؛ فإنه سرق . فقال له عمر : ماذا سرق ؟ فقال : سرق مِرْآةَ لامرأتى ثمنها ستون درهما . فقال عمر : أرسله فليس عليه قطع ؛ خادِمُكم سرق متاعكم .

قال أبو عمر : قوله في هذا الحديث : « فعليه غرامةٌ مثليته » . منسوخ بالقرآن والسنة ؛ فالقرآن قول الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ [النحل : ١٢٦] . ولم يقل : بمثلني ما عُوقِبْتُمْ به . وقضى النبي ﷺ فيمن أعتق شِقْصًا له في عبد ، بقيمته قيمة عدل^(١) . ولم يقل : بمثلني قيمته . ولا بتضعيف قيمته ، وقضى في الصفحة بمثلها لا بمثلها ، وقد ذكرنا خبر الصفحة في باب نافع^(٢) . وأجمع فقهاء الأمصار على أن لا تضعيف في شيء من الغرامات ، وأجمعوا على إيجاب المثل على مستهلك المكيلات والموزونات ، واختلفوا في العروض ، على ما قد ذكرناه في باب نافع من هذا الكتاب^(٣) . والحمد لله ، وبه التوفيق .

مالك ، عن ابن شهاب ، عن السائب بن يزيد ، أن عبد الله بن عمرو

(١) تقدم في الموطأ (١٥٣٩) .

(٢) تقدم في ١٨٢/١٩ ، ١٨٣ .

(٣) ينظر ما تقدم في ١٨٢/١٩ - ١٨٤ .

ابن الحضرميّ جاء بغلامٍ له إلى عمر بن الخطاب ، فقال : اقطع يد غلامي الاستذكار
هذا ؛ فإنه سرق . فقال له عمر : ماذا سرق ؟ فقال : سرق امرأة لامرأتى
ثمّنها ستون درهماً . فقال عمر : أرسله فليس عليه قطع ؛ خادمتكم سرق
متاعكم^(١) .

قال أبو عمر : قد تقدّم^(٢) القول في هذا المعنى في الباب قبل هذا ،
وهو يشهد بأن العبد لا قطع عليه في مال زوج سيده ، ولا معنى لقول من
اعتل^(٣) فيه بالحرز ؛ لأنه لا يُقطع عندهم أحد سرق من غير حرز ؛ عبد ولا
حرز ، ويدلّ هذا على أن ما لم يُقطع فيه السيد ، لم يُقطع فيه غلامه ، فلما
كان السيد لا يُقطع في مال امرأته ؛ لأنه خائن^(٤) إذا فعل ذلك ، كان عبده
كذلك . والله أعلم . وقد ذكرنا من قال بهذا القول ، ومن خالف فيه من
العلماء في الباب قبل هذا^(٥) . والحمد لله كثيراً .

وقد قال مالك رحمه الله ، فيما ذكر ابن عبد الحكم عنه : من أدخل

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٨٢) ، ورواية يحيى بن بكير (٦/١٣ ظ - مخطوط) ،
وبرواية أبي مصعب (١٧٩٥) . وأخرجه الشافعي ١٥١/٦ ، والبيهقي ٢٨١/٨ ، ٢٨٢ ،
والبغوي (٢٦٠١) من طريق مالك به .

(٢) في الأصل : «تبدأ» .

(٣) في ح ، هـ : «أعمل» .

(٤) في الأصل : «سيد» .

(٥) تقدم ص ٣٣٧ - ٣٤٢ .

١٦٢٧ - مالك، عن ابن شهاب، أن مروان بن الحكم أتى
 بإنسان قد اختلس متاعاً، فأراد قطع يده، فأرسل إلى زيد بن ثابت
 يسأله عن ذلك، فقال زيد بن ثابت: ليس في الخلسة قطع.

الاستدكار رجلاً منزله، فعمد إلى تابوت في البيت صغير أو كبير فدقه، فأخذ ما فيه،
 فلا قطع عليه. قال: وكذلك إذا عمد إلى خزانة مغلقة فكسرها، وأخذ ما
 فيها، فلا قطع عليه. قال: ومن أغلق حانوته، ورفع مفاتيحه إلى أجير له،
 فخالفه إليه فسرق منه، فلا قطع عليه.

قال أبو عمر: الغلام السارق من متاع امرأة سيده وهو معها في دار
 واحدة، أولى بهذا الحكم؛ لأنه كله خيانة لا سرقة. والله أعلم.

وفي هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه مالك؛ من أن السيد لا يقطع
 عبده في السرقة، ولو كان، ما احتاج ابن الحزرمي إلى السلطان في قطع
 غلامه.

مالك، عن ابن شهاب، أن مروان بن الحكم أتى بإنسان قد اختلس
 متاعاً، فأراد قطع يده، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك، فقال
 زيد: ليس في الخلسة قطع^(١).

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٩١)، ورواية يحيى بن بكير (٦/١٣) - مخطوط،
 ورواية أبي مصعب (١٧٩٧). وأخرجه الشافعي ٦/١٥١، والبيهقي ٢٨٠/٨ من طريق مالك

قال أبو عمر: رواه معمر، عن الزهرى، قال: اختلس رجل متاعاً، الاستدكار فأراد مروان أن يقطع يده، فقال له زيد بن ثابت: تلك الخلسة الظاهرة، لا قطع فيها^(١).

قال عبد الرزاق^(٢): أخبرنا الثوري، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن علي، أنه سئل عن الخلسة، فقال: تلك الدغرة^(٣) المغلنة، لا قطع فيها.

قال أبو عمر: أجمع أهل العلم على أن الخلسة لا قطع فيها ولا في الخيانة، ولا أعلم أحداً أوجب في الخلسة القطع إلا إياس بن معاوية^(٤)، وسائر أهل العلم لا يرون فيها قطعاً. وقد روى ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «ليس على الخائن قطع، ولا على المختلس قطع»^(٥).

وقد روى ابن المبارك، عن سفيان، عن إسماعيل، عن الحسن، أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أتى في الخلسة، فقال: تلك المغلنة، لا

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٨٨٥٠)، وابن أبي شيبة ٤٥/١٠ من طريق معمر به.

(٢) عبد الرزاق (١٨٨٥٢).

(٣) الدغرة: هي الخلسة، وهي من الدفع لأن المختلس يدفع نفسه على الشيء ليختلسه. النهاية ١٢٣/٢.

(٤) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٤٦/١٠.

(٥) تقدم تخريجه في ٣٨٥/١٢.

١٦٢٨ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه قال : أخبرني أبو بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم أنه أخذ نبطيًا قد سرق خواتم من حديد ، فحبسه ليقطع يده ، فأرسلت إليه عمرة بنت عبد الرحمن مولاة لها يقال لها : أمية . قال أبو بكر : فجاءتني وأنا بين ظهرائي الناس فقالت : تقول لك خالك عمرة : يا بن أختي ، أخذت نبطيًا في شيء يسير ذكر لي ، فأردت قطع يده ؟ فقلت : نعم . قالت : فإن عمرة تقول لك : لا قطع إلا في رُبُع دينار فصاعدًا . قال أبو بكر : فأرسلت النبطي .

الاستدكار قطع فيها .

وروى سعيد ، عن قتادة ، عن خِلاص ، أن عليًا قال ^(١) : لا يُقطع في الخُلْسة ^(٢) . وأجمعوا أنه ليس على الغاصب ولا على ^(٣) المكابر الغالب ^(٣) قطع ، إلا أن يكون قاطع طريق ، شاهرًا للسلاح على المسلمين ، مُخيفًا للُسُبل ، فحكمه ما تقدم ذكره في المُحارِبين .

وأما حديث مالك في هذا الباب ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبي بكر

القبس

(١) في م : «كان» .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٦/١٠ من طريق سعيد به ، وأخرجه البيهقي ٢٨٠/٨ من طريق خلاص به .

(٣ - ٣) في الأصل : «المكابر» . وكأبره على حقه : جاحده وغالبه . التاج (ك ب ر) .

قال مالك : والأمرُ المجتمعُ عليه عندنا في اعترافِ العبيدِ ، أنه الموطأ
مَنْ اعترفَ منهم على نفسه بشيءٍ يقعُ فيه الحدُّ أو العقوبةُ في
جسده ، فإن اعترافه جائزٌ عليه ، ولا يُتَّهَمُ أن يُوقَعَ على نفسه هذا .
قال مالك : وأما مَنْ اعترفَ منهم بأمرٍ يكونُ غُرْمًا على سيده ، فإن
اعترافه غيرُ جائزٍ على سيده .

ابن محمد بن عمرو بن حزم ، أنه أخذ نبطيًا قد سرق خواتم من حديد ، الاستدكار
فحبسه ليقطع يده^(١) . فليس فيه أكثر من جهل أبي بكر بن محمد
لمقدار ما يُقطع فيه السارق ، وأن عمرة أخبرته أنه لا قطع إلا في رُبْع
دينار فصاعدًا ، فقبل قولها وعلم أن ذلك علم ليس من رأيها ، فأرسل
النبطي . وهذا المعنى قد مضى في موضعه من هذا الكتاب .
والحمد لله .

قال مالك : والأمرُ المجتمعُ عليه عندنا في اعترافِ العبيدِ ، أنه مَنْ
اعترفَ منهم على نفسه بشيءٍ يقعُ فيه الحدُّ أو العقوبةُ في جسده ،
فإن اعترافه جائزٌ عليه ، ولا يُتَّهَمُ أن يُوقَعَ على نفسه هذا . قال : وأما
مَنْ اعترفَ منهم بأمرٍ يكونُ غُرْمًا على سيده ، فإن اعترافه غيرُ جائزٍ
على سيده .

القبس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٧/١٣)، ظ - مخطوط ، ورواية أبي مصعب (١٧٩٩) .

الاستدكار قال أبو عمر: قول مالك هذا في إقرار العبيد بما يُوجب الحد عليهم والعقوبة في أبدانهم، أنهم يُؤخذون به، هو قول جمهور الفقهاء؛ الشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهما، والثوري، والأوزاعي، وعثمان البتي، والحسن بن حي. وقال زفر بن الهذيل: لا يجوز إقرار العبد على نفسه بما يُوجب قتله، ولا قطع يده، إذا أكذبه مولاه.

قال أبو عمر: قول زفر هذا هو قول شريح، والشعبي، وقتادة، وعطاء، وعمرو بن دينار، وسليمان بن موسى، وأبي الضحى.

ذكر ذلك كله عنهم بالأسانيد عبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة^(١).

وقال أبو بكر^(٢): حدثنا يزيد بن هارون، عن أبي مالك الأشجعي، قال: حدثني أهل هزمز والحي^(٣)، عن هزمز، أنه أتى عليًا، فقال: إني أصبتُ حدًا. فقال: تَبُّ إلى الله عز وجل واستتر^(٤). قال: يا أمير المؤمنين، طهّرني. قال: قُمْ^(٥) يا قنبر^(٥) فاضربه الحد، وليكن هو يعُدُّ

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٩٩٣، ١٨٩٩٦، ١٨٩٩٧، ١٨٩٩٩)، ومصنف ابن أبي شيبة ٤٩١/٩ - ٤٩٣. وأثر قتادة في مصنف عبد الرزاق بلفظ: «لا يجوز اعتراف العبد إلا في سرقة أو زنا».

(٢) ابن أبي شيبة ٤٩٢/٩.

(٣) في م: «الخبر».

(٤) بعده في ح: «بستر». وبعده في هـ، م: «بستر الله».

(٥ - ٥) في ح، هـ: «يا ميسر»، وفي م: «قنبر».

الاستذكار

لنفسه ، فإذا نهاك فائته . وكان مملوكًا .

وروى عبد الرزاق^(١) ، عن الثوري ، عن أبي مالك الأشجعي ، عن
أشياخ لهم ، أن عبدًا لأشجع يُقال له : أبو حليلة^(٢) . اعترف بالزنى عند
علي ، رضوان الله عليه ، أربع مرات ، فأقام عليه الحد .

وروى أبو الزناد ، عن عبد الله بن عامر ، أن أبا بكر قطع يد عبد
سرق^(٣) .

قال أبو عمر : الجلد لا ينقص المولى منفعة ولا ثمنًا ، وليس كالقتل
وقطع اليد . وأما قوله : إذا نهاك فائته . فهذا شأن كل مُقرّ على نفسه ألا
يقام عليه الحد إذا نزع ، ولو بقي من الحد سوط واحد عند جمهور
العلماء ، وقد ذكرنا الاختلاف في ذلك فيما مضى .

وذكر الطحاوي^(٤) ، عن علي ، أن عبدًا أقرّ عنده بالسرقة
مرتين ، «فقطعه يده»^(٥) .

(١) عبد الرزاق (١٩٠٠٠) .

(٢) كذا في النسخ ، وفي مصدر التخريج : « جميلة » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٩٨١) وابن أبي شيبة ٤٩٣/٩ من طريق أبي الزناد به .

(٤) شرح معاني الآثار ١٧٠/٣ .

(٥ - ٥) في ح ، ه : «قطعه» .

الاستذكار وذكره^(١) ابنُ المبارك ، عن سفيان ، عن^(٢) الأعمش ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، قال : جاء رجلٌ إلى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فاعترف عنده بالسرقة ، فطرده ، ثم أتاه الثانية فاعترف عنده ، فقال عليّ : شهدت على نفسك مرتين . فقطعه . قال : فرأيتُ يده مُعلّقة في عُنقه^(٣) .

ذكر الطحاوي أن الرجل^(٤) كان عبداً ، وليس ذلك في الحديث .

وذكر عبدُ الرزاق^(٥) ، عن الثوري ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، قال : ما اعترف به^(٦) العبدُ من^(٧) شيءٍ يُقامُ عليه في جسده ، فإنه لا يُتَّهَمُ في^(٨) جسده ، وما اعترف به من شيءٍ يُخرجه^(٩) عن مولاه^(٩) ، فلا يجوزُ اعترافه .

(١) في الأصل ، م : « وذكر » .

(٢) في م : « وعن » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٨٣) عن سفيان به .

(٤) في ح ، هـ : « رجلاً » .

(٥) عبد الرزاق (١٨٩٩٨) .

(٦) ليس في : الأصل ، م .

(٧) في الأصل ، م : « في » .

(٨) في الأصل ، ح ، هـ : « على » .

(٩ - ٩) في مصدر التخريج : « من مواليه » .

قال^(١) : وأخبرنا معمرٌ ، عن قتادة ، قال : لا يجوزُ اعترافُ^(٢) العبيدِ إلا الاستدكارُ في سرقةٍ أو زنى .

قال^(٣) : وأخبرنا معمرٌ ، عن الزهرى ، قال : كان من^(٤) مضى يُجيزُ اعترافَ^(٥) العبيدِ على أنفسهم ، حتى اتَّهَمَتِ القضاةُ العبيدَ أنهم إنما يفعلون ذلك كراهةً لساداتهم وفرارًا منهم ، فاتَّهَموهم^(٥) في بعضِ الأمور التي تُشكِّلُ .

قال^(٦) : وأخبرنا ابنُ جريج ، عن سليمان بن موسى ، قال : لا يجوزُ اعترافُ العبيدِ إلا في الحدودِ . فالروايةُ الأولى ذكرها أبو بكرٍ^(٧) ، قال : حدَّثنا أبو عاصمٍ الضحاكُ بنُ مخلدٍ ، عن ابنِ جريج ، عن سليمان بن موسى ، قال : لا يجوزُ اعترافُ العبيدِ إلا ببيِّنة .

وقال أبو بكرٍ^(٨) : حدَّثني هُشَيْمٌ ، عن أبي حُرَّةَ ، عن الحسنِ ، قال :

(١) ليس : الأصل ، م .

والأثر عند عبد الرزاق (١٨٩٩٩) .

(٢ - ٢) سقط من : ح ، هـ .

(٣) عبد الرزاق (١٨٩٩٢) .

(٤) في الأصل ، م : «من» .

(٥) في الأصل : «فاتَّهَمهم» .

(٦) عبد الرزاق (١٨٩٩٤) .

(٧) ابن أبي شيبة ٤٩٢/٩ .

(٨) ابن أبي شيبة ٤٩١/٩ .

قال مالك : ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم
يخدمانهم إن سرقاهم قطع ؛ لأن حالهما ليست بحال السارق ، وإنما
حالهما حال الخائن ، وليس على الخائن قطع .

الاستدكار يجوز إقرار العبد فيما أقر به من حد ، وما أقر به مما يُذهب رقبته فلا . قال :
وحدثني هُشَيْمٌ ، عن مغيرة ، عن إبراهيم مثله .

قال أبو عمر : رواية الثوري ، عن مغيرة ، عن إبراهيم أصح .

قال مالك : ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم
يخدمانهم إن سرقاهم قطع ؛ لأن حالتهما ليست بحال السارق ، وإنما
حالهما حال الخائن ، وليس على الخائن قطع .

قال أبو عمر : روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « ليس على الخائن ولا
على المُختلس قطع » . وأجمع علماء المسلمين ، أنه ليس على الخائن
قطع ، وكفى بهذا .

ذكر عبد الرزاق ^(١) ، عن ابن جريج ، أنه أخبره عن أبي الزبير ، عن جابر ،
قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس على المُختلس ولا على الخائن قطع » .

قال عبد الرزاق ^(٢) : وأخبرنا ياسينُ الزياتُ ، عن أبي الزبير ، عن جابر ،

(١) عبد الرزاق (١٨٨٥٨) .

(٢) عبد الرزاق (١٨٨٥٩) .

قال مالك في الذي يشتعير العارية فيجحدُها ، أنه ليس عليه قطع ، الموطأ
وإنما مثل ذلك مثل رجلٍ كان له على رجلٍ دينٌ فجحدَه ذلك ، فليس
عليه فيما جحدَه قطع .

قال : « ليس على الخائن ، ولا على المُنتهب ، ولا على المُختلس قطع » . الاستذكار
قال : قلت : أعن النبي ﷺ ^(١) ؟ قال : فعَمَّن !

وذكر أبو داود ^(٢) هذا الحديث ، قال : حدثني نصر بن علي ، قال :
حدثني عيسى بن يونس ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن
النبي ﷺ قال : « ليس على الخائن ولا على المُختلس قطع » .

قال أبو داود : بلغني عن أحمد بن حنبل ، أنه قال : لم يسمع ابن جريج
هذا الحديث من أبي الزبير ، وإنما سَمِعَهُ مِنْ يَاسِينَ الزُّيَّاتِ . قال أبو داود :
وقد رواه المغيرة بن مسلم ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ .
قال مالك في الذي يشتعير العارية فيجحدُها ، أنه ليس عليه قطع ،
وإنما مثل ذلك مثل رجلٍ كان له على رجلٍ دينٌ فجحدَه ذلك ، فليس عليه
فيما جحدَه قطع .

قال أبو عمر : جمهورُ الفقهاء ^(٣) على ما قاله مالك في المُستعير

القبس

(١) بعده في ح ، ه ، م : « قال ليس على الخائن ولا على المختلس قطع » .

(٢) أبو داود (٤٣٩٣) .

(٣) في ح ، ه : « العلماء » .

الاستدكار الجاحد ، أنه لا قطع عليه . وهو قول أهل الحجاز والعراق ، وأهل الشام ومصر . وقال أحمد بن حنبل وإسحاق : يقطع . قال أحمد : لا أعلم شيئاً يدفع حديث عائشة في ذلك .

قال أبو عمر^(١) : الحديث رواه معمر ، ذكره عبد الرزاق^(٢) وغيره ، عن معمر ، أنه أخبرهم عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يديها ، فأتى أهلها أسامة فكلّموه ، فكلّم أسامة النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : « يا أسامة ، ألا أراك تتكلّم في حد من حدود الله عز وجل » . ثم قام النبي ﷺ خطيباً ، فقال : « إنما أهلك من كان قبلكم أنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ، والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطع يديها » . فقطع يد المخزومية .

قال أبو عمر : احتج^(٣) من قال^(٤) بهذا الحديث لما فيه من قوله : كانت تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يديها . قالوا : فالظاهر أنه لم يقطع يديها إلا لأنها كانت تستعير المتاع وتجحده .

(١) بعده في الأصل ، م : « احتج من قال بهذا » .

(٢) عبد الرزاق (١٨٨٣٠) - ومن طريقه مسلم (١٠/١٦٨٨) ، وأبو داود (٤٣٧٤) .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل .

(٤) في الأصل ، م : « بما » .

^(١) قالوا: قد تابع ^(٢) معمرًا ^(٣) ، على ما ذكرناه من ذلك ، ابن أخى الزهرى ^(٤) الاستذكار
وغيره ، وحشبتك بمعمر فى الزهرى ^(١) . قالوا : وقد رواه جويرية ^(٥) ، عن
نافع ، عن صفية بنت أبى عبيد ، أن امرأة كانت تستعير المتاع على عهد
رسول الله ﷺ وتجحده ولا تردّه ، فأمر النبى ﷺ بقطع يدها ^(٦) .

ورواه معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : كانت امرأة
مخزومية تستعير المتاع على ^(٧) السنة جاريتها ^(٧) وتجحده ، فأمر رسول الله
ﷺ بقطع يدها ^(٨) .

قال أبو عمر : من تدبر هذا الحديث علم أنه لم يقطع يدها إلا لأنها
سرت ؛ لقوله ﷺ فيه لأسامة : « ألا أراك تتكلم فى حد من حدود الله عز

(١ - ١) سقط من : ح ، هـ .

(٢) فى م : « تابعه » .

(٣) فى الأصل ، م : « معمر » .

(٤) أخرجه الطحاوى فى شرح المشكل (٢٣٠٣) من طريق ابن أخى الزهرى به .

(٥) سقط من : م ، وياض فى : ح ، هـ ، وفى الأصل : « جويرية » . والمثبت من مصدر
التخريج .

(٦ - ٦) فى الأصل ، م : « بقطعها » .

والحديث أخرجه أبو عوانة (٦٢٤٥) من طريق جويرية به .

(٧ - ٧) فى الأصل : « السنة جاريتها » . وفى م : « جارتها » .

(٨ - ٨) فى ح ، هـ : « بقطعها » .

والحديث أخرجه أحمد ٤٤٦/١٠ (٦٣٨٣) ، وأبو داود (٤٣٩٥) ، والنسائى (٤٩٠٣)

من طريق معمر به .

الاستذكار وجلّ». وليس لله عز وجل في كتابه، ولا في المعروف من سنة نبيه ﷺ حد من حدوده فيمن استعار المتاع وجحدّه.

ودليل آخر من الحديث^(١) أيضا قوله ﷺ: «إنما أهلك من كان قبلكم أنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه». وهذا يدل على أنه إنما قطعها لسرقتها، لا لأنها كانت تستعير المتاع وتجحدّه، ولو كان ذلك لقال ﷺ: «إنما أهلك من كان قبلكم، أنهم كانوا إذا استعار فيهم الشريف^(٢) المتاع وجحدّه تركوه». هذا ما ظهر إلى من ظاهر لفظ هذا الحديث الذي احتج به من رأى قطع المستعير الجاحد. وقد روى هذا الحديث الليث بن سعد، عن الزهري بإسناده، فقال فيه: «إن المخزومية سرق». وقال في آخره: «والله لو أن فاطمة بنت محمد سرق لقطع يدها». وهذا كله يوضح أن القطع إنما كان من أجل السرقة، لا من أجل جحد العارية من المتاع.

ويحتمل، والله تعالى أعلم، أن تلك القرشية المخزومية كان من شأنها استعارة^(٣) المتاع وجحدّه، «فعرفت بذلك»، ثم إنها سرق، فقيل: «المخزومية التي كانت تستعير المتاع وتجحدّه قطع رسول الله ﷺ».

(١) في الأصل، م: «الحدود من حديث».

(٢) بعده في الأصل، م: «من».

(٣) في الأصل، ح: «استعار».

(٤ - ٤) ليس في: الأصل.

يَدَهَا . يعنون في السرقة . والله أعلم .

حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ،
قَالَ : حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى - قِرَاءَةً عَلَيْهِ - عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ
يَحْيَى ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ
عَائِشَةَ ، أَنَّ قَرِيشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ ، قَالُوا : مَنْ
يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالُوا : وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ
زَيْدٍ حَبِيبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ ، فَقَالَ ﷺ : « أَتَشْفَعُ فِي
حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؟ ! » . ثُمَّ قَامَ خَطِيبًا ، فَقَالَ : « إِنَّمَا
هَلَكُ ^(١) مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ ،
وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ ، وَائْتُمِ اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ
بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا » ^(٢) .

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى ^(٣) ، عَنْ الزَّهْرِيِّ . ^(٤) ذَكَرَهُ
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ ^(٥) ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَ : ^(٤)

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَهْلَكَ » . وَهُمَا رَوَايَتَانِ .

(٢) أَخْرَجَ الدَّارِمِيُّ (٢٣٤٨) ، وَابْنُ خَرَّابٍ (٣٤٧٥ ، ٦٧٨٨) ، وَمُسْلِمٌ (٨/١٦٨٨) ، وَأَبُو دَاوُدَ
(٤٣٧٣) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٣٠) ، وَالنَّسَائِيُّ (٤٩١٤) ، وَفِي الْكَبَرِيِّ (٧٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بِهِ .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، م : « وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدٍ » .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : ح ، هـ .

(٥) النَّسَائِيُّ (٤٩١٠) .

الاستذكار (١) (٢) حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ (٢) بْنِ مُوسَى ، عَنْ الزَّهْرِيِّ (١) ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ . (٣) فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

ورواه ابنُ وهبٍ ، عن يونسَ ، عن الزَّهْرِيِّ ، أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ (٣) فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، (١) فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ ، فَأَتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، (١) فَكَلَّمَهُ فِيهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ (٤) بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ سَوَاءً .

وَقَدْ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُطَّلِبٌ - قِرَاءَةٌ عَلَيْهِ - قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي اللَّيْثُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ زُرَّكَانَةَ ، أَنَّ خَالَتَهُ بِنْتَ مَسْعُودِ بْنِ الْعَجْمَاءِ حَدَّثَتْهُ ، أَنَّ أَبَاهَا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ قَطِيفَةً (٥) .

(١ - ١) سقط من : ح ، ه .

(٢ - ٢) في الأصل ، م : « حَدَّثَنِي أَيُّوبُ عَنْ يُوسُفَ » . والمثبت من مصدر التخريج .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل ، م .

(٤) أخرجه مسلم (٩/١٦٨٨) ، والنسائي (٤٩١٧) من طريق ابن وهب به .

(٥) أخرجه الطبراني ٣٣٣/٢٠ (٧٩٩) عن مطلب به ، وأخرجه أحمد ٤٦٢/٣٨ =

وحدَّثني سعيد وعبد الوارث ، قالا : حدَّثني قاسم ، قال ^(١) : حدَّثني الاستذكار
ابن وضاح ، قال : حدَّثني أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدَّثني ابن نمير ،
قال : حدَّثني محمد بن إسحاق ، عن محمد بن طلحة بن ركانة ، عن
أمه ^(٢) عائشة بنت مسعود بن الأسود ، عن أبيها مسعود ، قال : لما سرقت
المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله ﷺ أعظمنا ذلك ؛ وكانت
المرأة من قريش ، فجئنا إلى رسول الله ﷺ نكلّمه فيها ، وقلنا : نحن
نفديها بأربعين أوقية . قال : « تُطهّر خير لها » . فلما سمعنا لين ^(٤) قول
رسول الله ﷺ أتينا أسامة بن زيد ، فقلنا : كلّم لنا رسول الله ﷺ في
شأن ^(٥) هذه المرأة ، نحن نفديها بأربعين أوقية . فلما رأى رسول الله ﷺ
ذلك قام خطيباً ، فقال : « يا أيّها الناس ، ما إكثاركم ^(٦) عليّ في حدّ
من حدود الله وقع على أمة من إماء الله ؟! والذي نفسي بيده لو
كانت فاطمة بنت رسول الله ﷺ نزل بها الذي نزل بهذه ، لقطع محمد

= (٢٣٤٧٩) وفيه : « أخت مسعود » . بدلا من : « بنت مسعود » ، وابن قانع في معجم
الصحابة ٦٥/٣ من طريق الليث به .

(١) في الأصل ، م : « قالا » .

(٢) بعده في ح ، هـ ، م : « عن » . وينظر تهذيب الكمال ٢٣٨/٣٥ .

(٣ - ٣) سقط من : ح ، هـ .

(٤) في ح ، هـ ، م : « من » .

(٥) ليس في : الأصل ، م .

(٦) في م : « اجتراكم » .

قال مالك : الأمر عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به ، أنه ليس عليه قطع ، وإنما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خمرا ليشربها فلم يفعل ، فليس عليه حد ، ومثل ذلك رجل جلس من امرأة مجلسا وهو يريد أن يصيبها حراما ، فلم يفعل ، ولم يبلغ ذلك منها ، فليس عليه في ذلك أيضا حد .

الاستدكار يدها ^(١) .

فهذه الأحاديث كلها دالة على أن المرأة المخزومية إنما قطعت للسرقة لا لاستعارة المتاع . وبالله التوفيق .

قال مالك : الأمر عندنا في السارق يوجد في البيت قد سرق المتاع ولم يخرج به ، أنه ليس عليه قطع ، وإنما مثل ذلك مثل رجل وضع بين يديه خمرا ليشربها فلم يفعل ، فليس عليه حد ، ومثل ذلك مثل رجل جلس من امرأة مجلسا وهو يريد أن يصيبها حراما ، فلم يفعل ، ولم يبلغ ذلك منها ، فليس عليه في ذلك أيضا حد .

قال أبو عمر : هذا مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف . وبه قال أئمة الفتوى بالأمصار وأصحابهم إلى اليوم ، وذلك دليل على مراعاتهم الحز ، وأنه لا قطع إلا على من سرق من حز ، والخلاف في هذا شذوذ

القبس

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٦٦/٩ ، ومن طريقه ابن ماجه (٢٥٤٨) ، والطبراني ٣٣٤/٢٠ (٧٩٣) .

لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُعْرَجُ عليه . وهو الصحيح عن أحمد بن حنبل ، أنه ذهب الاستذكار إليه . ونحن نذكر ما في كتاب أبوي بكر « عبد الرزاق بن همام » و « عبد الله بن محمد بن أبي شيبة » في ذلك ؛ لنرى^(١) ما عليه في ذلك جمهور العلماء إن شاء الله عز وجل .

قال عبد الرزاق^(٢) : أخبرنا ابن جريج ، قال : قلت لعطاء : السارق يوجد في البيت وقد جمع المتاع ولم يخرج به ؟ قال : لا قطع عليه حتى يخرج به . قال ابن جريج : وقال لي عمرو بن دينار : لا قطع عليه^(٣) . قال ابن جريج : وأخبرني سليمان بن موسى ، أن عثمان قضى أنه لا قطع عليه حتى يخرج به وإن كان قد جمعه . قال ابن جريج : وأخبرني عمرو بن شعيب ، أن ابن^(٤) الزبير أراد قطعه ، فقال له ابن عمر : لا قطع عليه حتى يخرج بالمتاع من البيت . وقال له ابن عمر : رأيت لو أن رجلاً وجد بين رجلين امرأة لم يصبها أكنث تحذه ؟ قال : لا ، لعله سوف ينزع^(٥) « قبل أن يواقعها »^(٦) . قال : وهذا كذلك ، ما يُذْرك

(١) في ح ، هـ : « ليري » .

(٢) عبد الرزاق (١٨٨٠٩ - ١٨٨١١) .

(٣) بعده في ح ، هـ ، م : « حتى يخرج به » .

(٤) سقط من : م .

(٥) في ح : « يترك » ، وفي هـ : « ينزل » .

(٦ - ٦) في الأصل : « قال لا » ، وفي هـ ، م : « قبل أن يواقعها » .

الاستذكار لعله كان نازعاً^(١) تائباً^(٢) و^(٣) تاركاً للمتاع.

قال عبدُ الرزاق^(٢) : أخبرنا معمرٌ ، عن الزهري ، قال : إذا وُجد السارقُ في البيتِ قد جمَعَ المتاعَ ولم يخرج به ، فلا قطعَ عليه ولكن يُنكَلُ . قال معمرٌ : وقال قتادة : هو رجلٌ أراد أن يسرق ، فلم يدعوه . قال^(٣) : وأخبرنا الثوري ، عن عبدِ الله بنِ أبي السَّفر ، عن الشعبي ، قال : لا يُقطعُ السارقُ حتى يخرجَ بالمتاعِ من البيتِ . قال : وأخبرنا الثوري ، عن يونس ، عن الحسنِ مثلَ قولِ الشعبي . ورؤي ذلك عن عليٍّ رضي الله عنه ، من حديثِ حسين بن عبدِ الله بنِ ضَمَيْرَةَ^(٤) ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن عليٍّ رضي الله عنه . ومن حديثِ حُصَيْنٍ ، عن الشعبي ، عن الحارث ، عن عليٍّ^(٥) . وكتب فيه عمرُ بنُ عبدِ العزيز ؛ أن يُنكَلُ ويُسجنَ ولا يُقطعَ^(٦) . وذكر أبو بكر بنُ أبي شيبة^(٧) ، قال : حدَّثني وكيعٌ ، عن ابنِ جريج ،

(١ - ١) سقط من : ح ، هـ ، وفي الأصل : « تائباً » .

(٢) عبد الرزاق (١٨٨١٢ ، ١٨٨١٣ ، ١٨٨١٥ ، ١٨٨١٦) .

(٣) عبد الرزاق (١٨٨١٧) .

(٤) في ح ، هـ : « ضمرة » . وينظر التاريخ الكبير ٣٨٨/٢ ، والجرح والتعديل ٥٧/٣ .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٧٧/٩ من طريق حصين به .

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٨٨٢٠) .

(٧) ابن أبي شيبة ٤٧٧/٩ .

عن سليمان بن موسى ، عن عثمان ، قال : ليس عليه قطعٌ حتى يخرج من البيت بالمتاع .

قال^(١) : وأخبرنا وكيعة ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن ابن عمر ، قال : ليس عليه قطعٌ حتى يخرج بالمتاع .

قال^(١) : وحدثنى حميد بن عبد الرحمن ، عن موسى بن أبي الفرات^(٢) ، عن عمر بن عبد العزيز ، قال : لا يُقطع حتى يخرج بالمتاع من البيت .

قال^(٣) : وأخبرنا أبو معاوية ، عن عاصم ، عن الشعبي ، أنه سُئل عن رجل سرق سرقة ثم كَوَّرها^(٤) ، فأدرك قبل أن يخرج من البيت ، قال : ليس عليه قطعٌ .

قال^(٣) : وحدثنى علي بن مُشهر ، عن زكريا ، عن الشعبي مثله .

قال^(٣) : وحدثنى محمد بن بكر ، قال : حدثنى ابن جريج ، قال :

(١) ابن أبي شيبة ٤٧٧/٩ .

(٢) بعده في م : «و» .

(٣) ابن أبي شيبة ٤٧٨/٩ .

(٤) في الأصل : «دورها» . وكَوَّر المتاع : جمعه وشده ، وقيل : ألقى بعضه على بعض . التاج (ك و ر) .

قال مالك : الأمرُ المَجْتَمَعُ عليه عندنا ، أنه ليس في الخُلْسَةِ قطعٌ ،

الاستدكار قلتُ لعطاءٍ : يُؤخذُ^(١) السارقُ^(٢) قد أخذَ المتاعَ وقد جمَعَه في البيتِ ؟
قال : لا قطعَ عليه حتى يخرجَ به من البيتِ ، زعموا . قال : وقال عمرو بنُ
دينارٍ : ما أرى عليه قطعًا .

قال^(٣) : وحدَّثني يزيدُ بنُ هارونَ ، عن حمادِ بنِ سلمةَ ، عن حميدٍ ،
أن عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ كَتَبَ في سارقٍ : لا يُقطعُ حتى يخرجَ بالمتاعِ من
الدارِ ، لعله تَغْرِضُ له توبةٌ قبلَ أن يخرجَ من الدارِ .

قال أبو عمر : لا أعلمُ لِمَن لم يعتبرِ الحِرْزَ مُتَعَلِّقًا بأحدٍ من الصحابةِ
رضي اللهُ عنهم ، إلا ما رَوَى عن عائشةَ رضي اللهُ عنها .

ذَكَرَهُ أبو بكرٍ بنُ أبي شَيْبَةَ^(٣) ، قال : حدَّثني أبو خالدٍ الأحمَرُ ، عن
يحيى بنِ سعيدٍ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ ، قال : بلغَ عائشةَ أنهم
يقولون : إذا لم يخرجَ بالمتاعِ من البيتِ لم يُقطع . فقالت : لو لم أَجِدْ إلا
سَكِينًا لَقَطَعْتُهُ^(٤) .

قال مالك : الأمرُ المُجْتَمَعُ عليه عندنا ، أنه ليس في الخُلْسَةِ قطعٌ ، بلغَ

(١) في ح ، ه ، م : «يوجد» .

(٢) بعده في م : «و» .

(٣) ابن أبي شَيْبَةَ ٤٧٩/٩ .

(٤) بعده في ح ، ه ، م : «إذا لم يخرج» .

بَلَّغَ ثَمْنُهَا مَا يُقَطَّعُ فِيهِ أَوْ لَمْ يَبْلُغْ .

الموطأ

ثَمْنُهَا مَا يُقَطَّعُ فِيهِ أَوْ لَمْ يَبْلُغْ .

الاستذكار

قال أبو عمر: هذا كما ذكره مالكُ أمرٌ مجتمَعٌ عليه لا خلافَ فيه ،
وقد مضى القولُ في الخُلسةِ فيما تقدَّم من هذا الكتابِ ، فلا وجَهَ
لإِعادَتِهِ^(١) . وباللهِ التوفيقُ .

القبس

(١) ينظر ما تقدم ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

القول في الأشربة

اتَّفَقَ العلماءُ على حِلِّ الأشربةِ بأجمعِها، إلا ما كان مُشكِراً، أو كان في شُرْبِهِ ضَرَرٌ. حَرَّمَ اللَّهُ تعالى الخمرَ في مُحْكَمِ كتابِهِ، وروى مسلمٌ في «صحيحِهِ» أن النبيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيْتَدَاوَى بِالْخَمْرِ؟ فقال: «إنها ليست بدواءٍ، ولكنها داءٌ»^(١).

واخْتَلَفَ في الخمرِ؛ هل تُطْلَقُ^(٢) على كُلِّ شرابٍ مُشكِراً، أو تختصُّ بما يُغَصَّرُ مِنَ العنبِ^(٣) وحده؟ وإني لأعجبُ ممن قال ذلك من الفقهاءِ ومن سَلَكَ من علماء مَنْ مَضَى، مع أن الصحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمَّا حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الخمرُ أَرَأَوْهَا، وَكَسَرُوا دِنَانَهَا^(٤)، وَبَادَرُوا إِلَى امْتِثَالِ الْأَمْرِ فِيهَا، مع أنهم لم يكنْ عِنْدَهُم بالمدينةِ عَصِيرُ عَنَبٍ، وإنما كان جميعُهُ نَبِيذَ تَمَرٍ. وقد رَوَى الْمُصَنِّفُونَ عن النعمانِ بنِ بشيرٍ، أن النبيَّ ﷺ قال: «إِنْ مِنَ الْعِنَبِ خَمْرًا، وَإِنْ مِنَ الزَّيْبِ خَمْرًا، وَإِنْ مِنَ الْبُرِّ خَمْرًا، وَإِنْ مِنَ الشَّعِيرِ خَمْرًا،^(٥) وَإِنْ مِنَ الْعَسَلِ خَمْرًا»^(٥).

(١) مسلم (١٩٨٤).

(٢) في د، ج: «ينطلق».

(٣) في د: «الزيب».

(٤) الدنان واحداه دَنٌّ: وعاء ضخم للخمر ونحوها. الوسيط (د ن ن).

(٥ - ٥) سقط من: ج.

الموطأ

الاستذكار

القبس والخمر ما خامر العقل^(١) .

وفى « الصحيح » ، أن عمر قاله وكان^(٢) يُشيدُ به^(٣) على المنبر^(٤) . والتَّنبُّهُ^(٥)
قد وقع فى القرآن عليه ، بحيث لا يخفى على ذى لبٍّ حاضرٍ ولا قلبٍ سليمٍ ،
وذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ
وَالْمَيْسِرِ ﴾ الآية [المائدة : ٩١] .

وقد لعن رسولُ الله ﷺ فى الخمرِ عشرةً ؛ الخمرَ ، وعاصِرَها ، ومُغتَصِرَها ،
وبائِعَها ، ومُبتاعَها ، وشارِبَها ، وساقِيعَها ، وحامِلَها ، والمحمولةُ إليه ،
وشاهدَها^(٥) .

وفى الصحيح المشهور ، أن النبىَّ ﷺ سُئل عن البتْعِ ؛ وهو نبيذٌ يُصنعُ من
عسلٍ ، فقال : « كُلُّ شَرَابٍ أَشْكَرَ فهو حرامٌ »^(٦) . فأجابَ ﷺ على الجنسِ لا
على القَدْرِ ، سمِعْتُ عن بعضِ العلماءِ مِنْ أَصْحَابِ أبى حنيفةَ عنه^(٧) ، أنه قال :
لو جُعِلَ السيفُ على رأسى أن أَشْرَبَ النَّبِيذَ ما شَرِبْتُهُ ، ولو جُعِلَ السيفُ على رأسى

(١) سيأتى تخريجه ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ .

(٢ - ٢) فى د : « يشير على به » . وأشاد بالشئ : رفع به صوته : القاموس المحيط (ش ي د) .

(٣) البخارى (٥٥٨٨ ، ٥٥٨١) ، وسيأتى تخريجه ص ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٤) بعده فى د ، م : « به » .

(٥) أبو داود (٣٦٧٤) ، والترمذى (١٢٩٥) ، وابن ماجه (٣٣٨١) .

(٦) سيأتى فى الموطأ (١٦٣٧) .

(٧) سقط من : ج ، م .

الحَدُّ فِي الْخَمْرِ

الاستدكار

بَابُ الْحَدِّ فِي الْخَمْرِ

القبس أن أُحَرِّمَهُ مَا حَرَّمَهُ ؛ لِأَن أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ شَرِبُوهُ . وَهَذَا الْقَوْلُ لَا يَصِحُّ ، مَا شَرِبَهُ قَطُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ ، إِنَّمَا الَّذِي ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يُنْبَذُ لَهُ فَيَشْرَبُ ، فَإِذَا تَغَيَّرَ سَقَاهُ الْخَدَمُ ^(١) ، يَرِيدُ : تَغَيَّرَ طَعْمُهُ وَلَمْ يَتَلَفُ حَدَّ الْإِسْكَارِ ، وَيَدْخُلُ فِي لَعْنِ النَّبِيِّ ﷺ بَائِعُ الْخَمْرِ ، مَنْ بَاعَ عِنَبًا مِنْ ^(٢) يَعْلَمُ أَنَّهُ يَعْصِرُهُ خَمْرًا ، ^(٣) مَا لَمْ يَكُنْ ذِمِّيًّا ، فَإِنْ كَانَ ذِمِّيًّا ؛ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لِاخْتِلَافِهِمْ فِي مُخَاطَبَتِهِمْ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ ، وَفِي مَسَائِلِ الْمُسَاقَاةِ مِنْ « الْكِتَابِ » : وَلَا بِأَسْ بِمُسَاقَاةِ الذَّمِّيِّ فِي الْكَزْمِ إِذَا أُمِنْتَ أَنَّ يَعْصِرُهُ خَمْرًا ^(٤) . وَلَوْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِمْ مَا مَنَعَهُ ^(٥) مِنْ مُسَاقَاتِهِ .

فصل: الحَدُّ فِيهَا

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْلِدُ فِي الْخَمْرِ بِالنُّعَالِ ، وَالْجَرِيدِ ، وَالْثِيَابِ ، مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ ^(٥) وَلَا تَقْدِيرٍ ^(٦) ، إِلَّا أَنَّ الصَّحَابَةَ قَدَّرُوهَا بِالْأَرْبَعِينَ ، وَاسْتَمَرَّتِ الْحَالُ عَلَى ذَلِكَ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ الصُّدِّيقِ ، فَلَمَّا تَتَابَعَ ^(٧) النَّاسُ فِي زَمَانِ عُمَرَ اسْتَشَارَ

(١) مسلم (٢٠٠٤) .

(٢) في د : « من مسلم يعصره » .

(٣ - ٣) ليس في : د .

(٤) في م : « منعه » .

(٥) في ج : « تجريد » .

(٦) مسلم (٣٦/١٧٠٦) .

(٧) في د : « تبايع » ، وفي م : « تبايع » . والتابع ، الوقوع في الشر من غير فكرة ولا روية ، =

الموطأ

الاستدكار

في حدٍّ^(١) الخمر، فقال له عليٌّ: إذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، فاجلده القبس حدَّ المُفْتَرِي^(٢). فكان هذا اتفاقاً من الصحابة على اتفاق الأحكام بالقياس، ثم جلد عليٌّ الوليد بن عقبة في زمان عثمان أربعين^(٣)، ثم استقرت الحال عند استواء الأمر لمعاوية على ثمانين. قال بذلك مالك وأبو حنيفة، وقال الشافعي: الحكم في ذلك^(٤) ما قُدِّر في زمان النبي ﷺ، وحكم به أبو بكر. وهو مخرج بإجماع الصحابة في زمان معاوية، لا سيما بانهماك الناس اليوم فيها، فلو أمكنت الزيادة على ثمانين لكانوا أهلها.

توحيد: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الخمر في الدنيا ثم لم يثب منها، حُرِمَها في الآخرة»^(٥). قال علماؤنا رحمة الله عليهم: قد ثبت بالدلائل القاطعة دخول العصاة الجنة بعد الاقتصاص منهم بالعذاب والمغفرة، ومن دخل الجنة لم يمتنع عليه منها^(٦) نعيم؛ فيكون معنى قوله: «حُرِمَها في الآخرة». في الوقت الذي يجد^(٧) فيه الظمأ ويطلب الراحة؛ عند العذاب، أو عند انتظار المغفرة، وذلك مبسوط في موضعه.

= والمتابعة عليه، ولا يكون في الخير، وقيل: التابع: التهافت. النهاية ٢٠٢/١، والقاموس المحيط (ت ي ع).

(١) في د: «حديث».

(٢) سيأتي في الموطأ (١٦٣٠).

(٣) مسلم (١٧٧).

(٤) بعده في ج، م: «إلى الإمام».

(٥) سيأتي في الموطأ (١٦٣٩).

(٦) سقط من: ج.

(٧) في د: «يحل».

١٦٢٩ - مالك، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد، أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال: إني وجدت من فلان ريح شراب، فزعم أنه شرب الطلاء، وأنا سائل عما شرب، فإن كان يُسَكِّرُ جلدته. فجلده عمر الحد تاماً.

مالك، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد، أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال: إني وجدت من فلان ريح شراب، فزعم أنه شرب^(١) الطلاء، وأنا سائل عنه، فإن كان يُسَكِّرُ جلدته. فجلده عمر الحد تاماً^(٢).

قال أبو عمر: هذا الإسناد أصح ما يروى من أخبار الأحاد.

وفي هذا الحديث من الفقه وجوب الحد على من شرب مسكراً؛ أسكر أو لم يُسَكِّرْ، خمراً كان من خمر العنب أو نبئذا،^(٣) إلا أنه^(٣) ليس في الحديث ذكر الخمر، ولا أنه كان سكران، وإنما فيه من قول عمر أن الشراب الذي شرب منه إن كان يُسَكِّرُ جلده الحد، وهذا يدل على أنه

(١) في الأصل: « شراب ».

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧٠٩)، وبرواية يحيى بن بكير (٩/١٣ - مخطوط)، وبرواية أبي مصعب (١٨٢٥). وأخرجه الشافعي ٦/١٤٤، ١٨٠، والنسائي (٥٧٢٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/٢٢٢، والبيهقي ٨/٢٩٥ من طريق مالك به.

(٣ - ٣) في الأصل، م: « لأنه »، وفي ح: « لا أنه ».

كان شاربًا لا يعلم أنه الخمر المحرّم قليلها وكثيرها ، ولو كان ذلك ما سأل الاستذكار عنه . وقد أجمعوا على أن قليل الخمر من العنب فيه من الحدّ مثل ما في كثيرها ولا يُراعى الشكر فيها ، وإنما اختلفوا فيما سواها من الأنبذة المسكرة ، على ما نذكره بعد إن شاء الله عز وجل .

وفيه القضاء بالحدّ على من وُجد منه ريح الخمر ، وهذا موضعٌ اختلف فيه العلماء قديمًا ؛ فزوى عن عمر بن الخطاب^(١) ، وعبد الله بن مسعود^(٢) ، وميمونة زوج النبي ﷺ^(٣) ، أنهم كانوا يرون الحدّ على من وُجد منه ريح الخمر . وهو قول مالك وأصحابه وجمهور أهل الحجاز ، إذا أقرّ شاربها أنها ريح خمر ، أو شهد عليه بذلك . وكذلك عندهم ريح المُسكر سواء ؛ لأن كل مُسكر عندهم خمر ، على ما رَوَوْا في ذلك عن النبي ﷺ ، وسيأتى بعد في موضعه من هذا الكتاب^(٤) إن شاء الله عز وجل .

وخالفهم في ذلك جمهور أهل العراق وطائفة من أهل الحجاز ، فقالوا : لا حدّ على أحد في رائحة الخمر^(٥) وهو يعقل ، ولا رائحة

(١) سيأتي تخريجه ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٣٩٥ .

(٤) سيأتي ص ٤٧٧ - ٤٨٢ .

(٥ - ٥) ليس في : الأصل ، ط ١ .

الاستذكار المُسكر .

ذكر عبد الرزاق^(١) ، عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء : الريح توجد من شارب الخمر وهو^(٢) يعقل . قال : لا حد إلا بالبينه ، قد تكون الرائحة من الشراب الذي ليس به بأس . قال : وقال عمرو بن دينار : لا حد في الريح .

وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهما ، قال الشافعي : لا يُحد الذي توجد منه ريح الخمر إلا أن يقول : شربت خمرًا أو مسكرًا . أو يشهد بذلك عليه ، وسواء سكر أو لم يسكر . قال : ولو شرب شرابًا فلم يسكر ، وشرب من ذلك الشراب غيره فسكر ، كان عليهما جميعًا الحد ؛ لأن كل واحد منهما شرب مسكرًا .

وأما العراقيون ؛ إبراهيم النخعي ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شبرمة ، وأبو حنيفة ، وسائر فقهاء الكوفة ، وأكثر علماء البصرة ، فإنهم لا يرون في شرب المُسكر حدًا إلا على من سكر منه ، ولا يُراعون الريح من الخمر ولا من المُسكر^(٣) ، ولا يرون في الريح من ذلك كله حدًا .

(١) عبد الرزاق (١٧٠٣٧) .

(٢) بعده في الأصل : « لا » .

(٣) بعده في الأصل ، م : « قال » .

وهذا خلافٌ على^(١) السلفِ مِنَ الصحابةِ الذين لم يُخالفهم مثلهم . الاستذكار
 ذكر أبو بكر^(٢) ، قال : حدَّثني وكيعٌ ، عن ابن أبي ذئبٍ ، عن
 الزهرى ، عن السائبِ بنِ يزيدٍ ، أن عمرَ كان يضربُ فى الرِّيحِ .
 وذكر عبدُ الرزاقِ^(٣) ، قال : أخبرنا ابنُ جريجٍ ، قال : حدَّثني ابنُ
 شهابٍ ، عن السائبِ بنِ يزيدٍ ، أنه حضرَ عمرَ بنَ الخطابِ وهو يجلدُ رجلاً
 وجد منه ريحُ شرابٍ ، فجلده الحدَّ تاماً .

قال أبو عمر : لم يُسمَّ مالكٌ ولا ابنُ جريجٍ فى حديثهما هذا عن ابنِ
 شهابٍ الموجدَ منه ريحُ الشرابِ المجلودَ فيه ، وقد سمَّاه فى هذا
 الحديثِ ابنُ عينةٍ ومعمراً .

روى الحميدى وغيره ، عن ابنِ عينةٍ ، عن الزهرى ، عن السائبِ بنِ
 يزيدٍ ، قال : قال عمرُ : ذُكر لى أن عبيدَ الله وأصحابه شربوا شراباً بالشامِ
 وأنا سائلٌ عنه ، فإن كان مُسكرًا جلدتهم . قال ابنُ عينةٍ : وحدَّثني معمراً ،
 عن الزهرى ، عن السائبِ بنِ يزيدٍ ، قال : رأيتُ عمرَ حدَّهم^(٤) .

(١) فى م : « عن » .

(٢) ابن أبي شيبة ٣٧/١٠ ، ٣٨ .

(٣) عبد الرزاق (١٧٠٢٩) .

(٤) أخرجه سعيد بن منصور - كما فى تغليق التعليق ٢٦/٥ - وابن أبي شيبة ٤٦٥/٧ ،
 والبيهقى ٣١٢/٨ من طريق ابن عينة به .

قال أبو عمر: حديث ابن عيينة هذا ليس فيه أنه جلدهم في ريح الشراب، بل ظاهره أنه حدّهم^(١) بما ذكر له^(٢)، وهي الشهادة، ولكن ابن عيينة لم يأت بالحديث على وجهه. والله أعلم.

وقد ذكر عبد الرزاق هذا الخبر^(٣)، فقال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، قال: شهدت عمر بن الخطاب صلى على جنازة، ثم أقبل علينا، فقال: إني وجدت من عبيد الله بن عمر ريح شراب، وإني سألتها عنها فزعم أنه الطلاء، وإني سألت عن الشراب الذي شرب، فإن كان مُسَكَّرًا جلّدته. قال: فشهدته بعد ذلك يجلّده.

قال أبو عمر: قد جود معمر ومالك هذا الحديث عن عمر.

وأما حديث ابن مسعود، فذكره عبد الرزاق^(٣)، عن ابن عيينة، وذكره أبو بكر^(٤)، عن أبي معاوية، كلاهما عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، واللفظ لحديث أبي بكر، قال: قرأ عبد الله ابن مسعود بجمص سورة «يوسف»، فقال رجل: ما هكذا أنزلت. فدنا منه عبد الله، فوجد منه ريح الخمر، فقال له: تُكذّب بالحق وتشرب.

(١ - ١) في الأصل: «بما ذكر لهم».

(٢) عبد الرزاق (١٧٠٢٨).

(٣) عبد الرزاق (١٧٠٤١).

(٤) ابن أبي شيبة ٣٨/١٠.

الرَّجَسَ ، وَاللَّهِ لَهْكَذَا أَقْرَأْنِيهَا^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، لَا أَدْعُكَ حَتَّى أُحَدِّثَكَ . الاستذكار
فَجَلَدَهُ الْحَدُّ .

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ^(٢) ، قَالَ : حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ ،
عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ ، أَنَّ ذَا قِرَابَةَ لَمِيمُونَ دَخَلَ عَلَيْهَا ، فَوَجَدَتْ مِنْهُ رِيحَ
شَرَابٍ ، فَقَالَتْ : لئنَ لَمْ تَخْرُجْ إِلَى الْمُسْلِمِينَ فَيُحَدِّثُونَكَ وَيُطَهِّرُوكَ رَبُّكَ ،
لَا تَدْخُلْ عَلَيَّ بَيْتِي أَبَدًا .

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ أَيْضًا^(٣) ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ،
عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، قَالَ : كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ الزَّيْرِ أَسْأَلُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَوْجَدُ مِنْهُ
رِيحُ الشَّرَابِ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ مُدْمِنًا فَحَدَّهُ^(٤) .

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٥) ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ
مَثَلَهُ بِمَعْنَاهُ .

وَذَكَرَهُ وَكِيعٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ^(٥) بْنِ شَرِيكَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، قَالَ :
أُتِيتُ بِرَجُلٍ يَوْجَدُ مِنْهُ رِيحُ الْخَمْرِ ، وَأَنَا قَاضٍ عَلَى الطَّائِفِ ، فَأَرَدْتُ أَنْ

(١) فِي الْأَصْلِ : «أَخْبَرْنِيهَا» .

(٢) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٨/١٠ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ط ١ : «فَحَدَّوْهُ» ، وَفِي م : «فَأَحَدَّوْهُ» .

(٤) عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٧٠٣٢) .

(٥) فِي الْأَصْلِ : «إِبْرَاهِيمَ» . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣٦٩/٢٥ .

الاستذكار أضربه ، فقال : إنما أكلتُ فاكهةً . فكتبْتُ إلى ابن الزبير ، فكتب إلي : إن كان من الفاكهة ما يُشبهُ ريحَ الخمرِ ، فادرأ عنه ^(١) .

قال أبو عمر : ذكرتُ هذه الآثار عن السلف ؛ لنقف على ما ذكره ابنُ قتيبة في كتاب « الأشربة » ^(٢) ، وذكرته طائفة من أصحاب أبي حنيفة ، ^(٣) أن مالكاً ^(٣) انفرد برأيه في حدّ ^(٤) الذي يوجد منه ريحُ الخمرِ ، وأنه ليس له في ذلك سلفٌ ، وهذا جهلٌ واضحٌ أو تجاهلٌ أو مكابرةٌ ^(٥) .

قال أبو عمر : أقوى ما احتجَّ به من لم ير في ريحِ الشرابِ حدًّا ؛ لأن من الفاكهة مثل التفاح والسفرجل وشبههما قد يوجد من أكلها رائحةٌ تُشبهُ ريحَ الخمرِ ، وتلك شبهةٌ تمنع من إقامة الحد في الريح ؛ لأن الأصل أن ظهر المؤمن حمى لا يُستباح إلا بيقين دون الشبهة والظنون .

قال أبو عمر : حديثُ ابن شهاب المذکور في أول هذا الباب عن عمر هو في عبيد الله ابنه ، ولعبد الرحمن ابنه المعروف بأبي شحمة من بنيه قصةٌ في شرب الخمرِ ، جلده فيها بمصر عمرو بن العاصي ، ثم جلده عمر بعد .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩/١٠ عن وكيع به .

(٢) الأشربة ص ٥٥ .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) في الأصل : « حديث » .

(٥) في هـ : « مكاثرة » .

والحديثُ بذلك عن الزهرى ، عن سالم ، عن أبيه ؛ رواه معمر ، وابنُ الاستاذكار جريج ، عن الزهرى ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، قال : شرب عبد الرحمن بن عمر بمصر خمراً^(١) - كذا قال معمر ، وقال ابن جريج : شرباً مسكراً - فى فتية ؛ منهم^(٢) أبو سُرُوعَة^(٢) عقبه بن الحارث ، فحدّهم عمرو بن العاصى ، وبلغ ذلك عمر ، فكتب إلى عمرو ؛ أن ابعث إلى بابنى عبد الرحمن على قتب . فلما قدّم عليه جلده عمر بيده الحد . قال ابن عمر : فرغم الناس أنه مات من ضرب عمر ، ولم يمُت من ضربه^(٣) .

قال أبو عمر : جاء عن الشعبي ، وعن يحيى بن أبى كثير ، وهو شىء منقطع ، أن عمر ضرب ابنه حدّاً ، فأتاه وهو يموث ، فقال : يا أبتى ، قتلتنى . فقال له : إذا لقيت ربك فأخبره أن عمر يُقيم الحدود^(٤) .

وليس فى هذا الخبر ما يُقطع به على موته لو صحّ ، وحديث ابن عمر أصحّ .

(١) بعده فى ح ، ه ، م : « قال » .

(٢ - ٢) فى الأصل : « عطية بن » ، وفى ح ، ه ، ط : « ابن » . والمثبت من مصدرى التخريج . وينظر أسد الغابة ٤ / ٥٠ ، وتهذيب الكمال ٢٠ / ١٩٢ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧٠٤٧) ، عن معمر به ، وأخرجه ابن شبة فى تاريخ المدينة ٣ / ٨٤١ من طريق ابن جريج به .

(٤) أخرجه ابن شبة فى تاريخ المدينة ٣ / ٨٤١ ، ٨٤٢ من كلام الشعبي .

١٦٣٠ - مالك، عن ثور بن زيد الديلي، أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل، فقال له علي بن أبي طالب: نرى أن تجلده ثمانين؛ فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري. أو كما قال. فجلد عمر في الخمر ثمانين.

مالك، عن ثور بن زيد الديلي، أن عمر بن الخطاب استشارهم في الخمر يشربها الرجل، فقال له علي بن أبي طالب: نرى أن تجلده ثمانين؛ فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري. أو كما قال. فجلد عمر في الخمر^(١) ثمانين^(٢).

قال أبو عمر: هذا حديث منقطع من رواية مالك، وقد روى متصلاً من حديث ابن عباس، ذكره الطحاوي في كتاب «أحكام القرآن»^(٣)، قال: حدثني فهذ^(٤) بن سليمان، قال: حدثنا سعيد بن كثير بن عفير، قال: حدثنا يحيى^(٥) بن فليح، عن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة، عن

(١) في ح، ه: «الحد».

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧١٠)، ورواية يحيى بن بكير (٩/١٣) - مخطوط، ورواية أبي مصعب (١٨٢٦). وأخرجه الشافعي ٦/١٨٠، وابن شبة في تاريخ المدينة ٢/٧٣٢، والبيهقي في المعرفة ٦/٤٥٨ من طريق مالك به.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل ١١/٢٧٤، ٢٧٥.

(٤) في ح: «مهدى»، وفي م: «بهز».

(٥) في النسخ: «محمد». والمثبت من مصدر التخريج، وينظر تهذيب الكمال ١١/٣٧.

ابن عباس ، أن الشراب كانوا يضربون في عهد رسول الله ﷺ بالأيدي الاستذكار
والنعال وبالعصي حتى توفي رسول الله ﷺ ، فكانوا في خلافة أبي بكر
أكثر منهم في عهد النبي ﷺ ، فقال أبو بكر : لو فرضنا لهم حدا . فتوخي
نحو ما كانوا يضربون عليه في عهد رسول الله ﷺ ، فكان أبو بكر
يجلدُهم أربعين ، ثم كان عمرُ بعده يجلدُهم كذلك أربعين ، حتى أتى
رجل من المهاجرين الأولين وقد شرب ، فأمر به أن يُجلد ، فقال : لِمَ
تجلدني ؟ بيني وبينك كتابُ الله عز وجل . فقال عمرُ : في أي كتابِ الله
عز وجل تجدُ ألا أجلك ؟ فقال : إن الله تعالى يقولُ في كتابه : ﴿لَيْسَ عَلَى
الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الآية [المائدة : ٩٣] . فأنا من الذين اتَّقَوْا وءَامَنُوا وَعَمِلُوا
الصالحات ، ثم اتَّقَوْا وءَامَنُوا ، ثم اتَّقَوْا وأحسنوا ؛ شهدتُ مع رسولِ الله
ﷺ بدرًا ، وأُحُدًا ، والخندق ، والمشاهد . فقال عمرُ : ألا تردُّون عليه ما
يقولُ ؟ فقال ابنُ عباس : إن هؤلاء الآيات أنزلت عُذْرًا للماضين وحُجَّةً
على الباقيين ، فعُذِرَ الماضين بأنهم لقوا الله عز وجل قبل أن يُحرَّم عليهم
الخمَر ، وحُجَّةً على الباقيين ؛ لأن الله عز وجل يقولُ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا
إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ
تُفْلِحُونَ﴾ . ثم قرأ إلى قوله عز وجل : ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة : ٩٠ ، ٩١] .
فإن كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ثم اتَّقَوْا وءَامَنُوا ، ثم اتَّقَوْا

الاستذكار وأحسنوا، فإن الله عز وجل قد نهى أن يُشرب الخمر. فقال عمر: صدقت، من اتقى اجتنب ما حرم الله تعالى عليه. قال عمر: فماذا ترون؟ قال علي: إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، وعلى المُفترى ثمانون جلدة. فأمر به عمر، فجلد ثمانين.

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(١)، قال: حدثنا ابن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن أبي^(٢) عبد الرحمن، عن علي، قال: شرب قوم من أهل الشام الخمر، وعليهم يزيد بن أبي سفيان، وقالوا: هي لنا حلال. وتأولوا هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ الآية. قال: فكتب فيهم إلى عمر، فكتب: أن ابعث بهم إلى قبل أن يفسدوا من قبلك. فلما قدموا على عمر استشار فيهم الناس، فقالوا: يا أمير المؤمنين، نرى أن قد كذبوا على الله عز وجل، وشرعوا في دينه ما لم يأذن به الله، فاضرب رقابهم. وعلي ساكت، فقال: ما تقول يا أبا الحسن فيهم؟ قال: أرى أن تستبيهم، فإن تابوا جلدتهم ثمانين^(٣)؛ لشربهم الخمر، وإن لم يتوبوا ضربت أعناقهم؛ فإنهم قد كذبوا على الله، وشرعوا في دينه ما لم يأذن به الله. فاستتابهم فتابوا، فضربهم ثمانين ثمانين.

(١) ابن أبي شيبة ٥٤٦/٩.

(٢) في الأصل: «علي بن». وينظر تهذيب الكمال ٨٨/٢٠.

(٣) بعده في الأصل، ط ١: «ثمانين».

وروى ابن وهب وروى بن عباد، كلاهما قال : حدثنا أسامة بن زيد الاستذكار
 الليثي ، أن ابن شهاب حدثه ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، أنه
 أخبره أن رجلاً من كلب أخبره أن أبا بكر الصديق كان يجلد في الخمر
 أربعين ، وكان عمره يجلد فيها أربعين . قال : فبعثنى خالد بن الوليد إلى
 عمر ، فقدمت عليه ، فقلت : يا أمير المؤمنين ، ^(١) «إن خالدًا بعثنى إليك» .
 قال : فيم ؟ قلت : إن الناس قد استخفوا العقوبة في الخمر ، وإنهم انهمكوا
 فيها ، فما ترى في ذلك ؟ فقال عمر لمن حوله - وكان عنده علي ،
 وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف - : ما ترون في ذلك ؟ ما ترى يا
 أبا الحسن ؟ فقال علي : نرى يا أمير المؤمنين أن تجلد فيها ثمانين جلدة ؛
 فإنه إذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري ، وعلى المفتري ثمانون جلدة .
 فتابعه أصحابه ، فقبل ذلك عمر ، فكان خالد أول من جلد ثمانين ، ثم
 جلد عمر ناسًا ثمانين ^(٢) .

وكان علي يقول : في قليل الخمر وكثيرها ثمانون جلدة ^(٣) .

قال أبو عمر : رأى علي ومن تابعه من الصحابة عند انهماك الناس في

(١ - ١) ليس في : الأصل .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٥٣/٣ ، ١٥٤ من طريق ابن وهب وروح به .

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٥٤٢/٩ .

الاستدكار الخمر واستخفافهم^(١) العقوبة فيها ، أن يردعوهم عما حرّم الله عزّ وجلّ عليهم ، ولم يجدوا في القرآن حدًّا أقلّ من حدّ القذف ، فقاؤوه عليه وامتلأوه فيه ، وما فعلوه فسنة ماضية ؛ لقوله ﷺ : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدى »^(٢) . وقوله : « اقتدوا باللذين من بعدى ؛ أبي بكر وعمر »^(٣) . وللکلام في هذا المعنى موضع غير هذا .

وأما اختلاف الفقهاء في مبلغ الحد في شارب الخمر ؛ فالجمهور من علماء السلف والخلف على أن الحد في ذلك ثمانون جلدة . وهذا قول مالك وأصحابه ، وأبي حنيفة وأصحابه ، وهو أحد قولي الشافعي ، وقول سفيان الثوري ، والأوزاعي ، وعبيد الله بن الحسن ، والحسن بن حي ، وأحمد ، وإسحاق . وحجّتهم اتفاق السلف على ما وصفنا .

وقال أبو ثور ، وداود ، وأكثر أهل الظاهر : الحد في الخمر أربعون جلدة على الحرّ والعبد .

وقال الشافعي : أربعون على الحرّ ، وعلى العبد نصفها . وذكر المزنّي ، عن الشافعي ، إن ضرب الإمام في الخمر أربعين فما دونها فمات المضروب ، فالحق قتله ، وإن زاد على الأربعين فمات ، فالدية على عاقلته .

(١) في ح ، هـ : « استحقاقهم » .

(٢) ينظر ما تقدم في ٦٠/٢ ، وسيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٩٣٢) من الموطأ .

(٣) تقدم تخريجه في ١٦٨/٦ .

قال أبو عمر: الأصل في حد الخمر ما قدّمنا ذكره في حديث ثور الاستذكار ابن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنهم كانوا في عهد رسول الله ﷺ يضربون في الخمر بالأيدي والنعال والعصى حتى توفي رسول الله ﷺ، ثم ضرب فيها أبو بكر أربعين عن مشورة منه في ذلك للصحابة، لما انهمك الناس في شربها، ثم زاد انهماكهم في شربها في زمن عمر، فشاور الصحابة في الحد فيها، فأشار عليّ بثمانين جلدة ولم يخالفوه، فأمضى عمر ثمانين جلدة. وما^(١) رواه أبو سلمة ابن عبد الرحمن، ومحمد بن إبراهيم بن الحارث، والزهرى محمد بن مسلم بن شهاب، عن عبد الرحمن بن أزرع، قال: أتى النبي ﷺ بشارب يوم حنين، فقال النبي ﷺ للناس: «قوموا إليه». فقام إليه الناس، فضربوه بنعالهم.

ذكره أبو بكر^(٢)، قال: حدثنا محمد بن بشر، قال: حدثنا محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو سلمة ومحمد بن إبراهيم والزهرى، عن عبد الرحمن بن أزرع.

وروى معمر، عن الزهرى، عن عبد الرحمن بن أزرع، أن أبا بكر

(١) سقط من: ح، ه، ط ١.

(٢) ابن أبي شيبة ٥٤٦/٩، ٥٤٧.

الاستذكار الصَّدِيقَ شَاوَرَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَأَلَهُمْ: كَمْ بَلَغَ ضَرْبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِشَارِبِ الْخَمْرِ؟ فَقَدَّرُوهُ بِأَرْبَعِينَ جَلْدَةً^(١).

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ^(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِّيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِنَعْلَيْنِ أَرْبَعِينَ، فَجَعَلَ عَمْرُ مَكَانَ كُلِّ نَعْلٍ سَوَاطًا.

قَالَ^(٣): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِشْعَرٍ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِّيِّ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ.

قَالَ أَبُو عَمَرَ: مِشْعَرٌ أَحْفَظُ عِنْدَهُمْ وَأَثْبَتُ مِنَ الْمَسْعُودِيِّ، وَالْحَدِيثُ لِأَبِي الصَّدِّيقِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. عَلَى أَنَّ زَيْدًا الْعَمِّيَّ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وَأَثْبَتُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ الدَّانَاجُ - وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ فَيْرُوزَ، مِنْ ثِقَاتِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَالدَّانَاجُ بِالْفَارِسِيَّةِ الْعَالِمُ بِالْعَرَبِيَّةِ - عَنْ

(١) أخرجه الشافعي في مسنده ١٧٨/٢، ١٧٩ (٢٩٢ - شفاء العي)، والبيهقي ٣١٩/٨ من طريق معمر به. وأخرجه أبو داود (٤٤٨٩)، والطحاوي في شرح المعاني ١٥٦/٣ من طريق الزهري به.

(٢) ابن أبي شيبة ٥٤٧/٩.

(٣) ابن أبي شيبة ٥٤٨/٩.

أبى ساسان حُضَيْن^(١) بن المنذر ، عن عليّ ، أنه قال في جلد الوليد بن الاستاذ عقبة : جلد رسول الله ﷺ أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وجلد عمر ثمانين ، وكلُّ سنة . وإلى هذا ذهب الشافعي رحمه الله ، وله قول آخر مثل قول مالك ، وهما يُحملان عنه جميعاً . ذكر حديث الداناج أبو بكر^(٢) ، قال : حدثنا ابنُ عُليّة ، قال : حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن عبد الله الداناج ، فذكره .

وأما قول عليّ : في قليل الخمر وكثيرها ثمانون جلدة . فإن أهل العلم مُجمعون من صدر الإسلام إلى اليوم ، أن الحد واجب في قليل الخمر وكثيرها^(٣) إذا كانت خمر عنب ، على من شرب شيئاً منها فأقرّ به ، أو شهد عليه بأنه شربها ، لا يختلفون في ذلك ، وإن كانوا قد اختلفوا في مبلغ الحد ، على ما قدّمنا ذكره . وكذلك أجمعوا أن عصير العنب إذا غلى واشتدّ وقذف بالزبد وأسكر الكثير منه أو القليل ، أنه الخمر المحرّمة بالكتاب والسنة المُجمّعة عليها ، وأن مُستحلّها كافرٌ يُستتاب ؛ فإن تاب وإلا قُتل . هذا كلّهُ ما لا خلاف فيه بين أئمة الفتوى وسائر العلماء . واختلفوا في شارب المُسكر من غير خمر العنب إذا لم يُسكر ؛ فأهل

(١) ليس في : الأصل ، م ، وفي ح ، ه ، ط : « حصين » . وينظر تبصير المنتبه ٤٤٤/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٥٤٥/٩ .

(٣) بعده في الأصل ، م : « إلا » .

الاستذكار الحجاز يَرَوْنَ المُسَكِرَ خَمْرًا^(١) ، وَيَرَوْنَ فِي قَلِيلِهِ الْحَدَّ كَمَا فِي كَثِيرِهِ عَلَى مَنْ شَرِبَهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُهُمَا ، وَجَمَاعَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ . وَأَمَّا فَقَهَاءُ الْعِرَاقِيِّينَ ؛ فَجَمْعُهُمْ لَا يَرَوْنَ فِي الْمُسَكِرِ عَلَى مَنْ شَرِبَهُ حَدًّا إِذَا لَمْ يُسَكِرْ ، وَلَا يَدْعُونَ مَا عدا خَمَرَ الْعَنْبِ خَمْرًا وَيَدْعُونَهُ نَبِيذًا . وَسَنَذْكُرُ الْحُجَّةَ لِأَهْلِ الْحِجَازِ فِي قَوْلِهِمْ هَذَا - إِذْ هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا فِي هَذَا الْبَابِ - عِنْدَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، حِينَ سُئِلَ عَنِ الْبَشْعِ ، وَهُوَ شَرَابُ الْعَسَلِ ، فَقَالَ ﷺ : « كُلُّ شَرَابٍ أَسْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ »^(٢) .

وَأَمَّا اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي حَدِّ عَصِيرِ الْعَنْبِ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ كَانَ خَمْرًا ، فَاخْتِلَافٌ مُتَقَارِبٌ ، وَنَذْكُرُهُ هُنَا لِتَكْمُلَ فَائِدَةُ الْكِتَابِ بِذَلِكَ ؛ رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ كَانَ لَا يَعْتَبِرُ^(٣) الْغَلْيَانَ فِي عَصِيرِ الْعَنْبِ ، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَى ذَهَابِ الثُّلُثَيْنِ فِي الْمَطْبُوخِ ، وَقَالَ : أَنَا أُحَدِّثُ كُلَّ مَنْ شَرِبَ شَيْئًا مِنْ عَصِيرِ الْعَنْبِ وَإِنْ قَلَّ ، إِذَا كَانَ يَشْكُرُ مِنْهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ : لَا بَأْسَ بِشُرْبِ عَصِيرِ الْعَنْبِ مَا لَمْ يَغْلِ ، وَلَا بَأْسَ بِشُرْبِ مَطْبُوخِهِ إِذَا ذَهَبَ الثُّلُثَانِ وَبَقِيَ الثُّلُثُ . وَقَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ : اشْرَبْ عَصِيرَ الْعَنْبِ حَتَّى يَغْلَى ، وَغَلْيَانُهُ أَنْ يَقْذِفَ بِالزَّبْدِ ، فَإِذَا

(١) فِي ح ، هـ : « حَرَامٌ » ، وَفِي م : « حَرَامًا » .

(٢) يَنْظُرُ مَا سَيَأْتِي ص ٤٣٣ - ٤٣٧ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « يَعْصِرُ » .

غَلَىٰ فَهُوَ خَمْرٌ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي يَوْسَفَ ، وَمُحَمَّدٍ ^(١) ، وَزُفَرٍ ، ^(٢) الاستذكار
إِلَّا أَنَّ أَبَا يَوْسَفَ قَالَ : إِذَا غَلَىٰ فَهُوَ خَمْرٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ
يَقْدِفْ بِالزَّبْدِ . وَقَالَ ^(٣) : إِذَا طُبَخَ حَتَّى يَذْهَبَ ثُلُثَاهُ وَيَبْقَى الثُّلُثُ ، ثُمَّ غَلَىٰ
بَعْدَ ذَلِكَ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْحَالِ الْمَكْرُوهَةِ الْحَرَامِ إِلَى حَالِ
الْحَلَالِ ، فَسَوَاءٌ غَلَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَغْلِ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : الْعَصِيرُ
إِذَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَقَدْ حَرُمَ ، إِلَّا أَنْ يَغْلَىٰ قَبْلَ ذَلِكَ فَيَحْرُمَ . قَالَ :
وكَذَلِكَ النَّبِيدُ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : رَوَيْنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِشُرْبِ الْعَصِيرِ
مَا لَمْ يُزْبَدَ ، فَإِذَا أُزْبَدَ ^(٤) فَهُوَ خَمْرٌ ^(٥) . هَذِهِ رِوَايَةُ يَزِيدَ بْنِ قُسَيْطٍ عَنْهُ ^(٦) ،
وَرَوَى عَنْهُ قَتَادَةُ : اشْرَبَهُ مَا لَمْ يَغْلِ ، فَإِذَا غَلَىٰ ^(٧) فَهُوَ خَمْرٌ فَاجْتَنِبْهُ ^(٨) .
وكَذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَعَامَرُ الشَّعْبِيُّ ^(٩) . وَقَالَ الْحَسَنُ : اشْرَبَهُ مَا لَمْ
يَتَغَيَّرَ ^(١٠) . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ : اشْرَبَهُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ^(١١) . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي

(١) بعده في الأصل : « وأصحابه » .

(٢) في الأصل ، ح ، ه ، م : « قالوا » .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل .

(٤) في ح ، ه ، م : « حرام » .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٩٤/٧ من طريق يزيد به .

(٦) سقط من : م .

(٧) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٥/٧ .

(٨) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٦/٧ .

(٩) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٤/٧ .

الاستذكار جعفر محمد بن عليّ، وعن عطاء، وابن سيرين، والشعبي^(١). وعن عطاء
أيضاً: اشربه ثلاثاً ما لم يغلي^(٢). وقال ابن عباس: اشربه ما كان طرياً^(٣).
وقال ابن عمر: اشربه ما لم يأخذه شيطانه. قيل له: ومتى يأخذه شيطانه؟
قال: في ثلاث^(٤).

قال أبو عمر: انعقد إجماع الصحابة في زمن عمر^(٥) على الثمانين في
حدّ الخمر، ولا مخالف لهم منهم، وعلى ذلك جماعة التابعين،
وجمهور فقهاء المسلمين، والخلاف في ذلك كالشدوذ المحجوج
بالجمهور. وقد أجمع الصحابة ومن بعدهم على حرف واحد من السبعة
الأحرف التي قال رسول الله ﷺ أنزل القرآن عليها^(٦)، ومنعوا^(٧) مما عدا^(٧)
مصحف عثمان منها، وانعقد الإجماع على ذلك، فلزمت الحجة به؛
لقول الله عز وجل: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية [النساء: ١١٥].

- (١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٦/٧.
- (٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٥/٧.
- (٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٤/٧، ٤٩٥.
- (٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٦٩٩٠).
- (٥) في الأصل: «عثمان».
- (٦) تقدم في الموطأ (٤٧٥).
- (٧ - ٧) في الأصل: «ما»، وفي ح، هـ: «مما»، وفي م: «ما عدا».

١٦٣١ - مالك ، عن ابن شهاب ، أنه سُئِلَ عن حَدِّ العبدِ في الموطأ الخمرِ فقال : بلغني أن عليه نِصْفَ حَدِّ الحُرِّ في الخمرِ ، وأن عمرَ بنَ الخطابِ ، وعُثمانَ بنَ عفانَ ، وعبدَ الله بنَ عمرَ ، قد جَلَدُوا عبيدَهُم نِصْفَ حَدِّ الحُرِّ في الخمرِ^(١) .

١٦٣٢ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه سَمِعَ سعيدَ بنَ المسيَّبِ يقولُ : ما مِن شَيْءٍ إِلَّا اللهُ يَحِبُّ أن يُعْفَى عنه ما لم يكنْ حَدًّا .
قال مالك : والسُّنَّةُ عندنا ، أن كُلَّ مَنْ شَرِبَ شَرابًا مُسْكِرًا ، فسَكِرَ أو لم يَسْكُرْ ، فقد وَجِبَ عليه الحدُّ .

وقال ابنُ مسعودٍ : ما رآه المسلمون حسنًا فهو عندَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ حسنٌ^(٢) . الاستذكار
وقال رسولُ اللهِ ﷺ : « عليكم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخلفاءِ الراشدين المَهْدِيِّينَ بَعْدِي »^(٣) .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه سَمِعَ سعيدَ بنَ المسيَّبِ يقولُ : ما مِن شَيْءٍ إِلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ أن يُعْفَى عنه ما لم يكنْ حَدًّا^(٤) .
قال أبو عمر : نَعَمْ^(٥) ، وإذا كان حَدًّا ما لم يبلغِ السلطانَ ، وقد ذَكَرْنَا

..... القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (١٨٢٧) . وأخرجه البيهقي ٣٢١/٨ من طريق مالك به .

(٢) أخرجه أحمد ٨٤/٦ (٣٦٠٠) ، والطبراني ١١٨/٩ (٨٥٨٣) .

(٣) ينظر ما تقدم في ٦٠/٢ ، وسيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٩٣٢) من الموطأ .

(٤) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١١/١٣ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٨٢٨) .

(٥) ليس في : الأصل ، م .

الاستدكار الآثار في ذلك عن السلف من الصحابة ومن بعدهم فيما مضى من كتابنا هذا، والحمد لله كثيرا. إن الله عز وجل عفو غفور، يحب العفو عن أصحاب العثرات والزلات من ذوى الهيئات^(١)، دون المجاهرين^(٢) المعروفين بفعل المنكرات، والمداومة على ارتكاب الكبائر المؤبقات، فهؤلاء واجب ردعهم وزجرهم بالعقوبات. وزوينا عن النبي ﷺ، أنه قال: «أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم»^(٣). وبعض رواة هذا الحديث يقول فيه: «أقبلوا ذوى الهيئات زلاتهم»^(٤).

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٥)، قال: حدثنا هُشَيْمٌ، عن منصور، عن الحارث، عن إبراهيم، قال: قال عمر بن الخطاب: لأن أعطّل الحدود بالشبهات أحب إلي من أن أقيمها بالشبهات.

قال أبو عمر: هو الحارث بن يزيد أبو علي العُكْلِيُّ، أحد الفقهاء الثقات، ومراسيل إبراهيم عندهم صحاح.

(١) فى الأصل: «البهتان»، وفى ح، هـ، م: «السيئات». وذوو الهيئات: هم الذين لا يعرفون بالشر، فيزل أحدهم الزلة. النهاية ٢٨٥/٥.

(٢) فى الأصل، م: «المجاهرين»، وفى ط ١: «المحارين».

(٣) أخرجه أحمد ٣٠٠/٤٢ (٢٥٤٧٤)، والبخارى فى الأدب المفرد (٤٦٥)، وأبو داود (٤٣٧٥)، والنسائى فى الكبرى (٧٢٩٤) من حديث عائشة.

(٤) أخرجه ابن حبان (٩٤)، والطبرانى فى الأوسط (٧٥٦٢)، والبيهقى ٣٣٤/٨ من حديث عائشة.

(٥) ابن أبى شيبة ٥٦٦/٩.

قال^(١) : وحدَّثنا وكيعٌ ، عن سفيانَ ، عن عاصمٍ ، عن أبي وائلٍ ، عن الاستذكار
عبدِ الله بن مسعودٍ ، قال : اذَرُّوا^(٢) القتلَ والجلدَ عن المسلمين ما
استطعتم .

قال^(٣) : وحدَّثنا وكيعٌ ، عن يزيدَ بن زيادٍ البصريِّ ، عن الزهريِّ ، عن
عروة ، عن عائشةَ ، قالت : اذَرُّوا الحدودَ عن المسلمين ما استطعتم ، فإذا
وجدتم للمسلم مخرجاً فخلُّوا سبيله ، فإن الإمامَ إن يُخطئ في العفو خيرٌ
من أن يخطئ في العقوبة .

(١) ابن أبي شيبة ٥٦٧/٩ .

(٢) بعده في ح ، ه ، ط ، ١ ، م : « الحدود » .

(٣) ابن أبي شيبة ٥٦٩/٩ ، ٥٧٠ .

ما يُنْهَى أَنْ يُنْبَذَ فِيهِ

١٦٣٣ - مالكٌ ، عن نافعٍ ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ ، أن رسولَ اللهِ ﷺ خطبَ الناسَ في بعضِ مغازِيهِ . قال عبدُ اللهِ بنُ عمرَ : فأقبلتُ نحوه ، فانصرفَ قبلَ أن أبلغه ، فسألتُ : ماذا قال ؟ ف قيل لى : نهى أن يُنْبَذَ فى الدُّبَاءِ والمُزَفَّتِ .

التمهيد مالكٌ ، عن نافعٍ ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ ، أن رسولَ اللهِ ﷺ خطبَ الناسَ فى بعضِ مغازِيهِ . قال عبدُ اللهِ بنُ عمرَ : فأقبلتُ نحوه ، فانصرفَ قبلَ أن أبلغه ، فسألتُ : ماذا قال ؟ ف قيل لى : نهى

القبس نكتة : كان النبى ﷺ قد نهى عن الانتبازِ فى بعضِ الظروفِ^(١) التى يشرعُ إليها الإسكارُ ، ثم نُسخ ذلك ، فأجاز الانتبازَ فى كلِّ إناءٍ ، « ولا تشربوا مُسكِراً »^(٢) . وهذا يرُدُّ^(٣) على أبى حنيفةَ ، وما تعلق به علماؤنا من الحديث ؛ بأن : « ما أسكر كثيره فقليله حرام »^(٤) . ليس بصحيح ، فليترك ، وليعول على ما سبق من الدلائل .

(١) الظروف : الوعاء . المصباح المنير (ظ ر ف) .

(٢) تقدم تخريجه فى ٦٧/١٣ .

(٣) فى ج : « نص » ، وفى م : « رد نص » .

(٤) سيأتى تخريجه ص ٤٨١ .

أن يُنبَذَ في الدُّبَاءِ والمُزَفَّتِ^(١).

قال أبو عمر: كان عبدُ الله بنُ عمرَ يرى أنَّ النهيَ عن الانتبازِ في الظُّروفِ، نحو الدُّبَاءِ والمُزَفَّتِ، غيرُ منسوخٍ، وكان مالكٌ يذهبُ إلى هذا، وتابَعَه طائفةٌ من أهلِ العلمِ. وقد مَضَى القولُ في هذا البابِ مُمَهِّدًا مَبْشُوطًا بما فيه من اختلافِ الآثارِ، وتنازعِ عُلماءِ الأمصارِ، في بابِ ربيعةٍ من هذا الكتابِ^(٢)، والحمدُ لله، فلا وَجْهَ لتكريرِ ذلك ههنا.

وفي هذا الحديثِ دليلٌ على أنَّ الإمامَ يخطُبُ رَعِيَّتَهُ وَيُعَلِّمُهُمْ في خُطْبَتِهِ ما بهم الحاجةُ إليه من أحكامِهِمْ في دينِهِمْ ودُنْيَاهُمْ.

وأما الدُّبَاءُ فهو القَرْعُ المعروفُ، وهو إذا يَيْسَ وصُنِعَ منه ظَرْفٌ، يُشْرِعُ فيه النَّيْبُذُ إلى الشُّدَّةِ، مُزَفَّتًا كان أو غيرَ مُزَفَّتٍ، ولذلك ما جاء في هذا الحديثِ وغيره ذكرُ الدُّبَاءِ مُطْلَقًا، ثم عُطِفَ عليه المُزَفَّتُ منه ومن غيره. واللهُ أعلم.

(١) المزفت: المطلق بالزفت، وهو القار. الاقتضاب في غريب الموطأ ٨٧/٢.

والحديث في الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧١٩)، ورواية يحيى بن بكير (١٣/١٠) - مخطوط، ورواية أبي مصعب (١٨٣٢). وأخرجه الشافعي ١٧٩/٦، وفي السنن المأثورة (٥٦٨)، ومسلم (١٩٩٧)، وأبو عوانة (٨٠٧٨)، والخطيب ٣٣٢/١١ من طريق مالك به.

(٢) ينظر ما تقدم في ٦٢/١٣ - ٧١.

الموطأ ١٦٣٤ - وحديثي عن مالك ، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ،
عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ نهى أن يُنبذ في الدُّبَاءِ
والمُزَفَّتِ .

التمهيد أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد ، قال : حدثني أبي ، قال :
حدثنا عبد الله بن يونس ، قال : حدثنا بقي بن مخلد ، قال : حدثنا
أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا محمد بن فضيل^(١) ، عن المختار
ابن قلفل ، قال : سألت أنس بن مالك عن النبيذ ، فقال : اجْتَنِبْ
مسكره في كل شيء ، واجْتَنِبْ ما سوى ذلك فيما زُفَّتْ ، أو في^(٢)
قَرَعَةٍ^(٣) .

وهذا يُوضِّح ما قلنا ، ويُفسِّر حديث ابن عمر ومذهبه ومذهب مالك
في هذا الباب . والله الموفق للصواب .

مالك ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أن
رسول الله ﷺ نهى أن يُنبذ في الدُّبَاءِ والمُزَفَّتِ^(٤) .

القبس

(١) في الأصل ، ن ، م : « فضل » .

(٢) بعده في ق : « غير » .

(٣) ابن أبي شيبة ٤٨٠ / ٧ ، ولفظه : « فيما زفت ، في دن أو قرعة أو قرعة أو جرة » .

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧٢٠) وأخرجه الشافعي ١٧٩ / ٦ ، وأحمد ٣٩٠ / ١٦

(١٠٦٦٧) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢٢٧ / ٤ من طريق مالك به .

قد مضى القول في معنى هذا الحديث في باب ربيعة^(١) وغيره من هذا التمهيد الكتاب .

أخبرنا خلف بن قاسم ، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد ، حدثنا يوسف بن يزيد ، حدثنا عبد الله بن عبد الحكم ، أخبرنا مالك ، عن العلاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ نهى أن يُنبذ في الدُّبَاءِ والمزفت .

وهكذا رواه القعنبي ، والتَّيْسِيُّ ، وابنُ بكير^(٢) ، وأبو المصعب^(٣) ، وقتيبة ، وجماعتهم .

قال أبو عمر : النبذ الرمي والترك ، والنبذ المنبوذ . قال القطامي^(٤) :
فهنَّ ينبذن من قولٍ يُصبَن به مواقع الماء من ذى الغلة^(٥) الصَّادى

(١) ينظر ما تقدم في ٦٢/١٣ - ٧١ .

(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٣/١٠ - مخطوط) .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (١٨٣٤) .

(٤) ديوانه ص ٨١ .

(٥) الغلة : شدة العطش وحرارته . اللسان (غ ل ل) .

ما يُكره أن يُنبذ جميعاً

١٦٣٥ - مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ نهى أن يُنبذ البشر والرطب جميعاً، والتمر والزبيب جميعاً.

التمهيد مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ نهى أن يُنبذ البشر والرطب جميعاً، والتمر والزبيب جميعاً^(١).

القبس القول في الخليطين: ثبت عن النبي ﷺ النهي عنها مطلقاً ومقيّداً؛ كالْبَشْرِ والرَّطْبِ جميعاً، والتمر والزبيب جميعاً، وما أشبه ذلك، وهذه مسألة ما علمت لها وجهها إلى الآن. فإنه إن كان المحرّم الإسكار، فدعاه يخلط ما شاء ويشربه في الحال، فأما غير ذلك فليس فيه إلا الاتباع^(٢)، حتى إنى قد رُوِيَ في ذلك مسألتين غريبتين؛ الأولى: أن ابن القاسم قال: لا يجوز أن يُنبذ البشر المذنب^(٣). وهو الذي يُرى^(٤) الإرتاب في ذنبه، وصدق لأنه من باب الخليطين. الثانية: أن ابن عبد الحكم أجرى النهي في الخليطين على عموميه، حتى منع منها في شراب الطيب^(٥)، وهذا جمودٌ عظيم على الألفاظ.

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧١٨)، ورواية يحيى بن بكير (١٣/١٠ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (١٨٣٣). وأخرجه ابن وهب في موطئه (١٩)، والشافعي ١٧٩/٦ من طريق مالك به.

(٢) في د، م: «الإنقاع».

(٣) بعده في د، م: «والرطب».

(٤) في د: «بدا».

(٥) في د، م: «الطيب».

هكذا رواه مالك بإسناده هذا مُرْسَلًا ، لا خِلافَ عنه في ذلك فيما التمهيد
عَلِمْتُ .

وقد رواه عبدُ الرزاق^(١) ، عن ابنِ جُرَيْجٍ ، عن زيدِ بنِ أسلمٍ ، عن عطاءِ
ابنِ يَسَارٍ ، عن أبي هريرةَ ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ ، مثله .

ذَكَرَهُ البَرَّاءُ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَشْكِرٍ وَسَلَمَةُ بْنُ
شَيْبٍ ، قالا : حَدَّثَنَا عبدُ الرزاقِ .

وهو حديثٌ يُزَوَّى مُتَّصِلًا مِنْ وُجُوهِ صِحَاحٍ كَثِيرَةٍ ، منها حديثُ ابنِ
عباسٍ ، وجابرٍ ، وأبي قتادةَ ، وأبي سعيدٍ ، وأنسٍ ، وأبي هريرةَ . فَأَمَّا
حديثُ أبي قتادةَ ، فسنَدُ كُرْهِهِ فِي بابِ ما رواه مالكٌ ، عن الثُّقَةِ عِنْدَهُ ، إِنْ
شاءَ اللَّهُ ، فِي بابِ الْأَشْرَبَةِ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ خَاصَّةٌ .

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قال :
حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، عن حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ ،

(١) عبد الرزاق (١٦٩٨٢) .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٦٣٦) .

التمهيد عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن الدُّبَاءِ ،
والْحَنْتَمِ^(١) ، والمزَقَّتِ ، والنَّقِيرِ^(٢) ، وَأَنْ يُخْلَطَ البلُحُ والزَّهْوُ^(٣) .

وحدَّثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدَّثنا قاسم بن أصبغ ، قال :
حدَّثنا الحُشَيْنِيُّ ، قال : حدَّثنا محمد بن إسحاق الصاغانِيُّ ، قال : حدَّثني
أحمد بن حنبل ، قال : حدَّثني بهز بن أسيد أبو الأسود العمِّي ، قال : حدَّثنا
هَمَّامٌ ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال :
« الْمُرَاتُ حَرَامٌ »^(٤) . يعنى خَلِيطُ البُشْرِ والتمر .

وأما حديث جابر ، فحدَّثني إسماعيل بن عبد الرحمن بن علي

(١) الحنتم : جرار مدهونة خضر كانت تُحمل الخمر فيها إلى المدينة ، ثم اتسع فيها ف قيل للخزف
كله : حنتم . واحدها حنمة . النهاية ٤٤٨ / ١ .

(٢) النقيير : أصل النخلة ينقر وسطه ، ثم ينبذ فيه التمر ، ويلقى عليه الماء ليصير نبيذا مُسكرا .
النهاية ١٠٤ / ٥ .

(٣) في ص ٤ : « بالزهو » . و الزهو : ما قد أزهى من التمر ؛ أي احمر واصفر . ينظر النهاية
٣٢٣ / ٢ .

والحديث عند ابن أبي شيبة ٤٨٠ / ٧ - وعنه مسلم (٤١ / ١٩٩٥) . وأخرجه النسائي
(٥٥٦٣ ، ٥٥٧٢) ، وأبو عوانة (٨٠٢٨) من طريق محمد بن فضيل به ، وأخرجه أحمد ٣٠٠ / ٤
(٢٤٩٩) ، ومسلم (١٩٩٠ ، ٤٠ / ١٩٩٥) ، والنسائي (٥٥٦٤ ، ٥٥٧٤) من طريق حبيب
به .

(٤) أخرجه أحمد ٣٦ / ٥ ، ٢١٢ (٢٨٣٠ ، ٣٠٩٥) من طريق همام به . وأخرجه أبو داود
(٣٧٠٩) من طريق هشام به . وعندهما المراء . وهما روايتان فيها ، وينظر النهاية ٣٢٤ / ٤ .

الْقُرَشِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ يَحْيَى الْحَلَبِيُّ ، التمهيد
قال : حَدَّثَنَا أَبُو عَزُوبَةَ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَرَّانِيُّ بِحَرَّانَ ، قال : حَدَّثَنَا
الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قال : حَدَّثَنَا مِسْكِينٌ ، قال : حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ
مَيْمُونٍ ، عن مطرٍ الْوَرَّاقِ ، عن عطاءٍ ، عن جابر بن عبد الله ، قال : نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْلَطَ الْبُشْرُ وَالتَّمْرُ . يعنى فى النَّبِيذِ^(١) .

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا
الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قال : حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ ، قال : حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ
سَعْدٍ ، عن عطاءٍ بن أبي رَباحٍ وأبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، عن
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ الزَّبِيبُ وَالتَّمْرُ جَمِيعًا ، وَنَهَى أَنْ يُنْبَذَ
الْبُشْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا .

وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ
يَحْيَى الْحَلَبِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ فَرُّوخَ ، قال : حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ
ابنِ ثَمَّيرٍ ، قال : حَدَّثَنَا معاويةُ بْنُ^(٢) عمرو ومسلمُ بْنُ إبراهيمَ ، قالا : حَدَّثَنَا
جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، عن عطاءٍ بن أبي رَباحٍ . قال زُهَيْرٌ : وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ
يُونُسَ ، وعاصمُ بْنُ عَلِيٍّ ، وموسى بْنُ داودَ ، قالوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ

(١) أخرجه أحمد ٢٢٢/٢٣ (١٤٩٦٨) ، وأبو عوانة (٧٩٩٨) من طريق مطر به .

(٢) فى ص ٤ : « عن » . وينظر تهذيب الكمال ٢٨/٢٠٧ .

التمهيد سعيد ، عن عطاء وأبي الزبير جميعاً . قال زهير : وأخبرنا موسى بن داود ، قال : حدثنا همام ، عن عطاء . قال : وحدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء^(١) بن عبيد ، قال : حدثنا مهدي بن ميمون ، قال : حدثنا مطر الوراق ، عن عطاء . قال : وأخبرنا موسى بن داود ، قال : حدثنا ابن لهيعة ، عن عطاء وأبي الزبير . قال : وأخبرنا اللاحقي ، قال : حدثنا حماد بن سلمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، أن النبي ﷺ نهى أن يخلط الزبيب والتمر ، والبشر والتمر . وفي حديث بغضهم : والرطب^(٢) . والمعنى واحد .

وحدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ، قال : حدثنا إبراهيم بن غالب التمار ، وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن بن علي القرشي ، قال : حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان ، قال : حدثنا محمد بن الربيع بن سليمان ، قال : حدثنا يوسف بن سعيد ، قال : حدثنا حجاج ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر ، أن رسول الله ﷺ

(١) في م : «إسماعيل» . وينظر تهذيب الكمال ٤٤ / ١٦ .

(٢) أخرجه أحمد ١٤٣ / ٢٢ (١٤٢٤٠) ، ومسلم (١٦ / ١٩٨٦) ، وأبو عوانة (٧٩٩٥) ، والبيهقي ٣٠٦ / ٨ من طريق جرير به ، وأخرجه ابن ماجه (٣٣٩٥) ، والترمذي (١٨٧٦) ، وأبو عوانة (٧٩٩٤) من طريق الليث به ، وأخرجه أحمد ١٨٥ / ٢٣ (١٤٩١٧) من طريق همام به .

التمهيد

نَهَى أَنْ يُنْبَذَ^(١) التَّمْرُ وَالزَّيْبُ ، وَالْبُشْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا^(٢) .

وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ^(٣) ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَجَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ،
عَنْ جَابِرٍ .

وَابْنُ وَهْبٍ أَيْضًا^(٤) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِي
الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ .

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، فَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،
قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شُعْبَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ
ابْنِ أَسْلَمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ،
قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ^(٥) ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْبُشْرِ وَالتَّمْرِ ، وَالزَّيْبِ وَالتَّمْرِ ، أَنْ يُخْلَطَا^(٦) .

(١) فِي ص ٤ : « يُنْبَذَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ (٧٩٨٨ ، ٧٩٩٢) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ سَعِيدٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١١٢ ، ٣٩ / ٢٢
(١٤١٣٤ ، ١٤١٩٩) ، وَابْنُ خَالٍ (٥٦٠١) ، وَمُسْلِمٌ (١٨ / ١٩٨٦) ، وَالنَّسَائِيُّ (٥٥٦٩) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ
جَرِيرٍ بِهِ .

(٣) ابْنُ وَهْبٍ فِي مَوْطِئِهِ (١٨) .

(٤) ابْنُ وَهْبٍ فِي مَوْطِئِهِ (١٧) .

(٥) فِي النِّسْخِ : « سَلَمَةُ » . وَالمُثَبَّتُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ ، وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١١٤ / ١١ .

(٦) فِي ص ٤ : « يُخْلَطُ » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ (٨٠٠٥) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١ / ١٩٨٧) مِنْ
طَرِيقِ أَبِي مَسْلَمَةَ بِهِ .

قال : وحَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، قال : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قال : سَمِعْتُ
سُلَيْمَانَ التَّيْمِيَّ يُحَدِّثُ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، عَنْ النَّبِيِّ
ﷺ مثله حرفاً بحرف^(١) .

وحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ
شُعْبَانَ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ أَسْلَمَ ، قال : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ
مَرْزُوقٍ ، قال : حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ حَبِيبٍ ، قال : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيَّ ، عَنْ
أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْلَطَ الزَّيْبُ
وَالْتَمُرُ ، وَالْبُسْرُ وَالتَّمْرُ ، وَعَنِ الْجَرِّ^(٢) أَنْ يُنْبَذَ فِيهِ .

وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ ، فَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ
أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قال : حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، قال :
حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، قال : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ^(٣)
الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ جَمِيعًا^(٤) .

(١) أخرجه أبو عوانة (٨٠٠٢) من طريق روح ، وأخرجه أبو عوانة (٨٠٠٣) ، وابن حبان
(٥٣٧٨) من طريق شعبة به ، وأخرجه أحمد ١٧/١٧ (١٠٩٩١ ، ١١٠٦٥) ، ومسلم
(٢٠/١٩٨٧) ، والترمذي (١٨٧٧) من طريق التيمي به .

(٢) الجر : جمع جرة ، وهو الإناء المعروف من الفخار ؛ لأنها أسرع في الشدة والتخمير . النهاية
٢٦٠ / ١ .

(٣) في ص ٤ : « يتبذ » .

(٤) أخرجه أحمد ٢٢٧/٢١ (١٣٦٢٧) ، وأبو يعلى (٣١٠٢) من طريق عفان به ، =

وحدَّثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الرحمنِ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ القاسمِ ، التمهيد
قال : حدَّثنا عليُّ بنُ سعيدٍ ، قال : حدَّثنا الحسنُ بنُ عليٍّ النُّيسابُوريُّ ،
وحدَّثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ، قال : حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغَ ، قال : حدَّثنا
محمدُ بنُ شاذانَ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ مُقاتِلِ المروزيِّ ، قالا : حدَّثنا
عبدُ الله بنُ المباركٍ ، قال : حدَّثنا وِقَاءُ^(١) بنُ إِيَّاسٍ ، عن المختارِ بنِ قُلُقُلٍ ،
عن أنسِ بنِ مالكٍ ، قال : نهى رسولُ الله ﷺ أن نجْمَعَ الشَّيْئَيْنِ نَبِيْهُمَا
مِمَّا يَنْغِي أَحَدُهُمَا على صاحِبِهِ . قال : وسألتهُ عن الفَضِيخِ فنَهَانِي عنه .
قال : وكان يَكْرَهُ المَذْنَبَ مِنَ البَشْرِ ، مخافةً أن يكونا شَيْئَيْنِ ، فكُنَّا نَقْطَعُهُ
منهما^(٢) .

وأما حديثُ أبي هريرةَ ، فحدَّثنا سعيدُ بنُ نصرٍ ، قال : حدَّثنا قاسمُ بنُ
أصبغَ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ وَضَّاحٍ ، قال : حدَّثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شَيْبَةَ ،
قال : حدَّثنا محمدُ بنُ مُصْعَبٍ ، عن الأوزاعيِّ ، عن يحيى بنِ أبي سَلَمَةَ ،

= وأخرجه أحمد ٣٧١/١٩ (١٢٣٧٨ ، ١٣١٩٦) ، وأبو يعلى (٢٨٩١ ، ٣١٠٣) من طريق
همام به .

(١) في النسخ : « وفاء » . والمثبت من مصادر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ٤٥٥ / ٣٠ .

(٢) في ص ٤ : « منها » .

والحديث أخرجه النسائي (٥٥٧٨) من طريق عبد الله بن المبارك به .

التمهيد عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « لا تجمَعوا بين الزَّهْوِ والرُّطْبِ، والتَّمْرِ والزَّيْبِ، وانْبِذُوا^(١) كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَدِّ^(٢) ». .

وحدَّثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الرحمنِ، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ القاسمِ بنِ شعبانَ، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ العباسِ بنِ أسلمَ، قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ أبي داودَ البُزْلَيْسِيُّ، قال: أَخْبَرَنَا عمرو بنُ أبي سَلَمَةَ، قال: أَخْبَرَنَا عكرمةُ ابنُ عَمَّارٍ، قال: حدَّثني أبو كثيرٍ الشَّحْنَمِيُّ، قال: أَخْبَرَنِي أبو هريرة، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: « لا تَخْلُطُوا^(٣) التَّمْرَ والبُشْرَ^(٣) جَمِيعًا تَنْبِذُونَهُمَا، ولا تَخْلُطُوا الزَّيْبَ والتَّمْرَ تَنْبِذُونَهُمَا، وانْبِذُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَدِّهِ^(٤) ». .

حدَّثنا سعيدُ بنُ نصرٍ، قال: حدَّثنا قاسمُ بنُ أصْبَغٍ، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ إسماعيلَ الترمذِيُّ، قال: حدَّثنا الحُمَيْدِيُّ، قال: حدَّثنا

(١) في ص ٤: « انتبذوا » .

(٢) في م: « حدته » .

والحديث عند ابن أبي شيبة ٥٤٢/٧. وأخرجه أحمد ٥٧٠/١٦ (١٠٩٧١) عن محمد ابن مصعب به، وأخرجه النسائي (٥٦٥١)، وابن ماجه (٣٤٠٨)، والطحاوي في شرح المعاني ٢٢٦/٤، ٢٢٧، وابن حبان (٥٤٠٤) من طريق الأوزاعي به .

(٣ - ٣) في ص ٤: « البسر والرطب » .

(٤) أخرجه أحمد ٤٦٧/١٥، ٤٧٠/١٦ (٩٧٥٠، ١٠٨٠٧)، ومسلم (١٩٨٩)، والنسائي (٥٥٨٦)، وابن ماجه (٣٣٩٦) من طريق عكرمة به .

سفيان، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قال : أَخْبَرَنِي مَعْبُدُ بْنُ كَعْبٍ بْنِ التَّمْهِيدِ مَالِكٍ ، عن أُمِّهِ - وكانت قد صَلَّتِ الْقِبْلَتَيْنِ - قالت : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عن الْخَلِيطَيْنِ ؛ التمر والزبيب ، أَنْ يُتْبَدَا ، وَرُبَّمَا قال : « انْتَبِذُوا ^(١) كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا على حَدِّهِ » ^(٢) .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا التِّرْمِذِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ ابْنُ عَمَرَ ، عن ابنِ أَبِي فَرَوَةَ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ يُوْسُفَ ، عن أَبِيهِ ، عن أُمِّ مُغِيثٍ ، أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عن الْخَلِيطَيْنِ ، قلنا : يا رَسُولَ اللَّهِ ، وما الْخَلِيطَانِ ؟ قال : « التمر والزبيب ، وكلُّ مُشْكِرٍ حَرَامٌ » ^(٣) .

قال أبو عمر : الأحاديث في هذا الباب صحاحٌ مُتَوَاتِرَةٌ ، تَلَقَّاهَا الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ ، لَكِنَّهُمْ ^(٤) اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهَا ؛ فَذَهَبَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ،

(١) في م : « انبذوا » .

(٢) الحميدي (٣٥٦) ، وأخرجه الطبراني ١٤٧/٢٥ (٣٥٣) من طريق سفيان به ، وأخرجه ابن سعد ٤٠٦/٨ ، وأحمد ٣٥٥/٣٩ (٢٣٩٣٢) ، والطبراني ١٤٧/٢٥ (٣٥٤) من طريق محمد ابن إسحاق به .

(٣) أخرجه الطبراني ١٧٦/٢٥ ، ١٧٧ (٤٣٢ ، ٤٣٣) من طريق سعيد بن أبي مريم به ، وأخرجه ابن وهب في موطئه (١٥) عن عبد الجبار به .

(٤) في ص ٤ : « لكن » .

التمهيد وأصحابهما ، إلى القول بظاهرها وعمومها ، ونهوا عن الخليطين جملة واحدة . قال مالك لما ذكر حديث النهي عن أن يُنْبَذَ البُسْرُ والرُّطْبُ جميعًا ، والزَّهْوُ والرُّطْبُ جميعًا ، قال : وعلى هذا أدركتُ أهل العلم ببلدنا . وقال الشافعي : نهى رسول الله ﷺ عن الخليطين ، فلا يجوز أن على حال . ولا يُجْمَعُ عند مالك والشافعي بين شرايين ، سواء نُبِذَ كُلُّ واحدٍ منهما على حدة ، أو جُمِعَ شِئَانِ قُبِذَا جميعًا . وقال أبو حنيفة : لا بَأْسَ بشرب الخليطين من الأشربة ؛ البُسْرِ والتمر ، والزبيب^(١) والتمر^(٢) ، وكل ما لو طُبِخَ أو نُبِذَ على الانفرادِ حَلًّا ، فكَذَلِكَ إِذَا طُبِخَ أو نُبِذَ مع غيره . ورَوَى عن ابن عمر وإبراهيم مثل ذلك فيما قال أبو جعفر الطحاوي . وهو قول أبي يوسف الآخر ، قال : وقال محمد بن الحسن : أكره المَعْتَقَ من التمر والزبيب . والنهي عند أبي حنيفة في الأحاديث المذكورة في هذا الباب إنما هو من باب السَّرَفِ ؛ لضيق ما كانوا فيه من العيش . ورَوَى الْمُعَتَّقُ ، عن الثوري ، أَنَّهُ كَرِهَ مِنَ النَّبِيدِ الْخَلِيطَ وَالسَّلَافَةَ^(٣) وَ^(٢) الْمُعَتَّقُ . وَقَالَ اللَّيْثُ : لَا أَرَى بِأَسَا أَنْ يُخْلَطَ نَبِيدُ التَّمْرِ وَنَبِيدُ الزَّيْبِ ، ثُمَّ يُشْرَبَا جميعًا ، وَإِنَّمَا جَاءَ النَّهْيُ فِي كَرَاهِيَةِ

(١ - ١) سقط من : ص ٤ .

(٢) السلافة : أول ما يعصر من الخمر . ينظر اللسان (س ل ف) .

(٣) في ص ٤ : «أو» .

١٦٣٦ - مالك، عن الثقة عنده، عن بُكير بن عبد الله بن الموطأ الأشج، عن عبد الرحمن بن الحباب الأنصاري، عن أبي قتادة الأنصاري، أن رسول الله ﷺ نهى أن يُشرب التمر والزبيب جميعاً، والزَّهْوُ والرُّطْبُ جميعاً.

أَنْ يُتْبَذَا جميعاً ثم يُشْرَبَا؛ لَأَنَّ أَحَدَهُمَا يَشُدُّ صَاحِبَهُ. وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ التمهيد الطحاوي عن ابن عمر، فقد رَوَيْنَا عَنْهُ خِلَافَ ذَلِكَ؛ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نُهِيَ أَنْ يُتْبَذَ الزَّهْوُ والرُّطْبُ جميعاً، والبُسْرُ والتمرُ جميعاً^(١).

مالك، عن الثقة عنده، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الرحمن بن الحباب الأنصاري السلمي، عن أبي قتادة الأنصاري، أن رسول الله ﷺ نهى أن يُتْبَذَ التمرُ والزبيبُ جميعاً، والزَّهْوُ والرُّطْبُ جميعاً^(٢).

هكذا رَوَى هذا الحديثُ عامةُ رِوَاةِ «الموطأ» كما رواه يحيى، وممن

القبس

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٦٩٧٧)، ومسلم (١٩٩١)، وأبو عوانة (٨٠٢٥) من طريق موسى بن عقبة به.

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧١٧)، وأخرجه النسائي في الكبرى - كما في تحفة الأشراف (١٢١١٩) - وعوالي مالك (٩/٢٥٨ - برواية الشحامي) من طريق مالك به.

التمهيد رواه هكذا؛ ابن عبد الحكم، والقعنبي، وعبد الله بن يوسف، وابن
بُكير^(١)، وأبو المصعب^(٢)، وجماعتهم.

ورواه الوليد بن مسلم، عن مالك، عن ابن لهيعة، عن بُكير بن
الأشج.

حدَّثنا خلف بن قاسم، حدَّثنا محمد بن عبد الله بن أحمد القاضي،
حدَّثنا الحسن بن هاشم بن بشر الحرَّاني، حدَّثنا الوليد بن عُتبة، حدَّثنا
الوليد بن مسلم، عن مالك بن أنس، عن عبد الله بن لهيعة، عن بُكير بن
عبد الله بن الأشج، عن عبد الرحمن بن الحُبَابِ السَّلَمي، عن أبي قتادة
الأنصاري، أن رسول الله ﷺ نهى أن يُشْرَبَ التمر والزيت جميعاً،
والزَّهْوُ والرُّطْبُ جميعاً^(٣).

قال أبو عمر: روى عن النبي ﷺ هذا الحديث ومعناه من طَرَقِ شَيْءٍ من
حديث جماعة من أصحابه؛ منهم ابن عمر^(٤)، وابن عباس^(٥)، وجابر^(٦)،

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٣/١٠ - مخطوط).

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (١٨٣٥).

(٣) ينظر تحفة الأشراف (١٢١١٩).

(٤) تقدم تخريجه الصفحة السابقة.

(٥) تقدم تخريجه ص ٤١٧، ٤١٨.

(٦) تقدم تخريجه ص ٤١٨ - ٤٢١.

وعائشة^(١)، وأبو هريرة^(٢)، ومَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ^(٣)، وأبو سعيد^(٤)، وأنس^(٥)، التمهيد
وقد ذكرنا كثيراً منها فيما سلف من كتابنا هذا في باب زيد بن أسلم، وذكرنا
هناك اختلاف العلماء في معنى هذا الحديث، فلا وجه لإعادة ذلك ههنا،
ونذكر ههنا حديث أبي قتادة خاصة على شرطنا، وبالله عوننا وهو حسبنا.

حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن
شعبان، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن حماد، قال: حدثنا يونس بن
عبد الأعلى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، أن بكير بن
عبد الله بن الأشج حدثه، أن عبد الرحمن بن الحارث السلمي أخبره، عن
أبي قتادة الأنصاري، أن رسول الله ﷺ نهى أن يُنبذ التمر والزبيب
جميعاً^(٦).

وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن
شعبان، حدثنا عبد الرحمن بن أحمد، حدثنا محمد بن ميمون ومحمد

(١) أخرجه أحمد ١٧٧/٤٣ (٢٦٠٥٧)، والنسائي في الكبرى (٦٨٠٢).

(٢) تقدم تخريجه ص ٤١٧، ٤٢٣، ٤٢٤.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٤١/٧، وأحمد ٤١٦/٣٣ (٢٠٢٩٩)، والطبراني ٢٢٤، ٢١٧/٢٠ (٥٢١، ٥٠٤).

(٤) تقدم تخريجه ص ٤٢١، ٤٢٢.

(٥) تقدم تخريجه ص ٤٢٢، ٤٢٣.

(٦) أخرجه النسائي في الكبرى - كما في تحفة الأشراف (١٢١١٩) - من طريق ابن وهب به.

قال المزى: هكذا وجدته في هذا الحديث، والمحفوظ ابن الحباب كما تقدم.

التمهيد ابن عبد الله الفخاري^(١) ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم ، قال : حدثنا الأوزاعي ، عن يحيى ، قال : حدثني عبد الله بن أبي قتادة ، قال : حدثني أبي ، أنه سمع النبي ﷺ يقول : « لا تجمعوا بين الزَّهْوِ والرُّطْبِ ،^(٢) والتمر والزَّيْبِ ، وانتَبِذوا كلَّ واحدٍ منهما على حدِّته^(٣) » .

أخبرنا إسماعيل ، حدثنا محمد بن شعبان ، حدثنا إبراهيم بن عثمان ، حدثنا حاتم بن قتيبة ، حدثنا علي بن حَجَرٍ ، حدثنا داود بن الزُّبرقان ، قال : حدثنا هشام الدَّسْثَوائي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا تَنْتَبِذُوا^(٤) الزَّهْوَ والرُّطْبَ جميعًا ، ولا تَنْتَبِذُوا^(٤) الزَّيْبَ والتمر جميعًا ، وانتَبِذُوا كلَّ واحدٍ منهما على حدِّته^(٥) » .

حدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن وعبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، قال : حدثنا عفان ، قال : حدثنا أبان ، قال : حدثنا يحيى بن أبي كثير ، قال : حدثني

(١) سقط من : ر ، وفي الأصل : « الطحاوي » ، وعند أبي عوانة : « الثقي » . ولم يسمه .

(٢ - ٢) ليس في : الأصل ، م .

(٣) أخرجه أبو عوانة (٨٠١٢) من طريق محمد بن ميمون والثقي به ، وأخرجه ابن ماجه

(٣٣٩٧) من طريق الوليد به ، وأخرجه النسائي (٥٥٦٦) من طريق الأوزاعي به .

(٤) في الأصل ، ر ، م : « تنبذوا » .

(٥) أخرجه أحمد ٣٢٣/٣٧ (٢٢٦٤٦) ، والدارمي (٢١٥٩) ، والبخاري (٥٦٠٢) ، ومسلم

(٢٤/١٩٨٨) ، والنسائي (٥٥٧٦ ، ٥٥٨٢) من طريق هشام به .

عبدُ الله بنُ أبي قتادة ، عن أبيه ، أن نبيَّ الله ﷺ نهى عن خليطِ البُسرِ التمهيد
والتمر ، وعن خليطِ الزبيبِ والتمر ، وعن خليطِ الزُّهُوِ والرُّطْبِ ، وقال :
« انتبذوا كلَّ واحدٍ على حدِّته » .

قال : وحَدَّثني أبو سلمة بنُ عبدِ الرحمن ، عن أبي قتادة ، عن النبيِّ ﷺ بهذا الحديث^(١) .

وحَدَّثنا سعيد بنُ نصر ، قال : حَدَّثنا قاسم بنُ أصبغ ، قال : حَدَّثنا ابنُ
وضَّاح ، قال : حَدَّثنا أبو بكر بنُ أبي شيبة ، قال : حَدَّثنا محمد بنُ بشرِ
العبدِيُّ ، عن حجاج بنِ أبي عثمان ، عن يحيى بنِ أبي كثير ، عن عبدِ الله
ابنِ أبي قتادة ، عن أبي قتادة ، عن النبيِّ ﷺ . فذكره^(٢) .

وحَدَّثنا إسماعيل بنُ عبدِ الرحمن ، قال : حَدَّثنا محمد بنُ القاسمِ ابنِ
شعبان ، قال : حَدَّثنا علي بنُ سعيد ، قال : حَدَّثنا جُبَّارة بنُ المُغَلِّسِ
الجمَّاني^(٣) ، قال : حَدَّثنا قيس بنُ الربيع^(٤) ، عن^(٥) عائذ بنِ نصيب ، عن

(١) أخرجه أحمد ٣٧٠/٣٠٥ (٢٢٦١٨) ، ومسلم (٢٦/١٩٨٨) ، وأبو عوانة (٨٠١٥) من طريق
عفان به ، وأخرجه أبو داود (٣٧٠٤) من طريق أبان به .

(٢) ابن أبي شيبة ٥٣٧/٧ - وعنه مسلم (٢٤/١٩٨٨) .

(٣) في ر ١ : « الحقاني » ، وفي م : « الجماني » . وينظر تهذيب الكمال ٤٨٩/٤ .

(٤) بعده في الأصل ، ف ، م : « عن الربيع » . والمثبت موافق لمصدرى التخريج ، وينظر تهذيب
الكمال ٢٤/٢٥ .

(٥) في ر : « بن » .

قال يحيى : قال مالك : وهو الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم يبلدنا ، أنه يُكره ذلك ؛ لنهي رسول الله ﷺ عنه .

التمهيد عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يُخلط التمر والزبيب جميعاً ، وقال : « يُنبذ هذا على حدة ، وهذا على حدة »^(١) .

وقد ذكرنا أحكام الخليطين وما للعلماء في ذلك من المذاهب ، في باب زيد بن أسلم^(٢) . والحمد لله .

قال مالك : وهو الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم يبلدنا ، أنه يُكره ذلك ؛ لنهي رسول الله ﷺ عنه .

قال أبو عمر : قول مالك هذا يدل على أن النهي المذكور في هذا الباب نهى عبادة واختيار ، لا للسرف والإكثار كما قال أبو حنيفة ، ولا لخوف الشدة كما قال الليث وغيره . وقول الشافعي في ذلك كقول مالك . قال الشافعي : أكره ذلك لنهي النبي ﷺ عن الخليطين .

(١) أخرجه ابن عدي ٢٠٦٥/٦ من طريق علي بن سعيد به ، وأخرجه أبو يعلى في معجم شيوخه

(١٢٥) من طريق جبارة به .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٤٢٥ - ٤٢٧ .

تحريم الخمر

١٦٣٧ - مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة زوج النبي ﷺ ، أنها قالت : سئل رسول الله ﷺ عن البثع ، فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » .

مالك^(*) ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة التمهيد زوج النبي ﷺ ، أنها قالت : سئل رسول الله ﷺ عن البثع ، فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام »^(١) .

لا أعلم عن مالك خلافاً في إسناد هذا الحديث ، إلا أن إبراهيم بن طهمان خالف^(٢) في ذلك . وعنده أيضاً حديث مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة^(٣) . والمشهور فيه عن مالك حديث أبي سلمة ، وهو حديث صحيح مُجْتَمَعٌ عَلَى صِحَّتِهِ ، لا خِلافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ ، وهو أثبتُ شَيْءٍ يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَحْرِيمِ الْمُسْكِرِ ، وقد سئل يحيى بن معين عن أصح حديث روى في تحريم المسكر ، فقال : حديث ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ سئل عن البثع ،

القبس

(*) لا يوجد لدينا في شرح هذا الحديث سوى النسخة المطبوعة .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧١١) ، ورواية يحيى بن بكير (١٣/١٠ ظ - مخطوط) . ورواية أبي مصعب (١٨٣٧) . وأخرجه الدارمي (٢١٤٢) ، والبخاري (٥٥٨٥) ، ومسلم (١/٢٠٠١) ، وأبو داود (٣٦٨٢) ، والترمذي (١٨٦٣) ، والنسائي (٥٦٠٨) من طريق مالك به .

(٢) سقط من : م . والسياق يقتضي إثباتها .

(٣) مشيخة ابن طهمان (٧٥) .

التمهيد فقال : « كلُّ شرابٍ أشكرَ فهو حرامٌ » . قال : وأنا أقفُ عنده ^(١) .

حدثنا خلفُ بنُ قاسمٍ ، حدثنا عليُّ بنُ محمدٍ بنِ إسماعيلَ الطُّوسِيّ ،
حدثنا عبدُ الله بنُ محمدٍ بنِ عبدِ العزيزِ ، وحدثنا خلفُ ، عن ^(٢) إبراهيم ^(٣)
ابنِ محمدٍ الدُّيْلِيِّ ^(٤) ، حدثنا موسى بنُ هارونَ الحمَّالُ ^(٥) ، قالَا : حدثنا
أحمدُ بنُ حنبلٍ ، حدثنا عبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ وقُتَيْبَةُ بنُ سعيدٍ ، وحدثناه
خلفُ ، حدثنا الحسينُ بنُ جعفرٍ الزِّيَّاتُ ، حدثنا أحمدُ بنُ عمرو بنِ
عبدِ الخالقِ البزارُ ، حدثنا محمدُ بنُ المُثَنَّى ، حدثنا بشرُ بنُ عمرَ الزُّهرانيُّ ،
قالوا : حدثنا مالكُ بنُ أنسٍ ، ^(٦) عن ابنِ شهابٍ ^(٦) ، عن أبي سلمةَ بنِ
عبدِ الرحمنِ ، عن عائشةَ ، عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْبَيْعِ ، فَقَالَ : « كلُّ
شَرابٍ أشكرَ فهو حرامٌ » ^(٧) .

قال أبو عمر : والْبَيْعُ شَرابُ العسلِ ، لا خلافَ عِلْمُتِهِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ
أَهْلِ الْفَقْهِ وَلَا بَيْنَ أَهْلِ اللَّغَةِ ، وَإِذَا خَرَجَ الْخَبْرُ بِتَحْرِيمِ الْمُشْكِرِ عَلَى شَرَابٍ

(١) تاريخ ابن معين ٢٠٤/٤ (٣٩٦٤) .

(٢) في م : « بن » .

(٣) بعده في م : « بن محمد إسماعيل الطوسي ، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز
وحدثنا خلف بن » . والمثبت هو الصواب .

(٤) في م : « الديلي » . وينظر الأنساب ٥٢٣/٢ .

(٥) في م : « الجمال » . وينظر سير أعلام النبلاء ١١٦/١٢ .

(٦ - ٦) سقط من : م . والمثبت من مصادر التخريج .

(٧) أخرجه أحمد ٣٦٩/٤٢ (٢٥٥٧٢) ، والدارقطني ٢٥١/٤ من طريق عبد الرحمن بن مهدي
به ، وأخرجه النسائي (٥٦٠٨) عن قتيبة به .

العسل ، فكلُّ مُشْكِرٍ مثله في الحكم . وكذلك قال ابنُ عمرَ : كلُّ مُشْكِرٍ التمهيد
خمرٌ^(١) .

حدثنا أحمدُ بنُ قاسمٍ بنِ عيسى ، قال : حدثنا^(٢) عبيدُ الله^(٢) بنُ محمدٍ
ابنِ حبابَةَ ، قال : حدثنا عبدُ الله بنُ محمدٍ بنِ عبدِ العزيزِ البَغَوِيُّ ، قال :
حدثنا عليُّ بنُ الجَعْدِ ، قال : أنبأنا شُعْبَةُ ، عن سعيدِ بنِ أبي بُزْدَةَ ، عن أبيه ،
عن أبي موسى ، أنَّ النبيَّ ﷺ لما بعثَ أبا موسى ومعاذًا إلى اليمنِ قال
لهما : « يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا ، وَتَطَاوَعَا وَلَا تُتَفَرَّعَا » . فقال له أبو موسى :
يا رسولَ الله ، إنَّ لنا شرابًا يُصْنَعُ بِأَرْضِنَا مِنَ الْعَسَلِ يُقَالُ له : البِثْعُ . ومن
الشعيرِ يُقَالُ له : المِزْرُ . فقال له النبيُّ ﷺ : « كلُّ مُشْكِرٍ حرامٌ » . قال :
وقال معاذُ لأبي موسى : كيف تقرأ القرآن ؟ قال : أقرؤه في صلاتي ، وعلى
راجلتي ، وقائمًا وقاعدًا ومضطجعًا^(٣) ، أتفوقه تفوقًا^(٤) . فقال معاذُ : لكنني
أنامُ ثم أقومُ ، فأحتسبُ نومي كما أحتسبُ قومي . قال : فكأنَّ معاذًا
فَضَلَ عليه^(٥) .

(١) سيأتي في الموطأ من زيادات المصنف على رواية يحيى ص ٤٣٧ .

(٢ - ٢) في م : « عبد الله » . وقد تقدم على الصواب .

(٣) بعده في م : « و » .

(٤) أتفوقه تفوقًا : أى لا أقرأ وردى منه دفعة واحدة ، ولكن أقرؤه شيئًا بعد شيء في ليلي
ونهارى ، مأخوذ من فواق الناقة ؛ لأنها تحلب ثم تراح حتى تدر ثم تحلب . النهاية ٣ / ٤٨٠ .

(٥) البغوى في الجعديات (٥٣٩) - ومن طريقه ابن عساكر ٤١٤ / ٥٨ - وأخرجه أحمد =

قال أبو عمر: وقد أثبتنا من القول في تحريم المسكر بما فيه كفاية، في كتابنا هذا، في باب إسحاق بن أبي طلحة^(١)، فأغنى عن إعادته ههنا. ولا خلاف بين أهل المدينة في تحريم المسكر؛ قرنا بعد قرن، يأخذ ذلك كافئهم عن كافئهم، وما لأهل المدينة في شيء من أبواب الفقه إجماع كإجماعهم على تحريم المسكر، فإنه لا خلاف بينهم في ذلك، وسائر أبواب العلم قلما تجد فيه قولاً لعراقي أو لشامي، إلا وقد تقدم من أهل المدينة به قائل، إلا تحريم المسكر، فإنهم لم يختلفوا فيه فيما علمت، ولا يصح عن عمر بن الخطاب ما روى عنه في ذلك. وما أجمع عليه أهل المدينة فهو الحق إن شاء الله. ولم يجمع أهل العراق على تخليل المسكر ما لم يشكر شاربُه؛ لأن جماعة منهم يذهبون في ذلك مذهب أهل الحجاز.

حدثنا أحمد بن عبد الله، حدثنا^(٢) مسلمة بن قاسم، حدثنا أحمد ابن عيسى، حدثنا إبراهيم بن أحمد، حدثنا محمد بن الصباح، حدثنا

= ٤٤٩/٣٢ (١٩٦٧٣)، والبخاري (٦١٢٤)، ومسلم (٧٠/١٧٣٣)، والنسائي (٥٦١١)، وابن ماجه (٣٣٩١) من طريق شعبة به.
(١) ينظر ما سيأتي ص ٤٦٦ - ٤٨٢.
(٢ - ٢) في م: «سليم حدثنا». وينظر ما تقدم في ٦/٦٠٩، وتاريخ علماء الأندلس ١٢٨/٢.

الوليد بن مسلم، قال: سمعتُ مَخْلَدَ بنَ الحُسَيْنِ^(١)، وعبدَ الله بنَ التمهيد المبارك، وعيسى بنَ يونس، وأبا إسحاق الفَزَارِيَّ، وهؤلاء أفضلُ من بقي يومئذٍ من علماء المشرق، وقد أجمعوا على ترك الحديث في تحليل النبيذ، وإظهار الرواية في تحريمه.

حدثني عبدُ الله بنُ محمد بنِ يُوْسُفَ، قال: حدثنا محمد بنُ أحمد بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بنُ محمد بن زياد الأعرابي، قال: حدثنا أبو جعفر الصائغ، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثني عبدُ الله بنُ نافع، قال: حدثني^(٢) أبي بنُ سهل، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن زيد بن ثابت، قال: إذا رأيتَ أهلَ المدينة على شيءٍ فاغْلَمْ أَنَّهُ سُنَّةٌ. وقال أبو بكر بن عبد الرحمن: هو الحقُّ الذي لا شكَّ فيه.

مالك، عن نافع، عن عبدِ الله بنِ عمر، أَنَّهُ قال: كلُّ مسكرٍ خمرٌ، وكلُّ مسكرٍ حرامٌ^(٣).

(١) في م: «الحسن». وينظر تهذيب الكمال ٣٣١/٢٧.
(٢ - ٢) في م: «ابن أبي». وهو أبي بن عباس بن سهل. ينظر تهذيب الكمال ٢٥٩/٢.
(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١١/١٣ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (١٨٤٤).
وأخرجه ابن وهب في موطئه (٣٦)، والشافعي ١٨٠/٦، وعبد الرزاق (١٧٠٠٤)، والنسائي (٥٧١٥) من طريق مالك به.

وهذا الحديث موقوف في «الموطأ» على ابن عمر، لم يختلف فيه الرواة عن مالك إلا عبد الملك بن الماجشون، فإنه رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام». فرفعه. وقد روى مرفوعاً من حديث نافع من نقل الثقات الحفاظ الأثبات، ولا يقال مثله من جهة الرأي، وما أعلم أحداً من أصحاب نافع أوقفه غير مالك. والله أعلم.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا سليمان بن داود، ومحمد بن عيسى، في آخرين، قالوا: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام، ومن مات وهو يشرب الخمر يذم منها، لم يشربها في الآخرة»^(١). أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا عبيد بن عبد الواحد، حدثنا ابن أبي مريم، قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، قال: حدثني محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال

(١) أبو داود (٣٦٧٩) - وعنه أبو عوانة (٧٩٦٢، ٧٩٦٣). وأخرجه البيهقي ٢٩٣/٨ من طريق أبي الربيع سليمان بن داود ومحمد بن عيسى به، وأخرجه أبو عوانة (٧٩٦١) من طريق حماد بن زيد به، وأخرجه عبد الرزاق (١٧٠٥٦)، وأحمد ٥١٣/٨ (٤٩١٦) من طريق أيوب به.

التمهيد رسول الله ﷺ: « كل مسكر حرام ، وكل مُسكر خمر »^(١) .

وكذلك رواه عبيد الله بن عمر^(٢) ، وموسى بن عقبة^(٣) ، وعكرمة بن عمار^(٤) ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .

والأحاديث في تحريم المسكر من أثبت ما يُزَوَى عن النبي ﷺ من أخبار الآحاد ، رواها جماعة من الصحابة ؛ منهم عبد الله بن عمرو بن العاصي^(٥) ، وابن عباس^(٦) ، وعائشة^(٧) ، وجابر^(٨) ، وأنس^(٩) ، وأبو مالك الأشعري^(١٠) . وقد مضى القول مُمهّداً في تحريم المسكر ، في باب إسحاق بن أبي طلحة^(١١) . والحمد لله .

(١) أخرجه أحمد ٣٤٧/١٠ (٦٢١٨) ، والنسائي (٥٦٠٢) ، وابن حبان (٥٣٦٨) من طريق ابن عجلان به .

(٢) أخرجه أحمد ٢٦٩/٨ (٤٦٤٥) ، ومسلم (٧٥/٢٠٠٣) ، وأبو عوانة (٧٩٥٨ ، ٧٩٥٩) من طريق عبيد الله به .

(٣) أخرجه مسلم (٧٤/٢٠٠٣) ، وأبو عوانة (٧٩٥٧) من طريق موسى بن عقبة به .

(٤) أخرجه الدارقطني ٢٥٠/٤ من طريق عكرمة بن عمار به .

(٥) سيأتي تخريجه ص ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٦) سيأتي تخريجه ص ٤٨٢ .

(٧) تقدم في الموطأ (١٦٣٧) .

(٨) سيأتي تخريجه ص ٤٨١ .

(٩) سيأتي في الموطأ (١٦٤١) .

(١٠) سيأتي تخريجه ص ٤٩٥ .

(١١) ينظر ما سيأتي ص ٤٧٧ - ٤٨٢ .

١٦٣٨ - مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، أن رسول الله ﷺ سُئِلَ عن الغُبَيْراءِ ، فقال : « لا خيرَ فيها » . ونهَى عنها .
قال مالك : فسألتُ زيدَ بنَ أسلمَ : ما الغُبَيْراءُ ؟ فقال : هي الأَشْكُوكَةُ .

مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، أن رسول الله ﷺ سُئِلَ عن الغُبَيْراءِ ، فقال : « لا خيرَ فيها » . ونهَى عنها . قال مالك : وسألتُ زيدَ بنَ أسلمَ عن الغُبَيْراءِ ، فقال : هي الأَشْكُوكَةُ^(١) .
هكذا رواه أكثرُ رُواةِ « الموطأ » مُرسَلاً ، وما عَلِمْتُ أحداً أسنَدَه عن مالكٍ إلا ابنَ وهبٍ .

وحديثُ ابنِ وهبٍ في ذلك حَدَّثَنَا إسماعيلُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ عليٍّ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ القاسِمِ بنِ شعبانَ ، قال : حَدَّثَنَا غَيْرُ واحدٍ عن يونسَ بنِ عبدِ الأعلى ، عن ابنِ وهبٍ ، عن مالكٍ ، عن زيدِ بنِ أسلمَ ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ ، عن عبدِ الله بنِ عباسٍ ،^(٢) أن رسولَ الله ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عن الغُبَيْراءِ . فذكره سواءً .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧١٢) ، ورواية يحيى بن بكير (١٣/١٠ ظ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٨٣٨) . وأخرجه الشافعي ١٧٩/٦ عن مالك به .
(٢ - ٢) في م : « عن النبي ﷺ » .

قال أبو إسحاق بن شعبان : وحدثناه أحمد بن محمد ، عن الحارث التميمي
ابن مسكين ، عن ابن القاسم ، عن مالك مثله .

هكذا قال أبو إسحاق بن شعبان ، والذي في « الموطأ » لابن القاسم
في هذا الحديث الإرسال ، كرواية يحيى وغيره .

والأشكركة : نبيذ الأرز ، وقيل : نبيذ الدرة . وقد تقدم قولنا في تحريم
المشكر ، في باب إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة من كتابنا هذا موضحاً
مشتوعباً^(١) .

وقوله ﷺ : « كُلُّ مُشْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ مُشْكِرٍ حَرَامٌ »^(٢) . « وَمَا أَشْكُرَ
كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ »^(٣) . يدخل فيه الغبائر وغيرها . وبالله التوفيق .

حدثني عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال :
حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكشي ، قال : حدثنا أبو عاصم ، قال :
حدثنا عبد الحميد بن جعفر ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عمرو بن
الوليد ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ كَذَبَ
عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . وقال : « إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ الْخَمْرَ

(١) ينظر ما سيأتي ص ٤٧٧ - ٤٨٢ .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٤٧٨ - ٤٨١ .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٤٨١ .

١٦٣٩ - مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله

ﷺ قال: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَ فِي الْآخِرَةِ».

التمهيد والميسر والكُوبة^(١) والغُبَيْرَاءُ^(٢).

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد^(٣)، عن صفوان بن مخرز المازني، قال: سمعت أبا موسى يخطب على هذا المنبر وهو يقول: ألا إن خمر أهل المدينة البسر والتمر، وخمر أهل فارس العنب، وخمر أهل اليمن البثع وهو العسل، وخمر أهل الحبشة الأسكركة وهو الأرز^(٤).

مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ شَرِبَ

(١) الكوبة: هي النرد، وقيل: الطبل. وقيل: البربط. النهاية ٣٠٧/٤.
(٢) أخرجه البيهقي ٢٢٢، ٢٢١/١٠ من طريق أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله به، وأخرجه أحمد ١٦١/١١ (٦٥٩١) عن أبي عاصم به، وأخرجه أحمد ١٢/١١ (٦٤٧٨)، وأبو داود (٣٦٨٥)، والبزار (٢٤٥٤)، والطحاوي في شرح المعاني ٢١٧/٤ من طريق يزيد بن أبي حبيب به.

(٣) في م: «يزيد». وينظر تهذيب الكمال ٤٣٤/٢٠.

(٤) أخرجه البيهقي ٢٩٥/٨ من طريق حجاج به.

التمهيد الخمر في الدنيا ، ثم لم يثبت منها ، حُرِّمَها في الآخرة ^(١) .

في هذا الحديث دليل على تحريم الخمر ، وعلى أن شُرْبَها من الكبائر ؛ لأنَّ هذا وعيدٌ شديدٌ يدلُّ على حرمان دخول الجنة ؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ أخبر أن الجنة فيها أنهارٌ من خمرٍ لذَّةٍ للشاربين ^(٢) ، ﴿لَا يَصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ﴾ [الواقعة : ١٩] . والظاهر أن من دخل الجنة لا بُدَّ له من شرب خمرها ، ولا يخلو من حُرِّم الخمر في الجنة ولم يشربها فيها - وهو قد دخلها - من أن يكون يعلم أن فيها خمرًا لذَّةً للشاربين ، وأنه حُرِّمَها عقوبةً ، أو لا يكون يعلم بها ؛ فإن يكن لا يعلم بها ، فليس في هذا شيء من الوعيد ؛ لأنَّه إذا لم يعلم بها ، ولم يذْكُرْها ، ولا رآها ، لم يجد ألمَ فقدها ، فأى عقوبة في هذا ؟ ويستحيل أن يخاطب الله ورسوله بما لا معنى له ، وإن يكن عالمًا بها وبموضعها ، ثم يُحرِّمها عقوبةً لشربه لها في الدنيا ، إذا ^(٣) لم يثبت منها قبل الموت ، وعلى هذا جاء الحديث ، فإن كان هذا

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧١٥) ، وبرواية يحيى بن بكير (١٣/١٠ - مخطوط) ، وبرواية أبي مصعب (١٨٤٠) . وأخرجه أحمد ٣١٧/٨ ، ٤٤٠ ، (٤٦٩٠ ، ٤٨٢٤) ، وعبد بن حميد (٧٦٨) ، والدارمي (٢١٣٥) ، والبخاري (٥٥٧٥) ، ومسلم (٧٦/٢٠٠٣ ، ٧٧) ، والنسائي (٥٦٨٧) من طريق مالك به .

(٢) يشير إلى الآية « ١٥ » من سورة « محمد » .

(٣) في الأصل ، م : « إذ » .

التمهيد هكذا ، فقد لَحِقَهُ حَيْنُذٌ حُزْنٌ شَدِيدٌ^(١) وَهَمٌّ وَغَمٌّ لِمَا حُرِّمَ مِنْ شُرْبِهَا هُوَ^(٢) ،
وَيَرَى غَيْرَهُ يَشْرِبُهَا ، وَالْجَنَّةُ دَارٌ لَا حُزْنَ فِيهَا وَلَا غَمَّ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ : ﴿ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ ﴾ [الحجر : ٤٨] . ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ
لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ ﴾ [فاطر : ٨٤] . وقال : ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ^(٣)
الْأَنْفُسُ ﴾ [الزخرف : ٧١] . ولهذا ، والله أعلم ، قال بعض مَنْ تَقَدَّمَ : إِنَّ مَنْ
شَرِبَ الْخَمْرَ وَ^(٤) لَمْ يَثْبُثْ مِنْهَا ، لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ . لهذا الحديث ومثله ،
وهذا مذهب غير مَرْضِيٍّ عِنْدَنَا ، إِذَا كَانَ عَلَى الْقَطْعِ فِي إِنْفَازِ الْوَعِيدِ ،
وَمَحْمَلُهُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا أَنْ يُغْفَرَ لَهُ ، إِذَا مَاتَ غَيْرَ تَائِبٍ عَنْهَا ،
كسائر الكبائر ، وكذلك قوله : « لَمْ يَشْرِبْهَا فِي الْآخِرَةِ » . مَعْنَاهُ عِنْدَنَا : إِلَّا
أَنْ يُغْفَرَ لَهُ ، فَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَيَشْرِبَهَا . وَهُوَ عِنْدَنَا فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ ، إِنْ شَاءَ غُفِرَ
لَهُ ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ بِذَنْبِهِ ، فَإِنْ عَذَّبَهُ بِذَنْبِهِ ، ثُمَّ أَدْخَلَهُ^(٥) الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ ، لَمْ
يُحْرَمْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَمَنْ غُفِرَ لَهُ ، فَهُوَ أُخْرَى أَلَّا يُحْرَمَهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) ليس في الأصل ، م .

(٢) سقط من : ن .

(٣) في ن : « تشتهى » . وقد قرأ نافع وابن عامر وحفص وأبو جعفر : (تشتهيه) . بزيادة هاء
ضمير مذكر بعد الياء ، وكذلك هو في المصاحف المدنية والشامية ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو
وأبو بكر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بحذف الهاء ، وكذلك هو في مصاحف مكة
والعراق . النشر ٢٧٦/٢ .

(٤) في ن : « في الدنيا ثم » .

(٥) في الأصل ، م : « دخل » .

وعلى هذا التأويل يكون معنى قوله ﷺ : « حُرِّمَها في الآخرة » . أى : التمهيد
جَزَاؤُهُ وَعُقُوبَتُهُ أَنْ يُحْرَمَها في الآخرة . وَلِلَّهِ أَنْ يُجَازِيَ عَبْدَهُ المَذْنِبَ على
ذَنْبِهِ ، وَلَهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُ ، فَهُوَ أَهْلُ العَفْوِ وَأَهْلُ المَغْفِرَةِ ، لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ،
وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ . وَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ عَقْدُ أَهْلِ السُّنَّةِ ، أَنَّ اللَّهَ
يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ مَا خَلَا الشُّرْكَ ، وَلَا يُنْفَذُ الوَعْدُ على أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ .
وباللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وجائز أن يدخل الجنة إذا غفر الله له ، فلا يشرب فيها خمرا ، ولا
يذكُرُها ولا يَرَاهَا ، وَلَا تَشْتَهِيهَا نَفْسُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْخَدْرِيُّ : مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا وَدَخَلَ الْجَنَّةَ ، لَمْ يَلْبَسْهُ هُوَ فِيهَا مِنْ
بَيْنِ سَائِرِ أَهْلِهَا . هَذَا أَوْ ^(١) مَعْنَاهُ رَوَى عَنْهُ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَهِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ دَاوُدَ السَّرَّاجِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ
لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ ، وَإِنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ لَبَسَهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ
وَلَمْ يَلْبَسْهُ هُوَ » ^(٢) .

(١) في الأصل ، م : « و » .

(٢) أخرجه أحمد ٢٧٣/١٧ (١١١٧٩) ، والنسائي في الكبرى (٩٦١١) ، وابن حبان

(٥٤٣٧) ، والحاكم ١٩١/٤ من طريق هشام به .

ورواه أبو داود الطيالسي ، عن هشام يأسناده مرفوعاً^(١) .

ورواه شعبه ، عن قتادة ، عن داود ، عن أبي سعيد مثله موقوفاً^(٢) .

وقد روى جماعة عن النبي ﷺ أنه قال : « مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ »^(٣) . وروى عن ابن الزبير أنه قال : مَنْ لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ فِي كِتَابِهِ : ﴿ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾^(٤) [الحج : ٢٣ ، فاطر : ٣٣] . وهذا عندي على نحو المعنى الذى نزعنا به فى شارب الخمر . والله أعلم .

حدثنا عبد الرحمن بن مروان ، قال : حدثنا أحمد بن عمرو بن سليمان الحريري^(٥) ، قال : حدثنا البغوي ، قال : حدثنا أبو الربيع العتكي الزهراني ،

(١) الطيالسي (٢٣٣١) .

(٢) أخرجه النسائي فى الكبرى (٩٦٠٩ ، ٩٦١٠) ، والبغوي فى الجعديات (٩٨١) ، والخطيب فى المدرج ٥٨٨/١ ، والبغوي فى شرح السنة (٣١٠١) من طريق شعبه به .

(٣) أخرجه أحمد ٢٧٥/١ (١٢٣) ، والبخارى (٥٨٣٤) ، ومسلم (١١/٢٠٦٩) ، والنسائي (٥٣٢٠) من حديث عمر ، وأخرجه أحمد ٤٤/١٩ ، ٤٠٧/٢١ ، (١١٩٨٥ ، ١٣٩٩٢) ، والبخارى (٥٨٣٢) ، ومسلم (٢٠٧٣) ، والنسائي فى الكبرى (٩٥٨٢) ، وابن ماجه (٣٥٨٨) من حديث أنس .

(٤) أخرجه البيهقي ٤٢٢/٢ .

(٥) فى الأصل : « الجريري » . والنسبتان فى اسمه . وينظر الأنساب ٥٢/٢ .

قال : حَدَّثَنَا حمادُ بْنُ زَيْدٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، التمهيد
قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وكلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، وَمَنْ شَرِبَ الخمرَ في الدنيا ، فمات ولم يَتُبْ منها ، لم يَشْرَبْها في الآخرة » ^(١) .
قال البغويُّ : كَتَبَ هذا الحديثُ أحمدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، عن أَبِي الرِّيعِ الزَّهْرَانِيِّ .

قال أبو عمرَ : رَوَى مالِكٌ ^(٢) وابنُ جَرِيحٍ هذا الحديثَ كُلَّهُ عن نافعٍ ،
بعضُهُ مسندًا ، وبعضُهُ مِنْ قولِ ابنِ عمرَ ، وهو كُلُّهُ مسندٌ صحيحٌ ، وقد
مَضَى القولُ فيه عِنْدَ ذِكْرِ تحريمِ المُسْكِرِ ، في بابِ إِسْحاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ
مِنْ كِتَابِنَا هذا ^(٣) . والحمدُ لِلَّهِ .

وأجمَعَ العلماءُ على أَنَّ شاربَ الخمرِ ما لم يَتُبْ منها ، فاسقٌ مَرْدُودٌ

(١) أخرجه الدارقطني ٢٤٨/٤ عن البغوي به ، وأخرجه أحمد في الأشربة (٢٦) ، ومسلم
(٧٣/٢٠٠٣) ، وأبو عوانة (٧٩٦١ ، ٧٩٦٣) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢١٦/٤ ، وابن
حبان (٥٣٦٦) من طريق أبي الربيع الزهراني به ، وأخرجه أحمد ٢٣/١٠ (٥٧٣٠) ، والترمذي
(١٨٦١) من طريق حماد بن زيد به . وينظر ما سيأتي ص ٤٧٧ - ٤٨١ .
(٢) أخرجه الشافعي ١٨٠/٦ ، وعبد الرزاق (١٧٠٠٤) ، وأحمد في الأشربة (١٧٤) ،
والنسائي (٥٧١٥) ، والبيهقي ٢٩٣/٨ من طريق مالك به . وأخرجه الطبراني في الأوسط
(٤٨٠٧) ، وابن عدي ٩٠٥/٣ ، وأبو نعيم في الحلية ٣٥٣/٦ ، والبيهقي ٢٩٣/٨ من طريق
مالك به مرفوعا .
(٣) ينظر ما سيأتي ص ٤٧٧ - ٤٨١ .

التمهيد الشهادة . وذكر الأثرم ، قال : قلت لأحمد بن حنبل : لى جاز يشرب الخمر ، أسلّم عليه ؟ فسكت ، ثم قال : سلّم عليه ولا تُجالسه .

حدثنا محمد بن عبد الملك ، قال : حدثنا ابن الأعرابي ، قال : حدثنا سعدان بن نصر ، قال : حدثنا ابن عيينة ، عن عمرو ، عن يحيى بن جعدة ، قال : قال عثمان بن عفان : إياكم والخمر ، فإنها مفتاح كل شر ؛ أتى رجل فقيل له : إما أن تحرق هذا الكتاب ، وإما أن تقتل هذا الصبي ، وإما أن تقع على هذه المرأة ، وإما أن تشرب هذه الكأس ، وإما أن تسجد لهذا الصليب . قال : فلم ير فيها شيئا أهون من شرب الكأس ، فلما شربها سجد للصليب ، وقتل الصبي ، ووقع على المرأة ، وحرق الكتاب ^(١) .

وأما التوبة من الخمر وغيرها من كبائر الذنوب ، فمبسوطة للمؤمن ما لم تحضره الوفاة ، ويُعَاين الموت ويُغْرِغُ ، فإذا بلغ هذه الحال ، فلا توبة له إن تاب حينئذ ، وتوبته مردودة عليه ، قال الله عز وجل : ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْإِسْلَامَ ﴾ . يعني المسلمين ، ثم قال : ﴿ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا ﴾ الآية [النساء : ١٨] . يعني جماعة الكافرين . وهذه الآية

(١) أخرجه البيهقي ٢٨٨/٨ من طريق ابن الأعرابي به ، وأخرجه البيهقي أيضا ٥/١٠ من طريق سعدان بن نصر به .

تُفسِّرُ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال : ٣٨] . يريدُ قبلَ حُضُورِ المَوْتِ على ما وَصَفْنَا . وهذا ما لا خِلافَ فيه بينَ العلماءِ ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قد نصَّ عليه في كتابِهِ للمُذْنِبِينَ من المسلمين ، وللْكَفَّارِ أيضًا . وقال ابنُ عباسٍ ، ومجاهدٌ ، والضحاكُ ، وقتادةٌ ، وغيرُهُم ، في قولِ الله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ [النساء : ١٧] . قالوا : كلُّ ما عُصِيَ اللهَ به فهو جهالةٌ ، وَمَنْ عَمِلَ السُّوءَ وَعَصَى اللهَ فهو جاهلٌ . ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ . قالوا : ما دُونَ المَوْتِ فهو قريبٌ ^(١) . وهذا أيضًا إجماعٌ في تأويلِ هذه الآية ، فَقِفْ عليه .

ذكر وكيعٌ ، عن سفيانٍ ، عن يعلَى بنِ النعمانِ ، عن ابنِ عمرَ ، قال : التوبةُ مبسوطةٌ ما لم يُسَقِ العبدُ . يقولُ : يقعُ في السُّوقِ ^(٢) . ولقد أحسنَ محمودُ الرزَّاقُ رحمه الله حيثُ قال ^(٣) :

القبس

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق ١/ ١٥١ ، وسنن سعيد بن منصور (٥٩٦ - تفسير) ، وتفسير ابن جرير ٦/ ٥٠٧ - ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، وتفسير ابن أبي حاتم ٣/ ٨٩٧ (٤٩٩٩) ، وسنن البيهقي (٧٠٧٣ ، ٧٠٧٤) .

(٢) السوق : النزع ، كأن روحه تساق لتخرج من بدنه . النهاية ٢/ ٤٢٤ .
والأثر أخرجه عبد الرزاق ١/ ١٥٠ ، وابن جرير في تفسيره ٦/ ٥١٦ ، وابن المنذر في تفسيره (١٤٩٠) ، وابن أبي حاتم في تفسيره ٣/ ٩٠٠ (٥٠١٧) ، والبيهقي في الشعب (٧٠٧٢) من طريق سفيان به .

(٣) البيتان في بهجة المجالس ٢/ ٢٥٩ .

جامعُ تحريمِ الخمرِ

١٦٤٠ - مالكٌ ، عن زيدِ بنِ أسلمَ ، عن ابنِ وَغْلَةَ المِصْرِيِّ ، أنه سأل عبدَ اللهِ بنَ عباسٍ عَمَّا يُعَصِّرُ مِنَ العِنَبِ ، فقال ابنُ عباسٍ : أهدى رجلٌ إلى رسولِ اللهِ ﷺ راويةَ خمرٍ ، فقال له رسولُ اللهِ ﷺ : « أما علمتَ أن اللهَ حرَّمها ؟ » . قال : لا . فسارَّه رجلٌ إلى جنبِهِ ، فقال له رسولُ اللهِ ﷺ : « بَمَ سارَرْتَه ؟ » . فقال : أمرته أن يبيعَهَا . فقال له رسولُ اللهِ ﷺ : « إن الذي حرَّم شربَهَا حرَّم بيعَهَا » . ففتح الرجلُ

التمهيد قَدَّمَ لِنَفْسِكَ تَوْبَةً مَرْجُوءَةً قَبْلَ الْمَمَاتِ وَقَبْلَ حَبْسِ^(١) الْأَلْسَنِ
بَادِرَ بِهَا غُلَقَ^(٢) النَّفُوسِ فَإِنَّهَا دُخْرٌ وَغُنْمٌ لِلْمُنِيبِ الْحَسَنِ
قال أبو عمر: التوبة أن يترك ذلك العمل القبيح بالنية والفعل،
ويعتقد ألا يعود إليه أبداً، ويندم على ما كان منه، فهذه التوبة النصوح
المقبولة، إن شاء الله، عند جماعة العلماء، والله بفضله يُوفِّقُ وَيُعْصِمُ
مَنْ يَشَاءُ.

مالكٌ ، عن زيدِ بنِ أسلمَ ، عن ابنِ وَغْلَةَ المِصْرِيِّ ، أنه سأل ابنَ عباسٍ
عَمَّا يُعَصِّرُ مِنَ العِنَبِ ، فقال ابنُ عباسٍ : أهدى رجلٌ إلى رسولِ اللهِ ﷺ

(١) في ن : « وقع » .

(٢) علق : العلق المنايا والأشغال . التاج (ع ل ق) .

راوية خمر، فقال له النبي ﷺ: « هل عِلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا ؟ » . قال : التمهيد
لا . فسارّه إنسانٌ إلى جنبه ، فقال ﷺ: « بِمَ سَارَرْتَهُ ؟ » . قال : أَمَرْتُهُ
ببيعها . فقال رسولُ الله ﷺ: « إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا » . ففتح
المَزَادَتَيْنِ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِمَا^(١) .

ابنُ وِعلَة هذا اسمه عبدُ الرحمن بنُ وِعلَة السَّبْئِيُّ ، أصله من
مصرَ ، ثم انتقلَ إلى المدينة وسكنها ، وهو^(٢) معدودٌ من أهلِ
المدينة^(٣) ، وكان ثقةً من ثقاتِ التابعين ، مأمونًا على ما روى وحمل ،
روى عنه زيدُ بنُ أسلمَ ، والقَعْقَاعُ بنُ حكيمَ ، وأبو الخيرِ اليزني
وغيرهم . ذكرَ إسحاقُ بنُ منصورٍ ، عن ابنِ معين^(٣) قال : عبدُ الرحمنِ
ابنُ وِعلَة ثقةٌ .

وفى هذا الحديث من الفقه أن ما يُعَصَرُ من العنبِ يُسَمَّى خمرًا في
لسانِ العربِ ، لكنَّ الاسمَ الشرعيَّ لا يَقَعُ عليها إِلَّا أَنْ تَغْلَى وتزِمَى بالزَّبْدِ ،

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧١٣) ، و برواية يحيى بن بكير (١٣/١٠) ، ١٠ ظ -
مخطوط) ، و برواية أبي مصعب (١٨٣٦) . وأخرجه أحمد ٣٦٨/٥ (٣٣٧٣) ، ومسلم
(١٥٧٩) ، والنسائي (٤٦٧٨) من طريق مالك به .
(٢ - ٢) في ص ، م : « في أهل المدينة معدود » .
(٣) بعده في ص ٤ ، م : « أنه » .

التمهيد ويُشكِر كثيرها أو قليلها . وفي اللغة قد يُسمَّى العنبُ خمرًا ، لكنَّ الحكم إنما يتعلَّق بالاسم الشرعيِّ دون اللُّغويِّ .

وفيه أنَّ النهي من قبل الله إذا ورد ، فحكمه التحريمُ البَحْثُ^(١) ، إلا أنَّ يُزيحُه عن ذلك دليلٌ يبيِّنُ المرادَ منه ، ألا ترى إلى قولِ رسولِ الله ﷺ : «أما عَلِمْتَ أَنَّ اللهَ حَرَّمَهَا؟» . ثم قال : «إِنَّ الذي حَرَّمَ شُرْبُهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا» . فأطلق عن الله تحريمَهَا . ولا خلافَ بينَ علماء المسلمين أنَّ تحريمَهَا إنما وردَ في سورة «المائدة» بلفظِ النهي ، في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ . إلى^(٢) : ﴿فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ . وإلى^(٣) : ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة : ٩٠ ، ٩١] . وهذه الآيةُ نَسَخَتْ كُلَّ لفظٍ وردَ بإباحَتِها نصًّا أو دليلاً ، فنَسَخَتْ ما جرى من ذكرِها في سورة «البقرة»^(٤) ، وسورة «النساء»^(٥) ، وسورة «النحل»^(٦) . والأُمَّةُ مُجْمِعَةٌ^(٧) على أنَّ خمرَ العنبِ حرامٌ في عَيْنِهَا ، قليلها وكثيرها ، فأغنى ذلك

(١) سقط من : ص ٤ ، م ، وفي س : «البحث» . والبحث : الخالص من كل شيء . اللسان (ب ح ت) .

(٢) بعده في ص ٤ : «قوله» .

(٣) يشير إلى الآية «٢١٩» .

(٤) يشير إلى الآية «٤٣» .

(٥) يشير إلى الآية «٦٧» .

(٦ - ٦) في م : «وأجمعت الأمة» .

عن الإكثار فيها ، وقد تقدّم في كتابنا هذا ، في باب ^(١) «إسحاق في» ذلك التمهيد ما فيه كفاية^(٢) ، إن شاء الله تعالى .

وفي هذا الحديث دليل على^(٣) أن الخمر لم تكن حراماً حتى نزل تحريمها . وفي سياقه الحديث ما يدل على أن ما سكّت الله عن تحريمه فحلال ، فإن أصل الأشياء على الإباحة حتى يرد المنع ، ألا ترى أن^(٤) المهدى لراوية الخمر في هذا الحديث إنما أهداها اعتقاداً منه للإباحة ، ولا خلاف بين أهل الإسلام أن الخمر لم يُنزل الله في كتابه أنه أمر بشربها ، ثم نسخ ذلك بتحريمها ، وفي إجماعهم على ذلك دليل على صحة ما قلنا ، وأن ما عفا الله عنه وسكّت ، فداخل في باب الإباحة ، ألا ترى إلى قول سعيد بن جبيرة حيث قال : كان الناس على أمر جاهليّتهم حتى يؤمروا أو يُنْهَوْا^(٥) ، وسؤال الصحابة رسول الله ﷺ عن الخمر في أول الإسلام إنما كان لما كانوا يُحدثونه^(٦) من الشرّ والسّفه عند شربها ،

(١ - ١) في س : «الألف في» ، وفي م : «الألف من» .

(٢) ينظر ما سيأتى ص ٤٦٩ - ٤٧٣ .

(٣) سقط من : ص ٤ ، م .

(٤) في س : «إلى» . وعليها علامة لحق ، والهامش ناقص من التصوير .

(٥) أخرجه سعيد بن منصور (٥٥٤ - تفسير) ، وابن جرير في تفسيره ٣٦٣/٦ ، ٣٦٤ ، وابن

المنذر في تفسيره (١٣٢٦) ، وابن أبي حاتم في تفسيره ٨٥٩/٣ (٤٧٥٧) .

(٦) في ص ٤ ، م : «يجدون» .

التمهيد على ما جاء منصوصاً في الآثار في تفسير قوله : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ الآية [البقرة : ٢١٩] .

وفيه أيضاً دليل على ^(١) أن كل ما لا يجوز أكله أو شربه من المأكولات والمشروبات ، لا يجوز بيعه ، ولا يحل ثمنه ؛ لقوله عليه السلام : « إن الذي حرم شربها حرم بيعها » . ويوضح ذلك قول رسول الله ﷺ حيث قال : « لعن الله اليهود - ثلاثاً - حرمت عليهم الشحوم ، فباعوها وأكلوا أثمانها ، وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم ثمنه » ^(٢) . وقد احتج عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمثل هذا حين بلغه أن سمرّة باع خمرًا ، فقال : ^(٣) « لعن الله سمرّة - أو ^(٤) : قاتل الله سمرّة - أو ما علم و ^(٥) ما سمع أن رسول الله ﷺ قال : « لعن الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم ، فجمّلوها ^(٥) ، فباعوها ، وأكلوا أثمانها » ^(٦) .

وحدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا

(١) سقط من : ص ٤ ، م .

(٢) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٧٩٨) من الموطأ .

(٣ - ٣) سقط من : ص ٤ ، م .

(٤) في م : « أو » .

(٥) جملة الشحم وأجملة : إذا أذبت واستخرجت دهنه ، وجملة أفصح من أجملة . النهاية ٢٩٨/١ .

(٦) أخرجه أحمد ٣٠٥/١ (١٧٠) ، والبخاري (٢٢٢٣ ، ٣٤٦٠) ، ومسلم (١٥٨٢) ، =

أبو داود ، قال : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قال : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عن يزيد بن أبي حبيب ، التمهيد
عن عطاء بن أبي رباح ، عن جابر بن عبد الله ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يقولُ عامَ الفتح وهو بمكة : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ ، وَالْمَيْتَةِ ، وَالْخَنْزِيرِ ،
وَالْأَصْنَامِ » ^(١) .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا
أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قال : حَدَّثَنَا معاوية بن صالح ،
عن عبد الوهاب بن بُخْتٍ ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ،
قال : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَثَمَنَهَا ، ^(٢) وَحَرَّمَ الْمَيْتَةَ وَثَمَنَهَا ^(٣) ، وَحَرَّمَ الْخَنْزِيرَ
وَثَمَنَهُ » ^(٣) .

^(٤) «وقد أجمع العلماء على تحريم بيع الدم والخمر . وفي ذلك دليل
على تحريم بيع العذرات ، وسائر النجاسات ، وما لا يحل أكله ، ولهذا ،

= والنسائي (٤٢٦٨) ، وابن ماجه (٣٣٨٣) .

(١) أبو داود (٣٤٨٦) . وأخرجه البخاري (٢٢٣٦ ، ٤٢٩٦) ، ومسلم (١٥٨١) ، والترمذي
(١٢٩٧) ، والنسائي (٤٢٦٧ ، ٤٦٨٣) عن قتيبة به ، وأخرجه أحمد ٣٦٠/٢٢ (١٤٤٧٢) ،
والبخاري (٤٦٣٣) ، وابن ماجه (٢١٦٧) من طريق الليث به .

(٢ - ٢) سقط من : س ، م .

(٣) أخرجه البيهقي ١٢/٦ من طريق محمد بن بكر به . وهو عند أبي داود (٣٤٨٥) - ومن
طريقه الدارقطني ٧/٣ - وأخرجه الطبراني في الأوسط (١١٦) من طريق ابن وهب به .

(٤ - ٤) في م : « وجميع » .

التمهيد والله أعلم ، كره مالك بيع زبل الدواب ، ورخص فيه ابن القاسم ؛ لما فيه من المنفعة . والقياس ما قاله مالك ، وهو مذهب الشافعي ، وظاهر هذا الحديث شاهد لصحة ذلك ، فلم أرَ وجهًا لذكر اختلاف الفقهاء في بيع السرجين^(١) والزبول^(٢) ههنا ؛ لأن كل قولٍ تعارضه السنة وتدفعه ، ولا دليل عليه من مثلها ، لا وجه له ، قال الله عز وجل : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ الآية [الأحزاب : ٣٦] .

حدثني عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا عبيد بن عبد الواحد ، قال : حدثنا سعيد بن أبي مريم ، قال : حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف المدني ، قال : حدثني زيد بن أسلم مولى عمر ابن الخطاب ، عن عبد الرحمن بن وعلّة - رجل من أهل مصر - أنه جاء إلى عبد الله بن عباس فقال : إن لنا كرومًا ، فكيف ترى في بيع الخمر ؟ فقال ابن عباس : رأيْتُ رجلًا من دوسٍ جاء إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إنني أهديتُ لك هديّة . فقال رسول الله ﷺ : « وما هي ؟ » . قال : راوية خمر . فقال رسول الله ﷺ : « شعرت أن الله تعالى قد حرّم

(١) في س : « السرّجين » . والسرجين : الزبل ، كلمة أعجمية ، وأصلها سرّكين بالكاف ، فعرّبت إلى الجيم والقاف . المصباح المنير (س ر ج) .
(٢) في م : « الزبل » .

الخمير بعدك؟». فأمر الدؤسي بها غلامه يبيعها، فلما ولى بها، قال التمهيد
رسول الله ﷺ: «ماذا أمرت بها؟». قال: أمرت ببيعها. فقال رسول
الله ﷺ: «شعرت أن الذي حرّم شربها حرّم بيعها؟».

وفي هذا الحديث أيضاً دليل على أن الإثم مرفوع عمّن لم يعلم، قال
الله عز وجل: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. ومن
أمكنه التعلم ولم يتعلم، أثم. والله أعلم.

وفي هذا الحديث أيضاً دليل على أن الخمير لا يجوز لأحد تخليها،
ولو جاز^(١) تخليها ما كان رسول الله ﷺ ليدع الرجل أن يفتح المزايتين
حتى ذهب^(٢) ما فيهما، لأن الخل مال، وقد نهى رسول الله ﷺ عن
إضاعة المال^(٣)، بل كان رسول الله ﷺ يأمره أن يخلها؛ لقوله ﷺ:
«نعم الإدام الخل»^(٤).

ولأنه^(٥) ﷺ أنصح الناس للناس، وأدّاهم على قليل الخير وكثيره.

(١) بعده في م: «لأحد».

(٢) في ص ٤: «يذهب».

(٣) سيأتي في الموطأ (١٩٣٢).

(٤) أخرجه أحمد ١٣٢/٢٢ (١٤٢٢٥)، ومسلم (٢٠٥٢)، وأبو داود (٣٨٢١)، والنسائي

(١٧٩٦) من حديث جابر.

(٥) بعده في ص ٤: «كان».

وذكر ابن وضاح أن سُخْنُونًا كان يذهبُ هذا المذهبَ . وقد اختلف الفقهاء في تخليل الخمر؛ فقال مالك فيما روى عنه ابن القاسم وابن وهب : لا يحلُّ لمسلم أن يُخلَّلَ الخمرَ، ولكن يُهَرِّقُهَا، فإن صارت خلًّا بغير علاج فهو حلالٌ لا بأس به . وهو قول الشافعي، وعبيد الله بن الحسن العنبري البصري، وأحمد بن حنبل . وروى أشهب، عن مالك، قال : إذا خلل النصراني خمرًا فلا بأس بأكله، وكذلك إن خلَّلَهَا مسلمٌ ^(١) واستغفر ^(٢) الله . وهذه الرواية ذكرها ابن عبد الحكم في « كتابه » . وقال ابن وهب : سمعتُ مالكا يقول ^(٣) « في رجلٍ اشترى قلال خلٍّ ، فوجد فيها قلة خمرٍ ، قال : لا يجعلُ فيها شيئًا ليخللها . قال : ولا يحلُّ لمسلم أن يعالج الخمرَ حتى يجعلها خلًّا ، ولا ^(٤) يحلُّ بيعها ^(٥) ، ولكن يُهَرِّقُهَا ^(٦) » ، فإن فات علاجها ، ^(٧) وصارت خلًّا بعد أن كانت خمرًا بغير ^(٨) علاج ، فإنها حلالٌ لا بأس بها إن شاء الله . قال ابن وهب : وهو قول عمر بن الخطاب ، والزهرى ، وربيعة . وكان أبو حنيفة ،

(١ - ١) في س : « فاستغفر » .

(٢ - ٢) في م : « فيمن » .

(٣ - ٣) في ص ٤ ، م : « يبيعها » .

(٤) في س : « ليريقها » ، وفي م : « ليهرقها » .

(٥ - ٥) في م : « بعد أن وجدت خمرًا من غير » .

والثوري^(١) ، والليث بن سعد ، لا يرون بأساً بتخليل الخمر . وقال أبو التمهيد حنيفة : إن طرح فيها السمك والملح ، فصارت مَرِيًّا^(٢) ، وتحولت عن حال الخمر ، جاز . وخالفه محمد بن الحسن في المَرِيّ ، وقال : لا يُعالج الخمر بغير تحويلها إلى الخل وحده .

قال أبو عمر : الصحيح عندي في هذه المسألة ما قاله مالك في رواية ابن القاسم وابن وهب عنه ، والدليل على ذلك ما رواه الثوري ، عن السدي ، عن أبي هُبيرة ، عن أنس ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ وفي حجره يَتِيمٌ ، وكان عنده خمر له حين حُرِّمَتْ ، فقال : يا رسول الله ، أصنعها^(٣) خلًّا ؟ قال : « لا » . فصَبَّها حتى سال الوادي .

وروى مجالد ، عن أبي الودّاء ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : كان عندي خمر لأيتام ، فلما نزل تحريم الخمر أمرنا رسول الله ﷺ أن نُهْرِيقَهَا^(٤) . أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى ، قال : حدثنا محمد بن بكر بن داسة ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا زهير بن

(١) بعده في ص ٤ ، م : « والأوزاعي » .

(٢) المَرِيّ : إدام كالكامخ - وهو نوع من المخللات المشهية - يؤتدم به ، كأنه منسوب إلى المرارة ، والعامّة تخففه . التاج (م ر ر) ، والوسيط (ك م خ) .

(٣) في ص ٤ ، م : « نصنعها » .

(٤) سيأتي تخريجه ص ٤٦٠ ، ٤٦١ .

التمهيد حرب ، قال : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن الشَّدي ، عن أبي هُبيرة ، عن أنس بن مالك ، أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا ، قال : « أهرقها » . قال : أفلا أجعلها خلًا ؟ قال : « لا » ^(١) .

قال أبو عمر : أبو هُبيرة هذا هو يحيى بن عباد ، ثقة .

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن سفيان ، عن السدي ، عن يحيى ابن عباد ، عن أنس بن مالك ، قال : سئل رسول الله ﷺ عن ^(٢) الخمر ؛ ^(٣) ^(٢) تتخذ خلًا ؟ قال : « لا » ^(٣) .

وأخبرني عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ ، قال : حدثنا أبو أسامة في سنة مائتين بعد قتل أبي السرايا بأشهر ^(٤) ، قال : حدثنا مجالد بن سعيد ، عن أبي

(١) أبو داود (٣٦٧٥) . وأخرجه مسلم (١٩٨٣) ، وأبو يعلى (٤٠٥١) عن زهير بن حرب به ، وأخرجه أحمد ٢٢٦/١٩ (١٢١٨٩) عن وكيع به .

(٢ - ٢) في ص ٤ : « التمر يتخذ » .

(٣) ابن أبي شيبة ٨ / ١٤ . وأخرجه مسلم (١٩٨٣) ، وأبو عوانة (٧٩٧٧) ، والدارقطني ٤ / ٢٦٥ من طريق ابن مهدي به .

(٤) في ص ٤ : « بشهر » .

الوداك ، عن أبي سعيد ، قال : كان عندنا خمرٌ لیتیم ، فلمَّا نزلت الآية التي التمهيد
في سورة « المائدة » ، سألنا رسول الله ﷺ فقلنا : إنه لیتیم . فقال :
« أهريقوه »^(١) .

وروى معمرٌ ، عن ثابتٍ وقتادة ، عن أنسٍ ، قال : لما حُرِّمَت الخمرُ
جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ ، فقال : كان عندى مالٌ یتیم ، فاشتریتُ به
خمرًا ، أفتأذن لى أن أبيعها ، فأردُّ على الیتیم ماله ؟ فقال النبي ﷺ : « قاتل
الله اليهود ، حُرِّمَت عليهم الثُّروبُ »^(٢) ، فباعوها ، وأكلوا أثمانها . ولم
يأذن لهم النبي ﷺ فى بيع الخمرِ^(٣) .

وذكر أبو عبد الله المزورى ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ بشارٍ ، قال :
حدَّثنا أبو بكرٍ الحنفى ، قال : حدَّثنا عبدُ الحميدِ بنُ جعفرٍ ، قال : حدَّثنى
شهرٌ بنُ حوشبٍ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ غنمٍ ، عن تميمِ الدَّارى ، أنَّه^(٤) كان
يُهدى^(٥) إلى رسولِ الله ﷺ راويةً من خمرٍ ، فلمَّا كان العامُ الذى حُرِّمَت

(١) أخرجه أحمد ٣٠٠/١٧ (١١٢٠٥) ، والترمذى (١٢٦٣) ، وأبو يعلى (١٢٧٧) من طريق
مجالد به .

(٢) فى ص ٤ ، م : « الشحوم » . والثروب جمع الثُّوب : وهو شحم رقيق على الكرش
والأمعاء . المصباح المنير (ث ر ب) .

(٣) أخرجه أحمد ٨/٢١ (١٣٢٧٥) ، وأبو يعلى (٣٠٤٢ ، ٣٤٣٩) ، وابن حبان (٥٣٦٣)
من طريق معمر به .

(٤ - ٤) فى س : « قال كان رجل يهدى » ، وفى م : « قال أهدى رجل » .

التمهيد جاء براوية، فلمَّا نظر إليه^(١) ضحك، وقال: «هل شعرت أنَّها قد حُرِّمَتْ؟». فقال: يا رسول الله، أفلا أبيعها وأتفَع بِشَمَنِها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ - ثلاث مرَّاتٍ - انطلقوا إلى ما حَرَّمَ اللهُ من شُحُومِ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، فأذا بوه، وجعلوه إِهَالَةً^(٢)، فابتاعوا به ما يأكلون، وإنَّ الْخَمْرَ حَرَامٌ، وثمنها حَرَامٌ^(٣)».

قال أبو عبد الله: وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، قال: حَدَّثَنَا مُطِيعُ الْغَزَّالِ، عن الشعبي، عن عبد الله بن عمر، عن أبيه عمر بن الخطاب، قال: لا تَحِلُّ التَّجَارَةُ فِي شَيْءٍ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَشُرْبُهُ^(٤).

قال: وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قال: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ^(٥)، عن مُطِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قال: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، عن عمر. فذكره. فهذه الآثار كلها تدلُّ على أنَّ مَنْ وِثَّ خَمْرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وصارت

(١) بعده في ص ٤: «رسول الله ﷺ».

(٢) الإهالة: كل شيء من الأدهان مما يؤتدم به، وقيل: هو ما أذيب من الألية والشحم، وقيل: الدسم الجامد. النهاية ٨٤/١.

(٣) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ١١٠/١، والطبراني (١٢٧٥) من طريق أبي بكر الحنفى به.

(٤) أخرجه البيهقي ١٤/٦ من طريق مطيع به.

(٥) في س: «هشام».

بيده ، أهرأقها^(١) ولم يحبسها ، ولا يخللها ، وذلك دليل على فساد قول من التمهيد
قال بتخليلها^(٢) .

فأما إذا تخللت من ذاتها بغير صنع آدمي ، فقد روى فيها عن عمر رضي
الله عنه ما تشكك النفس إليه ، وقال به مالك ، والشافعي ، وأكثر فقهاء
الحجاز ، على ما قدمنا ذكره في باب إسحاق^(٣) . والحمد لله وحده .

واحتج العراقيون في تخليل الخمر^(٤) بحديث أبي الدرداء ، وهو
حديث يروى عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي الدرداء ، من وجه ليس
بالقوي ، أنه كان^(٥) يأكل المُرِّي الذي جعل فيه الخمر ، ويقول : دبغته
الشمس^(٦) والملح . وهذا ومثله لا حجة في شيء منه ، إذ^(٧) كان مخالفاً
لما ثبت عن رسول الله ﷺ . وقد ذكرنا كثيراً من معاني هذا الباب مجوذاً
في باب إسحاق ، وذلك يغني عن تكريره هنا^(٨) .

(١) في م : « أهرقها » .

(٢) في م : « يخللها » .

(٣) ينظر ما سيأتي ص ٤٨٨ - ٤٩٢ .

(٤ - ٤) في م : « بأبي » .

(٥) سقط من : م .

(٦) في م : « الخل » .

(٧) في ص ٤ ، م : « إذا » .

(٨) ينظر ما سيأتي ص ٤٨٧ - ٤٩٢ .

التمهيد وذكر ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، قال : لا خير في خل من خمر أفسدت ، حتى يكون الله الذي يفسدها^(١) .

قال : وحديث ابن أبي ذئب ، عن ابن شهاب ، عن القاسم بن محمد ، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب ، عن عمر بن الخطاب ، قال : لا تؤكل خمر أفسدت ، ولا شيء منها ، حتى يكون الله^(٢) تولى إفسادها^(٣) .

وروى الحسن بن أبي الحسن ، عن عثمان بن أبي العاصي ، أن تاجرًا اشترى خمرًا ، فأمره أن يصبها في دجلة ، فقالوا : ألا تأمره أن يجعلها خلًا ؟ فنهاه عن ذلك^(٤) .

فهذا عمر بن الخطاب وعثمان بن أبي العاصي يخالفان أبا الدرداء في تخليل الخمر ، وليس في قول^(٥) أحد حجة مع السنة . وبالله التوفيق . وقد يحتمل أن يكون المنع من تخليلها كان في بدء الأمر عند نزول

(١) أخرجه الحاكم في المعرفة ص ٦٣ ، ٦٤ من طريق ابن وهب به .

(٢ - ٣) في س : « الذي أفسدها » .

والأثر سيأتي تخريجه ص ٤٩١ .

(٣) أخرجه أبو عبيد في الأموال (٢٨٣) ، والطحاوي في شرح المشكل عقب الأثر (٣٣٤١) ،

والطبراني (٨٣٨٧) من طريق الحسن به .

(٤) سقط من : ص ٤ ، م .

١٦٤١ - مالك ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن الموطأ

أنس بن مالك ، أنه قال : كنت أسقى أبا عبيدة بن الجراح ، وأبا طلحة الأنصاري ، وأبي بن كعب ، شراباً من فضيخ وتمر . قال : فجاءهم آت فقال : إن الخمر قد حُرِّمت . فقال أبو طلحة : يا أنس ، قُمْ إلى هذه الجرارِ فاكسِرْها . قال : فقمْتُ إلى مِهْرَاسٍ لنا ، فضرَبْتُها بأَسْفَلِه حتى تَكَسَّرَتْ .

تَحْرِيْمُهَا ؛ لِئَلَّا يُسْتَدَامَ حَبْنُهَا لِقُرْبِ الْعَهْدِ بِشَرِبِهَا ؛ إِرَادَةُ لِقَطْعِ الْعَادَةِ فِي التَّمْهِيدِ ذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا ، لَمْ يَكُنْ فِي النَّهْيِ عَنْ تَخْلِيلِهَا حِينَئِذٍ وَالْأَمْرُ بِإِرَاقَتِهَا مَا يَمْنَعُ مِنْ أَكْلِهَا إِذَا تَخَلَّلَتْ ، وَلَمْ يُسَأَلْ عَنْ خَمْرِ تَخَلَّلَتْ فَنَهَى عَنْهَا^(١) . وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ .

مَالِكٌ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أُسْقِي أَبَا عَبِيدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ ، وَأَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ ، وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ ، شَرَابًا مِنْ فَضِيخٍ وَتَمْرٍ . قَالَ : فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ : إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ . فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ : يَا أَنَسُ ، قُمْ إِلَى هَذِهِ الْجَرَارِ فَاكْسِرْهَا . فَقَالَ : فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ^(٢) لَنَا ، فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ^(٣) .

القبس

(١) فِي م : « عَنْ ذَلِكَ » .

(٢) الْمِهْرَاسُ : هُوَ الْحَجَرُ الَّذِي يَهْرَسُ بِهِ الشَّيْءُ وَمَا يَحْتَاجُ إِلَى تَهْرِيسِهِ ، أَيْ : يَدُقُّ . الْاِقْتِضَابُ فِي غَرِيبِ الْمُوطَأِ ٢ / ٩٠ .

(٣) الْمُوطَأُ بِرَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (٧١٦) ، وَبِرَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ بَكِيرٍ (١١٣/١١ - مَخْطُوطٌ) ، =

التمهيد هذا الحديث وما كان مثله يَدْخُلُ في المسندِ عند الجميع .

فأما قوله فيه : شرابًا من فُضِيخ . فقد اختلف في الفُضِيخ ؛ فقال أكثر أهل العلم : الفُضِيخُ نَبِيذُ البُشْرِ . وقال أبو عبيد^(١) : الفُضِيخُ ما اقْتَضَخَ مِنَ البُشْرِ من غير أن تَمَسَّهُ النار . قال : وفيه رُوى عن ابن عمر : ليس بالفُضِيخ ، ولكنّه الفَضُوخُ^(٢) . قال أبو عبيد : فإن كان مع البُشْرِ تمرٌ فهو الخَلِيطَانِ ، وكذلك إن كان زبيبا^(٣) فهو مثله .

قال أبو عمر : في هذا الحديث دليلٌ واضحٌ على أن نَبِيذَ التمرِ إذا أُسْكِرَ خمرٌ ، وهو نصٌّ لا يجوزُ الاعتراضُ عليه ؛ لأنَّ الصحابةَ رَحِمَهُمُ اللهُ هم أهلُ اللسانِ ، وقد عَقَلُوا أَنَّ شَرَابَهُمْ ذلك خمرٌ ، بل لم يكنْ لهم شَرَابٌ ذلك الوقتَ بالمدينةِ غيره .

أخبرني أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ الباجي ، أنَّ أباه أخبره ، قال : أخبرنا محمدُ بنُ فُطَيْسٍ ، قال : أخبرنا يحيى بنُ إبراهيم ، قال : أخبرنا عيسى بنُ دينار ، عن ابنِ القاسم ، عن مالك ، قال : نَزَلَ تحريمُ الخمرِ وما بالمدينةِ خمرٌ من عنبٍ .

= ورواية أبي مصعب (١٨٤٢) . وأخرجه أحمد في الأشربة (١٨٦) ، والبخارى (٥٥٨٢) ، (٧٢٥٣) ، ومسلم (٩/١٩٨٠) ، وأبو عوانة (٧٩٠٥) من طريق مالك به .
(١) غريب الحديث لأبي عبيد ١٧٧/٢ .
(٢) أخرجه أحمد في الأشربة (١٢٣ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ٢٠٠) .
(٣) بعده في غريب الحديث : « وتمرا » .

وروى شعبه، عن مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ^(١)، عن جَابِرٍ، قال: حُرِّمَتِ التمهيد
الخمُرُ يومَ حُرْمَتِ، وما كان شَرَابُ النَّاسِ إِلَّا الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ^(٢).
وقال الْحَكَمِيُّ^(٣):

لَنَا خَمْرٌ وَلَيْسَتْ خَمْرٌ كَرَمٌ وَلَكِنْ مِنْ نَتَاجِ الْبَاسِقَاتِ
كَرَامٌ فِي السَّمَاءِ ذَهَبٌ طَوَلًا وَفَاتٌ ثِمَارُهَا أَيْدِي الْجُنَاةِ
وقد اختلف أهل اللغة في اشتقاق اسمِ الخمرِ على ألفاظٍ قريبةٍ
المعاني، مُتَدَاخِلَةٍ، كُلُّهَا مَوْجُودَةُ الْمَعْنَى فِي الْخَمْرِ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا
سُمِّيَتِ الْخَمْرُ خَمْرًا؛ لِأَنَّهَا تَخْمُرُ الْعَقْلَ، أَيْ: تُغَطِّيهِ وَتَسْتُرُهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ
غَطَّى شَيْئًا، فَقَدْ خَمَرَهُ^(٤)، وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ جَاءَ بِقَدَحٍ
مِنْ لَبَنٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا خَمَّرْتَهُ؟ وَلَوْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ
عَوْدًا»^(٥). وَمِنْ ذَلِكَ خِمَارُ الْمَرْأَةِ، سُمِّيَ خِمَارًا لِأَنَّهُ يُغَطِّي رَأْسَهَا، وَمِنْ
ذَلِكَ الشَّجَرُ الْمُتَنَفِّ، يُقَالُ لَهُ: الْخَمْرُ. لِأَنَّهُ يُغَطِّي مَا تَحْتَهُ وَيُخَمِّرُهُ. وَقَالَ

(١) في م: «دينار». وينظر تهذيب الكمال ٢٧/٢٥٥.
(٢) أخرجه أحمد في الأشربة (٢٨)، وابن عدى ٢١٠٢/٦ من طريق محارب بن دثار به.
(٣) الحكمي هو أبو نواس الحسن بن هانئ، والبيت في ديوانه ص ٢٥٢، وفيه: «وليس بخر
نحل، و: كرائم، و: زهين». بدلاً من: «ليست خمر كرم، و: كرام، و: ذهبن».
(٤ - ٤) ليس في: الأصل.
والحديث أخرجه أحمد ٢١/٣٩ (٢٣٦٠٨)، والدارمي (٢١٧٧)، ومسلم (٢٠١٠)،
وابن خزيمة (١٢٩).

التمهيد آخرون منهم : إنما سُمِّيَتِ الخمرُ خمرًا ؛ لأنها تُرِكَتْ حتى أذْرَكَتْ ، كما يُقالُ : خَمَرَ الرَّأْيُ واختَمَرَ . أى : تُرِكَ حتى تَبَيَّنَ فيه الوجهُ ، ويُقالُ : قد اختَمَرَ العَجِينُ . أى : بَلَغَ إِذْرَاكَه . وقال بعضهم : إنما سُمِّيَتِ الخمرُ خمرًا ؛ لأنها اشْتُقَّتْ مِنَ المخامَرَةِ التى هى المخالطةُ ؛ لأنها تُخالِطُ العقلَ ، وهذا مأخوذٌ مِنْ قولِهِمْ : دَخَلْتُ فى خِمَارِ الناسِ . أى : اختَلَطْتُ بِهِمْ . وهذا الوجهُ يَقْرُبُ مِنَ المعْنَى الأوَّلِ . والثلاثةُ الأوجهُ كُلُّها موجودةٌ فى الخمرِ ؛ لأنها تُرِكَتْ حتى أذْرَكَتِ الغَلِيَانَ وَحَدَّ الإِسْكَارِ ، وهى مُخالِطةٌ للعقلِ ، وَرُبَّمَا غَلَبَتْ عَلَيْهِ وَغَطَّتْهُ . وقد رَوَيْنَا عن عمرَ بنِ الخطَّابِ أَنَّهُ قالَ : الخَمْرُ ما خَمَّرَتْهُ .

حدَّثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ، قالَ : حدَّثنا قاسِمُ بنُ أصْبَغَ ، قالَ : حدَّثنا ابنُ وَضَّاحٍ ، قالَ : حدَّثنا يوسفُ بنُ عَدِيٍّ ، قالَ : حدَّثنا أبو الأَحْوصِ ، عن أبي إِسْحاقَ ، عن أبي بُرْذَةَ ، عن عمرَ ، قالَ : الخمرُ مِنْ خمسةٍ ؛ مِنَ التمرِ ، والزبيبِ ، والعَسَلِ ، والحِنْطَةِ ، والشعيرِ . والخمرُ ما خَمَّرَتْهُ ^(١) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٦٣/٧ عن أبي الأحوص به ، وأخرجه عبد الرزاق (١٧٠٥١) ، وأحمد فى الأشربة (٢٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨) ، والبخارى فى الجعديات (٢٥٤٣) من طريق أبي إسحاق به .

وقد أجمع علماء المسلمين في كُلِّ عصرٍ وبكلِّ مصرٍ ، فيما بلغنا ^{التد} وصَحَّ عندنا ، أَنَّ عَصِيرَ الْعِنَبِ إِذَا رَمَى بِالزَّبْدِ ، وَهَذَا ، وَأَشْكَرَ الْكَثِيرُ مِنْهُ أَوْ الْقَلِيلُ ، أَنَّهُ خَمْرٌ ، وَأَنَّهُ مَا دَامَ عَلَى حَالِهِ تِلْكَ حَرَامٌ ، كَالْمَيْتَةِ ، وَالدِّمِ ، وَلَحْمِ الْخَنزِيرِ ، رَجَسٌ نَجِسٌ كَالْبَوْلِ ، إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ رِبْعَةَ فِي نَقْطِ مِنَ الْخَمْرِ ، شَيْءٌ لَمْ أَرْ لِدُكْرِهِ وَجْهًا ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ إِجْمَاعِهِمْ . وَقَدْ جَاءَ عَنْهُ فِي مِثْلِ رُءُوسِ الْإِبْرِ مِنْ نَقْطِ الْبَوْلِ نَحْوُ ذَلِكَ . وَالَّذِي عَلَيْهِ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ فِي خَمْرِ الْعِنَبِ مَا ذَكَرْتُ لَكَ عَنْهُمْ ، مِنْ تَحْرِيمِ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا ، وَأَنَّهَا عَنْدهُمْ رَجَسٌ كَسَائِرِ النِّجَاسَاتِ ، إِلَّا أَنَّ تَحْرِيمَهَا عَنْدهُمْ لِعِلَّةِ الشَّدَّةِ وَالْإِسْكَارِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ تَحْرِيمُ الْمَيْتَةِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا مِمَّا حُرِّمَ لِدَاتِهِ وَعَيْنِهِ ، وَلِهَذَا مَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَحْلِيلِ الْخَمْرِ وَفِي طِبِيعِهَا عِنْدَ زَوَالِ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ عَنْهَا ، وَسَنَذْكُرُ اخْتِلَافَهُمْ فِي تَحْلِيلِ الْخَمْرِ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَكَخَمْرِ الْعِنَبِ عَنْدهُمْ نَقِيعُ الزَّرْبِيبِ إِذَا غَلَا وَأَشْكَرَ ، قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ فِي التَّحْرِيمِ سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّهُ عَنْدهُمْ مَيْتٌ أَحْيَى .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي سَائِرِ الْأَنْبِذَةِ الْمُسْكِرَةِ ؛ فَقَالَ الْعِرَاقِيُّونَ : إِنَّمَا الْحَرَامُ مِنْهَا الشُّكْرُ ، وَهُوَ فَعْلُ الشَّارِبِ ، وَأَمَّا النَّبِذُ فِي نَفْسِهِ ، فَلَيْسَ بِحَرَامٍ وَلَا نَجِسٍ ؛ لِأَنَّ الْخَمْرَ الْعِنَبُ لَا غَيْرُهُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنِّي أَرَبِّيَ أَغْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف : ٣٦] . يَعْنِي عِنَبًا .

قال أبو عمر : ليس في هذا دليل على أن الخمر ما عُصِرَ من العنب لا غير ؛ لما قدّمنا ذكره من أن الخمر المعروفة عند العرب ما خمر العقل وخامرته ، وذلك اسم جامع للمُسكِر من عصير العنب وغيره .

وقال أهل المدينة ، وسائر أهل الحجاز ، وعامة أهل الحديث وأئمتهم : إن كل مُسكِر خمرٌ ، حُكْمُهُ حُكْمُ خمرِ العنب في التحريم والحد على مَنْ شَرِبَ شيئاً من ذلك كله ، كما هو عند الجميع منهم على شاربِ خمرِ العنب . ومن الحجة لهم أن القرآن قد ورد بتحريم الخمر مطلقاً ، ولم يخص خمرِ العنب من غيرها ، فكل ما وقع عليه اسم خمرٍ من الأشرية فهو داخل في التحريم بظاهر الخطاب ، والدليل على ذلك أن الخمر نزل تحريمها بالمدينة ، وليس بها شيء من خمرِ العنب .

قال أبو عمر : لا خلاف بين علماء المسلمين أن سورة « المائدة » نزلت بتحريم الخمر ، وهي مدنية ، من آخر ما نزل بالمدينة ، وذلك قول الله عز وجل : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ . ثم قال : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ﴾ [المائدة : ٩٠ ، ٩١] . فنهى عنها ، وأمرَ باجتنابها ، كما قال : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج : ٣٠] . ثم زجر وأوعد مَنْ لم يَنْتَهِ أَشَدَّ الوعيد في كتابه ، وعلى لسانِ رسوله ﷺ ، وسمّاها رِجْسًا ،

وقرنها بالميتة والدم ولحم الخنزير ، بقوله : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ تَحْرِيمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] . والرجس النجاسة ، وقال في الخمر : ﴿ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ . فقرنها بلحم الخنزير . وورد التحريم في الميتة والدم و^(١) الخنزير خبرًا ، وفي الخمر نهيًا وزجرًا ، وهو أقوى التحريم وأؤكداه عند العلماء ، وفي إجماع أهل الصلاة^(٢) على هذا التأويل ما يغني عن الإكثار فيه ، وقد مضى في باب إسماعيل بن أبي حكيم ذكر معنى التحريم في اللغة ، وأنه المنع^(٣) ، وكل ما منعت منه فقد حُرِّم عليك ؛ دليل ذلك قول الله عز وجل : ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [القصص: ١٢] . أى : منعه من رضاع غير أمه . وقال الله عز وجل : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢١٩] . وقال تبارك اسمه : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ ﴾ الآية [الأعراف: ٣٣] . فحصل بهاتين الآيتين أيضًا تحريم الخمر نصًا .

قرأت على سعيد بن نصر ، فأقر به ، أن قاسم بن أصبغ حدثهم ، قال :

(١) بعده في م : « لحم » .

(٢) في ق : « البصرة » .

(٣) ينظر ما تقدم في ٢١٨/١٣ ، ٢١٩ .

التمهيد حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ، قال : حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، قال : حدثنا أبو شهاب ، عن الحسن بن عمرو ، عن طلحة بن مضر ، عن ابن عباس ، قال : لما نزل تحريم الخمر مشى أصحاب النبي ﷺ بعضهم إلى بعض وقالوا : حُرِّمَت الخمر ، وجُعِلَتْ عِدْلًا للشُّرْكَ (١) .

قال أبو عمر : يعنى ، والله أعلم ، أنه قرنها وعدلها بالذبح للأنصاب ، وذلك شرك .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكججى ، قال : حدثنا أبو عاصم ، عن عبد الحميد بن جعفر ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عمرو بن الوليد ، عن عبد الله بن عمرو بن العاصى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ كَذَبَ عَلَى متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ، وإنَّ الله ورسوله حرَّما الخمر ، والميسر ، والكوبة ، والغُبُرَاء » (٢) .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال :

(١) أخرجه الطبرانى (١٢٣٩٩) ، والضياء فى المختارة ١٩١/١٠ (١٩٢) من طريق أحمد بن يونس به ، وأخرجه الحاكم ١٤٤/٤ من طريق أبى شهاب به ، وعندهم بزيادة ابن جبير بين طلحة وابن عباس .

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٤١ ، ٤٤٢ .

حدثنا بكر بن حَمَّادٍ ، قال : حدثنا مُسَدَّدٌ ، قال : حدثنا يحيى ، عن شعبة ، التمهيد
قال : حدثني سلمة بن كُهَيْلٍ ، قال : سَمِعْتُ أبا الحَكَمِ ، قال : سألتُ ابنَ
عباسٍ عن نبيذِ الجَرِّ ، فقال : نهى رسولُ اللَّهِ ﷺ عن نبيذِ الجَرِّ والدُّبَاءِ .
وقال ابنُ عباسٍ : مَنْ سَرَّه أن يُحرِّمَ ما حرَّم الله ، فليُحرِّمِ النبيذَ ^(١) .

وذكر يحيى بن سَلَّامٍ ، عن شريكٍ ، عن سِمَاكٍ بنِ حربٍ ، عن
عكرمة ، قال : ما أُحِلَّتِ الغنِمةُ لأحدٍ قبلكم ، ولا حُرِّمَتِ الخمرُ على قومٍ
قبلكم .

ولمَّا اختلفَ العلماءُ فيما تَقَدَّمَ ذِكرُنا له مِنْ مُشْكِرِ الأنْبِذَةِ ، وجب
الرُّجوعُ عندَ تَنَازُعِهِمْ في ذلك إلى ما وَرَدَ به الكِتَابُ ، أو قامَ دَلِيلُهُ مِنْهُ ، أو
ثَبَّتَ به سُنَّةُ عن النَبِيِّ ﷺ ، وقد ذِكرُنا ما يُوجِبُهُ إطلاَقُ اسمِ الخمرِ ، وما
يَعْرِفُهُ أَهْلُ اللِّسانِ مِنْ اشتقاقِها . وأمَّا السُّنَّةُ ، فالآثارُ الثابتةُ كُلُّها في هذا
البابِ تَقْضِي على صِحَّةِ قولِ أَهْلِ الحِجَازِ . وقد رَوَى أَهْلُ العِراقِ فيما
ذَهَبُوا إليه آثارًا لا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْها عندَ أَهْلِ العِلْمِ بالحديثِ ، وقد أَكْثَرَ
النَّاسُ في تعليلِ تلكَ الأحاديثِ ، وفي الاستظهارِ بتكريرِ الآثارِ في تَحْرِيمِ

(١) أخرجه أحمد ٣١٦/١ ، ٤٧٠/٣ (١٨٥ ، ٢٠٢٨) ، وابن الجوزي في التحقيق (١٩٩٣)
من طريق يحيى بن سعيد به ، وأخرجه الطيالسي (٢٨٦٧) ، وأحمد ٢٤٦/٥ (٣١٥٧) ،
والنسائي (٥٧٠٤) من طريق شعبة به ، وأخرجه أحمد ٣٦٩/١ (٢٦٠) من طريق سلمة بن
كُهَيْلٍ به ، وعند النسائي ذكر الموقف فقط .

التمهيد المسكير ، ونحن نذكر منها في هذا الباب ما يُغنى ويكفي عن التطويل .
وقد مضى في هذا الباب عن عمر رضي الله عنه أن الخمر من خمسة أشياء ، وحشبتك به عالمًا باللسان والشرع . وروى يحيى بن أبي كثير ، عن أبي كثير الغبري السخيمي ، واسمه يزيد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال ^(١) : « الخمر من هاتين الشجرتين ؛ النخلة والعنب » ^(٢) . وفي هذا ما يبين لك أن الخمر من غير العنب ، رواه عن يحيى جماعة من أصحابه . وقد جاء عن النبي ﷺ وعن عمر بن الخطاب أيضًا في تأويل الخمر حديثان مبينان موضع الصواب فيما اختلف فيه ، هما جميعًا عند الشعبي ؛ أحدهما عن النعمان بن بشير ، عن النبي ﷺ ، والآخر عن ابن عمر ، عن عمر قوله .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : أخبرنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا الحسن بن علي ، قال : حدثنا يحيى بن آدم ، قال : حدثنا إسرائيل ، عن إبراهيم بن مهاجر ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن من العنب خمرًا ،

(١) بعده في ق : « إن » .

(٢) أخرجه أحمد ١٣ / ١٧٥ ، ١٥ / ١٦٩ (٧٧٥٣ ، ٩٢٩٤) ، ومسلم (١٣ / ١٩٨٥) ، وأبو داود (٣٦٧٨) ، والنسائي (٥٥٨٩) من طريق يحيى بن أبي كثير به ، وأخرجه أحمد ١٥ / ١٧٠ (٩٢٩٧) ، ومسلم (١٥ / ١٩٨٥) ، وابن ماجه (٣٣٧٨) ، والترمذي (١٨٧٥) ، والنسائي (٥٥٨٨) من طريق أبي كثير به .

الموطأ

وإنَّ من العسل خمراً ، وإنَّ من البُرِّ خمراً ، وإنَّ من الشعير خمراً ، وإنَّ من التمهيـد
التمر خمراً^(١) .

قال أبو داود : وحَدَّثَنَا مالِكُ بْنُ^(٢) عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمِسْمَعِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا
مُعْتَمِرٌ ، قال : قرأتُ على الفُضَيْلِ ، عن أَبِي حَرِيْزٍ^(٣) ، أنَّ عَامِراً أَخْبَرَهُ ، أنَّ
النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ قال : سَمِعْتُ رَسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ : « إِنَّ الْخَمْرَ مِنْ
العَصِيرِ ، والزَّيْبِ ، والتمرِ ، والحِنْطَةِ ، والشَّعِيرِ ، والذَّرَّةِ ، وإنِّي أَنُهَاكُم
عن كُلِّ مُشْكِرٍ »^(٤) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مِرْوَانَ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ
سُلَيْمَانَ الْبَغْدَادِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، قال : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ
التَّيْمِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ ، عن ابْنِ عَمْرٍو ، قال : سَمِعْتُ عَمْرًا يَخْطُبُ
على مِنبَرِ الْمَدِينَةِ ، قال : يا أَيُّهَا النَّاسُ ، أَلَا إِنَّهُ قد نَزَلَ تَحْرِيْمُ الْخَمْرِ يَوْمَ

القبس

(١) أبو داود (٣٦٧٦) . وأخرجه الترمذی (١٨٧٣) عن الحسن بن علي به ، وأخرجه
الدارقطني ٢٥٣/٤ ، والبيهقي ٢٨٩/٨ من طريق يحيى بن آدم به ، وأخرجه أحمد ٢٩٣/٣٠
(١٨٣٥٠) ، والترمذی (١٨٧٢) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢١٣/٤ من طريق إسرائيل به .
(٢) في م : « عن » . وينظر تهذيب الكمال ١٥٠ / ٢٧ .

(٣) في ق : « حازم » ، وفي م : « جرير » . وينظر تهذيب الكمال ٤٢٠ / ١٤ .

(٤) أخرجه البيهقي ٢٨٩/٨ من طريق محمد بن بكر به . وهو عند أبي داود (٣٦٧٧) . وأخرجه ابن
حبان (٥٣٩٨) من طريق معتمر به ، وأخرجه الدارقطني ٢٥٢/٤ من طريق فضيل به .

التمهيد نزل ، وهى من خمسة ؛ من العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ،
والشعير . والخمر ما خامر العقل^(١) .

وهذا أثبت ما يكون فى معنى الخمر ، يخطب به عمر بالمدينة على
المنبر بمحضر جماعة الصحابة ، وهم أهل اللسان ، ولم يفهموا من الخمر
إلا المعنى الذى ذكرنا . وبالله توفيقنا .

وحدثنا عبد الرحمن بن مروان ، قال : حدثنا أحمد بن عمرو ، قال :
حدثنا البغوي ، قال : حدثنا أحمد بن حنبل وجدي أحمد بن منيع ، قالا :
حدثنا عبد الله بن إدريس ، قال : سمعت المختار بن قلفل ، قال : قال
أنس : الخمر من العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير ، والذرة ،
فما خمرت من ذلك فهو الخمر^(٢) .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف ، قال : حدثنا محمد بن يحيى بن
عبد العزيز ، قال : حدثنا أحمد بن خالد ، قال : حدثنا علي بن عبد العزيز ،
قال : حدثنا حجاج ، قال : حدثنا حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن

(١) أحمد فى الأشربة (١٨٥) . وأخرجه النسائي (٥٥٩٤) من طريق ابن علية به ، وأخرجه
البخارى (٥٥٨١) ، ومسلم (٣٠٣٢) ، والترمذى (١٨٧٤) ، والنسائي (٥٥٩٥) من طريق
أبى حيان به .

(٢) أحمد فى الأشربة (١٩٠ ، ١٩١) مطولا . وأخرجه أحمد ١٤٩/١٩ (١٢٠٩٩) ، وأبو
يعلى (٣٩٦٦) من طريق ابن إدريس به .

صَفْوَانُ بْنُ مُخَرِّزٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ يَخْطُبُ فَقَالَ : خَمْرُ الْمَدِينَةِ مِنَ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ ، وَخَمْرُ أَهْلِ فَارِسَ مِنَ الْعِنَبِ ، وَخَمْرُ أَهْلِ الْيَمَنِ^(١) الْبِتُّعُ ؛ وَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ ، وَخَمْرُ الْحَبَشِ الشُّكْرُكَةُ ؛ مِنَ الذُّرَّةِ^(٢) .

وَتَبَّتْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ » . وَقَوْلُهُ : « كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ ، وَمَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ » . وَأَصَحُّ شَيْءٍ فِي ذَلِكَ وَأَثْبَتُهُ ، وَأَشَدُّ اسْتِقَامَةً فِي الْإِسْنَادِ ، حَدِيثُ مَالِكٍ^(٣) وَغَيْرِهِ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْبِتُّعِ ، فَقَالَ : « كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ » . وَالْبِتُّعُ شَرَابُ الْعَسَلِ ، لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ الْمَحْرَمَةَ قَدْ تَكُونُ مِنَ غَيْرِ الْعِنَبِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ صَحِيحٌ ثَابِتٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْأُمَوِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ،

(١) بعده في م : « من » .

(٢) أخرجه أحمد في الأشربة (٢٢٥) ، والبيهقي ٢٩٥/٨ من طريق حماد بن سلمة به .

(٣) تقدم في الموطأ (١٦٣٧) .

التمهيد عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»^(١).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر التمار، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا سليمان بن داود ومحمد بن عيسى في آخرين، قالوا: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام، ومن مات وهو يشرب الخمر في الدنيا، لم يشربها في الآخرة»^(٢).

حدثنا عبد الرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن سليمان البغدادي، قال: حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا ابن جريج، قال: أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»^(٣).

(١) النسائي (٥٥٩٨)، وفي الكبرى (٥٠٩٢). وأخرجه أبو عوانة (٧٩٦٤) من طريق ابن المبارك به.

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٣٨.

(٣) أخرجه أحمد ٤٤٥/٨ (٤٨٣٠). وأخرجه مسلم (٧٤/٢٠٠٣)، وأبو عوانة (٧٩٥٧)، والبيهقي ٢٩٣/٨ من طريق روح بن عبادة به.

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ التَّمِيمِ الْقَاسِمِ بْنِ شُعْبَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ مُشْكِرٍ حَرَامٌ ، وَكُلُّ مُشْكِرٍ خَمْرٌ » . قَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ : قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ^(١) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَكَذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو حَازِمٍ بْنُ دِينَارٍ ^(٢) ، وَلَيْثٌ ^(٣) ، وَأَبُو مَعْشَرٍ ^(٤) ، وَإِبْرَاهِيمُ الصَّائِغُ ، وَالْأَجْلَحُ ^(٥) ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ قَيْسٍ ^(٦) ، وَأَبُو الزِّنَادِ ^(٧) ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ ^(٨) ،

- (١) النسائي (٥٥٩٩) ، وفي الكبرى (٥٠٩٣) . وأخرجه أحمد ٢٤/١٠ (٥٧٣١) ، والنسائي (٥٦٠٠) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢١٦/٤ من طريق حماد به ، وأخرجه النسائي (٥٦٠١) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢١٦/٤ ، والدارقطني ٢٤٨/٤ من طريق أيوب به .
- (٢) أخرجه ابن عدي ١٠٦٨/٣ من طريق أبي حازم به ، وأخرجه ابن ماجه (٣٣٩٢) ، وابن أبي حاتم في العلل ٣٠/٢ ، ٣١ من طريق أبي حازم ، عن ابن عمر بدون ذكر نافع .
- (٣) أخرجه الدارقطني ٢٤٩/٢ من طريق ليث به .
- (٤) أخرجه أحمد في الأشربة (٧٥) ، وأبو يعلى (٥٨١٦) من طريق أبي معشر به .
- (٥) أخرجه الدارقطني ٢٤٩/٢ ، وأبو نعيم في أخبار أصبهان ١٧٢/١ من طريق إبراهيم الصائغ والأجلح به .
- (٦) أخرجه الطبراني في الصغير ١٩٨/١ ، ٥٥/٢ من طريق عبد الواحد بن قيس به .
- (٧) أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم المسكر (١٨) ، وابن عدي ٢٢٥٤/٦ من طريق أبي الزناد عن ابن عمر . وينظر علل ابن أبي حاتم ٢٧/٢ .
- (٨) تقدم تخريجه ص ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

التمهيد وعبيدُ الله بنُ عمرَ العُمَرِيُّ، كُلُّهُم عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ، عن النبي ﷺ مَرْفُوعًا. كما رَوَاهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وموسى بنُ عُقْبَةَ، وكان عُبيدُ الله بنُ عمرَ رُبَّمَا وَقَفَهُ، ^(١) «وَرُبَّمَا رَفَعَهُ»، وكان يقولُ أحيانًا: لا أَعْلَمُهُ إِلَّا عن النبي ﷺ ^(٢). وَرَوَاهُ مالِكٌ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ مَوْقُوفًا ^(٣). والحديثُ ثابتٌ مَرْفُوعٌ، لا يَضُرُّهُ تَقْصِيرُ مَنْ قَصَرَ فِي رَفْعِهِ؛ لرفعِ الحُفَاطِ الأَثْبَاتِ لَهُ، ولإجتماعِ الجماعةِ مِنْ رِوَاةِ نافعٍ على رَفْعِهِ؛ منهم أَيُّوبُ، وموسى، وسائِرُ مَنْ ذَكَرْنَا. وَمِمَّا يَدُلُّ على صِحَّةِ رَفْعِهِ رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو لَهُ، عن أَبِي سَلَمَةَ، عن ابنِ عمرَ، عن النبي ﷺ مَرْفُوعًا ^(٤)، وكذلك رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ^(٥)،

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) أخرجه أحمد ٢٦٩/٨ (٤٦٤٥)، ومسلم (٧٥/٢٠٠٣)، وابن الجارود (٨٥٧)، وأبو عوانة (٧٩٥٨)، والدارقطني ٢٤٩/٤، والبيهقي ٢٩٣/٨ من طريق عبيد الله العمرى به بلفظ: «لا أعلمه إلا مرفوعا»، وأخرجه الطرسوسي في مسند ابن عمر (٤٢)، وأبو عوانة (٧٩٥٩، ٧٩٦٠)، وابن حبان (٥٣٥٤)، والطبراني في الصغير ١/٥٤، والدارقطني ٢٤٩/٤، والبيهقي في الشعب (٥٥٧٨) من طريق عبيد الله به مرفوعا بدون شك .

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٣٧، وهو من زيادات المصنف على موطأ يحيى .

(٤) أخرجه أحمد ٢٦٨/٨ (٤٦٤٤)، والترمذي (١٨٦٤)، وابن ماجه (٣٣٩٠)، والنسائي (٥٦٠٣، ٥٧١٧) من طريق محمد بن عمرو به .

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم المسكر (١٨)، وابن عدى ٢٢٥٤/٦ من طريق زيد بن أسلم

به .

وعبدُ الله بنُ دينارٍ^(١) ، عن ابنِ عمرَ مرفوعًا ، وكذلك رواه جماعةُ التمهيد
عن سالمٍ ، عن ابنِ عمرَ مرفوعًا^(٢) . فكيف يحلُّ لأحدٍ أن يتأوَّلَ في
الأنبياءِ المسكِرةَ أنَّها حلالٌ ، والنبىُّ عليه السلامُ قد بيَّن أنَّ كلَّ
مُسكِرٍ خمرٌ ، وكلُّ خمرٍ حرامٌ ؟ نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذلانِ ، وَمِنَ سلوكِ
سبيلِ الضلالِ .

وأخبرنا عبدُ الله بنُ محمدٍ ، قال : أخبرنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدثنا
سليمانُ بنُ الأشعثِ ، قال : حدثنا قُتَيْبَةُ بنُ سعيدٍ ، قال : حدثنا إسماعيلُ ،
يعنى ابنَ جعفرٍ ، عن داودَ بنِ بكرٍ بنِ أبي الفُراتِ ، عن محمدٍ بنِ
المنكدرِ ، عن جابرٍ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « ما أشكرُ كثيره فقليله
حرامٌ »^(٣) .

وأخبرنا عبدُ الله بنُ محمدٍ ، قال : حدثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال :

(١) أخرجه ابن عدى ١٨٧٠/٥ من طريق عبد الله بن دينار به .

(٢) أخرجه أحمد ٤٦٤/٩ (٥٦٤٨) ، وابن ماجه (٣٣٨٧) ، والنسائى (٥٧١٦) من طريق سالم به .

(٣) أبو داود (٣٦٨١) . وأخرجه الترمذى (١٨٦٥) عن قتيبة به ، وأخرجه أحمد ٥١/٢٣
(١٤٧٠٣) ، والترمذى (١٨٦٥) ، والطحاوى فى شرح المعانى ٢١٧/٤ ، والبغوى فى شرح السنة
(٣٠١٠) من طريق إسماعيل بن جعفر به ، وأخرجه ابن ماجه (٣٣٩٣) ، وابن الجارود (٨٦٠) ،
وابن حبان (٥٣٨٢) من طريق داود بن بكر به .

التمهيد حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن رافع النيسابوري، قال: حدثنا إبراهيم بن عمر^(١) الصنعاني، قال: سمعت النعمان، يعني ابن عبيد^(٢) الصنعاني، يقول: عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «كلُّ مُخَمَّرٍ خمرٌ، وكلُّ مسكرٍ حرامٌ». وذكر تمام الحديث^(٣).

وهذه كلها نصوص في موضع الخلاف لمن أراد الله في المسكر أن يهديه ويشرح صدره. والآثار في تحريم ما أشكر كثيره كثيرة جدًا يطول الكتاب بذكرها، وقد ذكرها جماعة من العلماء؛ منهم ابن المبارك وغيره، وقال أحمد بن شعيب في «كتابه»: «إنَّ أوَّلَ مَنْ أَحَلَّ المسكر من الأنبياء إبراهيم النخعي». وهذه زلة من عالم، وقد حذرنا من زلة العالم، ولا حجة في قول أحد مع السنة.

وقد زعمت طائفة أن أبا جعفر الطحاوي، وكان إمام أهل زمانه، ذهب إلى إباحة الشرب من المسكر ما لم يُسكِرْ، وهذا لو صح عنه، لم يُحتج به على من ذكرنا قولهم من الأئمة المتبعين في تحريم المسكر ما

(١) في ق: «عمرو». وينظر تهذيب الكمال ١٥٩/٢.

(٢) في النسخ: «المنذر» وأثبتها ناشر سنن أبي داود: «بشير». والنعمان هو ابن أبي شيبة، واسم أبي شيبة عبيد. وينظر تهذيب الكمال ٤٥٠/٢٩، وتحفة الأشراف (٥٧٥٨).

(٣) أبو داود (٣٦٨٠) - ومن طريقه البيهقي ٢٨٨/٨. وينظر علل ابن أبي حاتم ٣٦/٢.

ثَبَّتَ مِنَ السَّنَةِ ، وَأَنَا أَذْكُرُ مَا حَكَاهُ الطَّحَاوِيُّ لِيَتَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَمَا ظَنُّوا . قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ فِي « الْاِخْتِلَافِ » : اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ أَنَّ عَصِيرَ الْعِنَبِ إِذَا اشْتَدَّ وَغَلَى ، وَقَذَفَ بِالزَّبْدِ ، فَهُوَ خَمْرٌ ، وَمُسْتَحْلُهُ كَافِرٌ ، وَاخْتَلَفُوا فِي نَقِيعِ التَّمْرِ إِذَا غَلَى وَأُسْكِرَ . قَالَ : فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَدِيثَ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : « الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ ؛ النَّخْلَةِ وَالْعِنَبِ » ^(١) . غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ عِنْدَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَبِلُوا الْحَدِيثَ لَأَكْفَرُوا ^(٢) مُسْتَحْلٌ نَقِيعِ التَّمْرِ ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْخَمْرِ الْمَحْرَمَةِ غَيْرُ عَصِيرِ الْعِنَبِ الَّذِي قَدْ اشْتَدَّ وَبَلَغَ أَنْ يُسْكِرَ . قَالَ : ثُمَّ لَا تَخْلُو الْخَمْرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ التَّحْرِيمُ مُعَلَّقًا بِهَا فَقَطْ ، غَيْرَ مَقِيسٍ عَلَيْهَا غَيْرُهَا أَوْ يَجِبُ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا ، فَوَجَدْنَاهُمْ جَمِيعًا قَدَ قَاسُوا عَلَيْهَا نَقِيعَ التَّمْرِ إِذَا غَلَى وَأُسْكِرَ كَثِيرُهُ ، وَكَذَلِكَ نَقِيعُ الزَّيْبِ . قَالَ : فَوَجَبَ قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ أَنْ يُحَرَّمَ كُلُّ مَا أُسْكِرَ مِنَ الْأَشْرِبَةِ ^(٣) . قَالَ : وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » ، وَاسْتُغْنِيَ عَنْ ذِكْرِ سَنَدِهِ ؛ لِقَبُولِ الْجَمِيعِ لَهُ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي تَأْوِيلِهِ ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَرَادَ بِهِ مَا يَقَعُ الشُّكْرُ عِنْدَهُ ، كَمَا لَا يُسَمَّى قَاتِلًا إِلَّا مَعَ وُجُودِ الْقَتْلِ . وَقَالَ

(١) تقدم تخريجه ص ٤٧٤ .

(٢) في ق ، م : « لكفروا » .

(٣) في ق : « الأنبذة » .

التمهيد آخرون : أراد به جنس ما يُشكر . قال : وقد روى أبو عَوْنِ الثَّقَفِيُّ ، عن عبد الله بن شَدَّادٍ ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، قال : حُرِّمَتِ الْخَمْرُ بَعِينِهَا ؛ الْقَلِيلُ مِنْهَا وَالكَثِيرُ ، وَالشُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ ^(١) . قال : ففي ^(٢) هذا الحديث أن غير الخمر لم يُحرَّم عَيْنُهُ كما حُرِّمَتِ الْخَمْرُ بَعِينِهَا . هذا آخرُ قولِهِ ، وفيما مضى كفاية . والحمدُ لله .

أخبرنا عبد الرحمن بن مروان ، قال : أخبرنا أحمد بن عمرو بن سليمان ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد البَغَوِيُّ ، قال : حدثنا أحمد بن حنبل ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن أبي عَدِيٍّ ، جميعاً عن حميد ، عن أنس ، قال : كنتُ في بيتِ أبي طلحةَ وعندهُ أبيُّ بن كعبٍ ، وأبو عُبَيْدَةَ بنُ الجراحِ ، وشَهِيلُ ابنُ يَظْضَاءَ ، وأنا أسقيهم شَرَاباً ، حتى إذا أخذَ فيهم ، إذا رجلٌ من المسلمين يُنادي : أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ . فوالله ما انتظروا حتى يَعْلَمُوا أو يسألوا عن ذلك . قال : فقالوا : يا أنس ، أَكْفَيْ ما في إنائك . قال : فكفأته . قال : فما عادُوا فيها حتى لقوا الله ، وشربهم يومئذٍ خَلِيطُ البُسْرِ والتمر ^(٣) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٥/٨ ، والنسائي في الكبرى (٥١٩٥ ، ٦٧٧٨ ، ٦٧٨٠) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢١٤/٤ ، والبيهقي ٢٩٧/٨ من طريق أبي عون به .
(٢) في الأصل ، م : « في » .
(٣) أحمد في الأشربة (١٣٦ ، ١٥٤) ، وفي المسند ٢٣٤/٢٠ (١٢٨٦٩) . وأخرجه =

قال أبو عمر: هذا يُبين لك أنَّ الفَضِيخَ المذكورَ في حديثِ إسحاقَ، التمهيد
عن أنسٍ، أنَّه خَلِيطُ البُشَيْرِ والتميرِ، وهذا على نحوِ ما فَسَّرَه أهلُ اللغةِ^(١).
واللهُ أعلمُ.

وقد روى هذا الحديثَ عن أنسٍ جماعةٌ يطولُ ذِكْرُهُمْ؛ منهم
سليمانُ التَّيْمِيُّ^(٢)، وقتادةُ^(٣)، وعبدُ العزيزِ بنُ صُهَيْبٍ^(٤)، والمختارُ بنُ
قُلْقُلٍ^(٥)، وثابتُ البُنَّانِيُّ^(٦)، وأبو التَّيَّاحِ، وأبو بكرِ بنُ أنسٍ^(٧)، وخالدُ
ابنُ الفِزْرِ^(٨)، لم يذكُرْ واحدٌ منهم كَثَرَ الجِراحِ، إلَّا إسحاقُ بنُ

القبس

= ابن أبي شيبة ٥٤١/٧، ٥٤٢، وأبو عوانة (٧٩١٣)، وابن حبان (٥٣٦١، ٥٣٦٣) من
طريق حميد به.

(١) في ق: «الفقه».

(٢) أخرجه أحمد ٢٤٤/٢٠ (١٢٨٨٨)، والبخارى (٥٥٨٣، ٥٦٢٢)، ومسلم (٦/١٩٨٠) من
طريق سليمان التيمي وأبي بكر بن أنس به.

(٣) أخرجه أحمد في الأشربة (١٨١)، والبخارى (٥٦٠٠)، ومسلم (٧/١٩٨٠)، والنسائي
(٥٥٥٧) من طريق قتادة به.

(٤) أخرجه البخارى (٤٦١٧)، ومسلم (٤/١٩٨٠) من طريق عبد العزيز بن صهيب به.

(٥) أخرجه أحمد في الأشربة (١٨٢) من طريق المختار به.

(٦) أخرجه أحمد ٧٨/٢١ (١٣٣٧٦)، والبخارى (٢٤٦٤، ٤٦٢٠)، ومسلم (٣/١٩٨٠)، وأبو
داود (٣٦٧٣) من طريق ثابت به.

(٧) في ق: «العزيز». وينظر تهذيب الكمال ١٥٠/٨.

والحديث أخرجه أحمد ٣٦/٢٠ (١٢٥٧٥)، وأبو يعلى (٤٠٤٧، ٤٠٤٨)، والبيهقى ٣٠٧/٨ من
طريق خالد بن الفزري به.

التمهيد عبد الله بن أبي طلحة وحده، وإنما في حديثهم أنه أكفأها^(١)، ولا بأس بالاستمتاع بظُرُوفِ الخمر بعد تطهيرها وغسلها بالماء وتنظيفها، إلا أن الزقاق التي قد بالغتها الخمر وداخلتها، إن عُرف أن الغسل لا يبلغ منها مبلغ التطهير لها، لم يُتَفَعَّ بشيء منها.

وفي هذا الحديث أيضًا قبول خبر الواحد؛ لأنهم قبلوا خبر المخبر لهم، وهو رجل من المسلمين، ولا شك أنهم قد عرفوه، ولذلك قبلوا خبره، وعملوا به، وأراقوا شرابهم، وقد كان ملكًا لهم قبل التحريم.

وفيه أن المحرم لا يحل ملكه، وأن الخمر لا يستقر عليها ملك مسلم بحال. وفيه أنها كانت مباحة معفوًا عنها حتى نزل تحريمها، قال سعيد ابن جبير رحمه الله: كان الناس على أمر جاهليتهم حتى يؤمروا أو ينهوا^(٢). وقد كانت الشدة والإسكار موجودين في الخمر قبل تحريمها، ولم يكن ذلك بموجب لتحريمها؛ لأن العلة في التحريم ما يقرع السمع من الكتاب والسنة، وإنما كانت الشدة وصفًا من أوصاف الخمر، فلمَّا ورد الشرع بتحريم المسكر، صار الإسكار والشدة فيها علمًا للتحريم، بدليل الاعتبار في ذلك. وهذا موضع تنازع فيه من نفى القياس ومن أثبته،

(١) في الأصل، م: «كفأها».

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٥٣.

التمهيد

والكلام فيه يطول .

وفى هذا الحديث أيضًا ما كان القوم عليه من البدار إلى ^(١) الطاعة ،
والانتهاء عما نهوا عنه .

وفيه حجة لمن قال : إنَّ الخمر لا تُخلَّل ؛ لأنَّه لو جاز تخليلها
والانْتِفَاعُ بها ، لكان فى إراقَتِها إضاعةُ المالِ ، وقد نُهى عن إضاعةِ
المالِ ^(٢) ، ولا يقول أحدٌ فيمن أراقَ خمرًا لمسلم : إنَّه أثْلَفَ له مالا . وقد
أراقَ عثمانُ بنُ أبى العاصي خمرًا ليتيم ، وأريقَتْ بينَ يدَي رسولِ الله
ﷺ . ومن حديثِ أنسٍ ، أنَّ أبا طلحةَ سألَ النَّبِيَّ ﷺ عن أَيْتَامٍ وَرِثُوا
خمرًا ، يَجْعَلُهُ خَلًّا ؟ فَكَّرَهُ ^(٣) .

وروى سفيانُ الثوريُّ ، عن السُّدِّيِّ ، عن ^(٤) أبي هُبَيْرَةَ ^(٤) ، واسمُه
يحيى بنُ عَبَّادٍ ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ، قال : جاء رجلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ فى
حَجْرِهِ يَتِيمٌ ، وكانَ عنده خمرٌ له حينَ حرِّمَتِ الخمرُ ، فقال : يا رسولَ
اللهِ ، نَصْنَعُهَا خَلًّا ؟ قال : « لا » ^(٥) .

(١) فى ق : « و » .

(٢) سيأتى فى الموطأ (١٩٣٢) .

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٥٩ ، ٤٦٠ .

(٤ - ٤) فى ق : « هنيذة » .

(٥) تقدم تخريجه ص ٤٦٠ .

التمهيد وروى مجالد بن سعيد ، عن أبي الوداك جبر بن نوف ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : كان عندي خمر لأيتام ، فلما نزل تحريم الخمر أمرنا رسول الله ﷺ أن نُهْرِيقَهَا^(١) .

وسند كثر آثار هذا الباب بأسانيدها في باب زيد بن أسلم ، عن ابن وعلّة من هذا الكتاب^(٢) .

فبهذا احتج من كره تخليل الخمر ولم يُيخ أكلها إذا تخللت . وقالوا : لو جاز تخليلها لم يأمر رسول الله عليه السلام بإراقته ، وقد استؤذن في تخليلها فقال : « لا » . ونهى عن ذلك . ذهب إلى هذا طائفة من العلماء من أهل الحديث والرأي ، وإليه مال شحنون بن سعيد . وقال آخرون : لا بأس بتخليل الخمر ، ولا بأس بأكل ما تخلل منها بمعالجة آدمي وبغير معالجة على كل حال . وهو قول الثوري ، والأوزاعي ، والليث بن سعيد ، والكوفيّين . ومن حجة هؤلاء إجماع العلماء على أن العصير من العنب قبل أن يُسكر حلال ، فإذا صار مُسكرًا حُرّم ؛ لعلّة ما حدث فيه من الشدّة والإسكار ، فإذا زال ذلك عادت الإباحة ، وزال التحريم ، وسواء تخللت من ذاتها ، أو تخللت بمعالجة آدمي ، لا فرق بين شيء من ذلك إذا ذهب

(١) تقدم تخريجه ص ٤٦٠ ، ٤٦١ .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٤٥٩ - ٤٦٢ .

منها حال الإشكار .

وأجاز أبو حنيفة وأصحابه مع تَخْلِيلِهَا أَنْ يُصْنَعَ مِنَ الْخَمْرِ الْمُرِّي^(١) وغيره ، وبأى وجه أُفْسِدَتْ وزالت علّة الشكر منها طابث عندهم ، وطهرت . وأما غيرهم ممن ذكرنا عنهم إجازة تَخْلِيلِ الْخَمْرِ ، فإنهم لا يُجِيزُونَ منها غير الخل على أصلها . ولم يَخْتَلَفْ قول مالك وأصحابه أَنَّ الْخَمْرَ إِذَا تَخَلَّلَتْ بذاتها ، أَنَّ أَكْلَ ذَلِكَ الْخَلِّ حَلَالٌ . واختلف قوله فى تَخْلِيلِهَا ؛ فكرهه مرة ، وأجازه أخرى ، والأشهر عنه كراهية ذلك . وتخصيل مذهبِه أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُمَسِكَ خَمْرًا وَلَا مُشْكِرًا لِيَتَخَلَّلَ ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُخَلَّلَهَا ، فَإِنْ فَعَلَ أَكَلَهَا ، وكرة له فعل ذلك . وقد روى عن عمر بن الخطاب ، وقبيصة ، وابن شهاب ، وربيعة ، كراهية تَخْلِيلِ الْخَمْرِ ، وإجازة أَكْلِهَا إِذَا تَخَلَّلَتْ بذاتها . وهو أحد قولي الشافعى ، وهو تخصيل مذهبِه عند أكثر أصحابه ، وعلى هذا أكثر العلماء ؛ لأنه يَجْتَمِعُ على هذا القول مذهب من أجاز تَخْلِيلَهَا بكل وجه ، ومذهب من أباحها إِذَا تَخَلَّلَتْ مِنْ ذَاتِهَا . وقد روى عن ابن عمر جواز تَخْلِيلِ الْخَمْرِ مِنْ وَجْهِ فِيهِ لَيْنٌ . والصحيح عنه إجازة أَكْلِهَا إِذَا صَارَتْ خَلًّا .

ذكر ابن أبي شيبة^(٢) ، عن وكيع ، عن عبد الله بن نافع ، عن أبيه ، عن

(١) فى م : « المرى » .

(٢) ابن أبى شيبة ١٣/٨ .

التمهيد ابن عمر، أنه كان لا يرى بأساً أن يأكل ممّا كان خمراً فصار خلّاً .

قال^(١) : وأخبرنا^(٢) حميد بن عبد الرحمن^(٣) ، عن أبيه ، عن مسرّبيل العبديّ ، عن أمّه ، قالت : سألت عائشة عن خلّ الخمر ، قالت : لا بأس به ، هو إدام .

وروى عن عليّ رضي الله عنه أنه كان يضطبع في خلّ خمر^(٤) . وهذا يحتمل أن يكون أراد خلّ عنّب .

وذكر ابن أبي شيبة^(٥) ، قال : حدثنا أزهر ، عن ابن عون ، عن محمد بن سيرين ، أنه كان يكره أن يقول : خلّ خمر . وكان يقول : خلّ عنّب . وكان يضطبع فيه .

وقال رسول الله ﷺ : « نِعَمَ الإدامُ الخَلُّ »^(٥) . وهذا على عمومِهِ .

قال أبو عمر : أعدلُ شيءٍ في هذا الباب ما روى عن عمر رضي الله

(١) ابن أبي شيبة ١٣/٨ .

(٢ - ٢) في النسخ : « عبد الرحمن بن مهدي » . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ٣٧٥/٧ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧١٠٧ ، ١٧١٠٨) ، وابن أبي شيبة ١٣/٨ ، والبيهقي ٣٨/٦ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٣/٨ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٤٥٧ .

أخبرنا عبد الوارث ، حدثنا قاسم ، حدثنا ابن وضاح ، حدثنا
سحنون ، أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني ابن أبي ذئب ، عن ابن شهاب ،
عن القاسم بن محمد ، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب ، عن عمر بن
الخطاب ، أنه قال : لا يؤكل خل من خمر أفسدت ، حتى يبدأ
الله إفسادها ، فعند ذلك يطيب الخل . قال : ولا بأس على امرئ أن يتتاع
خلًا وجده مع أهل الكتاب ، ما لم يعلم أنهم تعمّدوا إفسادها بعدما عادت
خمرًا^(١) .

قال ابن وهب : وأخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أنه كان يقول : لا
خير في خل من خمر أفسدت ، حتى يكون الله يفسدّها ، عند ذلك يطيب
الخل^(٢) .

قال ابن وضاح : ورأيت سحنونًا يذهب إلى أن الخمر إذا خللت لم
يؤكل خلّها ، تعمّد ذلك أو لم تعمّد .

قال أبو عمر : ليس في النهي عن تخليلها والأمر بإراقته ما يمنع من

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧١١١ ، ١٧١١٢) ، وابن أبي شيبة ١٤/٨ من طريق ابن أبي ذئب
به ، وسقط ذكر عمر من ابن أبي شيبة .

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٦٤ .

١٦٤٢ - مالك ، عن داود بن الحصين ، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ ، أنه أخبره عن محمود بن لبيد الأنصاري ، أن عمر بن

التمهيد أكلها إذا تخللت من ذاتها ؛ لأنه يَحْتَمِلُ أن يكون ذلك كان عند نزول تحريمها ، لئلا يُستدام حبسها ، لقرب العهد بشربها ، إرادة قطع العادة ، ولم يُسأل عن خمر تخللت فنهي عنها .

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : كان مالك بن أنس يقول بقول عمر بن الخطاب : لا يُؤْكَلُ خَلٌّ مِنْ خَمْرٍ أُفْسِدَتْ ، حتى يكون الله هو الذي بدأ إفسادها . قال محمد : وبه أقول . قال : ثم رجع مالك ، فقال : إن فعل ذلك جاز أكلها ، على تكره منه . قال : وقول عمر أحب إلي .

قال أبو عمر : قد ذكرنا قول من زعم أن العلة في تحريمها الشدة ، فإذا زالت حلت ، ولكل قول وجه يطول شرحه والاحتجاج له ، وقد زدنا هذه المسألة بسطاً وبياناً ،^(١) وذكرنا الآثار في ذلك^(٢) ، في باب زيد بن أسلم ، عن ابن وعلة^(٣) . والحمد لله .

مالك ، عن داود بن الحصين ، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ ،

(١ - ١) ليس في : الأصل ، م .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٤٥٧ - ٤٦٥ .

الخطاب حينَ قَدِمَ الشامَ شكَا إليه أهلُ الشامِ وباءَ الأرضِ وثِقَلَهَا ، الموطأ
وقالوا : لا يُصْلِحُنَا إلا هذا الشرابُ . فقال عمرُ : اشربوا العسلَ .
فقالوا : لا يُصْلِحُنَا العسلُ . فقال رجلٌ من أهلِ الأرضِ : هل لك أن
نَجْعَلَ لك من هذا الشرابِ شيئًا لا يُسْكِرُ ؟ قال : نعم . فطَبَخُوهُ حتى
ذَهَبَ منه الثُّلُثانِ وبَقِيَ الثُّلُثُ ، فَأَتَوْا به عمرَ ، فَأَدْخَلَ فيه إصْبَعَهُ ، ثم
رَفَعَ يَدَهُ ، فَتَبِعَهَا يَتَمَطَّطُ ، فقال : هذا الطَّلَاءُ ، هذا مِثْلُ طَلَاءِ الإِبِلِ .
فأَمَرَهُم عمرُ أن يَشْرَبُوهُ ، فقال له عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ : أَخْلَلْتَهَا وَاللَّهِ .
فقال عمرُ : كَلَّا وَاللَّهِ ، اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَجِلُّ لَهُمْ شَيْئًا حَرَّمْتَهُ عَلَيْهِمْ ، وَلَا
أُحَرِّمُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا أَخْلَلْتَهُ لَهُمْ .

أنه أَخْبَرَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ قَدِمَ
الشَّامَ شَكَاهُ إِلَيْهِ أَهْلُ الشَّامِ وَبَاءَ الْأَرْضِ وَثِقَلَهَا ، وَقَالُوا : لَا يُصْلِحُنَا إِلَّا هَذَا
الْشَّرَابُ . فَقَالَ عُمَرُ : اشْرَبُوا الْعَسْلَ . فَقَالُوا : لَا يُصْلِحُنَا الْعَسْلُ . فَقَالَ
رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ : هَلْ لَكَ أَنْ نَجْعَلَ لَكَ مِنْ هَذَا الشَّرَابِ شَيْئًا لَا
يُسْكِرُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَطَبَخُوهُ حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ الثُّلُثَانِ وَبَقِيَ الثُّلُثُ ، فَأَتَوْا بِهِ
عُمَرَ ، فَأَدْخَلَ فِيهِ إصْبَعَهُ ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ ، فَتَبِعَهَا يَتَمَطَّطُ ^(١) ، فَقَالَ : هَذَا
الطَّلَاءُ ، هَذَا مِثْلُ طَلَاءِ الْإِبِلِ . فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ أَنْ يَشْرَبُوهُ ، فَقَالَ لَهُ عُبَادَةُ بْنُ

القبس

(١) يتمطط : أى يتمدد . أراد أنه كان ثخينًا . النهاية ٤ / ٣٤٠ .

الاستذكار الصامت : أحللتها والله . فقال عمر : كلا والله ، اللهم إني لا أُحِلُّ لهم شيئاً حرَّمته عليهم ، ولا أُحرِّم عليهم شيئاً أُحَلَّلته لهم^(١) .

قال أبو عمر : قولُ عبادةَ لعمرَ في الطَّلَاءِ المذكورِ في هذا الحديث : أحللتها لهم . يعنى الخمر ، لم يُردَّ به ذلك الطَّلَاءُ بعينه ، ولكنه أراد أنهم يستحلُّونها بطبخٍ دونَ ذلك الطبخ ، ويَعْتَلُّون بأن عمرَ أباح المطبوخَ منها . كما روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « سَتَسْتَحِلُّ أمتي الخمر^(٢) » يُسَمُّونها غيرَ اسمِها . ونحوُ هذا كما قال الشاعر^(٣) :

هي الخمرُ بالهَزَلِ^(٤) تُكْنَى الطَّلَا كما الذئبُ يُكْنَى أبا جَعْدَه
حدَّثنا سعيدٌ ، قال : حدَّثنا قاسمٌ ، قال : حدَّثنا محمدٌ ، قال : حدَّثنا
أبو بكرٍ ، قال : حدَّثني عبيدُ اللهِ بنُ موسى ، عن سعدِ بنِ أوسٍ ، عن بلالِ
ابنِ يحيى ، عن أبي بكرٍ بنِ حفصٍ ، عن ابنِ مُخَيْرِيزٍ ، عن ابنِ السَّمُطِ ، عن
عبادةَ بنِ الصامتِ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « لَيْسَتْ حِلٌّ آخِرُ^(٥) أُمَّتِي

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧٢١) ، ورواية يحيى بن بكير (١٣/١٠) ، ١١ و -
مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٨٤١) . وأخرجه الشافعي ٦/١٨٠ ، والبيهقي ٨/٣٠٠ ،
٣٠١ من طريق مالك به .

(٢) بعده في الأصل : « باسم » ، وبعده في م : « فإنهم » .

(٣) هو عبيد بن الأبرص ، والبيت في ديوانه ص ٦٢ .

(٤) سقط من النسخ . والمثبت من الديوان .

(٥) ليس في : الأصل .

الخمَر باسم يُسْمُونَهَا»^(١).

وحدَّثني سعيد، قال: حدَّثني قاسم، قال: حدَّثني محمد، قال: حدَّثني أبو بكر، قال: حدَّثني زيد بن الحُبَاب، عن معاوية بن صالح، قال: حدَّثني حاتم بن حُرَيْث، عن مالك بن أبي مريم، قال: تذاكرنا الطَّلَاء، فدخل علينا عبد الرحمن بن غنم، فذاكرناه، فقال: حدَّثني أبو مالك الأشعرى، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول^(٢): «يشرب أناس من أمتي الخمَر يُسْمُونَهَا بغير اسمها، يُضْرَبُ على رُءُوسِهِم بالمعازف والقينات، يخسف الله عز وجل بهم الأرض، ويجعل منهم القردة والخنازير»^(٣).

قال أبو عمر: الدليل على صحة ما تأولناه في قول عبادة، أنه لم يُرد ذلك النوع من الطَّلَاء؛ لأنني لا أعلم خلافا بين الفقهاء في جواز شرب العصير إذا طُبِخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه. وكلُّهم^(٤) يقول: إنه لا يُسكر الكثير منه. وإن أسكر منه الكثير فالأصل ما قدَّمْتُ لك في الخمر، قليلها

(١) ابن أبي شيبة ٤٦٦/٧. وأخرجه ابن ماجه (٣٣٨٥) من طريق عبيد الله بن موسى به، وأخرجه أحمد ٣٨٢/٣٧ (٢٢٧٠٩) من طريق سعد بن أوس به.

(٢) بعده في ح: «لو»، وفي م: «لا».

(٣) ابن أبي شيبة ٤٦٥/٧. وأخرجه أحمد ٥٣٤/٣٧ (٢٢٩٠٠)، وأبو داود (٣٦٨٨) من طريق زيد بن الحباب به، وأخرجه ابن ماجه (٤٠٢٠) من طريق معاوية بن صالح به.

(٤) في الأصل، م: «الكثير».

الاستدكار وكثيرها ، واختلافهم إنما هو في غيرها . ألا ترى إلى حديث عمر رضي الله عنه في هذا الباب ، إنما قال القائل : نصنع لك من هذا الشراب شراباً لا يُسكر . فعلى هذا الشرط أباح لهم ذلك الطلاء وهو لا يُسكر أبداً ، وهو الرُّبُّ^(١) عندنا . وفي خبر عمر هذا دليل على أن كل ما صنّع من العصير^(٢) رُبّاً لعصير^(٣) ، فحال بينه وبين أن يُسكر ، فهو حلال لا بأس به . والله عز وجل أعلم .

ذكر أبو بكر^(٤) ، قال : حدثني علي بن مُشهر ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أنس ، أن أبا عبيدة بن الجراح ، ومعاذ بن جبل ، وأبا طلحة ، كانوا يشربون من الطلاء^(٥) ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه .

قال^(٥) : وحدّثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن داود بن أبي هند ، قال : سألت سعيد بن المسيّب عن الشراب الذي كان عمر بن الخطاب أحله للناس ، فقال : هو الطلاء الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه .

(١) الرُّبُّ : ما يطبخ من التمر . النهاية ١٨١ / ٢ .

(٢ - ٢) سقط من : ط ١ ، وفي الأصل ، م : « وبالعصير » .

(٣) ابن أبي شيبة ٥٢٨ / ٧ .

(٤) في ط ١ : « النشاء » .

(٥) ابن أبي شيبة ٥٢٨ / ٧ ، ٥٢٩ .

قال^(١): وحَدَّثني وكيعة، عن الأعمش، عن ميمون، عن أمِّ الدرداء، الاستذكار
قالت: كنتُ أطبخُ لأبي الدرداءِ الطَّلَاءَ حتى يذهبَ ثُلثاه ويبقى ثُلثه،
فيشربُه.

وعن عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه، أنه كان يرزُقُ الناسَ مِنَ الطَّلَاءِ
ما ذهبَ ثُلثاه وبقي ثُلثه^(٢).

وذكر أبو بكر^(٣)، قال: حَدَّثني ابنُ فضيل، عن عطاءِ بنِ السائب،
عن أبي عبد الرحمن، قال: كان عليُّ رضي الله عنه يرزُقنا الطَّلَاءَ.
فقلتُ: ما هيئته؟ قال: أسودُ يأخذُه أحدنا بإصبعه.

قال أبو عمر: هذا ما لا خلاف فيه. واختلفوا في المنصف^(٤)؛ فكرهه
سعيدُ بنُ المسيَّب، والحسنُ، وعكرمة^(٥). ورؤي عن أبي أُمَامَةَ الباهليِّ
كراهيةُ المنصفِ، وعن جماعةٍ مِنَ العلماءِ^(٦). ورؤيت الرخصةُ في شُرْبِ
المنصفِ بالطبخِ مِنَ العصيرِ عن البراءِ بنِ عازبٍ، وأبي جُحَيْفَةَ، وأنسِ بنِ

(١) ابن أبي شيبة ٥٢٩/٧.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٣٠/٧، ٥٣١.

(٣) بعده في الأصل، م: «ابن أبي شيبة».

والأثر عند ابن أبي شيبة ٥٣٤/٧.

(٤) في هـ، م: «النصف»، والمنصف: الشرابُ طُبِخَ حتى ذهب نصفه. التاج (ن ص ف).

(٥) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٥٣٦/٧، وسنن النسائي الكبرى (٥٢٣٠، ٥٢٣٢).

(٦) ينظر فتح الباري ٦٤/١٠.

١٦٤٣ - مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رجالاً من أهل العراق قالوا له : يا أبا عبد الرحمن ، إنا نبتاع من ثمر النخل والعنب ، فنغصره خمرًا فنبيغها . فقال عبد الله بن عمر : إني أشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والإنس ، أني لا أمركم أن

الاستدكار مالك ، وابن الحنفية ، وجريير بن عبد الله البجلي ، وشريح ، وعبد الرحمن ابن أبيزى ، والحكم بن عتيبة ، وقيس بن أبي حازم ، وأبي عبيدة ابن^(١) عبد الله بن مسعود ، وإبراهيم النخعي ، ويحيى بن وثاب^(٢) ، وسعيد بن جبيرة ، وغيرهم^(٣) . ومعلوم أن أحداً منهم لا يشرب من ذلك ما يسكر ؛ لأنهم قد أجمعوا أن قليل الخمر وكثيرها حرام . وقد قال ابن عباس : إن النار لا تحل شيئاً ولا تحرمه^(٤) . فدل ذلك على أن المنصف لا يسكر كثيره ، وهذا يبين واضح لكل ذي لب وفهم ، إلا أن المنصف قد كرهه قوم كما ذكرنا ، وذلك ، والله أعلم ، لما خافوا منه ، فتورعوا عنه . وقد حيد الناس التارك لما ليس به بأس مخافة ما به البأس . وبالله التوفيق .

مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رجالاً من أهل العراق قالوا

(١) في ح ، هـ : «و» . وينظر تهذيب الكمال ٦١ / ١٤ .

(٢) في الأصل ، م : «دثار» . وينظر تهذيب الكمال ٢٦ / ٣٢ .

(٣) ينظر المحلى ٨ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، وفتح الباري ١٠ / ٦٤ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٣٣ / ٧ .

تَبِيعُوهَا ، وَلَا تَبْتَاغُوهَا ، وَلَا تَغْصِرُوهَا ، وَلَا تَشْرَبُوهَا ، وَلَا تَشْقُوها ؛ الموطأ
فإنها رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ .

له ^(١) : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إِنَّا نَبْتَاغُ مِنْ ثَمَرِ النَّخْلِ وَالْعَنْبِ ، فَنَغْصِرُهُ خَمْرًا الْإِسْتِذْكَارَ
فَنَبِيعُهَا . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتَهُ وَمَنْ سَمِعَ مِنَ
الْجَنِّ وَالْإِنْسِ ، أَنِّي لَا أَمُرُّكُمْ أَنْ تَبِيعُوهَا ، وَلَا تَبْتَاغُوهَا ، ^(٢) وَلَا تَغْصِرُوهَا ^(٣) ،
وَلَا تَشْرَبُوهَا ، وَلَا تَشْقُوها ؛ فَإِنَّهَا رَجَسٌ ^(٤) مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ^(٥) .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ لَا يَكُونُ مِنْهُ إِلَّا وَعِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ
وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْنَاهُ .

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ
أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ هَاشِمٍ ،
قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ،
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْخَمْرُ حَرَامٌ ، وَبِيعُهَا حَرَامٌ ، وَثَمْنُهَا حَرَامٌ » ^(٥) .

حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ

القبس

(١) ليس في : الأصل ، ح ، ط ١ .

(٢ - ٢) ليس في : الأصل ، ح ، ه ، ط ١ . والمثبت من الموطأ .

(٣) في ح ، ه : « خمر » .

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧١٤) ، ورواية يحيى بن بكير (١٣/١١٠ - مخطوط) ،
ورواية أبي مصعب (١٨٤٣) . وأخرجه الشافعي ٦/١٨٠ ، والبيهقي ٨/٢٨٦ من طريق مالك
به .

(٥) الحارث بن أبي أسامة (٤٣١ - بغية) .

الاستذكار أصبغ، قال : حدثني محمد بن وضاح، قال : حدثني أبو بكر، قال :
 حدثني وكيع، قال : حدثني عبد العزيز بن عمر، عن عبد الرحمن بن
 عبد الله الغافقي وأبي طعمة مولاهم، سمعا ابن عمر يقول : قال رسول
 الله ﷺ : «لُعِنَتِ الْخَمْرُ عَلَى عَشْرَةٍ وَجُوهٍ ؛ لُعِنَتِ الْخَمْرُ بَعِينِهَا ،
 وَعَاصِرُهَا ، وَمُعْتَصِرُهَا ، وَبَائِعُهَا ، وَمُبْتَاعُهَا ، وَحَامِلُهَا ، وَالْمُحْمُولَةُ إِلَيْهِ ،
 وَآكَلُ ثَمَنِهَا ، وَسَاقِيهَا ، وَشَارِبُهَا»^(١) .

حدثني عبد الوارث بن سفيان، قال : حدثني قاسم، قال : حدثني
 محمد، قال : حدثني شُحْنُونُ، قال : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قال : أَخْبَرَنَا مَالِكُ
 ابْنُ الْخَيْرِ الزَّبَادِيُّ^(٢)، أَنَّ مَالِكَ بْنَ سَعْدٍ^(٣) التَّجِيبِيُّ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ
 ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ^(٤) : «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاهُ جَبْرِيلُ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ
 عَزَّ وَجَلَّ لَعَنَ الْخَمْرَ، وَعَاصِرُهَا، وَمُعْتَصِرُهَا، وَحَامِلُهَا، وَالْمُحْمُولَةُ إِلَيْهِ،
 وَشَارِبُهَا، وَبَائِعُهَا، وَمُبْتَاعُهَا، وَسَاقِيهَا، وَمُسْقَاهَا»^(٥) .

(١) ابن أبي شيبة ٤٤٧/٦ . وأخرجه أحمد ٤٠٥/٨ (٤٧٨٧) ، وأبو داود (٣٦٧٤) ، وابن ماجه (٣٣٨٠) من طريق وكيع به .

(٢) في هـ : «الزيادي» ، وفي ط ١ ، م : «الزنادي» ، وينظر الجرح والتعديل ٢٠٨/٨ ، والأنساب ١٢٧/٣ .

(٣) في ح ، ط ١ : «سعيد» . وينظر التاريخ الكبير ٣٠٨/٧ .

(٤) ليس في : النسخ . والمثبت من مصادر التخريج .

(٥) في ح : «مسقها» .

والحديث أخرجه ابن حبان (٥٣٥٦) ، والحاكم ١٤٥/٤ من طريق ابن وهب به ، وأخرجه أحمد =

كتاب العقول

ذكر العقول

التسمية

القبر

القول في الدماء والحدود

الدماء خطيرة القدر في الدين، عظيمة المرتبة عند الله تعالى، ^(١) وهي وإن كانت مُحَرَّمَةً ^(٢) بالحكم والأمر، فإنها مُرَاقَّةٌ بالقضاء والحكمة؛ قالت الملائكة لربنا تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]. ثم عَلَّمَنَا رَبُّنَا معنى ذلك وحكمته، وهي ما يَتَّبَعُهُ في كتاب «الأمم»، من أنه سبحانه له الصفات العلى والأسماء الحسنى، وكل اسم من أسمائه وصفة من صفاته لها مُتَعَلِّقٌ، لا بُدُّ أن يكون ثابتاً على حكم المُتَعَلِّقِ ^(٣)؛ منها عامة التعلق، ومنها خاصة فيه، فلما كان من صفاته الرحمة، أخذت جزءاً من الخلق، فكان لهم ^(٤) العفو والعافية في الدنيا والآخرة، ولما كان من صفاته

= ٧٤/٥ (٢٨٩٧)، وعبد بن حميد (٦٨٥) من طريق مالك بن خير الزبادي به.

(١ - ١) ليس في: د، م.

(٢) في ج: «محترمه»، وفي م، ونسخة على حاشية د: «محترمة».

(٣) في نسخة على حاشية د: «التعلق».

(٤ - ٤) في ج: «العقود والعاقبة».

القبس السَّخَطُ، أَخَذَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ جِزْءًا مِنَ الْخَلْقِ، فَوَجَبَ لَهُمُ الْعَذَابُ، وَاسْتَحَقَّتْ عَلَيْهِمُ النَّقْمَةُ، إِلَى آخِرِ تَحْقِيقِ هَذَا الْفَصْلِ فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ، فَلَمَّا خَلَقَ الْمَلَائِكَةَ يَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، وَيَسْبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ، لَمْ يَكُنْ بُدٌّ - لِمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ - لَهُ مِنْ أَنْ يَخْلُقَ مَنْ تَجَرَّى عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَحْكَامُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَتَنَفَّذَ فِيهِ هَذِهِ الْمَقَادِيرُ مِنْ نَفْعٍ وَضُرٍّ. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَصَّرَنَا حِكْمَتَهُ وَأَحْكَامَهُ، وَإِيَّاهُ نَسْأَلُ نُورًا يَتَبَيَّنُ بِهِ الْعَمَلُ.

وَلِعَظِيمِ حُرْمَةِ الدَّمِ حَدِيثٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزَالُ الرَّجُلُ فِي فُشْحَةٍ مِنْ دِينِهِ - وَرُويَ: مِنْ ذَنْبِهِ - مَا لَمْ يُصِْبْ دَمًا حَرَامًا»^(١). فَالْفُشْحَةُ فِي الدِّينِ سَعَةُ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ الْقَتْلُ ضَاقَتْ؛ لِأَنَّهَا لَا تَفِي بِهِ، وَالْفُشْحَةُ فِي الذَّنْبِ قَبُولُهُ لِلْمَغْفِرَةِ، وَإِنْ قُتِلَ الْبَهَائِمُ بِغَيْرِ حَقٍّ لَمْوجِبِ ذَنْبًا عَظِيمًا، فَكَيْفَ قَتْلُ الْآدَمِيِّ الَّذِي لَوْ وُزِنَ بِالدُّنْيَا بِأَسْرِهَا لَرَجَحَهَا! وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى فِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الدَّمَاءُ»^(٢). لِأَنَّ الْمَهْمَّ هُوَ الْمُقَدَّمُ.

تَفْصِيلٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨]. لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ قَتْلِ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ عَلَى بَيَانِ الْعَدْلِ

(١) البخاري (٦٨٦٢). ولفظ: «من ذنبه». من رواية الكشميهني. ينظر فتح الباري ١٨٨/١٢.

(٢) تقدم تخريجه في ٢١٥/٢.

الموطأ

التمهيد

بفساد ما كانت تفعله العرب من الجور ، فأما تفصيل أعيان^(١) المقتضين بينهم^(٢) ، القبس
فإنما تؤخذ من دليل^(٣) آخر ، ولما اجتمعت الأمة على قتل الذكر بالأنثى ، اختلفوا
في نكتة ؛ وهى أن الولي إذا قتل ذكراً بأنثى هل يُحاصص في رد باقي الدية أم لا؟
وعلماء الأمصار على أن الذكر بالأنثى رأساً برأس . وهو الصحيح ؛ لأنه لا يجوز
أن يجتمع المبدل وبعض البدل ، إذ ليس لذلك أصل في الشريعة ولا نظير ، وقد
بالغ مالك في تأسيس هذه القاعدة ، حتى قال : يُقتل الوالد بالولد . وإن كان قد
روى الترمذى وغيره عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لا يُقَادُ والدٌ بولده »^(٤) . ولا
يُخص هذا العموم في هذه القاعدة بهذا الحديث الذى لم يصح ، أما إن مالكا
انفرد بمسألة أخرى متفرعة على هذه ، وهو إذا حذفه بالسيف فأصابه فمات ،
فجعله عمداً خطأ ، وغلظ فيه الدية تشبهاً^(٥) لوجهين ؛ أما أحدهما ، فلوجود
وصف الخطأ في هذا الفعل ؛ لأنه لو أراد قتله لأضجعه وذبحه ، أو حاول ذلك
على صفة تنفى معها الشبهة ؛ فأما رمى السلاح عليه في أثناء منازعته له ، فإن
شبهة الأبوة وتهمة^(٥) الشفقة مع جواز الأدب يوجبان شبهة في الفعل تسلبه وصف
العمدية المخضبة ، حتى تجعله منزلة بين المنزلتين ، وقد اختلف قوله رحمه الله
في شبه العمد ، والمشهور عنه إثباته ، ويعتضد ذلك بحديث عبد الله بن عمرو .

(١ - ١) فى م : « المقتص منهم » .

(٢) فى د : « قيس » . والمثبت موافق لنسخة على حاشية د .

(٣) الترمذى (١٤٠٠) ، وسيأتى تخريجه فى شرح الحديث (١٦٨٢) من الموطأ .

(٤) فى د : « لشبههما » ، وفى م : « شبها » .

والأثر سيأتى فى الموطأ (١٦٨٢) .

(٥) فى م : « شبهة » .

خرَّجه أبو داود ، والترمذي ، وغيرهما ، في خطبة النبي ﷺ ، إلى أن قال : « ألا إن في قتل العميد الخطأ ؛ قتيلاً^(١) الشوط والعصا ، مائة من الإبل ، منها أربعون خلفة في بطونها أولادها »^(٢) . وهذا الحديث وإن لم يكن على الدرجة القصوى في الصحة ، فإنه صحيح المعنى ؛ لأننا وجدنا مخض العميد ، وجدنا مخض الخطأ ، وجدنا منزلة بين هاتين المنزلتين ، فلم يمكن أن يلغى معنى وجدناه حقيقة ، وجدنا له أثراً قوياً في الشريعة ، وقد تكلمنا على هذا الحديث في « مسائل الخلاف » وغيرها ، بما يجلو حقيقته ، فليطلب هنالك ، وقد تعلق مالك في تحقيق المراد من هذه الآية بقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾ [المائدة : ٤٥] . فأفادنا^(٣) مسألتين أصوليتين :

أما إحداهما : فإنَّ شرع من قبلنا شرع لنا . وأما الثانية : فإنَّ العمومين إذا تعارضا ، وأمكن الجمع بينهما ولو في وجه ، فإنه لا يجوز أن يُسقطا جميعاً . ووجه ذلك ههنا ، أن الله تبارك وتعالى لما قال : ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ [البقرة : ١٧٨] . ثم ذكر التفصيل المعلوم بعده ، أوهم ذلك أنه أعلم بما فصل حده ، حتى يبين بقوله : ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ . أن المقصود بذلك التفصيل الرد على العرب المعتدية^(٤) ، وأن اعتبار القصاص بعد

(١) في م : « قتل » .

(٢) أبو داود (٤٥٤٧) ، والنسائي (٤٨٠٥) ، وابن ماجه (٢٦٢٧) ، وسيأتي تخريجه ص ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

(٣) في د ، م : « فأفادتنا » .

(٤) في د : « المتعدية » . والمثبت موافق لنسخة على حاشية د .

الموطأ

التمهيد

القبس ذلك يكون بأدليته التي منها ما أشار إليه ؛ من الإجماع على وجوب القصاص بين^(١) الذكر والأنثى ، وهو من جملة التفصيل .

خصيصة : شرع الله عز وجل القصاص في كل ملة للفائدة التي نبتة عليها ، وأفضنا الآن في بيانها ، ثم خبأ تعالى في مسطوره لهذه الأمة رفقا بها في حرمة نبينا ﷺ الدية ، وقد اختلف العلماء في كيفية وجوبها ، وفي تقديرها ، وفي تفاصيلها . وأطنب مالك فيها في « الموطأ » أصلاً وفرعاً ، وقد مهذناها في كتب الخلاف والمسائل ، نورد الآن من أمهاتها ما يفتح غلق باقيها ، ونشير بالبيان إلى جمليتها ، وجماع ذلك ثمانى عشرة مسألة .

المسألة الأولى : في موجب القتل العمد ، قالت طائفة : موجب القود خاصة . ورواه ابن القاسم عن مالك . وقالت طائفة أخرى : موجب أحد الأمرين ؛ إما القود ، وإما الدية ، والخيرة في ذلك لولي المقتول . والمسألة طويلة^(٢) ، وقد بيئناها بحجاجها في مواضعها ، والحق أحق أن يتبع ، والذي نراه أن ولي المقتول مخير ؛ إن شاء أخذ الدية ، وإن شاء قتل ، والأصل في هذا الحديث الصحيح المتفق عليه من جميع الأئمة ، الذي قاله النبي ﷺ في خطبته : « من قتل له قتيلاً فأهله بين خيرتين ؛ إن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا فادوا »^(٣) . وفيه ست روايات قد

(١) في ج : « من » .

(٢) في د : « طويلة » ، وفي ج : « طويلة » .

(٣) في ج : « قادوا » .

والحديث سيأتي تخريجه ص ٥٩٤ .

القبس مهذناها في « شرح الصحيح »^(١) ، وتكلمنا على كل لفظ منها^(٢) ، ومن جملتها : « إن أحبوا^(٣) قتلوا ، وإن أحبوا^(٣) فادوا »^(٤) . وفي رواية أخرى : « إن أحبوا أخذوا الدية » . وليس لأحد مع هذا الحديث نظر ؛ لأن المعنى يعضده مع صحته ، وهو أنه إذا قال له : أعطني ديتك وأستحييك . فقد عرض عليه بقاء نفسه بثمان مثله^(٥) ، فلزمه قبوله . أصله : إذا عرض عليه الطعام في المخصصة بقيمته ، وليس على هذا المتعلق كلام ينفع .

المسألة الثانية : موجب قتل الخطأ الدية خاصة ، هذا إذا ثبت بالبينة ، فإن كان بالإقرار ففيه ثلاث روايات ، أصحها عندى الآن وجوبها في ماله ؛ لئلا تؤخذ العواقل بالدغوى ، وليس في أصول الشريعة ذمة لزيد معمورة لقول عمرو ، فإن قيل : لا يثبت في هذا الإقرار ؛ لأنه لا يظن به أنه يؤذى غيره بما لا يجزئ نفعاً إلى نفسه . قلنا : هذا الكلام مما يجب أن يلحظ بعين التحقيق ويحفظ من أمثاله ، فإن هذا الكلام الذى شَبَّ^(٦) به هذا القائل إنما يكون متعلقاً إذا ثبت في الشريعة أصله ووجب العمل به ، فحينئذ يُعرض على الشبه والتهم ، هل يتطرق إليه ، أم يتخلص عنها ؟ فأما معنى لم يشتقر في الشريعة ، ولا تأصل موجباً فيها ، يختبر حاله

(١) فى د : « الحديث » . والمثبت موافق لنسخة على حاشية د .

(٢) ينظر فتح البارى ٢٠٨/١٢ .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) الترمذى (١٣٨٧) .

(٥) فى م : « قتله » .

(٦) فى م : « تشبث » ، وفى نسخة على حاشية د : « ثبت » .

الموطأ

التمهيد

القبس
في تطرُقِ التَّهْمَةِ إليه ، أو سلامته عنها ، هذا ما لا يجوزُ .

المسألة الثالثة : في مقدار الدِّية ؛ أمَّا مقدار الدِّية ، فهي مائةٌ من الإبلِ ، استقرَّت على ذلك في الجاهلية ، وأقرَّها الإسلامُ على هذه السُّنَّة . ويقالُ : إنَّ أولَ ما تقرَّرَ كذلك في عمود^(١) النَّبِيِّ ﷺ حينَ نذرَ عبدُ المُطَّلِبِ أن يذبحَ عبدَ اللهِ أباه^(٢) . الحديثُ إلى آخره ، ثم تنامت كذلك ومضت عليه ، حتى جاء الإسلامُ فبيَّنها النَّبِيُّ ﷺ ، وأضافَ إليها أبدالَ ما دونَ النفسِ في الجراح ، والأحاديثُ الصحيحةُ في ذلك عزيزة^(٣) الوجود ، ولكن لم تخلُ كُتُبُ الأئمة عن ذكرها ، فروى عن النَّبِيِّ ﷺ^(٤) فيها الحديثُ المتقدمُ : « ألا إن في قَتيلِ عمدٍ الخطأ ... » إلى آخره .

وذكر أبو داود عن النَّبِيِّ ﷺ ، وغيره^(٥) : في الدِّية على أهلِ الإبلِ مائةٌ ، وعلى أهلِ البقرِ مائتين ، وعلى أهلِ الغنمِ ألفى شاةٍ ، وعلى أهلِ الحُللِ مائتى حُلَّةٍ ، وعلى أهلِ القمحِ ما لم يحفظْه الراوى . وروى الترمذى وغيره ، أن النَّبِيَّ ﷺ ودَى العامريَّين^(٦) بديةَ المسلم^(٧) . وروى أن في المَواضِحِ خمسٌ خمسٌ^(٧) .

(١) في نسخة على حاشية د : « عقود » .

(٢) سقط من : م .

والخير عند ابن سعد ٨٨/١ ، والحاكم ٥٥٤/٢ .

(٣) في ج ، م : « كثيرة » .

(٤ - ٤) سقط من : م . وسيأتى تخريجه ص ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

(٥) في ج : « العامريتين » .

(٦) الترمذى (١٤٠٤) ، والدارقطنى ١٧١/٣ .

(٧) سيأتى تخريجه ص ٥٦٢ - ٥٦٤ .

^(١) ورَوَى : « دِيَّةُ الْأَصَابِعِ عَشْرُ عَشْرٍ فِي كُلِّ إَصْبَعٍ ، وَفِي الْأَسْنَانِ خَمْسُ خَمْسٍ ^(١) ، وَالْأَصَابِعُ وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ » ^(٢) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٣) فِي الْأَنْفِ الدِّيَّةُ ، وَفِي الْيَدِ نِصْفُ الْعَقْلِ ^(٤) ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الْعَقْلِ ؛ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ بَعِيرًا وَثُلُثٌ ، وَفِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ السَّادَةِ لِمَكَانِهَا ثُلُثُ الدِّيَّةِ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا ، أَنَّ دِيَّةَ الْخَطَأِ أَخْمَاسٌ ؛ عَشْرُونَ بَنْتُ مَخَاضٍ ، وَعَشْرُونَ بَنُو مَخَاضٍ ، وَعَشْرُونَ بَنَاتٌ ^(٥) لَبُونٍ ، وَعَشْرُونَ حِقَّةً ، وَعَشْرُونَ جَذَعَةً ^(٦) .

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٧) عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ ، أَنَّهَا أَثَلَاثٌ . وَرَوَى عَنْ عَمْرِ فِي ذَلِكَ قَضَاءً ، وَعَنْ غَيْرِهِ ، يَأْتِي بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : أَمَّا دُخُولُ الْإِبِلِ فِي الدِّيَّةِ ، فَلَا خِلَافَ فِيهِ ، فَإِنْ غُدِمَتْ ^(٨) ، أَوْ لَمْ تَكُنِ الْعَاقِلَةُ مِنْ أَهْلِهَا ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ : تُقَوَّمُ الْإِبِلُ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ ، وَتُلْزَمُ الْقِيَمَةُ الْعَاقِلَةَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَكُونُ عَلَى الْعَاقِلَةِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : تَجِبُ الْبَقَرُ وَالشَّيْءُ فِي الدِّيَّةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَرْوِيِّ . وَقَالَ مَالِكٌ :

(١ - ١) سقط من : ج .

(٢) ينظر ما سيأتي ص ٥٦٠ - ٥٦٦ .

(٣) أبو داود (٤٥٦٤ ، ٤٥٦٧) .

(٤) في ج ، م : « الدية » .

(٥) في د ، م : « بنو » .

(٦) أبو داود (٤٥٤٥) ، والتِّرْمِذِيُّ (١٣٨٦) ، وابن ماجه (٢٦٣١) .

(٧) أبو داود (٤٥٤١) .

(٨) في د : « عذمت » ، وفي م : « عدم » .

الموطأ

التمهيد

القضاء ما^(١) قضى عمر؛ على أهل الإبل مائة، وعلى أهل الذهب ألف دينار،^(٢) وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم^(٣). والكلام ههنا على ثلاثة فصول هي مَطْلَعُ النَّظَرِ، وَمَحْزُ الْخِلَافِ؛ الأول: تقويم الإبل عند عَدَمِهَا. نظره الشافعي، وأغفل أن عمر قد فرغ من هذا النظر بخضرة الصحابة رضوان الله عليهم، ولم يُخَالِفْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، ورأى أن ذلك عَدْلٌ في التقويم، ولم يَكِلْهُ إِلَى اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِينَ، باختلاف الأحوال وتعاقب الأزمان. وأما الثاني؛ وهو أَصْعَبُ مِنَ الأول على مالك، فإنه امْتَثَلَ قضاء عمر في تقدير الدية بالفضة، والنَّصَابِ فِي السَّرْقَةِ، وتركه في الزكاة، وامْتَثَلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الدِّيَةِ وَالزَّكَاةِ، وأما امْتَثَالُ أَبِي حَنِيفَةَ لَهُ فِي الدِّيَةِ فَمُضَادَّةٌ مَحْضَةٌ لقضاء عمر، وكما صَدَمَهُ الشَّافِعِيُّ^(٤) فِي الْفُضَّةِ، كان ينبغي له أن يَصْدِمَهُ فِي الذَّهَبِ كَمَا^(٥) فَعَلَ أَبُو حَنِيفَةَ^(٦)، فيكون أَقْلٌ فِي الْخَطَأِ، وهذا لا وجه له. وأما مالك فامْتَثَلَ قضاء عمر في الدية، والآثار الواردة في القطع في السرقة، أَنَّ الْقَطْعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا^(٧)، أو في ثلاثة دراهم^(٨)، ولم يَجِدْ^(٩) فِي الزَّكَاةِ أَثَرًا فِي التَّقْدِيرِ، لا عن النبي ﷺ، ولا عن

(١) في ج: «بما»، وفي م: «كما».

(٢) أبو داود (٤٥٤٢).

(٣) ليس في د.

(٤ - ٤) في د: «قال الشافعي».

(٥) تقدم في الموطأ (١٦١٦، ١٦١٧).

(٦) تقدم في الموطأ (١٦١٣، ١٦١٥).

(٧) في ج، م: «نجد».

خلفائه، ولا اثيلافاً من الصحابة عليه، ورأى الناس يبيعون الدينار بعشرة دراهم، فيكون الرجل غنياً بمائتي درهم، كما يكون غنياً بعشرين ديناراً، ورأى العلماء قد بنوا نصاب الذهب في الزكاة على نصاب الفضة، فقدّر^(١) كل شيء على مرتبته، وأبرزه في نصابه حتى انتهت الحال به إلى أن يقول: إن تعيّن^(٢) الصرف في الزكاة، فإنه يُتَنى على العشرة دراهم، نظراً إلى الاتباع ووقوفاً عند مورد السمع، ورأى في رواية أخرى أن ذلك^(٣) إن جرى وقع^(٤) فيه غبن على المساكين، فأخذ بالصرف الموجود. والرواية الأولى أصح؛ لأنه يلزمنا على هذه الرواية أن نفعل في النصاب مثلها، ولو فعلناه لهدمنا ركنًا في الشرع يُوجب^(٥) الوقوف عليه^(٥)، والقضاء بالتفريع عليه. وأما البقر والغنم وسائر الحديث فضعيف لا يُعَوَّل عليه، ولا يُتَنى أصل به، لا سيما وقد روى أبو داود، والترمذي، عن النبي ﷺ، أنه جعل الدية اثني عشر ألفاً^(٦).

وأما تقدير المواضع وما يرتبط بها من الشجاج وهي المسألة الخامسة، فنقول: إن أسماء الشجاج ثلاثة عشر اسمًا؛ الدائمة،

(١) في ج، م: « فقر » .

(٢) في ج، م: « تغير » .

(٣ - ٣) في م: « جرى ووقع » .

(٤) في م: « يجب » .

(٥) في ج، م: « عنده » .

(٦) أبو داود (٤٥٤٦)، والترمذي (١٣٨٨) .

الموطأ

التمهيد

الدَّامِغَةُ^(١) ، الحَارِصَةُ^(٢) ، البَاضِعَةُ ، الْمُتَلَاحِمَةُ ، السُّمْحَاقُ ، الْمِلْطَاءُ - وقيل : القبس
الْمِلْطَى . مقصورة ، وقيل : الْمِلْطَاتُ - بالتاء ، الْمُوضِحَةُ ، الْهَاشِمَةُ ، الْمُنْقَلَةُ ،
الْآمَةُ ، الْمَأْمُومَةُ ، الدَّامِغَةُ . وقد قال قومٌ : إن السُّمْحَاقَ هي^(٣) البَاضِعَةُ ، فإن
تَعَدَّتْ هذه الجِرَاحُ إِلَى فَتْحِ بَابِ الرُّوحِ ، فَهِيَ الْجَائِفَةُ ، وَلَا تَخْتَصُّ بَعْضُ
بِخِلَافٍ غَيْرِهَا مِنَ الشُّجَاجِ ، فَإِنَّهَا تَخْتَصُّ فِي أَحْكَامِهَا بِبَعْضِ الْأَعْضَاءِ دُونَ
بَعْضٍ ، وَمِنْ هَذِهِ الْجَمْلَةِ مَا فِيهِ حَدِيثٌ قَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَمِنْهَا مَا فِيهِ حَدِيثٌ لَمْ نَذْكُرْهُ
لِضَعْفِهِ ، فَلَمْ يَتَّفِقْ ذِكْرُهُ فِي عُجَالَةِ هَذَا الطَّارِقِ حَتَّى يَقَعَ الْاِسْتِيطَانُ .

المسألة السادسة : هذه الدِّيَاثُ ، مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْهَا مَقْرَرًا^(٤) وَمَالَمْ نَذْكُرْهُ ، لَا
زِيَادَةَ فِيهَا وَلَا تَغْيِيرَ لَهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُزَادُ فِيهَا بِالْبَلَدِ الْحَرَامِ .
تَعَلُّقًا بِمَا رَوَى أَنَّ عُمَرَ وَعُثْمَانَ قَضَيَا بِالزِّيَادَةِ فِي الدِّيَةِ لِمَنْ قَتَلَ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ^(٥) ،
وَلَيْسَ لَهُ مُعَوَّلٌ سِوَى ذَلِكَ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا فِيهِ ، وَقَدْ
اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضَوْنَ اللَّهَ عَلَيْهِمْ إِذَا اخْتَلَفُوا لَمْ يَقَعْ تَرْجِيحُ بَقَضَاءِ
الْخُلَفَاءِ ، فَكَيْفَ بَقَضَاءِ بَعْضِهِمْ ؟ وَالْمَسْأَلَةُ مَشْهُورَةٌ^(٦) فِي أَصُولِ الْفَقْهِ يَتَنَّهُ فِي

(١) فِي النِّسْخِ : « الدَّامِغَةُ » . وَالمَثْبُوتُ هُوَ الصَّوَابُ . يُقَالُ : دَمَعْتُ الشَّجَةَ . إِذَا جَرَى دَمُهَا .

فَهِيَ دَامِعَةٌ . الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (د م ع) . وَيَنْظُرُ عَارِضَةُ الْأَحْوَذَى ١٦٤/٦ .

(٢) فِي ج ، م : « الْخَارِصَةُ » . وَالْحَارِصَةُ الَّتِي تَحْرُسُ الْجِلْدَ أَيْ : تَشَقُّ . يَنْظُرُ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ح ر ص) .

(٣) فِي م : « فِي » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ج ، م .

(٥) عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٧٢٩٤) ، وَابْنُ بَيْهَقٍ ٧١/٨ .

(٦) فِي ج ، م : « مَذْكُورَةٌ » .

الدليل . ولو غُلِظَت الدِّيَةُ بالبلدِ الحرامِ ، لَغُلِظَت بالشهرِ الحرامِ أو بحالِ الإحرامِ ، لا سيَّما وقد استوى حالُ الإحرامِ وحالُ البلدِ الحرامِ فى تحريمِ دماءِ الحيواناتِ . وهذا ظاهرٌ عندَ التأملِ ، وقد استوفيناها فى « مسائلِ الخلافِ » .

المسألة السابعة : قال مالكٌ : لا يُعَقَّلُ^(١) الجُرْحُ حتى يبرأَ المجروحُ ويَصِحَّ ، فيُذَرى ما آلَ إليه أمرُه فيَقْضَى بحَسَبِهِ ، وكذلك يجبُ ألا يُقْتَصَّ من جُرْحٍ حتى يُغْلَمَ ما يَثْوُلُ إليه حالُه . وقد اختلفَ فى ذلكَ العلماءُ ، وقد بيَّناه فى « مسائلِ الخلافِ » ، والعَمْدُ بالانتظارِ أحقُّ من الخطأِ .

المسألة الثامنة : عَقَلَ المرأةُ كَعَقْلِ الرجلِ ، هذه من حسابِ دِيَّتِها ، كالرجلِ من حسابِ دِيَّتِهِ ، فإذا جِئنا إلى المُنْقَلَةِ ، أو إلى المَوْضِحةِ مثلاً وقد تَكَرَّرَتْ ، أو جِئنا^(٢) إلى الأصابعِ ، والمسألة بحالِها^(٣) فيها نَزَلَتْ ، فيجبُ لها فى إصْبَعٍ عَشْرٌ ، وفى إصْبَعَيْنِ عَشْرُونَ ، وفى ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ ثَلَاثُونَ ، وهذا باتِّفَاقٍ ، فإذا قُطِعَ لها أَرْبَعُ أَصَابِعَ ، وَجِبَتْ لها عَشْرُونَ . هذا فى قولِ مالِكٍ ، وخالفه سائِرُ فقهاءِ الأَمْصارِ . وهذه مسألةُ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ ،^(٤) ورِيعَةٌ ، حينَ قالَ له : أَكُلُّما عَظُمَتْ مَصِيئَتُها قُلْتُ فائِدَتُها ١٩ إلى قولِه : هِى السُّنَّةُ^(٥) . فأما مُتَعَلِّقُ المُخالفِ^(٦)

(١) فى م : « يغسل » .

(٢) فى ج ، م : « جينا » .

(٣) سقط من : ج ، م .

(٤ - ٤) سقط من : ج .

(٥) سيأتى فى الموطأ (١٦٦٧) .

الموطأ

التمهيد

القبس^١ فظاهر، وأما مُتَعَلِّقُ مالِكٍ فَمِنْ طُرُقٍ ؛ أَحَدُهَا ، عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى النَّقْلِ لَا إِلَى الْعَمَلِ^(٢) ؛ لِقَوْلِ سَعِيدٍ^(٣) : هِيَ السُّنَّةُ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ^(٤) سَعِيدٌ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ^(٥) أَبُو هُرَيْرَةَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ^(٦) ، فِي أَنَّ ذَلِكَ إِسْنَادٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ ، وَإِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ : السُّنَّةُ كَذَا . فَكَذَلِكَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : السُّنَّةُ كَذَا . وَقَدْ بَيَّنَّا فِي « أَصُولِ الْفَقْهِ » ، أَنَّهُ لَا يُحَالُ بِالسُّنَّةِ إِلَّا عَلَى طَرِيقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلِهِ وَعَمَلِهِ ، أَوْ مَا أَقَرَّ عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ غَيْرِهِ ، فَلْيُطْلَبْ هُنَاكَ . وَفِي ذَلِكَ كُلُّهُ كَلَامٌ اسْتَوْفَيْنَاهُ فِي « مَسَائِلِ الْخِلَافِ » .

المسألة التاسعة : قال مالك : ليس في المأمومة ولا في الجائفة قوّد ، ولا تكون المأمومة إلا في الرأس ، وقد انتهى رسول الله ﷺ في كتابه لعمر بن حزم إلى الموضحة ، وجعل فيها خمسا من الإبل^(٧) ، واختلف قوله^(٨) في المنقلة ، هل فيها قوّد أم لا ؟ على روايتين ، والأصل في ذلك أن كل جرح لا يخاف منه التلّف ففيه القصاص ، وكل ما يخشى فيه التلّف فالقصاص فيه ساقط بإجماع ، وكل ما يشكل الحال فيه ، فيقع الفتوى بحسب ما يغلب

(١ - ١) سقط من : ج .

(٢) في د : « العقل » .

(٣) في ج ، م : « الأمة » .

(٤) سيأتي في الموطأ (١٦٤٤) .

(٥) سقط من : د . والمثبت موافق لنسخة على حاشية د .

القبس الظن عليه في حال الفتوى .

المسألة العاشرة : في محل الدية وهو متعدّد ، الحاضر منه الآن سبعة عشر محلاً^(١) ؛ النفس ، العينان ، اللسان ، الشفتان ، اليدين ، الرجلان - وذلك كله مذکور في حديث عمرو بن حزم - عين الأعور ، ثدي المرأة ، أليتها ، أشراف^(٢) الأذنين - باختلاف السمع - الأنف ، الصلب ، الذكر ، الأنثيان ، الإفضاء ، الكلام . وفي كل واحدة من الأنثيين دية في إحدى الروايتين ؛ فأما النفس ، والعينان ، اليدين ، الرجلان ، واللسان ، والأنف ، والسمع ، والعقل ، والذكر ، فلا خلاف فيه . وأما عين الأعور ؛ فنظر مالك إلى أن الجاني قد أتلّف بصراً كاملاً ، ونظر المخالف إلى أنه أتلّف عضواً واحداً ، ورأى مالك أن نقصان المحل إنما يرجع إلى نقصان قدر البصر ، ورأى أن قدر البصر لا يُراعى إجماعاً ، فإن دية حاد البصر كدية الناقص عنه سواء . والمسألة خفيفة النظر ، فلتطلب في « مسائل الخلاف » ، فإن هذا القدر هو مطلع الفريقين . وأما ثدي المرأة ؛ فإن القول فيها أقوى من القول في أليتها ؛ لأن في الثديين إبطال ثلاثة أشياء ؛ خلقة وجمالاً ومنفعة كالأنف ، والأليتان دون ذلك . وأما أشراف الأذنين ، فإن كان فيها أثر للسمع التحقّت بالمّارين^(٣) ، وإن لم يكن فيها أثر كانت جمالاً محضاً ،

(١) كذا في النسخ . ومجموع ما ذكره المصنف من محال الدية ستة عشر محلاً على سبيل الإجمال والتفصيل .

(٢) في م : « أطراف » . وأشراف الأذنين : هو جلد ما بين العذار والبياض الذي حولهما . ينظر الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير ٤٦٥/٢٥ .

(٣) في ج : « المازن » . وينظر ما سيأتي ص ٥٤٩ .

الموطأ

التمهيد

القبس ولا يُقابَلُ الجمالُ بالدِّيةِ ، وأما الصُّلبُ ، فَتَثَبَّتْ فِيهِ الدِّيةُ مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى .

وأما الْأُنْثَيَانِ فَهِيَ بِمَعْنَى الذَّكَرِ ، وَهِيَ وَإِنْ عَرِيتُ ^(١) عَنْ الشَّهْوَةِ ، فَفِيهَا أَصْلُ الْخَلْقَةِ ، وَأما الْإِفْضَاءُ فَهُوَ نَظِيرُ قَطْعِ الذَّكَرِ بَلْ أَعْظَمُ .

المسألة الحادية عشر : ما كان فيها من الجنائياتِ إذهابُ جَمالٍ لم يَسْتَقِلَّ بِدِيَةِ ، إِذْ لَيْسَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ نَظِيرٌ . وَرَأَى أَبُو حَنِيفَةَ أَنْ يَجْعَلَ ^(٢) « جِلْدَةَ الرَّأْسِ » ، وَجِلْدَةَ اللَّحْيَةِ وَجِلْدَةَ الْحَاجِبَيْنِ كَالْمَارِنِ فِي إِجَابِ الدِّيةِ . وَلَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَارِنَ لَمْ يُرَاعَ فِيهِ إِذْهَابُ الْجَمالِ عَلَى الْكَمالِ كَمَا زَعَمَ ، إِنَّمَا رَاعَيْنَا فِيهِ الْجَمالَ وَالْمَنْفَعَةَ .

المسألة الثانية عشر : رَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يُفَاضَلَ بَيْنَ أَحَادٍ كُلِّ اثْنَيْنِ مِنَ الْجَسَدِ ، أَوْ جَمْعٍ ^(٣) فِي بَابِ الدِّيةِ ؛ كَابْنِ الْمُسَيَّبِ فِي الْأَسْنانِ ^(٤) ، وَفِي الشَّفَةِ السُّفْلَى ^(٥) . وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ » . وَلَمْ يُفْصَلْ . وَخَرَجَ الْبُخَارِيُّ ^(٦) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ » . يَعْنِي الْخِنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ . إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَنَافِعَهَا وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَإِنَّمَا يُرَاعَى صُورُهَا ، كَمَا رَأَى أَبُو حَنِيفَةَ أَنْ يَنْقُضَ

(١) فِي م : « عَزَبَتْ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : ج .

(٣) فِي م : « يَجْمَعُ » .

(٤) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٦٦٩) .

(٥) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٦٥٧) .

(٦) الْبُخَارِيُّ (٦٨٩٥) .

القبس الحكم وَيَنْقُضُهُ^(١) ، فقال : مَنْ قَطَعَ لِسَانَ صَغِيرٍ^(٢) لَا دِيَّةَ عَلَيْهِ ، إِنَّمَا فِي ذَلِكَ حُكُومَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لِسَانٌ بِلَا مَنْفَعَةٍ . قلنا : لَا يُشْبِهُ هَذَا تَدْقِيقَكَ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُكَ أَنْ تَقُولَ : إِذَا قَتَلَ نَفْسًا صَغِيرَةً لَا دِيَّةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا نَفْسٌ بِلَا مَنْفَعَةٍ ، كَمَا فَعَلَ مَالِكٌ فِي الْاِحْتِيَاظِ ، بِالْعَكْسِ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْاِسْتِرْسَالِ ، فَقَالَ مَالِكٌ : فِي السِّنِّ الْمُسَوَّدَةِ الدِّيَّةُ . وَعَجَبًا لِأَبِي حَنِيفَةَ سَاعَدَهُ عَلَى ذَلِكَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : فِيهَا حُكُومَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَغْيِيرُ هَيْئَةٍ كَمَا لَوْ اَضْفَرَّتْ . وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الصُّفْرَةَ صِفَةٌ فِي ظَاهِرِهَا ، وَالْاَسْوَدَادَ مُتَدَاخِلٌ فِيهَا ، مُفْسِدٌ لَهَا ، فَافْتَرَقَا .

المسألة الثالثة عشر : قال أبو حنيفة : دِيَّةُ الذَّمِّ كَدِيَّةِ الْمُسْلِمِ . لِحَدِيثِ الْعَامِرِيِّنِ الْمُتَقَدِّمِ . وَقَالَ مَالِكٌ : دِيَّتُهُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ ، وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ . لِأَنَّ ذَلِكَ قَضَاءُ عَمَرٍ ، وَفِيهِ أَثَرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ تَقَدَّمَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : دِيَّةُ الذَّمِّ ثُلُثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ . فَمَطَّلَعُ النَّظَرِ الْأَوَّلِ نَفَى الْمُسَاوَاةَ بَيْنَ الْكَافِرِ وَالْمُسْلِمِ فِي الدِّيَّةِ ، كَمَا نَفَيْتُمَا بَيْنَهُمَا الْمُسَاوَاةَ فِي الْقِصَاصِ ، حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ ، فَلْيَرْكَبْ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا مُتَعَلِّقُ الشَّافِعِيِّ فِي تَقْدِيرِ الثُّلْثِ فَضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَثَرٌ ، وَالنَّظَرُ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي « مَسَائِلِ الْخِلَافِ » ، وَاطَّرَحْنَاهُ هَلْهنا^(٣) لِقَلَّتِهِ ، وَالْإِشَارَةُ^(٣) إِلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ : قَدَّرْنَاهُ بِالثُّلْثِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنْ الثُّلْثُ كَثِيرٌ » . قلنا : لَوْ حَطَّطَتِ الثُّلُثُ مِنَ الدِّيَّةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ أَنَّهُ كَثِيرٌ ، لَكَانَ أَوْلَى بِكَ ، وَضَعِيفُ الْأَثَرِ أَوْلَى مِنْ ضَعِيفِ النَّظَرِ ، فَكَيْفَ وَقَدْ اعْتَصَدَ بِقَضَائِهِ

(١) فِي د ، ج : « يَنْقُضُهُ » .

(٢) فِي ج : « صَغِيرَةٌ » ، وَفِي م : « ضَغِيرٌ » .

(٣ - ٣) فِي ج : « لَقَلَّةُ الْإِشَارَةِ » .

الموطأ

التمهيد

عمر رضي الله عنه^(١)؟ وأما حديث العامريين ، فقال علماؤنا : لم يصح . وعندى القبس أنه صحيح ، ولكن النبي ﷺ إنما فعل ذلك بهم في صدر الإسلام تأليفاً لهم ، إذ لم تكن تلزمه في أصل المسألة دية ، فإذا سقط الأصل وهو الوجوب ، فأولى وأحرى^(٢) أن يسقط الوصف وهو التقدير .

المسألة الرابعة عشر : عقل الجنين ، ثبت عن النبي ﷺ ، أنه قضى فيه بغرة ؛ عبد أو وليدة ، فقال الذى قضى عليه : كيف أغرم من لا أكل ولا شرب ، ولا نطق ولا استهل^(٣) ، ومثل ذلك بطل . أو : يطل^(٤) . فقال^(٥) رسول الله ﷺ : « إن هذا من إخوان الكهّان »^(٦) . وليس هذا بإنكار لصورة الشجع ، فإنه جائز ، وإنما بين به النبي ﷺ إبطال كل سجع ينظم في معارضة حق ، كما أنه يكره أن يتكلف ابتداء في طريق الحق إلا أن يرد في مطرد القول . وكما قدرُوا الدية في الإبل ، كذلك قدرُوا الغرة في الجنين ، وذلك خمسون ديناراً ، و^(٧) هو عُشْر دية أمه . وخالف أبو حنيفة في مسألتين ؛ إحداهما ، أنه غاير في الغرة بين الذكر والأنثى ، وذلك ما لم يُعلم وجهه أبداً . وقد بينّا سيرها في « مسائل الخلاف » ، وهو غريب ، فليُنظر فيه ، وليُنقل من « التلخيص » . والثانية : إذا قتل امرأة وفي

(١) عبد الرزاق (١٨٤٨٩) ، والدارقطني ١٧٠/٣ ، والبيهقي ١٠١/٨ .

(٢) بعده في د : « له » .

(٣) بعده في د ، م : « صارخا » .

(٤) يطل : يهدر . ينظر النهاية ١٣٦/٣ .

(٥) بعده في د ، م : « له » .

(٦) سيأتى في الموطأ (١٦٥٥) .

(٧) في م : « أو » .

بطنها جنين ، هل تدخل الغرة في الدية أم لا ؟ وقد بيناها في « مسائل الخلاف » .

المسألة الخامسة عشر : قال علماؤنا : روى ^(١) أبو داود والنسائي : إن عقل الجنين خمسمائة شاة ^(٢) . والحديث لم يصح إنما الصحيح حديث الغرة ، والتقدير فعل الصحابة . وقال ربيعة : عقل الجنين للأم . وقال ابن هزمز : للأبوين . وتعلق ربيعة بأنه كعضو من أعضائها ، فوجب أن يكون عقله لها ، ولو كان يجري مجرى عضو من أعضائها لاغثير من قيمة ديتها كسائر الأعضاء .

المسألة السادسة عشر : ذكر مالك في مسائل القود ، أن الرجل إذا ضرب رجلاً بعصا أو بحجر عمداً فمات ، أن فيه قصاص . ولقب هذه المسألة القتل بالثقل ، وهي مسألة ركيكة لأبي حنيفة تعلق فيها علماء العراق بالحديث المشهور . « ألا إن في قتل الشوط والعصا مائة من الإبل » الحديث المذكور . فإذا رماه بخشبة ، فإنها جملة مجموعة من أجزاء ، لو انفرد كل جزء منها لم يجب فيه قصاص ، فإذا اجتمعت كان حالها في الانفراد شبهة عند اجتماعها في إسقاط ما يسقط بالشبهات . قلنا : الجواب عن هذا أئين من إطناب فيه ، أترجو أن تلتق لهذا الباطل دليلاً ؟ ما محاولة هذا إلا كما قال الشاعر ^(٣) :

تدس إلى العطار سيلة بيتها وهل يضلح العطار ما أفسد الدهر
وإذا أخذ الرجل حَجراً من أربع وصَبَّه على رأس رجل ، إن كان بهذا عمد

(١) بعده في د : « الترمذي و » .

(٢) أبو داود (٤٥٧٨) ، والنسائي في الكبرى (٧٠١٦) .

(٣) البيت في عيون الأخبار ٤/٤٤ ، والكامل للمبرد ٣١٢/١ .

خطأ فالضرب بالسيف خطأ مخض ! ولهذا قال علماؤنا : إن هذا المذهب هذم القبس لقاعدة القصاص ، وتمكين الأعداء من الأعداء .

المسألة السابعة عشر : أدخل مالك في الباب قتل الغيلة ، وهي من الجراية ، والجراية عندنا تكون في الحضر ، كما تكون في القفار^(١) ، وتكون بالسيف ، وتكون بالعصا ، وإذا كانت بالعصا لا يؤخذ فيها بأيسر ذلك ؛ لأن المقصود في السلب والقتل واحد ، والعصا كالسيف عند مالك في العمد ووجوب القصاص ، وزادت العصا بأنها أعظم في الخديعة ؛ لأنه إذا مشى بالسيف اشتكر ، وتشوفت النفوس إلى التحفظ منه ، وكان أمر العصا في الخديعة أبلغ ، وفي الغيلة أدخل ، فينبغي أن تكون في العقوبة أعظم ، ألا ترى أنه يؤخذ فيه مائة بواحد بلا خلاف ؟ كذلك يؤخذ فيه بالعصا والسيف بالقتل بلا خلاف ، ولما لم يتعرض للجراية لم يتعرض لها^(٢) .

المسألة الثامنة عشر : السحر ، قال مالك : يُقتل الساحر كُفراً . وقال الشافعي : عقوبته على مقدار تأثيره ؛ من قتل^(٣) فقتل أو إذاية فضر^(٤) . وتعلق مالك بظاهر القرآن ، وإنما جعله مالك في باب الغيلة ؛ لأن المسحور لا يعلم بعمل الساحر حتى يقع فيه ، وقد قال مالك : إن من الغيلة سقى السم^(٥) بل المُرْقِد^(٦) لأخذ

(١) في د : « الفياء » .

(٢) في م : « لهما » .

(٣ - ٣) في م : « يقتل أو أذى به يضرب » .

(٤ - ٤) في ج ، م : « بالمرقد » . والمرقد : شيء يشرب فينوم من شربه ويرقده . اللسان (ر ق د) .

١٦٤٤ - مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في العقول: «أن في النفس مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعى جدعاً مائة من الإبل، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة مثلها، وفي العين خمسون، وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، وفي كل إصبع مائة هنالك عشر من الإبل، وفي السن خمس، وفي الموضحة خمس».

مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في العقول: «أن في النفس مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعى جدعاً مائة من الإبل، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة مثلها، وفي العين خمسون، وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، وفي كل إصبع مائة هنالك عشر من الإبل، وفي السن خمس، وفي الموضحة خمس»^(١).

لا يخلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد، وقد روي

القبس أموال الناس. وهو ظاهر، وقد مهّدنا المسألة في كُتب الخلاف وغيرها.

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٦٣)، ورواية أبي مصعب (٢٢٢٦). وأخرجه ابن وهب (٥١٠)، والشافعي ٧٥/٦، والنسائي (٤٨٧٢)، والدارقطني ١٢١/١، والبغوي في شرح السنة (٢٥٣٨)، والبيهقي ٧٣/٨، ٨١، ٨٢، ٨٧، ٩١ من طريق مالك به.

مُسْنَدًا مِنْ وَجْهِ صَالِحٍ ، وَهُوَ كِتَابُ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ السَّيْرِ ، مَعْرُوفٌ مَا فِيهِ التَّمْهِيدُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْرِفَةً يُسْتَعْنَى بِشَهْرَتِهَا عَنِ الْإِسْنَادِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ التَّوَاتُرِ فِي مَجِيئِهِ ، لَتَلْقَى النَّاسُ لَهُ بِالْقَبُولِ وَالْمَعْرِفَةِ .

وَقَدْ رَوَى مَعْمَرٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ . وَذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ سِوَاءَ فِي الدِّيَّاتِ ، وَزَادَ فِي إِسْنَادِهِ : عَنْ جَدِّهِ ^(١) .

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ بِكَمَالِهِ .

وَكِتَابُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ، وَمَا فِيهِ فَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ إِلَّا قَلِيلًا . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى شُهْرَةِ كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ وَصِحَّتِهِ ، مَا ذَكَرَهُ ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ مَالِكٍ وَاللَيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : وَجَدْتُ كِتَابَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ يَذْكُرُونَ أَنَّهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فِيهِ : « وَفِيمَا هُنَالِكَ مِنَ الْأَصَابِعِ عَشْرٌ عَشْرٌ » . فَصَارَ الْقَضَاءُ فِي الْأَصَابِعِ إِلَى عَشْرِ عَشْرٍ ^(٢) .

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٣١٥) ، والدارمي (١٦٦٢) ، وابن خزيمة (٢٢٦٩) ، والطحاوي

في شرح المعاني ٣٧٨/٤ ، والبيهقي ٨١/٨ من طريق معمر به .

(٢) ذكره ابن حجر في التلخيص الحبير ١٨/٤ عن المصنف .

أخبرنا عبد الرحمن بن مَرْوَانَ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو الطَّيِّبِ أَحْمَدُ ابْنُ «عَمْرِو الْحَرِيرِيُّ»^(١) ، قال : حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ شُعَيْبِ الْبَلْخِيِّ ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْمِنْقَرِيُّ ، قالوا : حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ، قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ ، قال : حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ - قال الْمِنْقَرِيُّ : الْجَزْرِيُّ . ثم اتَّفَقُوا - قال : حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ ، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عن أَبِيهِ ، عن جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ - قال في حديثِ عَبْدِ الْوَارِثِ : إلى أَهْلِ الْيَمَنِ . ثم اتَّفَقُوا - بَكْتَابٍ فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسُّنَنُ وَالذِّيَّاتُ ، وَبَعَثَ بِهِ مَعَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، فَقَدِمَ بِهِ عَلَى أَهْلِ الْيَمَنِ ، وَهَذِهِ نُسخَتُهُ : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى شَرْحَبِيلِ بْنِ عَبْدِ كَلَّالٍ ، وَالْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ كَلَّالٍ ، وَنُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ كَلَّالٍ ، قَيْلٍ^(٢) ذِي رُعَيْنٍ^(٣) ، وَمَعَاظِرَ ، وَهَمْدَانَ ؛ أَمَّا بَعْدُ . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي الصَّدَقَاتِ إِلَى آخِرِهَا ، وَفِيهِ : « مَنْ اغْتَبَطَ مُؤْمِنًا^(٤) قَتْلًا عَنْ بَيِّنَةٍ ، فَإِنَّهُ

(١ - ١) في م : «عمر الحريري» . وتقدم ص ٤٤٦ .

(٢) في م : «قيل» .

(٣) القيل : الملك من ملوك اليمن ، وذو رعين : قبيلة من اليمن تنسب إلى ذي رعين ، وهو من أذواء اليمن وملوكها . النهاية ١٣٣/٤ .

(٤) اغتبط مؤمنا : أى قتله بلا جناية كانت منه ولا جريرة توجب قتله ، وكل من مات بغير علة =

قَوْدٌ ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ ، وَفِي النَّفْسِ الدِّيَّةُ ؛ مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي التَّمْهِيدِ
الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَدْعُهُ الدِّيَّةُ ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ ،
وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ ، وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَّةُ ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ
الدِّيَّةُ ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ^(١) الدِّيَّةِ ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ نِصْفُ الدِّيَّةِ ،
وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ ، وَفِي كُلِّ
إِصْبَعٍ مِنَ الْأَصَابِعِ مِنَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ
الْإِبِلِ ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَأَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ ، وَعَلَى
أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ . وَذَكَرُوا تَمَامَ الْحَدِيثِ^(٢) .

قال أحمد بن زهير : سمعت يحيى بن معين يقول : الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى
ثِقَّةٌ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الَّذِي يَزُورِي عَنْ الزَّهْرِيِّ حَدِيثَ الصَّدَقَاتِ وَالذِّيَّاتِ
مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ .

قال أبو عمر : هكذا وقع عند شيخى فى أصله : « فى المأمومة نصف
الدِّيَّةِ » . وهو خطأ من الكاتب ، والمحفوظ فى هذا الحديث وغيره أَنَّ فى

= فقد اعتبط . ومات فلان غبطة . أى : شابا صحيحا . وعبطت الناقة واعتبطتها ، إذا ذبحتها من غير
مرض . ينظر النهاية ١٧٢/٣ .

(١) عند النسائى والحاكم والبيهقى : « ثلث » .

(٢) أخرجه النسائى (٤٨٦٨) ، وابن حبان (٦٥٥٩) ، والحاكم ٣٩٥/١ - ٣٩٧ ، والبيهقى

٨٩/٤ ، ٩٠ من طريق الحكم بن موسى به .

التمهيد المأمومة ثلث الدية ، لا يَخْتَلِفُ العلماءُ في ذلك من السلف والخلف ، وأهل العراق يقولون لها : الآمة . وأهل الحجاز : المأمومة . وكذلك في كتاب عمرو بن حزم : « المأمومة فيها ثلث الدية » . كذلك نقل الثقات .

وأما ما في حديث مالك من الفقه ، فقوله : « في النفس مائة من الإبل » . وهذا موضع فيه تنازع بين العلماء ، بعد إجماعهم أن على أهل الإبل في دية النفس إذا أُتِلِفَتْ خطأ مائة من الإبل ، لا خلاف بين علماء المسلمين في ذلك ، ولا يَخْتَلِفُونَ أن رسول الله ﷺ جعلها كذلك ، وإنما تنازعوا واختلفوا في الدية على أهل الورق والذهب ، واختلفوا أيضا ؛ هل يُؤْخَذُ فيها الشاء والبقر والحل ، أم لا يكون إلا في الثلاثة الأصناف ؛ الإبل ، والذهب ، والورق ؟ على حسب ما نُورِدُهُ في هذا الباب مُهَذَّبًا مُمَهَّدًا إن شاء الله .

ذكر عبد الرزاق^(١) ، عن معمر ، عن الزهري ، قال : كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ مائة بعير ، لكل بعير أوقية ، فذلك أربعة آلاف ، فلما كان عمر غلت الإبل ورخصت الورق ، فجعلها عمر أوقية ونصفا ، ثم غلت الإبل ورخصت الورق ، فجعلها عمر أوقيتين ، فذلك ثمانية آلاف ، ثم لم تزل الإبل تغلو ويُرْخَصُ الورق ، حتى جعلها عمر اثني عشر ألفا ، أو

الموطأ

التمهيد

ألف دينار، ومن البقر مائتا بقرة، ومن الشاة^(١) ألفا^(٢) شاة .

وذكر عبد الرزاق^(٣) أيضا، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: كانت الدية الإبل، حتى كان عمر فجعها لما غلبت الإبل عشرين ومائة لكل^(٤) بغير. قال: قلت لعطاء: فإن شاء القروى أعطى مائة ناقة، أو مائتي بقرة، أو ألفي شاة، ولم يُعط ذهبًا؟ قال: نعم، إن شاء أعطى إبلًا، ولم يُعط ذهبًا؛ هو الأمر الأول.

قال^(٥): قلت لعطاء: أيعطى القروى إن شاء بقرا أو غنما؟ قال: لا يتعاقل أهل القرى من الماشية غير الإبل. يقول: هو عقلمهم على عهد رسول الله ﷺ.

قال عطاء^(٦): وكان يُقال: على أهل الإبل الإبل، وعلى أهل الذهب الذهب، وعلى أهل الورق الورق، وعلى أهل الغنم الغنم، وعلى أهل البز الحلل.

القبس

(١) في الأصل: «الشاة».

(٢) في مصدر التخريج: «ألف». والمثبت موافق لإحدى نسخه.

(٣) عبد الرزاق (١٧٢٥٦).

(٤) في الأصل، ص: «كل».

(٥) عبد الرزاق (١٧٢٥٧).

(٦) عبد الرزاق (١٧٢٥٨، ١٧٢٥٩).

التمهيد قال^(١): قلتُ لعطاء: البدويُّ صاحبُ البقرِ والشاءِ، أله أن يُعطى إِبِلًا إن شاء وإن كره المُتَّبِعُ؟ قال: ما أرى إلا أنه ما شاء المعقولُ له^(٢) حقه؛ له ماشيةُ العاقلِ ما كانت، لا تُصرفُ إلى غيرها إن شاء.

قال ابنُ جريج^(٣): وأخبرنا ابنُ طاوسٍ، عن أبيه، أنه كان يقولُ: على الناسِ كلُّهم أجمَعين؛ أهلُ القريةِ، وأهلُ الباديةِ، مائةٌ من الإبلِ؛ فمن لم تكنْ عنده إبلٌ، فعلى أهلِ الورقِ الورقُ، وعلى أهلِ البقرِ البقرُ، وعلى أهلِ الغنمِ الغنمُ، وعلى أهلِ البزِّ البزُّ. قال: يُعطون من أيِّ صنفٍ كان، بقيمةِ الإبلِ ما كانت، ارتفعت أو انخفضت قيمتها يومئذٍ. قال طاوسٌ: وحقُّ المعقولِ له الإبلُ.

قال ابنُ جريج^(٤): وقال عمرو بنُ شعيبٍ: كان رسولُ الله ﷺ يُقيِّمُ الإبلَ على أهلِ القرى أربعَ مائةِ دينارٍ أو عدلها من الورقِ، ويُقيِّمها على أثمانِ الإبلِ، فإذا غلَّت رَفَع في قيمتها، وإذا هانت نَقَص من قيمتها على أهلِ القرى على نحوِ الثمنِ ما كان. قال: وقضى أبو بكرٍ في الديةِ على أهلِ^(٥)

(١) عبد الرزاق (١٧٢٦٧).

(٢) بعده في م، ومصدر التخريج: «هو».

(٣) عبد الرزاق (١٧٢٦٨، ١٧٢٦٩).

(٤) عبد الرزاق (١٧٢٧٠).

(٥) سقط من النسخ. والمثبت من مصدر التخريج.

القرى حين كثر المال ، وغلت الإبل ، فأقام مائة من الإبل بستمائة دينار ، التمهيد
إلى ثمانمائة دينار ، وقضى عمر في الدية على أهل القرى اثني عشر ألف
درهم ، قال : إني أرى الزمان تختلف فيه الدية ؛ تنخفض مرة من قيمة
الإبل ، وترتفع مرة أخرى ، وأرى المال قد كثر . قال : وأنا أخشى عليكم
الحكام بعدى ، وأن يصاب الرجل المسلم فتهلك ديتة بالباطل ، وأن ترتفع
ديتة بغير حق ، فتحمل على أقوام مسلمين فتجتأحهم ، فليس على أهل
القرى زيادة في تغليظ عقل ، ولا في الشهر الحرام ، ولا في الحرمة^(١) ،
ولا^(٢) على أهل القرى فيه تغليظ ، لا يزاؤ فيه على اثني عشر ألفاً ،
وعقل^(٣) أهل البادية ؛ على أهل الإبل مائة من الإبل على أسنانها ، كما
قضى رسول الله ﷺ ، وعلى أهل البقر مائتا بقرة ، وعلى أهل الشاء ألفاً
شاة ،^(٤) ولم أقسم^(٥) على أهل القرى إلا عقلمهم يكون ذهباً وورقاً ، فيقام
عليهم ، ولو كان رسول الله ﷺ قضي على أهل القرى في الذهب والورق
عقلاً مسمى لا زيادة فيه ، ابغى^(٥) قضاء رسول الله ﷺ فيه ، ولكنه

(١) في نسخة من مصدر التخريج : « الحرم » .

(٢) سقط من النسخ . والمثبت من مصدر التخريج .

(٣) في النسخ : « على » . والمثبت من مصدر التخريج .

(٤ - ٤) في نسخة من مصدر التخريج : « ولو أقيم » .

(٥) في م ، ومصدر التخريج : « لاتبعنا » .

التمهيد كان ^(١) يُقَيِّمُهُ عَلَى أَثْمَانِ الْإِبِلِ .

قال أبو عمر: الأحاديث التي ذكرنا في هذا الباب عن الزهري، وعطاء، وعمرو بن شعيب، ومرسلة، وفيه أحاديث مُسْنَدَةٌ سَنَدُ كُرْهَا بَعْدَ ذِكْرِ أَقَاوِيلِ الْفُقَهَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ حُجَّةٌ لَهُمْ، وَتَنْبِيْهَا عَلَى أَصُولِهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنَّمَا مَدَارُ هَذَا الْبَابِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ؛ فِي النَّفْسِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَعَلَى مَا قَضَى بِهِ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ وَالشَّاءِ، وَالْبَقَرِ، عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، عَلَى حَسَبِ مَا نَذَكُرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَأَمَّا اخْتِلَافُ التَّابِعِينَ فِي هَذَا الْبَابِ، فَمُضْطَرِبٌ جِدًّا، وَمِنْهُ شُدُودٌ مُخَالَفٌ لِلْآثَارِ الْمُسْنَدَةِ.

وَأَمَّا أَقَاوِيلُ الْفُقَهَاءِ؛ فَإِنَّ مَالِكًا، وَالشَّافِعِيَّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَأَبَا حَنِيفَةَ، وَزُفَرَ، ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الدِّيَّةَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْدَّنَانِيرِ وَالْدِّرَاهِمِ لَا غَيْرُ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا هُمْ وَلَا غَيْرُهُمْ أَنَّ الْإِبِلَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَكَذَلِكَ لَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّ الذَّهَبَ أَلْفُ دِينَارٍ. وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَرِقِ؛ فَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى ^(١) أَنَّ الدِّيَّةَ مِنَ الْوَرِقِ اثْنَا ^(٢) عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، عَلَى مَا بَلَغَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهُ قَوَّماً الدِّيَّةَ عَلَى

(١) ليس في: الأصل، م.

(٢) في الأصل، ص: «اثني».

أهل القرى ، فجعلها على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم . قال مالك : وأهل الذهب ؛ أهل الشام ، وأهل مصر ، وأهل الورق ؛ أهل العراق . وكذلك قال الشافعي في أحد قوليه : إن الدية على أهل الورق اثنا^(١) عشر ألف درهم . وقال المزني : قال الشافعي : الدية الإبل ، فإن أغوزت الإبل ، فقيمتها بالدنانير والدراهم على ما قومها عمر بن الخطاب ؛ ألف دينار على أهل الذهب ، واثنا^(٢) عشر ألف درهم على أهل الورق . وذكر قول عطاء : كانت الدية الإبل حتى قومها عمر . قال الشافعي : والعلم محيط بأنه لم يقومها إلا قيمة يومها للإغواز . قال : ولا تقوم بغير الدنانير والدراهم . قال : ولو جاز أن تقوم بغير الدنانير والدراهم ، جعلنا على أهل الخيل الخيل ، وعلى أهل الطعام الطعام ، وهذا لا يقوله أحد .

قال أبو عمر : قد قاله بعض من شذ في قوله . قال المزني : وقوله القديم : على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم . قال : ورؤجوعه عن القديم - رغبة عنه إلى الجديد - هو أشبه بالسنة . قال أبو عمر : حجة من جعل الدية من الورق اثني عشر ألف درهم ما أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : أخبرنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو

(١) في ص : « اثني » .

(٢) في الأصل : « اثني » .

التمهيد داود، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ، قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ
الْحَبَابِ، عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن
عباس، أَنَّ رجلاً من بني عَدِيٍّ قُتِلَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَّتَهُ اثْنَيْ عَشَرَ
أَلْفًا^(١).

قال أبو داود: رَوَاهُ ابْنُ عِيْنَةَ، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن
النبي ﷺ، لم يَذْكُرْ ابْنَ عَبَّاسٍ.

قال أبو عمر: ليس لِمَنْ خَالَفَ هَذَا وَقَالَ بَعَشْرَةَ آلَافٍ دَرَاهِمٍ مِنَ الْوَرِقِ
فِي الدِّيَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ لَا مُرْسَلٌ وَلَا مُسْنَدٌ. وَأَمَّا الَّذِي جَاءَ عَنِ
عُمَرَ فِي الْإِثْنَيْنِ عَشَرَ أَلْفًا، فَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَيْضًا، قال: حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ،
قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ، قال: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، عن
عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: كَانَتِ الدِّيَةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ ثَمَانِمِائَةَ دِينَارٍ، أَوْ^(٢) ثَمَانِيَةَ آلَافٍ دَرَاهِمٍ، وَدِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ يَوْمَئِذٍ
عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الْمُسْلِمِينَ. قال: وَكَانَ ذَلِكَ^(٣) كَذَلِكَ حَتَّى

(١) أبو داود (٤٥٤٦). وأخرجه الترمذي (١٣٨٨)، والنسائي (٤٨١٧)، وابن ماجه

(٢٦٢٩، ٢٦٣٢) من طريق محمد بن مسلم الطائفي به.

(٢) في النسخ: «و». والمثبت من مصدر التخريج.

(٣) سقط من النسخ. والمثبت من مصدر التخريج.

اسْتُخْلِفَ عُمَرُ ، فَقَامَ خَطِيبًا ، فَقَالَ : أَلَا إِنَّ^(١) الْإِبِلَ قَدْ غَلَتْ . ففَرَضَها التمهيد
عُمَرُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا ،
وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مَائَتَيْنِ بَقْرَةٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفَى شَاةٍ ، وَعَلَى أَهْلِ
الْحُلَلِ مَائَتَيْنِ حُلَّةٍ . قَالَ : وَتَرَكَ دِيَّةَ أَهْلِ الذُّمَّةِ لَمْ يَرْفَعْها فِيمَا رَفَعَ مِنْ
الدِّيَّةِ^(٢) .

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٣) ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَبِيدٍ ،
أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَرَضَ الدِّيَّةَ مِنَ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَمِنَ الْوَرِقِ اثْنَيْ
عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ .

وَرَوَى ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عَثْمَانَ قَضَى فِي الدِّيَّةِ اثْنَيْ عَشَرَ
أَلْفَ دِرْهَمٍ .

وَرَوَى نَافِعُ بْنُ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ .

وَرَوَى الشَّعْبِيُّ ، عَنْ الْحَارِثِ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : الدِّيَّةُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا .

وَرَوَى هُشَيْمٌ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، أَنَّ عُمَرَ قَوَّمَ الْإِبِلَ فِي الدِّيَّةِ
كُلَّ بَعِيرٍ^(٤) بِمِائَةِ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا ، اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا .

(١) بعده في الأصل : «أهل» .

(٢) أبو داود (٤٥٤٢) .

(٣) عبد الرزاق (١٧٢٧١) .

(٤) بعده في م : «بعير» .

فهذا ما في الاثنى عشر ألفاً عن النبي ﷺ ، وعن عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عباس ، رضي الله عنهم ، إلا أن الآثار عن عمر منها ما يدل على أن الورق والذهب إنما جعلها قيمة للإبل ، ولم يجعلها أصلاً في الدية ، ومنها ما يدل على أنه جعل الدية من الذهب والورق ، وكذلك الآثار كلها عن الصحابة في هذا الباب ، تحتمل التأويل على حسب ما ذكرنا عن عمر . وقال أبو حنيفة وأصحابه ، والثوري : الدية من الورق عشرة آلاف درهم . وحججهم في ذلك ما رواه الشعبي ، عن عبيدة ، عن عمر ، أنه جعل الدية على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشياه^(١) ألفي^(٢) شاة ، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة^(٣) .

قال أبو عمر : في هذا الحديث عن عمر ما يدل على أن الدراهم والدنانير صنف من أصناف الدية ، لا على وجه البدل والقيمة ، وكذلك يدل ظاهر حديث يحيى بن سعيد أيضاً ، عن عمر ، وهو الظاهر في الحديث عن علي ، وعثمان ، وابن عباس . والله أعلم .

وأما مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، فإنهم لا يرون أن يؤخذ في الدية

(١) في ص : « الشاة » .

(٢) في الأصل ، م : « ألف » .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٢٧/٩ من طريق الشعبي به .

شئ إلا الإبل أو الذهب أو الورق لا غير، وكذلك قال الليث بن سعد^(١). قال مالك: لا يُقبل من أهل الإبل إلا الإبل، ولا من أهل الذهب إلا الذهب، ولا من أهل الورق إلا الورق. وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: الدية من الرقة^(٢) عشرة آلاف درهم على أهل الورق، ومن الذهب ألف دينار على أهل الذهب، وعلى أهل الإبل مائة بعير، وعلى أهل البقر مائتا بقرة، وعلى أهل الشاء ألفا شاة، وعلى أهل الحلال مائتا حلة يمانية. قال: ولا يؤخذ في البقر إلا الشئ^(٣) فصاعداً، ولا يؤخذ من الحلال إلا اليمانية، قيمة كل حلة خمسون درهماً فصاعداً. ومذهب الثوري في ذلك كمذهب أبي يوسف ومحمد، وذكره الثوري عن عمر، ولم يخالفه، وأما أبو حنيفة فخالف ما رواه في ذلك عن عمر في البقر والشاء والحلال.

قال أبو عمر: روى ذلك عن عمر من حديث الشعبي وغيره. وبه قال عطاء، وطاوس، وطائفة من التابعين^(٣). وهو قول الفقهاء السبعة المدنيين.

(١) الرقة، مثال عدة: مثل الورق: الدراهم. المصباح المنير (ورق).
(٢) الشئ من البقر: الذي استكمل السنة الثانية ودخل في السنة الثالثة. ينظر تهذيب اللغة ١٤٠/١٥.
(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق ٢٩١/٩ - ٢٩٧، ومصنف ابن أبي شيبة ١٢٧/٩، ١٣٣.

واختلف الفقهاء أيضاً في أسنان دية الخطأ إذا قُضِيَ بالدية إبلاً ؛ فقال مالك ، والشافعي ، وأصحابهما : دية الخطأ أحماساً . وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه . إلا أنهم اختلفوا في الأسنان من كل صنف ؛ فقال مالك والشافعي : عشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة . وقال أبو حنيفة : عشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة . وهو قول عبد الله بن مسعود ، رواه الثوري^(١) ، وشعبة ، وغيرهما ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبد الله بن مسعود .

وروى زيد بن جبير ، عن خشف^(٢) بن مالك ، عن عبد الله بن مسعود ، عن النبي ﷺ مثله مرفوعاً^(٣) . إلا أن خشف بن مالك ليس بمعروف .

وأما قول مالك ، والشافعي ، فروى عن سليمان بن يسار ، وليس فيه عن صاحب شيء ، ولكنه عليه أهل المدينة ، وكذلك حكى ابن جريج ، عن ابن شهاب^(٤) .

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢٣٨) ، وابن أبي شيبة ١٣٤/٩ من طريق الثوري به .

(٢) في ص : « خشف » . وينظر تهذيب الكمال ٢٤٩/٨ .

(٣) أخرجه أحمد ٣٢٨/٧ (٤٣٠٣) ، وأبو داود (٤٥٤٥) ، والترمذي (١٣٨٦) ، وابن ماجه (٢٦٣١) ، والنسائي (٤٨١٦) من طريق زيد بن جبير به .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢٣٠) عن ابن جريج به .

وذكر معمر، عن ابن شهاب، أن دية الخطأ أرباعاً؛ ثلاثون حقة، التمهيد
وثلاثون جذعة، وعشرون ابن مخاض، وعشرون ابن لبون^(١).

وكذلك روى معمر^(٢) وابن جريج^(٣)، عن ابن طاوس، عن أبيه.

وروى أبو إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي في دية الخطأ
أرباعاً؛ خمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون حقة، وخمس
وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون^(٤). وبهذا قال
عطاء، إلا أنه جعل مكان بنات لبون بنى لبون^(٥).

وروى سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده،
أن رسول الله ﷺ قضى أن من قتل خطأ فديته مائة من الإبل؛ ثلاثون بنت
مخاض، وثلاثون بنت لبون، وثلاثون حقة، وعشر^(٦) ابن لبون.

ذكره أبو داود^(٧)، قال: حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء، قال:
حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن راشد، قال: أخبرنا سليمان بن

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢٣٢) عن معمر به.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢٣١) عن معمر به.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢٣٣) عن ابن جريج به.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣٤/٩ من طريق أبي إسحاق به.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢٣٥).

(٦) في ص: «عشرون».

(٧) أبو داود (٤٥٤١).

التمهيد مُوسَى . فذكره .

وذكر معمر ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد في دية الخطأ مثل ذلك سواء^(١) .

قال أبو عمر : اتفق مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وأصحابهم ، على أن دية الخطأ أحماساً ، على حسب ما ذكرنا عنهم من اختلافهم في أسنان الإبل . واتفق مالك وأبو حنيفة على أن دية العمد إذا قبلت ، ودية العمد الذي لا قصاص فيه ، أربعاً ؛ خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة . وأما الشافعي ؛ فالدياتُ عنده ديتان ؛ مخففة ومغلظة ، إحداهما ، وهي المخففة ، دية الخطأ أحماساً ، على ما قدمنا ذكره عنه ، وعن مالك . وهو قول سليمان بن يسار ، وابن شهاب ، وأهل المدينة . والأخرى ، المغلظة في العمد الذي لا قصاص فيه ، وفي شبه العمد ، والتغليظ عنده في ذلك كله سواء ، وليس عند الشافعي دية تؤخذ أربعاً . وأما مالك وأبو حنيفة ، فالدياتُ عندهما ثلاث ديات ؛ دية الخطأ - على ما ذكرنا عنهما ، وعن كل واحد منهما - ودية العمد الذي لا قصاص فيه ، والدية

نفس

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢٣٩) عن معمر به ، وعنده : « ثلاثون جذعة » . بدلا من : « ثلاثون بنت مخاض » .

المُغْلَظَةُ . وَاتَّفَقَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، عَلَى أَنَّ التَّمْهِيدَ الدِّيَّةَ الْمَغْلَظَةَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعُونَ خَلِيفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا ، وَخَالَفَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، فَقَالَ فِي الْمَغْلَظَةِ : ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ خَلِيفَةً .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : فَالذِّيَّاتُ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ ؛ دِيَّةُ الْخَطَا أَوْ حَمَاسًا ، وَدِيَّةُ الْعَمْدِ الَّذِي لَا قِصَاصَ فِيهِ أَرْبَاعًا ، وَالدِّيَّةُ الْمَغْلَظَةُ أَثَلَاثًا ، عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْنَا عَنْهُمْ ، إِلَّا أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ خَالَفَهُمْ فِي أَشْنَانِ الدِّيَّةِ الْمَغْلَظَةِ عَلَى حَسَبِ مَا تَرَى . وَرَوَى مِثْلَ قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَهُوَ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ عَنْهُ . وَرَوَى مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، فِي أَشْنَانِ الدِّيَّةِ الْمَغْلَظَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِهِ .

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا تُغْلَظُ فِيهِ الدِّيَّةُ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ : الدِّيَّةُ تُغْلَظُ عَلَى الْإِبِ فِي قَتْلِهِ ابْنِهِ ، وَكَذَلِكَ الْجَدُّ لَا غَيْرُ ، وَلَا تُغْلَظُ الدِّيَّةُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، وَأَنْكَرَ شِبْهَ الْعَمْدِ وَلَمْ يَعْرِفْهُ ، وَالتَّغْلِيظُ عِنْدَ مَالِكٍ فِي النَّفْسِ وَفِي الْجِرَاحِ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ فِي الْجَنْسِ ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ زِيَادَةً اِعْتِبَارًا بِقِيَمَةِ الْإِبِلِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : لَا تُغْلَظُ الدِّيَّةُ إِلَّا فِي شِبْهِ الْعَمْدِ . قَالُوا : وَالتَّغْلِيظُ فِي النَّفْسِ دُونَ الْجِرَاحِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : تُغْلَظُ الدِّيَّةُ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ ، وَفِي

التسديد العميد الذي لا قيصاص فيه ، التعليل في ذلك سواء . قال : والتعليل في النفس والجراح جميعا .

قال أبو عمر : قد ذكرنا شبه العميد ومعناه ، وما للعلماء فيه من التنازع والمعاني في كتاب « الأجوبة عن المسائل المستغربة »^(١) . والحمد لله .

قال أبو عمر : دية الخطأ تكون أحماسا عند مالك والشافعي ومن تابعهما ، على ما ذكرنا عنهم وعن أهل المدينة : عشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة . وتكون أيضا أحماسا عند أبي حنيفة ، والثوري ، والكوفيين ، على ما ذكرنا عنهم . وعن ابن مسعود في ذلك : عشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة . فالاختلاف بين الحجازيين والعراقيين في هذه المسألة ؛ أن جعلوا مكان ابن لبون ابن مخاض ، فافهم . وقال أبو جعفر الطحاوي : قول من جعل في الخطأ مكان ابن لبون ابن مخاض ، أولى ؛ لأن بني اللبون أغلى من بني المخاض ، فلا تثبت هذه الزيادة إلا بتوقيف . وقال أبو بكر الرازي : وأيضا فإن ابن لبون بمنزلة ابنة^(٢) مخاض ، فيصير موجب بمنزلة موجب أربعين بنت مخاض .

(١) الأجوبة عن المسائل المستغربة ص ٢٣٣ وما بعدها .

(٢) في م : « ابن » .

قال أبو عمر: أَسْنَانُ الْإِبِلِ فِي الدِّيَاتِ لَمْ تُؤْخَذْ قِيَاسًا وَلَا نَظَرًا، التمهيد
وإِنَّمَا أُخِذَتْ اتِّبَاعًا وَتَسْلِيمًا، وَمَا أُخِذَ مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ، فَلَا مَدْخَلَ فِيهِ
لِلنَّظَرِ، فَكُلُّ يَقُولُ بِمَا قَدْ صَحَّ عِنْدَهُ عَنْ سَلَفِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ،
وَالَّذِي ذَكَرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي بَنَاتِ اللَّبُونِ، وَبَنَاتِ الْمَخَاضِ، وَبَنَى اللَّبُونِ،
غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الرَّازِيُّ، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ الْحَزْبِيَّ ذَكَرَ، عَنْ أَبِي نَصْرِ،
عَنِ الْأَضْمَعِيِّ، قَالَ: لِقَاحُ الْإِبِلِ أَنْ تَحْمِلَ سَنَةً وَتُجِمَّ سَنَةً، فَإِذَا وَضَعَتْ
النَّاقَةُ وَانْقَطَعَ لَبَنُهَا، وَحَمَلَتْ لَتَمَامِ سَنَةٍ مِنْ يَوْمٍ وَضَعَتْهُ، سُمِّيَتْ
الْمَخَاضَ، وَوَلَدَهَا ابْنُ مَخَاضٍ وَبَنَتْ مَخَاضٍ، فَإِذَا أَتَى عَلَى حَمْلِ أُمِّهِ
عَشْرَةُ أَشْهُرٍ، فَهِيَ الْعُشْرَاءُ وَالْعِشَارُ، فَإِذَا وَضَعَتْ لَتَمَامِ سَنَةٍ، فَالْوَلَدُ ابْنُ
لَبُونٍ، وَالْأُنْثَى بِنْتُ لَبُونٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ لِأُمِّهِ لَبَنٌ مِنَ الْحَمْلِ الَّذِي كَانَ
بَعْدَهُ، فَإِذَا مَضَتْ السَّنَةُ، وَاسْتَحَقَّتْ أُمُّهُ حَمَلًا آخَرَ، فَهُوَ حِقٌّ سَنَةٍ،
وَالْأُنْثَى حِقَّةٌ؛ فَإِذَا مَضَتْ الرَّابِعَةُ وَدَخَلَتْ الْخَامِسَةُ، فَهُوَ جَذَعٌ، وَالْأُنْثَى
جَذَعَةٌ، وَلَمْ يُلْقَ سِنًا، ثُمَّ هُوَ فِي السَّادِسَةِ ثِنْتِي، وَالْأُنْثَى ثِنْتِيَّةٌ، فَإِذَا دَخَلَتْ
السَّابِعَةَ فَهُوَ رَبَاعٌ، وَالْأُنْثَى رَبَاعِيَّةٌ. فَهَذَا قَوْلُ الْأَضْمَعِيِّ فِي مَا ذَكَرَ الْحَزْبِيُّ.

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ:
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَاسِينَ، قَالَ: قَالَ أَبُو
عُبَيْدَةَ: إِذَا مَضَى الْحَوْلُ فُطِمَ الْفَصِيلُ، وَذَلِكَ فِي الرَّبِيعِ، وَلَا يُفْطَمُ حَتَّى
يَأْكُلَ الْبَقُولَ، فَإِذَا كَانَ عَقَبَ الرَّبِيعِ بَعْدَ رَغِي السَّعْدَانِ، فُطِمَتِ الْفُضْلَانُ

سميد في رأس الحول ، وتُلَقَّحُ أمهاتها حين تُفْطَمُ ، فهي حينئذٍ بَنَاتٌ مَخَاضٍ إِلَى
 أَنْ تُنْتَجِجَ أمهاتها في رأس العامين من تمام حولين ، وهي إلى أن تَمْضِيَ
 الحَوْلَانِ بَنُو مَخَاضٍ ، فَإِذَا نُتِجَتْ أمهاتها في رأس الحول من العام الثاني
 بعدما يَتِمُّ لبنات المخاض حَوْلَانِ مِنَ النَّجَاجِ ، فهي بَنَاتٌ لَبُونٍ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ
 العامَ الثالثَ ، فَإِذَا كَانَ رَأْسُ ثَلَاثِ سِنِينَ ، لِقِحَتْ أمهاتها أَوْ لَمْ تُلَقَّحْ ، فهي
 حِقَاقٌ ، الذَّكَرُ حِقٌّ ، وَالْأُنْثَى حِقَّةٌ ، فهي كَذَلِكَ حِقَاقٌ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ أَرْبَعَ
 سِنِينَ ، فَإِذَا كَانَ رَأْسُ أَرْبَعِ سِنِينَ ، نُتِجَتْ أمهاتها أَوْ لَمْ تُنْتَجِجْ ، فهي جِذَاعٌ ،
 وَجُذَعٌ ، وَجُذَعَانٌ ، الذَّكَرُ جَذَعٌ ، وَالْأُنْثَى جَذَعَةٌ ، وهي كَذَلِكَ جِذَاعٌ
 حَتَّى تَسْتَوْفِيَ خَمْسَ سِنِينَ ، فَإِذَا كَانَ رَأْسُ الْخَمْسِ سِنِينَ ، فهي الشَّئِثُ ،
 وَالشَّيْثَانُ جَمْعُ الذَّكَورِ مِنْهَا ، وَالذَّكَرُ الْوَاحِدُ شَيْثٌ ، وَالْأُنْثَى شَيْثَةٌ ، حَتَّى
 تَسْتَوْفِيَ سِتَّ سِنِينَ ، فَإِذَا كَانَ رَأْسُ سِتِّ سِنِينَ ، فهي رُبْعٌ ، الذَّكَرُ رَبَاعٌ ،
 وَالْأُنْثَى رَبَاعِيَّةٌ ، فهي كَذَلِكَ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ سَبْعَ سِنِينَ ، فَإِذَا كَانَ رَأْسُ سَبْعِ
 سِنِينَ ، فهي سَدَسٌ ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ ، سَدِيسٌ وَسَدَسٌ ، فهي كَذَلِكَ
 حَتَّى تَسْتَوْفِيَ ثَمَانِي سِنِينَ ، فَإِذَا كَانَ رَأْسُ ثَمَانِي سِنِينَ ، فهي بُزْلٌ وَبُزْلٌ ،
 الذَّكَرُ بَازِلٌ ، وَالْأُنْثَى بَزُولٌ ، إِلَى تِسْعِ سِنِينَ ، وَيُقَالُ أَوَّلَ مَا يَخْرُجُ بَازِلُهُ -
 وَهُوَ نَابُهُ - : فَطَرَ نَابَهُ . ثُمَّ يَكُونُ مُخْلِفَ عَامٍ ، وَمُخْلِفَ عَامَيْنِ ، وَمُخْلِفَ
 ثَلَاثَةِ أَعوَامٍ ، وَمُخْلِفَ أَرْبَعَةِ أَعوَامٍ ، وَمُخْلِفَ خَمْسَةِ أَعوَامٍ ، فَإِذَا جَاوَزَ
 خَمْسَةَ أَعوَامٍ يَبْزِلُهُ فَهُوَ عَوْدٌ .

قال أبو عمر: هذا كله قول أبي عُبَيْدَةَ، وقال أبو عُبَيْدٍ، عن غير التمهيد
واحد: إذا دخل في السنة الرابعة، فهو حق، والأنثى حقة؛ لأنها
استَحَقَّتْ أن يُحْمَلَ عليها، واستَحَقَّتْ أن يُحْمَلَ عليه ويُزَكَب، فإذا دخل
في الخامسة، فهو جَذَعٌ وجَذَعَةٌ، فإذا دخل في السادسة وألقى ثَنِيَّتَهُ، فهو
ثَنِيٌّ، فإذا دخل في السابعة، فهو رَبَاعٌ ورَبَاعِيَّةٌ، فإذا دخل في الثامنة،
فألقى السَّنَّ الذي بعد الرباعية؛ فهو سَدِيشٌ وسَدَشٌ، فإذا دخل في
التاسعة، فطَرَّ نَابُهُ وطلَّعَ، فهو بازِلٌ، فإذا دخل في العاشر، فهو مُخْلِفٌ،
ثم ليس له اسم، ولكن يُقال: بازِلُ عامٍ، وبازِلُ عامَيْنِ، ومُخْلِفُ عامٍ،
ومُخْلِفُ عامَيْنِ. إلى ما زادت. قال أبو عُبَيْدٍ: وإذا لَقِحَتِ الناقةُ، فهي
خَلِيفَةٌ، فلا تَزَالُ خَلِيفَةً إلى عَشْرَةِ أَشْهُرٍ، فإذا بَلَغَتْ عَشْرَةَ أَشْهُرٍ، فهي
عُشْرَاءُ. وقال النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: بنتٌ مَخَاضٍ لِسَنَةٍ، وبنتٌ لَبُونٍ لِسَنَتَيْنِ،
وحِقَّةٌ لثَلَاثٍ، وجَذَعَةٌ لأَرْبَعٍ، وثَنِيٌّ لْخَمْسٍ، ورَبَاعٌ لِسِتٍّ، وسَدِيشٌ
لِسَبْعٍ، وبازِلٌ لثَمَانٍ. وقال أبو حَاتِمٍ: قال بعضهم: إذا ألقى رَبَاعِيَّتَهُ فهو
رَبَاعٌ، وإذا ألقى ثَنِيَّتَهُ، فهو ثَنِيٌّ، لا أَذْرِي أَسْمِعْتُهُ مِنْ الْأَضْمَعِيِّ أَمْ لَا؟
وقال الْأَضْمَعِيُّ: والجَذْوَعَةُ وقتٌ وليس بِسَنٍّ.

قال أبو عمر: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ دِيَاتِ الرِّجَالِ شَرِيفُهُمْ وَوَضِعُهُمْ
سَوَاءٌ، إِذَا كَانُوا أَهْرَارًا مُسْلِمِينَ، وَكَذَلِكَ ذُكُورُ الصَّبْيَانِ فِي دِيَاتِهِمْ
كَأَبَائِهِمْ، الطِّفْلُ وَالشَّيْخُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، وَكَذَلِكَ الطُّفْلَةُ كَأُمِّهَا فِي دِيَّتِهَا.

وقد أجمع العلماء على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل ، إلا أن العلماء في جراح النساء مختلفون ؛ فكان مالك ، والليث ، وجمهور أهل المدينة يقولون : يشتوى الرجل والمرأة في عقل الجراح حتى تبلغ ثلث دية الرجل ، ثم تكون دية المرأة على النصف . وهو قول زيد بن ثابت^(١) ، وسعيد بن المسيب^(٢) ، وعروة^(٣) ، والزهرى^(٣) ، والفقهاء السبعة ، وربيعه ، وابن أبي سلمة ، ويحيى بن سعيد ، وأبي الزناد . وقالت طائفة من أهل العلم : تعاقل المرأة الرجل إلى دية الموضحة ، ثم تعود إلى النصف من ديته . وقال الثوري ، وأبو حنيفة ، والشافعي : دية المرأة وجراحها على النصف من دية الرجل ، فيما قل أو كثر . وهو قول علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود^(٤) ، وجماعة من التابعين . وإنما صارت ديتها ، والله أعلم ، على النصف من دية الرجل من أجل أن لها نصف ميراث الرجل ، وشهادة امرأتين بشهادة رجل ، وهذا إنما هو في دية الخطأ ، وأما العمد ، ففيه القصاص بين النساء والرجال ؛ لقول الله عز وجل : ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة : ٤٥] . و﴿الْحَرْثُ بِالْحَرْثِ﴾ [البقرة : ١٧٨] .

- (١) سيأتي تخريجه في شرح الأثرين (١٦٥١ ، ١٦٥٢) من الموطأ .
- (٢) سيأتي في الموطأ (١٦٥١) .
- (٣) سيأتي في الموطأ (١٦٥٢) .
- (٤) سيأتي تخريجهما في شرح الأثرين (١٦٥١ ، ١٦٥٢) من الموطأ .

ولتكافؤ دماء المؤمنين^(١) الأحرار .

واختلف العلماء أيضاً في دِيَّاتِ الْكُفَّارِ ؛ فقال مالك : دِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ ، ودِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ ، ودِيَّاتُ نِسَائِهِمْ عَلَى النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ . وهو قولُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ . وذكر مالكُ في «الموطأ»^(٢) ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى أَنَّ دِيَّةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ إِذَا قُتِلَ أَحَدُهُمَا ، مِثْلُ نِصْفِ دِيَّةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ . وهذا المعنى قد رَوَى فِيهِ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ دِيَّةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ عَلَى النُّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ . وعبدُ الرَّحْمَنِ هذا قد رَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ .

وقد رَوَى ابْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ^(٣) .

وقال الشافعي : دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثُلُثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ ، ودِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ . وَحُجَّتُهُ أَنَّ قَوْلَهُ أَقْلُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ ، وَالذِّمَّةُ بَرِيئَةٌ إِلَّا بَيِّقِينَ أَوْ حُجَّةً . وقال أبو حنيفة ، والثَّوْرِيُّ ، وَعُثْمَانُ الْبَتِّي ،

(١) في ص : «المسلمين» .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٦٧٥) .

(٣) سيأتي تخريجه في شرح الأثرين (١٦٧٥ ، ١٦٧٦) من الموطأ .

التمهيد والحسن بن حنبل: الديات كلها سواء؛ دية المسلم، واليهودي،
والنصراني، والمجوسي، والمُعاهد، والذمي. وهو قول سعيد بن
المسيب، ومجاهد، وعطاء، والزهري^(١).

قال أبو عمر: الآثار في هذا الباب مُخْتَلِفَةٌ، المرفوعة منها والموقوفة،
واختلاف السلف في هذه المسألة واعتلالهم لأقوالهم يطول ويكثر،
وليس ذلك مما يجب الإتيان به على شرطنا، ولو ذكرنا ذلك، وذكرنا
أصول مسائل القصاص بين العبيد والأحرار، والمسلمين والكفار،
لخرجنا عما له قصدنا في تأليفنا، ولكننا^(٢) إنما تعرضنا لتبيين ما^(٣) في حديثنا
في هذا الباب من المعاني. والله المعين لا شريك له.

ومن أغلى ما روي من الآثار في ديات الكفار، ما رواه ابن
إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله
ﷺ قال عام الفتح في خطبته: «دية الكافر المُعاهد نصف دية
المسلم».

وروي ابن إسحاق أيضًا، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن
عباس في قصة بني قريظة والنضير، أن رسول الله ﷺ جعل ديتهم سواء،

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٤٩١)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٨٦/٩، ٢٨٧.

(٢ - ٢) في ص: «لم نتعرض إلا لتبيين ما جاء».

^(٢) فَاخْتَجَّ بِهَذَا الْخَبَرِ مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي ذَلِكَ .
 وَاخْتَجُّوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ^(٣) عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ
 وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾
 [النساء: ٩٢] . فَأَمَّا مَا اخْتَجُّوا بِهِ مِنَ الْأَثَرِ ؛ فَإِنَّهُ حَدِيثٌ فِيهِ لَيْشٌ ، وَلَيْسَ فِي
 مِثْلِهِ حُجَّةٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ
 مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾^(٤) . فَمَعْنَاهُ عِنْدَ
 أَهْلِ الْحِجَازِ مَرْدُودٌ عَلَى قَوْلِهِ : ﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا
 خَطَأً﴾ . ثُمَّ قَالَ : ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ﴾ . يَرِيدُ ذَلِكَ الْمُؤْمِنَ ، وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ . وَقَوْلُهُ : ﴿فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ﴾ . عَلَى لَفْظِ النُّكْرَةِ ، لَيْسَ يَقْتَضِي دِيَّةَ
 بَعِيَّتِهَا . وَاخْتَلَفَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، فِي دِيَّةِ الْكَافِرِ ، فَرَوَى
 عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ الْقَوْلَانِ جَمِيعًا^(٥) . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : أَمَّا قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوْعِيَ

- (١) ابن إسحاق (١/٥٦٦ - سيرة ابن هشام) . وأخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٣٨/٨ ،
 والطبراني (١١٥٧٣) والطحاوي في شرح المشكل (٤٤٦٧) من طريق ابن إسحاق به .
 (٢ - ٢) في ص : « وهذه آثار ضعيفة لا تقوم بها حجة وأما قوله » .
 (٣ - ٣) سقط من : ص .
 (٤) ينظر مصنف عبد الرزاق ١٠/٩٢ - ٩٨ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٩/٢٨٦ - ٢٩٠ .

التمهيد جَدْعًا . فهكذا هو عندنا في « الموطأ » : « أُوعِي » . وكذلك رواه جماعة في غير « الموطأ » ، عن غير واحد من سلف أهل العلم والفقه من أهل الحجاز وغيرهم . ورواه بعضهم : « وفي الأنف إذا أُوعِبَ جَدْعُهُ » . أو : « أُوعِبَ جَدْعًا » ^(١) . رواه هكذا جماعة أيضًا ، وهذا اللفظ عند أهل اللغة أولى ؛ لأنَّ الوَعْبَ إيعابك الشيء ، تقولُ العربُ : أُوعِبْتُ الشيءَ ، واستَوْعَبْتُهُ ، إذا استأصلته . وأما الجَدْعُ في كلام العرب ، فالقَطْعُ للأنف والأُذُنِ جميعًا دون غيرهما . هذا أصلُ اللفظة ، يُقالُ منه : رجلٌ أجدعُ ، ومجدوعٌ ، وقد جُدِعَ أنفه ، وجُدِعَتْ أُذُنُهُ .

ولا يَخْتَلِفُ العلماءُ أنَّ الأنفَ إذا استؤْصِلَ بالجَدْعِ والقطع فيه الدِّيَّةُ كاملةٌ ؛ مائةٌ من الإبل ، أو على ما ذكرنا من مذاهيبهم في الدِّيَّةِ على أهل الذهبِ وأهلِ الورقِ ، ومذاهيبهم في أسنانِ الإبلِ في ذلك . وقد اختلفوا في المارِنِ إذا قُطِعَ ولم يُستأْصَلِ الأنفُ كُلُّهُ ، فذهب مالكٌ ، والشافعيُّ ، وأبو حنيفةٌ ، وأصحابُهم ، إلى أنَّ في ذلك الدِّيَّةَ كاملةً ، ثم إن قُطِعَ منه بعد ذلك شيءٌ ففيه حُكُومَةٌ ^(٢) . قال مالكٌ : الذي فيه الدِّيَّةُ مِنَ الأنفِ أن يُقْطَعَ

(١) ينظر ما تقدم في تخريج حديث الباب ص ٥٢٠ .

(٢) قال الأزهري : ومعنى الحكومة في أرش الجراحات التي ليس فيها دية معلومة أن يجرح الإنسان في موضع من بدنه بما يبقى شينه ولا يُعطِلُ العضو ، فيقتاس الحاكم أرشه بأن يقول : هذا المجروح لو كان عبداً غير مشين هذا الشين بهذه الجراحة كان قيمته ألف درهم ، وهو مع =

المارن ، وهو دون العظم . قال ابن القاسم : وسواء قطع المارن من العظم ، التمهيد
أو استئصال الأنف من العظم من تحت العينين ، إنما فيه الدية ، كالحشفة
فيها الدية ، وفي استئصال الذكر الدية . قال ابن القاسم : وإذا خُزِمَ^(١)
الأنف أو كُسِرَ فَبَرَأَ على عَثم^(٢) ، ففيه الاجتهاد ، وليس فيه دية معلومة ،
وإن برأ على غير عثم ، فلا شيء فيه . قال : وليس العمل عند مالك على ما
قيل : إن في كل نافذة في عضو من الأعضاء ، ثلث دية ذلك العضو . قال :
وليس الأنف إذا خُزِمَ^(٣) فَبَرَأَ على غير عثم كالموضحة تبرأ على غير عثم
فتكون فيها ديته ؛ لأن تلك جاءت بها السنة ، وليس في خُزِمِ الأنف أثر .
قال : والأنف عظم منفرد ليس فيه موضحة . وقال الشافعي في الأنف إذا
أوعى مارنُه جَدْعًا الدية .

قال أبو عمر : مارن الأنف طرفه ومقدمه ، وهو ما لان منه ، وفيه جماله
كله . وقد روى عن مجاهد ، وعطاء ، أن في الأنف جائفة^(٤) . قال
مجاهد : ثلث الدية ، فإن نفذت فالثلثان^(٥) . وعن عمر بن الخطاب أنه

= هذا الشين قيمته تسعمائة درهم ، فقد نقصه الشين عشر قيمته ، فيجب على الجراح في الحر
عشر دية . تهذيب اللغة ٤/ ١١٣ ، ١١٤ .

(١) في الأصل : « خرم » . والخزم والخرم : الثقب . ينظر اللسان (خ ر م ، خ ز م) .

(٢) على عثم : على غير استواء . اللسان (ع ث م) .

(٣) في الأصل ، ص : « خرم » .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٦٧) عن عطاء .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٦٨) .

التمهيد جعل في إحدَى قَصَبَتِي الأنفِ حَقَّتَيْنِ^(١). وعن عمر بن عبد العزيز ، قال :
 إذا كُسِرَ الأنفُ كَسْرًا يَكُونُ شَيْئًا فَسَدُسُ دِيَّةٍ . قال : وإن هُشِمَ ، فَعَرَضَتْ
 منه الغَنَّةُ والْبَحْحُ^(٢) وَفَسَادُ الْكَلَامِ ، فَنِصْفُ الدِّيَّةِ . قال : وإن هُبِرَ المَارِنُ
 فصار مَهْبُورًا ، ففيه ثُلُثُ الدِّيَّةِ . قال : وإن لم يَكُنْ فيه عيبٌ ، ولا غَنَّةٌ ، ولا
 رِيحٌ تُوجَدُ منه ، فَرُبْعُ الدِّيَّةِ . قال : وإن ضُرِبَ أنْفُهُ فَبَرَأَ على غير عَظْمٍ ، غير
 أَنَّهُ لَا يَجِدُ رِيحًا طَيِّبَةً وَلَا مُنْتِنَةً ، فله عَشْرُ الدِّيَّةِ . قال : وإذا أُوْعِيَ جَدْعُهُ ،
 ففيه الدِّيَّةُ . قال : وما أُصِيبَ منه دُونَ ذلك ، فَبِحِسَابِ ذلك .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٣) ، عن ابن جريج ، عن عبد العزيز بن عمر بن
 عبد العزيز ، عن أبيه . وهو مَحْفُوظٌ عنه مِنْ وُجُوهِ ، وَلَكِنَّ الْفَقَهَاءَ على
 مُخَالَفَتِهِ فِي ذلك ، وقد يَحْتَمِلُ أن يَكُونَ ذلك منه على وجهِ الْحُكُومَةِ لَا
 على التَّوْقِيفِ .

وَذَكَرَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، عن ابن أبي نَجِيحٍ ، عن مجَاهِدٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ :
 فِي الرُّوْثَةِ مِنَ الأنفِ الثُّلُثُ ، فَإِذَا بَلَغَ المَارِنُ الْعَظْمَ ، فَالدِّيَّةُ وَافِيَةٌ ، فَإِنْ
 أُصِيبَتْ مِنَ الرُّوْثَةِ الْأَرْزَنْبَةُ أَوْ غَيْرُهَا مَا لَمْ تَبْلُغِ الْعَظْمَ ، فَبِحِسَابِ الرُّوْثَةِ^(٤) .

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٧٠) .

(٢) البَحْحُ : غَلْظٌ فِي الصَّوْتِ وَخَشَوْنَةٌ . اللِّسَانُ (ب ح ح) .

(٣) عبد الرزاق (١٧٤٧١) دون قوله : « فَإِذَا أُوْعِيَ جَدْعُهُ ... » .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٦٠) عن ابن جريج به .

وقال مَعْمَرٌ، عن ابن أبي نَجِيحٍ، عن مجَاهِدٍ: في رَوْثَةِ الأنفِ ثُلُثُ التَّمْهِيدِ الدِّيَّةِ^(١).

وذكر مَعْمَرٌ، عن رجلٍ، عن عكرمة، قال: قَضَى رسولُ اللَّهِ ﷺ في الأنفِ إذا جُدِعَ كُلُّهُ بالدِّيَّةِ، وإذا جُدِعَتْ رَوْثَتُهُ بنصفِ الدِّيَّةِ. قال: وقَضَى بذلك عمرُ^(٢).

وذكر ابنُ جريجٍ، عن عمرو بنِ شُعَيْبٍ، قال: قَضَى رسولُ اللَّهِ ﷺ في الأنفِ إذا جُدِعَ كُلُّهُ بالعقلِ كاملاً، وإذا جُدِعَتْ رَوْثَتُهُ بنصفِ^(٣) العقلِ؛ خَمْسِينَ مِنَ الإِبِلِ، أو عَذْلِيهَا مِنَ الذَّهَبِ أو الْوَرِقِ أو الْبَقْرِ أو الشَّاءِ^(٤).

قال أبو عمر: اتَّفَقَ مالِكٌ، والشافعيُّ، وأبو حنيفةٌ، وأصحابُهم، على أنَّ الأنفَ لا جَائِفَةٌ فيه، ولا جَائِفَةٌ عندهم إلَّا فيما كان في الجوفِ، وأنَّ الدِّيَّةَ تجبُ في قطعِ مارِنِ الأنفِ، والمارِنُ ما لَانَ مِنَ الأنفِ. كذلك قال الخليلُ^(٥) وغيره، وأظُنُّ رَوْثَتَهُ مارِنَهُ، وأزْنَبَتُهُ طَرْفُهُ. وقد قيل: الأُزْنَبَةُ

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٥٩) عن معمر به.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٦١) عن معمر به.

(٣) في النسخ: «فنصف». والمثبت من مصدر التخريج.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٦٣) عن ابن جريج به.

(٥) العين ٢٧١ / ٨.

التمهيد والرؤثة، والعزومة طرف الأنف. وأما الهبر: فهو القطع في اللحم، والمهثور المقطوع منه، والهبرة بضعة من اللحم، والمنخران: السمان اللذان يخرج منهما النفس، والخياشيم: عظام رقاق فيما بين أعلاه إلى الرأس، ويقال: الخياشيم غزوق في باطن الأنف. والأخشيم: الذي قد منع الشم.

قال أبو عمر: الذي عليه الفقهاء؛ مالك، والشافعي، والكوفيون، ومن تبعهم: في الشم إذا نقص أو فقد حكومة. ويحتمل كل ما جاء في هذا الباب عن عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، ومجاهد، وغيرهم، أن يكون على وجه الحكومة، والله أعلم، فلا يكون مخالفا لما عليه الفقهاء في ذلك.

وأما قوله في حديثنا المذكور في هذا الباب: «وفي المأمومة ثلث الدية». فالمأمومة لا تكون إلا في الرأس، وهي التي تخرق إلى جلد الدماغ، وفيها ثلث الدية، وهو أمر مجتمعة عليه، على ما في كتاب عمرو ابن حزم الذي كتبه رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن، على حسب ما ذكرنا من ذلك في هذا الباب، ويقال للمأمومة: الآمة. كذلك يقول لها أهل العراق، وقال أهل الحجاز: المأمومة. وأما الجائفة، فكل ما خرق إلى الجوف من بطن أو ظهر أو ثغرة النحر، وفيها ثلث الدية لا يختلفون في ذلك أيضا، على ما في كتاب عمرو بن حزم، فإن نفذت من جهتين فهي

عندهم جائفتان ، وفيهما من الدية الثلثان . واختلف قول مالك في عقل التمهيد
المأمومة والجائفة ، فقال : عقلهما في العمد والخطأ في كل واحدة منهما
على العاقلة . وقال أيضا : إن كان لجانيهما عمدا مال ، فالعقل في ماله ،
فإن لم يكن له مال ، فالعقل على عاقلته . وبهذا كان يأخذ ابن كنانة .
وكان ابن القاسم يقول : كل من أصاب من أحد شيئا من جسده ، وله مثل
الذي أصاب ، فلم يكن إلى القصاص سبيل لسنة مضت فيه ، فدية ذلك
على العاقلة إذا بلغ ذلك ثلث الدية ، عمدا كان أو خطأ ، مثل المأمومة
والجائفة . قال : وكل من أصاب شيئا من أحد من الناس عمدا ممّا فيه
القصاص ، إلا أنه ليس له مثله ، فلم يوجد إلى القصاص سبيل ، فإن ذلك
على الجاني في ماله إن كان له مال ، وإلا أتبع به ، مثل دية الرجل واليد
والذكر .

قال أبو عمر : الذي عليه جمهور العلماء ، وعامة الفقهاء ، أن العاقلة لا
تحمل عمدا ولا اعترافا ولا ضلحا ، ولا تعقل عمدا ، ولا تحمل من دية
الخطأ إلا ما جاوز الثلث . وقد روى عن مالك مثل ذلك كله ، وهو
الصحيح في مذهبه إن شاء الله .

قال أبو عمر : لا يختلفون أن الموضحة فيها خمس من الإبل ، على ما
في كتاب عمرو بن حزم أيضا ، والموضحة عندهم هي التي توضح عن
العظم وتبرزه حتى ينظر إليه ، في الرأس خاصة ، ولا تكون في البدن

التمهيد مَوْضِحَةٌ بِحَالٍ . وعلى ذلك جماعةُ الفقهاءِ إِلَّا الليثُ بنَ سعدٍ فإنه قال :
المَوْضِحَةُ تكونُ في الجسدِ أيضًا . وقال الأوزاعيُّ : المَوْضِحَةُ في الوجهِ
والرأسِ سَوَاءً . قال : وهي في جِرَاحَةِ الجَسَدِ على النصفِ ممَّا في جِرَاحَةِ
الرأسِ .

وَاتَّفَقَ مالِكٌ ، والشافعيُّ ، وأبو حنيفةٌ ، والبيهقيُّ ، وأصحابُهم ، أَنَّ
المَوْضِحَةَ لَا تكونُ إِلَّا في الوجهِ والرأسِ ، وَلَا تكونُ الجَائِفَةُ إِلَّا في
الجَوْفِ^(١) . وقال الشافعيُّ ، وأبو يُوْسُفَ : لَا تكونُ المَوْضِحَةُ ، وَلَا
الْمُنْقَلَةُ ، وَلَا الهاشِئَةُ ، وَلَا السَّمْحَاقُ ، وَلَا البَاضِعَةُ ، وَلَا الْمُتَلَاخِمَةُ ، وَلَا
الدَّامِيَةُ ، إِلَّا في الرأسِ ، والجَبْهَةِ ، والصَّدْغَيْنِ ، واللَّحْيَيْنِ ، ومَوْضِعِ
اللَّحْمِ^(٢) مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقَنِ . وقال الشافعيُّ : كُلُّ جُرْحٍ عِنْدَ الوجهِ والرأسِ
ففيه حُكُومَةٌ ، إِلَّا الجَائِفَةُ ، ففيها ثَلَاثُ النَّفْسِ . وقال مالِكٌ : المَأْمُومَةُ ،
وَالْمُنْقَلَةُ ، وَالْمَوْضِحَةُ ، لَا تكونُ إِلَّا في الرأسِ والوجهِ ، وَلَا تكونُ المَأْمُومَةُ
إِلَّا في الرأسِ خَاصَّةً إِذَا وَصَلَ إِلَى الدِّمَاغِ . قال : وَالْمَوْضِحَةُ مَا تكونُ في
جُمُجُمَةِ الرأسِ ، وما دُونَهَا فهو مِنَ العُنُقِ ليس فيه مَوْضِحَةٌ . قال مالِكٌ :
وَالْأَنْفُ ليس مِنَ الرأسِ ، فليس فيه مَوْضِحَةٌ ، وكذلك اللَّحْيُ الْأَسْفَلُ ،
ليس فيه مَوْضِحَةٌ . وقال مالِكٌ : في الخَدِّ مَوْضِحَةٌ ، فَإِنْ شَانَتْ الْوَجْهَ

(١) في ص : « الوجه » .

(٢) في ص : « العظم » .

زَيْدَ فِي الْأَرْضِ^(١) ، فَإِنْ لَمْ تَشِنْ لَمْ يُزَدْ عَلَى أَرْضِ الْمَوْضِحَةِ ، وَذَلِكَ عَلَى التَّمْهِيدِ
الاجْتِهَادِ . قَالَ : وَلَمْ يَأْخُذْ مَالِكٌ بِقَوْلِ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ فِي مَوْضِحَةِ
الْوَجْهِ^(٢) ، أَنَّهُ يُزَادُ فِيهَا لِشَيْئِهَا مَا بَيْنَهَا^(٣) وَبَيْنَ نَصْفِ عَقْلِهَا . قَالَ مَالِكٌ :
وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا قَالَهُ غَيْرَهُ . وَقَالَ أَشْهَبُ : لَا يُزَادُ لِشَيْئِهَا شَيْءٌ ، كَانَتْ فِي
الْوَجْهِ أَوْ فِي الرَّأْسِ . قَالَ مَالِكٌ : وَالْجَائِفَةُ : مَا أَفْضَتْ إِلَى الْجَوْفِ . وَقَالَ
ابْنُ الْقَاسِمِ : حَدُّ الْمَوْضِحَةِ مَا أَفْضَى إِلَى الْعَظْمِ وَلَوْ بِقَدْرِ إِبْرَةٍ ، كَانَتْ فِي
الْوَجْهِ أَوْ فِي الرَّأْسِ . وَالْمُنْقَلَّةُ : الَّتِي يَطِيرُ فَرَّاشُهَا^(٤) مِنَ الْعَظْمِ وَإِنْ قَلَّ ، وَلَا
تَخْرِقُ إِلَى الدُّمَاغِ ، إِذَا اسْتَوْقِنَ أَنَّهُ مِنَ الْفَرَّاشِ . وَالْجَائِفَةُ : مَا أَفْضَى إِلَى
الْجَوْفِ وَلَوْ بِمَدْخَلِ إِبْرَةٍ . قَالَ : فَإِنْ نَفَذَتْ مِنَ الْجَانِبِ الْآخِرِ ، فَفِيهَا ثُلَاثَا
الدِّيَةِ . وَهُوَ أَحْسَنُ قَوْلٍ^(٥) مَالِكٍ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : لَا خِلَافَ أَنَّ الْمُنْقَلَّةَ فِيهَا خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَلَا
تَكُونُ إِلَّا فِي الرَّأْسِ . قَالَ أَشْهَبُ : وَكُلُّ مَا تُقَبُّ مِنْهُ ، فَوْضِلَ إِلَى الدُّمَاغِ ،
فَهُوَ مِنَ الرَّأْسِ . وَقَالَ أَشْهَبُ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ : لَيْسَ فِي مَوْضِحَةِ الْجَسَدِ

(١) الْأَرْضُ مِنَ الْجَرَاحَاتِ : مَا لَيْسَ لَهُ قَدْرٌ مَعْلُومٌ ، وَقِيلَ : هُوَ دِيَةُ الْجَرَاحَاتِ . اللِّسَانُ (أَرْضُ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : «لِلْوَجْهِ» .

(٣) فِي النِّسْخِ : «بَيْنَكَ» . وَالْمَثْبُوتُ مِمَّا سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٦٦٢) .

(٤) فَرَّاشُ الدُّمَاغِ بِالْفَتْحِ : عِظَامٌ رَقِيقَةٌ تَبْلُغُ الْقَحْفَ ، الْوَاحِدَةُ فَرَّاشَةٌ مِثَالُ سَحَابٍ وَسَحَابَةٌ .

الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (فَرَّاشُ) .

(٥) فِي ص : «قَوْلِي» .

التمهيد ومُنْقَلَبِهِ وَمَأْمُومَتِهِ إِلَّا الاجْتِهَادُ .

قال أبو عمر : كذلك مذهبُ الشافعيّ والعراقيّين ، أن فيها حُكُومَةً ، وليس عند مالكٍ وأصحابه في الدَّامِيَّةِ ، والباضِعةِ ، والسُّمْحاقِ ، والمِلْطَاةِ^(١) ، دِيَّةٌ ، فإن برئت على غير شَيْنٍ ، فلا شيء فيها عندهم ، وإن برئت على شَيْنٍ ، ففيها الاجْتِهَادُ .

واتَّفَقَ مالكٌ ، والشافعيّ ، وأصحابُهم ، أن من شَجَّ رجلًا مَأْمُومَتَيْنِ ، أو مُوضِحَتَيْنِ ، أو ثلاثَ مَأْمُومَاتٍ ، أو مُوضِحَاتٍ ، أو أكثرَ في ضَرْبِهِ ، أن فيهنَّ دِيَّتُهُنَّ كُلُّهُنَّ ، وإن انخرقت فصارت واحدةً ، ففيها دِيَّةٌ واحدةٌ .

واتَّفَقَ مالكٌ ، وأبو حنيفةٌ ، والشافعيّ ، والأوزاعيّ ، على أنه ليس فيما دُونَ الموضِحَةِ مِنَ الشُّجَاجِ أَرْشٌ مُقَدَّرٌ^(٢) ، إنما فيه حُكُومَةٌ . قال مالكٌ : ولم يَعْقِلْ رسولُ اللَّهِ ﷺ فيما دُونَ الموضِحَةِ مِنْ جِرَاحِ الْخَطَأِ عَقْلًا مُسَمًّى . قال مالكٌ : وهو الأمرُ الْمُجْتَمَعُ عليه .

قال أبو عمر : رَوَى عن عمرَ بن الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عنه أنه قَضَى في التَّرْقُوةِ بِجَمَلٍ ، وفي الضِّلَعِ بِجَمَلٍ^(٣) . وعن عليٍّ في السُّمْحاقِ أَرْبَعَةً مِنْ

(١) في ص : « المِلْطَاية » . والمِلْطَى بالقصر والمِلْطَاة : القشرة الرقيقة بين عظم الرأس ولحمه ، تمنع الشَّجَةَ أن توضح ، وهي من لطيت بالشَّيْء ، أي لصقت به ، فتكون الميم زائدة . النهاية ٤/ ٣٥٦ .

(٢) في ص : « مقدور و » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧٥٧٨ ، ١٧٦٠٨) .

الإبل^(١) . وبه قال الحسن بن صالح . وعن زيد بن ثابت في العين القائمة التمهيد
إذا طِفَّت بمائة دينار^(٢) . وهذا كله مَحْمُولٌ عند مالك ، والشافعي ، وأبي
حنيفة ، على أن ذلك كان منهم على وجه الحكومة لا على التوقيف .

والموضحة عند أبي حنيفة ، والشافعي ، وأصحابهم ، في الذقن وما
فوقه من اللحي الأسفل وغيره ، خلاف قول مالك . ومن حجتهم أن ابن
عمر كان يقول : ما فوق الذقن من الرأس ، فلا يُغَطِّيهِ المحرم^(٣) . وذلك
عندهم مَحْمُولٌ على أنه أراد الذقن وما فوقه ، بدليل الإجماع على أن
المحرم لا يُغَطِّي ذقنه كما لا يُغَطِّي وجهه . قالوا : وذلك نحو قول الله عز
وجل : ﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ [الأنفال : ١٢] . وإنما أراد الأعناق وما
فوقها . قالوا : وإذا كان ذلك من الوجه ، وجب أن تكون فيه موضحة .
وقال أبو جعفر الطحاوي : قول الليث لا معنى له ؛ في قوله : الموضحة في
الجسد ؛ لأن ما في البدن لا يُسَمَّى شجاجاً ، وإنما يُسَمَّى شجة ما كان في
الرأس . قال : ويُسَمَّى ما في البدن جراحة .

قال أبو عمر : وأما قوله في الحديث : « وفي العين خمسون » . فأجمع
العلماء على أن من فُقِئت عينه خطأ ، أن فيها نصف الدية ؛ خمسون من

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٣٤٠ ، ١٧٣٤١) .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٦٦١) .

(٣) تقدم في الموطأ (٧٣٠) .

التمهيد الإبل أو عذلها من الذهب والورق ، على حسب ما قدّمنا ذكره عنهم في هذا الباب . واختلفوا في الأعور تُفقأ عينه الصحيحة خطأ ؛ فقال مالك ، والليث بن سعد : فيها الدية كاملة . وروى ذلك عن عمر ، وعثمان ، وعبد الله بن عمر ^(١) . قال مالك : ومن كان ذاهب السمع من إحدى أذنيه ، فضرب إنسان ^(٢) الأذن الأخرى ، فذهب ^(٣) سمعه ، فعليه نصف الدية ، وكذلك الرجلين واليدين ، إذا قطع إنسان الباقيّة منهما ، فعليه نصف الدية . قال ابن القاسم : وإنما قال ذلك مالك في عين الأعور وحدها دون غيرها . وقال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأصحابهما ، والثوري ، وعثمان البتي : في عين الأعور إذا فُقئت خطأ نصف الدية . ومن حُجّتهم أن القصاص فيها إذا كانت عمداً بعين واحدة ، فكذلك يجب أن تكون ديتها في الخطأ دية عين واحدة . واحتجوا بكتاب النبي ﷺ الذي كتبه لعمر بن حزم : « وفي العين خمسون ، وفي اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون » . ولم يخصّ عينا من عين ، ولا يداً من يد ، ولا رجلاً من رجل .

حدثنا خلف بن قاسم ، حدثنا محمد بن جعفر غنّدر ، قال : حدثنا محمد بن القاسم الأنباري ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثني أبو عكرمة

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٤٢٧ ، ١٧٤٢٨) ، ومصنف ابن أبي شيبة ١٩٧/٩ .

(٢) في الأصل ، م : « الإنسان » .

(٣) في ص : « فأذهب » ، وفي م : « فأذهل » .

الضُّبِّيُّ ، قال : تقدَّم إلى الشعبيِّ رجلٌ ^(١) في رجلٍ ^(٢) ضَرَبَ عَيْنَ رجلٍ التمهيد
فاخْمَرَتْ ^(٣) ، فَدَمَعَتْ ، فَشَرِقَتْ ، فاغْرُورَقَتْ ، فقال الشعبيُّ : يُحْكَمُ فيها
ببيت الراعي ^(٤) :

لها أمرها حتى إذا ما تبوَّأت بأخفافها مأوى ^(٥) تبوَّأ مضجعاً
قال أبو عكرمة : ومَعْنَاهُ أَنَّ العَيْنَ يُنْتَظَرُ بها أَنْ تَبْلُغَ غَايَةَ ما تَنْتَهِي إليه ،
ثم يُقْضَى فيها حينئذٍ .

قال أبو عمر : وكذلك السُّنَّةُ في الجِراحِ كُلِّها عندَ مالِكٍ وأصحابِهِ ،
وأبي حنيفةٍ وأصحابِهِ ، والثوريُّ ، والحسينُ بنِ حنٍّ ، لا يُقْتَصُّ عندهم من
جُرحِ عَمْدٍ ، ولا يُودَى جُرحُ خطأ ، حتى يَبْرَأَ وَيُعْلَمَ ما يَثُولُ إليه . وأجاز
الشافعيُّ القصاصَ قبلَ البُرْءِ إذا سألَ ذلكَ المجرُوحُ ، فإن زاد ذلك ، وآلَ
إلى ذهابِ عُضْوٍ أو نفسٍ ، كان فيه الأَرشُ والدِّيَّةُ . وهذه مسألةٌ فيها
ضُرُوبٌ من الاعتراضِ والحجاجِ للفريقين ، ليس هذا موضعُ ذِكرِ شيءٍ من
ذلك .

وذكر بعضُ أهلِ اللغةِ عن العربِ : لَطَمَهُ فَشَرِقَ الدَّمُ في عَيْنِهِ ، إذا

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في ص : «فأجهرت» .

(٣) ديوانه ص ١٦٥ .

(٤) في ص : «مرعى» .

التمهيد اُحْمَرَّتْ ، وَشَرِقَ الثَوْبُ بِالصَّبْغِ ، إِذَا اُحْمَرَ واشْتَدَّتْ حُمْرَتُهُ .

وَذَكَرَ الْأَضْمَعِيُّ أَنَّ رَجُلًا لَطَمَ رَجُلًا فَاشْرُورَقَتْ عَيْنُهُ وَاعْزُورَقَتْ ،
فَقَدِمَ إِلَى الشَّعْبِيِّ ، فَقَالَ :

لَهَا أَمْرُهَا حَتَّى إِذَا مَا تَبَوَّاتِ بِأَخْفَافِهَا مَاوَى تَبَوَّأَ مَضْجَعَا

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « فِي الْيَدِ خَمْسُونَ ، وَفِي الرَّجْلِ خَمْسُونَ » . فَأَمْرٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ أَيْضًا ، عَلَى مَا فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْيَدِ تُقَطَّعُ مِنَ السَّاعِدِ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى : فِي الْيَدِ نِصْفُ الدِّيَةِ ، وَسَوَاءٌ قُطِعَتْ مِنَ السَّاعِدِ ، أَوْ قُطِعَتْ الْأَصَابِعُ ، أَوْ قُطِعَتْ الْكَفُّ . وَرَوَى بِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ مِثْلَ ذَلِكَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ فِي رِوَايَةٍ مُحَمَّدٍ عَنْهُ ، فِي رَجُلٍ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ ، أَنَّ فِي الْيَدِ نِصْفَ الدِّيَةِ ، وَفِيمَا قَطَعَ مِنَ السَّاعِدِ حُكُومَةٌ . وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ . وَاتَّفَقَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، أَنَّ الْيَدَ الشَّلَاءُ إِنَّمَا فِيهَا حُكُومَةٌ . وَالْقَوْلُ فِي الرَّجْلِ كَالْقَوْلِ فِي الْيَدِ سَوَاءً .

وَكَذَلِكَ اتَّفَقُوا فِي أَنَّ الْأَسْنَانَ كُلَّهَا سَوَاءٌ ، وَأَنَّ دِيَّةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ^(١) خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، عَلَى مَا فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، وَأَمَّا مَا رَوَى مَالِكٌ فِي « مَوْطِئِهِ » ^(٢) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ عَمَرَ قَضَى

(١) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهُمَا » .

(٢) الْمَوْطَأُ (١٦٦٩) .

فى الأضراسِ بغيرِ بغيرٍ ، وأنَّ معاويةَ قَضَى فيها بخمسةِ أبْعَرَةٍ خمسةِ أبْعَرَةٍ ، التمهيد
وأنَّ سعيدَ بنَ المسيَّبِ قال : لو كُنْتُ أنا لَجَعَلْتُ فى الأضراسِ بغيرَيْنِ
بغيرَيْنِ ، فتلك الدِّيَّةُ سَوَاءٌ . فَإِنَّ المعنى فى ذلك أَنَّ الأضراسَ عشرونَ
ضَرْسًا ، والأسنانَ اثنا^(١) عشرَ سِنًّا ؛ أربعُ ثنَايا ، وأربعُ رَبَاعِيَّاتٍ ، وأربعُ
أَنْيَابٍ ، فعلى^(٢) قولِ عمرَ تصيرُ الدِّيَّةُ ثمانينَ بغيرًا ؛ فى الأسنانِ خمسةُ
خمسَةٌ ، وفى الأضراسِ بغيرٌ بغيرٌ ، وعلى قولِ معاويةَ : فى الأضراسِ
والأسنانِ خمسةُ أبْعَرَةٍ ، خمسةُ أبْعَرَةٍ ، فتصيرُ الدِّيَّةُ سِتِّينَ ومائةَ بغيرٍ ، وعلى
قولِ سعيدِ بنِ المسيَّبِ : بغيرَيْنِ بغيرَيْنِ فى الأضراسِ ، وهى عشرونَ
ضَرْسًا ، يجبُ لها أربعونَ بغيرًا ، وفى الأسنانِ خمسةُ أبْعَرَةٍ خمسةُ أبْعَرَةٍ ،
فذلك سِتُّونَ بغيرًا تَتِمُّ المائةُ بغيرٍ ، وهى الدِّيَّةُ كامِلَةٌ مِنَ الإِبِلِ ،
والاختلافُ بينهم إنما هو فى الأضراسِ لا فى الأسنانِ على ما ذكرْتُ لك ،
واختلافُ العلماءِ من الصحابةِ والتابعينِ فى دِيَاتِ الأسنانِ ، وتفضيلُ
بعضها على بعضٍ كثيرٌ جدًّا ، والحجَّةُ قائِمَةٌ لما ذَهَبَ إليه الفقهاءُ ؛
مالكٌ ، والشافعيُّ ، وأبو حنيفةٌ ، والثوريُّ ، بظاهرِ قولِ رسولِ اللهِ ﷺ :
« وفى السِّنِّ خمسٌ مِنَ الإِبِلِ » . والضُّرْسُ سِنٌّ مِنَ الأسنانِ .

(١) فى النسخ : « اثني » .

(٢) بعده فى ص : « هذا » .

و كذلك اختلافُ الفقهاءِ في قطع اليدِ الناقصةِ الأصابعِ ، وفيمن قطع الأصابعِ ، أو بعضها ، ثم قطع الكفَّ ، ونحو ذلك من المسائلِ النوازلِ كثيرةٌ جدًا ، وكذلك اختلافُهم في السنِّ السَّوداءِ ، وفيمن ضربَ سنَّ رجلٍ فاسودَّتْ ، أو عينه فايضتْ ، وفي السنِّ ثقلع ثم تثبت ، كثيرٌ أيضًا جدًا ، ولو تقصَّينا ذلك كله ، وما كان مثله لخرجنا به عن حدِّ ما له قصدنا ، وقد ذكرنا ما في حديثِ مالكٍ من المعاني ، وبسطناها ، وأضربنا عمَّا سوى ذلك ممَّا في كتابِ عمرو بنِ حزمٍ ، من غيرِ روايةِ مالكٍ ، لو قوفنا عندَ شرطنا . وباللهِ توفيقنا .

أخبرنا أحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ محمدٍ ، قال : حدَّثني أبي ، قال : حدَّثنا الميمونُ بنُ حمزة ، قال : حدَّثنا الطحاويُّ ، قال : حدَّثنا المزنيُّ ، قال : حدَّثنا الشافعيُّ ، قال : حدَّثنا ابنُ عُليَّة ، قال : حدَّثنا غالبُ الثَّمَارِ ، عن مسروقِ بنِ أوسٍ ، عن أبي موسى الأشعريِّ ، عن النبيِّ ﷺ ، أنَّه قال : « في الأصابعِ عشرٌ عشرٌ »^(١) .

قال أبو عمر : هكذا رواه إسماعيلُ ابنُ عُليَّة ، عن غالبِ الثَّمَارِ ، عن مسروقِ بنِ أوسٍ ، عن أبي موسى الأشعريِّ . وتابعه شعبه على

(١) الشافعي في السنن المأثورة (٦١٩) . وأخرجه ابن أبي شيبة ١٩٢/٩ ، وأحمد ٣٩٦/٣٢ (١٩٦٢٠) ، وأبو يعلى (٧٣٣٥) ، والدارقطني ٢١١/٣ ، والبيهقي ٩٢/٨ من طريق ابن علية . به .

ورواه سعيد بن أبي عروبة، عن غالب التمار، عن حميد بن^(٢)
هلال، عن مشروق بن أوس، عن أبي موسى. فزاد في الإسناد
حميد بن هلال.

ذكره أبو داود^(٣)، عن إسحاق بن إسماعيل، عن عبدة بن سليمان،
عن سعيد بن أبي عروبة، عن غالب التمار، عن حميد بن هلال، عن
مشرق بن أوس، عن أبي موسى.

وخالفه عبد الوهاب بن عطاء، فرواه عن ابن أبي عروبة بمثل إسناد
شعبة وابن علية.

حدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا
الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا عبد الوهاب، قال: أخبرنا سعيد،
عن غالب التمار، عن مشروق بن أوس، عن أبي موسى، أن النبي ﷺ
قضى في الأصابع سواء، عشر عشر من الإبل^(٤).

(١) سيأتي تخريجه الصفحة التالية.

(٢) بعده في ص: «أبي».

(٣) أبو داود (٤٥٥٦).

(٤) ذكره الدارقطني في العلل ٢٤٩/٧ عن عبد الوهاب به.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثنا شعبة، عن غالب التمار، عن مسروق بن أوس، عن الأشعري، عن النبي ﷺ قال: «الأصابع سواء». قلت: عشر عشر؟ قال: «نعم». قال أبو داود: رواه محمد ابن جعفر، عن شعبة^(١)، عن غالب، قال: سمعت مسروق بن أوس^(٢).

وحدثنا أحمد بن قاسم وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء العجل، قال: أخبرنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: وقد قال رسول الله ﷺ وهو مُسْنِدٌ ظَهْرُهُ إِلَى الْكَعْبَةِ: «فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَصَابِعِ عَشْرٌ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ»^(٣).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا زهير بن حرب أبو خيثمة، قال: حدثنا يزيد بن

(١) في الأصل، م: «سعيد».

(٢) أبو داود (٤٥٥٧). وأخرجه أحمد ٣٢١/٣٢ (١٩٥٥٠)، والدارمي (٢٤١٤)، وابن

حبان (٦٠١٣)، والدارقطني ٣/٣١١، والبيهقي ٩٢/٨ من طريق شعبة به.

(٣) أخرجه أحمد ٢٦٤/١١، ٥٢٥ (٦٦٨١، ٦٩٣٣) من طريق حسين المعلم به.

هارون^(١)، قال : أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، التَّمْهِيد
عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « فِي الْأَسْنَانِ خَمْسٌ خَمْسٌ »^(٢) .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ^(٣) مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ،
قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ،^(٤) عَنْ مَطَرٍ^(٥) ،
عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فِي
الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ ، خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ،
وَالْأَضْرَاسُ سَوَاءٌ ، عَشْرٌ عَشْرٌ »^(٥) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَكَذَا وَقَعَ عِنْدَهُ : « وَالْأَضْرَاسُ » . وَهُوَ خَطَأٌ ، وَإِنَّمَا
هُوَ : « وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ ، عَشْرٌ عَشْرٌ » . وَهَذَا مَحْفُوظٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ
وغيره لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ
أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ

(١) فِي م : « مروان » .

(٢) أَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٣) .

(٣) فِي ص : « المقدس » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٥٣٤/٢٤ .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : ص .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٤٢/٩ ، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٦٥٥) ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٢١٠/٣ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ

٨٩/٨ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ بِهِ .

التمهيد عطاء، قال : حدثنا سعيد، عن مطر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ أنه قال : « في المواضع خمس خمس من الإبل، والأصابع كلها سواء، عشر عشر من الإبل »^(١).

حدثنا خلف بن قاسم، قال : حدثنا محمد بن الحسين السبيعي الحلبي بدمشق، قال : حدثنا أحمد بن عبد الجبار الصوفي، قال : حدثنا علي بن الجعد، قال : حدثنا شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال : « هذه وهذه سواء » . وأشار إلى الخنصر والإبهام^(٢).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال : حدثنا محمد بن بكر، قال : حدثنا أبو داود، قال : حدثنا نصر بن علي، قال : أخبرنا يزيد بن زريع، عن شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال : قال رسول الله ﷺ : « هذه وهذه سواء » . يعني الإبهام والخنصر^(٣).

وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا بكر بن

(١) أخرجه البيهقي ٨١/٨ من طريق عبد الوهاب به .

(٢) البغوي في الجعديات (٩٦١) .

(٣) أبو داود (٤٥٥٨) . وأخرجه النسائي (٤٨٥٩) من طريق يزيد بن زريع به .

حَمَّادٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ التَّمِيمِ بْنِ عَكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ » .
يعنى الْخِنْصَرُ وَالْإِبْهَامُ^(١) .

وَقَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو قِلَابَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ » . يعنى الْإِبْهَامُ ، وَالْخِنْصَرُ ، وَالضُّرْسُ ، وَالشَّيْئَةُ^(٢) .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ ، وَالشَّيْئَةُ وَالضُّرْسُ سَوَاءٌ ، هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ » . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَرَوَاهُ النَّضْرُ بْنُ شَمَيْلٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، بِمَعْنَى عَبْدِ الصَّمَدِ . حَدَّثَنَا الدَّارِمِيُّ أَبُو جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ^(٣) .

(١) أخرجه البيهقي ٩٠/٨ من طريق محمد بن بكر به . وهو عند أبي داود (٤٥٥٨) .
وأخرجه أحمد ٤٥٣/٣ (١٩٩٩) ، والترمذي (١٣٩٢) ، والنسائي (٤٨٦٢) ، وابن ماجه (٢٦٥٢) من طريق يحيى به .
(٢) أخرجه البيهقي ٩٠/٨ من طريق أبي قلابة به ، وأخرجه ابن ماجه (٢٦٥٠) ، وابن الجارود (٧٨٣) من طريق عبد الصمد به .
(٣) أبو داود (٤٥٥٩) .

التمهيد قال أبو داود: وحديثنا محمد بن حاتم بن بزيع، قال: حدثنا علي بن الحسين، قال: حدثنا أبو حمزة، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «الأسنان سواء، والأصابع سواء»^(١).

قال: وحديثنا عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح، حدثنا أبو ثميلة، عن يسار^(٢) المعلم، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: جعل رسول الله ﷺ أصابع اليدين والرجلين سواء^(٣).

قال أبو عمر: على هذه الآثار جماعة فقهاء الأمصار وجمهور أهل العلم؛ أن الأصابع كلها سواء، دية كل واحد منها عشر من الإبل، لا يُفَضَّلُ منها شيء على شيء، وأن الأسنان كلها سواء؛ الثنايا والأضراس والأنياب، في كل واحد منها خمس خمس من الإبل، لا يُفَضَّلُ شيء منها على شيء، على ما في كتاب عمرو بن حزم، وقد روى عن بعض

(١) أبو داود (٤٥٦٠)، وأخرجه أحمد ٣٨١/٤ (٢٦٢٤)، والبيهقي ٩٠/٨ من طريق علي ابن الحسن به، وأخرجه أحمد ٣٧٨/٤ (٢٦٢١) من طريق أبي حمزة به.

(٢) في سنن أبي داود: «حسين»، وفي السنن الكبرى: «شيبان»، وفي نسخة منه: «سيار». وقال المزي: وقع في رواية اللؤلؤي: عن حسين المعلم. وهو وهم، وفي باقي الروايات: عن يسار المعلم. وهو الصواب. ورواه اللؤلؤي عن أبي داود في كتاب «التفرد» على الصواب. تحفة الأشراف ١٧٦/٥، وينظر تهذيب الكمال ٢٩٧/٣٢.

(٣) أخرجه البيهقي ٩٢/٨ من طريق محمد بن بكر به، وهو عند أبي داود (٤٥٦١).

السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ تَفْضِيلُ الثَّنَايَا وَمُقَدِّمُ الْفَمِ . وَعَنْ طَاوُسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ التَّمْهِيدِ
الْمَسَيَّبِ ، وَعَطَاءٍ ، فِي دِيَةِ الْأَسْنَانِ خِلَافٌ لِهَذِهِ الْأَثَارِ^(١) ، وَلَا مَعْنَى
لِقَوْلِهِمْ ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الَّتِي فِيهَا الْحُجَّةُ ثَبَّتَ^(٢) بِخِلَافِهِ .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٣) ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَمْرُو^(٤) بْنُ
مُسْلِمٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يُفَضِّلُ النَّابَ أَعْلَى الْفَمِ وَأَسْفَلَهُ عَلَى الْأَضْرَاسِ ،
وَأَنَّهُ قَالَ : فِي الْأَضْرَاسِ صِغَارُ الْإِبِلِ .

قَالَ^(٥) : وَأَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : قَالَ
سَعِيدُ بْنُ الْمَسَيَّبِ : قَضَى عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ فِيمَا أَقْبَلَ مِنَ الْفَمِ ، أَعْلَى الْفَمِ
وَأَسْفَلَهُ بِخَمْسِ قَلَائِصَ ، وَفِي الْأَضْرَاسِ بِيْعِيرٍ بَعِيرٍ ، حَتَّى إِذَا كَانَ مَعَاوِيَةَ
وَأُصِيبَتْ أَضْرَاسُهُ ، قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ بِالْأَضْرَاسِ مِنْ عَمْرٍ . فَقَضَى فِيهَا بِخَمْسِ
خَمْسٍ . قَالَ سَعِيدٌ : فَلَوْ أُصِيبَ الْفَمُ كُلُّهُ فِي قَضَاءِ عَمْرٍ لَنَقَصَتِ الدِّيَّةُ ، وَلَوْ
أُصِيبَ فِي قَضَاءِ مَعَاوِيَةَ لَزَادَتِ الدِّيَّةُ ، وَلَوْ كُنْتُ أَنَا لَجَعَلْتُ فِي الْأَضْرَاسِ
بَعِيرَيْنِ بَعِيرَيْنِ ، فَذَلِكَ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ .

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٩٨) عن عطاء .

(٢) في الأصل ، م : « ثبت » .

(٣) عبد الرزاق (١٧٥٠٥) .

(٤) في الأصل ، م : « عمر » . وينظر تهذيب الكمال ٢٢/٢٤٣ .

(٥) عبد الرزاق (١٧٥٠٧) .

التمهيد
وَرَوَى مَالِكٌ ^(١) ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنْ أَبِي غَطَفَانَ ، أَنَّ مَرْوَانَ أَرْسَلَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا جُعِلَ فِي الضُّرْسِ ؟ فَقَالَ : فِيهِ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ . قَالَ : فَرَدُّنِي إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ : أَتَجْعَلُ مُقَدَّمَ الْفَمِ مِثْلَ الْأَضْرَاسِ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَوْ أَنَّكَ لَا تَغْتَبِرُ ذَلِكَ إِلَّا بِالأَصَابِعِ ؛ عَقَلُهَا سَوَاءً .

وَذَكَرَ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ أَزْهَرَ بْنِ مُحَارِبٍ ، قَالَ : اخْتَصَمَ إِلَى شُرَيْحٍ رَجُلَانِ ، أَصَابَ أَحَدُهُمَا ثَنِيَّةُ الْآخِرِ ، وَأَصَابَ الْآخَرُ ضِرْسَهُ ، فَقَالَ شُرَيْحٌ : الثَّنِيَّةُ وَجَمَالُهَا ، وَالضُّرْسُ وَمَنْفَعَتُهُ ، سِنَّ بَسَنٌ ، قَوْمًا ^(٢) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : عَلَى هَذَا الْعَمَلِ الْيَوْمَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(٣) ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ لَهُمْ كِتَابًا فِيهِ : « وَفِي السَّنِّ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ » .

وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ ^(٤) ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : قَرَأْتُ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي كَتَبَهُ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ حِينَ بَعَثَهُ عَلَى

(١) سيأتي في الموطأ (١٦٧١) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٥٠٨) عن الثوري به .

(٣) عبد الرزاق (١٧٤٨٨) .

(٤) ابن وهب في موطئه (٥٠٩) .

نَجْرَانٍ ، وَكَانَ الْكِتَابُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ ، فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : التمهيد
 « هَذَا بَيَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ .
 فَكَتَبَ الْآيَاتِ مِنْهَا حَتَّى بَلَغَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [المائدة : ١ - ٤] .
 ثُمَّ كَتَبَ : « هَذَا كِتَابُ الْجِرَاحِ فِي النَّفْسِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا
 أُوعِيَ جَذْعًا مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي الْأُذُنِ
 خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي الرَّجْلِ خَمْسُونَ مِنَ
 الْإِبِلِ ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ مِثْلًا هُنَالِكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ
 النَّفْسِ ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ النَّفْسِ ، وَفِي الْمُثْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ ، وَفِي
 الْمُوضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ » . قَالَ ابْنُ
 شِهَابٍ : فَهَذَا الَّذِي قَرَأْتُ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَبِي
 بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا كُلُّهُ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ ، إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الثَّنَايَا
 وَالْأَضْرَاسِ ، وَأَمَّا الْأُذُنُ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى السَّمْعِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ
 الْأُذُنَ ، وَهَذَا اخْتِلَافٌ ، فَأَمَّا مَالِكٌ فَقَالَ : فِي الْأُذُنَيْنِ نَحْوُ مِائَةٍ ، وَفِي السَّمْعِ
 الدِّيَّةُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَاللَيْثُ : فِي الْأُذُنَيْنِ الدِّيَّةُ ،
 وَفِي السَّمْعِ الدِّيَّةُ . وَرَوَى عَنْ عَمْرِو وَعَلِيٍّ فِي الْأُذُنَيْنِ مِثْلُ ذَلِكَ ^(١) .

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٣٨٩ ، ١٧٣٩٥) ، ومصنف ابن أبي شيبة ١٥٣/٩ .

العملُ في الدِّيةِ

١٦٤٥ - مالكٌ ، أنه بلغه أن عمرَ بنَ الخطابِ قَوِّمَ الدِّيةَ على أهلِ القرى ، فجعلها على أهلِ الذهبِ ألفَ دينارٍ ، وعلى أهلِ الورقِ اثني عشرَ ألفَ درهمٍ .

قال مالكٌ : فأهلُ الذهبِ أهلُ الشامِ وأهلُ مصرَ ، وأهلُ الورقِ أهلُ العراقِ .

مالكٌ ، أنه سمِعَ أن الدِّيةَ تُقَطَّعُ في ثلاثِ سنينَ أو أربعِ سنينَ .

التمهيد

قال أبو عمرٍ : أمَّا كتابُ عمرو بنِ حزمٍ ، على ما رواه سليمانُ بنُ داودَ ، عن الزهرى ، في الصدقاتِ والدِّيَّاتِ ، فطويلٌ^(١) ، وقد ذكرنا منه في بابنا هذا ما وافقه ، وسنذكره بتمامه في غيرِ هذا الموضعِ إن شاء الله .

الاستدكار

بابُ العملِ في الدِّيةِ

مالكٌ ، أنه بلغه ، أن عمرَ بنَ الخطابِ قَوِّمَ الدِّيةَ على أهلِ القرى ، فجعلها على أهلِ الذهبِ ألفَ دينارٍ ، وعلى أهلِ الورقِ اثني عشرَ ألفَ درهمٍ . قال مالكٌ : وأهلُ الذهبِ أهلُ الشامِ وأهلُ مصرَ ، وأهلُ الورقِ أهلُ العراقِ . قال مالكٌ : وسمِعْتُ أن الدِّيةَ تُقَطَّعُ في ثلاثِ سنينَ أو أربعِ سنينَ .

القبس

(١) تقدم تخريجه ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

قال مالك : والثلاث أحب ما سمعتُ إلى في ذلك .

قال مالك : الأمر المُجتمَع عليه عندنا ، أنه لا يُقبَلُ من أهلِ القرى في الدِّيةِ الإبلُ ، ولا من أهلِ العمودِ الذهبُ ولا الورقُ ، ولا من أهلِ الذهبِ الورقُ ، ولا من أهلِ الورقِ الذهبُ .

قال مالك : وذلك أحب ما سمعتُ إلى في ذلك .

قال مالك : الأمر المُجتمَع عليه عندنا ، أنه لا يُقبَلُ من أهلِ القرى في الدِّيةِ الإبلُ ، ولا من أهلِ العمودِ الذهبُ ولا الورقُ ، ولا من أهلِ الذهبِ الورقُ ، ولا من أهلِ الورقِ الذهبُ^(١) .

قال أبو عمر : اختلف على^(٢) عمر رضي الله عنه في تقويم الدِّيةِ ؛ فروى أهلُ الحجاز عنه أنه^(٣) قَوْمُهَا - كما ذكر مالك عنه - اثني عشر ألفَ درهمٍ من الورقِ . وروى أهلُ العراق عنه ، أنه^(٣) قَوْمُهَا - وبعضهم يقول : جعلها - عشرة آلاف درهمٍ .

وروى ابنُ المبارك ، وعبدُ الرزاق ، عن معمر ، عن عمرو بن عبد الله ، عن عكرمة ، أن عمر بن الخطاب قضى بالدِّيةِ على أهلِ القرى اثني عشر ألفَ درهمٍ^(٤) .

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/١ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (٢٣٠٧ - ٢٣١٠) .

(٢) في الأصل ، م : « عن » .

(٣ - ٣) سقط من : ح ، هـ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٢٥/٩ عن ابن المبارك به .

وروى هُشَيْمٌ ، عن يونس ، عن الحسن ، أن عمرَ بنَ الخطابِ قَوَّم الإبلَ في الدِّيَةِ مائةً مِن الإبلِ ، وقَوَّم كلَّ بعيرٍ بمائةٍ وعشرين درهماً ؛ اثْنَيْ عَشَرَ ألفَ درهمٍ^(١) .

وأما روايةُ أهلِ العراقِ في ذلك عن عمرَ ؛ فروى وكيعٌ ، عن ابنِ أبي ليلى ، أنه حَدَّثَهُ عن الشعبيِّ ، عن ^(٢) «عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ» ، قال : وَضَعَ عمرُ الدِّيَاتِ ؛ فَوَضَعَ على أهلِ الذهبِ ألفَ دينارٍ ، وعلى أهلِ الورقِ عشرةَ آلافِ درهمٍ ، وعلى أهلِ الإبلِ مائةً مِن الإبلِ ، وعلى أهلِ البقرِ مائتيَ بقرةٍ مُسِنَّةٍ ، وعلى أهلِ الشَّاءِ ألفيَ شاةٍ ، وعلى أهلِ الحُلَلِ مائتيَ حُلَّةٍ^(٣) .

قال أبو عمرَ : لم تختلفِ الرواياتُ عن عمرَ في الذهبِ أن الدِّيَةَ منه ألفُ دينارٍ ، ولا اختلفَ فيه العلماءُ قديمًا ولا حديثًا ، وقد رَوَى ذلك عن النبيِّ ﷺ في كتابِ عمرو بنِ حزمٍ^(٤) . وقد جاء عن عمرو بنِ شعيبٍ خلافُ ذلك ولا يَصِحُّ ، وسنذكرُه إن شاء الله عزَّ وجلَّ .

وأما الورقُ ، فالاختلافُ^(٥) في مبلغِ الدِّيَةِ منه قديمًا وحديثًا ، وليس

(١) تقدم ص ٥٣١ .

(٢ - ٢) في الأصل : «عبادة الشيباني» .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٢٧/٩ عن وكيع به .

(٤) تقدم تخريجه ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٥) في م : «فلا اختلاف» .

لأهل العراق فيه شيء غير ما ذكروا عن عمر، و^(١) مع أهل الحجاز فيه أثر^(٢) الاستدكار
عن النبي ﷺ .

رواه سفيان بن عُيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، قال: قضى
النبي ﷺ لرجل من الأنصار قتله مولى لبني عدي بالدية اثني عشر ألف
درهم، وفيهم نزلت: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ
فَضْلِهِ﴾^(٣) [التوبة: ٧٤] .

وقد روى هذا الحديث محمد بن مسلم الطائفي، فأسنده عن عمرو
ابن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قضى بالدية في
الخطأ اثني عشر ألف درهم^(٤) .

وروى عن^(١) عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن
عباس رضي الله عنهم: الدية من الورق اثني عشر ألف درهم^(٥) .

وروى وكيع، عن سفيان، عن أيوب بن موسى، عن مكحول، عن
عمر مثله^(٦) .

(١) ليس في: الأصل، م .

(٢) في الأصل، م: «آثار» .

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٣٠ .

(٤) تقدم تخريجه ص ٥٢٩، ٥٣٠ .

(٥) تقدم ص ٥٣١ .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ١٢٦/٩، ١٢٧ .

وهو مذهب الحجازيين ، وروايتهم عن عمر .

وقال مالك^(١) ، وأبو حنيفة ، والليث بن سعد : لا يؤخذ في الدية إلا الإبل أو الذهب أو الورق لا غير . وهو أحد قولي الشافعي . وقال أبو يوسف ومحمد : يؤخذ أيضا في الدية البقر والشاة والحل ، على ما روى عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه . وهو قول الفقهاء السبعة المدنيين .

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٢) ، عن^(٣) عبد الرحيم^(٣) بن سليمان ، عن محمد بن إسحاق ، عن عطاء ، أن رسول الله ﷺ وضع الدية على الناس في أموالهم ما كانت ؛ على أهل الإبل مائة بعير ، وعلى أهل الشاة ألفى شاة ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل البرود مائتي حلة .

وهو قول عطاء ، والزهرى ، وقتادة .

وأخبرنا عبد الله ،^(٤) حدثنا محمد ، حدثنا أبو داود^(٤) ، حدثنا سعيد بن يعقوب ، حدثنا أبو ثُميلة ، حدثنا محمد بن إسحاق ، قال :^(٥) وذكر

(١) سقط من : ح .

(٢) ابن أبي شيبة ١٢٧/٩ ، ١٢٨ .

(٣ - ٣) في ح ، هـ : « عبد الرحمن » . وينظر تهذيب الكمال ٣٦/١٨ .

(٤ - ٤) ليس في : الأصل .

(٥ - ٥) سقط من : ح ، وفي م : « ذكر » .

عطاء، عن جابر، قال : فرض رسول الله ﷺ الدية على أهل الإبل^(١) . الاستدكار
فذكر مثل حديث ابن أبي شيبه .

وقال الشافعي بمصر : لا يؤخذ من الذهب ولا من الورق إلا قيمة
الإبل بالغاً ما بلغت . وقوله بالعراق مثل قول مالك . وذكر المزنئي ، عن
الشافعي ، أنه قال : العلم محيط ؛ لأن تقويم عمر الإبل إنما قومها بقيمة
يومها ، فاتباع عمر أن تقوم الإبل بالغاً ما بلغت ، إذا وجبت فأعوزت^(٢) ؛
لأن تقويمه لم يكن إلا للإعواز ؛ لأنه لا يكلف القروي إبلًا ، كما لا يكلف
الأعرابي ذهبًا ولا ورقًا ، لأنه لا يجدها ، كما لا يجد الحضري الإبل .
قال : ولا تقوم إلا بالدنانير والدراهم دون الشاء والبقر ،^(٣) ولو جاز^(٣) أن
تقوم بالشاء والبقر والحلل قومناها^(٤) على أهل الخيل بالخيول ، وعلى أهل
الطعام بالطعام . وهذا لا يقوله أحد . قال المزنئي : قد كان قوله القديم :
على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف^(٥) درهم ، من
غير مراعاة^(٦) لقيمة الإبل^(٦) ، ورُجوعه عن القديم إلى ما قاله في الجديد أشبه
بالسنة .

(١) أخرجه البيهقي ٧٨/٨ من طريق محمد بن بكر به . وهو عند أبي داود (٤٥٤٤) .

(٢) في ح : «فما عورت» ، وفي هـ : «فما عوزت» .

(٣ - ٣) في الأصل : «فيوفيان» .

(٤) في ح ، هـ ، م : «قومها» .

(٥) ليس في : الأصل .

(٦ - ٦) في الأصل : «القيمة» .

ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ^(١)، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ أَنْ الدِّيَّةَ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةً بَعِيرٍ. قَالَ: فَإِنْ كَانَ الَّذِي أَصَابَهُ^(٢) مِنَ الْأَعْرَابِ^(٣) فِدْيَتُهُ مِنَ الْإِبِلِ، لَا يُكَلَّفُ الْأَعْرَابِيُّ الذَّهَبَ وَلَا الْوَرِقَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْإَعْرَابِيُّ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، فَعَدَّلَهَا مِنَ الشَّاءِ؛ أَلْفَى شَاةً.

وَرَوَى مُعَمَّرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: الدِّيَّةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَقِيمَتُهَا مِنْ غَيْرِهَا^(٤).

وَرَوَى حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ،^(٥) عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الْحَسَنِ، أَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوَّما الدِّيَّةَ، وَجَعَلَا ذَلِكَ إِلَى الْمُعْطَى؛ إِنْ شَاءَ فَالْإِبِلُ^(٦)، وَإِنْ شَاءَ فَالْقِيَمَةُ^(٧).

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٨)، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: كَانَتْ الدِّيَّةُ الْإِبِلَ حَتَّى كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَجَعَلَهَا - لَمَّا غَلَّتِ الْإِبِلُ - كُلَّ بَعِيرٍ بَعَشْرِينَ وَمِائَةً دِرْهَمٍ.

(١) ابن أبي شيبة ١٢٨/٩.

(٢ - ٣) في م: «الأعرابي».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢٦١) عن معمر به.

(٤ - ٥) ليس في: الأصل.

(٥) في الأصل، م: «كانت الدية الإبل بالإبل».

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣١/٩ عن حفص به.

(٧) عبد الرزاق (١٧٢٥٦).

حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمدٍ، قال: حدَّثني محمدٌ، قال: حدَّثنا الاستذكار
أبو داودَ، قال: حدَّثني يحيى بنُ حكيمٍ، قال: حدَّثني عبدُ الرحمن بنُ
عثمانَ، قال: حدَّثني حسينُ المعلمُ، عن عمرو بنِ شعيبٍ، عن أبيه، عن
جدِّه، قال: كانت الدِّيَّةُ على عهدِ رسولِ الله ﷺ ثمانمائة دينارٍ أو^(١)
ثمانية آلاف درهمٍ، ودِيَّةُ أهلِ الكتابِ على النصفِ من دِيَّةِ المسلمين.
قال: فكان ذلك^(٢) حتى استُخلفَ عمرُ، فقام خطيبًا، فقال: ألا إن
الإبلَ قد غلَّتْ. ففرضها عمرُ على أهلِ الذهبِ ألفَ دينارٍ، وعلى أهلِ
الورقِ اثنتي عشرة ألفَ درهمٍ، وعلى أهلِ البقرِ مائتي بقرةٍ، وعلى أهلِ
الشَّاءِ ألفي شاةٍ، وعلى أهلِ الحُلَلِ مائتي حُلَّةٍ، وترك دِيَّةَ أهلِ الذِّمَّةِ لم
يرفع فيها فيما رفع من الدِّيَّةِ^(٣).

قال أبو عمر: هذا الحديثُ يزويه غيرُ حسينِ المعلمِ، عن عمرو
ابنِ شعيبٍ لا يتجاوزُه به،^(٤) لا يقولُ فيه: عن أبيه، عن جدِّه،
^(٥) على أن للناسِ^(٦) في حديثه عن أبيه عن جدِّه^(٥) اختلافًا؛ منهم من لا

(١) في النسخ: «و». والمثبت من مصدر التخريج.

(٢) سقط من: ح.

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٣٠، ٥٣١.

(٤ - ٤) ليس في: الأصل.

(٥ - ٥) سقط من: ط ١.

(٦) في الأصل، ح، ه: «الناس». والمثبت يقتضيه السياق.

الاستدكار يقبله ؛ لأنه صحيفة عندهم لا سماع ، ومنهم من يقبله .

وروى معمر ، عن الزهرى ، قال : كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ مائة بعير ، لكل بعير أوقية ، فذلك أربعة آلاف ، فلما كان عمر غلت الإبل ورخصت الورق ، فجعلها عمر أوقية ونصفا ، ثم غلت الإبل ورخصت الورق أيضا ، فجعلها عمر أوقيتين ، فذلك ثمانية آلاف ، ثم لم تنزل الإبل^(١) تغلو وتزخض الورق^(٢) حتى جعلها عمر اثني عشر ألفا ، أو^(٣) ألف دينار ، ومن البقر مائتي بقرة ، ومن الشاء ألفي^(٤) شاة^(٥) .

قال عبد الرزاق : كل بعير بقرتين ميسنتين .

قال أبو عمر : الحجة لمالك ومن قال بقوله ، أن الدية من الذهب ألف دينار ، ومن الورق اثنا عشر ألف درهم - أو عشرة آلاف ، على ما رواه أهل العراق عن عمر - وأن ما فرضه عمر^(٦) من ذلك^(٦) أصل ، لا بدل من الإبل ؛ لأن عمر جعلها في ثلاث سنين ، فلو كانت بدلا لكانت دينا

(١) سقط من : ح ، م .

(٢) سقط من : ح ، ه ، ط .

(٣) في ح ، ه : « و » .

(٤) في ح ، ه ، وإحدى نسخ عبد الرزاق : « ألف » .

(٥) تقدم تخريجه ص ٥٢٤ ، ٥٢٥ .

(٦ - ٦) في ح ، ه : « عن » .

بدين ، فثبت أنها ديات في أنفسها .

وأما قول مالك^(١) في هذا الباب أنه سَمِعَ أن الدية تُقَطَّعُ في ثلاث سنين أو أربع سنين ، قال مالك : والثلاث أحب ما سمعتُ إلى في ذلك .

قال أبو عمر : هذا ما لا خلاف بين العلماء فيه ، أن الدية في الخطأ على العاقلة في ثلاث سنين ، على ما^(٢) روى عن عمر^(٣) رضي الله عنه . والذي سَمِعَ مالك في أربع سنين شذوذ ، والجمهور على ثلاث سنين .

روى المعمر بن سويد ، عن عمر ، قال : الدية في ثلاث سنين^(٤) .

وذكر أبو بكر^(٥) ، قال : حدثني عبد الرحيم بن سليمان ، عن الأشعث ، عن الشعبي ، وعن الحكم ، عن إبراهيم ، قال : أول من فرض العطاء عمر بن الخطاب ، وفرض فيه الدية كاملة في ثلاث سنين ، وثُلثي الدية في سنتين ، و^(٦) النصف أيضًا في سنتين^(٧) ، والثُلث في سنة .

قال^(٨) : وحدثني أبو بكر بن عياش ،^(٩) عن مغيرة^(١٠) ، عن إبراهيم مثله .

(١) في ح ، هـ : « عمر » .

(٢ - ٢) في الأصل ، م : « ورد » .

(٣) ذكره الطحاوي في مختصر اختلاف العلماء ٩٤/٥ عن واصل الأحذب ، عن المعمر به .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٨٤/٩ ، ٢٨٥ .

(٥ - ٥) ليس في : الأصل .

(٦) ابن أبي شيبة ٢٨٥/٩ .

الاستذكار قال^(١) : وحديثي محمد بن يزيد ، عن أيوب^(٢) أبي العلاء ، عن قتادة وأبي هاشم ، قالا : الدية في ثلاث سنين ، وثلاثها ونصفها في سنتين ، والثلاث في سنة .

قال^(١) : وحديثي وكيع ، عن حريث ، عن الشعبي ، قال : الدية في ثلاث سنين ؛ في كل سنة ثلث .

وذكر عبد الرزاق^(٣) ، عن الثوري ، عن أشعث ، عن الشعبي ، أن عمر جعل الدية في الأعطية في ثلاث سنين ، والنصف والثلاثين في سنتين ، والثلاث في سنة ، وما دون الثلاث فهو من عامه .

قال^(٤) : وأخبرنا الثوري ، عن أيوب بن موسى ، عن مكحول^(٥) ، أن عمر ، جعل الدية . فذكر مثله سواء .

قال^(٦) : وأخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرني عن أبي وائل ، عن عمر مثله .

(١) ابن أبي شيبة ٢٨٥ / ٩ .

(٢) سقط من : ح ، هـ ، وبعده في ط ١ : « عن » . وهو أيوب بن أبي مسكين أبو العلاء القصاب . وينظر تهذيب الكمال ٤٩٢ / ٣ .

(٣) عبد الرزاق (١٧٨٥٨) .

(٤) عبد الرزاق (١٧٨٥٩) .

(٥) بعده في مصدر التخريج : « عن محمد بن راشد أنه سمع مكحولا يحدث به عن عمر » .

(٦) عبد الرزاق (١٧٨٥٧) .

قال معمر: وسَمِعْتُ «عبيد الله»^(١) بنَ عمرَ يقولُ: تُؤخذُ الديةُ في الاستدكارِ ثلاثِ سنينَ^(٢).

قال أبو عمر: إنما هذا كله في دية الخطأ الواجبة بالسنة على العاقلة، وأما دية العمد إذا قُبِلت، ففي مالِ الجاني عند مالك وغيره.

ورأى^(٣) مالك أن نصفَ الدية يجتهدُ فيها الإمام^(٤)؛ في سنتين^(٥) أو سنة^(٥) ونصف، وثلاثة أرباع الدية عنده في ثلاثِ سنين.

قال أبو عمر: إنما قال مالك: إنه لا يُقبلُ من أهلِ القرى في الدية الإبلُ، ولا من أهلِ العمودِ الذهبُ ولا الورقُ، ولا من أهلِ الذهبِ الورقُ، ولا من أهلِ الورقِ الذهبُ. لأنه لو كان، دخله الدَّيْنُ^(٦) بالدين؛ لأن أصلَ الدية عنده ذهبٌ على أهلِ الذهبِ، وورقٌ على أهلِ الورقِ، وإبلٌ على أهلِ الإبلِ؛ «لا أنها»^(٧) بَدَلٌ مِنَ الْإِبِلِ عَلَى مَا وَصَفْنَا. وبالله توفيقنا.

(١ - ١) في إحدى نسختي مصدر التخريج: «عبد الله».

(٢) عبد الرزاق (١٧٨٦١).

(٣) في ح: «روى».

(٤) في ح، ه: «للإمام».

(٥ - ٥) سقط من: ط، ١، م.

(٦) في الأصل، م: «فالدين».

(٧ - ٧) في ح، ه، م: «لأنها».

دية العمد إذا قُبلت وجناية المجنون

١٦٤٦ - مالك، أن ابن شهاب كان يقول: في دية العمد إذا قُبلت خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة.

باب دية العمد إذا قُبلت وجناية المجنون

مالك، عن ابن شهاب أنه كان يقول: في دية العمد إذا قُبلت خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة^(١).

قال أبو عمر: ليس عند مالك في قتل العمد دية معلومة، وإنما فيه القود، إلا في عمد^(٢) الرجل إلى ابنه بالضرب والأدب في حين الغضب، كما صنع المذليجي بابنه، فإن فيه عنده الدية المغلظة ولا قود - وسند كز ذلك فيما بعد^(٣) إن شاء الله عز وجل - فإن اصطالح القاتل عمداً وولئى المقتول على الدية، وأبهموا ذلك ولم يذكروا شيئاً^(٤) من ذلك^(٥) بعينه،

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/١ ظ، ٢ و - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (٢٢٢٧).

(٢) في م: «عهد».

(٣) سيأتي في شرح الحديث (١٦٨٢) من الموطأ.

(٤ - ٤) سقط من: ح، ه، ط ١.

أَوْ عُفِيَ عَنِ الْقَاتِلِ عَمْدًا^(١) عَلَى الدِّيَةِ^(٢) هَكَذَا ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِبِلِ ، فَإِنْ اسْتَذَكَرَ الدِّيَةَ تَكُونُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ حَالَةً فِي مَالِهِ أَرْبَاعًا ، كَمَا قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : خَمْسُ وَعِشْرُونَ بَنَتَ لَبُونٍ ، وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ بَنَتَ مَخَاضٍ ، وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ حِقَّةً ، وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الذَّهَبِ فَأَلْفُ دِينَارٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوَرِقِ فَاثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ حَالَةً فِي مَالِهِ ، لَا يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يُنْقَصُ^(٣) مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَصْطَلِحَا عَلَى شَيْءٍ ،^(٤) فَيَلْزَمَهُمَا مَا اصْطَلَحَا^(٥) عَلَيْهِ .

وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الدِّيَةَ فِي الْعَمْدِ إِذَا قُبِلَتْ تَكُونُ مُؤْجَلَةً كَدِّيَةِ الْخَطَا فِي ثَلَاثِ سَنِينَ . الْأَوَّلُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَاتُهُ ، وَتَحْصِيلُ الْمَذْهَبِ . وَالْدِّيَاتُ^(٦) فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ ثَلَاثٌ ؛ إِحْدَاهَا^(٧) دِيَةُ الْعَمْدِ إِذَا قُبِلَتْ أَرْبَاعًا ، وَهِيَ كَمَا وَصَفْنَا . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ شَهَابٍ ، وَرَبِيعَةَ . وَالثَّانِيَةُ ، دِيَةُ الْخَطَا أَخْمَاسًا ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهَا^(٨) كَمَا وَصَفْنَا فِي بَابِهَا^(٩) إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . وَالثَّلَاثَةُ ، الدِّيَةُ الْمَغْلُظَةُ أَثْلَاثًا ؛ ثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعُونَ خَلِيفَةً وَهِيَ الْحَوَامِلُ . وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا فِي قَتْلِ الرَّجُلِ ابْنَهُ ، عَلَى

(١ - ١) سقط من : ح ، هـ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ط ١ : « يسقط » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « قَبْلَ مِنْهُمْ وَاصْطَلَحُوا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « الدية » .

(٥) فِي ح ، هـ : « أحدها » .

(٦ - ٦) فِي ح ، هـ : « فِي بَابِهِ » . وَسَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْأَثَرِ (١٦٤٩) مِنَ الْمُوطَأِ .

الاستدكار الوصف الذي ذكرنا . وأما لو أضجع الرجل ابنه فذبحه ، أو جلله بالسيف ، أو أثر الضرب عليه بالعصا أو غيرها حتى قتله عامداً^(١) ، فإنه يُقتل عنده به . وستأتى هذه المسألة وما للعلماء فيها فى موضعها من هذا الكتاب^(٢) إن شاء الله عز وجل . وليس يعرف مالك شبة العمدة إلا فى الأب يفعل بآبائه ما وصفنا خاصة . وإنما تجب الدية المغلظة المذكورة من الإبل على الأب ، إذا كان من أهل الإبل ، فإن كان من أهل الأمصار فالذهب أو^(٣) الورق .

واختلف قوله فى تغليظ دية الذهب والورق فى ذلك ؛ فروى عنه أن تغليظها ، أن تقوم الثلاثون حقة ، والثلاثون جذعة^(٤) ، والأربعون الخلفات^(٥) ، بالدنانير أو^(٦) الدراهم ، بالغاً ما بلغت وإن زادت على ألف دينار ، أو اثنتى عشر ألف درهم . وروى عنه أن التغليظ فى ذلك ، أن يُنظر إلى قيمة^(٧) دية الخطأ أخماساً فى أسنان الإبل ، ثم يُنظر إلى^(٧) ما زادت

(١) فى الأصل ، ط ١ : « عمدا » .

(٢) سيأتى فى شرح الحديث (١٦٨٢) من الموطأ .

(٣) فى ح ، ه ، ط ١ : « و » .

(٤) سقط من : ح ، ه .

(٥) فى الأصل : « الخلفا » ، وفى م : « الخلفة » .

(٦) ليس فى : الأصل .

(٧) فى م : « إذا » .

قيمة دية التغليظ من الإبل على قيمة دية الخطأ ، فيزاد مثل ذلك من الاستدكار الذهب والورق . وهذا مذهب ابن القاسم . وروى عنه أيضاً^(١) أنها تُغلَّظُ ، بأن تبلغ دية وثلاثاً ، يُزاد في الدية ثلثها . رواه أهل المدينة عنه . وقد روى عن مالك أن الدية لا تُغلَّظُ على أهل الذهب ولا على أهل الورق ، وإنما تُغلَّظُ في الإبل خاصة على أهل الإبل .

قال أبو عمر : روى سفيان ، عن معمر ، عن رجل ، عن عكرمة ، قال : ليس في دية الدنانير والدرهم مُغلَّظة ، إنما المُغلَّظة في الإبل^(٢) .

وروى ابن المبارك ، عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، قال : لا يكون التغليظ في شيء من الدية إلا في الإبل ، والتغليظ في إناث الإبل^(٣) .

وأما الشافعي ، فالديات^(٤) عنده اثنتان لا ثلاثة لهما ؛ مُخَفَّفة ومُغلَّظة ، فالمخففة دية الخطأ أخماساً ، والمُغلَّظة في شبه العميد وفيما لا قصاص فيه ؛ كالأب ومن جرى مجراه عنده ، وفي العميد إذا قُبِلَت الدية فيه ،

(١) سقط من : ح ، هـ ، ط ١ .

(٢) بعده في الأصل ، م : «خاصة على أهل الإبل» .

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة ٤٦١/٩ من طريق سفيان به .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥٢/٩ عن ابن المبارك به .

(٤) في الأصل ، م : «فالدية» .

الاستدكار وعُفِيَ عن القاتلِ عليها ، وهي ثلاثون حِقَّةً ، وثلاثون جَذَعَةً ، وأربعون خَلِيفَةً . وهو قولُ سفيانَ ، ومحمد بن الحسن في أسنانِ دِيَةِ شِبهِ العَمَدِ . وهذه الأسنانُ في ذلك مذهبُ عمر بن الخطاب ، وأبي موسى الأشعري ، والمغيرة بن شعبة ، وزيد بن ثابت ، على اختلافٍ عنه . وبه قال عطاءٌ^(١) . وروى عن النبي ﷺ ما دلُّ على ذلك .

ذكر أبو بكر^(٢) ، قال : حدَّثني وكيعٌ ، قال : حدَّثني سفيانُ ، عن ابن^(٣) أبي نجيح ، عن مجاهدٍ ، عن عمر ، أنه قال : في شِبهِ العَمَدِ ثلاثون حِقَّةً ، وثلاثون جَذَعَةً ، وأربعون خَلِيفَةً ، ما بين ثَنِيَّةٍ إلى بازلٍ عامِها ، كُلُّها خَلِيفَةٌ .

قال^(٤) : وحدَّثني جريرٌ ، عن مغيرة ، عن الشعبي ، قال : كان أبو موسى ، والمغيرةُ يقولان : في الديةِ الْمُغْلَظَةُ ثلاثون حِقَّةً ، وثلاثون جَذَعَةً ، وأربعون ثَنِيَّةً إلى بازلٍ عامِها ، كُلُّها خَلِيفَةٌ .

قال^(٥) : وحدَّثني وكيعٌ ، قال : حدَّثني ابنُ أبي خالدٍ ، عن عامرِ الشعبي ، قال : كان زيدُ بنُ ثابتٍ ، يقولُ : في شِبهِ العَمَدِ ثلاثون حِقَّةً ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣٨/٩ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٦/٩ .

(٣) سقط من : ط ١ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٣٧/٩ .

(٥) ابن أبي شيبة ١٣/٩ (طبعة الرشد) .

وثلاثون جَذَعَةً ، وأربعون خَلِيفَةً ، ما بين ثَنِيَّةٍ إلى بازِلٍ عامِها ، كُلُّها الاستدكار خَلِيفَةً^(١) .

وأما الحديثُ المرفوعُ إلى النبي ﷺ أنه قال : « أَلَا إِنَّ قَتِيلَ^(٢) الْخَطَأُ شَبِهُ الْعَمْدِ ، مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا وَالْحَجَرِ ، دِيْثُهُ مُغْلَظَةٌ ؛ مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا » . فهو حديثٌ مضطربٌ ، لا يثبتُ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ .

رواه ابنُ عِيْنَةَ ، عن عليِّ بنِ زَيْدٍ ، عن القاسمِ بنِ ربيعةَ ، عن ابنِ عمرَ ، عن النبي ﷺ^(٣) .

ورواه سفيانُ الثوريُّ وهشيمٌ ، عن خالدِ الحذاءِ ، عن القاسمِ ابنِ ربيعةَ ، عن عقبةَ بنِ أوسٍ ، عن رجلٍ مِنْ أَصْحَابِ النبي ﷺ^(٤) ، عن النبي ﷺ^(٤) .

ورواه حمادُ بنُ زَيْدٍ ، عن خالدِ الحذاءِ ، عن القاسمِ بنِ ربيعةَ ، عن

(١) ابن أبي شيبة ١٣/٩ (طبعة الرشد) .

(٢) في الأصل : « قتل » .

(٣) أخرجه الحميدى (٧٠٢) ، وأحمد ١٨٨/٨ (٤٥٨٣) ، وابن ماجه (٢٦٢٨) ، والنسائى

(٤٨١٣) من طريق ابن عينة به .

(٤ - ٤) ليس فى : الأصل ، ح ، هـ ، م .

والحديث أخرجه عبد الرزاق (١٧٢١٣) ، والدارقطنى ١٠٥/٣ من طريق الثورى به ، وأخرجه

أحمد ١٠٨/٢٤ (١٥٣٨٨) ، والنسائى (٤٨٠٨) من طريق هشيم به .

الاستذكار عقبة بن أوس ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن النبي ﷺ^(١) .
 والقاسم بن ربيعة^(٢) بن جوشن^(٣) الغطفاني ثقة بصرى ، يروى عن
 عمر ، وعبد الرحمن بن عوف ، وابن عمر ، وروى عنه أيوب ، وقتادة ،
 وحميد الطويل ، وعلي بن زيد . وأما عقبة بن أوس فرجل مجهول ، لم يرو
 عنه إلا القاسم بن ربيعة - فيما علمت - يُقال فيه : الدؤسي . ويُقال فيه :
 السدوسي . وقد قيل فيه : يعقوب بن أوس . وقال يحيى بن معين : عقبة بن
 أوس ، هو يعقوب بن أوس .

وأما أبو حنيفة وأصحابه ، فليس في العمدة عندهم دية ، فإن اصطلاح
 القاتل وولي المقتول على شيء ، فهو حال إلا أن يشترطوا أجلاً .
 والديات عندهم اثنتان ؛ دية الخطأ أخماساً - على ما يأتي ذكره في
 الباب بعد هذا^(٤) - لم يختلفوا فيها . ودية شبه العمدة عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف^(٥) تكون أرباعاً ؛ خمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون
 بنت مخاض ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة . وهو

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٤٧ ، ٤٥٨٨) ، وابن ماجه (٢٦٢٧) ، والنسائي (٤٨٠٧) من طريق حماد به .

(٢ - ٢) في ح ، هـ : « عن عقبة » . وينظر تهذيب الكمال ٣٤٧/٢٣ .

(٣) ينظر ما سيأتي في شرح الأثر (١٦٤٩) من الموطأ .

(٤) في ح : « موسى » .

ذكره وكيع ، قال : وحدثنى ابن أبي خاليد ، عن عامر ، قال : كان ابن مسعود يقول : في شبه العمدة أرباعاً . فذكر ما تقدم^(١) .

وقال أبو بكر^(٢) : حدثني أبو الأحوص^(٣) ، عن أبي إسحاق ، عن علقمة والأسود ، عن^(٤) عبد الله ، قال : شبه العمدة أرباعاً ؛ خمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون بنات مخاض ، وخمس وعشرون بنات لبون .

وأما محمد بن الحسن ، فذهب إلى ما روى عن عمر ، وأبي موسى ، وزيد ، والمغيرة ، وقد تقدم ذكره^(٥) . وأما أحمد بن حنبل ، فقال :^(٦) دية الحر المسلم مائة من الإبل ، فإن كان القتل عمداً وارتفع القصاص و^(٧) قبلت الدية^(٦) ، فهي في مال القاتل حالة أرباعاً ؛ خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣٥/٩ ، ١٣٦ عن وكيع ٤ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٥/٩ .

(٣) في ح ، هـ : « صالح » . وينظر تهذيب الكمال ٢٨٢/١٢ .

(٤) في م : « بن » .

(٥) تقدم ص ٥٨٦ ، ٥٨٧ .

(٦ - ٦) ليس في الأصل .

(٧) في ح ، هـ ، ط ، ١ ، م : « أو » . والمثبت يقتضيه السياق .

الاستذكار وعشرون جذعة . قال : وإن كان القتل شبه العمد ، فكما وصفنا في أسنان الإبل . قال : وهي على العاقلة في ثلاث سنين ؛ في كل سنة ثلثها .

ذهب في ذلك مذهب ابن مسعود ، وهذا يدل على أنه لم ^(١) يصح عنه ^(٢) الحديث المرفوع ؛ لما ذكرنا فيه من الاضطراب ، وجهل عقبة بن أوس . والله الموفق للصواب .

وأما أبو ثور ، فقال : الدية في العمد الذي لا قصاص فيه ، أو عُفِيَ عن القاتل على الدية ، وفي شبه العمد ، كل ذلك كدية الخطأ أخماساً ^(٣) ؛ لأنه أقل ما قيل فيه . وقال عامر الشعبي ، وإبراهيم النخعي : دية شبه ^(١) العمد ، ثلاث وثلاثون حقة ، وثلاث وثلاثون جذعة ، وأربع وثلاثون خلفة ، من ثنية إلى بازل عامها . وهو مذهب علي بن أبي طالب رضي الله عنه ^(٤) . ذكر أبو بكر ^(٥) ، قال : حدثني أبو الأحوص ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : في شبه العمد ثلاث وثلاثون حقة ، وثلاث وثلاثون جذعة ، وأربع وثلاثون ثنية إلى بازل عامها ، كلها خلفة .

(١) ليس في : الأصل .

(٢) في الأصل : « عنه » .

(٣) بعده في الأصل ، م : « أنه بدل » .

(٤) ينظر المحلى ٧٧/١٢ .

(٥) ابن أبي شبة ١٣٦/٩ .

الاستذكار

وروى الثوري وغيره عن أبي إسحاق مثله^(١).

وقال الحسن البصري، وابن شهاب الزهري، وطاووس اليماني: دية شبه العمدة ثلاثون بنت^(٢) لبون، وثلاثون حقة، وأربعون جذعة^(٣) خليفة^(٤).

وهذا مذهب عثمان بن عفان، رضي الله عنه، ورواية عن زيد بن ثابت. ذكر أبو بكر^(٥)، قال: حدثني عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، وعن عبد ربه، عن أبي عياض، أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت قالا: في المغلظة أربعون جذعة خليفة، وثلاثون حقة، وثلاثون بنات^(٦) لبون.

وقال معمر، عن الزهري: إن الدية التي غلظ^(٧) النبي ﷺ هكذا^(٨).

القبس

(١) في الأصل: «غيره».

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة ١٣٧/٩، ١٣٨ من طريق الثوري به.

(٢) في ح، ه، ط: «بنات».

(٣) سقط من: م.

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٢١٤، ١٧٢١٥)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٣٨/٩، والمحلى ٧٧/١٢.

(٥) ابن أبي شيبة ١٣٦/٩، ١٣٧.

(٦) في الأصل، م: «بنت».

(٧) في م: «غلظها».

(٨) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢١٤) عن معمر به.

الاستدكار وذكر طاووس أن ذلك عنده في كتاب النبي ﷺ^(١). فهذا ما بلغنا في أسنان دية العمد، وأسنان دية شبه العمد، و^(٢) سند ذكر أقوال^(٣) الفقهاء وأئمة الفتوى في صفة شبه العمد وكيفية، ومن نفاه منهم ومن أثبتته^(٤) في باب ما يجب فيه العمد، من هذا الكتاب^(٥)، إن شاء الله تعالى. ويأتي ما للعلماء في دية الخطأ، في الباب بعد هذا^(٥)، بعون الله تعالى، وإنما ذكرنا في هذا الباب دية^(٦) شبه العمد مع دية العمد إذا قبلت؛ لأن مذاهب أكثر العلماء في ذلك متقاربة متداخلة، وجمهورهم يجعلها سواء. وقد أتينا في ذلك بالروايات عن السلف، وما ذهب إليه من ذلك أئمة الأمصار. والحمد لله كثيراً.

وقد اختلف العلماء في أخذ الدية من قاتل العمد؛ فقال مالك في رواية ابن القاسم عنه - وهو الأشهر من مذهبه - وأبو حنيفة وأصحابه، والثوري، وابن شبرمة، والحسن بن حي: ليس لولي المقتول عمداً إلا

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢١٦).

(٢ - ٢) في الأصل، م: «سند كرها عن»، وفي هـ: «سند ذكر أقوال العلماء».

(٣) بعله في الأصل، م: «فيه».

(٤) ينظر ما سيأتي في شرح الأثر (١٦٨٨) من الموطأ.

(٥) ينظر ما سيأتي في شرح الأثر (١٦٤٩) من الموطأ.

(٦) سقط من: م.

القصاصُ ، ولا يأخذُ الدِّيةَ إلا برضا^(١) القتلي . وقال الأوزاعي ، والليثُ بنُ الاستاذكار
 سعيد ، والشافعي ، وأحمدُ ، وإسحاقُ ، وأبو ثور^(٢) ، وداودُ - وهو قولُ
 ربيعةَ وأكثرِ فقهاءِ المدينةِ من أصحابِ مالكٍ وغيرهم ،^(٣) ورواه^(٤) أشهبُ
 عن مالكٍ : وَلِيُّ المقتولِ بالخيارِ ؛ إن شاء اقتصَّ وإن شاء أخذَ الدِّيةَ ، رضى
 القتلى أو لم يَرْضَ . وذكر ابنُ عبدِ الحكمِ الروائينِ جميعاً عن مالكٍ .
 وحجَّةُ مَنْ لم يَرِ لوليِّ المقتولِ إلا القصاصَ حديثُ أنسٍ في قصةِ سنِّ
 الرِّبيعِ ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال : « كتابُ اللهِ القصاصُ »^(٥) . وحجَّةُ مَنْ
 أوجبَ له التخييرَ بينَ القصاصِ وأخذِ الدِّيةِ حديثُ أبي شريحِ الكعبيِّ وأبي
 هريرةَ ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَنْ قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بينَ خِيارَتَيْنِ » -
 وقال أبو هريرةَ : « بخيرِ النظرينِ » - « بينَ أن يأخذَ الدِّيةَ^(٦) ، وبينَ أن
 يعفو » . وهما حديثانِ لا يختلفُ أهلُ العلمِ بالحديثِ^(٧) في صحتهما .
 حَدَّثَنِي عَبْدُ الوارثِ ، قال : حَدَّثَنِي قاسمٌ ، قال : حَدَّثَنِي بكرٌ بنُ

(١) بعله في ح ، هـ : « من » .

(٢) من هنا تبدأ نسخة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية والمشار إليها بالرمز (و) .

(٣ - ٢) بياض في : و ، وفي الأصل ، ط ، ١ ، م : « وروى » .

(٣) سيأتي تخريجه عقب شرح الأثر (١٦٩٠) من الموطأ .

(٤) سقط من : م .

(٥) سقط من : ح .

١٦٤٧ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان أنه أتى بمجنون قتل رجلاً ، فكتب إليه معاوية

الاستدكار حماد ، قال : حدثني مسدد ، قال : حدثني يحيى بن سعيد ، قال : حدثني ابن أبي ذئب ، قال : حدثني سعيد بن أبي سعيد ، قال : سمعت أبا شريح الكعبي يقول : قال رسول الله ﷺ : « ألا إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا القتل من هذيل ، وإنى عاقله ؛ فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتل ، فأهله ^(١) بين خيرتين ؛ بين أن يأخذوا ^(٢) العقل وبين أن يقتلوا ^(٣) » .

وحديث أبي هريرة عند يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، رواه جماعة أصحاب يحيى عنه ^(٤) .

وقد ذكرنا طرق الحديثين في مسألة أفردنا لها جزءاً في معنى قول الله عز وجل : ﴿ فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة : ١٧٨] .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان أنه أتى بمجنون قتل رجلاً ، فكتب إليه معاوية أن اعقله ولا تُقد

(١) في الأصل ، م : « فهو بالخيار » ، وفي ه : « فإنهم » .

(٢) في الأصل ، م : « يأخذ » .

(٣) في الأصل : « يقتلوه » ، وفي ح : « يقبلوا » ، وفي م : « يقتل » .

والحديث أخرجه أبو داود (٤٥٠٤) عن مسدد به ، وأخرجه أحمد ١٣٧/٤٥

(٢٧١٦٠) ، والترمذي (١٤٠٦) من طريق يحيى بن سعيد به .

(٤) أخرجه أحمد ١٨٣/١٢ (٧٢٤٢) ، والبخاري (٢٤٣٤) ، ومسلم (١٣٥٥) ، وأبو =

قال أبو عمر : قد روى عن النبي ﷺ في رفع القصاص عن المجنون إذا كان مُطْبِقًا لَا يُفِيْقُ ، ما فيه ^(٢) الحجة و ^(٣) الشفاء .

حدثني عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثني قاسم بن أصبغ ، قال : حدثني حمدون بن أحمد بن سلمة ، قال : حدثني شيان بن يحيى بن فروخ ، قال : حدثني حماد بن سلمة ، قال : حدثني حماد بن أبي سليمان ، ^(٣) عن إبراهيم ^(٣) ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الْغَلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ » ^(٤) .

وأجمع العلماء أن ما جناه المجنون في حال جنونه هذر ، وأنه لا قود

القبس

= داود (٤٥٠٥) ، والترمذي (١٤٠٥) ، وابن ماجه (٢٦٢٤) ، والنسائي (٤٨٠٠) من طريق يحيى به .

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٢/١٥ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (٢٢٢٨) . وأخرجه البيهقي ٤٢/٨ من طريق مالك به .

(٢ - ٢) في م : « رجاء من » .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل ، م .

(٤) أخرجه أبو يعلى (٤٤٠٠) ، وابن حبان (١٤٢) من طريق شيان بن فروخ به ، وأخرجه

أحمد ٢٢٤/٤١ (٢٤٦٩٤) ، والدارمي (٢٣٤٢) ، وأبو داود (٤٣٩٨) ، وابن ماجه

(٢٠٤١) ، والنسائي (٣٤٣٢) من طريق حماد بن سلمة به .

الاستدكار عليه فيما يَجْنِيهِ^(١) ، فإن كان يُفِيْقُ أحياناً^(٢) وَيُغْتُ أحياناً^(٣) ، فما جناه في حال إفاقته فعليه فيه ما على غيره من البالغين غير المجانين . وأجمع العلماء أن النائم والغلام لا يسقطُ عنهما ما أتلفا من الأموال ، وإنما يسقطُ عنهما^(٤) الإثم ، وأما الأموال فتُضمَّنُ بالخطأ كما تُضمَّنُ بالعمد . والمجنون عند أكثر العلماء مثلهما ، فدل ذلك على أن الحديث وإن كان عام المخرج ، فإنه مخصوص بما وصفنا .

روى^(٥) معمر ، عن الزهري ، قال : مضت السنة أن عمد الصبي والمجنون خطأ . قال^(٦) معمر : وقاله قتادة أيضاً^(٧) .

قال معمر : وقال الزهري و قتادة : إذا كان المجنون لا يعقل ، فقتل إنساناً ، فالدية على العاقلة ؛ لأن عمده خطأ ، وإن كان يعقل فالقود^(٨) .

(١) في الأصل ، م : «يجنى» .

(٢ - ٣) سقط من : و ، وفي ح ، هـ : «يغب أحياناً» ، وفي م : «يغب أحياناً» . وغت غثاً : جث . الأفعال للسرقي ٢٥/٢ .

(٣) في الأصل ، م : «عنهم» .

(٤) في ح ، هـ : «قال» .

(٥) في الأصل ، م : «قاله» .

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٨٣٩١) عن معمر به .

(٧) أخرجه عبد الرزاق (١٨٣٩٢) عن معمر به .

وقاله الشعبي ، وإبراهيم النخعي ، والحسن البصري^(١) .
الاستدكار

وروي ذلك عن علي رضي الله عنه ، من حديث حسين بن عبد الله بن
ضمرة ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي^(٢) . وهو إسناد ليس بالقوي .

وذكر أبو بكر^(٣) ، قال : حدثني عبد الرحمن بن مهدي ، عن حماد
ابن سلمة ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمر بن عبد العزيز ، أنه جعل جناية
المجنون على العاقلة .

قال^(٤) : وحدثني حفص ، عن أشعث ، عن الشعبي ، قال : ما أصاب
المجنون في حال جنونه فعلى عاقلته ، وما أصاب في حال إفاقته أُقيد منه .

قال أبو عمر : على هذا مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، وأصحابهما ،
والأوزاعي ، والليث بن سعد ، في قتل الصبي عمداً أو خطأ ، أنه كله
خطأ ، تحيل منه العاقلة ما تحيل من خطأ الكبير . وقال الشافعي : عمد
الصبي في ماله .

قال أبو عمر : يُحتج بقول الشافعي بما قاله ابن عباس وغيره : العاقلة لا

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٣٨٩ ، ١٨٣٩٠) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٠٩/٩ ، ٣١٠ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٣٩٤) من طريق حسين به .

(٣) ابن أبي شيبة ٣١٠/٩ .

(٤) ابن أبي شيبة ٣٠٩/٩ .

قال يحيى : قال مالك في الكبير والصغير إذا قتل رجلاً جميعاً
عمداً ، أن على الكبير أن يُقتل ، وعلى الصغير نصف الدية .

قال مالك : وكذلك الحر والعبد يقتلان العبد عمداً ، فيقتل العبد
ويكون على الحر نصف قيمته .

الاستدكار تحمِلُ عمداً^(١) . يُريدون العمد الذي لا قود فيه ؛ كعمد الصبي وما أشبهه
مما لا قصاص فيه .

قال مالك في الكبير والصغير إذا قتل رجلاً جميعاً عمداً ، أن على
الكبير أن يُقتل ، وعلى الصغير نصف الدية .

قال مالك : وكذلك الحر والعبد يقتلان العبد عمداً^(٢) ، يُقتل العبد ،
ويكون على الحر نصف قيمته .

قال أبو عمر : قول الشافعي في هذه المسألة^(٣) نحو قول مالك ، إلا
أن الشافعي يجعل نصف الدية على الصغير في ماله ، كما أن على الحر
نصف قيمة العبد في ماله ؛ لأن العاقلة لا تحمِلُ عمداً ولا عبداً .

وقول مالك : إن ذلك على عاقلة الصبي ؛ لأن عمدته خطأ ، والسنة أن

(١) أخرجه البيهقي ١٠٤/٨ .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) في الأصل ، م : « كقول » .

تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ دِيَةَ الْخَطَا . قَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا قَتَلَ رَجُلٌ مَعَ صَبِيٍّ رَجُلًا ، الِاسْتِذْكَارُ قُتِلَ الرَّجُلُ وَعَلَى الصَّبِيِّ نِصْفُ الدِّيَةِ فِي مَالِهِ ، وَكَذَلِكَ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ إِذَا قَتَلَا عَبْدًا عَمْدًا ، وَالْمُسْلِمُ وَالذَّمِّيُّ إِذَا قَتَلَا ذِمِّيًّا . قَالَ : وَإِنْ شَرِكَ الْعَامِدُ قَاتِلَ خَطَاً ، فَعَلَى الْعَامِدِ نِصْفُ الدِّيَةِ فِي مَالِهِ ، وَجَنَايَةُ الْمَخْطِئِ عَلَى عَاقِلَتِهِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٌ : إِذَا اشْتَرَكَ صَبِيٌّ وَرَجُلٌ ، أَوْ مَجْنُونٌ وَصَحِيحٌ ، أَوْ قَاتِلُ عَمِدٍ وَقَاتِلُ خَطَاً فِي قَتْلِ رَجُلٍ ، فَلَا قِصَاصَ^(١) عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَعَلَى عَاقِلَةِ الصَّبِيِّ الدِّيَةُ ، وَهِيَ عَلَى الرَّجُلِ الْعَامِدِ فِي مَالِهِ وَفِي الْمَخْطِئِ عَلَى عَاقِلَتِهِ .

قَالُوا^(٢) : وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَكَ الْأَبُ وَالْأَجْنَبِيُّ فِي قَتْلِ الْعَمِدِ ، الدِّيَةُ فِي أَمْوَالِهِمَا ، وَلَوْ كَانَ قَتْلُهُمَا خَطَاً كَانَتِ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتَيْهِمَا ، وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا^(٢) أَوْ أَحَدُ الْأَجْنَبِيِّينَ عَمْدًا ، وَالْآخَرُ مَخْطِئًا كَانَ نِصْفُ الدِّيَةِ فِي مَالِ الْعَامِدِ ، وَالنِّصْفُ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَخْطِئِ ، وَلَا قَوْدَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُهُمْ فِي الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، أَنَّ عَمْدَهُمَا خَطَاً أَبَدًا عَلَى

(١) فِي ح ، هـ ، ط ١ : « قَتَلَ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ح ، هـ .

الاستدكار عَوَاقِلُهُمَا . وَقَوْلُ زُفَرٍ فِي هَذَا الْبَابِ كَقَوْلِ مَالِكٍ : يُقْتَلُ الْعَامِدُ الْبَالِغُ ، وَيَغْرَمُ الْأَبُ وَ^(١) الْمَخْطِئُ نَصَفَ الدِّيَةِ ، وَهِيَ عَلَى عَاقِلَةِ الْمُخْطِئِ . وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ فِي مَنَعَ الْقَوْدِ مِنَ الْعَامِدِ إِذَا شَرِكَهُ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ ، فَقَالَ : إِنْ كُنْتَ رَفَعْتَ عَنْهُمَا الْقَتْلَ ؛ لِأَنَّ الْقَلَمَ عَنْهُمَا مَرْفُوعٌ وَأَنَّ عَمْدَهُمَا خَطَأٌ ، فَقَدْ تَرَكَتَ أَصْلَكَ فِي الْأَبِ يَشْتَرِكُ مَعَ الْأَجْنَبِيِّ فِي قَتْلِ الْعَمِدِ ؛ لِأَنَّ الْقَلَمَ عَنِ الْأَبِ لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ ، وَقَدْ^(٢) حَكَمْتَ فِيهِ^(٣) بِحَكْمِ مَنْ رُفِعَ عَنْهُ الْقَلَمُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي الصَّبِيِّ وَالرَّجُلِ يَشْتَرِكَانِ فِي قَتْلِ الرَّجُلِ ، أَنَّهُ لَا قَوْدَ عَلَيْهِمَا ، وَأَنَّ الدِّيَةَ عَلَى عَوَاقِلِهِمَا .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : الْقِيَاسُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُحْكَمًا عَلَيْهِ بِحُكْمِ نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ ، كَأَنَّهُ انْفَرَدَ بِالْقَتْلِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَزُفَرٍ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ فِي الدِّيَةِ .

رَوَى مُعَمَّرٌ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، قَالَ : إِذَا اجْتَمَعَ رَجُلٌ وَغُلَامٌ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ ، قُتِلَ الرَّجُلُ ، وَعَلَى عَاقِلَةِ الْغُلَامِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ^(٤) .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط ، ا ، و ، م : «أَوْ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : «يَقُولُ فَقَدْ» .

(٣) فِي ح ، هـ : «عَنْهُ» .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٦٦/٩ مِنْ طَرِيقِ مُعَمَّرٍ بِهِ .

وقال حماد : يُقْتَلُ الرجلُ ، وعلى عاقلةِ الصبيِّ نصفُ الدية^(١) . وقال الاستذكار
الحسنُ وإبراهيمُ : إذا اجتمع صبيٌّ أو مَعْتُوَّةٌ ، أو مَنْ لا يُقَادُ منه مع من يُقَادُ
منه في القتلِ ، فهي دِيَّةٌ كُلُّهَا^(٢) .

تم بحمد الله ومَنَّهُ الجزء العشرون
ويتلوه الجزء الحادى والعشرون ،
وأوله : كتاب دية الخطأ فى القتل

(١) أخرجه ابن أبى شيبه ٣٦٦/٩ .

(٢) ينظر مصنف ابن أبى شيبه ٣٦٦/٩ ، ٣٦٧ .

فهرس الجزء العشرين

الموضوع	الصفحة
كتاب الرجم والحدود	٥
ما جاء فى الرجم	٥
أحاديث الرجم أصولها عشرة :	١٣ - ٥
وهم وتنبيه : ظن بعض الناس أن الرجم ناسخ للحبس إلى الموت ... ١٣ ، ١٤	
خمسة عشر حكما من هذه الأحاديث	١٤
الحكم الأول : قول النبى ﷺ : « خذوا عني ، خذوا عني » . تأكيداً	
وتنبيهاً	١٤
الحكم الثانى : قوله : « جلد مائة » . يحتمل أن يكون قاله ، ثم نزلت الآية	
بعده فى الجلد	١٤
الحكم الثالث : وهو التغريب	١٥ ، ١٤
الحكم الرابع : قال أحمد بن حنبل : يُجلد الشيب ثم يُرجم	١٦ ، ١٥
الحكم الخامس : الزنى يثبت بثلاثة أشياء	١٧ ، ١٦
الحكم السادس : إذا سُمع الإقرار ، فلا بد بعده من الاختبار	١٧
الحكم السابع : الشكوى تبطل الإقرار	١٧
الحكم الثامن : السكران لا يجوز إقراره	١٨
الحكم التاسع : قوله : « أنكتها ؟ » . لا يكنى	٢٠ - ١٨
الحكم العاشر : وهو اللواط	٢٠
الحكم الحادى عشر : اختلف العلماء فى صلاة الإمام على المحدث	٢١ ، ٢٠
الحكم الثانى عشر : قوله : وكفلها رجل من الأنصار . قال أبو حنيفة :	
الكفالة فى الحدود مشروعة	٢٢ ، ٢١
الحكم الثالث عشر : لم يسجن رسول الله ﷺ الزانى حتى يقيم عليه	

- الحمد ٢٢
- الحكم الرابع عشر : قال الشافعي وغيره : إن التوبة تسقط الحد ٢٣ ، ٢٢
- تتميم : شروط الرجم ٢٤ ، ٢٣
- الحكم الخامس عشر : الجلد في الزنى ، إنما هو حق لله تعالى
- بإجماع ٢٥ ، ٢٤
- ١٥٨٩- حديث ابن عمر ، في رجم رسول الله ﷺ يهوديين زنيا .. ٢٥ ، ٢٦
- ١٥٩٠- مرسل سعيد بن المسيب ، في ذهاب رجل قد زنى إلى أبي بكر وعمر يذكر ذلك لهما وأمرهما له بالتوبة ، ثم ذهابه إلى النبي ﷺ وشهادته على نفسه ثلاث مرات ، وسؤاله له : «أيشتكى؟» ، «أبكر أم ثيب؟» ثم أمر به فرجم ٥٠
- ١٥٩١- بلاغ سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم يقال له : هزال : «يا هزال لو سترته بردائك لكان خيرا لك» ٥٩
- ١٥٩٢- مرسل ابن شهاب ، أن رجلا اعترف على نفسه بالزنى على عهد رسول الله ﷺ ، وشهد على نفسه أربع مرات ، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم ٦٨
- ١٥٩٣- مرسل ابن أبي مليكة ، أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته أنها زنت ، فقال لها رسول الله ﷺ : «اذهبي حتى تضعي» ... فقال : «اذهبي حتى ترضعيه» ... فقال : «اذهبي فاستودعيه» ... فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت ٧٩
- ١٥٩٤- حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني في زنى رجل كان يعمل عسيفا عند رجل بامرأته ، وأمر النبي ﷺ بجلد الرجل وتغريبه عاما ، ورجم المرأة ٩٤ ، ٩٥
- ١٥٩٥- حديث أبي هريرة ، أن سعد بن عبادة قال لرسول الله ﷺ : أرأيت لو وجدت مع امرأتى رجلا ، أمهله حتى آتى بأربعة

- شهداء ؟ فقال رسول الله ﷺ : «نعم» ١٢١
- ١٥٩٦- أثر عمر أنه قال : الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن ١٢١ ، ١٢٢
- ١٥٩٧- أثر عمر ، أنه أتاه رجل بالشام فذكر أنه وجد مع امرأته رجلا ، فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي يسألها عن ذلك ... فأمر بها عمر فرجمت ١٢٦ ، ١٢٧
- ١٥٩٨- أثر عمر ، أنه لما صدر من منى ... قال : أيها الناس إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم ١٢٨ - ١٣١
- ١٥٩٩- بلاغ مالك أن عثمان بن عفان أتى بامرأة قد ولدت في ستة أشهر ، فأمر بها أن ترحم ، فقال له علي بن أبي طالب : ليس ذلك عليها ١٣٩ ، ١٤٠
- ١٦٠٠- أثر مالك أنه سأل ابن شهاب عن الذي يعمل عمل قوم لوط ، فقال ابن شهاب : عليه الرجم أحصن أو لم يحصن ١٤٤
- ١٥٢ ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنى ١٥٢
- ١٦٠١- مرسل زيد بن أسلم ، أن رجلا اعترف على نفسه بالزنى على عهد رسول الله ﷺ ، فأمر له النبي بسوط قد ركب به ولان ، ثم قال : «أيها الناس ، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ...» ١٥٢
- ١٦٠٢- أثر أبي بكر الصديق أنه أتى برجل قد وقع على جارية بكر فأحبها ، ثم اعترف على نفسه بالزنى ولم يكن أحصن ، فأمر به أبو بكر فجلد الحد ، ثم نفى إلى فذك ١٧٣ - ١٧٤
- ١٧٩ جامع ما جاء في حد الزنى ١٧٩
- ١٦٠٣- حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني ، أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن ؟ فقال : «إن زنت

- ١٧٩ فاجلدوها...»
- ١٦٠٤- أثر نافع ، أن عبدا كان يقوم على رقيق الخمس ، وأنه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها ، فجلده عمر بن الخطاب ونفاه
- ١٩٧ ولم يجلد الوليدة
- ١٦٠٥- أثر عبد الله بن عياش ، أنه قال : أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قریش ، فجلدنا ولائد من ولائد الإمارة خمسين خمسين في
- ٢٠١ الزنى
- ٢٠٢ ما جاء في المغتصبة
- ١٦٠٦- قول مالك : الأمر عندنا في المرأة توجد حاملا ولا زوج لها ، فتقول : استكرهت . أو : تزوجت . أن ذلك لا يقبل منها ، وأنها يقام عليها الحد ، إلا أن يكون لها على ما
- ٢٠٣، ٢٠٢ ادعت من النكاح بينة
- قول مالك : والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرئ نفسها بثلاث
- ٢٠٧ حيض
- ٢١٠ الحد في القذف والنفي والتعريض
- ٢١٢-٢١٠ مسائل القذف :
- ٢١٢ مسألتان :
- ٢١٢ الأولى : اختلف العلماء في حد القذف
- الثانية : اتفق علماء الأمصار على أن القاذف إذا تاب قبلت
- شهادته ٢١٢، ٢١٣
- ١٦٠٧- أثر أبي الزناد أنه قال : جلد عمر بن عبد العزيز في فرية
- ٢١٣ ثمانين
- ١٦٠٨- أثر رزق بن حكيم ، في رجل قذف ابنه ، وهَمَّ رزق بجلده ، وعفو ابنه عنه ، وقول عمر بن عبد العزيز : أن أجز

- عفوه ٢١٩، ٢١٨
- ١٦٠٩- أثر عروة أنه قال في رجل قذف قوما جماعة : إنه ليس عليه إلا
- ٢٢٠ حد واحد
- ١٦١٠- أثر عمرة ، أن رجلين استبا في زمان عمر بن الخطاب ، فقال أحدهما للآخر : والله ما أبى بزان ولا أمى بزانية ... فجلده عمر
- الحد ثمانين ٢٢٥، ٢٢٤
- قول مالك : الأمر عندنا أنه إذا نفى رجل رجلا من أبيه ، فإن
- ٢٢٩ عليه الحد
- ٢٣١ ما لاحد فيه
- ١٦١١- قول مالك : إن أحسن ما سَمِعَ في الأمة يقع بها الرجل وله
- ٢٣١ فيها شرك ، أنه لا يقام عليه الحد ، وأنه يُلحق به الولد
- قول مالك في الرجل يُجِلُّ للرجل جاريته : إنه إن أصابها الذي أُجِلَّت
- له قُوِّمَتْ عليه يوم أصابها ، حملت أو لم تحمل ، ودرى عنه الحد
- ٢٤٠ بذلك
- قول مالك في الرجل يقع على جارية ابنه أو ابنته : إنه يُدْرَأ عنه الحد
- ٢٤١ وتُقَام عليه الجارية ، حملت أو لم تحمل
- ١٦١٢- أثر عمر أنه قال لرجل خرج بجارية لامرأته معه في سفر فأصابها ، فغارت امرأته فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فسأله عن ذلك فقال : وهبتها لى - : لتأتينى بالبينة أو لأرمينك
- ٢٤٣ بأحجارك
- ٢٤٩ ما يجب فيه القطع
- ٢٥٠ معاهد :
- المعقد الأول : قالت طائفة : يتعلق القطع في السرقة بقليل المال
- ٢٥٠ وكثيره

- المعقد الثاني : قالت طائفة لا يؤبه لها : إن القطع لا يقف على أخذ المال
 من الحرز ٢٥١
- المعقد الثالث : القول في النصاب ٢٥٢، ٢٥١
- المعقد الرابع : إذا ثبت اعتبار القيمة في النصاب ، فإنما يعتبر يوم
 الجناية ٢٥٣، ٢٥٢
- المعقد الخامس : إذا طرأ ملك السارق على السرقة لم يسقط
 القطع ٢٥٤، ٢٥٣
- المعقد السادس : كل مال يُباع ويُتاع وتمتد إليه الأطماع تتعلق
 به السرقة ٢٥٥، ٢٥٤
- المعقد السابع : يُقطع النباش عندنا ٢٥٧ - ٢٥٥
- المعقد الثامن : قال الشافعي : ليس إيجاب القطع بمسقط للغرم ٢٥٨، ٢٥٧
- المعقد التاسع : روى أن بعضهم قال : تُقطع الأصابع خاصة
 دون الكف . وذلك فاسد جداً ٢٥٩
- المعقد العاشر : قال عطاء : لا يُقطع للسارق إلا يد واحدة ٢٥٩
- المعقد الحادي عشر : قال أبو حنيفة : لا يُقطع للسارق رجل ٢٦٠، ٢٥٩
- المعقد الثاني عشر : قال مالك : يُقتل إذا سرق في الخامسة ٢٦٠
- المعقد الثالث عشر : هذه العقوبات في الأبدان روادع وزواجر ٢٦١، ٢٦٠
- ١٦١٣ - حديث ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة
 دراهم ٢٦١
- ١٦١٤ - مرسل عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي أن
 رسول الله ﷺ قال : « لا قطع في ثمر معلق ولا حريسة
 الجبل ... » ٢٧٢
- ١٦١٥ - أثر عمرة ، أن سارقاً سرق في زمان عثمان بن عفان أترجة ،
 فأمر بها عثمان أن تقوّم ، فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني

- عشر درهم بدینار ، فقطع عثمان يده ٢٧٧
- ١٦١٦ - حديث عائشة أنها قالت : ما طال عليّ وما نسيت ؛ «القطع
- في ربع دينار فصاعدا» ٢٧٨
- ١٦١٧ - أثر عمرة في أمر عائشة بغيلام قد سرق بردا بقطع يده وقالت :
- القطع في ربع دينار فصاعدا ٢٨٣ ، ٢٨٤
- قطع الآبق السارق** ٢٨٥
- ١٦١٨ - أثر ابن عمر ، أن عبدا له آبق قد سرق ، فأرسل به إلى سعيد بن
- العاص فأبى سعيد وقال : لا تُقطع يد الآبق إذا سرق ... فأمر ابن
- عمر فقطعت يده ٢٨٥
- ١٦١٩ - أثر رزيق بن حكيم ، أنه أخذ عبدا آبقا قد سرق ... فكتبت فيه
- إلى عمر بن عبد العزيز ... قال : فإن بلغت سرقة ربع دينار
- فصاعدا فاقطع يده ٢٨٦
- ١٦٢٠ - بلاغ مالك عن القاسم وسالم وعروة ، أنهم كانوا يقولون : إذا
- سرق العبد الآبق ما يجب فيه القطع قطع ٢٨٨
- ترك الشفاعة للسارق إذا بلغت السلطان** ٢٩٢
- ١٦٢١ - حديث صفوان بن أمية أنه قيل له : من لم يهاجر هلك . فقدم
- المدينة ونام في المسجد فسرق سارق رداءه ، فجاء به إلى رسول
- الله ﷺ ، فأمر أن تقطع يده ، فقال : لم أرد هذا . فقال
- النبي ﷺ : «فهلا قبل أن تأتيني به ؟» ٢٩٢
- ١٦٢٢ - أثر الزبير بن العوام أنه لقي رجلا قد أخذ سارنا وهو يريد أن
- يذهب به إلى السلطان فشفع له الزبير ... فقال الزبير : إذا بلغت
- به السلطان ، فلعن الله الشافع والمشفع ٣٠٥
- جامع القطع** ٣٠٩
- ١٦٢٣ - أثر القاسم ، في أمر أبي بكر بقطع اليد اليسرى لسارق أقطع

- ٣٠٩ اليد اليمنى سرق عقدا لأسماء
- قول مالك : الأمر عندنا فى الذى يسرق مرارا ثم يُستعدى عليه ، أنه
- ٣٢٢ ليس عليه إلا أن تُقطع يده لجميع من سرق منه
- ١٦٢٤- أثر أبى الزناد ، أن عاملا لعمر بن عبد العزيز أخذ ناسا فى حراة ولم يقتلوا ، فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل ... فكتب إليه :
- ٣٢٣ لو أخذت بأيسر ذلك
- قول مالك : الأمر عندنا فى الذى يسرق أمتعة الناس التى تكون موضوعة بالأسواق محرزة ... فبلغ قيمته ما يجب فيه القطع ،
- ٣٣٠ فإن عليه القطع
- قول مالك فى الذى يسرق ما يجب عليه فيه القطع ، ثم يوجد معه ما
- ٣٣١ سرق فيُرد إلى صاحبه ، أنه تقطع يده
- قول مالك فى القوم يأتون إلى البيت فيسرقون منه جميعا ... أنهم إذا أخرجوا ذلك من حرزه وهم يحملونه جميعا فبلغ ثمن ما خرجوا به من ذلك ما يجب فيه القطع ... فعليهم
- ٣٣٤ جميعا القطع
- قول مالك : الأمر عندنا أنه إذا كانت دار رجل مغلقة عليه ليس معه فيها غيره ، فإنه لا يجب على من سرق منها شيئا القطع حتى
- ٣٣٦ يخرج من الدار كلها
- قول مالك : الأمر عندنا فى العبد يسرق من متاع سيده ، إنه إن كان ليس من خدمه ولا ممن يأمن على بيته ... فلا قطع
- ٣٣٧ عليه
- قول مالك : الأمر عندنا فى العبد لا يكون من خدمه ولا ممن يأمن على بيته ، فدخل سرا فسرقت من متاع امرأة سيده ما يجب فيه
- ٣٣٩-٣٤١ القطع ، أنه تقطع يده

- قول مالك فى الصبى الصغير والأعجمى الذى لا يفصح أنهما إذا سرقا من حرزهما وغلقهما ، فعلى من سرقهما القطع ٣٤٢
- قول مالك : والأمر عندنا فى الذى ينبش القبور ، أنه إذا بلغ ما أخرج من القبر ما يجب فيه القطع ، فعليه القطع ٣٤٤
- ما لا قطع فيه ٣٤٧
- ١٦٢٥- مرسل محمد بن يحيى بن حبان عن رافع بن خديج أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا قطع فى ثمر ولا كثر » ٣٤٧
- ١٦٢٦- أثر عبد الله بن عمرو بن الحضرمي ، أنه جاء لعمر بن الخطاب بسلام له سرق امرأة لامرأته ثمنها ستون درهما ، فقال عمر : أرسله فليس عليه القطع ؛ خادمكم سرق متاعكم ٣٦٢
- ١٦٢٧- أثر مروان بن الحكم ، أنه أتى بإنسان قد اختلس متاعا ، فأراد قطع يده ، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله ، فقال : ليس فى الخلصة قطع ٣٦٤
- ١٦٢٨- أثر عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت : لا قطع إلا فى ربع دينار فصاعدا ٣٦٦
- قول مالك : والأمر المجتمع عليه عندنا فى اعتراف العبيد ، أنه من اعترف على نفسه بشيء يقع فيه الحد أو العقوبة فى جسده ، فإن اعترافه جائز عليه ٣٦٧
- قول مالك : ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يخدمانهم إن سرقاهم قطع ٣٧٢
- قول مالك فى الذى يستعير العارية فيجحدّها ، أنه ليس عليه قطع ٣٧٣
- قول مالك : الأمر عندنا فى السارق يوجد فى البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به ، أنه ليس عليه قطع ٣٨٠

- قول مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا ، أنه ليس فى الخلصة
 قطع ٣٨٤ ، ٣٨٥
- ٣٨٦ كتاب الأشربة
- ٣٨٨ الحد فى الخمر
- ٣٨٩ توحيد : قال رسول الله ﷺ : «من شرب الخمر فى الدنيا ...»
 ١٦٢٩- أثر عمر ، أنه قال : إني وجدت من فلان ريح شراب ، فزعم أنه
 شرب الطلاء ، وأنا سائل عما شرب ، فإن كان يسكر جلده .
 ٣٩٠ فجلده عمر الحد تاما
- ١٦٣٠- أثر عمر ، أنه استشار فى الخمر يشربها الرجل ، فقال له على بن
 ٣٩٨ أبى طالب : نرى أن تجلده ثمانين
- ١٦٣١- أثر ابن شهاب ، أنه سئل عن حد العبد فى الخمر ، فقال : بلغنى
 ٤٠٩ أن عليه نصف حد الحر فى الخمر
- ١٦٣٢- أثر سعيد بن المسيب أنه قال : ما من شىء إلا الله يحب أن
 ٤٠٩ يُعفى عنه ما لم يكن حدًا
- قول مالك : والأمر عندنا ، أن كل من شرب شرابًا مسكرًا ، فسكر أولم
 ٤٠٩ يسكر ، فقد وجب عليه الحد
- ٤١٢ ما يُنهى أن ينبذ فيه
- ١٦٣٣- حديث ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ خطب فى بعض
 مغازيه . قال عبد الله بن عمر : فأقبلت نحوه ، فانصرف قبل
 أن أبلغه ، فسألت : ماذا قال ؟ فقيل لى : نهى أن ينبذ فى
 ٤١٢ الدباء والمزفت
- ٤١٢ نكتة : كان النبى ﷺ قد نهى عن الانتباز فى بعض الظروف
- ١٦٣٤- حديث أبى هريرة ، أن رسول الله ﷺ نهى أن يُنبذ فى الدباء
 ٤١٤ والمزفت

- ٤١٦ ما يُكره أن يُنبذ جميعا
- ١٦٣٥- مرسل عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ نهى أن يُنبذ البسر
- ٤١٦ والرطب جميعا ، والتمر والزبيب جميعا
- ١٦٣٦ - حديث أبي قتادة الأنصاري ، أن رسول الله ﷺ نهى أن
- ٤٢٧ يُشرب التمر والزبيب جميعا ، والزهو والرطب جميعا
- قول مالك : وهو الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا ، أنه يُكره
- ٤٣٢ ذلك ، لنهى رسول الله ﷺ عنه
- ٤٣٣ تحريم الخمر
- ١٦٣٧- حديث عائشة أن رسول الله ﷺ سئل عن البتع ، فقال : « كل
- ٤٣٣ شراب أسكر فهو حرام »
- ٤٣٧ ز- أثر ابن عمر أنه قال : كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام
- ١٦٣٨- مرسل عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ سئل عن الغبيراء ،
- ٤٤٠ فقال : « لا خير فيها »
- ١٦٣٩- حديث ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « من شرب الخمر
- ٤٤٢ فى الدنيا ثم لم يتب منها ، حرمها فى الآخرة »
- ٤٥٠ جامع تحريم الخمر
- ١٦٤٠- حديث ابن عباس فى قصة قوله ﷺ : « إن الذى حرم شربها
- ٤٥١ ، ٤٥٠ حرم بيعها »
- ١٦٤١- حديث أنس فى سقيه أبا عبيدة وأبا طلحة وأبى بن كعب شرابا
- من فضيخ وتمر ، فجاءهم آت فقال : إن الخمر قد حرمت . فقال
- ٤٦٥ أبو طلحة : يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها
- ١٦٤٢- أثر محمود بن لبيد ، فى أمر عمر بن الخطاب أهل الشام بشرب
- الطلاء ، وقول عبادة بن الصامت له : أحللتها والله ٤٩٢ ، ٤٩٣

- ١٦٤٣- أثر ابن عمر ، أن رجالا من أهل العراق قالوا له : يا أبا عبد الرحمن إنا نبتاع من ثمر النخل والعنب فنعصره خمرا فنبيعها . فقال :... أنى لا آمركم أن تبيعوها ٤٩٩ ، ٤٩٨
- ٥٠١ كتاب العقول
- ٥٠١ ذكر العقول
- ٥٠٥ - ٥٠٢ تفصيل : قوله تعالى : ﴿الجر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى﴾
- ٥٠٥ خصيصة : شرع الله عز وجل القصاص فى كل ملة
- ٥٠٥ مسائل الديات ثمانى عشرة مسألة
- ٥٠٦ ، ٥٠٥ المسألة الأولى : فى موجب القتل العمد
- ٥٠٧ ، ٥٠٦ المسألة الثانية : موجب قتل الخطأ
- ٥٠٨ ، ٥٠٧ المسألة الثالثة : فى مقدار الدية
- ٥١٠ - ٥٠٨ المسألة الرابعة : دخول الإبل فى الدية لا خلاف فيه
- ٥١١ ، ٥١٠ المسألة الخامسة : تقدير المواضع وما يرتبط بها من الشجاج
- ٥١٢ ، ٥١١ المسألة السادسة : هذه الديات ... لا زيادة فيها
- ٥١٢ المسألة السابعة : قال مالك : لا يُعقل الجرح حتى يراً المجروح ويصح ...
- ٥١٣ ، ٥١٢ المسألة الثامنة : عقل المرأة كعقل الرجل
- ٥١٤ ، ٥١٣ المسألة التاسعة : قال مالك : ليس فى المأمومة ولا فى الجائفة قود
- ٥١٥ ، ٥١٤ المسألة العاشرة : فى محل الدية
- المسألة الحادية عشر : ما كان فيها من الجنايات إذهب جمال لم يستقل بديه
- ٥١٥ المسألة الثانية عشر : رام بعضهم أن يفاضل بين آحاد كل اثنين من
- الجسد
- ٥١٦ ، ٥١٥ المسألة الثالثة عشر : قال أبو حنيفة : دية الذمى كدية المسلم
- ٥١٧ ، ٥١٦ المسألة الرابعة عشر : عقل الجنين
- ٥١٨ ، ٥١٧

- المسألة الخامسة عشر : قال علماؤنا : روى أبو دواد والنسائي : إن عقل الجنين خمسمائة شاة ٥١٨
- المسألة السادسة عشر : ذكر مالك في مسائل القود ، أن الرجل إذا ضرب رجلا بعصا أو بحجر عمدا فمات ، أن فيه القصاص ٥١٨ ، ٥١٩
- المسألة السابعة عشر : أدخل مالك في الباب قتل الغيلة ، وهي من الحرابة ٥١٩
- المسألة الثامنة عشر : السحر ٥١٩ ، ٥٢٠
- ١٦٤٤ - مرسل أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في العقول : «أن في النفس مائة من الإبل ...» ٥٢٠
- العمل في الدية ٥٧٠
- ١٦٤٥ - بلاغ مالك ، أن عمر بن الخطاب قوّم الدية على أهل القرى ، فجعلها على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم ٥٧٠ ، ٥٧١
- دية العمد إذا قبلت ودية المجنون ٥٨٢
- ١٦٤٦ - أثر ابن شهاب أنه قال : في دية العمد إذا قبلت خمس وعشرون بنت مخاض ٥٨٢
- ١٦٤٧ - أثر مروان ، أنه كتب إلى معاوية بن أبي سفيان ؛ أنه أتى بمجنون قتل رجلا ، فكتب إليه معاوية أن اعقله ولا تقد منه ، فإنه ليس على مجنون قود ٥٩٤ ، ٥٩٥
- قول مالك في الكبير والصغير إذا قتل رجلا جميعا عمدا ، أن على الكبير أن يُقتل ، وعلى الصغير نصف الدية ٥٩٨